



Bibliotheca Alexandrina



0136406

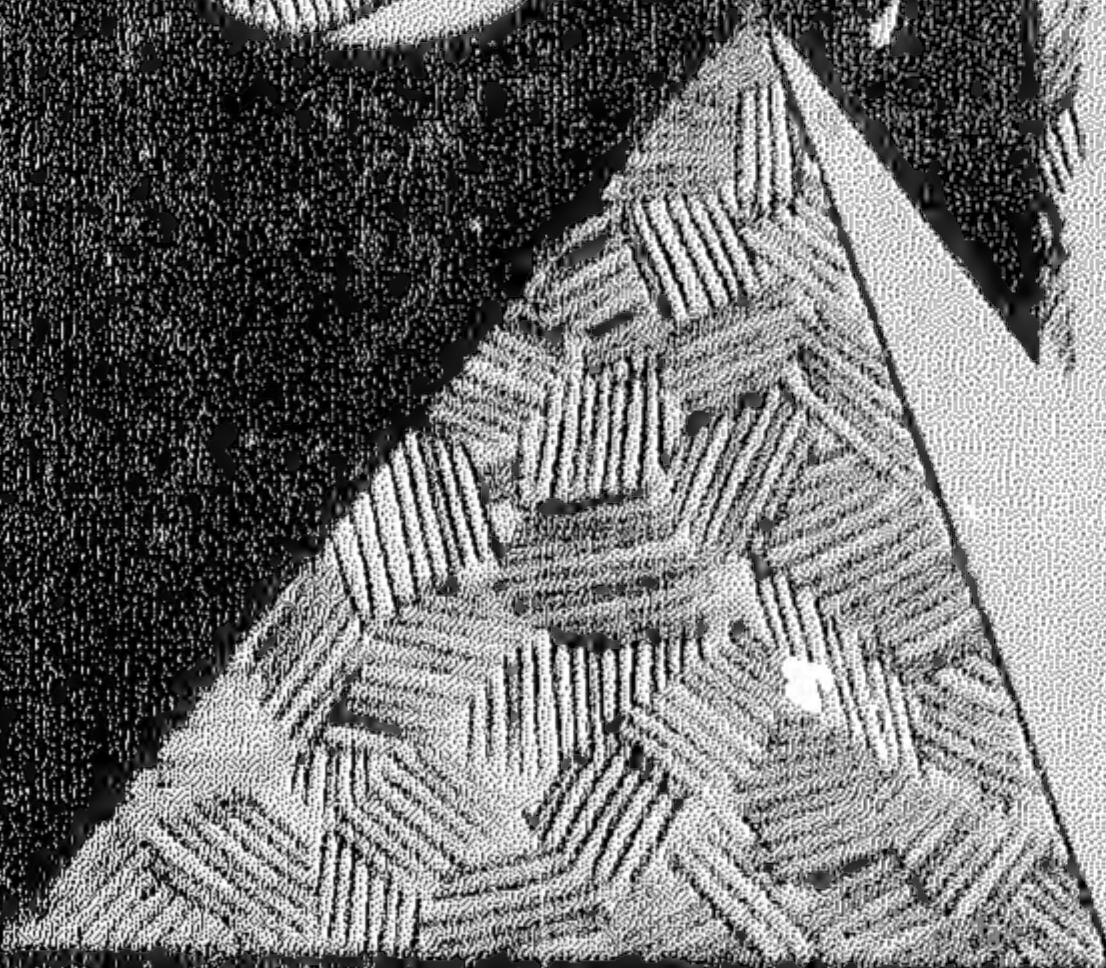
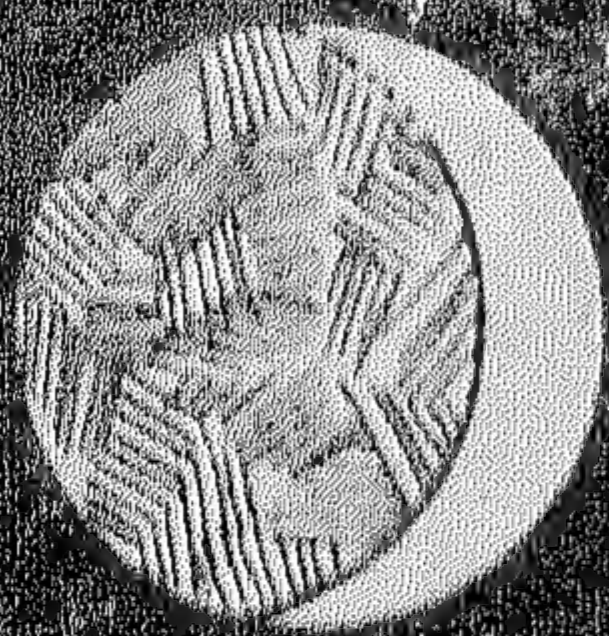
دكتور أنور عبد الملك

الأبداع

والمشروع الحضاري

مكتبة

الملا





سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عادل عبد الصمد

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب . تليفون . ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

KITAB AL-HILAL

العدد ٤٩١ - ربيع ثلث - نوفمبر ١٩٩١

No 491 — No — 1991

فاكس : 3625469 FAX

أسعار بيع العدد فئة ٢٥٠ قرشا

سوريا : ١٤٠ ليرة ، لبنان : ٢٧٥٠ ليرة ، الكويت : ١ دينار ، الاردن : ٢ دينار ، السعودية : ١٢ ريالاً ، تونس : ٢ دينار ، المغرب : ٢٥ درهماً ، البحرين : ١٢٠٠ دينار ، الدوحة : ١٢ ريالاً ، دبي / ابوظبي : ١٢ درهماً ، مسقط : ١٢٠٠ ريال ، غزة والضفة والقدس : ٢ دولار ، الجمهورية اليمنية : ٣٥ ريالاً ، لندن : ١٥٠ جنيه .

الابداع والمشروع

الحضاري

بقلم
د. انور عبد الملك



دار الهلال

الغلاف للفنان :
حلمى التونسى

تقديم

• • إلى رسالة شاذى عبد السلام
(١٩٣٠ - ١٩٨٧) المشرقة الذى منح
قلوبنا الرؤى ، من ، الفلاح الفصيح ،
و « المومياء » إلى « جيوش الشمس »

« قف ثلث تغنى

لقد نوديت باسمك ،

ولقد بعثت من جديد .. »

جاء تحرك مصر وسوريا لكسر الانكسار يوم ٦
أكتوبر ١٩٧٣ ليتحدى ركود الفكر والارادة ، وكذا
الآمال والأحلام . فهل ، ترى ، يمكن أن يكون
الممكن ممكناً ؟ هل فى استطاعة مصر ، فى قلب
العالم العربى ، أن تستعيد مسيرتها صوب
النهضة ، بعد انكسار حرب يونيو ١٩٦٧ ؟ هل
يواكب عبور القناة والبدء فى استرداد سيناء
انجاز مماثل فى ميدان الثقافة ، والفكر ،
والمعرفة ، والاشراق الحضارى ؟

هل يمكن أن يصبح الممكن ممكناً ؟

هل يمكن أن تحقق مصر ، فى قلب دائرتها
العربية ، أهداف ورؤى أكتوبر ؟

كان هذا هو التساؤل المركزى منذ ١٩٧٣ ،
ولا يزال ، رغم عمق التقلبات وسرعة ايقاعها فى
السنوات الأخيرة .

فى هذا الجو ، جو التحدى التاريخى ، حقيقة ،
وانطلاقاً من أرضية التساؤلات ، وتراكم
التحديات ، وتجلي الممكّنات الكامنة ، وكذا عوامل
الإحباط والصد والتنكر ، شاهدت مصر وأمتنا
العربية اجتهادات ومحاولات للإجابة وشق قنوات
للرؤى الجديدة التى بدت وكأنها من المستلزمات
الموضوعية لواقع تاريخى جديد - قديم فى أن
واحد ، ابتعد منذ سنوات النكسة ، ثم عاد الى
التجلي .

من هنا كانت كتاباتنا المتناثرة بين المؤتمرات
والندوات ، والمجلات حيناً ، وكذا فى إطار
المؤسسات العربية والدولية المركز القومى

للبحث العلمى ، باريس « اليونسكو » ، « الجمعية العالمية لعلم الاجتماع » وعلى وجه التخصيص ، وخاصة « جامعة الأمم المتحدة » . طوكيو وقد جمعنا الجزء السياسى - الجيو - سياسى منها ، فى الأساس فى كتابنا « ربح الشرق » (١٩٨٣) الذى رأى فيه عميد حركتنا الوطنية الراحل الكبير فتحى رضوان آنذاك دعوة الى صحوة حضارية . وما هو جزء ثان من الدراسات والبحوث المعنية أساسا بالثقافة والفن وضعناها فى مرحلة ١٩٧٣ و ١٩٩٠ ، تكمل « ربح الشرق » ، وتركز على المفاهيم والقضايا التى يمكن أن نعتبرها العمق التكوينى (الاستراتيجى ، فى مجال الثقافة والفكر) لتحركنا السياسى الذى كان آنذاك مرتقبا وممكنا ، صوب ارساء ركائز نهضتنا الحضارية بوصفها الوجهة والهدف والغاية والأمل . كانت هذه الأرضية المشتركة - ولاتزال - ساحة للتلاقى والاختلاف . التلاقى من حيث ادراك الممكن ، أو على الأقل جزء منه ، أى امكانية الافادة من تحريك التاريخ المتجمد

(ظاهريا) بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ من أجل تحقيق
تقدم ملحوظ ، أو حاسم ، فى عملية فك الحصار
المضروب حول مصر باسم « التخلف »
والاختلاف من حيث منهج تناول التحرك فى
الظروف التاريخية الجديدة .

الفريق الأول ، التقليدى ، الغالب ، رأى أن
العملية تنحصر فى إطار « التنمية » ، بوصفها
المفهوم السائد فى النظر الى مجموعة البلدان
المتخلفة اقتصاديا بنسب مختلفة عن مجموعة
الدول الصناعية المتقدمة - « العالم الثالث »
حسب تعبير مجموعة دول المركز ، أو « الثلاث
قارات » (آسيا ، افريقيا ، أمريكا اللاتينية)
حسب التسمية المتفق عليها فى مؤتمر هافانا ،
فى الستينيات فى أعقاب مؤتمر باندونج .
« التنمية » ، أى اللحاق بركب الدول المتقدمة
صناعيا ، وهى العملية التى تقتضى بالضرورة
السير على نفس المسار رأسماليا كان (« السوق
الحر ») أم اشتراكيا (« الاقتصاد الموجه ») .
وفى كلتا الحالتين ، يمثل الاقتصاد المكانة الأولى

من حيث التأثير والفاعلية . من هنا ، من هذا النهج الثنائى البنية (التقليد / التكرار ، مقرونا بأولوية الاقتصاد) سادت مفاهيم « نقل » ، نقل العلم ، نقل التكنولوجيا ، نقل المعرفة ، وهو موقف له ما يبرره فى مرحلة لم تزل فيه الهيمنة الاقتصادية الاستراتيجية ، السياسية ، الفكرية - بين أيدى مجموعة دول المركز الأوروبى - الأمريكى الغربى ، وقد بدأ اليابان يصعد الى المكانة الأولى بسرعة خارقة خاصة فى مجال الاقتصاد والتكنولوجيا .

ثم بدأت محاولات من نوع مغاير ، لم تنكر بطبيعة الأمر واقع علاقات القوى فى العالم ، ولا حتمية التنمية . ولكنها رأت ، أولا ، أن تكون التنمية اجتماعية - انسانية ، لا تقتصر على البعد الاقتصادى . ثم أضافت أن هذا الموقف يعنى أول ما يعنى الاعتماد على الذات ، أى تفهم خصوصية المجتمع القومى (الأمة) ، أى الذات الفاعلة ، لا الأداة (الموضوع) المستهدفة ، بغية الاهتداء الى خير السبل لتعبئة الطاقات

المرصودة ، وكذا الكامنة ، للتعجيل من التحرر
الفعال صوب الهدف المتكامل للتنمية الاجتماعية
- الانسانية الذى حددته الأمم صاحبة التاريخ
الراسخ فى الأجيال بأنه النهضة الحضارية .

من حق القارئ أن يسأل ، ويتساءل : ترى
ما هو موقع هاتين الرؤيتين ، المنهجيتين ، من
حركة الأحداث ، منذ ١٩٨٩ ، وخاصة بعد عام
١٩٩١ الذى شاهد زلزالا سياسيا وفكريا غير ولا
شك جذريا الكثير من المسلمات والأفكار التقليدية
وعندنا أن جوهر الموضوع ، بيت القصيد ،
للاجابة عن هذا السؤال ، التساؤل الملح إنما
يكمن فى نظرنا الى مسار التاريخ العالمى
وآثاره على أرضنا المصرية والعربية . التاريخ لم
يبلغ طريقا مسدودا كما ادعى من قسألوا بـ
« نهاية التاريخ » . لم يبلغ ، ولن يبلغ أبدا
طريقا مسدودا ، وإلا لانتهدت حركة الانسان
والمجتمعات البشرية ، وراحت تتجمد نحو الأفل .
ومن ثم ، وبشكل أقرب الى جو السؤال
التساؤل ، يمكن ، بل ويجب ، فهم المتغيرات

الجذرية الجارية ، فى عالم الواقع المجتمعى -
السياسى وعالم الفكر ، على أنها تمثل فى
مجموعها مرحلة تحول ، وعلى وجه التحديد مرحلة
تغيير العالم ، وكذا مرحلة صياغة عالم جديد فى
كافة المجالات والقطاعات ، وفى جميع أركان
المعمورة ، وخاصة تلك التى ارتفعت فيها حدة
التناقضات الجدلية والصراعات المترتبة عليها
الى درجة عالية متصلة - وخاصة المنطقة الأورو
- آسيوية (أوروبا - آسيا) ومصر ، مركز العالم
العربى ، فى قلبها .

ومن هنا ، ومن هذا الموقف فى تناول اشكالية
السؤال - التساؤل ، يصبح ممكنا ، بل ولزاما
علينا ، أن نحدد التوجه العام فى تناول أمور
التطور الانسانى بأنه « عود الى الأركان » ،
عود الى الجذور ، عود الى المعانى والمفاهيم
التكوينية الرئيسية .

من هنا كانت الدراسات والمحاولات التى رأينا
أن نجعلها فى هذا الكتاب محاولة للاسهام فى
تأمين واثراء تحركنا المستقبلى انطلاقا من تأكيد

المحاور التكوينية الرئيسية فى ساحة فهم
العلاقات العضوية المتشابهة بين « التنمية »
و « النهضة الحضارية » . وهى ، فى الوقت عينه ،
تأمل أن تكون إسهاما جادا متواضعا فى توجيه
حركة الفكر فى مصر والعالم العربى نحو تناول
الحضارى لقضايا التطور والتقدم وصياغة
المستقبل .

وختاماً ، وقبل أن تبدأ هذه الصفحات رحلتها
مع اخوتى واخوانى على أرض الوطن والأمة ،
أرى لزاما على أن أسجل هنا صادق معانى
الوفاء للأستاذ مصطفى نبيل ، رئيس تحرير
سلسلة « كتاب الهلال » ، الذى شاء أن يستضيف
هذا الكتاب بالترحاب فى اطار هذه المكتبة
الثقافية الجادة متملة العطاء ، وكذا للأستاذ
عادل عبد الصمد ، سكرتير التحرير ، الذى ساند
هذا الجهد بكل اخلاص وكفاءة .

خطوات فى طريق صياغة أفكار العالم الجديد
والله ولى التوفيق .

القاهرة ، أكتوبر ١٩٩١

أ . د . أنور عبد الملك

الفصل الأول

الثقافة والتنمية

١ - « التنمية » ، أو « الظاهرة الانمائية » مفهومان يعبران عن النظرة المعاصرة - أى النظرة فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ - إلى عملية « التقدم » ، التى سادت الربع الثانى من القرن العشرين ، تحت تأثير الفكر والعمل الاشتراكى ، بعد ما يقرب من قرن كان فيه التصور الرئيسى ، المفهوم المركزى ، هو « التطور » . وبهذه المناسبة ، لعلنا نجد أن نذكر حركة الانتقال الموازية فيما يتعلق بتصوير النظام العالمى من « العالمية » فى مرحلة الثورات البورجوازية ، والصناعية ، عصر التنوير والتجميع ، إلى « الاممية » فى عصر ظهور الحركة الاشتراكية فى المغرب حتى « العالمية - الشمولية » بعد صعود الولايات المتحدة إلى مكانة الهيمنة الاستعمارية فى الغرب على أنقاض هيروشىما والاستعمار الأوروبى التقليدى .

يندرج هذا التطور البين فى إطار استقرار نظام عالمى يؤكد مركزية القرار بين أيدي الغرب المهيمن منذ القرن الخامس عشر ،

عصر الاكتشافات الكبرى ، والاستعمار التقليدى ، حتى يالطا
مرحلة اتسمت بتزايد فى معدل سيطرة المجتمعات الانسانية
المتقدمة اقتصاديا على منابع الثروة وكذا ساحات تراكم المجتمعات
المتخلفة - « العالم الثالث » - كما أطلق علينا منذ ١٩٥٥ - عبر
جسور من الحروب الدامية حتى انفجار الحرب العالمية الكبرى
١٩٣٩ - ١٩٤٥ . كانت هذه مرحلة « عالمية العالم » ، أى انشاء
النظام العالمى بمعنى الكلمة بعد أن كان مفهوم « العالم »
محصورا فى اطار التصور الفلسفى ، دون أن يتحقق ماديا وعمليا
فى العلاقات بين الدول والامم والمجتمعات والشعوب . تراكم
هائل اذن فى الممتلكات ، والامكانيات ، والترابط ، وعمليات
التفاعل المتشابكة فى كافة المستويات والقطاعات عبر
مناطق العالم الجيو - سياسية ، أو بالأحرى الجيو - ثقافية ،
فى كل من الاطارات الحضارية الكبرى التى تندرج فيها قوميات
الشرق والغرب .

لم ، اذن ، مفهوم « التنمية » ، « الانماء » ، « الظاهرة
الانمائية » ؟

لو كان التراكم متسقا ، مطرادا ، بل ومعدلاته فى تزايد
مطرد ، يشمل كافة أنحاء المعمورة بشكل متباين ، نعم ، ولكنه فى
نهاية الامر شمولى ، لربما استقر المقام عند حد « التراكم » أو

« التطور » أو « اطراد التقدم » أو غير ذلك من المفاهيم أحادية البعد ، ذات الجو والمغزى الكمي ، اللا - اشكالي .

ولكنما عجلة التاريخ الجبارة لم تكن أحادية البعد ، رغم النظرة المشتركة للفكر العربي الليبرالي المهيمن من ناحية ، والفكر الغربي الاشتراكي في القرن التاسع عشر ، من ناحية أخرى ، والتباين بينهما يتركز في كيفية السيطرة على فائض القيمة التاريخي ، فاما بين أيدي أقلية طاغية مستغلة ، واما لصالح الاغلبية الشعبية الكادحة .

ثم هبت ريح الشرق على وجه التحديد ، ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر ، ومطلع القرن التاسع عشر ، في وجه الموجة الغربية ، توكيدا لارادة مجتمعات وطلائع شعوب الشرق الحضاري - في العالم العربي ، الاسلامي ، الآسيوي - وكذا ، وبشكل مغاير ولكنه مشابه أيضا في أمريكا الوسطى والجنوبية ، ارادة توكيد الذات ، والسيطرة على المجال الداخلي ، الوطني أو القومي ، والسعي ، حسب الظروف والامكانات والمبادرات ، خاصة في عصرنا ، لتحقيق مختلف أنواع المشاريع - من « المشروع الاجتماعي » إلى « المشروع القومي » حتى المستوى الأعلى ، مستوى « المشروع الحضاري » . وقد تلت هذه الموجة العارمة من حركات الاستقلال ، والتحرير ، موجة مغايرة ، مظهرها لكنها في الجوهر مواكبة من حيث

المرمى ، ألا وهى موجة الحركات والثورات الاشتراكية ، ابتداء من أكتوبر ١٩١٧ .

كذا تحول العالم : الاستقلال والتحرر فى معظم القارات الثلاث : آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، والاشتراكية وقد عمت نحو نصف المعمورة ، وفى اطارها غالبية عظمى ، نحو ثمانين فى المائة فى قارات وأقطار لا - غربية ، تعكس الآلة ، وتعديل دفعة التغيير : ذلك أن « الثورة العلمية والتكنولوجية » ، وهو اللقب الذى أطلق على المرحلة الثانية من الثورة الصناعية ، بدت وكأنها تفتح من جديد طريق التراكم المطرد ، اللا - نهائى ، وتقدم مفاتيح انجاز بل ومشروعية فلسفية جديدة للتقدم ، والتطور .

ومن خلال هذه العوامل الثلاثة - صحوة ونهضة شعوب الشرق ومجتمعاته ، الثورات الاشتراكية ، الثورة العلمية والتكنولوجية - بدأ تغيير النظام العالمى ، بشكل واقعى فعلى . ومن خلال هذا التغيير ، ظهر بوضوح قاطع أن « عالمية العالم » تمثل مفهوما اسطوريا لواقع العالم الواقعى : عالم الهيمنة ، من ناحية ، يزداد ثراء واستقطابا لمفاتيح وامكانيات الانتاج والاستهلاك والسيطرة بالسلاح والعلم والتكنولوجيا والفكر والاعلام ، وعالم آخر ، « العالم الثالث » ، يتبدى على شكل مجموعة غير متناسقة من المناطق الجيو - سياسية والجيو - ثقافية ، تنقصها اما الطاقة ،

واما الموارد الانتاجية الواسعة ، واما تراكم الكادر العلمى والتكنولوجى المنتج الفعال ، واما مركزة الجمع بين السلطة الوطنية والثقافة الخلاقة التى وحدها تقدم معانى الابداع فى كل مجالات الفكر والعمل . أى فى كلمة : تبدى بوضوح أن غالبية العالم فى تخلف عظيم بالنسبة لقلة المجتمعات المهيمنة ، والتى بدأت تصارعها مجتمعات أقل تقدما من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، انضوت تحت لواء الاشتراكية ودخلت فى طور التقدم المتعجل ، وكذا الصراع المباشر واسع النطاق من أجل تأكيد مكانتها فى جبهة الطليعة .

من هذا التباين المتزايد بين الجبهتين - جبهة عالم الاقلية المهيمنة ، وغالبية العالم التابع - نشأت اشكالية اللحاق بركب التقدم ، بالتححر والاستقلال والتغيير ، بل والثورة ، فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، نعم . ولكننا الاوفق ، هكذا جاءت أجواء العلوم الاجتماعية الغربية المهيمنة ، تتساقط رويدا رويدا على العالم التابع أو المتخلف ، فى ثوب مقبول ، معقول ، يجمع بين الطرح الاخلاقى ، وتأكيد الرغبة المشروعة فى اللحاق بالركب بـ « التنمية » كلقب وعلم لهذا المسعى المقبول ولشروع العالم الجامع .

بقية الامر معروفة تماما ، لا داعى لتكرارها هنا .

فقد انتقلت فكرية التنمية أو الانماء ، من المستوى المادى ، أى من الاقتصاد ، إلى المستوى الاجتماعى - السياسى ، حيث بلغت مشارف العلم والتكنولوجيا بحيث أصبح مفهوم « التنمية الثقافية » أو « الانماء الثقافى » مفهوماً مقبولاً من كلا الطرفين ، ولكن بمعان ومشاريع وأدوات متباينة تماماً ، وفى الكثير من الاحيان متناقضة ، متصارعة ، أى بشكل جدلى تاريخى على وجه التحديد ، هكذا يتجدد هدف هذا البحث المختضب : كيف يمكن تفهم التغير الثقافى فى اطار عملية التنمية ، أو فى عبارة أخرى : كيف يمكن تفهم المتغير الثقافى فى اطار الظاهرة الانمائية ؟

٢ - سؤال أول يطرحه تعبير « المتغير » الثقافى . ان استعمال هذا التعبير أى « المتغير » variable ، يحدد أن الهدف من البحث هو أخذ البعد ، العامل ، أو العنصر الثقافى فى الاعتبار ، بوصفه بعداً أو عاملاً وعنصراً تكوينياً لعملية التغير ، أو التغير لعملية الانماء والتطور ، والتقدم .

الا أن هذا التعبير ، تعبير « المتغير » تحيل بشكل مباشر إلى أن المقصود هو الغيرية ، أو التغير ، لظاهرة محددة ، ومن هنا يصبح السؤال الأول : هل صحيح أن الثقافة - بوصفها بعداً ، وعاملاً ، بل وعنصراً تكوينياً للظاهرة الاجتماعية - يصيبها التغير ، التغير ؟ ولو كان الامر كذلك ، ففى أى حدود ترى ، وعلى أية صورة .

ان التغيير ، كواقع يتحقق فى اطار العملية الاجتماعية ، عبر التاريخ ، هو بعد تكوينى لهذه العملية ذاتها ، فى كافة المجتمعات والحضارات والعصور . وهذه البديهية ، بدورها ، تنقلنا إلى التساؤل عن حدود التغيير ، وكيفيته ، أى - بعبارة أخرى : تنقلنا إلى دراسة خصوصية التغيير ، وبالتالى خصوصية الثقافة كمتغير داخل عملية التطور التاريخى . ومعنى هذا أن الثقافة ، بوصفها « متغير » ، عامل ، وعنصر تكوينى للتغيير - جزء لا يتجزأ من عموم ظاهرة « الخصوصية » ، أى خصوصية كل من المجتمعات المحددة موضع الدرس .

وقد أكدت نتائج الدراسات المقارنة لعملية تطور المجتمعات فى مختلف اطاراتها الحضارية والجيو - ثقافية عبر التاريخ ، أن معدل التغيير والتطور ، وكذا اتساعه وعمقه وزوايا تحركه ، أى وجهته ، متباينة تماما حسب ظروف يحددها مفهوم الخصوصية والاطار العام لنظرية التفاعل الجدلى بين الخصوصية والعالمية ، كما بيناه فى الاعمال المنشورة تباعا منذ ١٩٧١ ، ابتداء من الدراسات الميدانية التى نشرت منذ ١٩٦٢ .

وباختصار شديد ، ومادام الامر يتعلق بعالمنا العربى ، فان معدل تواجد ، وفاعلية ، ظاهرة خصوصية المجتمعات التى يتكون منها عالمنا العربى - أى طاقاتها الكامنة ، وامكان تعبئتها للتحرك

والتحريك ، للثبات والتطوير ، للاستمرارية والتغيير - تنتمى إلى المستوى الأكثر كثافة ، نظرا لبعد المجال التاريخى لمعظم المجتمعات القومية التى منها تتكون أمتنا العربية ، وهنا أيضا ، وجب التدقيق : ذلك أن المجتمعات القومية لكل من مصر والمغرب خاصة تتسم بمستوى عال جدا من إعمال هذه الخصوصية ، نظرا لعمق تواجدها فى التاريخ ، بينما المجتمعات الأكثر حداثة ، وخاصة المجتمعات البدوية منها ، تتسم بقدرة أكبر على المزج بين الاستقرارية المحافظة من ناحية والتشكل السريع تحت تأثير التحديث من ناحية أخرى ، كما أن المجتمعات القومية الحضرية أكثر حداثة من المجتمعات الأقدم ، تقف فى منزلة بين المنزلتين ، وتقدم أنماطا متنوعة من المزج بين عنصرى الاستمرارية والتغيير ، أى أن خصوصيتها مشابهة فى الكثير من الأحيان إلى خصوصية الشريحة الوسطى الأكثر اتساعا فى القارات الثلاث « آسيا ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية » ، اللهم الا الصين وايران .

ومعنى هذا : ان ظاهرة مجتمعات العالم العربى تحتل مكانة متميزة ، رفيعة المقام ، بين مختلف الخصوصيات العاملة فى عالمنا اليوم - على تباينه وبأخذ الحالات المتميزة فيه فى اعتبار جاد - وذلك ، من ناحية ، نظرا لان عددا من المجتمعات القومية فى عالمنا العربى ما قبل الإسلام تمت إلى أقدم مجموعة المجتمعات

القومية فى العالم ، ومن ناحية أخرى ، لأن الاطار العربى - الاسلامى منذ القرن السابع الميلادى - الاول الهجرى ، اتسمت بكثافة حضارية متسقة ، تزايدت عمقا واتساعا عبر ثلاثة عشر قرنا من التاريخ .

وعلى هذا ، نرى أن الثقافة - أو « المتغير الثقافى » لو أردنا استعمال هذه العبارة - تلعب دورا مركزيا فى خصوصية العالم العربى ، وبالتالي فى عملية الانماء ، والتقدم ، والتطور فى كافة معالم وأبعاد هذا العالم اليوم .

٣ - نعود إلى المفهوم السائد لعملية التغير ، أو التغير الثقافى فى قالب اطار التنمية ، كما تعرض له العلوم الاجتماعية ، وعلى وجه التدقيق اقتصاديات التنمية وعلم اجتماع التنمية ، فى الغرب المهيمن اليوم .

نقطة البدء فى كافة اتجاهات الفكر الاجتماعى الغربى هى : ان الغرب هو النمط الامثل ، للتقدم منذ القرن الخامس عشر . وبالتالي ، فان الهدف هو اللحاق به ، أيا كانت نوعية النظام الاقتصادى - الاجتماعى والسياسى - الفكرى الذى تختاره مجتمعات القارات الثلاث ، وان كان التأكيد دوما على أن الاختيار الافضل هو اختيار المجتمعات الرأسمالية المندمجة فى السوق العالمية .

ومما يدعم هذا الاتجاه المشترك - لكافة مدارس الفكر والعمل المعنية بالدراسات الاجتماعية فى الغرب - أن الهوة التى تفصل بين المجتمعات الصناعية المتقدمة من ناحية ، والمجتمعات المتخلفة ، أو النامية ، من ناحية أخرى ، تزداد باطراد ، أو هكذا يبدو من دراسة مؤشرات مثل : معدل النمو الكلى للدخل الفردى ، تراكم المديونية ، مؤشرات الاسكان والصحة ، وكذا التعليم الاولى ، نسبة المشاركة فى التجارة العربية ، الخ .. وهذه المؤشرات والمعدلات تخفى ، فى الكثير من الاحيان ، عوامل تكوينية ، مركزية ، من حيث التأثير على عملية التنمية ، ألا وهى : طموح وانجازات المشروع القومى فى عدد من الدول المحورية فى القارات الثلاث ، اما بشكل مطرد (اليابان والصين) ، أو فى مراحل معينة من التاريخ الحديث المعاصر (مصر ، الهند ، الجزائر ، البرازيل ، نيجيريا ، المكسيك ، وبوجه عام شرق آسيا وخاصة كوريا) ، وكذا الحصار المسلح ثم الهجوم المضاد بواسطة الحروب والتوغل الاقتصادى والمالى والفكرى ، وتهجير العقول والافراد ، والتسلط على مسالك التجارة والتمويل على مستوى عالمى الخ .. من ناحية أخرى ، أى أن هذه الهوة التى تزداد اتساعا والتى تبدو وكأنها تحول دون اللحاق بركب التمديد والحضارة ، بمعنى التحديث ، تتم فى فراغ خارج عملية التحليل الدقيق للواقع التاريخى المتحرك ، وخاصة تفاعل وضع القارات الثلاث مع المركز الغربى المهيمن .

من هنا ، على وجه التحديد ، نشأ المفهوم المشترك لعملية التنمية - بما فى ذلك المتغير الثقافى - فى كافة مدارس الفكر والعمل فى الغرب المعنية بهذه القضايا . ان هذا المفهوم يؤكد أولوية عملية الـ « نقل » - سواء أكان نقل العلوم والتكنولوجيا ، وبوجه أعم نقل المعرفة - من المركز ، أى الغرب ، إلى الدائرة ، أو الدوائر المحيطة ، أى القارات الثلاث (آسيا ، أفريقيا ، أمريكا) .

٤ - ان تحليل هذا المفهوم للتنمية ، والبعد الثقافى فى اطار التنمية ، يقدم صورة أكثر تنوعا من مجرد الايجاب أو السلب :

أ) ان هذا النموذج - نموذج نقل المعرفة ، أى نقل التنمية - يحقق ، فى المقام الأول ، تنمية تابعة بموجب قيامها على أساس التقليد ، وأمر « التبعية » هنا يتأرجح بين تبعية المجتمعات ، أو الدول ، ضعيفة المكانة ، أو الارادة الاستقلالية من ناحية ، ومكانة دول تستعمل هذا النموذج من التنمية .

كوسيلة لاختصار الطريق ، وسيلة بين ترسانة من الوسائل الأخرى ، يتم الاعداد لها فى اطار خطة جادة يمكن انجازها بشكل مقبول على المدى الوسيط .

ب) ولكنما هذه التنمية التابعة تتحرك فى اطار قوالب وكماشات وضغوط ومؤثرات السوق العالمية ، ومعنى هذا ان الاعتماد فى المقام الاول على نقل العلم والتكنولوجيا والمعرفة ، أيا كانت النوايا

النقدية والاستقلالية الكامنة في المجتمع الذي يختار هذا الطريق لا يمكن أن تتفادى عملية « تقليد » النمط المتقدم الذي تم اختياره . وهذا الاختيار ، بدوره ، يتم على أساس العلاقات السياسية والثقافية المتبادلة ، عبر التاريخ : هكذا مثلا ، فيما يتعلق بمعظم سياسات التنمية في العالم العربي بالنسبة للدول الأوروبية التي أقامت مع عالمنا العربي صلات جدلية من الصراع والغزو والتبادل عبر قرون عديدة ، منذ يونان وروما ، حتى موجات الاستعمار والتحرر ، ومن خلالها انتشار الاسلام ، في حوض البحر المتوسط ، ثم الحروب الصليبية ، وكذلك الامر في أنماط التنمية في جنوب شرق وقطاعات من شرق آسيا بالنسبة للنمط الأمريكى ، حول ما أقامته دائرة المحيط الهادى من علاقات انسانية عبر الاجيال ، وذلك منذ عصر الاكتشافات البحرية . وكذلك الامر بالنسبة لأمريكا اللاتينية المتأرجحة بين أصولها الأوروبية الغربية الايبيرية من ناحية ، والتفاعل مع الهيمنة الأمريكية الشمالية من ناحية أخرى ، ومعنى هذا أن التنمية التابعة أو التنمية بالتقليد في أحسن الامور ، لا تتم في اطار مفرغ ، ولكنما تقوم على أسس موضوعية من التفاعل التاريخى عبر العصور ، ومن هنا نرى بوضوح أسباب تقبل قطاعات واسعة من رأى العام والمجتمعات في العديد من الدول النامية لهذا المنهج البراق الخادع من ناحية ، وهو في نفس الوقت ذلك الذى يبدو وكأنما يتفق مع واقع المستطاع ، واقع يفيد من

الآلفة والتعود - أى فى كلمة ، يقوم على أساس الاستمرارية والسهولة وما يبدو أنه المناخ العلمى الحتمى لصعود سلم التنمية وخاصة فى أبعادها الاقتصادية والعلمية - التكنولوجية والمادية .

ج (النواحي التى تبدو أكثر واقعية فى هذا الموقف تتخذ ، بعد تحليل أولى غير متعمق ، طابعا أكثر اشكالية : ذلك أن ضغوط السوق العالمية ، وخاصة فى مرحلة الانكماش ، وهنا كل الازمة ، الذى يعانى به الاقتصاد العالمى فى مرحلتنا الراهنة ، لا تسمح بالمجال المحدود ، المحدود جدا ، الذى كان فى وسع عدد من الدول أن تحتفظ به ، فى هذه الظروف الجديدة . ان استمرارية الهيمنة، هيمنة المركز الغربى ، على الدوائر المحيطة الهامشية ، أى القارات الثلاث ، تفرض فرضا أن يطبق مفهوم التنمية التابعة بشكل حازم ، أى بشكل لا يقبل استثناءات تؤدى فى واقع الامر إلى أن تغفل قطاعات وسيطة من الحياة الاقتصادية لمجتمعات القارات الثلاث من نفوذ وانتشار انتاج المركز المهيمن .

د (ويتم ذلك أيضا بواسطة مضاعفة عملية هجرة ، وتهجير العقول والكفاءات نعم ، ولكننا أيضا الكوادر العلمية والتكنولوجية الوسيطة ، بل والأيدي العاملة الماهرة حتى إلى مستوى الفلاحة والحرف اليدوية التقليدية ، والاعمال التقنية البسيطة . تفرغ الطاقة القومية اذن ، فى لحظة تزايد التوغل الاقتصادى لمركز القوة المهيمن على السوق العالمية : من شأن هذه العملية

المزبوجة أن تفرض فرضا التبعية إلى حدود بعيدة جدا على نهج التنمية المتساهل التقليدى ، المقبول أو السائد .

وهنا ، يجدر أن نلفت إلى أن التحليل السائد للتنمية المنحرفة ينصب فى معظم الاحيان ، على المنهج الاقتصادى ، أى الواجهة السياسية والاقتصادية لعملية التنمية ، الاتجاه إلى اقتصاد السوق الحرة بدلا من التخطيط ، التخطيط البيروقراطى المبالغ : الانفتاح على حساب الانتاج ، النسبة غير الواقعية بين القطاعين العام والخاص ، الخ . ولا شك أن هذه السياسات الاقتصادية تمثل فى المقام الاول ، نوع المسار التئوى الذى اختاره مجتمع قومى معين .

ولكن المهم أن نتساءل : لِمَ ، ومن أين ، هذا الاختيار ؟ أهو اختيار قائم على اعتبارات اقتصادية ، أو منهجية ، مجردة ، لا علاقة لها بالمؤثرات السياسية - الاجتماعية المحيطة ولا بالخصوصية الحضارية - الثقافية - القومية التى صاغها التاريخ ؟ ان قصر الاجابة على التحليل الاقتصادى يمثل طغيان موجة التكنوقراط على الفكر السياسى القومى الذى يرتكز يوما على التحليل فى الاعماق ، أى على البعد التاريخى - الحضارى لكل من المجتمعات موضع الدراسة ، ومكان العمل .

هـ - ماذا ، اذن فى مقابل « النقل » ؟

النقل - نقل العلوم ، والتكنولوجيا ، والمعرفة - جزء تكويني لا يتجزأ من عالمية العالم . لن تعيش المجتمعات فى جحور . لا يمكن العود إلى مرحلة تفتت المجتمعات القومية فى مناطق . جيو - سياسية وجيو - ثقافية وحضارية لا تكاد تربط بينها روابط ، كما كان الامر فى العصر القديم . لا مجال لتحقيق أحلام سلفية تؤمن أن المستقبل انما يكمن فى هروب إلى عصور مغايرة تماما من حيث الظروف التاريخية ، والاجتماعية ، والبشرية ، والفكرية . لن يعاد تشكيل العالم وكأنة مجموعة من الجزر النائية ، بعد ذوبان القارات . ان اقرار عالمية العالم أمر راسخ مركزى فى النظام العالمى القائم الان على الهيمنة الغربية ، والنظام العالمى الجديد المرتقب الذى لابد وأن يتحقق حول تعدد المركز ، واحياء الحضارات ، وفاعلية المناطق الجيو - ثقافية والقوميات . وبكلمة : لا يمكن أن يكون المقابل فى هروب إلى أحلام مستقبلية أو سلفية لا تمثل الواقع ، ولا امكانيات التغيير الكامنة فى هذا الواقع الموضوعى المتنوع على ساحة المعمورة .

نقطة البدء ، لو أردنا أن نخطط طريقا مغايرا لطريق « النقل » و « التقليد » ، إنما هى الذات : تحديد الذات القومية ، الثقافة ، الحضارية فى خصوصيتها ، الانطلاق من هذه الذات ، إمكانياتها وممكناتها وطاقاتها القابلة للتعبئة ، الاعتماد على الذات فى

الاساس ، فى علاقة معقولة ، رشيدة ، ناضجة بالوحدات الذاتية
الآخري المتفاعلة فى المضمار العالمى .

إن عنوان هذا الموقف السىادى فى تحقيق عملية التنمية إنما
هو « الابداع » ، أى الابداع الذاتى ، حضاريا ، وثقافيا ،
وقوميا . ذلك فى كافة المجالات : مجال الفكر ، ومجال العمل ،
ومن هنا كانت دعوتنا ، فى إطار وفضل « جامعة الامم
المتحدة » ، منذ ١٩٧٦ ، إلى « الابداع الفكرى الذاتى » . وقد
أصبح هذا العنوان شعارا لعدد كبير من المشروعات الرئيسية على
المستوى العالمى والاقليمى والقومى ، بحيث أصبح الطريق مفتوحا
أمام تعدى أو تخطى مسار « النقل » و « التقليد » . الطريق
مفتوح : لكنه لم يمسخ مسحا منظما بحيث يؤدى إلى تخطيط
دقيق شامل ومفصل فى آن واحد بطبيعة الامر . ولكننا الاساس
موجود ، ألا وهو مجموع أعمال الندوات الاقليمية الخمس
للمشروع الفرعى حول « الابداع الفكرى الذاتى » لمشروع جامعة
الأمم المتحدة حول " البدائل الإجتماعية – الثقافية للتنمية فى عالم
متغير " والتي خصصت لكل من آسيا ، أمريكا اللاتينية ، العالم
العربى ، أفريقيا ، العالم الغربى (أوديا وشمال أمريكا) ، وقد
جمعت نخبة ممتازة من كبار الدارسين ، معتمدة على المستوى
الأكثر تقدما من البحوث الجارية فى هذا المجال على مستوى
عالمى .

ومن الممكن أن نوجز هنا عددا من المحاور الاتجاهية لهذه البحوث :

(أ) مسألة المقومات المادية للإبداع الذاتى - القومى من حيث الفكر والعمل ، وهذه المقومات تكمن فى وجود مجتمع إنسانى يتسم بدرجة كافية من الكثافة ، والاستمرارية التاريخية ، وكذا المركزة ، بغية تحقيق معانى التراكم الفعال لعموم عوامل وطاقات وإمكانات المجتمع . إن الإبداع ، فى الظروف المغايرة ، يقتصر على الدائرة الفردية ، أو دائرة الجماعة الضيقة . ولكنه يبلغ دائرة المجتمع القومى ابتداء من مستوى معين ، يمكن تحديده على أنه المستوى الأدنى لتمكين مجتمع من الاستمرارية عبر الجدلية الاجتماعية ، من الناحيتين الداخلية والخارجية ، أى على الإبقاء على ذاته ، متماسكة متميزة ، فى مواجهة المشاكل الداخلية والصراعات الخارجية معا .

(ب) القدرة على تبين معالم الخصوصية الاجتماعية - القومية لمثل هذا المجتمع ، وهى نتيجة تترتب على العامل الأول ، ولكنها لا تقتصر عليه بالضرورة ، أى تقتضى ، بطبيعة الأمر ، أعمال الفكر النقدى على مستوى المجتمع من كافة النواحي ، وكذا عبر مختلف مراحل تطوره التاريخى . ولكننا المقصود بأن هذا العامل الثانى يترتب على العامل الأول هو أن الخصوصية لا تتواجد -

على مستوى الفاعلية الاجتماعية - إلا ابتداء من درجة معينة من تحقيق الظاهرة الاجتماعية موضع الدراسة ، القدرة على العمل الفعال ، ابتداء من ادراكها لذاتها .

جـ - ومن أجل الجمع بين الفكر والعمل ، بشكل مؤثر ، لا بد من تحقيق تراكم فعال لما يمكن تسميته بـ « الذكاء الاجتماعى » Socilal Intelligence أن هذا المفهوم الحديث نسبيا يعبر عن مجموع المعلومات ، والمعارف ، ومناهج تنقيب الخصوصية القومية الاجتماعية من ناحية ، وكذا مقارنتها بمعطيات الوحدات الأخرى المماثلة ، أو المختلفة على تعدد أنماطها ، فى العالم الواسع ، بغية صياغة وتعميق المسار الفكري للمدارس التكوينية الأصيلة للفكر والعمل داخل الدائرة القومية . وهذه العملية تتسم بالضرورة ، فى هذه المرحلة الثانية للثورة الصناعية التى نعيشها ، مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية حسب التعبير الشائع ، أى بالمقدرة العملية على جمع هذه العناصر التكوينية ، الخاصة بمختلف قطاعات النشاط الاجتماعى والعلمى - الفكرى ، فى الداخل والخارج معا ، ثم توظيفها بعد الانتقاء التحليلى والاستيعاب النقدى لصالح تسليح الكادر الوطنى ، والصعوبة فى هذا المجال تكمن أولا فى أن مصادر هذه المعارف والمعلومات كلها ، أو تكاد ، بين أيدي عدد قليل من الدول الكبيرة والشركات

والهيئات متعددة الجنسية التي تهيمن على النظام العالمى القائم ، على تنوع معسكراته . إن الافادة من هذه الطاقات ممكنة ، ولكن فى الحدود الدنيا والوسيلة فقط ، إذ أنها تمثل مفتاح القوى ، وبالتالي مفتاح تغيير موازين القوى فى مختلف مناطق العالم ، ولا نقول فى العالم بأسره اليوم . أن المسعى فى هذا الاتجاه قائم على أساس العاملين السابقين ، أى أنه لا يمكن السعى فى هذا الاتجاه الا إبتداء من تحقيق العاملين السابقين بشكل واضح .

د (جملة القول أذن أن عامل القرار السياسى ، وسيادة هذا العامل السياسى ، أى سيادة القرار السياسى القومى فى مجال إدارة عملية التنمية هو مفتاح المفاتيح ، أن هذا القرار لا يمكن أن يحقق طبيعته القومية الجديرة بهذه التسمية إلا بناء على إدراك خصوصيته القومية - الثقافية بشكل واضح ، وطاقاتها الكامنة الفعالة . وهذا ما يمنح المتغير الثقافى دوره / المركزى فى تحديد مسار وكيفية إدارة ، العملية الانمائية فى مجموعها ، أى فى عملية تطوير تاريخ المجتمعات البشرية ، وخاصة تلك التى تسعى إلى الصعود إلى مكانة الحياة الكريمة المتكاملة ، الانسانية ، لتشارك بذلك فى النظام العالمى الجديد .

٦ - إن إدراك أهمية الثقافة فى مجمل عملية التنمية ، وهو

إدراك متزايد منذ نهاية الحرب العالمية ودخول العالم فى مرحلة
تغيير مساره التاريخى ، تثير العديد من القضايا ، والتساؤلات
يجدر بنا أن نشير إلى أهمها :

(أ) لعسل القضية الاولى هى تلك التى تسكن فى مجال
« الاصلالة » فى علاقتها بالـ « الخصوصية » . وقد لعب
المستشرقون ، فى غالبيتهم ، وكذا قطاع واسع من علماء الاجتائس
والاجتماع المعنيين بالمجتمعات اللا - غربية ، دورا كبيرا مؤثرا فى
أعادة ضرورة دراسة هذه المجتمعات ، من حيث أنها مغايرة
للمجتمعات الغربية « الطبيعية » ، إلى حيز التركيز على مفهوم
« الاصلالة » - وكأنها الاطار الواسع الذى يمكن أن يجتمع فى
ثناياه مزيج من رواسب الماضى والمظاهر المتخلفة من الحاضر
والخاضع للهيمنة الاجنبية . وبما أن المطلوب إنما هو تمييز
المجتمعات اللا - غربية عن المجتمعات المتقدمة « الطبيعية » نرى
أن هذه الدعوة اتسمت فى معظم الاحيان بطابع يشجع الجمود ،
ويواكب المنحنى السلفى ، وذلك بتأكيد ما هو قائم ، بل وجامد ،
على حساب المتحرك ، المتجدد ، المتجه صوب مستقبل تقدمى
بالضرورة بالنسبة لما هو قائم فى أى مجتمع فى لحظة من تطوره .
وقد ذهب عدد كبير من هؤلاء العلماء إلى الاخذ بمفهوم ماكس
فيبر ، عن « النمط المثالى » Idealtypus ، وكأن لكل مجتمع

متحدد روحاً مثالية يفرضها ، أو يقدمها التاريخ ، وهى على تمايز محدد بالنسبة لكافة النوات الاخرى . والخطورة فى هذا المفهوم - كما بيناه مرارا وتكرارا ، أسوة بمدرسة علماء الاجتماع الآخذين بالاتجاه التاريخى - هو أنه يرد كلا منها إلى جذور نفسية - عرقية ، لا يستطيع التاريخ الموضوعى أن يؤثر عليها ، إما باعادة تشكيل بنائها التكويني تدريجيا أو باقامة روابط التأثير ، والتأثر الجدلى المشترك بينها . هكذا تصبح الاصاله دعوة إلى التحجر ، بدلا من أن تكون أداة فعالة للتطور المتمايز ، نعم ، ولكنه أيضا التطور المترابط ، الذى يندرج بالضرورة فى عالم متشابك ، ويتصف بالنضال والتكامل ، بالاثراء والقدرة على الاستيعاب والاستمرار معا .

ب) من هنا كانت دعوتنا منذ بداية الستينات إلى تصور « الخصوصية » . فالخصوصية ، وهذا جوهر الموضوع ، تقدم نمطا محددا للمحاور التكوينية الاربعة لكل وجود إجتماعى (إنتاج إحتياجات العيش ، ضرورة استمرار الجنس البشرى بالتناسل ، تمركز كل مجتمع حول مركز للسلطة الاجتماعية ، العلاقة ببعد الزمان والتاريخ والتعالى) ، وهو نمط تتشكل العلاقة بين محاوره الاربعة بطرق متفاوتة حسب طبيعة الاطار الجغرافى الذى يحيا فى هذا المجتمع ، عبر مسيرته التاريخية المركبة . وقد لعب هذا التصور - وكذا إجتهدات عدة مواكبة له - دورا فعالا

فى تحديد النومية المتميزة لمختلف المجتمعات من ناحية ، وكذا فى
الإشارة إلى إمكان إقامة علاقات المقارنة ، والمواكبة بين هذه
المجتمعات حسب الظروف التاريخية ، باختلاف مراحلها
ومتطلباتها .

وهنا يجدر بنا ألا تنسى أن إستعمال الاصالة ، على أيدى
غالبية المستشرقين الغربيين وطماء الاجناس والاجتماع فى
أيامنا ، يكرر ما تقدم به عدد من الماركسيين ، ومعظمهم من
الاتجاه التروتسكى اليسارى الصهيونى ، باسم « الانتاج
الاسيوي » . فاذا كان سلم تطور أنماط الانتاج فى العالم اللا -
غربى لا يطابق ذلك الذى يعتبر « طبيعيا » فى العالم (الغربى) ،
فكان لابد إذن من اختراع سلم آخر من التدرج ينطبق على
المجتمعات « الشرقية » أى اللا - غربية ، وكذا أمريكا اللاتينية -
والهدف من هذه المحاولة يختلف فى الظاهر فقط عن تقديم مفهوم
الاصالة ، فنحن هنا بصدد مفهوم مضاد . ظاهريا ، يهدف إلى
جمع الشمل بين المجتمعات اللا - غربية ، ولكنه جمع الشمل بين
مجتمعات لا - طبيعية ، أى جميع مجتمعات « الاصالة » فى
سلم يتسم بالحصر النمطى Reductionism ويؤدى ،
فى نهاية الامر ، إلى فصل العالم إلى قطاعين : قطاع المجتمعات
الغربية ، أى المجتمعات « الطبيعية » ؛ وقطاع المجتمعات

اللا - غربية ، المغايرة ، المتمحورة حول أصالتها واغترابها عن
العصرية . محاولتان تكملان إحداهما الأخرى إذن ، ساعية إلى
تحقيق مركزة الغرب المهيمن - هذه المرة من زاوية الثقافة وأعمال
الثقافة بشكل مركزي في إدراك تباين مسائر التطور الاجتماعى
عبر التاريخ .

٧ - ثم هناك قضية هامة تعترض طريق دراسة مدى فاعلية
الثقافة فى عملية التنمية ، وأن كانت أقل وضوحا بكثير من
العوامل الأخرى ، ألا وهى قضية أو مشكلة الأولويات .

ذلك أن عملية التنمية تقتضى ، من حيث السياسة العملية ،
تحديد الأولويات فى مجتمع معين ، وذلك لمرحلة معينة من تطوره ،
قد تتخذ شكل الخطة لعدة سنوات ، أو تقدير أعم بالنسبة للمرحلة
التاريخية ، وكذا الأولويات الأكثر دقة من حيث التنفيذ على مدى
السنة الواحدة .

أ (هناك أولا تحديد ، أو تعريف ، مختلف أنواع الأولويات :
- سوف يميل البعض إلى إعطاء الأولوية ، المكانة الأولى ،
للأولويات النابعة من مجال الانتاج ، الاقتصاد ، والنواحى العلمية
والتكنولوجية المصاحبة لها . ومن مثل هذا التطور تبدى أمامنا
مفاهيمه مثل « الانتاجية » و « الاستهلاكية » ثم « السعى وراء
المتعة » ، وشعار « الصغير هو الجميل » ، وكذا الانماط الفردية

للتنظيم الاقتصادي ، أسوة بالانماط الجماعية ، وأنماط قطاع الدولة ، الخ ...

- وهناك أنصار منح الأولوية إلى البعد السياسى ، إذ أنه هو الذى يحدد ، فى نهاية الامر ، سلم الأولويات كما تقررها الهيئات والمؤسسات المختلفة فى مختلف المجتمعات . ومن هنا تأتى التفرقة التقليدية بين الليبرالية والاشتراكية ، بين الديمقراطية ، والديكتاتورية ، بين الجماهيرية والاستبداد ، بين الأجماع وقيادة النخبة ، الخ ..

- وهناك من يرى أن الأولويات تتحدد أولاً فى مجال الثقافة والفكر والفلسفة والأيديولوجية والدين ، إبتداءً من إطاراتها التكوينية الخاصة . ومن هنا تنبع المواقف التى تؤكد خصوصية المجتمعات الانسانية ، وتمايزها إلى أمم ، ومناطق ثقافية أو جيو - ثقافية ، بما يواكبها من نظرات متخصصة للعالم فى إطار الدوائر الحضارية الكبيرة التى تشمل هذه العناصر كلها .

ب) وهناك أيضاً منحنى تحليل هذا التمايز بدراسة مختلف أنماط الأولويات :

- نوع أول يتسم بالطابع الجامد - المحافظ ، وهو الذى يجمع الأولويات الأكثر عناية بالاستمرارية الاجتماعية ، وكذا باستمرارية الانظمة الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية - الأيديولوجية ، فى

مواجهة موجات التغيير الجذرى ، وكذا للحفاظ على منجزات وانتصارات التقدم الاجتماعى . أى أن ذلك الذى يرااد الحفاظ عليه مغاير تماما حسب الظروف والمجتمعات والمراحل التاريخية ، وأن كان فى الظاهر يتسم بالمحافظة .

- وهناك نمط ثان من الاولويات يتسم بالراديكالية المتجهة إلى تغيير المجتمعات بشكل جذرى كامل . أنه جو الاولويات الاشكالية ، الجدلية ، المتناقضة ، السائدة فى مراحل التغيير والثورة والتحرك واسع النطاق .

ج) ولكننا مجال الصعوبة القصوى فيما يتعلق بتحديد الاولويات أنما يكمن فيما يتعلق بمعدلات تحركها المتباين . وهناك أولا تباين هذه المعدلات من حيث خصوصية المجتمعات المدروسة . ثم هناك عامل اختلاف هذه المعدلات من حيث أنها تتعلق بالاستمرارية أو المحافظة من ناحية ، والتغيير أو الثورة من ناحية أخرى .

بقى السؤال الكبير : لِمَ تختلف وتتباين معدلات السرعة فى اختيار ، والاستعمال الفعال لسلم الاولويات فيما يتعلق بتطور المجتمعات ، وسياسات التنمية ؟ .

المستوى الاول من الاجابة ، المستوى المباشر ، المعقول ، هو : أن هذا الاختلاف وذلك التباين يرجعان إلى « الظروف الموضوعية »

و « المرحلة التاريخية » ، أى ، بعبارة أخرى : إلى الطابع المتميز لخصوصية المجتمع موضع الدراسة من ناحية ، ثم الاطار الخارجى ، المواكب والمحاصر للجيو - سياسية ، والجيو - استراتيجية للمجتمع والمنطقة موضوع الدراسة .

وقد ذكرنا ، المرة تلو المرة ، أهمية عامل القرار السياسى الوطنى / القومى ، أى أولوية السياسى فى كل آن ومكان ، وكذا أبرزنا دور الاطار الخارجى للجدلية الاجتماعية ، أى الاطار الجيو - سياسى ، وخاصة فيما يتعلق بالعالم العربى - الاسلامى ، وقلبه حول محور المعركة التاريخية ، من القاهرة إلى دمشق ، حول السويس وأرض سيناء .

٨ - ولعل من المفيد أن ننتقل الآن إلى بعد الإشارة المقتضبة إلى الدراسات الميدانية الرئيسية ، وأهمية القيام بدراسة مقارنة بينها بغية إثارة الطريق أمام ما هو موضع لبحثنا ، وسعيينا القومى .

إن الدراسة المقارنة للامثلة الرائدة فى مجال أعمال العامل / البعد المتغير الثقافى فى الظاهرة الانمائية ، وفى تطور المجتمعات المعنية ، تقوم على أساس منهج « المقارنة ذات المفزى »

وباختصار شديد تعنى هذه العبارة ، بتسمية المنهج المختار ،

أنه لا يمكن مقارنة أية ظاهرتين ، على تباين تكون كل منها من الناحية التاريخية ، أى بغض النظر عن الطابع الخاص لخصوصيتها ، ولكنما يمكن أن تقوم المقارنة ، بل ويجب أن تتحقق ، بين المجتمعات التى تنتمى إلى مجموعة واحدة ، أو متشابهة من الوحدات الاجتماعية ، من حيث الانتماء إلى الاطارين الحضاريين الكبيرين فى العالم ، وإلى الدوائر الثقافية المتميزة داخل كل من هذين الاطارين الحضاريين ، وأخيرا وليس آخرا نمط ونوع المجتمع القومى موضع الدرس . إن إهمال هذا المنهج ، لصالح المقارنة المفتوحة على كل الاحتمالات ، وبين مختلف الوحدات المتباينة أحيانا بطريقة / جذرية ، يؤدى إلى خليط لا أول له ولا آخر : مثلما يحدث عندما نسمع الاسئلة المتكررة فى الكثير من الاحيان : « لم الفوضى فى مواصلات القاهرة وكالكويتا ، لو قارناها بالنظام المتواجد فى باريس أو لندن ؟ » ، « لم التباين بين مكانة الدين والفلسفة فى الصين بالمقارنة مع ايطاليا وأثيوبيا ؟ » . « كيف يمكن مقارنة الهيكل التصنيعى والتكنولوجى فى اليابان بما هو قائم فى فنزويلا ؟ » ، « كيف يمكن المقارنة بين تعدد الثقافات والقوميات فى إطار دولة واحدة كالهند ، مع ما هو قائم فى الاتحاد السوفييتى ، والولايات المتحدة ؟ » ، إلى غير ذلك من محاولة إقامة / المقارنات المفتعلة التى لا تقضى إلى نتيجة ، اللهم الا اليأس والتعجب ، والانبهار الزائف ، وبالتالى

استمرار الازمة .

من أجل هذا ، يمكن أن تتكون مجموعة أولى من الدراسة التحليلية المقارنة للمتغير الثقافى فى القاهرة الانمائية فى قلب أعم المجتمعات القومية للحضارة الشرقية ، ولنقل مثلاً بين مصر ، وإيران ، والصين واليابان .

٩ - احتل العامل / المتغير الثقافى فى نهضة مصر الوطنية ، وكذا فى النهضة القومية العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر ، مكانة مركزية حقيقة ، من كل النواحي ، وقد تحققت هذه المكانة بفضل وحدة رجال الفكر والسلاح ، فى إطار دولة محمد على باشا ، أول دولة فى الشرق منذ صعود الغرب إلى مكانة الهيمنة فى القرن الخامس عشر . وكان رمز هذه الوحدة ، حول شخصية محمد على الجبارة ، ابنه سارى عسكر جيوش مصر إبراهيم باشا وصحبه ، ورائد النهضة الثقافية التى فهمت خطأ على أنها تقليد للغرب ، وكانت فى واقع الامر تحديثاً قومياً نقدياً معاصراً بارها ، الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى وصحبه . وقد استمرت هذه العملية ، رغم أفول دولة مصر فى عهد سعيد باشا ، فى المرحلة الثانية بفضل / الخديوى إسماعيل ، واستعادته لتكوين جيش مصر ، ونظامها التعليمى والعلمى حول على مبارك و « جماعة حلوان » ، وهى الحركة التى وجدت فى أمير الالاي محمد عبده

البطل الشهيد لمعركة التل الكبير ، وخاصة في عبد الله النديم
خطيب الثورة ، أعلى رموزها . ثم جاء عهد الاستعمار والهوان :
كانت الضربة الرئيسية موجهة في آن واحد إلى جيش مصر ،
وكذا إلى مؤسسات التعليم فيه ، بغية تكوين أجيال من العقول
التابعة ، والتي حتى لو استيقظت لما وجدت في صولجان الدولة
إطارها الفعال لتحرك ، وفي جيش الوطن مفتاح الفتح . إن
دراسة هذه المرحلة الاولى ، العظيمة ، من نهضة مصر الوطنية
بين ١٨٠٨ - ١٨٩٢ ، تبين بوضوح أن ضربات الغرب المتتالية من
إجماع دول أوروبا في معاهدة لندن ١٨٤٠ لتفكيك الاقتصاد
المصري المحمي إلى طرد اسماعيل عام ١٨٧٩ / لم تنح وقتا
كافيا ، في أضيق الحدود ، لمصر الناهضة ، لطبقها السياسية
بما في ذلك المثقفين الطليعيين ، لدراسة معاني التواكب ،
والتمازج ، والتفاعل الجدلي الخلاق بين الاتجاهين التكوينيين للفكر
المصري ، وكذا العربي آنذاك وحتى الآن ، أي اتجاه العصرية
الليبرالية واتجاه الاصولية الاسلامية . وقد ترتب على ذلك أن
الانتقال المطلوب من التكوين التجميعي Symbiosis الى
التركيب Synthesis لم يتم خلال هذه المرحلة . وهذا ما
أوجزناه في جزء من الرسائل الختامية لدراستنا
المنشأة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٩ والتي نشرت أولا في باريس عام
١٩٦٩ ، ثم في طبعتها العربية على أرض مصر باسم « نهضة

مصر « فى ١٩٨٣ :

« هكذا نرى كيف أن كلا من التحليلات التى قدمناها للقضايا المعروضة هنا ، وكذا الموضوع فى شموله ، تتسم بطابع غير متكامل غير متجانس ، نراه يتجلى فى عملية التغير نفسها ، وكذا فى نتائج ذلك التغير . أنها قسمة مميزة عامة يمكن تعريفها بأنها إشكالية الانتقال من التكوين التجميعى إلى التركيب .

إن التكوين التجميعى القائم بين الأبعاد الثلاثة للحياة الاجتماعية التى وصفناها فيما سبق ، يعتبر معطى تاريخيا ، أنه تركيب تجميعى يعمل على التمكين من الاستمرارية ، فهو يقدم السياق المنيع ، وكذا عادات وتقاليد الممارسة ، أثناء لحظات الاندفاع إلى الامام ، ولكن قدراته للتعميل والترشيد على مستوى المجتمع القومى كله ضعيفة ، فالدولة ، والدولة وحدها ، هى التى تفيد من هذه الظاهرة ، فى نهاية الامر .

والحق أنه ، إذا أريد تحول جذرى بمعنى الكلمة على مستوى الأمة كلها وفى كل مجالات الحياة الاجتماعية ، من الاقتصاد إلى الفكر ، فإنه لا بد من إنجاز شىء آخر غير ذلك التأقلم الوفاقى مع المعطى التاريخى . إذ أريد مثل هذا التحول الجذرى ، فإنه يصبح لزاما على الشعب وحركته الوطنية الانطلاق إبتداء من هذا المعطى التاريخى . أى من ذلك التكوين التجميعى ، بغية مواجهة الجدلية

المعقدة التي يثيرها اقتحام التحديث - بواسطة السلاح ، وأيضاً الاقتصاد ، والمؤسسات والأفكار - لواقع إجمالى يتسم بالقدم والتأخر ، وأن كان واقعا يستطيع أن يستمر ، ويحيا ، بفضل عمق مجال الخصوصية التاريخية ، متجها نحو مشروع استمرارية لا تنكسر ، وعندئذ تصبح اللحظة الثالثة لهذه الجدلية هى عملية التركيب ، أى عملية حل التناقضات على مستوى أعلى من الانصهار الاجتماعى والصياغة الفكرية ، فى أمة وقد أعيد تكوينها البنىوى ، ابتداء من خصوصيتها التاريخية ، فى قلب المعاصرة .

أن عملية التركيب ، بهذا المعنى ، تفرض اختياراً ، أى مفاضلة نقدية ، وهيمنة حل معين - ألا وهو على وجه التحديد اختيار عملية التحديث النقدية ، وكل ما يلحق بها من نتائج بالضرورة ، وخاصة نبذ الامتزاز الملائم بالضرورة لكل تكوين تجميعى ، وهو الذى يتسم تكون الفكر والايديولوجية فى النهضة الوطنية لمصر الحديثة .

أول المشاكل والقضايا التي يثيرها الفكر والايديولوجية فى هذا الصدد ، إنما هو ذلك الذى يمت إلى استمرارية الازدواجية . فقد رأينا كيف أن الايديولوجية الضمنية العميقة تؤكد على الدوام إرادة الجماهير الشعبية فى الوجود وفى الاستمرار ، كيف أنها تحكى أيضاً المسيرة الملحمية لشعب مصر ، كيف أنها تجعل من

ذاتها أداة للنقد الاجتماعى ، وكذا أيضا لقبول حالة من الاضطهاد والظلم ، سوف يطلق عليها البعض أنها حالة مصيرية مكتوبة ، وكيف أنها إذ تتبدى متأصلة فى أرض التوطن ، فأنها كذلك تريد لنفسها أن تعبر على الانفتاح للغير - ولكن لا لغير متفرد ، وكأنه طرف آخر زائر لو صبح هذا التعبير ، وليس بمثابة مجتمعات أو دوائر قومية - ثقافية متباينة متميزة ليست اطلاقا فى مجال الرؤية النفسية الجماعية الوطنية والشعبية المصرية . هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الفكر والايديولوجية الصريحة يتبديان على نحو مختلف تماما ، أنه نتاج حديث جدا ، نتاج للموجة الغربية ، بشكل جوهري ، أن هذه الايديولوجية الصريحة تحاول أن تعبر عن رسالاتها وعن تحليلاتها حول القضية المزدوجة لانحدار الشرق الاسلامى من ناحية ، وحول شروط نهضته من ناحية أخرى ، بايقاع متعجل ، إذ أنها تستشعر أنها لزاما عليها أن تقدم الاطار الفكرى التصورى العملية التى تتبدى الحداثة فى مجالى الدولة والمجتمع ، وهى العملية التى أكدنا مرارا طبيعتها المتعجلة ، ومن هنا ، فإن هذه الايديولوجية ملك لحلقة محدودة من الطلائع الجديدة ، ثم تنتقل فى مرحلة ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ بين يدى البرجوازية المحلية ، وهى التى فى طريق التكوين ، بحيث يصبح فى امكانها أن تحظى بجمهور واسع ، بل وربما جمهور

على المستوى الوطنى ، وخاصة فى المدن وفى منطقة الدلتا .

هذا ولم يتعرض الرجال الذين كانوا آنذاك بمثابة القائمين بصياغة الفكر والايديولوجية إلى تلك الازدواجية المستمرة بنقد جذرى ، ولا حتى بمحاولات للحصر وتعدى الازدواجية ، فالتدابير التى يراد لها أن تتحقق إنما تندرج فى إطار تجديد التراث ، من أجل توكيده : كان هذا هو الامر فى مجال الدين ، وكذا فى قضية المرأة ، بين القضايا الهامة آنذاك فالتجديد - فى مجال الفكر والايديولوجية السياسية - يؤكد على علاقاته مع الميراث الثقافى والوطنى على الرحب والسعة ، ولكنه ، وفى الوقت ذاته ، يقيم عناصر الحداثة وكأنها عدد من العلامات على طريق مواز ، دون إعلان القطيعة ، بل وعلى العكس من ذلك تماما ، هكذا كان الامر فى مجال التعليم ، وفى مجال الاستقلال الذاتى ، ثم الاستقلال ، وكذا فى الحركة الدستورية .

نحن إذن أمام ظاهرة ازدواجية ، وليس ظاهرة نقد ، أذن سيظل التكوين التجميعى التاريخى هو المهيمن على أعماق الحياة الوطنية فى مجموعها ، وعلى وجه التحديد المهيمن على مستوى الايديولوجية الضمنية التى كانت آنذاك مبعدة رسميا عن الصف الأول من المسرح . ذلك أن جميع العناصر الشديدة التباين لايديولوجية التحديث الصريحة ، التى بدأت آنذاك أن تتبدى على

مسورة عناصر مستفردة أو على شكل قطاعات كاملة من
الايدولوجية ، تتحقق فى الواقع فى مجال آخر .

ازدواجية اذن - لكنها ليست تركيبا . فالتاريخ ثقيل طاغ ،
يؤثر فى اتجاه واصالح الايدولوجية الضمنية . والسؤال هنا ،
على وجه التحديد هو : هل يمكن من الناحية النظرية أن يتحقق
التحديث بشكل ظاهر وبطريقة ميكانيكية بحتة ، أى بمضاعفة
الضغط والوثوب المؤسسى والايدولوجى ، بينما تترك الايدولوجية
الضمنية إلى أمرها ؟ أو بمعنى آخر ، هل يمكن أن تتحقق الحداثة
أو المعاصرة بتفادى تعقيد التركيب النقدى بين مختلف العناصر
التكوينية التى منها يتكون الفكر والايدولوجية الوطنية ، وذلك
بشكل واقعى موضوعى ، أى بدون تغيير جذرى للمجتمع والفكر ،
بدون ثورة وطنية ؟ وجوابنا هنا بالنفى . ولكنما يمكن اللجوء إلى
أمثلة ، وخاصة مثال اليابان ، لترجيح الرأى القائل بإمكان
استمرارية الازدواجية فى العالم الواقعى على أساس عميق جبار
من التمسك بأركان الوحدة الوطنية التكوينية - « العروة الوثقى »
- لم ، ولن ، تزلزله موجات العدوان الحضارى المتفرب ، هنا ، هنا
إذن قضية هامة تستحق دراسات مستفيضة .

إن استمرار الازدواجية فى مجال الايدولوجية يقودنا إلى
إثارة مشكلة القوى التى تسبب تلك الازدواجية ، ومن الواضح ،
على أساس التحليل الذى قدمناه ، أن العناصر السببية المباشرة ،

على صورة الطبقات الاجتماعية ، غير كافية لتفسير هذه الظاهرة على اتساعها ، وفى أعماقها . والسبب الاول فى هذا الامر يكمن فى أننا نعالج هنا تكون الفكر والايديولوجية الوطنية ، على إختلاف اتجاهاتها الفرعية ويوجه شامل ، دون دراسة تكون مختلف الايديولوجيات المتناقضة فى قلب هذه المجموعة الايديولوجية ذات الوجهة الوحيدة بالضرورة خلال مرحلة تكوينها . ومع ذلك ، فإن التغير المتعجل للاقتصاد ، وكذا تغير التركيب الاجتماعى ، وهذا الاخير بشكل أكثر دقة بين ١٨٩٢ - ١٩٠٥ ، لهى ظواهر ذات أهمية . ذلك أننا نستطيع أن نتبين أن ايديولوجية البرجوازية المحلية فى مرحلة تكونها ، من الدولة العسكرية لمحمد على إلى الطبقة الجديدة التى تصدر الصفوف وتحاول أن تؤكد ذاتها على يدى اسماعيل وثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ . وفى الوقت نفسه ، نرى أن فريقا من هذه الجماعات الاجتماعية يؤكد أنه يريد أن يتباعد عن ذلك التحديث ، وأن يتسلح بأيديولوجياته الذاتية ، ابتداء من التراث على وجه التحديد ، وكذا ، فى الجانب الآخر تماما من سلم المجتمع ، فإننا نرى أن هذه المحاولة الكبرى الاولى لغرس أفكار التحديث ، أو المعاصرة ، بين صفوف الشعب إنما يقوم بها مثقفون ذو وجهة شعبية يتمتعون بصلات لم تنقطع عن القطاعات الاجتماعية المسلوقة ، فى المدينة وكذا فى القرية .

ومن هنا كان موقفنا فى تأكيد التفسير لتلك الازدواجية
الايدىولوجية من ناحية ، وكذا لتمايز الاتجاهين الكبيرين
التكوينيين للايدىولوجية والفكر الاجتماعى من ناحية أخرى ، ابتداء
من مجموعة من العناصر الاجتماعية الفعالة بالمعنى الواسع لهذا
التعبير ، حيث تلعب المسببات والتكوينات العلوية الايدىولوجية
دورا من الطراز الاول ، بدلا من التفسير الاقتصادى الآلى لابتداء
من مفاهيم طبقية بحتة . ولهذا الشأن نؤكد هنا أن هذا الموقف
مختلف عن موقف تأكيد مسألة الدور المستقل نسبيا لجدلية
الافكار والابنية العلوية الاجتماعية ، وهو دور لم يعد ينكره
الكثيرون ، وإنما الموضوع هنا يتعلق بمنبع الاختلافات الفكرية
والايدىولوجية ، بأسبابها العميقة فى المقال الاول .

ان أنصار الايدىولوجية الصريحة ، يبدون فى نهاية الامر ،
بمثابة رجال مرتبطين ، بمختلف الاشكال والصور ، إلى قطاعات
الاقتصاد التى أثرت عليها الغزوة الاستعمارية الامبريالية
الاوربية ، بينما يظل مجال الايدىولوجية الضمنية بين أيدي
القطاعات المختلفة والتقليدية معا ، وإذا كان الامر كذلك ، فكيف
إذن نفسر أن منظرى وأعلام الايدىولوجية السائدة للتراثية ، أى
الاصولية الاسلامية فى مرحلة تكونها ، يمتنون إلى نفس
المجموعات الاجتماعية ، وبخاصة مثقفو المدن وملاك الارض ، على
الاقل فى بداية الامر ؟

نقطة بدء مشتركة ، مشتركة جزئيا فى بداية الامر .

لقد بينا ، فى أعمال أخرى ، أن التمايز أنما جاء نتاجا لانقسام البرجوازية المصرية إلى جناحين متميزين ، إبتداء من حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ . أما الآن ، فانتا لم نصل إلى هذا الحد بعد ، ولانزال أمام مجموعات اجتماعية ، المجموعات الاجتماعية المكونة لهذه البرجوازية وهى تتبدى على صورة التمازج النسبى .

ومن هنا كان لزاما علينا أن نبحث عن مصدر آخر للدوافع المسببة لهذه الظاهرة . ومن هنا بدأت مسيرتنا التحليلية التى من خلالها قدمنا الفرض القائل : أنه من الواجب علينا أن نبحث عن أسباب ذلك التمايز فى التكون الثقافى لفئة المثقفين الجديدة، أكثر مما نبحث عنه فى انتمائها الطبقي . أن جزءا من الطلائع المثقفة ، وهى أيضا متصلة بالقطاعات المتقدمة آنذاك مرحليا من الاقتصاد والحياة الاجتماعية وخاصة من قطاع الدولة ، يتوجه نحو الثورات الاوربية الكبرى باحثا فيها عن التفسير المعقول لمرحلة الانحدار ، وكذا عن مصادر التفكير ، عن مفتاح وأنماط المستقبل ، عن سر النهضة . وهذه الطلائع فى الاساس هى تلك التى تكونت فى المدارس الحديثة فى مصر ، وكذا فى البعثات الاوربية الى أوربا ، أستاذها الفكرى وصاحب اليد العليا فى تحقيق رسالتها أنما هو رفاعة رافع الطهطاوى . وهناك جزء آخر من هذه الطلائع ، ذلك الذى تكون فى الاطار التقليدى للتعليم الاسلامى حول الازهر ،

هؤلاء المثقفون سيتجهون بطبيعة الامر نحو البحث فى أركان
الذاتية وهذا البحث عن الذاتية ، وأركانها، سوف يتجه إلى
ضرورة العود إلى الجذور المبدئية للدين ، حيث توجد العناصر
التي لا يد منها للنهضة أمام الباحثين ، وذلك على أيدى الشيخ
محمد عبده .

والمشكلة التي تتبدى هنا هى كالاتى : هل يمكن لتمايز فكرى
أيديولوجى ، يقوم هو نفسه على نظرة فكرية أيديولوجية مختلفة
للعالم ؟ هل يمكن له أن يقوم وأن يصبح فعالا ما لم يرتكن على
تمايز بين الطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة ، فى صراعها
من أجل سلطة القرار فى قلب الدولة الوطنية ؟ وجوابنا هنا
بالنفي : أن الفاعلية تفترض التمثيل ، إذ أنه هو وحده الذى يدفع
إلى التأييد ، وإقامة المؤسسات التمثيلية ، وهى عملية لا يمكن أن
تقوم الا على أساس التأييد والاتفاق الاجتماعى فى مستوى متقدم
، ولكن القضية لا تزال قائمة ، ألا وهى قياس قدرة التواجد ،
والاستمرارية ، وامتداد المجال الأيديولوجى ، ابتداء من دوافع
أيديولوجية بحتة (١)

(١) أنور عبد الملك : « نهضة مصر » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،

وكذا ، فإن دراسة المرحلة الثانية نهضة مصر الوطنية - من ١٩١٩/١٩٢٣ إلى ١٩٦٧ / ١٩٨٣ - تبين أن هذه المعادلة الصعبة لم تحل بعد . المرحلة الاولى من بعث الحزب الوطنى عام ١٨٩٢ إلى تكون الوفد المصرى وثورة ١٩١٩ - ١٩٢٣ ، وما تلاها حتى إنهاء النظام الملكى وثورة « الضباط الاحرار » فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تبين بوضوح أن الاتجاهين الرئيسيين للفكر المصرى ظلّا على فراق ، رغم الوئام الظاهرى ، أى رغم اللا - صدام . كانت السلطة ، فى الاساس ، بين أيدي المحتل البريطانى وحلفائه من نخبة كبار الملاك . ولم تكن البرجوازية المصرية ، ولا نقول الجبهة الوطنية المتحدة ، أو الثورة ، فى مكانة الامساك بمقاليد الامر ، إذ أن الوفد المصرى نفسه لم يحكم إلا سبع سنوات ونصف بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢ . استمرار التباين واللا - تلاقى بين الاتجاهين الرئيسيين للفكر المصرى ، وكذا تباعد مستمر بين الحياة الفكرية ، حول الجامعة المصرية واتجاه التحديث الليبرالى المتمثل فى الوفد وأحزاب البرجوازية المصرية صاحبة الاقلية من ناحية ، وبين الدولة ، وقد أضعفها الاحتلال البريطانى إلى حد بعيد ولم تبدأ فى استرداد مكانتها الا بعد أن فتح الوفد أبواب الكلية الحربية / عام ١٩٣٦ أمام أبناء الطبقات الشعبية - ومنهم من أصبح فيما بعد أعضاء تنظيم « الضباط الاحرار » . ثم فترة تالية ، فترة الثورة المصرية المنطلقة من التحرك الثورى بين ١٩٣٥ / ١٩٣٦

و ١٩٤٦/١٩٥١ ، ثم استيلاء « الضباط الاحرار » على الحكم فى ١٩٥٢ ، كانت تبشر بإمكان حل المعادلة الصعبة . وقد تراكمت ظروف بحيث جاءت « الحرب فى الظلام » بين « أهل الكفاءة » و « أهل الثقة » ، ابتداء من ربيع ١٩٥٤ ، واضعاف الجامعة المصرية ، مدرسة كادر الطبقة السياسية المصرية والعربية آنذاك ، فى الوقت الذى تمكنت فيه دولة مصر ، بقيادة جمال عبدالناصر ، من معانى القوة ، فى مجالات الصناعة ، وال عمران ، والقوات المسلحة ، واتجهت بخطى جادة نحو تحقيق وحدة الامة العربية حول مركزها مصر . فالآية هنا تبدو معكوسة : فئة المثقفين ، وكذا الطبقة السياسية - من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار دون استثناء - تعاني الاضطهاد والتفكك ، وبالتالي لا تستطيع بحال من الاحوال أن تمارس معانى التلاقى والتركيب الفكرى المنشود . بينما إعادة تكوين الدولة المصرية القوية الفعالة لا يستطيع أن يلقى صدى فى الطبقة السياسية أو فئة المثقفين بشكل كاف ، رغم محاولة تصحيح المسار بعد يونيو ١٩٦٧ الاسود وبيان عمق الفساد فى الجهاز الحاكم نفسه أى أن روافد النهضة الثقافية المصرية - منذ محمد على ورفاعة الطهطاوى حتى ربيع ١٩٥٤ ، اثار انتباه العالم واحترام العدو وكذا تربصه ، وحماس الامة العربية والعالم الافريقى - الآسيوى حتى باندونج - كل هذا بدأ يتفتت تحت ضربات لم يكن لها من وجهة أو علة ، أو مفزى

معقول ، اللهم الا تأثير تحليلات العدو الاستعماري الحضاري على قطاعات فعالة من الاعلام وجهاز الدولة أثناء ثورة مصر ، وترتب على ذلك مأساة يونيو ١٩٦٧ ، وكذا ترتب عليها سهولة الانتقال من مرحلة الثورة الايجابية إلى مرحلة الانفتاح باسم العود إلى الحريات ، وفك الحصار المضروب على العديد من القوى بين ١٩٥٤ و ١٩٧٠ ، رغم ايجابية النتائج التاريخي بالمعنى الشامل ، وقد أدى « الانفتاح » إلى تقويض أركان ومعاني الطاقة المصرية ، أو كاد : أن عزل ثم تفكيك القطاع العام في الاقتصاد والصناعة خاصة ، واضعاف القوات المسلحة بعد ١٩٧٥ ، رغم انتصار أكتوبر ١٩٧٣ الباهر ، الريادي ، ثم تفكيك المشروع المصري ، واحباط الهمم ، وبداية تهجير المثقفين والكوادر المصرية إلى الخارج ، أو اسكاتهم وعدم استعمالهم في الداخل ، ترتب عليه اضعاف الطرفين معا : فئة المثقفين والمفكرين من ناحية ، والدولة الوطنية الفعالة من ناحية أخرى . وهنا أيضا نلاحظ أن ما كان يمكن تصحيحه ، ألا وهو ابعاد المثقفين من الفاعلية التاريخية ، تحول إلى محاولة مطردة ، مكثفة ، ضارية ، لتغريب مصر ، أي لاجهاض العامل الثقافي ، من كل فاعلية ، بوصفه أخطر مفتاح في الموقف المصري خاصة بعدما أنشأته حرب أكتوبر ١٩٧٣ من آمال كبرى في قطاعات واسعة من مصر والامة العربية ، رغم محاصرة نتائجها بسرعة ودهاء بالغين في الخارج والداخل معا .

ومن هنا ، فإن إشكالية النهضة المصرية ، ومن ثم النهضة العربية ، تكمن فى إعادة تعبئة الطاقة الوطنية حول العروة الوثقى بين رجال الفكر والسلاح ، أى كيفية إعطاء العامل الثقافى دوره الكامل ، الفعال ، لتحريك الايجابية التاريخية ، يدا فى يد مع الدولة الوطنية المستقلة التى استعادت خطوة خطوة عناصر تحريكها الفعال فى الداخل والخارج معا ، ولو كان ذلك ببطء شديد ، تمليه الظروف ، وضرورة الحرص البالغ على ما تم انجازه حتى الآن ، المعادلة الصعبة لا تزال قائمة ، ولكنها الآن مطروحة بوضوح ، بين قطاعات واسعة من الرأى والعمل على أرض مصر والامة العربية ، وابتداء من التجارب التى لا بد وأن تكون محل دراسة مكثفة متنوعة فى كل المدارس التكوينية للفكر والعمل فى مصر وأمتنا العربية .

١٠- ننتقل الآن إلى اليابان .

وهنا أيضا فى دراسة هذا المثل العملاق للتحديث والتغير الشامل ، فى قلب مرحلة تغيير النظام العالمى ، نرى أن السيل الجارف للمحاولات والدراسات والتحليلات الذى يتدفق من الغرب منذ حين ، وخاصة منذ أزمة البترول ، يحارب فى جبهتين ، جبهة أولى ، بطبيعة الامر : ألا وهى أن التجربة اليابانية تمثل أبرع نوع ونمط من « نقل العلم » و « نقل المعرفة » وخصوصا « نقل التكنولوجيا » . أى أن اليابان هو « الناقل الامثل » . ويسهب

أصحاب هذا المنحى إلى أن عملية النقل البارعة هذه جاءت بداية لعملية تالية ، مكنت اليابان من تخطيط الغزو الصناعى والتكنولوجى المضاد ضد الغرب الصناعى الرأسمالى إلى حد أنه توغل فى كل أسواقه ، بل وبلغ حد تهديد أركان هيمنته الاقتصادية والصناعية فى عقر دارها .

هذا المنحى الاول ، يمثل على وجه التحديد ، اتجاه التحديث ، أى اتجاه التنمية بواسطة النقل ، وإن كانت هذه المرة ليست تابعة . وقد استجابت له قطاعات واسعة من رجال الفكر والاقتصاد فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بادىء الامر ، وكذا فى أمتنا العربية حتى بداية السبعينات : هانحن ذا قد وصلنا إلى مفتاح اليابان الغامض ، إلى نتاج ثورة « ميجى » ، إلى البديل الناجح لمحاولة محمد على ، إلى إيجابية الشرق الحضارى - بشرط أن يتم تقليد الغرب على أحسن صورة وأدق تخطيط ، بوجه شامل لا يترك مجالا للشك فى أن التغريب هو الطريق والتقليد هو المفتاح ، والمغايرة أو الخصوصية هى الوجهة التى لا تؤدى الا إلى المأزق والفشل والازمة . تمت الدائرة من منظرى التغريب فى الغرب المهيمن إلى تلامذتهم ورجالهم أنصار النقل والتقليد والتبعية فى الشرق ، وذلك باسم «التجربة اليابانية» كما أراد السواد الاعظم من التكنوقراط أن يفهموها آنذاك .

ثم جاءت الموجة التالية على أزمة البترول بعد حرب أكتوبر ،
وظهر بوضوح أن الصيغة اليابانية - داخليا وخارجيا - لا تمثل
نقلا للصين الغربية ، فمن الناحية التكوينية الداخلية ، أى من حيث
نوعية نمط الانتاج ، اتضح بجلاء أن الرأسمالية اليابانية بوجه
عام ، وخاصة القطاع الصناعى منها ، وأيضا المالى ، يعمل
بطريقة مغايرة ، بل ومغايرة كيفيا وبشكل تام ، لانماط الغرب
سواء فى أوروبا أو فى أمريكا : تفضيل استثمار الارباح
بشكل مكثف فى البحث والتنمية الاستراتيجية العلمية
والتكنولوجية والصناعية على توزيع الارباح ورفع سعر الاسهم
بالمضاربة المصرفية ، تفضيل ضمان العمل بالنسبة لكافة
العاملين فى المؤسسات الكبرى ولو بواسطة نقلهم إلى وحدات غير
وحدات العمل الأصلية ، وتخفيض الأجور فى نهاية مرحلة العمل
على البطالة وارهاق الدولة بمصاريف الدعم للعاطلين والهامشين ،
وكذا الشيوخ ، ضبط الفوارق بين مختلف مستويات الأجور ، من
رئيس مجلس الادارة إلى مساعدى النظافة بحيث لا تتعدى حدود
المقبولية السيكولوجية ، تواجد هيئة المديرين فى قلب رجالهم من
العمال والمباشرين بشكل متصل ، بغية صياغة الوحدة العاملة
الفعالة نون البيروقراطية والادارة المكتبية من فوق ، ثم ربط كل
هذا بحب الوطن ، والولاء لليابان ، ومستقبل اليابان ، ومجد
اليابان ، لا بفكرة الربح والاستهلاك والتفرد ، والانانية ، وهى

القيم التي اتصفت بها الرأسمالية في الغرب ولا تزال ، في عصر هبوط معدل نموها في أوربا الغربية الآن .

ثم تساءل المفكرون والباحثون ورجال العمل عن أسباب هذه الظواهر الغربية : فهل ترى أن الرأسمالية اليابانية تتصف بلعبة داخلية لم يفهمها الغرب ، أو قطاعات الشرق الاخرى ؟ . أى أن اليابان - من يدري ؟ ! ربما ليس « مقلدا » ؟ وأن لم يكن اليابان مجرد مقلد الذي قيل به ، فمن هو ؟ ...

وهنا بدأ العد التنازلى من سيادة مفهوم التقليد بشكل مطلق لتفسير سيادة الظاهرة اليابانية ، إلى بوادر استعمال مفهوم الخصوصية لأدراك ما هو كامن وراء الترسانة الجبارة التي بدأت تزلزل أركان الهيمنة الغربية في الاقتصاد العالمى كله ، استنادا إلى موارد الطاقة الغربية - الإيرانية - الاسلامية .

وفى الحق ، كانت هناك عدة دراسات عن تاريخ اليابان بوجه عام ، وتاريخه الحديث بوجه خاص ، تقدم وصفا لا بأس به لصياغة هذا المجتمع الشامخ . ولكن الدراسات المتخصصة فى تحليل التجربة اليابانية منذ عهد « ميجى » إلى اليوم - وخاصة تلك التي حاولت أن تفسر صعود اليابان إلى ثانى مكانة فى الحركة الاقتصادية والصناعية العالمية ، ربع قرن بعد ضرب هيروشيما وناجازاكي بالقنبلة الذرية ، وحرق العاصمة طوكيو

الذى دمر كل معانى العمران بها عام ١٩٤٥ - لم تربط بشكل واضح أو فعال بين الأرضية التاريخية المعروفة وبين الظاهرة المتحركة الفعالة التى فاقت كل تقدير ، وكيف لا ؟ ألم نكن أيام التنكر بالنسبة لمفهوم الخصوصية ، والتردد الشديد أمام الاخذ بها لفهم النوعيات المغايرة لمسار مختلف المجتمعات ، فى اطاراتها الحضارية والثقافية ، أو الجيو - ثقافية ، والقومية ؟ ، فما بالنا أمام هذه الظاهرة التى أراد لها الاعلام العالمى الغربى أن تكون مجرد ظاهرة متفردة ، مقلقة ، بمهمة ؟

ان تحليل الظاهرة اليابانية الخارقة يجب أن يتمركز حول العناصر / المحاور التالية ، النابعة من صياغة خصوصية اليابان التاريخية على وجه التدقيق :

أ (يتكون اليابان من مجموعة من الجزر حول جزر رئيسية ثلاث ، ظل على منأى من الغزوات بشكل متفرد عبر التاريخ ، اللهم الا من ناحية كوريا ، التى امتزجت مع مجتمع الجزر اليابانية الأصل لتكوين اليابان فى العصور الوسيطة ، بعد أن بدأ عصر الامة - الدولة اليابانية فى القرن السابع الميلادى ، وقد حاول الغرب باصرار ، من خلال توغل الارساليات الكاثوليكية ، أن يدخل اليابان بعد وصوله إلى الصين فى نهاية القرن السادس . ولم يبدأ الغزو الغربى لليابان الا عندما فتح الكومودور « بيرى »

ميناء « ناجازاكي » تحت ضغط الاسطول الامريكى فى ١٨٥٨ .
ومعنى هذا ، على وجه التدقيق ، أن اليابان ظل فى عزلة تامة عن
كل ما عرفه ، مثلا ، العالم العربى والامة الاسلامية ، من غزوات
بالسلاح ، منذ القرن التاسع . وهو أمر ضئيل نسبيا لو قارناه ،
مثلا ، بتاريخ مصر ، منذ غزوات الهكسوس / حتى عبور أكتوبر
١٩٧٣ . أن هذه الظاهرة متفردة حقيقة ، بالنسبة لمجتمعات
الحضارة الغربية ، وليس فقط بالنسبة للمجتمعات الشرقية ، أنها
ظاهرة فريدة حقيقة ، مكنت اليابان من الدرع الواقى الجغرافى
والتاريخى معا الذى عزله عن التأثير الاجنبى - اللهم الا تأثير
الصين وكوريا والبوذية ، وهى تأثيرات شرقية آسيوية مواكبة له -
حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ... ومن خلال هذه
العزلة الجغرافية التاريخية معا ، تكون إطار صياغة الخصوصية
اليابانية ، المتفردة فى شعورها ومنظورها ومفهومها بالنسبة لكل
الخصوصيات الاخرى ، وهى تنظر بعين الابتسامة الساخرة ،
الصامتة ، لدعاة « النقل » و « التقليد » ، الذين اعتبروا اليابان
مستعمرة غربية مثل العديد من الضياع غير المعروفة التى سيطر
عليها الاستعمار الغربى بين القرن الخامس عشر والقرن التاسع
عشر . ومعنى هذا التفرد الجغرافى / التاريخى أن جوهر
خصوصية اليابان يكمن فى قوة الوحدة الوطنية ، ووضع الاتفاق
الوطنى Consensus فوق أى اعتبار آخر ، إلى حد أن مفاهيم

« الاغلبية » و « الاقلية » يكاد يكون لا معنى لها من حيث الفاعلية الاجتماعية على المستوى القومى ، اذ أنها تفرض تفتيت هذه الشمولية القومية وهذا الوفاق الاجتماعى - الثقافى - الحضارى الذى يكون جوهر خصوصية اليابان . ويترتب على هذا الجوهر التكوينى المركزى للخصوصية اليابانية أن كل ما هو أت من الخارج ، أى من خارج دائرة تكون واستمرارية الخصوصية اليابانية القومية ، لا يمكن أن ينظر إليه الا من حيث فائدته بالنسبة لاستمرارية هذا التفرد الجغرافى التاريخى - وليس بالعكس ، وهنا نرى مواكبة ملحوظة بين اليابان والصين فى عصر التحديث والنهضة . فهذا مثلاً نص « قسم الميثاق » الذى أعلنه الامبراطور « ميچى » فى ١٨٦٨ : « يجب البحث عن المعرفة فى كافة أرجاء العالم ، بحيث تتوطد أركان الحكم الامبراطورى » ، ثم « مرسوم التعليم » عام ١٨٩٠ : « إن الطريق الذى رسمناه هو ، فى واقع الامر ، التعليم الذى ورثناه عن أجدادنا الباطرة ، وهو التعليم الذى يجب أن يتبعه خلفهم ، وكذا كافة المواطنين ، تعليم صائب لا ثغرة فيه بالنسبة لكافة العصور وصحيح فى كل مكان » . وشعار ماوتسى تونغ المركزى فى قلب ثورة الصين ، بعد تحريرها ، وتحديثها : « فليخدم كل ما هو عالمى كل ما هو صينى ! » .

ب) المحور التكويني الثاني يترتب ، بشكل دقيق على هذا المحور الاول الذى يكون ، كما قلنا ، القالب ، أو الاطار الاعم ، لتكون خصوصية اليابان . أن المركزية الحيوية للوفاق القومى تعنى ، على وجه التطبيق ، سيادة النظرة الداخلية ، فى كل آن ومكان على أية نظرة أخرى ، أيا كانت الظروف والاعتبارات ، ولكنها لا تعنى ، بحال من الاحوال الانفلاق ، وتعداى بشكل أساسى السلفية التى تتمايز هنا بشكل جذرى عن الاصولية .

هكذا نرى ان ذلك الذى فهمه الغرب على أساس أنه « تقليد » كان ، بالفعل ، عملاً دائماً ، من داخل القلعة اليابانية لادراك مفاتيح ووسائل ، وأهداف الترسانة الغربية المتقدمة ، الغازية فى القرن التاسع عشر ، أى المرحلة التى بلغت فيها الهيمنة الغربية أوجها . فان المطلوب هو المسح الشامل ، والمسح الشامل لا يعنى التقليد الشامل . المسح الشامل معناه جرد الترسانة الغربية بشكل شامل ، دقيق أولاً وقبل كل شىء ثم تأتى المرحلة الثانية ، مرحلة الانتقاء النقدى ، بغية اثراء ما هو قائم فى اليابان بالفعل ، حسب تعليمات الامبراطور « مييجى » وأسلافه فى قلب الطبقة السياسية اليابانية ، فماذا ترى هو ذلك « الذى هو قائم » فى القلعة اليابانية قبل تحديثها ؟

المعطى الاول - المركزى المركزى الحياتى بمعنى الكلمة - هو

الوحدة القومية ، الوفاق القومي . ولكنما هناك معطى ثان ، غاية في الهمية . ذلك أن اليابان يتكون من جزر بركانية ، كانت تحتوى على القليل النادر من المواد الغذائية ، ولا يحتوى على وجه الإطلاق على مواد الطاقة . ومن هنا تشكل نمط الحياة الفردية والاجتماعية في اليابان : السيطرة على البحار المحيطة للصيد والمعيشة ، الاعتماد على تحويل كل ما ينبت على أرض اليابان البركانية ، من خضرة نادرة ، وجذور ، وكافة أنواع النباتات حتى التي تبدو بعيدة عن الالفه ، وتحويلها بالطهو البخارى إلى مشهيات ومشروبات ساخنة كحواية ، لمحاربة البرد الشديد ، مع الاعتماد على نتاج البحار ، وقد ترتب على الاجيال المتتالية من هذا النمط الغذائى ، النقى ، الطازج ، البعيد عن الدهون والتقلية ، أن تميز الانسان اليابانى بالصحة والقوة البدنية ، مما أهله إلى مراس كافة ألوان التمرينات الرياضية والحربية الخشنة ، وجعل منه ، رجالا ونساء ، مجتمعا صحيا على أرفع مستوى من القوة والاحتمال ، على أساس الاكتفاء بما هو قائم ، وتطويره برضى وذكاء ، فكان أن ارتفع اليوم العمر المتوسط في اليابان إلى أرفع مرتبة ، رغم تباين الظروف المعيشية والغذائية تماما بالنسبة لتراكم الترف في الطبقات المتوسطة والمرفهة لمجتمعات الغرب الصناعى منذ قرون . ومعنى هذا ، أن الادخار الداخلى

فى اليابان ، على أساس حياة التشف هذه ، بلغ مستوى رفيعا جدا أسوة بالصين .

وقد حاول الغرب تفسير هذه الظاهرة بأنها « نمط الحياة الكونفوشية » Confucius . وحاولوا أن يفسروا بها ظاهرة النمو الصناعى المطرد فى عموم أقطار شرق آسيا ، من كوريا حتى جزر المحيط الهادى شرقى أندونيسيا . الا أن تأثير أفكار « كونفوشىوس » - الاعتماد على الجماعة ، احترام سلم الأولويات العائلية والقومية ، العمل الدائب - تلعب ولا شك دورا هاما فى الصين وكوريا واليابان ، ولكنها ليست بحال من الأحوال العامل الاوحد ، لان خصوصية كل من اليابان وكوريا والصين متباينة تماما ، وكذا فهى مغايرة تماما أيضا عن خصوصية فييتنام ، ولاوس ، وكمبوديا ، وتايلاند ، والفيليبين ، والملايو ، وسنغافورة ، وأندونيسيا .

إن التفسير على أساس « روح الكونفوشية » هو تفسير تابع من تأثير مفهوم « النمط المثالى » لماكس فيبر ، وليس عن دراسة دقيقة لخصوصية كل من هذه المجتمعات القومية العريقة فى الحضارة .

ج) والمحور الثالث يتمثل فى أنه ، من أجل تحقيق هذا الانتقاء النقدى الفعال ، لصالح الترسانة اليابانية لابد من موقف

بالنسبة للعالم المحيط ، يتشكل حسب احتياج تطوير هذه الترسانة الداخلية ، فإذا كان ثمة ثغرة ، كما حدث بالنسبة للمواجهة مع روسيا القيصرية في بداية القرن العشرين ، يمكن الإنقضاض وكسر السياج المحيط كما حدث في انتصار اليابان عام ١٩٠٤ - ١٩٠٥ ، وكذا كما حدث أثناء بناء الإمبراطوية اليابانية بين ١٩٢٠ و ١٩٤٥ ، حول تدمير الأسطول الأمريكى فى المحيط الهادى ، فى بيرل هاربور ، وإذا كان ميزان القوى لايسمح بذلك ، فيجب الإرتداد إلى مستوى " السياسة الهادئة " المتجاوبة ظاهريا مع مقتضى الأمر ، حتى لتغير الأمور ، فتستطيع اليابان أن تستعيد مكانتها فى النظام العالمى ، وهذا ماحدث بالضبط بعد هزيمة ١٩٤٥ النووية حتى ظهور بؤادر التجديد السياسى عام ١٩٨٢ : لاستعادة المكانة القيادية لليابان ، ولكن الجدل قائم بين قطاع واسع من الطبقة السياسية والمثقفين ، التى تتخوف حتى الآن من أى دور فعال لبلادها فى عالم صاخب ، وبين القيادة السياسية الجديدة التى ترى أن هناك منزلة بين المنزلتين ، وأنه لا بد من التحرك الفعال إلى مستوى مقبول من القوة ، حفاظا على مكانة اليابان المتفردة فى المجالات الإقتصادية والصناعية والتكنولوجية وكذا الأدبية فى قطاعات واسعة من العالم ، خاصة بعد معاهدة السلام والصداقة الصينية - اليابانية عام ١٩٧٨ .

ولو أجمالنا القول فى الجمع التحليلى بين هذه المحاور الثلاثة

لخصوصية اليابان ، لأدركنا أن العامل / المتغير الثقافى - الحضارى يلعب الدور التكوينى المركزى لتحديد هذه الخصوصية ، وهى خصوصية المجتمع القومى الذى بلغ أوج النجاح فى عملية التحديث ، وقمة مجموع عمليات النمو العاجل ، الناجح ، الثابت ، المطرد فى تاريخ العالم الحديث .

سوف نقتصر ، فى هذا البحث المقتضب ، على هذين المثلين لما بهما من امكان لإقامة مقارنة ذات مغزى ، تنير الطريق ، وتبين مكانة المتغير الثقافى فى الظاهرة الإنمائية . بجلاء وبشكل حساس وفعال معا .

هنا وهناك ، تحتل الثقافة ، العامل أو البعد الثقافى ، مكانة مركزية . ولكنها لا تتحول من امكان إلى عنصر فعال واقعى إلا من خلال ، وفى إطار القالب الإجتماعى - السياسى ، أى فى إطار السياسية القومية على المسار القومى بأسره ، سواء أكان هذا المسار فى مرحلة الإستمرارية ، أو فى مرحلة التطور العاجل نحو النمو السريع ، أو فى مكانة صد العدوان والإبقاء على معانى ذلك النمو الذى لولاه لا تتحقق مكانة الأمم .

الفصل الثانى :

الثقافة العربية فى عالم متغير

أولا : أصول ومقومات الوحدة
الاجتماعية - الثقافية للأمة العربية

١ - عمق المجال التاريخى :

من المعتاد أن تكون نقطة البدء فى تقييم وحدة الأمة العربية فى مجال المشاركة فى الثقافة ، واللغة ، والدين ، وكذا السيرة التاريخية منذ القرن السابع الميلادى ، وعندنا أن تدقيق النظر فى تحليل البعد التاريخى ، بعد الصيرورة التاريخية ، سوف يكشف لنا عن القسمات المميزة التى بها تنفرد هذه الوحدة ، أو تكاد ، بالنسبة للظواهر الموازية لها فى عالمنا المعاصر .

تكونت الأمة العربية من جميع المجتمعات والقوميات القائمة بين المحيط الاطلسى غربا والخليج العربى فى التحامه بالمحيط الهندى شرقا من ناحية ، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الصحراء الافريقية الكبرى ومنابع النيل جنوبا من ناحية أخرى . والمهم هنا أن هذه المجموعة المتباينة من المجتمعات والقوميات

تشمل عددا من أقدم حضارات العالم القديم ، خاصة فى مصر -
أقدم مجتمع قومى موحد عرفه التاريخ - ، والمغرب ، وعراق ما
بين النهرين ، وفلسطين وتدمر ، واليمن السعيد . أى أن الأمة
العربية - منذ عصر الفتوحات العربية إلى عصرنا هذا - تمد
جنورها وأصولها إلى عشرات الاجيال وهى جنور وأصول تجمع
عددا من أكثر حضارات وثقافات وقوميات العالم تأصلا فى
التاريخ القديم ، أى فى تكوين معالم ومعانى الانتاج ، الزراعى ،
والفنون والعلوم والتكنولوجيا ، وكذا الاديان والفلسفة والفكر
البشرى بأسره ، وذلك منذ عشرات الاجيال قبل أن تكون الأمة
العربية بمعنى الكلمة .

وما ان تمت الفتوحات العربية الاسلامية حتى أخذت معالم
التكوين الاجتماعى - الثقافى الموحد تتشكل بسرعة بالغة فى اطار
الامة العربية الناشئة ، بينما استمرت دول ومجتمعات آسيا
الاسلامية الصاعدة إلى مكانة الصدارة متفرقة ، لا تجمعها ثقافة
واحدة ، فقد وجدت الدعوة الجديدة أرضا خصبة ممتازة فى غالبية
المجتمعات العربية ، سواء أكانت مجتمعات زراعية فى مصر
ووادى النيل والعراق ، أو مجتمعات قائمة على أسس العصبية فى
جبال المغرب ، وكلها يملك من معانى التجانس الاجتماعى -
القومى والاستمرارية الاجتماعية حول مركز الحكم ما جعل منها
خير مستقبل للفتح والوحى والفكر الجديد . وهكذا نرى كيف أن

عمق المجال التاريخي الفريد لمجموعة المجتمعات والقوميات التي انصهرت في بوتقة الامة العربية لعب دورا حاسما ، أو كاد أن يلعبه ، في التعجيل ببلورة هذه الوحدة المتجانسة وتأصيلها عبر أجيال المواجهة .

٢ - اتصال الوحدة في مواجهة الغزو الخارجي :

كانت المرحلة الاولى من عصر المواجهة ذات طابع ديني ، من القرن التاسع حتى القرن السادس عشر ، والملاحظ هنا ، أولا ، أن الحروب الصليبية ضد القوة العربية الاسلامية الجديدة عرفت كيف تحدد محاور الضرب ، وذلك بالتركيز على الدول العربية القوية ، ومراكز القوى الكامنة في المقام الأول ، ومن هنا كان التركيز على مصر والشام أولا ، ضد لواء الوحدة الذي رفعه صلاح الدين الايوبي مع العناية أيضا بساحل أفريقيا الشمالية في المغرب ، وكذا ، فقد عملت موجة الحروب الصليبية في الوقت نفسه - وهي ملاحظتنا الثانية - على الغاء مكانة العرب المرموقة كمركز عالمي فريد آنذاك للتجارة ، والتكامل الاجتماعي وتفاعل الحضارات بين الشرق والغرب ، وذلك بواسطة موجة الاكتشافات البحرية حتى أصبح طريق رأس الرجاء الصالح بديلا للشرق العربي ابتداء من القرن الخامس عشر .

كانت هذه إذن همزة الوصل بين المرحلة الاولى من عصر
المواجهة - الموجة الدينية الصليبية من القرن التاسع حتى القرن
السادس عشر - وبين المرحلة الثانية ، مرحلة الغزو الاستعماري
المباشر منذ القرن الثامن عشر إلى اليوم ، بعد مرحلة انتقالية
اتسمت بضعف الدولة العربية ، وانهارها أيام الغزو المغولي ،
وانتقال الخلافة إلى تركيا .

٣ - وحدة المصير الحضاري :

وقد ترتب على عمق واتساع هذه الموجة الثانية التي شملت
جميع أقطار العروبة أن امتدت وتعمقت معاني الوحدة ، الوحدة
المتصدية للمواجهة ، ورد الغزو ، واسترداد مكانة العرب
الحضارية في عصرهم الذهبي .

هكذا كانت مسيرة العرب المشتركة ، ولا تزال ضد موجات
الغزو الاستعماري الثلاث : الاستعمار التقليدي ، وخاصة في
صورتى الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الثقافي ، أولا ، ثم
الاستعمار الامبريالي المهيمن ، وأخيرا ، الاستعمار الصهيوني
العنصري .

والمرة الثانية ، نشهد أثر عمق المجال التاريخي ، فقد عمت

حركة تعمق الوحدة العربية جميع نواحي الحياة الاجتماعية
وقطاعاتها ومعانيها : من تحالف وائتلاف وتوحيد الانظمة

والهيئات السياسية (حركات التحرر ، الجبهات الوطنية ، الحركة القومية العربية ، الاحزاب والهيئات النقابية والمهنية وكذا مؤسسات الدولة ذاتها) ، إلى تنسيق الطاقات والامكانيات الاقتصادية ، إلى تعبئة الفكر والوجدان في سبيل الابداع والخلق والنهضة .

والحق أن مفهوم « النهضة » يمثل نقطة إنصهار كافة هذه العناصر والعوامل . فقد سبق العرب سائر قوميات المشرق في استعمال هذا التعبير واعتباره رمزا وشعارا لوحيتهم في مطلع القرن التاسع عشر ، بعد أربعة أجيال من عصر الانحدار دبت فيه معاني التفكك إلى قلب الامة العربية ، وأشاعت الفرقة السياسية والفساد الاجتماعي والسلفية الفكرية والتبعية وضعف المبادرة والاقدام في السلوك الشخصي . أي « فقر الدم » على حد تعبير مفكر عربي معاصر - ومن بعده الغاء فعالية الكيان العربي وتأثيره الحضاري في العالم الحديث . هكذا كان التحدي ، وهو بكل دقة وبمعنى الكلمة تحدي حضاري شامل ، غير مقصور على السيطرة الاقتصادية والسياسية كما كانت الحال مثلا في العديد من مناطق العالم الاخرى . ذلك أن هذه المناطق النائية عن حوض البحر الابيض المتوسط - الذي كان يمثل آنذاك محور التطور التاريخي العالمي - لم تمثل أي خطر واقعي أو أي تحد واقعي من حيث زعامة حركة التطور التاريخي في العالم ، يمكن أن ينال من

صعود الغرب إلى مكانة الهيمنة التاريخية ، من عصر الاكتشافات البحرية وتكون الدول الحديثة بقيادة البرجوازية في أوروبا حتى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ وما ترتب عليها من آثار تاريخية عميقة .

ثانيا : العلاقات المتبادلة بين الثقافة العربية

والثقافات العالمية الكبرى في عالم متغير

٤ - نوعية العلاقات بين الثقافة العربية والثقافات العالمية في عصر ما قبل النهضة العربية :

أدت مكانة الأمة العربية ، حول الخلافة الإسلامية ، في قلب الاطار الحضارى الهندى - الأوروبى من ناحية ، وكذا كعنصر تكوينى رئيسى فى الاطار الاسيوى - الصينى من ناحية أخرى إلى قيام نسيج من العلاقات المتبادلة بين الثقافة العربية ، والعديد من الثقافات الكبرى آنذاك ، بين القرن السابع والثامن عشر - وكان هذا النسيج من العلاقات متميزاً باستمرار الاتصال والفاعلية الخصبة ، وهو ما تنكر له الغرب .

قامت هذه العلاقات الثقافية المتبادلة مع عدد هام من الثقافات العالمية فى الشرق والغرب على السواء :

* مجموعة الحضارات والثقافات فى غرب آسيا (الشرق الاوسط فى تعبير اليوم) ، منطقة التراث الاغريقى - الرومانى فى امتداده المسيحى (ايطاليا ، اسبانيا ، جنوب فرنسا ، البلقان ابتداء من اليونان) ، وقد شملتها موجة الفتح الاسلامى .

* حضارة وثقافات أوروبا المتوسطية الجنوبية .

* عدد من ثقافات أوروبا الشمالية والوسطى (انجلترا ، ألمانيا على وجه التحديد) ، من خلال موجات الحروب الصليبية المتعاقبة .

* غالبية ثقافات القارة الافريقية : أولا بفضل الجذور التكوينية المشتركة العميقة التى تربط بين مصر والسودان من ناحية وبين أعماق القارة وشرقها حيث منابع النيل ، وكذا نسيج مواز بين المغرب العربى وغرب أفريقيا ، ثم ثانيا فى الاجيال التالية لمرحلة الفتوحات الأوربية ، حيث نشاهد امتداد الاسلام إلى أفريقيا عاملا على توحيد مناطقها الكبرى والقضاء على التفتت الاقليمى والوثنية .

* الجزء الاكبر من حضارات وثقافات آسيا الوسطى والجنوبية من الخليج العربى إلى بحر الصين ، وجزء من حضارة الصين غربا وجنوبا ، بينما ظل الاطار الحضارى الاسيوى حول الصين (أى معظم القارة ، باستثناء جنوبها) يدور حول محوره

الخاص ، الصينى فى الاساس ، فى عزلة كبيرة عن سائر العالم حتى بداية العصر الحديث فى القرن السادس عشر . وهنا يجدر بنا أن نلاحظ أن العلاقات الثقافية العربية فى آسيا دارت أساسا حول الاسلام ، دينا وحضارة ، الذى أصبح ثاني الاديان فى آسيا بعد البوذية حتى عصرنا هذا .

* امتازت العلاقات المتبادلة بين الثقافة العربية من ناحية ، والثقافات الكبرى فى هذه الحقبة التاريخية من ناحية أخرى ، بدرجة كبيرة من فعالية الثقافة الغربية وعمق تأثيرها فى الثقافات الأخرى وهو ما استمر حتى القرن الرابع عشر ، مما لعب دورا عظيما فى تشكيل معالم النهضة الأوروبية - فى مجالات العلوم النظرية والتطبيقية أسوة بالأداب والفنون والفلسفة والمعمار ، بينما ظل تأثير الثقافات الأخرى وخاصة الأوروبية منها ، محدودا ، متقطعا ، ضئيل الأثر . وقد بدأت حركة إعادة تقييم هذه العلاقات المتبادلة منذ سنوات قليلة كرد فعل لتحرك الأمة العربية ، وأن اقتصر فى معظم الأحوال على إبراز النواحي الحسية والوجدانية على حساب النواحي العلمية والاجتماعية والسياسية .

ثم بدأت مرحلة الانحدار ، والازمة الحضارية ، من أواخر القرن الرابع عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر ، من « مقدمة » ابن خلدون فى التنقيب عن أسباب ضياع أفريقيا (أى شمال أفريقيا ، أو المغرب العربى) وتفتت العصبية إلى « تخليص

الابريز ، لرفاعة الطهطاوى تنقيبا عن مناهج الالباب وأسباب النهضة .

كان طبيعيا أن تتسم العلاقات الثقافية فى هذه المرحلة الثانية من عصر ما قبل النهضة العربية بعكس ما اتسمت به فى المرحلة الاولى .

بدأت معالم النهضة الأوربية تتحدد فى اتجاه يمزج بين الثقافة والتقدم الاقتصادى ، بين الفكر والفن من ناحية وقيام الدولة العصرية الأوربية من ناحية أخرى ، بين العلم والسلاح - أى أن جميع أسباب الفتح والهيمنة تجمعت بين أيدي الطبقات البرجوازية النامية حول عصر الثورات الأوربية ، وقد واكبه وتلاه عصر الفتح الاستعماري والامبريالي . معانى القوة والنهضة الحضارية الشاملة من ناحية الشمال اذن ، وفى مقابلها - فى الأمة العربية - معانى الضعف والتفتت « وفقر الدم » .

٥ - نوعية العلاقات بين الثقافة العربية

والثقافات العالمية فى عصر النهضة العربية :
بدأت موجة الفتوحات الغربية تؤكد هذا الارتباط العضوى بين الفكر والسلاح بين الثقافة والسياسة ، وذلك على أيدي الحملة الفرنسية ضد مصر التى قادها بوناپرت الشاب (١٧٩٨ - ١٨٠١)
ومعه صفوة من قادة الثورة الفرنسية العسكريين وكذا « البعثة

العلمية ، التى نقلت معالم النهضة الحضارية العلمية الأوربية إلى العرب ، وقد تركز الفتح الثقافى الغربى على المناطق التى وقعت تحت سيطرة فرنسا منذ ذلك الحين (المغرب ، الجزائر ، تونس ، ثم لبنان وسوريا) ، أكثر مما حدث فى المناطق الأخرى وذلك نظرا لسياسة فرنسا التقليدية فى نشر ثقافتها ولغتها جنبا إلى جنب مع السيطرة الاقتصادية والسياسية والاستيطان .

دارت حركة العلاقات الثقافية بين العرب والعالم الخارجى فى الاساس مع أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، وحتى الثلث الاول من القرن العشرين . وقد اتخذت هذه العلاقات الممتازة المحصورة لكونها أحادية البعد - أى أنها كانت فيضا ثقافيا من أوروبا أتيا إلى العرب ، على شكل الفرض أو الغزو الفكرى تارة، أو اتخذت صورة التقليد الموضوعى فى أغلب الاحيان ، كان الاختيار ، فى أحسن الاحوال ، بين النقل والتقليد الاعمى للموجة الغربية ، وبين محاولة تحليل ثقافات أوروبا وانتقاء العناصر الايجابية النافعة منها ، من خلال عملية دراسية تحليلية نقدية جادة ، ومقارنة ، بغية اثراء العناصر التكوينية القومية ، كما فعل رفاة الطهطاوى فى الاساس وكذا خير الدين . الا أن هذه العملية المركبة لم يتح لها أن تكتمل : فقد اشتدت الموجة الاستعمارية باطراد ابتداء من ١٨٤٠ إلى أن شمل الاحتلال الأوربى جميع أقطار العروبة فى

الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، واضعاً حداً إلى حين لعملية صياغة فلسفية وسياسية عربية مستقلة للثقافة الوطنية ، مما أتاح فرصاً جديدة للنقل والتقليد الاعمى الذى عمل على تشويه معالم النهضة الحضارية العربية ، واثارة قضايا ومتناقضات مفتعلة لا يزال أثرها الضار يطفئ إلى يومنا هذا على نواح عديدة من الثقافة العربية .

وإلى جانب هذه العلاقات المحصورة أحادية البعد مع أوروبا ، كانت هناك قنوات متصلة مع القارة الافريقية ، وأخرى متقطعة مع غرب وجنوب آسيا خلال القرن التاسع عشر ، دارت حول ردود الفعل أمام الموجة الاستعمارية ، والتساؤل عن نور الاسلام فى تجديد حياة المجتمعات والشعوب والدول الافريقية - الآسيوية ابتداءً من أفكار جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده .

بدأت الحقبة الثانية من هذه المرحلة فى مطلع القرن العشرين ، وبلغت أوجها فى عصر الثورات التحريرية العربية منذ ١٩١٩ حتى يومنا هذا . انها حقبة تحرير الدول العربية من السيطرة الكولونىالية والاستعمارية الغربية ، واقامة مجموعة الدول الوطنية المستقلة ، والعمل على توحيد هذه الدول فى اطار جامعة الدول العربية وكذا توحيد الجبهات الوطنية والحركات الشعبية لتحرير أرض فلسطين وسائر الاراضى العربية المحتلة من قبل حملات

الغزو الصهيونى ، وتنمية الاقتصاد وتطوير المجتمعات على اختلاف وتباين أنماط تلك التنمية وذلك التطوير من الاشكال التقليدية المحافظة إلى الطريق الاشتراكى ، بفضل ظهور مجموعة من العوامل الجديدة فى مجالات الطاقة البشرية والبترول والثورة الصناعية والهجرة المكثفة من الريف إلى المدن الخ ...

انها حقبة تجديد معانى النهضة العربية ، التى يمكن أن يطلق عليها تسمية المرحلة الثانية للنهضة العربية ، وهى مسيرة بالغة الاهمية نراها تواكب وتوازى وتتفاعل مع العديد من عمليات التجول فى مصائر أمم وشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وكذا أمم وشعوب الدول النامية فى أوروبا وأمريكا الشمالية .

ومن هنا كان لزاما على جميع المعنيين بالثقافة المعاصرة أن يعيدوا النظر فى طرح القضايا الخاصة بالعلاقات الثقافية ، بغية تحديد نوعية العلاقات الثقافية المتبادلة فى عصرنا وفى المستقبل المنتظر ، وكذا التنقيب عن مجالات التلاقى والتفاعل الخلاق فى سبيل اثراء حضارات العالم فى اتجاه التكامل الخلاق .

ثالثا - تحديد المناطق الثقافية

العالمية الكبرى :

نقطة البدء فى الحديث عن العلاقات الثقافية المتبادلة تكمن فى تحديد تلك الثقافات التى تحيط بالثقافة العربية فى عصرنا ، فكيف يمكن التوصل إلى مبدأ التصنيف فى هذا المجال ؟

هناك أولا ، وفي مستوى التصنيف الأكثر شمولاً ، ذلك الذى يبدأ من مفهومى الشرق والغرب بالمعنى التاريخى الحضارى التقليدى ، خاصة كما طوره أرنولد توينبى وجوزيف نيد هام . ومن الممكن أن نقدم هنا صورة مقتضبة لذلك التصنيف على سبيل المثال ، وعلى سبيل الاهتداء العام به ، ولكننا رأينا أن نركز على التصنيف المعمول به فى هيئة اليونسكو نظراً لطابعه العلمى .

ان المناطق الثقافية الكبرى التى اعتادت هيئة اليونسكو أن تعمل من خلالها تشمل أحياناً عدداً من الثقافات العالمية ، بحيث يمكن تقديم الصورة التالية كأساس للتصنيف الاقصى للثقافات العالمية :

أ (منطقة أوروبا وشمال أمريكا (أى الغرب الحضارى) :

— أوروبا

— شمال أمريكا (عدا دول أمريكا اللاتينية) .

— جنوب أوقيانيا (وهو يعتبر فى الأساس امتداد لأوروبا الانجلوسكسونية) .

ب (منطقة آسيا وأوقيانيا :

— آسيا الشرقية والوسطى .

— آسيا الجنوبية .

— آسيا الجنوبية الشرقية .

— آسيا الجنوبية الغربية .

– أوقيانيا (دائرة المحيط الهادى عدا جنوبه الغربى) .

ج (منطقة أفريقيا :

د (منطقة أمريكا اللاتينية

هـ (منطقة العالم العربى

يقودنا هذا التصنيف الثقافى الجغرافى المؤلف إلى مسألة جديدة ، ألا وهى ان كل منطقة ثقافية تتضمن عددا من الثقافات المتمايزة تشارك من ناحية فى الثقافة الأم ، ولكنها من ناحية أخرى تتسم بسمات مميزة تشكل خصوصيتها . هذا شأن كل من الثقافات الفرنسية والانجليزية ، والالمانية ، والروسية ، والاسبانية، والايطالية فى نطاق « منطقة الثقافة الاوربية » وكذا بالنسبة لكل من ثقافات الصين واليابان وكوريا ومنغوليا وفيتنام فى منطقة الثقافة الآسيوية الشرقية الخ ... سوف يكون لزاما علينا اذن تحديد الثقافات العالمية الكبرى التى نرى أنه من المفيد واقعيا – أن نبحث فى علاقاتها المتبادلة مع الثقافة العربية ، وذلك فى مجال تحديد مشاريع البحث المقترحة .

رابعا – معنى العلاقات الثقافية

المتبادلة : من النقل إلى الابداع :

ان نوعية العلاقات الثقافية المتبادلة بين ثقافات عالم اليوم تماثل نوعية العلاقات بين مختلف مناطق العالم فى مجالات

الاقتصاد ، والسياسة ، أى أنها تتأثر بطبيعة ميزان القوى والنفوذ بين مختلف الاطراف المعنية ، على الاقل كنقطة بدء . ومعنى هذا أن العلاقات الثقافية المتبادلة سوف تبدأ من واقع الامر الذى يمنح ثقافات الدول المتقدمة - أى دول الغرب بالاساس - الوزن الاكبر فى مجال الثقافة والفكر والعلوم .

لكن هذه نقطة بدء ، ليس الا ، ان هذا التوازن غير المتكافئ أخذ فى التحول التدريجى بنسب وإلى درجات متفاوتة حسب المجالات الثقافية ، وكذا فى مختلف المناطق الثقافية ، وذلك فى وجه مقاومة قوية لاثنتين فى حقيقة الامر . ومهما كان الامر ورغم كل شئ فان السمة المميزة التى تتسم بها نوعية العلاقات الثقافية المتبادلة فى عصرنا هذا انما تكمن فى مجال « التحويل » ، « التغير » ، وأحيانا « التبدل » ، أى أنها علاقات تتسم بدرجة أكبر من « التبادلية » ، وبنسبة أقل من « أحادية البعد » . ان نهضة مجتمعات وقوميات ودول وشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يواكبها تميز الثقافة الغربية نفسها ، بين ثقافة - مجموعة ثقافات - غربية ليبرالية فى أوروبا الغربية وشمال أمريكا ، وثقافة - مجموعة ثقافات - غربية ، اشتراكية ، فى دول أوروبا الشرقية والوسطى - هذا من حيث شكل نوعية تلك العلاقات .

أما من حيث المضمون ، فان المساهمة الثقافية المتزايدة باطراد - لبلدان - آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية - والامة

العربية فى قلبها - تمتاز بالمواقف الاكثر ايجابية ، ومعنى هذا ان تزايد العلاقات الثقافية ، وكذا نسبة اسهام الثقافة العربية فى هذه الحركة ، وتنوع قنواتها ، يسير جنبا إلى جنب مع ظواهر لا تمت إلى النقل ، انما إلى مجال التقييم النقدى والابداع :

أ (ان كمية وثقل التحاليل النقدية المعنية بالثقافات الغربية المتقدمة ، والاهتمام بنواحي التأزم والقصور فيها ، تلفت النظر وتدل على أن عنصر أحادية الطرح انتهى إلى حد بعيد ، ان لم يكن إلى غير رجعة .

ب (وفى نفس الوقت ، تهتم ثقافات القارات الثلاث ، وفى قلبها الثقافة العربية ، بابرار ايجابية تراثها الحضارى والثقافى ، وامتداد هذه الايجابية فى عصرنا هذا ، ودراسة امكانات تلك الطاقات .

ج (وفى بعض الاحيان ، نرى بعض هذه الثقافات القديمة المعاصرة معا تؤكد قدرتها على الابداع الثقافى ، شكلا ومضمونا ، رغم تجاهل الدوائر الثقافية الفكرية فى الدول النامية فى معظم الاحيان ، وكأنه لا يعقل أن يقدم العقل والوجدان فى القارات الثلاث تجديدا للحلول المعهودة ، أو يكتشف نواح غير معروفة من اشكالية الانسان فى عالمنا المتغير . الامثلة هنا عديدة ، ولكنها مبعثرة ، لا يعنى بتجميعها وابرار أهميتها العلمية والتاريخية رجالها ، كما يجب .

وقد تطور مفهوم الابداع الثقافى تطورا ملحوظا بقدر تطور المجتمعات المعنية ذاتها ، وخاصة من حيث قوتها وقدرتها على النمو الاقتصادى والاجتماعى ، بحيث أصبح من الممكن أن نركز على مضمون الابداع فى المقام الأول ، حتى عهد قريب يكاد ينحصر فى نطاق « المغايرة » والندرة ، أو يمتزج بهذه المعانى . ذلك أن عددا كبيرا من مثقفى آسيا وأفريقيا - والعرب فى قلبهم بطبيعة الامر - قبلوا النظرة والمفاهيم الاستشراقية ، وكأنهم ومجتمعاتهم وثقافتهم مجموعة من الظواهر الهامشية المتواجدة خارج نطاق المؤلف النظامى . ومن هنا ، أصبح الابداع الثقافى يكاد يماثل « البدعة » ، وهو على كل حال من شأن جماعات محدودة ، أو أفراد متميزين يقدسون ألوانا غريبة من افراز المخيلة أو الذهن الملتهب .

ب) كانت نقطة التحول الاولى فى اعادة صياغة مفهوم الابداع الثقافى انما هى فى تأصيل الثقافة وتأكيد خصوصيتها فى مختلف المجتمعات والقوميات ومن هنا برز مفهوم « الثقافة الوطنية » مواكبا لحركات التحرير وتحقيق الاستقلال والشرع فى التقدم الاجتماعى الشامل ، وقد اتسع مجال ذلك المفهوم الجديد بحيث انتقل من تأكيد السيادة فى مجال القرار الثقافى ، إلى التركيز على معالم الخصوصية القومية الظاهرية وخاصة فى مختلف قطاعات الثقافة الشعبية ، حتى بلغ مجال التنقيب عن

جنور وأبعاد الخصوصية القومية - الثقافية كما صاغتها
الاجيال . كانت هذه سنوات ظهور أفكار ومفاهيم « الشخصية
القومية » ، « الخصوصية الثقافية » ، وهى مرحلة جديدة ، بدأت
فى الخمسينات ، ولا تزال تقدم افرازاتها الخصبة التى تمثل
تخطى العقل الآسيوى والافريقى والامريكى اللاتينى لحدود
الحصر النمطى le reductionism السائد حتى ذلك
الحين ، والتى لا تزال بالغة النفوذ فى الاعلام التقليدى حتى الآن .
جـ) ثم اتسع مفهوم الابداع الثقافى فى السنوات الاخيرة إلى
بعد نوعية القائمين به ، بحيث أصبحت هذه النوعية تشمل القاعدة
الاجتماعية الواسعة من جماهير الشعب فى المدن والقرى جنبا إلى
جنب مع فئات المثقفين المتخصصين . لم يعد مفهوم الابداع
مقصورا على الانتاج الثقافى المحدد ، وانما راح يجمع طاقات
وامكانات القاعدة الاجتماعية الشعبية الواسعة فى تعاملها اليومى
مع فنون الحياة - الطبيعية ، الزراعة ، الانتاج ، الطهو واللهو
والفراغ والعمل والانتاج ، الحب والعواطف ، السلوك الاجتماعى
والرأى العام ، الدين والطقوس والفلسفة الشعبية السائدة ،
ادراك العالم الخ ...

ومعنى هذا التشكيل الجديد لمضمون مفهوم « الابداع
الثقافى » انه يضع مسألة معايير تقييم عملية الابداع فى مكانة
الصدارة ، موليا العوامل القومية الداخلية مكانة أكبر باطراد حتى

بلغت درجة الصدارة حديثاً ، وهى عملية تثير فى نفس الوقت
مسألة العلاقات المتبادلة بين مثل هذا التقييم الجديد القومى -
الثقافى من ناحية ، وبين القيم والمفاهيم القومية - الثقافية ، كذا
القيم والمفاهيم العالمية ، من ناحية أخرى .

هكذا نكون قد بلغنا ، تدريجياً ، جوهر الموضوع العميق .

خامساً - تغير العالم ومكانة الثقافة :

يكاد يجمع الدارسون على أن تغير العالم أمر واقع يتراوح
مداه بين ١٩٤٥ و ١٩٧٣ - حسب التقديرات المختلفة - ، وإن كان
ادراك الرأى العام لذلك التغير وشموله للعالم بأسره ، أقرب إلى
سنة ١٩٧٣ منه إلى ١٩٤٥ . وعلى كل فإن هذه المرحلة التى تمتد
من نهاية الحرب العالمية وتحديد معالم توازن القوى العالمية فى
يالتا (١٩٤٥) من ناحية ، إلى نهاية حرب فيتنام وحرب أكتوبر
(١٩٧٣) من ناحية أخرى ، وهى بمثابة مرحلة التحول الكبير ،
مرحلة تغير العالم .

أ (هناك أولاً الرأى القائل بأن ذلك التغير اقتصادى -
سياسى مباشر ، أساساً حول أزمة الطاقة ، وأنها بمثابة تغير
... . لا يمتد إلى مجال توازن القوى العالمية إلا بالقدر اليسير ، وعندئذ
يكون العلاج بواسطة إعادة تشكيل أنماط العلاقات الاقتصادية فى

الاساس ، ومن هنا تسمية « النظام الاقتصادي العالمى الجديد » ،
والاهتمام بالعلاقات الاقتصادية العالمية من خلال « مؤتمر
الشمال والجنوب » والحوار العربى الاوربى مثلا .

ب (ثم هناك وجهة النظر التى تذهب إلى الربط العضوى
الوثيق بين تبدل الموقف الاقتصادى من ناحية ، وتغير الموقف
السياسى والاستراتيجى العالمى من ناحية أخرى ، والتركيز هنا
على البعد السياسى بمعناه الشامل ، التقليدى ، والاهتمام بمراكز
القوة والنفوذ المؤثر ، والمقارنة بينها كما كانت قبل ١٩٤٥ -
١٩٧٣ وكما تبدو اليوم ، مع محاولة التنقيب عن أبعادها المستقبلية
المنتظرة ، ومن هنا كانت محادثات مرحلة الوفاق الدولى ، ومؤتمر
هلسنكى ثم بلغراد ، والبحث فى دور ومكانة أسيا الجديدة ، ودور
ومكانة الامة العربية وأفريقيا بعد ١٩٧٣ .

ج (وهناك وجهة النظر التى تعتبر أن فترة ١٩٤٥ - ١٩٧٣
جاءت لتتويجا لمرحلة تاريخية بأسرها شهدت وثبة شعوب
ومجتمعات وقوميات وحضارات أسيا وأفريقيا والعالم العربى فى
الاساس بعد أجيال الانحدار منذ مطلع القرن التاسع عشر ، وقد
شاركت أمريكا اللاتينية فى هذه الوثبة منذ عهد قريب ، وهى
المرحلة التاريخية التى شهدت حركات التحرر والاستقلال فى
طريق السيادة السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهضة

الحضارية التي لا تزال نعيش في أرجائها حتى يومنا هذا . ومن هنا كان الاهتمام بفكرة « المبادرة التاريخية » ، مشاركة الشرق والغرب فيها ، وربما انتقال مفاتيحها تدريجيا إلى القارات الثلاث حيث تمثل آسيا وحدها ٥٦٪ من سكان العالم والجزء الأكبر من ثروات العالم الاقتصادية وطاقاته القائمة أو الممكنة . وقد رأى المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة عشرة (١٩٧٦) ، ابتداء من تقرير السيد المدير السديد ، أن يؤكد معنى التغير بمعناه الواسع الشامل دون الخوض في وجهات النظر التفصيلية ، داعيا الامانة العامة على وجه التخصيص ، وكذا جمهرة المثقفين في كل أرجاء العالم ، إلى العناية بصياغة الفكر والسياسات الثقافية في اطار تفاعلها مع ، وتأثيرها في ، هذا العالم الجديد ، عالمنا الانساني المتغير .

وفي نفس الوقت ، بدأ تحول هام في ادراك الراى العام لدور الثقافة وكذا في مفهوم الثقافة لدى الاخصائيين ، وذلك في اتجاه ابراز مكانة الثقافة في عملية تغير العالم ودورها المرموق في جميع المجالات .

أ (لم تعد الثقافة محصورة في الاطار المتخصص للنشاط الثقافي ، على اتساع ذلك الاطار وتشعب معانيه ومسالكه . وقد عرضنا فيما سبق إلى بعض نواحي هذا التحول ، وخاصة في ما

يتعلق منها بمشاركة القاعدة الاجتماعية الواسعة . وقد بدأ التحول ، فى مفهوم دور الثقافة من نقطة جوهرية فى الحركة الوطنية ، ألا وهى ضرورة النضال فى تبين الشخصية القومية ، وهو نضال بدأ تدريجيا فى نفس مستوى الأهمية التى اعتاد المراقبون أن يعترفوا به لمعانى الاستقلال السياسى والاقتصادى المعهود - ذلك أن السيطرة الأجنبية والهيمنة الاستعمارية بلغت درجة الجمع بين التضييق على التعليم والتعبير الثقافى الوطنى وبين محاولة استئصال الثقافة الوطنية ذاتها من جذورها وبتر معالمها وإحلال ثقافة الدولة المحتلة مكانها . كان طبيعيا أن يؤدى جيل النضال من أجل بعث القارات الثلاث - وفى قلبها الأمة العربية - إلى تعميق البعد الثقافى للنضال الوطنى وتأكيد دور الثقافة فى الحياة القومية المستقلة وإبراز أهمية الثقافة فى تحديد المسار الاجتماعى - وفى كلمة : أصبحت الثقافة فى عصرنا عاملا تكوينيا فعالا من أرفع مستوى فى حياة المجتمعات القومية المعاصرة ، خاصة وقد عمت شبكة - الاعلام الجماهيرى كل بيت وكل قرية ، المدينة والصحارى والبحار على حد سواء .

ب) وفى الوقت نفسه ، وبطريقة موازية جغرافيا وزمنيا ، بدأ رأى العام ورأى الاختصاصيين على السواء يدرك أن هناك علاقة عضوية وثيقة بين الثقافة من ناحية ، وعموم العمليات الاجتماعية التى تندرج تحت تعبير الثورة - من تحول ، إلى تغير ، إلى تبدل

إلى صيرورة تاريخية ، إلى تطور اجتماعى جذرى ، الخ .. ذلك فى إطار عدد من أكبر عمليات تطور تاريخى شهدتها العالم وقعت فى آسيا ، وخاصة فى الصين وفيتنام المعاصرتين ، وقد نشأ فيها شعار « الثورة الثقافية » مبرزاً دور الثقافة فى قلب عملية التحول كلها وقد أثارت هذه التطورات الهامة اهتمام الرأى العام والاختصاصيين ، واتجهت الانظار إلى عصر الثورات الغربية الكبرى ، فإذا بها تتبين أن الظاهرة « الجديدة » هى ، فى واقع الامر ، قديمة معهودة مألوفة : فقد سبق الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩) عصر التجميع « الانسيكلوبيديا » ، وكذا الحال فى ثورات انجلترا والمانيا من قبل ، ثم حركة توحيد ايطاليا والمانيا فى نهاية القرن التاسع عشر ، وكذا الحال أيضاً فى حرب استقلال أمريكا وماواكبها من حركة تنوير فى العالم الجديد ، لم تكن إذن أعمال الاعلام — من دانتي إلى هيجل ، ومن توماس مور إلى ديدرو وفولتير ، ومن فيكو إلى فاجنر ، ومن شيكسبير إلى هومبلدت — مجرد نتاج هامشى على معزل من التاريخ وإنما كانت بمثابة الكشف الفكرى والوجدانى العملاق لتحرك المجتمعات وتغير التاريخ وتبدل مصائر الانسان . عدنا إذن إلى صوابنا ، وأعدنا الثقافة إلى مكانتها الحقّة ، فى قلب عملية تغير العالم المعاصر .

وهنا يجدر بنا أن ندقق النظر فى وجهة الثقافة فى عصرنا .
**سادسا - الوجهة الحضارية للثقافات
المعاصرة :**

بلغنا اذن نقطة الجوهر فيما يتعلق بالثقافة المعاصرة - الانتاج
الثقافى والسياسة الثقافية ، وكلاهما يحدد نوعية العلاقات الثقافية
المتبادلة بين ثقافات العالم الكبرى - ألا وهى أن القسمة المميزة
للثقافات الكبرى المعاصرة ، أو خصوصية طرح اشكالية
الثقافات العالمية الكبرى فى عصرنا ، انما هى أن الثقافات تتجه
وجهة حضارية شاملة استجابة لتحديات مصيرية انسانية شاملة .

لقد تجمعت اشكاليات المجتمعات المتقدمة (ومعظمها من
الغرب) ، والمجتمعات النامية ، (ومعظمها من الشرق باضافة
امريكا اللاتينية) فى تفاعل يزداد يوما بعد يوم من حيث درجة
الترايط والاحتدام والتناقض وكذا النزوع إلى التكامل .

أ (أن اشكالية ثقافات المجتمعات المتقدمة من الغرب أساساً
تتركز فى كيفية الحفاظ على سيادة وعى الانسان و ارادته وأصالة
وجدانه فى اطار رابطة اجتماعية متأخية عادلة ، وذلك فى مواجهة
تحديات ايدولوجية « التقدم بأى ثمن » التى اتسم بها الغرب منذ
مطلع عصر الثورة الصناعية والعلمية . فاذا كانت عملية التقدم
العلمى غير محدودة ، واذا كان انتاج السلع غير محصور ، واذا

كانت عملية الاستهلاك والتمتع لامتناهية ، اذن فما العمل لو أدركت الانسانية - فجأة - أن هناك حدودا للطاقة ، وحدودا للجهد البشرى ، وحدودا للغة - أى فى كلمة ، ما العمل لو عادت الانسانية إلى صوابها وأدركت أن الانسان كائن فان ، وأن الزمان وحده هو نسيج الوجود الازلى الابدى ؟

ب) وعلى الضفة الاخرى من النهر ، تتركز اشكالية ثقافات المجتمعات النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية - والامة العربية فى قلبها ، وكذا فى مهب الرياح - فى كيفية تحقيق النهضة الحضارية الشاملة ، فى الفكر والوجدان والعمل ، جنبا إلى جنب مع تحقيق معانى القوة الاجتماعية المادية التى لا غنى عنها لتأسيس مثل هذه النهضة . ما العمل لو تراكت الازمات ، واستفحل الحصار ، واختلت مقاييس الاصاله بحيث حلت الردة السلفية مثلا مكانة الخصوصية الخلاقة ؟

أدت هذه العملية الجدلية المتزايدة تعقيدا وتركيباً بشكل ملحوظ على مر الايام إلى بروز التساؤل الفلسفى الحضارى حتى بلغ مكانة الصدارة فى حياتنا الاجتماعية - الثقافية المعاصرة كلها .

أ) إن تطور مسار الفكر الفلسفى فى العالم المعاصر يلفت النظر . فقد بدأت موجة الفلسفات محدودة الافق - الوضعية ، التكوينية ، اللغوية التحليلية - تتراجع رويدا رويدا ، وزالت ،

أو أوشكت أن تزول ، الفكرة القائلة بذويان الفلسفة في عصر العلوم وأخذ التساؤل الفلسفى يرتفع من جديد فى معظم الثقافات العالمية الكبرى . الفلسفة الاولى إذن من جديد ، بعد أن أكسبتها العلوم والتكنولوجيا - انجازاتها وكذا حدودها - عمقا جديدا وحاسة أكثر حدة من ذى قبل : ما الوجود ؟ ما الزمان ؟ ما الانسان ؟ ما العالم ؟ ما التاريخ ؟ ما المجتمع الصالح ؟ ما العدل ؟ الخ : أسئلة كلها تقود إلى طرح مفاهيم الايمانية طروحا جديدة ، مما منح الأديان السماوية الكبرى حيوية جديدة كثيرا ما تتخذ مسالك وصورا تمت جذورها إلى القاعدة الاجتماعية الواسعة ، شعورها ، وجدانها ، ارادتها ، احتياجاتها الحيوية ، آمالها ، كما أنها تقود - فى آن واحد - إلى العودة إلى فلسفة الاجتماع والسياسة إلى البحث عن انسانية « المدينة الفاضلة »

ب (إن البحث عن مشروع حضارى جديد يحقق للانسانية - على تنوع ثقافات وقومياتها ومذاهبها الفكرية وأنظمتها الاجتماعية - حدا معقولا من الوئام والتقدم والرفاهية يقوم على أساس قبول فكرة الجمع بين الاستقلال والتكامل بين مختلف وحدات العالم السياسى . وكذا ، فإن مثل هذا التكامل بين وحدات العالم المستقلة يعنى أول ما يعنى أنه أصبح لزاما على الثقافات الوطنية أن تقيم جسور التعارف والتعاون ثم التكامل بين بعضها

البعض ، ذلك أن « المدينة الفاضلة » لم يعد من الممكن الاهتداء اليها بمجرد الاضافات المادية الكمية فى الانتاج والانشاءات والقوة . وإنما تتشكل سبل وطرائق الاهتداء اليها على أساس مشروع حضارى جامع ، يتكون من مشاريع ثقافات العالم وقومياته الرئيسية ، بما تحويه من تنوع وتباين وتناقض وابتكار وامكانيات تكامل .

هذه إذن أهمية ومكانة الوجهة الحضارية لدراسة العلاقات المتبادلة بين الثقافة العربية والثقافات العالمية الكبرى فى عالمنا المتغير .

سابعاً - التنفيذ : مشروعات البحث المقترحة :

الصورة العامة لتنفيذ المشروع :

يتم تنفيذ المشروع الكامل بواسطة انجاز عدد من مشروعات البحث تقدم أعمالها ونتائجها من خلال اجتماعات أو ندوات علمية وسلسلة من المؤلفات .

يتكون كل مشروع من مشاريع البحث المقترحة من شقين :

أ) دراسة الوضع العلمى الراهن .

بغية تحديد أهم القضايا ، والتساؤلات ونقاط التلاقى

والتباين ، الخ .. توطئة لتخطيط العمل المستقبلى .

ب) دراسة مايمكن أن يكون ، الوسائل المختلفة لتحقيق
الممكنات ، فى إطار تغير العالم الحاضر والمرقب .

وهذا ، وقد لوحظ فى إختيار مشروعات البحث المقترحة عدم
التكرار الذى ربما يحدث فى حالة تركيز اليونسكو على القسم
الأول المعنى بدراسة الوحدة الثقافية والاجتماعية للأمة العربية من
الداخل - وهو الأمر الذى توليه " المنظمة العربية للتربية والثقافة
والعلوم " ، وكذا مجموعة الهيئات الثقافية فى مختلف الدول
العربية عنايتها ، ولاتزال ، بشكل أصلى ومتصل منذ سنوات
عديدة . ومن هنا تركز إختيار مشروعات البحث المقترحة فى
معظم الأحيان على موضوعات القسم الثانى .

ومن ناحية أخرى ، وتحقيقا لمعانى المقارنة والتكامل العلمى ،
وكذا المشاركة الثقافية الدولية ، وتمشيا مع أحدث المناهج السائدة
فى مجال إنجاز مشاريع البحث العلمى الكبرى ، فإنه سوف يكون
من المفيد أن تتحقق المشروعات المقترحة بالمشاركة بين هيئة
اليونسكو من ناحية ، وعدد من الهيئات والمؤسسات الثقافية
الأقليمية و / أو القومية من ناحية أخرى ، على النحو المبين
فيما يلى :

مشروعات البحث المقترحة :

أ - دور التراث فى استمرارية الوحدة الثقافية - الاجتماعية
للأمة العربية .

- ب - مقومات وشروط الابداع والتجديد فى الثقافة العربية .
- ج - نظرة الثقافة العربية إلى تغير العالم ، واسهام العرب فى تشكيل المشروع الحضارى فى عالم متغير
- د - العلاقات المتبادلة بين الثقافة العربية ، وثقافات العالم الغربى (أوربا وأمريكا الشمالية) .
- هـ - العلاقات المتبادلة بين الثقافة العربية وثقافات أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

الفصل الثالث :

النهضة الحضارية

جاء تحرك ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وكأنه مفتاح فتح فجأة مخزن الآمال ورفع فجأة كابوس الانحدار والعجز وجاء فجأة مؤشرا ساطعا بطاقات كامنة هائلة كان العالم الغربى يتنكر لها وراء ستار السم الصهيونى المتغلغل فى كافة مجالات الفكر والثقافة والاعلام ، وكنا نحن أيضا نجهلها أو نتجاهلها ، أو لا ندرك أبعادها . وكأن ، فجأة ، جاء اليوم الذى بدأ فيه الانسان العربى يستجيب لنداء الكرامة والنهضة . وكأن المستقبل أصبح ممكنا . وكأن الكابوس ليس أزليا أبديا . وكأن الممكن ممكنا .

جاء تحرك ٧ أكتوبر ١٩٧٣ وكأن النهضة الحضارية على الأبواب .

ثم تراكمت الاسئلة والتساؤلات ، وبدأ العقل العربى يتأجج وأسرع العملاء الحضاريون يندسسون التحرك ويتصايحون بالآزمة - ونحن فى عبور - ويؤكدون أن لا مفر من الانحدار وأن ٦ أكتوبر ما كانت الا سرايا أو مناورة أو تأمر .

لكن العدو الاستعماري لم يخطيء التحليل فقد بلور التحرك العربي في أيام قلائل عملية تبدل ميزان القوى في العالم أجمع وانكسر وهم الجبروت اليهودي الصهيوني وارتفع نداء السلام والمعقولة . وأسرعت الطبقة الحاكمة في عدد من دول أوروبا الغربية لحصر التحرك واستغلاله لمنفعتها الطبقية المحدودة . وتصايح بعضهم بالصدقة التاريخية للعرب ، وهم يعملون أولا وقبل كل شيء لضرب الوحدة الطالعة ، ومزل مصر ومحاصرتها من كل جانب ، والامداد للتحرك الاقتصادي والعسكري والامعان في تسميم العقول .

بدأت مرحلة جديدة من الحروب الصليبية ونحن مازلنا في مطلعها . بينما قطاعات واسعة من الرأي العربي مازالت تتسامل ، ومن هنا كان لزاما علينا أن نعرض بوضوح لعدد من تلك التساؤلات اسهاما في العمل المشترك من أجل اضاءة الطريق أمام التحرك العربي في عصرنا .

١

— اذ نتحدث عن « النهضة » فماذا نقصد بالنهضة واذ نتحدث عن « الحضارة » فماذا نعني بالحضارة ، وما علاقتنا ، كدول وكشعوب ، بالنهضة الحضارية ؟

نقطة البدء إنما هي في إدراك مكانة العرب التاريخية والحالية والمستقبلية في تفاعل الحضارات والثقافات في العالم .

أن الصورة العامة تتكون من ثلاث أنواع من الدوائر هي :
الحضارات ، المناطق الثقافية ، المجتمعات القومية .

وتبدو الصورة العامة كما يلي :

١ - الحضارات : هذه هي الدائرة الخارجية الأعم ، ويمكن تقسيمها من خلال بند هام إلى :

أ (دائرة الحضارة الهندية - الآرية .

ب (دائرة الحضارة الصينية .

(هذا يترك أميركا اللاتينية بدون تحديد على هذا المستوى من التحليل لكننا سنتناولها في مكان آخر) .

٢ - المناطق الثقافية : وهذه هي الدائرة الوسطى ، وغالبا ما يجرى الخلط بينها وبين الدائرة الحضارية كما حصل في مؤلفات أرنولد توينبى الذى يمكن متابعة محاولاته المتكررة في دراسة الرموز . وبشكل عام يمكن تحديد المناطق الثقافية التالية :

أ (في دائرة الحضارة الهندية الآرية :

- المناطق الثقافية المصرية ، الفارسية ، ما بين النهرين في العصور القديمة

- المنطقة الثقافية اليونانية - الرومانية القديمة
- المنطقة الثقافية الأوروبية
- المنطقة الثقافية الأميركية الشمالية
- أجزاء هامة من المنطقة الثقافية الهندية - الأوروبية في
أميركا اللاتينية
- المنطقة الثقافية جنوب الصحراء الأفريقية
- المنطقة الثقافية الإسلامية ، وخاصة المنطقة العربية -
الإسلامية والمنطقة الفارسية - الإسلامية (دون أن تضم المنطقة
الثقافية الآسيوية - الإسلامية المرتبطة بالدائرة الحضارية
الصينية) .

(ب) في دائرة الحضارة الصينية :

- الصين
- اليابان
- منغوليا - آسيا الوسطى
- فيتنام وجنوب شرق آسيا
- شبه القارة الهندية
- أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا - نيوزيلنده)

- المنطقة الثقافية الآسيوية - الإسلامية (من إيران إلى الفيليبين) هاتان الدائرتان الخارجيتان الأهم يجب تفسيرهما من خلال تقديم الفارق التاريخي الرئيسى بين عالمى البشرية : الشرق والغرب .

والواقع أن « الشرق » يمكن النظر إليه بوضوح على أنه مؤلف من العناصر التالية :

(أ) دائرة الحضارة الصينية ، ومناطقها الثقافية

(ب) دائرة الإسلام (الحضارية - الثقافية) التى تظهر بوضوح على أنها حلقة الوصل الرئيسية بين دائرة الحضارة الهندية - الآرية ودائرة الحضارة الصينية وكلاهما يحتل موقعا وسطا وكلاهما يمثل إحدى مناطق التوتر الهامة (١) .

(ج) أجزاء من المناطق الهندية - الآرية فى أميركا اللاتينية المرتبطة مباشرة مع أفريقيا ، وبالتحديد البرازيل وجزر الكاريبى .

(د) المنطقة الثقافية جنوب الصحراء الأفريقية .

(١) تقوم هذه الدراسة على أساس العمل المتصل منذ ١٩٦٠ لاعادة

بناء صرح النظرية الاجتماعية والسياسية العامة بناء على تفاعل حضارات وثقافات الشرق والغرب . وقد صدر المجلد الأول من هذا العمل النظرى بعنوان « الجدلية الاجتماعية » فى باريس عام ١٩٧٢ وهو فى طريقه إلى العربية قريباً . وكذلك تعتبر هذه الدراسة مواصلة للأفكار المعروضة فى لقاء د. أنور عبدالمك مع محمود حداد فى مجلة « الثقافة العربية » الصادرة عن النادى الثقافى العربى فى بيروت (نيسان ١٩٧٣ ، ص ١١٦ - ١٢١) تحت عنوان « من أجل استراتيجية حضارية » .

أى أن الغرب مؤلف من الأجزاء الرئيسية الهندية - الآرية .
٣ - الأمم (أو التكوينات القومية) : وهى العناصر الرئيسية
فى وجود واستمرارية ونمو وتطور العمليات المجتمعية واسعة
النطاق .

وقد اقترحنا تقسيمها إلى خمس مجموعات :

أ (الأمم الاساسية أو التى يمكن وصفها بأنها الأمم التى
بعثت من جديد ، (مصر ، الصين ، ايران ، تركيا ، فيتنام ،
المكسيك ، المغرب)

ب (النموذج الأوربى ، ثم الغربى ، للأمة - الدولة .

ج (الأمم - الدول الجديدة التى تسير باتجاه الوحدة - وهى
تضم كلا من الامم - الدول بالتحديد (أثيوبيا ، غانا ، مالى ،
بورما ، تايلاند الخ .) ، والتشكيلات القومية داخل أطار
المجموعات المتعددة القوميات (أرمينيا ، جورجيا ، أوزبكستان ،
الخ ..) .

د (الأمة - الدولة الثنائية الهندية . ثم الاوربية ، خاصة فى
أميركا اللاتينية .

هـ (الدول الجديدة ذات المهمات القومية (بشكل رئيسى فى
أجزاء عديدة من جنوب الصحراء الافريقية ، وفى قسم صغير من
أميركا الوسطى والجنوبية اللاتينية) .

وعلى هذا الاساس تبدو مكانة العالم العربى بوضوح ، فهو يكون أحد قطاعى الدائرة الحضارية - الثقافية الاسلامية وهى تتكون من العالم العربى وامتداده فى أفريقيا من ناحية ، ثم الاسلام الآسيوى من تركيا إلى الفيليبين - وهى الدائرة الحضارية - الثقافية التى تربط بين الاطارين الحضاريين الكبيرين فى العالم ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن العالم العربى يكون المركز الحركى الاول لهذه الدائرة الحضارية - الثقافية الاسلامية ، كما أنه يكون النقيض التاريخى والعصرى لعملية التناقض الجدلى بين التحرك الغربى وتحرك الشرق الناهض .

ومعنى هذا ، بكل دقة ، أن العرب ، شعوباً ودولاً ، لا يواجهون اليوم قضية «استقلال» ، لا «استقلال صورى» ، ولا حتى «استقلال حقيقى» فحسب ، وهم شعوباً ودولاً ، لا يواجهون قضية تحرر وطنى أو حرب تحريرية فحسب ، وهم شعوباً ودولاً ، لا يواجهون عملية التغلغل الاستعمارى فى اقتصادياتهم من أجل التنمية الاقتصادية ، سواء أكانت رأسمالية صناعية تقليدية ، أو قطاع عام فى نطاق التخطيط ، أو اشتراكية ، فحسب ، وهم ، شعوباً ودولاً ، لا يواجهون قضية «تحديث» مجتمعاتهم على أساس التقليد والمواكبة والعمالة الحضارية لدول الغرب المهيمنة حتى الآن .

أن العرب ، شعوباً ودولاً ، وذلك منذ اللحظة الأولى لبداية تحركهم فى القرن التاسع عشر ، حددوا لأنفسهم شعاراً واحداً لم يتبدل هو شعار النهضة . كانت النهضة هى دعوة محمد على وإبراهيم باشا والشيخ رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك فى مصر ، وكانت دعوة عبد القادر فى الجزائر والحركة الإصلاحية فى تركيا المشاركة لمسيرة العرب آنذاك ، وكانت دعوة عبدالكريم فى المغرب ، وكانت عنواناً وشعاراً للنهضة الأدبية والثقافية فى لبنان وسوريا وفلسطين ، وكانت برنامجاً وخطاً عاماً لكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية الوطنية من يمينها إلى يسارها ، من دعاة الأصولية الإسلامية إلى رجال الثورة الاشتراكية الشعبية .

وعلى وجه التدقيق أيضاً ، وبكل صراحة ، ليس العالم العربى مجموعة من الجزر النائية تحظى فجأة بمقعد فى هيئة الأمم . وليست مصر مثلاً دولة محدثة ولدتها ظروف دبلوماسية طارئة ، وليست الثقافة العربية تجمع هزلى من المؤشرات السياحية ومظاهر التخلف ونهجات الضياع . وليس الإسلام ، ولا المسيحية الشرقية ، عقائد وقتية سطحية ، مصطنعة فى بيناتنا العربية ، وليست الدول العربية ، حول الدولة المصرية ، تجمعات من العسكر والمماليك المتخاصمين والمرتزقة الاجانب والمكاتب المتخلفة - وقد بدأ العالم يذكر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ بعد يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (أسماء صلاح الدين ومحمد على وجمال عبد الناصر بين

الطلائع المرموقة لتحرك السياسى العربى التاريخى والمعاصر .
ليس العرب ، شعوباً ودولاً ، مجموعة « احتياطى البترول » ،
ولا هم مجال لتوظيف رؤوس الاموال السياحية ، ولا هم مجموعة
من المجتمعات الجرداء المتعطشة إلى غزو الغرب ، على اختلاف
اعلامهم ، بغية تحضير العرب واحالتهم إلى جماعات بشرية
عصرية محترمة .

أن تحرك العرب لا يمكن أن يهدف الا إلى الجمع بين الثورة
الوطنية التحريرية والثورة الاجتماعية الجذرية فى سبيل تحقيق
النهضة الحضارية للعالم العربى . وهذا بالضبط هو شأن
الحضارات القديمة التى تنبعث إلى المعاصرة من خلال الثورات
الواسعة فى جيلنا ، وعلى رأسها حضارة الصين الشعبية ،
تواكبها اليابان وفيتنام والهند على اختلاف مسالكها ، ويواكبها
أيضاً اتساع مجال الثورة الاشتراكية الاوربية إلى آسيا
السوفياتية فى تلاق مع الدول الاشتراكية لهذه القارة .

٢

- وما دام الحديث عن النهضة ، والنهضة الحضارية ، هل
يمكن المقارنة بين النهضة الحضارية العربية وبين عصر النهضة
فى أوروبا على وجه التحديد ؟

النهضة فى أوربا ، من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر ، جاءت تواكب عصر الاكتشافات البحرية ، وتراكم المواد الأولية والخامات ، بفضل تلك الاكتشافات فى موانئ أوربا ومخازنها ، وامتزاج هذا التراكم بمجموعة من الاكتشافات التكنولوجية والعملية بعضها وارد من الشرق (الورق ، الطباعة ، المدفعية ، البورصة ، الخ ..) وبعضها نابع من الغرب (الآلة البخارية على وجه التحديد) وقد ترتب على هذا الامتزاج فى ظروف مناخية وجغرافية تمتاز بالاتزان والتنوع أن تكونت قطاعات اجتماعية سعت إلى ابتكار أساليب إنتاج جديدة متحررة من قيود النظام الاقطاعى تعمل على توحيد المجال الاقتصادى القومى لصالح وتحت سيطرة طبقة المدن ، أى البرجوازية ، وقد اقتضت هذه الحركة الاجتماعية الواسعة أن تعمل الطبقة الجديدة الصاعدة على تكوين أطارات سياسية وثقافية من نوع جديد ، أى أطارات تكون قد تكونت على أساس فلسفة مختلفة ومناقضة لفلسفة أطارات الانظمة الاقطاعية فى أوربا .

ومن هنا ، بالضبط ، كانت نشأة حركة التنوير فى أوربا ، حركة إدخال العقلانية مكان الفكر الاسطورى ، حركة نمو الفلسفات الواقعية والمادية فى مقابل الفلسفات المثالية واللاهوتية ، ومن هنا أيضا كانت حركة الابداع الفنى التى مزجت بين أنوار بحرنا الابيض المتوسط وثرء البيئات الثرية فى شمالى ووسط أوربا .

والذى يجب أن نلاحظه هنا ونتمعن فيه بدقة إنما هو ظاهرة امتزاج تلك بالنهضة الحضارية الاوربية مع نشأة الدول الوطنية المستقلة وصعودها إلى مكانة الصدارة فى العالم خلال أربعة أجيال من الحروب والغزوات فى أوربا أولا ، ثم فى المستعمرات وامبراطورية بريطانيا العظمى ، وأخيرا فى الامبراطورية الأميركية المعاصرة ، وذلك رغم انكسار جبهة الانظمة الرأسمالية بشكل جذرى بفضل ثورة أكتوبر ١٩١٧ ونشأة النظام الاشتراكى فى دولة ثم مجموعة من الدول أصبحت اليوم تكون أكثر من نصف القوى العالمية الفعالة .

ومعنى هذا ، بكل تدقيق : أن النهضة الاوربية لم تكن نهضة الا لكونها قوة سياسية واقعية جبارة ، دون اقتصارها على الصعيد الثقافى أو الادبى أو الفكرى أو الفنى . ولم يشهد العالم قبل ذلك الا نهضات من هذا القبيل ، أى نهضات ثقافية امتزجت واقتترنت بشكل عضوى جذرى لا ينفصم بالقوة السياسية والحربية الفعالة . هكذا كان أمر مصر الفرعونية وبلاد الفرس . هكذا كان أمر امبراطورية الاسكندر ، هكذا أيضا كان أمر تشييد دولة الاسلام فى عصرها الذهبى .

ليس هناك إذن ، أو على الاقل لم يشهد العالم أبدا « نهضة » لم تقترن بقوة فعالة . أما الحركات الابداعية فى الادب والثقافة

والفكر والفن التى لا تصاحبها القوة الفعالة ، فهى موجات ابداعية ثقافية على وجه التحديد ، يمكن أن تتدرج فى إطار نهضة حضارية حقة . ولكنها لا تكون تلك النهضة الحضارية فى حد ذاتها ، فإن المدرسة السوربالية مثلا تمثل ابداعا هاما ونشيدا لذيذا فى عالم التصوير والشعر المعاصر ، وكذا أشكال التجديد المعماري التكعيبي وغيره ، التى واكبتها ، وكذا حركات التجديد فى النشر مثلا ، والأعلام ، والأذاعة والتلفزيون . ولكنها كلها ، وفى العالم الغربى فى القرن العشرين ، تمثل ظواهر مواكبة لحركة أفول نجم الهيمنة الغربية على مصائر العالم : أفلا يتصايح مثقفو الغرب بحق منادين بالتأزم الحضارى فى كل مكان ؟ القوة لاتزال موجودة ، هذا صحيح ، ولكنها ليست قوة فعالة ، ليست قوة نامية ، وإنما قوة للدفاع والحفاظ على مراكز ومكاسب وامتيازات الغرب على حسب شعوب الشرق .

على هذا الأساس نتبين واقعية تلك الظاهرة التى نطلق عليها النهضة الحضارية العربية المعاصرة ، أن ثورات التحرر ، وثورات التغيير الاجتماعى الجذرى تمتزج هنا بقوة وعنق بتأجج ثقافى وفكرى وفنى عارم لازال يتحسس طريقه بين الأصولية والتجديد ، بين البنور والتطلعات ، ويقترن كذلك ببناء قوة مادية فعالة تجمع بين الجيش العصرى ، السياسة البترولية والتحركات الشعبية

الجمهورية الواسعة . والتعامل وجها لوجه مع مراكز القوى فى العالم المعاصر بغية الافادة منها لحماية التحرر العربى .

وهذا تماما ما يتم فى حركات النهضة الحضارية فى قطاعات الشرق الاخرى التى ذكرناها (الصين ، اليابان ، فيتنام ، الخ ..) وهو يحدث فى عالمنا العربى على شكل حركة ثورية وحدوية تجميعية للطاقات والقوى مما يعجل ويعمق من امكانيات تحقيق النهضة الحضارية الفعلية .

وهكذا أصبح العرب حقيقة فى لقاء مع القدر ، لن تدوم الفرصة طويلا اذ يتربص الاستعمار العالمى بقطاعاته المختلفة للتحرك والتدمير من الداخل ، ولكن حساب الايجابيات اعلى - بكثير - من قائمة السلبيات ، والعالم العربى أيضا ، وهذا واقع يجب تمعنه ، أختار لنفسه حليفا رئيسيا على صعيد الدول : تلك المجموعة من الدول التى تكون الجبهة العالمية للدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتى والصين الشعبية . أى أن التحرك العربى فى مطلع نهضتنا الحضارية عرف قدر القوة الفعالة تماما ، وحدد حليفه التاريخى بواقعية وذكاء . مما بدأ يجلب طاقات غير منظورة من قبل إلى صف العرب فى معركتهم المصيرية التاريخية .

- إذا كان الأمر كذلك فما هي الاحتياجات الملحة المطروحة أمام العرب ، شعوباً ودولاً ، من أجل تحقيق النهضة الحضارية ؟
 * يمكن عرض بعض النقاط على أساس ما سبق قوله :

أولاً : ضرب السراب الثقافي ، أى القضاء على ذلك الوهم المتأصل فى عقول وقلوب العديد من المثقفين العرب والزاعم أن لا جودة الا فى الغرب ، ولا تطور الا ويسير فى دروب الغرب ، ولا ذوق الا ويكون انعكاساً لعادات وتقاليد الغرب ، ولا عصرانية الا على شكل مواكبة الظواهر الغربية .

وقد بلغ السراب الثقافي أقصى مداه بين نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ وعبر ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، وفى هذه الفترة بالذات ، حرضت دول الغرب المهيمنة رجالاً يحملون أسماء عربية ليقنعوا الرأى العام العربى بالوهن والتخلف الذى لا مفر منه ، اللهم الا بالتتكبر لخصوصيتهم التاريخية ، وأصالتهم الحضارية الموضوعية ووجهتهم وهى النهضة الحضارية الحقّة فى عالم متقلب ، ظهرت آلاف الدراسات والرسائل والكتب تتغنى بالأزمة ، تسفّه حركة التجديد والابداع الصادرة من بين صفوف العرب أنفسهم ، تحاول

دفن انجازات الثورة العربية المعاصرة باسم « الثورة » وباسم
عدم محاكاتها لثورات الغرب - التي لم تحدث ، كان هذا موقف
المتياسرين العملاء من ثورة الضباط الاحرار فى مصر وثورة
التحرير الجزائرية ، من ثورة اليمن الجنوبية والمقاومة
الفلسطينية ، من العمل الدائب للربط بين القومية والاشتراكية
فى الفكر العربى المعاصر ، ومن السياسة البترولية البارعة
من التحالف مع الاتحاد السوفياتى والتقرب من الصين
الشعبية ، من الانفتاح على الغرب ومصادقة أوروبا ، من بعث
الاسلام السياسى عالميا واقامة الجيوش العصرية الطليعية ، من
السد العالى والتصنيع الثقيل ، من الاصلاحات الزراعية
وموجة تشييد الجامعات ، من تعبئة الكفاءات القومية وهجرة
العقول - وأكاد أقول من اشراقة الشمس وغروبها على الارض
العربية .

كان مكتوب علينا الضياع - وما ضعنا ، وكان مكتوب علينا
الفشل - وانتصرنا ، وكان مكتوب علينا الموت فى خجل وعار -
وكانت عودة الروح .

لقد أن الأوان لضرب وتفتيت دعاء السراب الثقافى وهم
فى الواقع عملاء حضاريون للغرب المهيمن بشعارات متنوعة وأن
كان جوهرها واحدا ، ألا وهو أن مصر والعالم العربى قطعة من
أوروبا والغرب ، وذلك لعزلنا عن نهضة شعوب الشرق ، ونحن فى
طليعتها ، فى تفاعل جدلى مع حضارة الغرب .

ثانيا : تأكيد وتعميق الحلف العضوى الجذرى بين جماهير الشعب من ناحية وجيش الوطن من ناحية أخرى . هذا من جهة وتأكيد وتعميق الترابط العضوى الوثيق بين السياسة والثقافة من جهة أخرى .

أن النهضة الحضارية العربية المعاصرة بدأت تتحقق بالفعل بتلاقى إرادة الشعب مع جيش الوطن ، ومعنى هذا أن الأسلوب المتميز الذى اتخذته هذه النهضة بالفعل وبفضل الحصار المكثف للعدوان العنصرى الاستعمارى من حولنا ، هو بالفعل الطريق الأوحى الذى يؤمن المسيرة كلها . إذ يضع قوة السلاح جنبا إلى جنب مع قوة الإرادة الشعبية . أن أعداء العرب الحضاريين فرضوا عليهم فرضا فى الواقع أن ينهجوا المنهج الوحيد القادر على تأمين نهضتهم . إذ ليس هناك من يدعو إلى عودة الجيش إلى ثكناته أو انصراف الشعب إلى ميادين الانتاج وتولى « صفوة » من الأذكىاء الأبرياء أمر مواجهة جبروت الاستعمار الحضارى والعدوان العنصرى .

ثالثا : أن الموقف متخلف إلى درجة بعيدة فيما يتعلق بعلاقة الثقافة بالسياسة ، مازال القطاع الثقافى بوجه عام ضعيفا من حيث فاعليته فى مجال الحكم الوطنى أما لنفاذ السراب الثقافى بين صفوف قطاعات هامة من المثقفين أو بالتفرقة المستمرة بين

أهل الكفاءة وأهل الثقة ، أو لفرض وجوه هزيلة عقيمة منبوذة كأعلام مزينة للحياة الثقافية فى بعض البلدان العربية ، أو لضعف حركة النشر والتوزيع على الصعيدين المحلى والعربى .

ولعل من دواعى التفاؤل أن تحرك ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وضع الآن أمام جميع القطاعات المسئولة ذلك التساؤل الحيوى ألا وهو : السبيل إلى الربط بين الفكر والعمل ، بين الثقافة والسلطة ، بين الوجدان والسلاح ؟ وعندنا أن النهج الذى نهجه محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨) فى اقامة أول دولة عصرية فى الشرق عموما والعالمين العربى والاسلامى على وجه التخصيص ، لهو النهج السليم القيم ، ذلك أن محمد على ، بفضل رفاعة الطهطاوى باعث النهضة المصرية العربية ، كون جهاز الدولة - أى قادة السلاح والامن والادارة والعدل والرأى - من صفوة أعضاء البعثات العلمية إلى أوروبا آنذاك ، كان المبعوث يعود إلى الوطن بعد تخرجه فيقيم فى قلعة القاهرة عدة شهور وكأته سجين الدولة وضييفا وذلك حتى يفرغ من ترجمة عمل هام فى مجال تخصصه إلى العربية ، فما أن يتم له ذلك حتى يعين ملازما ثانيا بالرتبة العسكرية ويعين فى احدى وظائف الحكومة ، ومعنى هذا أن جهاز الحكم فى دولة محمد على تكون من صفوة المثقفين المصريين ، مما جعل من مصر فى سنوات قلائل آنذاك دولة فى الصف الاول من العالم أجمع حتى انكسارها عام ١٨٤٠ ثم احتلالها عام ١٨٨٢ .

الطريق واضح كل الوضوح : يجب أن يتكون جهاز الحكم فى دولنا العربية من أذكى وأصلب طلائع المثقفين الوطنيين المخلصين الأكفاء الذين يلعبون دور « المثقفين العضويين » على حد تعبير غرامشى ، والذين بدونهم لا تستطيع نهضتنا أن تواصل تقدمها بالسرعة والفاعلية المنشودتين .

رابعاً : وجوب درس الربط بين القومية والاشتراكية ، ومعنى هذا أن تكون نقطة البدء هى خصوصية شعوبنا العربية ، وإسهام الفكر العربى القومى والاشتراكى والتركيز فى المقام الاول على كل ما يدعم ويعمق هذا الاتجاه القومى الاشتراكى ، ونحن نملك اليوم تراثاً غير قليل وعلى رأسه حياة وأعمال رفاعة الطهطاوى ومن جاء بعده فى هذا الاتجاه .

وبدئى أن هناك العديد من النقاط التى يجب دراستها بدقة ومن بينها : مضمون الفلسفة الاجتماعية القومية الاشتراكية ، مسألة الموقف الفلسفى العام بين المثالية والمادية والواقعية ، تقييم الدور الحضارى التاريخى للدين ، إعادة الخلافات الايديولوجية بين مختلف التيارات القومية والاشتراكية إلى أصول خصوصيتها الوطنية ، تدقيق النظر فى الايديولوجية المهيمنة فى العالم الغربى وهى ما أطلقنا عليه تسمية « الفكر السالب » البنيوية الوظيفية الجديدة . الردة إلى مجتمعات اسطورية مختلفة .

موجة التنكر للوضع القومية للجدالية الاجتماعية باسم الكوزموبوليتية وهي في الواقع ستار لتحرك الجماعات الفوضوية الصهيونية ضد الدول الاشتراكية والدول الوطنية المستقلة ونهضة شعوب الشرق .

خامسا : امعان النظر في خصوصية تكوين الجبهة الوطنية المتحدة في عدد من البلدان العربية ، ذلك أن الجبهة الوطنية المتحدة تتكون في رأينا وفي هذه البلدان بالذات ، وخاصة في مصر ، من مستويين :

أ (مستوى الطبقات الفكرية والفئات الاجتماعية سواء عن طريق ممثليها المباشرين أو عن طريق أحزابها .

ب (مستوى المدارس الفكرية المختلفة العاملة في قلب الحركة الوطنية داخل الطبقة والفئة والحزب الواحد بوضوح في حالات عديدة . ان أهمية هذا المستوى الثاني تأتي من كوننا نجتاز مرحلة نهضة حضارية وليس فقط مرحلة مقصورة على التحرر الوطني السياسي والاقتصادي .

معنى هذا أنه يجدر بنا أن نفتح الابواب واسعة أمام التعبير الصريح المتميز لكل من هذه القطاعات الاجتماعية والتيارات الفكرية بهدف اثراء الوحدة الوطنية وتعميق جذورها وتأمينها ضد الضغوط الخارجية والمغامرات والافادة من مجموع امكانياتها وطاقاتها الكامنة .



هذه النهضة الحضارية أمى نهضة مصر أم نهضة العالم
العربى ؟

الحق أن هذا التساؤل هو ذلك الذى نواجهه فى مناسبات
كثيرة حول العلاقة بين القومية المصرية والأمة العربية ، وقد عالجتنا
هذا السؤال بشكل أساسى منذ عام ١٩٦٢ على أساس واضح ألا
وهو تقديم مفهوم الأمة ذات المستويين أو ان أردت دائرتى الوجود
القومى ، المستوى الأول : هو مستوى القومية المحلية فهناك مثلا
القومية المصرية الموجودة فى المجتمع المصرى المكثف عبر ٧ آلاف
عام عبر تتالى الحضارات الفرعونية ثم القبطية ثم الاسلامية .
وهناك مستوى الأمة العربية ، بالمعنى القومى - الثقافى وهى التى
تجمع فى بوتقة واحدة جميع الشعوب والقوميات المحلية المتواجدة
فى العالم العربى والناطقة بلغتها العربية .

وهذا الوضع نجده فى ظروف موازية مع بعض الاختلاف ،
فهناك من ناحية الدول القومية الموحدة فى ألمانيا وإيطاليا
المعاصرتين ، وقد توحدت الأقطار الألمانية والإيطالية حول
قطبى بروكسليا وبيدمونت لم يكن لهما تاريخ قومى متميز عن

بقية المقاطعات الالمانية والايطالية . وهناك على مستوى آخر انجلترا مثلا فى بوتقة مجموعة دول الكومنولث ، واسبانيا فى مجموعة دول أميركا اللاتينية الاسبانية ، وقوميات الهند المختلفة فى نطاق الاتحاد الهندى .

ومن الواضح أن الموقف فيما يتعلق بين مصر وبقيّة البلدان العربية يقع فى منزلة بين هاتين المنزلتين . فانه من الممكن أن نميز نهضة مصر من محمد على إلى حزب الوفد إلى جمال عبد الناصر . ولكن هذا التمييز لا يعنى أن هذه النهضة تحققت فى انفصال عن النهضة العربية . والحق أن نهضة مصر المعاصرة جزء لا يتجزأ من النهضة العربية الشاملة وإن كانت متميزة وموازية لتلك النهضة . كما أن النهضة العربية المعاصرة بمعناها الشامل لا يمكن فصلها عن نهضة مصر التى هى بمثابة بوتقة النهضة العربية العامة كلها .

وعلى هذا الأساس نتبين أن تدقيق النظر يؤكد وحدة المصير من خلال تنوع الوحدات المشاركة فى ذلك المصير . لقد حاولنا وضع بعض التساؤلات المتعلقة بالنهضة الحضارية العربية المعاصرة كما حاولنا تقديم عدد من التوضيحات الأولية . بقى سؤال غاية فى الخطورة ، ألا وهو ذلك الذى يتعلق بنوعية الاسهام الحضارى للنهضة العربية .

الفصل الرابع :

من الوضعية إلى الابداع الفكرى

- ١ -

نقطة البدء فى تناول مكانة ، ودور الفلسفة فى عالمنا العربى اليوم - بين عصر الثورات والحروب ، ومشارف تغيير العالم ، بين هيمنة الغرب منذ عصر الاكتشافات البحرية فى القرن الخامس عشر حتى يالنا ، إلى صعود شعوب الشرق إلى مكانة المبادرة التاريخية - يتبدى أمام المفكر العربى على نحو شديد الصعوبة ، عصيب التركيب ، لا مجال للانسياب الرتيب فى تناوله ، وكأن وجهة البحث ، ابتداء محفوفة بمصاعب خاصة ، أو متخصصة . وفى الوقت نفسه ، يستشعر المفكر العربى ، وعلى وجه التخصيص المفكر الفلسفى ، وعلى وجه أخص المفكر المعنى بالفلسفة الاجتماعية والسياسية وكذا فلسفة التاريخ ، ان هناك مجالا واسعا ، فسيحا ، اطارا عميقا للتحرك الفكرى الفلسفى حقيقة ، يمتد أمامه ، مثيرا لعديد من الاسئلة والتساؤلات ، على شكل التحدى ، وكأن الرأى العام العربى ، الشارع العربى ، وكذا

عالم القرية والريف ، فى نهم حقيقة إلى شىء آخر ، إلى « بديل » بديل - لآى شىء آخر ؟ نهم وشغف - لآى شىء ، لآى نوع من الاسهام ؟ .

جو غريب ، شديد التعقيد والتركيب . جو يندرج ، هو ذاته فى اطار خارجى كله تهديد وعدوان وتصدى ، بغية الكسر ، والتمزيق ، والاجهاض .

من هنا نشأت فكرية الأزمة ، جو « الازمة » ، ابتداء من كسر تحرك القومية العربية ، حول مصر فى يونيو ١٩٦٧ ، ورغم بريق حرب اكتوبر ١٩٧٣ قبل محاصرة أبعاده السياسية العربية على وجه التحديد .

ومعنى هذا ، معنى تجمع هذه الروافد المتشابكة ، داخليا وخارجيا - ونحن هنا نعرض لمجرد تلمس الجو العام المحيط بالفكر الفلسفى فى عالمنا العربى المعاصر - إن التعرض لشرح اشكالية الفلسفة العربية المعاصرة ، بالنسبة للتحرك العربى أولا ، وفى اطار التفاعل السياسى - الفكرى العالمى ، يصعب أن يتخذ شكلا رتيا ، منسقا ، ومبويا ، يتدرج رويدا رويدا من المقدمات إلى النتائج الحتمية ، وكأئنا فى مجال المحاضرة التعليمية التقليدية . العرض هنا ، بطبيعة الأمر ، بطبيعة خصوصية الموضوع ذاته ، عرض اشكالى ، جدلى ، يطرح التساؤلات ، وكذا

تصور الاجابات ، أو الحلول ، الممكنة ، على شكل رسائل -
رسائل اشكالية ، رسائل اشكالية الفكر الفلسفى فى عالمنا العربى
اليوم ، فى قلب مرحلة تغيير العالم .

- ٢ -

نعود بالذاكرة إلى القرن الماضى ، عصر اقتحام الغرب
الرأسمالى المهيمن لعالمنا العربى ، ابتداء من غزوة بوناپرت لمصر
عام ١٧٩٨ ، ثم موجات الغزو والاقتحام الحربى والمالى والسياسى
والفكرى لعموم بلدان وأقطار وأمم عالمنا العربى وقد تم احتلاله
حربيا بشكل كلى فى ١٨٨٢ .

كان طرح الاشكالية آنذاك ، كان التساؤل المركزى للفكر فى
اطاره العربى الأعم آنذاك ، هو : لم الانحدار ؟ ومن ثم ما السبيل
إلى كسر الانحدار ، أى ما السبيل إلى النهضة ؟

كانت محاولتنا للإجابة على هذين التساؤلين ، فى مطلع
الستينات ، على النحو التالى :

(أ) رأت مجموعة أولى - تمت فى الأساس إلى الاوساط
الاسلامية ، وكذا المسيحية الشرقية ، فى المدن أساسا حول إعادة
الدولة الشرقية الحديثة الاولى منذ القرن الخامس عشر ، أى دولة

محمد على باشا فى القاهرة المعز عام ١٩٠٥ - أن السبب فى الانحدار انما يكمن فى فوات الفرصة ، أى فى أن العالم العربى - الاسلامى لم يستطع أن يواكب عصر الثورات - العلمية ، الصناعية ، السياسية - فى أوروبا البورجوازيات النامية حول ثورة فرنسا ١٨٨٩ . ومن ثم ، فإن مفتاح كسر الانكسار ، مفتاح النهضة ، انما يكمن فى الافادة من هذا الرافد الخارجى عظيم الفاعلية والتأثير ، افادة نقدية ، انتقائية ، أى افادة لا تشوه الشخصية الحضارية العربية - الاسلامية ، على وجه التخصيص آنذاك المصرية ، بما تستقبله من عناصر وتكوينات ومؤثرات وأجواء تحديثية غربية ، أى أوربية آنذاك ، بكل ما يواكبها من اغراء وترغيب ، واستثارة للاهتمام والهمم والفضول . فالاعجاب بالغير لا يمكن أن يصبح مفتاحا للقرار الوطنى . كان هذا الاتجاه الرئيسى التكوينى الاول للفكر العربى ، وقد اقترحنا « التحديث الليبرالى » تسمية له ، هو على وجه التحديد اتجاه الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى ، ودولة محمد على باشا ، ثم ابراهيم ، والخديوى اسماعيل فى مصر ، وقد تلتهم دولة الخلافة العثمانية بعد عشرين عاما من خلال التنظيمات ، وأخيرا كان تأثير تجربة محمد على الشامخة واضحا ، مركزيا فى تجديد المجتمع اليابانى فى عصر « الاعادة » على أيدي الامبراطور ميجى عام ١٨٦٨ .

ب (وكان من جراء انكسار المرحلة الاولى لنهضة العالم العربى ، حول مصر ، ابتداء من فرض معاهدة لندن ١٩٤٠ على محمد على ، وفرض الانفتاح الاقتصادى بالترغيب والسلاح ، أثر بالغ فى تشكيل الاتجاه الرئيسى الثانى للفكر العربى المعاصر ، بدأ التحرك هذه المرة من الشرائح والقطاعات الاجتماعية التقليدية ، وخاصة فى البيئات الريفية ، وكذا فئات من الطلائع التقليدية المتعاملة مع الغرب .تشكل اذن الاتجاه الرئيسى الثانى للفكر العربى المعاصر ، اتجاه « الاصولية الاسلامية » حول الشيخ محمد عبده وصحبه ، فى مصر والشام والمغرب العربى ، وعنده أن أسباب الانكسار تكمن فى ابتعاد شعوب الأمة الاسلامية من أصول الدين الحنيف ، تحت تأثير أجيال الاضافات غير الاصلية ، والحوار على هوامش الهوامش ، وكذا تدهور المفاهيم الاصولية فى اطار الخلافة العثمانية . ومن ثم ، كان لابد أن يكون مفتاح كسر الانكسار ، طريق النهضة ، انما هو العود إلى أصول الاسلام بوصفه النهج القويم لمواجهة تحديات العصر ، فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية .

ج (هكذا تشكل الفكر العربى الحديث ، فى القرن التاسع عشر ، فى مواجهة الاقتحام الاستعماري الغربى ، وموجات التحديث الذى جمع بين تشويه معالم التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية وكذا الثقافية والفكرية العربية المتقدمة من ناحية ،

ونقل العديد من الاضافات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية إلى ولايات الخلافة العثمانية المنهارة . كان من شأن المسار التاريخي الطويل نسبيا لتشكل هذين الاتجاهين الرئيسيين للفكر العربى الحديث أنه جعل من الممكن أن يتحول كل من هذين الاتجاهين من مجرد اتجاه فكرى ، أى من مجرد مدرسة فكرية الى اتجاه فكرى وكذا اجتماعى سياسى ، أى الى « مدرسة فكر وعمل » على وجه التحديد ، فى مواجهة الاحتلال الغربى من ناحية ، وكذا العمل من أجل الابقاء على أركان الوجود القومى ، والاستمرارية الحضارية – الثقافية – القومية من ناحية أخرى ، مادامت النهضة بعيدة المنال .

د) ثم جاء عصر انحسار الاستعمار الغربى ، ابتداء من حرب ١٩١٤ – ١٩١٨ ، وانكسار معسكر الغرب فى روسيا بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ الاشتراكية ، الى أن بلغت الأزمة حدما الاقتصادى الحاسم بين ١٩٢٩ و ١٩٣٢ . لم يعد من المستطاع ، فى هذا الجو ، أن يتحرك الفكر الفلسفى العربى ، وكذا الحركة السياسية ، فى جو تسوده مطالب الإصلاح ، أى الاستقلال الذاتى فى إطار الاستعمار الاجنبى الغربى ، أو استمرار التسلط العثمانى ، ولا أيضا المطالبة بالنظام النيابى أو الحريات الغربية التقليدية . أوشكت مرحلة الليبرالية أن تنتهى تماما ، رغم استقرار عدد من أنظمة الاستقلال الذاتى النسبى ، ومعها

التجارب البرلمانية ، ابتداء من المجلس النيابى العربى الاول بعهد الخديوى اسماعيل عام ١٨٧٦ . وقد أدرك الرأى العربى ، وفى الاساس رأى الشارع فى المدن ، ووجدان الريف العميق ، أن المأزق لا مفر منه فى اتجاه استمرار الاتجاهين الرئيسيين على ما كانا عليه ، خاصة وأن التركيب المنسق بينهما لم يتم : فالاستعمار الغربى ما كان له أن يسمح بظهور بنية فكرية فلسفية قومية عربية متسقة ، تجمع بين الأصالة والمعاصرة ، بين خصوصية التكون والمسار والعالمية فى مجالاتها البناءة ، المتقدمة ، اقتصاديا ، وسياسيا وفكريا .

وعلى هذا ، نشهد ان كلا من الاتجاهين الرئيسيين ، من مدرستى الفكر والعمل فى العالم العربى بدا يتشعب إلى شعبتين داخليتين : شعبية ، أو اتجاه فرعى ، محافظ ، وشعبية ، أو اتجاه داخلى ، راديكالى . وباختصار شديد فقد تشعب التحديث الليبرالى إلى شعبتين : الشعبية المحافظة تجمع بين فكرية الفئات والطبقات الرأسمالية الوطنية ، نصيرة التحديث الليبرالى ، والتأقلم مع الموجة الغربية ، بشرط ان تتمتع باستقلال ذاتى نسبى ، وحریات عامة على النسق الغربى ، من حيث التمثيل النيابى وقدر من الحريات العامة والخاصة : وشعبية راديكالية ، رأت فى الاشتراكية ، فكرا وعملا ، باعتبارها ، من حيث المضمون ، عملية تحقق أهداف القومية التقدمية أو القومية

الديمقراطية ، أو القومية الشعبية ، نهجا ومسارا . وتم نفس
التشعب فى اتجاه « الاصولية الاسلامية » : الشعبية المحافظة ،
وقد ارتكزت فى الاساس على مجتمعات البدو دون المجتمعات
الزراعية والصناعية المتقدمة ، وهى شعبة الاسلام السلفى ،
وشعبة راديكالية استندت على العكس ، على القطاعات المتقدمة
الحركية ، فى قلب الحركة السياسية والاقتصادية التنموية فى
المجتمعات الزراعية المستقرة حول مراكزها الصناعية والتجارية
والمالية فى المدن ، واتخذت شكل الاسلام السياسى ، أو بتعبير
أدق ، الاسلام السياسى - الحضارى فى عصرنا .

وعلى هذا ، يبدو من الواضح للأعين أن شبكة التكوين الداخلى
للفكر العربى المعاصر ازدادت تعقيدا ، بقدر ما تشعبت فيه
الحركة الوطنية والحياة السياسية بقدر ما انعكست هذه الجدلية
الاجتماعية المركبة فى أعماق الفكر الفلسفى ، وكذا الحياة اليومية
فى المجتمعات العربية المتقدمة .

- ٣ -

ظاهر الأمر - فى الفكر العربى على وجه العموم ، والفلسفة
العربية على وجه التخصيص - أن الأمور تسير بشكل رتيب :

- ١٢٣ -

أ (الموجة الغربية السائدة فى معظم مجالات الحياة الاجتماعية ، تكاد تكون مهيمنة تماما على القطاع الحديث من الفكر والفلسفة العربية . أيديولوجية الأحزاب السياسية العصرية تهتدى بهدى الفلسفة السياسية الليبرالية ، المحافظة أو الإصلاحية على حد سواء . أيديولوجية القومية العربية تواكب الاتجاه الفكرى السائد لحركات الوحدة السياسية التى شهدتها إيطاليا وألمانيا فى نهاية القرن الماضى ، إلى درجة اعتبار مجموع المجتمعات البشرية المتواجدة فى إطار العالم العربى وكأنها إيطاليا أو ألمانيا أخرى مادامت هذه المجتمعات ملتصقة فى اللغة ، وكذا قرينة المسار فى تاريخها الحديث ، ابتداء من القرن السابع . ولو دققنا النظر فى هذين المجالين ، لأدركنا أن مواكبة الفكرية السياسية العربية للفكر والفلسفة السياسية الأوروبية والغربية على حد سواء معناها أن هذه الفكرية تتجاهل المسار التاريخى ، الموضوعى ، المغاير تماما لمجتمعات عالمنا العربى ، لو قارناها بمجتمعات أوروبا وأمريكا الشمالية . أن الأساس الركين الذى لولاه لما استطاعت الديمقراطية الغربية ، مثلا ، أن تنطلق لا يعدو أن يكون الوجه الآخر لما أصاب العرب ، مسلمين ومسيحيين ، وكذا عموم شعوب الشرق ، من كسر ، وفقر دم وانحدار ، وهامشية تاريخية ، بعد أن سيطر الغرب بالنار والسلاح على مصائر الشرق ، منذ عصر الاكتشافات البحرية حتى يالتا : خمسة أجيال من القهر

بالسلاح ، استطاع أن يجمع فيها « فائض القيمة التاريخي » ، وهو الاساس لإيجابيات الغرب التي نقدرها بحق ، ولكنه أساس قام على تفرغ العالم العربي والاسلامى والشرقى من إمكاناته الإيجابية ، وبالتالي لا يمكن بحال من الأحوال أن يتكرر على أرضنا بقرار ذاتى لا يدرك إطارات الجبرية التاريخية .والأمر كذلك بالنسبة للمفاهيم المتتالية التي اردنا أن نعبر بها عن وحدتنا الحضارية الأكيدة ، ووجهتنا التوحيدية المرموقة : ذلك اننا إنتقلنا بين ١٩٤٥ و ١٩٨٣ من الـ « جامعة » إلى الـ « وحدة » ، ثم من الـ « قومية » إلى الـ « أمة » ، - حتى انتهى المطاف بقطاعات من الفكر العربى إلى اعتبار مجموع المجتمعات العربية المتواجدة فى العالم العربى كله وكائنها « وطن » واحد ، ومن هنا ثارت اشكاليات عديدة ، بعد أن قدم عدد من الاتجاهات هذا الأمر بصورة حماسية ، تكاد تكون اسطورية ، مما أحدث صدمة عنيفة لجيل الشباب ، بعد تأزم الجمهورية العربية المتحدة فى عام ١٩٦٠ ، ثم تباعد الدول العربية فى جو من الانطواء على أحسن تقدير ، بل وأحياناً المواجهة السياسية الرأسية ، وكذا بعد مأساة حركة التحرر الفلسطينى إلى غير ذلك من الأمور التى كان من الممكن تحليلها بطريقة موضوعية وأسلوب واقعى ، - نقول تحليلها لاتفادها بالضرورة - بدلاً مما أصاب عقول الشباب من صدمات تلو صدمات ، من جراء التخطيط الأعمى لمفاهيم ونظريات

وايديولوجيات مجتمعات مغايرة تماماً للمجتمعات العربية ، فى إطار جيو - ثقافى وتاريخى مناقض تماماً لذلك الذى نحيا فى إطاره .

ب) والأمر على هذا النحو تماماً فى جميع المفاهيم والتصورات الفلسفية المواكبة لعمليات التطور الإقتصادى - الاجتماعى وعلى وجه التخصيص عملية التنمية أو التحديث ، خاصة بعد أن حولت حرب أكتوبر النفط من سلعة إلى سلاح ، لفترة قصيرة نسبياً ، حوُصر فيه التحرك الممكن بذكاء ودهاء وعلى أرض طيبة بحيث أوشك أن يفقد فاعليته تماماً أو يكاد .

ان التحليل النقدى فى هذا المجال ، يندرج فى إطار « أزمة الفكر التئيمى » ، أو بعبارة أخرى ، أزمة أيديولوجية فلسفية التقدم . كان من المفروض ، حسب نظرية التقليد الفكرى التى تجمع بين جميع أطراف اتجاه التحديث الليبرالى ، وكاد قطاع كبير من الشعبة الراديكالية للأصولية الإسلامية ، كان من المفروض أن يستطيع العرب تقليد مسيرة الغرب - فى الأساس الغرب الصناعى الرأسمالى - بحيث يصل الأمر لمختلف الدول العربية ومجتمعاتها المتباينة إلى مستوى السيطرة على الطبيعة ، بغية الدخول فى دولاب الانتاج بلا حدود ، والاستهلاك دون قيود ، والمتعة بلا أفاق . هكذا تصور أنظار الموجة الغربية

على أرضنا مسألة التقدم ، والتنمية : نقل الفردوس من أرض الند والعدو الحضارى إلى أرض المقهور والمحتل ، وهو نقل لا بد من دفع ثمنه ، الا وهو تقليد الغرب بنقل العلم ، والتكنولوجيا ، والمعرفة . بالنقل - أى بالموقف الوضعى مما هو قائم ، بتقليد ما هو متاح ومستساغ ، بالسير فى القوالب المعمول بها .

جـ (نقل الغرب إلى أرض العرب بالتقليد : هذا هو جوهر الفكر الوضعى فى قلب فلسفتنا العربية وأيديولوجياتنا السياسية فى مختلف أقطار أمتنا العربية . هو جوهر الجمود . يوفر علينا الجهد ، نعم ، ويفض أمامنا أبواب التحرك الإيجابى والتقدم إلى إمساك مفاتيح المبادرة التاريخية ، حتى فى حدود أرضنا وبالنسبة لمصائر معظم شعوبنا .

كم من رسالة للماجستير والدكتورة فى فلاسفة وفلسفات الغرب ، وكم من مئات بل وآلاف الدراسات والكتب عنها وعنهم يتساعل المرء حقيقة : لم إذن ، باندونج ؟ لم ، إذن ، حركة التضامن الشعوب الآسيو - أفريقية ؟ لم ، إذن ، حركة الحيار الإيجابى أولا ، أيام الرئيس جمال عبد الناصر ، ثم حركة عدم الإنحياز اليوم ؟ كم من دارسى الفلسفة ، كم من الفلاسفة الشباب ، من أساتذة الفلسفة فى جامعاتنا اهتموا ، أو يهتمون بفلسفات الشرق ، والفلسفة الصينية أكثرها عراقة ، ومن

بعدها الإطار الفلسفى والفكر الفسيح المعقد لشعوب الهند واليابان وكوريا وفيتنام ، وكذا أخواننا في القارة الأفريقية ، وإلى حد مغاير ، فى المجتمعات الهندية الأصلية فى أمريكا اللاتينية ؟ . من منا يتابع اليوم ، التطور العصرى ، ذات معدل النمو السريع المتعجل ، للفكر السياسى ، والإجتماعى وكذا فلسفة التاريخ والحضارة والثقافة على تنوعها فى هذه الدول العملاقة ، ذات التأثير المتزايد فى الحياة الدولية فى كافة مجالاتها ونواحيها ، والتي تربطنا بها أواصر الأخوة الحضارية ، والصداقة السياسية، والمصلحة الاقتصادية والإنسانية ؟ .

لقد أصابت الوضعية ، النظرة الوضعية إلى الأمور ، نقل الموقف الوضعى للفلسفة الوضعية الغربية إلى أرضنا العربية ، أصابت فى الصميم الرؤيا العربية ، وشوهتها إلى درجة بعيدة ، مما تسبب فى عرقلة تناول قضايانا القومية والإجتماعية والثقافية بشكل موضوعى واقعى ، فعال ،

ولعل السبيل الأمثل لتبين الخطورة الناجمة من سيطرة الفكر الوضعى على معظم مجالات الفكر والفلسفة فى العالم العربى اليوم إنما يكون بمقارنة الموقف الوضعى من الفكر - أى ، فى الأساس ، نقل الفكر الغربى إلى أرضنا العربية ، بعد تعريبه - بطرح نفس القضايا من زاوية الفكر القومى الذى يستند أساسا على مفهوم « الابداع الفكرى الذاتى » .

فلننظر أولا إلى إشكالية الفكر العربى بالنسبة لقضايا الشخصية العربية والمجتمع العربى ، - أى بالنسبة للدائرة الداخلية للجدلية الإجتماعية .

(أ) المسألة الأولى هى : مسألة تحديد تصور الوجود الإجتماعى العربى ، أى مسألة نوعية هذا الوجود الإجتماعى ، مكانتها من سلم التكوينات الإجتماعية . وقد ذكرنا ، فيما سبق تدرج النظرة العربية من « الجامعة » إلى « الوطن » . وأشرنا ، بنفس هذه المناسبة ، إلى مدى تأثير هذا التدرج على الممارسة السياسية العربية ، فى واقع العالم المتغير و نحن فى قلب أخطر المناطق الجيو - سياسية قاطبة . ألا أن الحساب التنازلى بدأ منذ أكتوبر ١٩٦٠ ، ابتداء من النقد الذاتى التاريخى الذى ألقاه رائد الوحدة آنذاك . وقد انعكس هذا النقد فى النظرية التى قدمناها حول « الأمة ذات المستويين » : المستوى القاعدى ، الأساسى ، أى الأمة بالمعنى الدقيق ، على أساس كونها المجتمع القومى ، الوطن ، على وجه التحديد ، خاصة بالنسبة للتكوينات الاجتماعية داخل إطار أمتنا العربية التى

تمت إلى أبعاد التاريخ ، بل وأبعادها قاطبة ، مثل مصر ، ثم اليمن والمغرب ، ثم المستوى الأعم مستوى الوحدة القومية - الثقافية ، أو الوحدة الجيو - ثقافية وهو الإطار / المستوى الذى يجمع جميع المجتمعات القومية ، الأوطان علي وجه التدقيق فى إطار أعم هو إطار اصطلاحنا على تسميته بـ « الأمة العربية » ، بدلا من التسمية الأكثر شمولا والتي ربما تبدو وكأنها أقل من اللازم ، تسمية « العالم العربى » . إن نقطة البدء لصياغة هذا المفهوم لم تكن فى حال من الاحوال تقليد أى من الروافد الوافدة من الغرب ، فهذه أوروبا ، مثلا ، التى تدعى أنها تسعى إلى وحدتها ، فلم تنجح الا أن تشكل « سوقا مشتركة » ، بدلا من المشروع القومى - الحضارى المشترك ، وانما انطلقت محاولتنا لصياغة هذا المفهوم ابتداء من الممارسة الاجتماعية - السياسية العربية منذ الأربعينات ، ومقارنتها بالتجارب التحريرية - التوحيدية المواكبة ، فى نصف القارة الهندية ، فى أمريكا اللاتينية ، فى الدائرتين اللغويتين الرئيسيتين لأفريقيا السوداء اللا - عربية ، والحق أن هذا المفهوم أصبح اليوم مقبولا على أوسع مستوى شعبى ومؤسسى معا ، على الأقل على مستوى الممارسة الفعلية ، الواقعية - وهى بيت القصيد . ومن هذا المفهوم يمكن أن ننطلق ، خطوة خطوة ، نحو تحقيق وحدة عربية شاملة ، واقعية ، فى أن واحد ، كما اقترحناه بمجرد عرض هذا المفهوم ، أى على

أن تتحقق هذه الوحدة فى كل من المناطق الأربع التى منها تتكون أمتنا العربية : المغرب ، أو شمال أفريقيا العربى ، حوض النيل ، الشرق الأدنى ، الذى يجمع بين الاقطار المنشقة من الولاية العثمانية بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، وأخيرا شبه الجزيرة العربية والخليج ، وعلى أساس هذه التجمعات العربية الاقليمية التى تمثل حلقة وسطى بين المجتمع القومى ، الدولة الوطنية المستقلة المتحددة فى الوضوح ، من ناحية ، والدائرة الثانية ، الاعم ، أى الدائرة القومية - الثقافة ، أو الجيو - ثقافية ، للامة العربية من هذا المستوى المتوسط يمكن التدرج من المجتمع القومى المتخصص إلى الوحدة العربية الشاملة ، حسب الظروف ، والامكانات ، والمصالح . تلاقىها ، ثم تبويب انسجامها ثم مركزة القرار فى اتجاهاتها الرئيسية .

وقد تمت اجتهادات أخرى لعدد من المفكرين العرب فى نواح هامة ، نذكر منها على وجه التخصيص ، مفهوم « العصرية » ، و « المعاصرة » الذى قدمه الاستاذ الجليل سى علال الفاسى ، موضحا بذلك التفرقة كل التفرقة الرئيسية فى كتابه « النقد الذاتى » ، بين المفهوم المتغرب لعملية التطور الاجتماعى من ناحية ، والتحديث القومى النقدى الاصيل من ناحية أخرى . والحق أن من المهم أن نبحث بشكل محدد ومنظم ، عن تنوع مثل هذه الاسهامات ، لتجميعها ، وعرضها على العقل العربى وخاصة

الشباب الصاعد ، تشجيعاً للإبداع الفكرى الذاتى وتأكيداً لقدرة الفكر والعقل العربى أن يواجه التحدى الذى تفرضه الظروف الجيو - سياسية والتاريخية الشاقة على أمتنا العربية ، فى جملتها ، وكذا على وحداتها المختلفة ، بدرجات متفاوتة من ناحية أخرى .

ب) ثم هناك المسألة المستمرة ، التساؤل الاشكالى المؤرق ، حول الاصاله والتجديد ، حول التراث والتحديث ، لقد اجتهد المستشرقون ، جيلا بعد جيل ، وخاصة منذ الاربعينات ، أى فترة تواكب تأزم الانظمة الاستعمارية التقليدية من ناحية ، وصعود الدولة الصهيونية الغازية من ناحية أخرى ، وجهها لوجه مع اتساع مجال وفاعلية حركات التحرر الوطنى ، موجة الثورات الوطنية والاجتماعية التى عمت قسما هاما من أمتنا العربية ، كان بيت القصيد ، الخط العام للاستعمار الاستشراقى ، هو : ايهام العقل العربى أن العرب ، أو العالم العربى ، أو الامة العربية ، ظاهرة على حدة ، مغايرة تماما للظواهر « الطبيعية » ولا شك أن مجتمعات الشرق الحضارى - فى آسيا ، والعالم العربى - الاسلامى ، وأفريقيا - مغايرة تماما لتكون التاريخى لمجتمعات الغرب ، وخاصة المجتمعات الصناعية الرأسمالية المتقدمة منها ، ولا شك أيضا أن التناقض بين الاصاله والتراث فى هذه المجتمعات - فى هذه المجتمعات كلها ، لا فى المجتمعات العربية أو الاسلامية منها - وبين مقتضيات التحديث والتنمية من ناحية

أخرى أكثر خطورة من تلك التى تشهدها المجتمعات الغربية المتقدمة . علينا أن ننظر بدقة مسيرة التحديثات الاربعة فى الصين بعد انتصار حركة التحرر الوطنى فى أول أكتوبر ١٩٤٠ ، وخاصة اليوم ، والتناقضات المستمرة فى اليابان أعظم دولة تكنولوجية وتصنيعية فى العالم المعاصر ، وما تستشعره مختلف قوميات الهند - شبه الجزيرة الهندية من جراء هذا التناقض ، الخ .. ولكن المهم فى الموضوع هو أن ندرك أن الخط العام الاستشراقى الاستعمارى موبوء حقيقة وخاطيء علميا تماما : فالتناقض بين الأصالة والتحديث ، بين التراث والعصرية على أشده فى مناطق متقدمة ، أو هكذا تبدو ، فى صقلية وأسبانيا ، وبرتغالى فى غرب فرنسا ، وإيرلاندا ، وبولاندا ، وقطاعات واسعة من يوغوسلافيا ، الخ . إن المجتمع الوحيد الذى لا يمارس مثل هذا التناقض إنما هو ، على وجه التحديد ، المجتمع الأمريكى : ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هى ، على حد تعبير توماس جيفرسون ، « الأمة الجديدة الوحيدة حقيقة - لا تراث ولا أصالة الا تلك التى جلبها معهم المستوطنون البريطانىون ، ومن ثم فالمجال مفتوح انفتاحا كاملا للتحديث ، والتعصير ، خاصة وأنها بلاد لم تعرف معنى الاحتلال والحروب والدمار ، ومنها ، منها على وجه التحديد ، وفدت إلينا معانى ومفاهيم الفلسفة الوضعية الجديدة ، وما يواكبها من النظرية الاجتماعية الوظيفية والتركييبية ، وكلاهما

مبنى على مفهوم الحصر النمطى حيث يهيمن المركز على العالم
الهامشى ، ونحن بالتاكيد ، على حد اعتبارهم ، جزء لا يتجزأ من
هذه الهوامش العاجزة .

كان يكفى أن ندرك أن المقولة التى اسقطها علينا رجال
الاستشراق الاستعماري مقولة عنصرية فاسدة كان يكفى أن
نهتدى إلى ايجابية إنجازات قطاعات هامة ، عزيزة ، من أمتنا
العربية ، إلى الاسهامات الرائدة لعدد هام من المفكرين العرب ،
على تنوع اتجاهاتهم الفلسفية والايديولوجية ، كان يكفى - وهذا
جوهر الموضوع - أن ننتبه إلى جذورنا ، إلى انجازاتنا ، الى
اسهامنا ، الى ذاتنا القومية - الثقافية ، الى جذورنا الحضارية
فى امتدادها العصرى - بدلا من إدراك الذات ابتداء من مرآة
الغير ، وهو الन्द الاستعماري ، والامبريالى ، والصهيونى .

لو فعلنا ذلك لأدركنا بوضوح أن التراث والتجديد ، الاصاله
والعصرية أو التحديث لا يقفان موقف الन्द من بعضها البعض ،
فهناك تحديث أصيل ، التحديث القومى المستقل ، النابع من
الارادة القومية المستقلة ، فى قلب وعلى قمة الدولة الوطنية
المستقلة التى تستطيع ، وحدها ، أن تعبئ طاقات الشعب ،
معتمدة على إرادته ، معبرة عن مصالح ، لتشكيل المشروع
القومى ، وفى بعض الامور - وهذا شأن أمتنا العربية - المشروع
الحضارى . إن التناقض ليس بين « الاصاله » و « التجديد » ،

ليس بين « التراث » و « التحديث » ، ولكنه بين الاصاله السلفيه والتراث الجامد من ناحيه ، وبين الاصاله القوميـه الخلاقه والتراث كـباعـث للابداع الفكرى والثقافى الذاتى . أى : بين الموقف المستقل ، المسئول الرائد من التاريخ ، وبين الموقف التابع ، المنهزم الهامشى من التاريخ .

والتاريخ ، هنا ، هو ، فى أن واحد ، التاريخ الذاتى ، أى القومى – الحضارى ، وأيضا التاريخ الذى لا يرحم .

ج (ثم مسأله الابداع ، وقد أحاطت بها ، ولا تزال ، أجواء مستمدة من تراث اللغويات (البدعه ، الخ) ، اتجاه التحديث ، بما فى ذلك التحديث القومى ، يتجه فورا إلى كل جديد ، وكأن الموجات الطليعيه ، التنقيبيه ، أو التى يطلق عليها هذه التسميه فى ثقافات الغرب ، تحمل ، بالضروره وابتداء من تسمياتها هذه ، التجديد والتنقيب ، والابداع .

ولقد اعتلت هذه المكانه ، فى ثقافات الغرب ، بعده ١٩٤٥ ، الاتجاهات والمدارس الوضعيه الجديده ، الفيمينولوجيه خاصه ، الوجوديه على كافه صورها ، وخاصه المتزمته منها فى الذاتيه المتمرده (« الغير والعدو » ، كما ادعى سارتر طوال حياته) ، البنيويه ممزوجه برافد من الماركسيه الوضعيه الجامده ، الوظيفيه ، اتجاه الاصرار على الحصر النمطى ، ثم الفكر

العدمى ، الفكر الرافض ، ورفع شعار الانحدار بوصفه الاطار العام الذى لا مفر منه لحياة العالم الثقافية والفكرية فى شمولها . وفى هذا الجو الموبوء ، الغريب ، ارتفعت أصوات وأسماء عملت على تشجيع جميع الاتجاهات الانفرادية ، الانعزالية ، أو الاستفزازية المتنكرة للمعقولية السياسية فى مجال العمل الاجتماعى والسياسى ، على أساس أنه يرتكز على قاعدة فلسفية وفكرية « رائدة » . وإلى اليوم لم ندرك بوضوح كاف ما ترتب على ذلك من آثار بالغة الضرر والخطورة فى عالمنا العربى : إن روافد وتوابع هذه الاتجاهات العدمية فى قطاعات من أرضنا العربية شجعت على القيام بدعاوى ونشاطات معاكسة تماما لروح الوحدة الوطنية والجبهة الوطنية والخط القومى الوازع ، حول الشعب العامل والدولة الوطنية ، وكذا ، وبالضرورة ، أثارت زوابع السلفية والردة ، لحماية ما استشعرته جماعات واسعة من شعوبنا أنه تهديد لكيانها الحضارى وشخصيتها التاريخية المتخصصة ، ومن خلال الانبهار بهذا السراب الثقافى ، فاقنا أن معانى ، وعوامل ، ووجوه الابداع الفكرى الذاتى قائمة منذ أمد طويل على أرضنا العربية ، مرة أخرى على اختلاف وتنوع ظروفها الى درجة بالغة ، أفلم يكن محمد على وصحبه ، ابراهيم ورفاعة الطهطاوى خاصة ، من كبار المبدعين ، بعد أن استطاعا إعادة بناء أقوى دول العالم خارج الغرب ، فى مدة تقل عن

عشرين عاما وذلك بعد أربعة أجيال من الاتحاد ، وعلى أساس مفهوم فذ آنذاك للدولة ألا وهو وحدة رجال الفكر ورجال السلاح على أساس قاعدة صناعية متقدمة وسياسية تسعى الى وحدة المسلمين والعرب ؟ ألم يكن الشيخ مصطفى عبد الرازق مبدعا ورائدا اذ أعاد منهجية تأريخ الفلسفة الاسلامية الى ضرورة الأخذ بأصولها التاريخية الذاتية ، دون الاعتماد على أسطورة أن الفلسفة الاسلامية ما كان لها من دور الا نقل التراث اليونانى إلى العرب ، ومن ثم تسهيل اعادة نقله إلى الغرب فى مرحلة النهضة ؟ ألم يكن سيد درويش مبدعا رائداً حدد حقيقة ومعانى أساليب مناهج الأبواب المصرية والعربية ، وذلك بعد أن أدار ظهره للتراث العثمانى واتجه نحو الاغاني الشعبية ، المستوحاة من القرية والشارع ، من ميدان الشعب ، من روح النيرة ، المشرقة ، رغم الظلمات ؟ ألم تكن قيادات عدد من جيوشنا العربية وحركات التحرير على مستوى رفيع من الابداع والريادة منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى اليوم ، فى المغرب ، والجزائر ، على أرض مصر وسيناء ، فى الشام وفلسطين ، وغيرها من المناطق ، وقد كان يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاه من أيام قلائل للاقتحام نموذجا ساطعا للابداع والريادة التكنولوجية والعلمية والتنظيمية إلى أرفع مستوى ؟ الظلمات كثيفة لاشك ، بل ومتزايدة منذ عشر سنوات، فى قطاعات كثيرة . لكننا منهج

التمييز بين الابداع الذاتى الحقيقى ، فى كافة المجالات ، وخاصة مجال الفكر ، أى الابداع الفكرى الذاتى ، من ناحية ، وبين نقل فضلات ، بل وحثالة ، الفكر الغربى العدمى المنحدر ، من ناحية أخرى ، باسم « البدعة » ، واضح كل الوضوح : أنه ، أولا وقبل كل شيء ، يقوم على أساس الامساك بالقرار السياسى القومى ، فى جميع مجالات الوجود القومى ، من الاقتصاد إلى الفكر والفلسفة ، من الثقافة والفنون إلى النظام الاجتماعى ، من الحياة السياسية إلى العلم والتكنولوجيا .

- ٥ -

وبطبيعة الامر ، فان البعد الخارجى لاشكالية الفكر العربى فى العالم المعاصر يحتل مكانة مرموقة فى المقارنة بين المنهاجين ، وذلك نظرا للموقع الجيو - سياسى المتفرد من حيث الخطورة والاهمية لعالمنا العربى ، حول مصر ، فى نقطة التقاء القارات الثلاث (آسيا ، أفريقيا ، أوربا) ، وبين الشرق الحضارى والغرب ، وفى نقطة التقاء دوائر الامن لكل من الدولتين العظميين .

(أ) شعار « الازمة » ، أولا ، وقد أشرنا إليه من قبل ، أن تكثيف اقتحام العقل العربى ، بواسطة أجهزة السياسة والثقافة والاعلام الغربية ، دون استثناء ، أدى حقيقة إلى تزعزع ثقة

الطلائع القومية فى إنجازات العرب ، شعوباً ودولاً ، وأصبح شعار وتسمية « الازمة » رمزاً لكل ما هو عربى ، فى كل آن ومكان ، ليلاً ونهاراً ، وكأن الازمة ترادف العروبة ، فلا سبيل إلى إدراك ذاتنا ، وممارسة حياتنا وتصور مستقبلنا الا فى اطارها ، من خلالها ، بل وباتخاذها هدفاً لتحركنا كله .

ثم ينتقل الباحث المنقب إلى رصد الظواهر بدقة ، ثم مقارنتها بما كان عليه العربى منذ نصف قرن ، أى فى مرحلة انطلاق الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ - ١٩٣٢ . تحولت القاعدة الاقتصادية تحولا جذريا ، من اقتصاديات هامشية ، وفى أحسن الظروف ، عدد من المجتمعات القائمة على أساس اقتصاد رأسمالى متخلف ذات هيمنة زراعية إلى قاعدة اقتصادية حديثة ، بل وعصرية فى عدد من البلدان والقطاعات ، بحيث أصبح اليوم الانتاج الصناعى ، والزراعى بالإضافة إلى المصادر النفطية ، والنشاط التجارى الدولى ، والموارد المالية ، عشرات أضعاف ما كانت عليه فى هذه الفترة ، بالارقام الفعلية ، وليس فقط الكلية ، والأهم من ذلك ان العالم العربى يحتوى اليوم على قواعد هامة للصناعات الثقيلة المتقدمة ، والتكنولوجية العصرية بما فى ذلك صناعات التسليح والالكترونيات والصناعات التحويلية الرئيسة . وكذلك ، فان تحول حجم وتركيب سكان العالم العربى يلفت النظر : غالبية العرب اليوم من سكان المدن ، وحول القواعد

الصناعية ، والثقافية العصرية ، بينما دخلت الميكنة الزراعية معظم أريافنا ، بل وبلغ الامر أن تحولت أمور الحياة بالنسبة للقطاعات الهامشية ، أى البدوية الصحراوية ، من مجتمعاتنا ، نفس الامر بالنسبة لقطاع التعليم والثقافة : عدد المدارس ، عدد الجامعات ، مراكز البحوث ، الاكاديميات ، عدد وتنوع الصحف والمجلات والمطبوعات العلمية ، عدد رسائل الماجستير والدكتوراه ، كوادر التعليم بكافة مستوياته ، بما فى ذلك التعليم التكنولوجى والفنى والعلمى ، زادت نسبتها بقدر هائل . ونفس الامر يتجلى بوضوح فى مجال الدفاع والقوات المسلحة والطاقة الحربية إن تاريخ حروب العرب فى هذه الفترة ماثل للذهبان ، يكفى هنا أن نذكر إلى جانب حرب الجزائر البطولية العظيمة ، تلك الحروب الست التى خاضتها مصر فى ربع قرن ، أى بين ١٩٤٨ - ١٩٧٣ (١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، حرب الاستنزاف ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، حرب اليمن ١٩٦٥ - ١٩٦٦) ، وكذا الامر بالنسبة للحروب العربية ضد إسرائيل فى سورية والاردن ، وعلى أرض لبنان وفلسطين الشهيدة . إن قوة وفاعلية القوات المسلحة العربية ، وحجم وتنوع التسليح ، ومستوى المهارة الفنية والاداء لا يمكن بحال من الاحوال حتى مجرد مقارنتها بما كانت عليه منذ نصف قرن . وهكذا على التوالى فى مجالات محور الامية ، والصحة ، والمعمار ، والعلاقات الاجتماعية إلى غير ذلك من عناصر تقويم أمتنا العربية .

من أين اذن هذا الشعور المتصاعد بالازمة ، بين صفوف
المفكرين ، على وجه التخصيص ؟

ذكرنا ، المرة تلو المرة ، تأثير اقتحام الموجة الغربية للفكر
والوجدان العربى . ولكننا الامر ايضا يرجع إلى أن نوعية التحدى
مختلفة ، هذه المرة ، تماما ، عما كانت عليه أيام الاستعمار
التقليدى للقرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين .
فقد حل محل هذا الاستعمار التقليدى ، البريطانى - الفرنسى -
الايطالى فى الاساس ، الاستعمار المهيمن للولايات المتحدة
الامريكية ، أقوى الدولتين العظميين ظاهريا ، وأكثرها تحركا فى
منطقتنا ، ثم جاءت الدولة الصهيونية الاستعمارية العنصرية
الغازية تعمل ، لا لحساب الاستعمار ، كما ظن السذج ، إنما
مركز للنفوذ والهيمنة على مستوى عالمى ، بكل ما تتمتع به من
طاقات سياسية ، ومالية ، وإنسانية ، وعلمية بحق وجدارة فى
العالم الغربى ، أى أن الامر انتقل من مجرد الاستعمار التقليدى ،
إلى حلف بين أقوى دولة استعمارية مهيمنة فى العالم والدولة
الاستعمارية المهيمنة الأكثر فعالية من حيث الصعود ، بحيث
أصبح التهديد الآن ، يتخذ شكل التحدى الحضارى - لا مجرد
الهيمنة الاقتصادية - السياسية - فى نفس الوقت الذى سادت
فيه الموجة الغربية ، على تنوعها ، عالمنا العربى ، واستقرت فى

أركان مدارس الفكر والعمل التحديثية ، المؤمنة بمحاكاة الغرب ،
ونقل تجاربه ، بل ونقل المعرفة منه تفاديا لمشاكل ومشاق الاعتماد
على النفس والابداع الفكرى الذاتى .

ولو كان العالم العربى ، حقيقة ، فى مثل تلك الازمة التى
يصورها لنا الكثيرون ، يكون السؤال حقيقة : لِمَ إذن هذه
الغزوات ، والهجمات ، والاقتحام المستمر لارضينا ، وسيادتنا ،
وحقوق شعوبنا ؟ لم إذن الحروب ؟ لِمَ هذا التركيز الهائل ، الفريد
فى تاريخنا المعاصر ، من قبل الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة
ضد العالم العربى ؟ وهل ترى يعقل أن يتساند ويتكاتف الاقوياء
على هذه الصورة المتصلة ، المنظمة ، دون رحمة ولا هوادة ضد
الضعيف ، المتأزم ، الهامشى الزائل حقيقة ؟ أو بمعنى آخر : أفلا
نرى أن هذا التركيز يعنى ، على وجه التدقيق ، أن الند
الحضارى ، والعدو السياسى ، يدرك تماما ، أن التهديد الرئيسى
لميزان القوى العالمى الحالى إنما يدور حول الشرق الحضارى ،
وفى قلبه الدائرة الاسلامية الافريقية - الاسيوية ، وأمتنا العربية
فى قلبها ؟

المسألة مطروحة ، يجب طرحها بشكل جدى ومنهجى مبدئى
واضح ، ومعنى هذه العبارة ، عبارة « الشكل المنهجى المبدئى
الواضح » هو : أنه يجب أن ندرك تماما ، وبشكل أكيد ، اللحظة
التاريخية لطرح الاشكالية . هذا من ناحية . ثم نتساءل : إن كانت
هناك أزمة ، فأزمة من ، ترى ؟

إن دراسة تطور الموقف العالمى منذ ١٩٤٥ ، وخاصة منذ مرحلة التحول بين ١٩٤٩ و ١٩٧٣ ، تبين بوضوح ما التطورات التالية : انخفاض معدل نمو الدول الصناعية الرأسمالية فى الغرب ، اتساع رقعة مجموعة الدول الاشتراكية بشكل ملحوظ ، وجود الغالبية العظمى ، نحو أربعة أخماس للمجتمعات الاشتراكية خارج الغرب ، أى على وجه التخصيص فى آسيا ، ثم أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ظهور بوادر تشكل مركز ثالث عالمى للنفوذ والتأثير حول محور الصين - اليابان ، دخول عدد من الدول المتوسطة فيما يطلق عليه « العالم الثالث » فى دائرة التحرك الفعال (الهند ، البرازيل ، مجموعة دول جنوب شرق آسيا ، على وجه التخصيص ، وأيضاً عدد من الدول المتوسطة الأخرى) ، اتساع رقعة المجتمعات القادرة على تحقيق استمراريتها الوطنية ، رغم عدم تحقق معدلات النمو المنتظر . وفى كلمة : فإن تطور الموقف العالمى الواقعى يبرهن على أن الازمة أصابت ، بشكل متزايد ، الغرب الرأسمالى ، وخاصة فى أوروبا ، وقد بدأت مظاهر هذا التأزم ، على الأقل فى التحرك الخارجى ، فى الولايات المتحدة ذاتها أو بوجه أدق : أن معدل نمو القطاع المتقدم من الغرب الرأسمالى قد هبط بوضوح ، بينما ارتفع معدل نمو المجتمعات الاشتراكية والقطاعات المتقدمة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، دون غيرها .

الازمة إذن ، هي : أزمة المبادرة التاريخية للغرب الرأسمالى ، على مستوى عالمى ، ولكنها لا تعنى الانحدار ، وإنما ، على وجه التدقيق انخفاض معدل النمو والقدرة على اتخاذ المبادرة الفعالة .

ومن هنا ، فإن « الازمة » التى نستشعرها ، أو يراود لنا أن نمارسها ، هى فى الجوهر ، اسقاط لازمة غالبة مجتمعات الغرب الصناعى الرأسمالى على أرضنا العربية ، أى « نقل الازمة » أسوة بنقل المعرفة والتكنولوجيا والفكر الرافد العدمى إلى قلب تحركنا العربى .

ومن هنا أصبح لزاماً علينا نقد النقد ، أى إدراك إيجابية السلبية التاريخية الظاهرية ، والعمل على إحياء معانى هذه الايجابية التاريخية من حيث الفاعلية الواقعية فى الرقعة الأوسع من مجتمعاتنا العربية .

وقد رأينا أن نوجز الحديث عن هذا المجال الخارجى ، بغية التركيز على المجال الداخلى لاشكالية الفكر والفلسفة فى عالمنا اليوم ، ففى نهاية الامر ، تتحدد الامور وتحسم مصائر الشعوب ابتداء من عملها الذاتى ، وإن كانت الدائرة الخارجية للجدلية الاجتماعية ، أى الدائرة الجيو - سياسية العالمية ، تحتل مكانة عظيمة الاهمية فى تحديد إطارات وامكانات التحرك العربى الداخلى نفسه .

لكل سياسة شروط ، بما فى ذلك سياسة الانتاج الفكرى
والفلسفى .

أ (الشرط الاول ، الحيوى ، حقيقة ، هو : الاعتزاز بالذات ،
والاعتماد على الذات وتعبئة طاقات الذات بغية تحقيق ذلك التركز
للطاقات والقدرات الذى لولاه لا يمكن انجاز الثغرة ، أى فتح
أبواب الابداع الفكرى فى العالم العربى .

الاعتزاز بالذات أولا ، اذ لا يمكن الاعتماد على الذات ما لم
نكن قد روضنا أنفسنا على التركيز كل التركيز على ايجابيات
وجودنا القومى ، لا بالوقوف على الأطلال ، وماشابه ذلك ، وإنما
برصد كل ما كان من شأنه أن يمكن شعوبنا من استمراريتها
الاجتماعية الوطنية والقومية ، ويجمع بين الروافد المتعددة ،
وبعضها شامخ جبار ، لحضارات وثقافات ما قبل الدعوة وبدء
العالم العربى والاسلامى ، فى نسيج متشابك ، متناقض ،
متضافر ، متواكب على كل حال وبشكل متزايد منه يتكون اليوم
العالم العربى ، ومسار وحدة أمتنا العربية المرتقبة .

المنهج هنا هو : انتقاء عناصر وعوامل الاستمرارية ، وهو

مقياس دقيق يمكن بواسطته أن نميز بين ما هو كذلك ، وبين
أضافى ، غير مصيرى وإن كان يتبدى على صور ايجابية وفعالة
فى المستوى التكتيكى المباشر .

إن هذا الاعتزاز بالذات بالخصوصية الحضارية ، يقيم القاعدة
التي نستطيع على أساسها أن ننتقل إلى الاعتماد على الذات ،
والاعتماد على الذات معناه : رصد كل الامكانيات والعوامل الفعالة
فى مجتمعاتنا المعاصرة والقادرة على صيانة جوهر شخصيتنا
الحضارية من ناحية ، والتفاعل الذكى النقدى مع جميع معطيات
العالم المحيط بنا حسب احتياجاتنا وأولوياتنا - لا ابتداء من
احتياجاته وأولوياته . أى ، بكلمة « فليخدم كل ما هو عالمى كل ما
هو عربى » .

ب) والشرط الثانى المواكب للشرط الأول فانما هو الموقف
النقدى ، من الذات ومن الغير على حد سواء .

جوهر الموقف النقدى بالنسبة للذات ، جوهر النقد الذاتى ، هو :
دراسة امكانيات وممكنات الظاهرة محل الدرس ، أى الفكر
والفلسفة فى المجتمعات العربية فى المرحلة التاريخية الراهنة .
فإن سلكنا هذا المنهج لأدركنا على التو : أن طاقات الفكر
والفلسفة العربية ، وبوجه عام الطاقات الاجتماعية العربية ، تكاد
تكون غير مستعملة ولا نقول معبأة . لا تزال وجهة النقد الذاتى
متجهة إلى عكس الطروح الخارجية على الأرض الوطنية ، أى

اقامة مرآة منمقة لاستقطاب انتقادات الند الحضارى والعدو السياسى ، بشكل يجعلنا دوما نرى ما هو جلى واضح لا يحتاج إلى دليل ، وأحيانا لا نتبين ما هو أشد خطورة - وعلى كل حال يفوتنا أن نركز على الايجابيات والممكنات الفعالة . الموقف الواقعى ، إذن ، هو جوهر عملية النقد الذاتى . وبالتالي فإن نقيض النقد الذاتى الفعال إنما هو مواكبة الانماط الخارجية ، بغية اللحاق بها بالتقليد ، والنقل ، بل وأحيانا ما هو أخطر من ذلك .

النقد الذاتى الموضوعى سوف يكشف لنا أن الفكر العربى ، وكذا المجتمعات العربية ، لا تنقسم حقيقة بين « التحديث » و « الأصولية » ، بين « اليمين » و « اليسار » . وإنما الحد الفاصل حقيقة هو ذلك الذى يفرق بين قوى الوطنية والقومية - على اختلاف مدارس الفكر والعمل والاتجاهات الايديولوجية والسياسية - من ناحية ، وقوى التبعية والنقل ، هنا أيضا ، على اختلاف مدارسها واتجاهاتها . المجموعة الأولى من القوى ، فى حقيقة الأمر ، صاحبة المصلحة الحقيقية فى استمرارية المجتمعات ، واستقرار الأوطان ، واتحاد القومية - وأبعد من هذا وذاك ، تحقيق المشروع القومى ، بل المشروع الحضارى والاستراتيجية الحضارية المواكبة له . أما المجموعة الثانية من القوى - ومنها ما يبدو « أصيلا » و « تراثيا » - فهى التى تعمل على

تفريغ الطاقة الذاتية ، وبالتالي وجب محاصرتها ، وتحبيدها ، وعلى أحسن الافتراضات إعادة تكوينها من جديد ، اللهم الا قلة ضئيلة لا وجود لها على أرض الوطن الا خدمة الموجة الدخيلة .

إن محاور جميع المجموعة الأولى من القوى الايجابية هي : الأصالة الوطنية ، التحديث القومى المستقل ، المشروع القومى والمشروع الحضارى ، والاستراتيجيات الملزمة لهما ، التراث العصرى نواجهة المستقبلية .

أما النقد الموجه إلى الخارج فهو أيسر بكثير لو بدأنا هذه البداية الصحيحة . سوف ندرك تدريجيا معانى أزمة قطاع واسع من هذا العالم الخارجى ، وهو القطاع الذى اصطدمنا به وتعاملنا معه منذ بداية القرن التاسع عشر ، ولا نزال فى المقام الأول . سوف تظهر أمامنا بوضوح الفوارق الدقيقة بين : الأزمة وتواطؤ معدل النمو ، منحى الانزواء التدريجى والتناقضات البناءة ، تنوع الغرب ابتداء من وجود ، أو لا تواجد استراتيجيات حضارية عصرية له ، بالإضافة إلى التنوع الاقتصادى - الاجتماعى ، والسياسى - الايديولوجى التقليدى . الباب هنا مفتوح على مصراعيه للاجتهاد ، وإعادة تقييم مفهومنا للعالم المحيط وعلى وجه التحديد العالم الغربى ، بهذا المنظار النقدي اللازم لتأكيد وترسيخ خطانا النقدية الذاتية ، ولها دوما مكانة الصدارة كما قلنا .

ج) والشرط الثالث هو إدراك القوى المواكبة لتحرك الشعوب العربية وبالتالي القوى القادرة على دعم الفكر والفلسفة فى العالم العربى .

وهذه القوى ، باختصار شديد ، تكمن فى مجموعة حضارات شعوب الشرق ، وخاصة فى آسيا ، التى تمثل ٦٠ ٪ من سكان المعمورة ، وكذا فى قطاعات هامة من أفريقيا ، بالإضافة إلى أمريكا اللاتينية . إن تحليل الموقف الفكرى والفلسفى فى القارات الثلاث « الهامشية » : آسيا ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية ، سوف يبين مدى تنوع الفكر والفلسفة بها ، وتشعبها ، أن التكونات الرئيسية للفكر الحضارى الأصيل والفلسفة القومية القادرة على مواكبة موجات التحديث الفعالة إنما يكمن ، فى المقام الأول ، فى آسيا ، وعلى وجه التخصيص فى شرق آسيا : الصين ، اليابان ، مجموعة دول جنوب شرق آسيا ، كوريا ، ومن بعدها نصف القارة الهندية وامتدادها إلى غرب آسيا . ونحن فى هذا المجال أصحاب حق : لقد كان لامتنا العربية بفضل قيادة مصر ، دور التأسيس فى مؤتمر باندونج (أبريل ١٩٥٥) ، فى إعلان المبادئ الخمسة للبانشسلا ، فى هذا اللقاء التاريخى لقادة ألوية حروب التحرر لشعوب الشرق ، وكان أيضا لقاء حضاريا وفكريا على مستوى رفيع ، لم نلتفت إليه بدرجة كافية ، بل واعتبرناه حدثا دبلوماسيا (كذا) حسبما ارتآه الاعلام الغربى والصهيونى منذ ذلك الحين .

إن غالبية الشعوب المسلمة تحيا فى القارة الآسيوية ، وقد اتجهت انظارها إلى أمتنا العربية وخاصة بعد تحرك أكتوبر ١٩٧٣ وعصر الثورات . وكذا ، وفى مستوى ثان من حيث اتساع رقعة الظاهرة ، فإن كنائسنا المسيحية الشرقية على صلة بتجمع الحركة المسيحية ، على صورة قومية وأصلاحية ، فى قطاعات هامة من أوروبا الغربية والشرقية ، وكذا أفريقيا وأمريكا اللاتينية . ثم أن حركة عدم الانحياز تفتح أمام الحركة السياسية والفكرية معا مجالات واسعة للتفاعل والمساندة ، والافادة - أى تمنحنا عمقا استراتيجيا للنقد الذاتى وتعبئة قوانا ، بدلا من هذا الحوار الاحادى البعد مع الند الحضارى والعدو السياسى .

د) ثم يأتى الشرط الرابع ، نتاجا للرسائل المعروضة أعلاه ، والشروط الثلاثة التى عرضنا لها ، ألا وهو : العمل على دعم الوحدة الوطنية والقومية ، أى العمل ابتداء من تراثنا الحضارى الذى صنعه تاريخ عشرات الأجيال ، تراث الوحدة والتوحيد والاجتماع حول الصالح العام والعروة الوثقى من جديد .

إن توحيد الارادات ، لجمع الطاقة وتعبئتها ، وإطلاق امكاناتنا الابداعية ، أمر ممكن ، لو صفت القلوب ، واستطاعت طلائع الفكر والعمل أن تتباعد شيئا فشيئا عن وباء التبعية والخنوع ، وأوهام الذهب الاسود ، واغرامات الموجة الغربية .

ولعل من وسائل تعبئة طاقات الابداع الفكرى والريادة الفلسفية فى العالم العربى ، أن يتجه مثل هذا الاجتماع ، الذى أثلج قلوبنا ، إلى عمل محدد ، ألا وهو : رصد جميع المحاولات فى الابداع الفكرى الذاتى فى العالم العربى ، فى مجال الفلسفة على وجه التخصيص ، والفكر العربى بوجه عام ، أيا كانت مصادرها المذهبية والسياسية والمنهجية ، ثم تجميعها فى سلسلة خاصة للابداع الفكرى الذاتى العربى ، بحيث تكون وقودا لشبابنا المتطلع إلى مستقبل إنسانى شريف ، بعيدا عن الأوهام والاساطير ، رافضا للفكر العالمى الانهزامى ، ساعيا إلى مفاتيح التقدم ، عبر اشكالية التحرك المحاصر .

فالحق والواقع أننا ، شعوباً ودولاً ، وفى إطارها الفكر والفلسفة العربية ، لم نعش بعد مستقبلنا . فالمستقبل أمامنا ، ابتداء من الارادة والعمل ، وهما بكل تأكيد ثمن الايجابية التاريخية التى نبغيها .

معادلة صعبة ، فهل فى تاريخ الأمم ، معادلات ميسورة ؟

الفصل الخامس

الابداع والمشروع الحضارى

١ - إن الانتقال من اشكالية « التراث والتجديد » إلى اشكالية « النقل - التقليد » - فى مقابل « الابداع » - يمثل ، فى جوهر الأمر ، الانتقال من مرحلة تبعية أمتنا العربية الى مرحلة التحرك من أجل التحرر والسيادة ، وتحديد مكانة متميزة فى قلب النظام العالمى المتغير .

ان ظهور مفهوم « الابداع » فى قلب علوم الانسان والمجتمع ، يمثل حقيقة ظاهرة غير مألوفة ، ليس فقط فى المصطلح العربى ، لكنما أيضا فى المصطلح العالمى فى هذه المجالات ، يكفى أن نتأمل الموقف قبل الحرب العالمية ، أى فى الثلاثينات ، بل وبعدها ، حتى نهاية الستينات ، كان الموقف آنذاك يركز حول مفاهيم « التطور » و « اللحاق بالطلّاع » ، « التجديد » ، وفى ندرة من الظروف « النبوغ » . كان الجو كله - فى مختلف بؤائر الشرق الحضارى وكذا فى المجتمعات الصناعية الاشتراكية الجديدة فى أوروبا - يتجه إلى اللحاق بركب ما خلفته المجتمعات الصناعية

الفربية المتقدمة ، مما دعم جو « التقليد » ، وجعل من غير المألوف التحدث عما فيه تفرد ، أو تمايز المجتمعات اللامركزية ، أى مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكذا المجتمعات الاشتراكية الجديدة . من هنا جاء هذا الجو السائد . من هنا كان مفهوم « الابداع » أقرب ما يكون إلى الدعوة « البدعة » ، بكل ما فى ذلك من أجواء غير مستقرة ، أو مألوفة نفسيا وقيميا .

ثم جاءت مرحلة كسر الانكسار ، مرحلة ظهور الشرق الحضارى على الساحة العالمية من خلال أرضية واسعة جدا من حركات التحرر والثورة ، إيجابا وسلبا ، عبر تناقضات هائلة ، وحركات ريادة ، وكذا انتكاسات وردة شكلت تاريخ الانسانية منذ ١٩٤٥ وخاصة منذ فترة التغيير على وجه التحديد بين ١٩٤٩ و ١٩٧٣ ، تحرير الصين وحرب اكتوير . هكذا تشكل الاطار التاريخى ، الأرضية الاجتماعية ، لتكون مفهوم الابداع . وقد بدأ حقيقة من قطاع العلوم الانسانية والاجتماعية ، على صورة الابداع الذاتى Endogenous creatirty وانتشر هذا المفهوم انتشارا سريعا ابتداء من « جامعة الأمم المتحدة » التى قامت مشروع « الابداع الفكرى الذاتى » فى مختلف المناطق الجيو - ثقافية ، منتقلا إلى منظمة اليونسكو حيث أصبح برنامجا رئيسيا لها ، ودخل دخولا سريعا ، من كل الأبواب ، إلى عموم مجالات الحركة الثقافية ، بما فى ذلك الفنون بطبيعة الأمر ، وذلك فى كافة أنحاء

المعمورة . كان هذا رصيد السنوات العشر الماضية . وهو الرصيد الذى على أساسه نقف اليوم فى القاهرة المعز ، فى قلب أمتنا العربية ، تنقيبا لأبعاد ومعانى ورفى الابداع العربى العربى مع اهتمام خاص بقطاع الفنون والآداب فى إطار المهرجان الأول للابداع العربى .

٢ - انطلاقا من هذه الأرضية نتساءل بادىء ذى بدء : ما هى مكانة أمتنا العربية من المقومات التاريخية والاجتماعية التى تحدد امكان الابداع على مستوى واسع وفعال ؟

اللحظة التاريخية ، أولا . الحديث حول « أزمة الامة العربية » و « تأزم » التحرك العربى ، و « انكسار » المسار العربى - أى التحدث عن الوجه السالب للعالم العربى فى نهاية القرن العشرين - يسود البيئة الثقافية والسياسية العربية منذ نحو عشر سنوات . ولا شك أن عدم تحقق تجارب الوحدة السياسية العربية ، بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة ، وتجارب أخرى مواكبة ، وكذا مأساة شعب فلسطين الباسل ، وتصعيد النزاعات بين عدد من الدول العربية ، والافادة المحدودة جدا من سلاح النفط لبناء أركان القوة العربية الشاملة ، بالاضافة إلى محاولة عزل مصر وتحقيق « احتجاجها » ، ثم هجرة العقول والطاقات من العواصم السياسية والثقافية إلى الهوامش ، بل وإلى خارج الدائرة العربية تماما - الحق أن هذه الظواهر ، بين العديد من الظواهر الثانوية الأخرى -

تؤكد معنى السلبية ، أو على أحسن تقدير اللا - إيجابية التاريخية بالشكل المرتقب . والمهم فى هذا الصدد أن تتسع النظرة ، بحيث تشمل رقعة أوسع بكثير من العالم ، وخاصة فى القارات الثلاث ، أى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . عندئذ ، سوف يبدو بوضوح وجلاء أن صد صعود الموجة العربية جاء نتيجة لشراسة الهجوم الاستعماري والصهيوني العالمي المضاد فى المقام الأول ، وهو الهجوم الذى أوشك أن يهدد السلام العالمى بشكل خطر حقا منذ عدة سنوات . وقد ترتب على هذا الهجوم المضاد الشامل تأزم مناطق بأسرها من القارات الثلاث : انتشار المجاعة فى بقع واسعة من أفريقيا ، الاتساع المطرد للمديونية للدول الكبرى فى أمريكا الوسطى والجنوبية ، انتشار الصدمات العنيفة فى القوس الجنوبي من آسيا ، وإن كانت القارة الآسيوية - ٦٠ ٪ من الإنسانية - وخاصة شرق آسيا ، حققت تقدما ملفتا للأنظار من حيث التحديث ، والتنمية الاقتصادية والصناعية ، والتكنولوجيا ، ومستوى المعيشة ، حول زيادة الترسانة اليابانية ، ونجاح الصين فى تحقيق نمو مطرد بعد تحريرها . ولكنما ضربات الهجوم المضاد الشامل تركزت على أمتنا العربية ، وخاصة على قلبها مصر ، لشطر الجبهة العربية ، واهدار طاقاتها ، وإضعاف مكانتها . وقد تحقق من ذلك الشيء الكثير . ولكنما الهدف الاستراتيجى لا يزال بعيد المنال : أن جميع مؤشرات الاقتصاد ، والاجتماع ، والتعليم

والثقافة ، والعلوم والتكنولوجيا ، والقوة المسلحة الدفاعية والهجومية ، وكذا السكانية ، تشير إلى أن طاقات العالم العربى فى نمو مطرد ، وأن كان ذلك النمو لا يزال بعيدا عن تحريك معانى النهضة الحضارية المرموقة .

إن الهجوم المضاد الشامل سوف يستمر ، وكذا سوف يستمر ، معه نمو كافة مؤشرات الحياة الاجتماعية للعالم العربى ، جنبا إلى جنب مع مناطق هامة من القارات الثلاث ، وخاصة فى الشرق الحضارى ، أى فى آسيا والأمة العربية على وجه التحديد . ومن الواضح أيضا أن المجتمع الصناعى المتقدم فى قطاعه التقليدى ، أى الرأسمالى الغربى ، يمر الآن عبر مرحلة صعبة من تباطؤ معدل النمو ، الذى يطلق عليه عادة ومجازا « الأزمة » ، وهو ليس كذلك ، بينما يشهد القطاع الجديد ، أى الاشتراكى من العالم الغربى ، تثبيتا لمعالم المسار يودى إلى تقدم مطرد للقوة السياسية والعسكرية القائمة على أساس قاعدة اقتصادية وصناعية وتكنولوجية أكثر تقدما ، وإن كان مستوى المعيشة لا يزال فى مكانة أقل تقدما منه فى الدول الرأسمالية الصناعية ، ثم أن تكون مركز القوة العالمية الثالث - حول الصين بالاعتماد على الترسانة التصنيعية التحديثية اليابانية - يزداد أهمية سنة بعد سنة ، بحيث أنه من المعقول أن يلعب دورا فعالا فى نهاية هذا القرن على مستوى عالمى ، وخاصة فى غرب المنطقة الافريقية - الآسيوية

وأمتنا العربية فى قلبها . ان خلاصة هذا السرد التحليلى السريع
هى : أن العالم العربى رغم الحصار المضروب حوله اليوم واجهاض
النهضة الحضارية المرتقبة حتى الآن ، يحتل مكانة واضحة فى
جبهة المجتمعات والشعوب والأمم التى تتحرك بشكل تدريجى مؤكد
عبر الأزمات والانتكاسات ، نحو احتلال مكانتها الفعالة فى تحريك
مفاتيح المبادرة التاريخية - وهذا ما تعنيه عبارة « ربح الشرق »
الذى بدأ يهب على النظام العالمى ، تحقيقا لنظام أكثر عدالة
وانسانية ، يقوم على أساس اسهامات الحضارات والثقافات
الكبرى فى العالم بدلا من هيمنة القطاع المتقدم فى الغرب فى
الأساس على مصائر الانسانية ، وفرض أنماطه ونظمه وتجاربه
ومثله على « هوامش العالم » بواسطة النقل والحصص النمطى .

٣ - فكرة الابداع ، إذن ، تتبع من الذات المعنية ، أى من
مجتمع قومى متحدد على وجه التخصيص . ومن هنا فان فكرة
الابداع ، أو تصور مفهوم الابداع على وجه التحديد يقترب فى
أغلب الأحيان بالذاتية ، بحيث تصبح تسمية « الابداع الذاتى » هى
التسمية الغالبة ، منذ سنوات قلائل ، فى هذا المجال .

الابداع الذاتى ، أى : الاعتماد على الخصوصية الذاتية لتقديم
مضامين ومساالك جديدة ، غير منقولة ، لمواجهة تحديات إشكالية
التحديث ، مواجهة العصر ، مواكبة الصراعات ، وكذا طرح
تساؤلات جديدة بما يصاحبها ، أحيانا ، من إجابات جزئية ،

جريئة ، رياضية ، وفى هذا الجو ، والاطار ، وإنطلاقا من هذا النسيج ، يمكن أن يرتد الابداع ، فجأة ، على ترسانة التراث ، أى على تراكم منجزات وإمكانات الخصوصية الثقافية المتميزة ، أى فى كلمة ، على الماضى الحى ، لا « تراث » فى مقابل « التجديد » ، ولكنما « التراث » كأساس للابداع ...

ومن هنا ، كان لزاما علينا أن نوضح أن « التراث » لا يمثل بحال من الأحوال كتلة جامدة ، ثابتة ، من المضامين والأنماط السلوكية التى يمكن تقليدها ، أى نقلها إلى الواقع الحى ، بل والارتكان عليها لتمثل المستقبلات المرتقبة . فالتراث مفهوم واسع ذو قيمة عملية يسهل ادراكه والافادة منه ، ولكنه ، فى الأساس ، مجموعة الاجابات الريادية - أى مجموعة حركات الابداع الذاتى - التى ظهرت عبر التاريخ ، وتراكت ، وشكلت تركيبات أكثر تعقيدا وشمولا ، بالتدريج ، بالنسبة لتساؤلات واشكالات وتحديات لم تكن فى أنها مرتقبة ، ولا معروفة ، ولا مدركة بشكل مسبق . أى أن التراث هو هرم الحركات والاجتهادات الابداعية - وليس مخزنا للوصفات الجاهزة التى يمكن استعمالها انطلاقا إلى المستقبل ، فبين هرم الريادات هذا ، وبين المستقبلات المرتقبة تكون لحظة الاختيار فى مواجهة التحدى ، لحظة قبول الغيرية ، لحظة ممارسة الجديد ، لحظة قرار المبادرة الريادية - لحظة الابداع ، لحظة هى فى حقيقة الأمر عملية جدلية مركبة تسير عبر تناقضاتها المتنوعة

فى دروب لم تمر بها مسارات الماضى التى شكلت طريق تكون التجمع التراثى .

فإذا نظرنا إلى التراث من هذه الزاوية ، أى زاوية تشكله الموضوعى عبر التاريخ بوصفه عملية وليس معطى جامدا ، لأصبحت دراسته تشكل تدريجيا عمليا نافعا لمواجهة ما نلقاه اليوم من اشكاليات وتحديات ومعضلات متميزة ، لانه يتحول من خزانة جامدة إلى أداة منهجية نافعة لممارسة المسؤولية الذاتية الآتية ، المتجهة إلى المستقبل بكامل مسئوليتها ، فى جو محيط ثرى ، خصب ، متموج ، يؤكد أن الابداع ممكن ، ولكنه أولا وقبل كل شيء اجتهاد ، وإرادة ، واصرار ، ومواجهة للتحدى ، أى فى كلمة ، عملية فتح ، وليس عملية تقليدية ، حتى ولو كان هذا التقليد هذه المرة تقليدا للذات لا للغير .

٤ - كيف اذن تتم المواكبة بين الابداع والاطار الذى لولاه لا يمكن أن يكون ؟ كيف يمكن أن يلتقى السهم والاطار ؟

هنا مكانة المشروع ، أى : تخطيط المسار ، فى حدود ومستوى معينين ، الذى فى قلبه ، وانطلاقا من التعبئة الممكنة فى إطاره فقط ، تنطلق الريادة ، ينطلق الابداع .

إن فكرة « المشروع » فكرة قديمة - حديثة . عرفناها فى العصر الحديث ، وفى قرننا هذا بالذات ، باسم « الخطة » أو « التخطيط » . ففى كل مجتمع يصبو إلى التقدم نرى أنه لزاما على النخبة

الحاكمة ، الطبقة السياسية ، أن تحدد خطة للانتاج ، للعمل ، لتحقيق الهدف المرموق . وقد تكون هذه الخطة فى إطار الفكر الاجتماعى المنفتح أو الأوتوقراطى . ثم يلحظ الدارسون أن فكرة الخطة والتخطيط معروفة منذ أقدم العصور . أليست هى فى واقع الأمر جوهر سياسة كل وجود يهدف إلى تأكيد ذاته فى إطاره الجغرافى التاريخى ، أو فى منطقتة ، أو فى عالم أوسع كان يعرف دائما بأنه « العالم » حتى تحققت عالمية العالم فى هذا القرن ؟

المهم هنا أن نلاحظ أن المشروع ، على قدمه ورغم حداثة تسميته ، ينقسم إلى أنواع ثلاث :

١ (هناك أولا « المشروع الاجتماعى » - وهو الذى يتخذ عادة شكل البرنامج لحزب معين أو حكومة معينة ، أو نظام أو دولة حسب الظروف القائمة فى كل مجتمع . المشروع الاجتماعى جوهره تنظيم الموارد ، من حيث الانتاج والتوزيع ، وبالتالي تنظيم هيكل النظام الاجتماعى ، وتحديد مركز الثقل فيه بين أيدي فئة ، أو فئات معينة ، أو بين رقعة أكبر من القوى الاجتماعية . والجديد فى فكرة المشروع ، عند مقارنتها بالبرنامج ، أن المشروع يتعدى عادة مدة حكم معين ويندرج على مرحلة زمنية متوسطة تشمل عددا من فترات الحكم التقليدية ، أى أنه يهدف إلى تشكيل الأرضية الاجتماعية لبلد معين على مدى وسيط من الزمن . ومن هنا يتخذ المشروع الاجتماعى المكانة الأولى بين مختلف المشاريع - على الأقل فى

عصرنا الحديث - فهو يجمع بين اللا - مرحلية وبين الزمان البعيد بشكل معقول يبدو واقعا . أى أنه يقع فى منزلة بين المنزلتين : أفضل وأعمق من مجرد البرنامج السياسى ، وأقل شمولاً من الاهداف التاريخية بعيدة المدى والمثال .

ب (ثم يأتى « المشروع القومى » . وهو ، فى واقع الأمر ، مشروع شامل ، ينبع من القوى الحية فى مجتمع عند نقطة التهديد واستشعار غالبية المواطنين بأنه لابد من سياسة للانقاذ ، بل وتجديد الدم . أن الصفة المميزة للمشروع القومى هى أنه يتعدى الأرضية الاقتصادية - الاجتماعية وكذا السياسية للمشروع الأكثر إنتشاراً ، أى المشروع الاجتماعى ، و يعمل على إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية ، فى إطار الوطن بأسره وباسم جميع عناصره التكوينية وفئاته المتناقضة ، انطلاقاً من مبادئ عامة يلتف حولها الوطن ، سواء أكانت آنية ، أى مبادئ ثورة أو مقاومة أو تحرير ، أو تاريخية أيضاً ، أى مستمدة من مسيرة طويلة تمثل الأزمة الآنية آخر مراحلها ، بما تطرحه من تحديات لا بد من مواجهتها لاستمرار المسيرة كمجتمع متعين متخصص ، أى كمجتمع قومى على أرض وطنه .

ج (وأخيراً ، أو هكذا يتبدى أمامنا : « المشروع الحضارى » الفكرة وكذا التسمية تبدو وكأنها جديدة ، محدثة . مشروع شامل يجمع بين الخصوصية التاريخية وتحديات المرحلة الآنية والرؤية

المستقبلية . مشروع يضع فى المقام الأول علاقة ما هو قائم - الفرد والجماعة - مع مسيرة الزمان . مشروع يغلب البعد الأعمق على المقتضيات المباشرة . مشروع يمت ، أو هكذا يبدو ، إلى فلسفة التاريخ ، أكثر مما يندرج فى إطاره المألوف ، بل والممكن . سوف نعرض فيما يلى لمقاوماته وأركانه . يكفى هنا أن نذكر أنه أحدث الانواع الثلاثة لفكرة المشروع ، ولم تبدأ الدعوة اليه ، فيما إستطعنا أن نعرض له من رسائل ، الا منذ وقت قصير ، وعلى وجه التحديد منذ ربيع ١٩٧٣ .

إن تشعب المشروع إلى هذه الانواع الثلاثة ، فى تاريخنا المعاصر ، يدل على أن المشروع الاجتماعى ، وكذا المشروع القومى ، تسابقا منذ عصر الثورات الأوربية وموجات التحرر الوطنى فى أرجاء الشرق الحضرى ، بينما المشروع الحضارى لم يظهر فى أفق علوم الانسان والاجتماع الا منذ سنوات قلائل حقيقة .

وقد ذهب مفكرو الغرب الصناعى إلى أن « المشروع الاجتماعى » هو الابداع السياسى والفكرى المتميز ، عندما نادى به نفر من قادة أوربا الغربية فى الستينات ، وكأن برامج الأحزاب الكبرى ، بل ومختلف المدارس التكوينية للفكر والعمل منذ عصر الثورات والتحرر ، كانت على غير ذلك ... ولكنها « الموجة الجديدة » التى أريد لها أن تكون تجديدية ، بل وريادية . وقد ترتب على

الهجوم الشامل ضد الفكرة القومية ، بفضل تسلط الفكر الصهيوني المعادى للقومية على علوم الانسان والاجتماع في عصرنا ، أن تنزوى فكرة المشروع القومى ، رغم أن تحرير مختلف أقطار أوربا الغربية نفسها قام على أساس الجبهة الوطنية ، وبرامج حركة المقاومة الوطنية ، أى على أساس مشروع قومى متحقق فى التاريخ المعاصر على مرأى ومسمع الجميع . وعندما ظهر المشاريع القومية فى الشرق الحضرى ، فى أمتنا العربية حول مصر ، فى الصين واليابان ، فى المكسيك والهند ، وأفريقيا السوداء (تانزانيا وغينيا على وجه التحديد) ، أسرع أعلام الفكر الاجتماعى والسياسى الغربى المعادى للقومية باتهام هذه المشاريع بأنها مشاريع متعصبة قوميا ، عنصرية ، هدامة .

هكذا ظلت فكرة المشروع محاصرة فى إطار الصراعات السياسية ، وقد تغلب عليها الطابع المتنكر للقومية ، فأصبحت هذه الفكرة بضربتين : العزلة فى قطاع الحركة السياسية الآتية من ناحية ، ثم الانقطاع التام عن علاقتها الجدلية التكوينية بعملية الابداع ، بوصف المشروع إطار السهم ، ساحة الممكن ، سياج المرتقب .

هكذا اختلفت تدريجيا عن الأنظار امكانية تحقيق الابداع بشكل فعال ، من الناحية الاجتماعية التاريخية ، وتحول الابداع إلى اجتهادات متفردة ، تسلط عليها أضواء وسائل الاعلام ، حسبما

تراه دوائر الهيمنة الامبريالية والصهيونية المعادية لحرية الشعوب وتأكيد شخصيتها الحضارية والثقافية والقومية .

هـ - كيف ، إذن ، يمكن أن نعرف المشروع الحضارى ؟ وما هى قسماته المميزة ؟

أ (المشروع الحضارى يتميز عن النوعين الآخرين من المشروع بأنه مشروع شامل . من حيث أنه يهدف بشكل صريح وواضح إلى أن يكون الاطار الأعم لكافة الخطط والمشروعات والمبادرات داخل مجتمع معين ، وفى أغلب الأحيان بالنسبة لعدد من المجتمعات القومية التى تشكل دائرة جيو - ثقافية ، بل وأحيانا بين عدد من هذه الدوائر الجيو - ثقافية ، فى قالب أعم هو القالب الحضارى الشامل ، أى قالب الشرق الحضارى ، أو قالب الغرب الحضارى ، وهو شامل ، من ناحية أخرى ، من حيث أنه يجمع بين أطراف الزمان ، أطراف المسيرة الزمنية ، للمجتمعات المعنية منذ تكونها وحتى مستقبلها المرموق ، فهو شامل بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، وليس على وجه التعميم .

ب (جوهر المشروع الحضارى أنه يهدف إلى تحديد مكانة صاحب المشروع - أى مجموعة المجتمعات القومية أو المناطق الجيو - ثقافية - من المسيرة التاريخية للانسانية جمعاء أولا ، والمجموعة المعنية على وجه التحديد ثانيا . أنه يطرح سؤالا : من نحن بالنسبة لحركة التاريخ التى نحن فى قلب عملية تشكيكها ، بشكل فعال ،

وبإرادة ريادية واضحة ؟ ثم : كيف يمكن أن نصبح طرفا فعالا فى المبادرة التاريخية ، وهى تشمل بشكل تكوينى الريادة الفكرية والعلمية والفنية ابتداء من الريادة السياسية ، أى تشمل بشكل تكوينى جميع نواحى وأنواع الابداع ؟

ج (وفى قلب هذه العملية كلها ، يعمل المشروع الحضارى على ادراك المسببات والعوامل التى صاغت ولا تزال تصوغ مفهوم العالم فى نظر المجتمع أو المنطقة الجيو - ثقافية صاحبة الشأن . ومفهوم العالم يتشكل فى الأساس من ادراك حقيقة المكان بالنسبة للدوائر المحيطة ، وفى بعض الأحيان فى ادراك « عبقرية المكان » ، أى فى ادراك العلاقة بين الاطار الجغرافى - التاريخى ، فى دائرتية الداخلية المحلية والخارجية - الجيو - سياسية ، بالدوائر المحيطة التى منها يتكون العالم ، وهى رقعة ظلت محدودة تماما فى العصور القديمة ، ولم تتسع الا ببطء من خلال طفرات هى مراحل تكون الامبراطوريات حتى تشكل وعى « عالمية العالم » فى مطلع هذا القرن بفضل الكهرباء والمواصلات الحديثة ، الخ . أن مفهوم العالم مرتبط ارتباطا عضويا بتصور الزمان ، وهو تصور مغاير بين مختلف الاطارات الحضارية والدوائر الجيو - ثقافية القومية حسب الانظمة الفكرية والدينية والفلسفية التى تسودها : مفهوم العالم والزمان فى حضارة مصر الفرعونية ، وفى الأمة الاسلامية ، وفى القارة الصينية وفى المجتمعات الهندية فى أمريكا الوسطى

والجنوبية قبل سحقها ، الخ ، متخصص بينه وبين مفهوم العالم فى أوربا منذ عصر النهضة والثورات البورجوازية هوة شاسعة . ومن تفاعل مفهوم العالم وتصور الزمان مع عملية الجدلية الاجتماعية والصراعات الجيو - سياسية يتشكل تدريجيا مفهوم الانسان فى مختلف الدوائر الثقافية والقومية . وهنا يصبح لزاما على المشروع الحضارى أن يأخذ فى الاعتبار هذه العناصر التكوينية كلها لى يستطيع صياغتها اطارا معقولا ومقبولا لانسان الغد فى المجتمعات المعنية .

د) تؤدى هذه الرؤية والمفاهيم إلى تحديد سلم القيم ، السلم المعيارى ، الذى سوف يحدد أسلوب التعامل داخل المجتمعات المعنية فى قلب مشروعها الحضارى ، توكيدا لمعانى الاستمرارية وكذا التغيير الممكن والمرغوب ، بما فى ذلك حدود وامكانيات تعبئة الطاقات البشرية والمادية وكيفية المراس السياسى والمادى والعلمى - حدود ومواد كل ابداع ممكن . ومرة أخرى نلتقى هنا بمسألة التراثية ، بوصفها استمرارية أو قدرة على التجديد . أن سلم القيم ليس ارثا ثابتا ، جامدا ، لكنه هندام للتعامل مع الانسان والمجتمع والكون ، يتسع لىحتوى فى رحابه التطوير والتجديد واعادة التشكيل للملأمة تحديات العصر التى تقتضى أولا وقبل كل شىء القدرة على التحرك الجرىء لتغيير الأرضية ، وبالتالى تغيير النتائج والوجهة ، مادامت الحركة والمبادرة الايجابية قانون الوجود المتجه

إلى مستقبل أكثر ثراء وإنسانية ، رغم كل التحديات . سلم القيم : من التصوف إلى العالمية ، من تقديس الأنا إلى الإيمانية ، من سيادة الأخاء الاشتراكي إلى هيمنة قيم السوق . سلم القيم الذي يعطى لونه ونكهته إلى المشروع الحضارى المتميز .

هـ (فوق هذا وذاك وعبر عملية تشكيل المشروع الحضارى المرتقب بأسره ترفرف أعلام الحياة الفكرية والروحية المتميزة لعالمنا العربى . منبع الديانات ، وخاصة التوحيد ، عالم الإيمانية حقيقة ، ومصدر الفلسفات الأولى التى منها تشكلت فلسفة يونان ، بينما صيغت المدارس الفلسفية الأخرى للشرق الحضارى ابتداء من الصين > وكذا المعمل - القالب التكوينى المرموق لفنون النحت والعمارة والتصوير ، وفوق هذا وذاك الكتابة ، التى اتسمت كلها بعمق النظرة إلى ما يتعدى الرؤية المباشرة ، دور العين أداة للعيان ، بل وامتداد هذا الاسهام الى حد أنه دفع بعض المتعجلين ، وخاصة المستشرقين فى الغرب ، الى الادعاء بأن العقل للغرب ، والعيان والحس للشرق . هذه الرقعة الجبارة ، هذا الطابع الشامل ، هذه الموجة العارمة التى لونت اسهامات شرقنا العربى منذ أقدم الأزمنة حتى اليوم ، لا بد وأن تلعب دورا مركزيا فى تشكيل المشروع الحضارى العربى المرتقب ، فهو مشروع سوف يقوم على منع التعالى - الإيمانية ، الدين والفلسفة ، المنطق العيانى فى قلب الفكر

النقدى ، الاهتمام بالهندام الجمالى فى قلب البناء والانتاج - دورا مركزيا حقيقيا فى البناء كله .

و (ثم تأتى مسألة الأداة : الفرد أو الجماعة : وبين هذين الطرفين مكانة الدولة ، أى مقام السلطة الاجتماعية . أن مفهوم الدولة بوصفها مركزاً ومقاماً وأداة السلطة الاجتماعية فى مجتمع معين ، يلعب دورا مركزيا فى الربط بين المبادرة ، أى الابداع ، وبين الاطار المحيط ، اطار الممكنات بما تيسر من فتحات تشجع على التحرك بل والفتح الريادى بعيد المدى ، وكذا بما تحويه من ضوابط وموانع كثيرا ما تعوق الابداع ، ولا شك أن هذا البعد ، بعد الدولة ، يلعب دورا أكثر أهمية بكثير فى عصرنا مما كانت عليه الحال فى العصور الماضية نظرا لوسائل المرحلة الثانية للثورة الصناعية ، مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية ، وسيطرة وسائل الاعلام والالكترونيات ، وأكثر من هذا وذاك ، ممارسة الدولة المعاصرة ، منذ الثلاثينات ، لدور مركزى متزايد فى مجالات الاقتصاد والثقافة ، بالإضافة إلى دورها المركزى فى مجال الحكم السياسى .

من هذه العناصر ، إذن ، يتكون الهيكل العملى لتشكيل المشروع الحضارى .

ولكنما جوهز المشروع الحضارى لا يختلط بالضرورة مع هذا

الجهاز التكويني العملى ، بل أنه يشكل مجسالا متميزا ، نعرض له الآن .

٦ - كيف يمكن إذن أن نتصور جوهر المشروع الحضارى العربى ؟ .

ذكرنا ، فيما سبق ، العناصر التكوينية للمشروع الحضارى ، لكل مشروع حضارى ممكن فى « علاقته العضوية بعملية الابداع والريادة . المسألة إذن ليست مسألة إجرائية ولكنما هى مسألة توضيح المضمون الممكن للمشروع الحضارى العربى فى عصونا .

الذى فى إطاره ، وفى إطاره وحده ، يمكن أن تتطلق موجات الابداع ، وحركة الريادة لتحقيق المستقبل المرتقب .

(١) المشروع الحضارى العربى المرتقب يتسم ، فى المقام الأول ، بقدرة نادرة على تعبئة طاقات الاستمرارية الحضارية عبر التاريخ : ذلك أن أمتنا العربية تجمع بين أنواع مختلفة من المجتمعات القومية فى نطاق مجموعة الدول الوطنية المستقلة التى منها تتكون هذه الأمة . وهذه المجتمعات تتكون فى الأساس من عدد من المجتمعات التى تمت بدورها إلى أعماق التاريخ الحضارى أو بشكل يبدو أكثر تشعبا وتقطعا وأن كان على كل حال قادرا على الافادة من هذه الجذور ، وهى الحالة القائمة فى معظم الأقطار العربية ، واما من مجتمعات لها اتصال حضارى مرموق ، وأن كان

أقل قدما من مصر ، كما هو فى المغرب خاصة . جملة القول : أن هذه القدرة على التعبئة ، بالاضافة إلى نمو المعدل السكانى الديموغرافى ، تكون أساسا ركيزة إيجابية إلى أبعد درجة لظهور موجة من الشباب المرتبط بالخصوصية التاريخية وأن كان ملتفتا بطبيعة الأمر إلى ضرورة مواجهة التحدى .

ب (أن القسمة المميزة الثانية للمشروع الحضارى العربى الممكن تكمن فى هيمنة معانى الوحدة على معانى الفرقة ، أى أولوية كل ما يجمع على كل ما يمزق ، بما فى ذلك من عوائق ، ما دام التطور يتم بطريقة جدلية عبر التاريخ . لا بد هنا من وقفة سريعة التمعن فى أسباب هذه الوحدة المؤسسية . وباختصار شديد يمكن أن نقول أن أهم ، وكذا معظم ، مجتمعاتنا العربية تمت إلى نمط المجتمعات المائية الزراعية التى اضطرتها الظروف المناخية إلى إقامة اقتصاد يرتكز على السيطرة على المياه ، مياه الأنهار ، دون الافادة من الأمطار الطبيعية . ومن هنا ظهرت الحاجة إلى سلطة مركزية موحدة ، تنظم المياه والسدود والرى والصرف ، ومن هنا أيضا كان ازدهار الزراعة ومعانى الحياة المتحضرة فى معظم أنحاء هذه المنطقة ، وخاصة فى وادى النيل وبين الرافدين . ومن هنا ، وبشكل مباشر ، أصبحت هذه المنطقة محور الغزوات المتتالية والضرب المركز منذ العصور القديمة وعبر موجات الغزو الحضارى

والاستعمار التقليدى والامبريالية والصهيونية ، بحيث أصبحت اكثر المناطق الجيو- سياسية ، والجيو- استراتيجية خطورة فى العالم بأسره . وقد أكدت هذه الأوضاع ، وتشابكها العضوى ، ضرورة إقامة الوحدة ، سدا منيعا فى مواجهة الغزو ، وتوكيدا لاصرار شعوب هذه المجتمعات على الاستمرارية واسترداد معانى الثراء الحيوى الذى تمتعت به أجيالا وأجيالا قبل انكسار القرن الخامس عشر .

وهنا يجدر بنا أن نذكر أن هذه الحالة ليست متفردة ، اذ أننا نشهدها أيضا فى معظم الدوائر الثقافية الكبرى لحضارات الشرق ، فى فارس ، والهند ، شمالا وجنوبا ، والصين ، وفيتنام ، وكذا فى المناطق الخصبة من أفريقيا السوداء . ولكننا تربة الاشكالية هى التى تميز هذه الحالة حقيقة فى المنطقة العربية على وجه التحديد ، فى وادى النيل وفى منطقة ما بين الرافدين .

ومعنى هذا أن المشروع الحضارى المرتقب سوف يقدم يوما معانى التضامن على معانى التمزق ، معانى وقيم الجماعة على نهج الانفرادية والانزواء والتنكر للغير ، أى ، فى كلمة ، معانى التضامن والتأخى والتعاون والمشاركة والعدالة الاجتماعية والنهج الاشتراكى على معانى الفرقة والتفرد والعزلة والصراعات الداخلية ، وان كانت هذه الأخيرة جزءا لا يتجزأ من الجدلية الاجتماعية عبر مسيرة التاريخ .

(ج) تتميز القسمة المميزة الثالثة للمشروع الحضارى بسيادة النهج الاستراتيجى ، أى التاريخ البعيد ، على الاسلوب التكتيكى ، أى الانجاز المتعجل ، قصير المدى ، رغم بريقه وألمعيته . ومن هنا اتسمت حضارات الشرق العربى ، وسوف يتسم مشروعنا الحضارى المرتقب ، بالحرص على أن تكون الريادة جزءا لا يتجزأ من الاستمرارية ، أى أن تكون الريادة والتجديد والإبداع بمثابة المقدمة المرتبطة عضويا بعموم العملية ، الطليعية المعترف بها من الجسم الاجتماعى كله أو معظمه ، لا أن تتحرك هذه الطلائع الريادية الابداعية وكأنها بمعزل عما تتحدث باسمه ، وكأنما الريادة هى تفرد والابداع بدعة ، ومن هنا سوف يلعب الابداع فى قلب المشروع الحضارى العربى المرتقب دورا مختلفا عنه فى المجتمعات الغربية الصناعية ، وخاصة فى مرحلة أزمتها الحضارية الحالية . ليس الهدف هو ارتكاب ما هو مغاير ، ولكنه حقيقة فتح مسالك جديدة معترف بها فى معظم الجسم الاجتماعى بحيث تصبح هذه الفتحات ثغرات يمكن أن تنطلق من خلالها موجات الفعل والعمل المؤثر حقيقة على المدى البعيد - لأن هذه المواكبة وذلك الارتباط العضوى بين المقدمة ومعظم الجسم الاجتماعى تؤثر لا مفر على معدل سرعة التحرك ، مما يؤدى إلى نوع من الشعور بأن الأمور أكثر بطأ مما هو منتظر ، وعلى كل حال مغايرة تماما لما يراه

متقفو وفنانو العرب فى عواصم المجتمعات الصناعية البراقة قبل أن يمعنوا النظر فى جذورها العميقة بعيدا عن الأضواء .

(د) إن القسمة المميزة الرابعة للمشروع الحضارى العربى المرتقب ترتكز على القسمات المميزة الثلاث التى ذكرناها بشكل مبدئى ، فيما سبق . بناء كبير ، راسخ الأركان ، حريص التحرك ، يقبل الابداع والريادة فى إطار الاستمرارية وامتدادا لها فى قلب حصار ضار لا هوادة فيه . صورة تحتاج إلى التأمين والمتانة . ومن هنا كان مقام مركز السلطة الاجتماعية فى المشروع الحضارى كله : ليس جهازا للسطو والسيطرة باسم أقلية ، ولكننا بوتقة لتعبئة الامكانيات والطاقات والروافد التى تقدمها مختلف المدارس التكوينية للفكر والعمل القومى ، من زواياها المختلفة . بولة «المدينة الفاضلة» حقيقة . لولاها لا يستطيع المشروع الحضارى المرتقب أن يحقق الظروف المواتية لإنطلاق الابداع وضمان الاستمرارية فى قلب عالم متقلب .

٧ - حاولنا ، فى النقاط السابقة ، أن نقدم تصورا للعلاقة بين الابداع العربى من ناحية ، وبين الاطار الأعم الذى يتحرك فيه هذا الابداع وينطلق منه ، ألا وهو المشروع الحضارى العربى المرتقب . وقد جاء هذا العرض المقتضب الأولى بكل معانى الكلمة ، مليئا بالإشارات إلى التساؤلات والتناقضات والقضايا غير المحلولة . أى

أن كشف الحساب هو فى الواقع تقديم جدلية اشكالية الابداع فى
عالمنا العربى ، وتنقيب علاقته العضوية بالمشروع الحضارى
الشامل .

ولا شك أن منطقة التناقض ، ولا نقول الصدام ، الرئيسية ، هى
تلك التى تحدد فى نطاق الخصوصية والتمايز . إن خصوصية الأمة
العربية ، وفى داخلها خصوصية عدد من المجتمعات القومية
الرئيسية بها ، وخاصة مصر والمغرب ، تكاد تحدد مجال التحرك
الممكن بسياسات من حديد ، وإن بدا شفافا لمن مارسه من الداخل
مراسا حياتيا . إن التمايز ، والتمايز ضرورى بالنسبة لكل حركة
ابداع ، حيوى بالنسبة لكل صاحب ابداع ، يبدو ممكنا ، وليس
فقط ضروريا ، وإن كان يتحرك فى إطار خصوصية تتصف
بالمركزية إلى درجة بعيدة جدا ، وتتصف كذلك بالحرص كل
الحرص على الإبقاء على هذه الاستمرارية بواسطة الوحدة الوطنية
المطلقة ، كيف يمكن إذن للمفكر والفنان والعالم المبدع أن ينطلق ؟
إنها اشكالية التناقض التقليدى بين المثقف والدولة ، وهى إشكالية
حقيقية وأن جاءت إلينا بصورة مبالغ فيها على أساس عصر
الفردية فى الفكر الغربى ، منذ إنطلاق الثورات البورجوازية ثم
انقسام الغرب بين النظامين الاشتراكى والليبرالى ، وما ترتب على
ذلك من تصعيد للتناقضات والصراع الفكرى .

لكن القضية قائمة ولا شك ، تؤرق بال الباحثين وتشكل عقبة غير هينة أمام الساعين للتجديد . ومن ناحية أخرى فإن حركة الابداع والتجديد قائمة على قدم وساق ، فى كافة المجالات ، وإن كانت تنقسم باستمرار الحرص على التلاقى مع السواد الأعظم من الحاسة الشعبية والاستمرارية الاجتماعية ، مختلفة فى ذلك عن مثيلاتها فى بول المغرب الصناعى الرأسمالى الليبرالى - وإن كانت لا تختلف عما نراه فى معظم مجتمعات الشرق الحضارى ، على اختلاف أنظمتها الاجتماعية ، فى اليابان والصين ، فى الهند وأفريقيا ، وأجزاء هامة من أمريكا اللاتينية . ومن هنا وجب الإشارة إلى أن هذه الاشكالية ليست اشكالية منع بقدر ما هى اشكالية تحرك ابداعى وريادى متخصص ، يمكن أن ينطلق ، وهو ينطلق بالفعل ، فى قنوات تنتظره ، بل وتتوحد به فى أحيان كثيرة ، مادام هو لا يتنكر لها .

نقطة ثانية لا تقل أهمية فى هذا المجال ألا وهى موضوع فاعلية الابداع فى مجتمعاتنا .

لعل تحديد نوعية الإجابة فى هذا الصدد أيسر مما هى عليه بالنسبة للقضية الأولى . ذلك أنه من الواضح ، على أساس ما عرضنا له ، إن هذه الفاعلية ، فاعلية الابداع والريادة ، تتحقق فى الواقع فى ارتباطها العضوى بالمشروع الحضارى ، وعبر هذا

المشروع ، بوصفها الرأس المنقبة الطليعية لتحقيق المشروع . أى
أن الابداع المتفرد ، المنعزل عن أرضية تشكّل وتحرك المشروع
الحضارى يصعب عليه أن يؤتى ثمارا فعالة ، بل ومن الممكن أن
يؤدى إلى تضيق المجال أمام أصحابه .

أسماء كثيرة ، أمثلة رائعة مرموقة تتسابق لتشكّل تصور
الابداع الممكن التحقيق ، الابداع الفعال ، الابداع الفاتح .
فلو حضرنا الأمر على إنتقاء هذه الأمثلة داخل مجتمع واحد
من مجتمعات أمتنا العربية فى مصر على وجه التحديد ، لطال
السرد . دولة محمد على أولى الدول من حيث المزج بين رجال الفكر
والسلاح فى الشرق الحضارى بأسره ، سبتون عاما قبل دولة
« ميجى » فى اليابان . ريادة الشيخ رفاعة الطهطاوى فى تكوين
فلسفة الثقافة الوطنية وكذا تكوين كوادر الدولة الصناعية والحربية
الجديدة . تحرك إبراهيم باشا من مصر إلى مركز الخلافة
الإسلامية فى القسطنطينية عبر المسيرة العربية ، الريادة
الابداعية الضالدة لعبد الله النديم خطيب الثورة فى سنوات المنفى
الداخلى . أحمد شوقى ، الرائد المبدع للشعر العربى المعاصر ، ثم
جيل الحب والوفاء حول صلاح عيد الصبور ووفاته . سيد درويش ،
العاشق البهائم لروح وطنه ، المبدع المجدد لموسيقانا العربية

العصرية الشعبية معا . محمود مختار ومدرسته وخلفاؤه ، جمال السجيني ، حامد عبد الله ، آدم حنين ، وغيرهم . الريادة القصصية ، والمسرحية على أيدي يوسف إدريس وتوفيق الحكيم ، نجيب محفوظ وعبد الله الشوقاوي ، ثم الجيل الجديد من كتاب القصة في بلادنا بعد حرب أكتوبر . تجديد فنون الحرب ، استراتيجيا وتكتيكيا ، عبر حروب مصر العربية الست في سيناء وعلى القنال ، وكذا في اليمن . تجديد النظرة إلى الفلسفة على أيدي مصطفى عبد الرازق ، وفلسفة تاريخ الشخصية المصرية بفضل جمال حمدان وصباحي وحيدة وحسين فوزي وصحبهم . تجديد المعمار على أيدي حسن فتحي ، والصياغة السينمائية بفضل جيل كبير ، شادي عبد السلام، صلاح أبو سيف ، ومن وكنهما . وماذا نقول عن الابداع التراثي المصري معا لام كلثوم ومحمد عبد الوهاب في شبابه ؟ أمثلة بين عشرات ، مئات ، من الأمثلة - في إحياء العلوم والتاريخ والتكنولوجيا وعلم المصريات ، الرياضة والذرة - أعلام يشهدون على حركة تدور في أعماق الأمة ، في صمت وإصرار لم نذكر منها إلا نفر قليل من أعلام الأدب والفنون فقط . ولو أردنا هنا توسيع المجال إلى أرجاء أمتنا العربية ، منذ مشارف العصر الحديث باسم ابن خلدون والفارابي وابن سينا وابن رشد ، علامة لأجيال من علماء الرياضيات والطبيعة والطب وفنون العمارة والحياة، حتى أولئك

الذين فتحوا أبواب العصر ، لطالت قائمة الريادة والابداع والعمل
الطليعى صفحة تلو صفحة . ولا شك أننا سوف نلقى هذه الأسماء
الكريمة فى بحوث مواكبة وهى على كل حال ماثلة فى الأذهان
والوجدان .

قائمة تطول مادام الاجتهاد قائما ، والمشروع الحضارى
مطروحا على الأقل كفرض وواجب قومى ، والوحدة الوطنية مؤكدة
تجمع بين بنات أمتنا وأبنائها ، بين رجال الفكر والسلاح ، منحنى
العيان والفن ، ومنهج العقل والعلوم .

معا إذن على طريق واحد ، نتعلم فيه من بعضنا بعضا ، إثراء
لما ورثناه من إمكانات حضارية هائلة ، وتحديا لما يحاصرنا من
صعاب وتهديدات لا بد وأن نقتحمها .

ولو قيل : ليس أمامنا إلا هذا الخيار ، لقلنا : لم لا ؟ فهل من
إبداع دون بذل وصراع وعطاء ؟

الفصل السادس

الوجهة الحضارية للفكر
السياسي العربي المعاصر

- رسائل -

« إلى أرواح شهداء امتنا العربية في حروب
التحرير والحركات الثورية - مادام « إن الشرف
والمجد ملك لله وحده »

(مانويل دي فاليا ، موسيقار اسبانيا
والأندلس)

كاد الرأي يستقر حول التكون التاريخي للفكر السياسي العربي المعاصر ، وكذا فيما يتعلق بتركيبه الداخلي .

لقد بينا منذ ١٩٦٢ ، وخاصة في رسالة ١٩٦٤ ، الأركان الرئيسية لهذا الموضوع .

١ - ١ وضع المسألة ، أولا ، ومن ثم تكون اشكالية الفكر العربي المعاصر . كان التساؤل منذ مطلع القرن التاسع عشر ، بل ومنذ طلائع التحرك الوطني في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، في مصر أيام علي بك الكبير ، هو لِمَ الانحدار ؟ وما السبيل إلى النهضة ؟ .

كان الاقتحام المسلح تحت أُلوية « الحملة الفرنسية » بقيادة بوناپرت ، لأراضي مصر المحروسة عام ١٨٧٨ ، وكذا الصراع بين جيش الاحتلال الفرنسي وأسطوله من ناحية ، وبين الأسطول البريطاني للسيطرة على مفتاح البحر الأبيض المتوسط ، ومن ثم طريق الهند ، بمثابة ناقوس الخطر ، وكذا أول صدمة للركود المصري والاسلامي في البلاد العربية ، بعد أن عزلتها حركة الاكتشفات البحرية عن دور الجسر في التجارة العالمية بين الغرب والشرق ، وهو الأمر الذي أكدته هيمنة الخلافة العثمانية العقيمة منذ

احتلال مصر على أيدي سليم الأول حتى احتلالها ثانية على أيدي
بونابرت . عالم جديد يجمع بين الفكر والسلاح ، بين مبادئ الثورة
البورجوازية وتكنولوجيا التكتيك الحربى فى مطلع عصر الثورة
الصناعية ، التى لم تعيشها فرنسا آنذاك ، مع جمع من الأفكار
والآراء والنظريات والمذاهب تمت إلى العلمانية والفكر العلمى
وأيديولوجية التقدم ، أى فى كلمة : المشروع الحضارى الغربى فى
أرج تأججه .

١ - ٢ وأمام هذه الصدمة ، وابتداء من طرح الاشكالية على هذا
النحو الثنائى ، بدأ الفكر المصرى ، ثم العربى الاسلامى ، يتشكل
تدريجيا ، عبر نصف قرن ، فى اتجاهين تكميليين ، أراد
المستشرقون أن يطلقوا عليهما تسمية « التجديد الاسلامى » ،
ولكننا حددنا تسميتها العلمية بشكل دقيق على أنهما : إتجاه
« التحديث الليبرالى » ثم إتجاه « الأصولية الاسلامية » .

١ - ٣ تكون اتجاه « التحديث الليبرالى » ، إبتداء من تنظيم
دولة مصر فى ١٨٢٦ حول الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى وصحبه
من قيادات الفكر والعمل فى دولة محمد على ، ثم إسماعيل ، على
أساس أن الاجابة عن السؤال الاول ، سؤال الانحدار ، إنما هو
بالقول إننا انحدرنا لأننا لم نمارس عصر الثورات العلمية
والصناعية والسياسية . ومن ثم فإن مفتاح النهضة إنما يكون بأن

نعائش هذا العصر بكل معطياته ، وإن كانت هذه المعاشة معاشة نقدية ، لأننا ننتقى ما يفيدنا ، ونرفض ما لا يتفق مع شخصيتنا ، مع ما أسمىناه فيما بعد : الخصوصية المصرية - العربية - الإسلامية . إن هذا الفرز النقدى واضح تماما ، ليس فقط فى كتاب الشيخ رفاعة الأول « تخليص الأبريز فى تلخيص باريز » ، الذى يتقنى به دوما أنصار الموجة الغربية اليوم ، دون إدراك معانيه النقدية المرفهة ، بل فى الأساس فى مجموع أعمال الشيخ رفاعة ، مكوّن جهاز الدولة فى مصر ، ورائد الثقافة الوطنية بها ، وأول من نادى بمعانى الاشتراكية كما تجلّى ذلك بوضوح سامع فى آخر كتاباته وأرفعها مكانة ، ألا وهو « مناهج الألباب المصرية » .

١ - ٤ وإذا كان تكوّن إتجاه « التحديث الليبرالى » يرجع إلى مرحلة ١٨٢٦ - ١٨٤٠ ، فإن تكوّن الإتجاه الثانى ، إتجاه « الأصولية الإسلامية » ، يرجع إلى مرحلة إنحدار الدولة المصرية تحت ضربات العصابات المالية الأوربية بعد عهد سعيد ، وفى نهاية عصر الخديوى إسماعيل ، وخاصة مرحلة إقالته عام ١٨٧٩ ، حتى احتلال مصر بالسلاح ، وكان بريطانيا هذه المرة ، عام ١٨٨٢ . كان الجواب عن السؤال الأول : لقد انحدر العالم العربى الإسلامى لأنه ابتعد عن الأصول التكوينية لتراثه القومى الثقافى ، أى الإسلام الحنيف ، وما أضافته عصور الاستبداد وخاصة أثناء

الخلافة العثمانية ، من معان وتقاليد محرفة بالية ومن ثم فان تعدى الهوان والانحدار إنما يكون بالعودة إلى أصول الاسلام الحنيف ، روحا قبل أن يكون ذلك نصا ، كما أكدته رائدا هذه الدعوة : جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده .

١ - ٥ وقد بينا بوضوح أن كلا من هذين الاتجاهين - أو ، بوجه أدق ، كلا من هاتين المدرستين التكوينيتين للفكر والعمل فى مصر والعالم العربى والاسلامى - تشعب خلال النصف قرن التالى إلى شعبتين ، تحت ضربات الاستعمار والاحتلال ، وتحديات حركات التحرر والتقدم الاجتماعى - السياسى : شعبة تقليدية محافظة ، وشعبة راديكالية ثورية .

أ) أما اتجاه " التحديث الليبرالى " فقد تشعب إلى شعبة تقليدية محافظة ، ألا وهى أحزاب البورجوازيات فى مصر والعالم العربى ، بأحزابها وهيئاتها المختلفة ، وهى التى عجزت عن مواجهة مهام مرحلة التحرر والديمقراطية الواسعة ، خاصة بعد أن تولى عدد من قادتها ، فى يمين الوفد ، وكذا فى أحزاب اليمين الرأسمالى فى مصر ، تصفية الجيل الجديد من الطلائع الشابة الوطنية المتقدمة . ثم ظهرت شعبة راديكالية ثورية ، اتجهت إلى الشعب العامل فى الريف والمدن على السواء ، ومنها بدأت الحركة الاشتراكية ، والتقدمية ، والشيوعية الوطنية ، خاصة فى مصر منذ ١٩٢٠ ،

وسرعان ما حاصرتها القوى المحافظة الرجعية من نفس الإتجاه لاجهاضها واستنزافها ، بينما حاولت القوى الصهيونية أن تتغلغل اليها المرة تلو المرة اللاقومية والأممية وشمول أيديولوجية التقدم والتنمية وأولويتها بالنسبة للقضية الوطنية ومقتضياتها ، وهى القوى التى لاقت حتفها فى اليسار المصرى بقيادة حسنى العرابى بين ١٩٢٤ و ١٩٣٠ ثم شهدى عطية الشافعى بين ١٩٤٧ و ١٩٥٢ .

(ب) وكذا تشعب اتجاه " الأصولية الاسلامية " إلى شعبة محافظة رجعية ، أتخذت فى الأساس وجه السلفية الوهابية فى الجزيرة العربية ، وأيضا وجه الجماعات الدينية وأهمها " الإخوان المسلمون " رغم قاعدتهم الشعبية الواسعة ، رافعة شعار الدولة الدينية بوصفه مفتاح المفاتيح . وفى مقابل هذه الشعبة ، ظهرت شعبة راديكالية ثورية ، اتجهت بشكل واضح نحو الاسلام السياسى ، خاصة فى أحزاب " مصر الفتاة " والحزب الوطنى الجديد " ، وفوق هذا وذاك فى الفلسفة السياسية والتنظيمية القومية الشمولية لهيئة " الضباط الأحرار " .

إن عملية التشعب هذه تمت حول صدمات الأزمة الاقتصادية العالمية بين ١٩٢٩ و ١٩٣٢ وتفاقت ابتداء من تأجج الحركات الثورية فى مصر والعالم العربى التى تلت هذه الأزمة منذ ١٩٣٥ حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وما واكبها من حروب تحرير وثورات فى معظم الاقطار والدول العربية .

١ - ٦ وعندما تركزت السلطة بين أيدي " الضباط الأحرار " في مصر إبتداء من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وخاصة في ربيع ١٩٥٤ ، بقيادة جمال عبد الناصر ، بدأ التفاعل الجدلى العميق يتقدم ، ولكن ليس بين الاتجاهين التكوينيين للفكر والعمل السياسى العربى المعاصر فى حد ذاته . ذلك - ونحن هنا نركز على مصر - أن الشعبيتين المحافظتين الرجعتين لكل من الاتجاهين الرئيسيين ، أى أحزاب البورجوازية المصرية بقيادة « الوفد المصرى » حول فؤاد سراج الدين آنذاك ، وكذا جماعة «الاحوان المسلمون » حول الشيخ حسن البنا ، تنكرتا لثورة يوليو ١٩٥٢ ، منتظرة اللحظة التاريخية التي سوف تمكنها ، على ماكانت تعتقد ، من استرداد مفتاح المبادرة السياسية . ولكنما الصراع تحدد ، وارتفع مستواه ، بحدة غير مرتقبة ، بين الشعبيتين الراديكاليتين الثورتين لكل من اتجاهى التحديث الليبرالى والأصولية الاسلامية ، أى القوى التقدمية الاشتراكية من ناحية ، وقيادة الثورة باسم « الضباط الأحرار » من ناحية أخرى ، وهما الشعبتان اللتان اختارتا الثورة طريقا للنهضة . واستطاعت قوى الظلام - فى الخارج والداخل معا - أن تقيم الخلاف بينهما ، وتقيم تلك « الحرب فى الظلام » التى استنزفت طاقت مصر فى الداخل والخارج معا عبر ثلاثين عاما إلى درجة هزت أركان العالم العربى والاسلامى ، بل ونهضة شعوب الشرق رغم باندونج .

التحليل قائم ، وقد أصبح الآن جزءا تكوينيا من معظم الكتابات والاتجاهات الفكرية والسياسية المعنية بمصر والعالم العربى والاسلامى ، مع إضافات وتعديلات هنا وهناك حسب الظروف والخصوصيات وأسلوب العمل الاجتماعى - السياسى ، بطبيعة الأمر .

بقى أن نتساءل : أين نحن من هذا التحليل ؟ أين الفكر السياسى العربى المعاصر من قاعدة انطلاقه هذه ؟

كان لابد أن نبدأ من هذه المقدمات - وهى القاعدة الركنية لكل تحليل فى هذا المجال ، يقوم على أساس الجدية والواقعية معا .
ولكنما تضاعف الصعاب ، واشتداد المعركة الدولية ، واحكام الحصار الجيو - سياسى للعالم العربى ، واحتلال الدولة الصهيونية دور المركز للهجوم الاستراتيجى الحضارى المضاد الشامل ضد العالم العربى ، خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وتفجير سلاح البترول ، ثم الثورة الإيرانية ، ادخلت إلى ساحة الفكر السياسى العربى المعاصر عناصر جديدة ، ومؤثرات تكوينية أثرت عليه فى الأعماق ، وجعلت لزاما علينا أن نرصدها مادامنا بصدد تبين وجهة الجديد فى الفكر السياسى العربى المعاصر فى نهاية القرن العشرين وبدايات القرن التالى .

وقبل أن نبدأ فى تلخيص أهم المحاور الاتجاهية التى تشكل وجهة التجديد فى الفكر السياسى العربى المعاصر ، وجب علينا أن نلخص المؤثرات التى لعبت دورا فعالاً فى هذه العملية :

أ (كان العامل الأول هو إنكسار يونيو ١٩٦٧ ، أى إنكسار أهم دولة تملك القوى المسلحة والاقتصادية الفعالة فى العالم العربى

بقيادة جمال عبد الناصر فى حرب « الأيام الست » السوداء . ان المتأمل لهذه المرحلة ليدرك بوضوح أن هذا الانكسار لم يكن فقط بدءاً لنهاية قيادة جمال عبد الناصر لحركة الوحدة العربية وتحقيق حلم الدولة العربية الموحدة ، وإنما أثر بشكل مباشر على الحد من الاتجاه التقدمى الثورى فى معظم أقطار الأمة العربية ، رغم حدوث عدد من التحركات الثورية هنا وهناك ، ظلت عاجزة تماماً عن أن تقدم البديل المؤثر بعد ضربة ١٩٦٧ .

ب) ثم كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، بما كان لها من مغزى حضارى بالغ : فقد حولت البترول من سلعة إلى سلاح ، وحركت العالم الإسلامى الأفريقى الآسيوى من المغرب إلى بحر الصين فى أعماقه ، بحيث أصبح من الواجب اجهاضها ، بعد توقف التحرك العسكرى . وقد تم هذا فى اتفاقية كامب ديفيد المشئومة عام ١٩٧٨ ابتداء من الخلط بين اجماع شعب مصر على وقف الحرب من ناحية وبين اجماعه المتشدد المبدئى الذى لارجعة عنه ، لرفض كل تطبيع مع العدو الصهيونى ، وكذا نبذ الدعوة إلى الانفضاض عن الدائرة العربية ، الإسلامية ، الشرقية ، أى التكرل " فلسفة الثورة " التى أرسى قواعد المشروع الوطنى ، القومى ، وكذا المشروع الحضارى بالتفاعل مع مبادئ باندونج الخمسة ، بحيث أصبحت " ميثاقاً وطنياً " بمعنى الكلمة لشعب مصر والأمة العربية جمعاء . وقد جرحى اتفاقية كامب دافيد الكرامة الوطنية والقومية والحضارية

المصرية العربية الإسلامية الشرقية فى أعماقها ، حتى كانت مأساة ١٩٨١ ، التى أدمت كافة القوى السياسية وكافة المدارس التكوينية للفكر والعمل فى مصر ، وانتهت بمقتل رئيس مصر لأول مرة فى تاريخها السبع ألفى يوم ٦ اكتوبر ١٩٨١ .

ج) وقد ترتب على هذا التوغل الصهيونى ، باسم السلام ، والاصرار على فرض " التطبيع " أن قامت ثورة ايران الوطنية الشامخة بقيادة الاسلام السياسى الشيعى حول الامام الخمينى وصحبه ، لتفكيك أقوى دولة تمثل الموجة الغربية على أرض الشرق الاسلامى آنذاك . أى أن الثورة الاسلامية فى ايران جاءت ، موضوعيا ، ردا على الموقف فى مصر ، وكأئنا الهدف هو محاصرة التوغل الغربى - الصهيونى ، ووقف الموجة الغربية بالعودة إلى الأصول ، أو هكذا فى بادئ الأمر . وسرعان ما اتجهت الثورة الاسلامية فى ايران إلى أن تقدم بديلا للدولة الوطنية التى لم تتواجد منذ قرنين ، بحيث أصبح ممثلو الاسلام السياسى الشيعى هم ، فى آن واحد ، الدولة الوطنية المستقلة الايرانية المرتقبة . من هنا بدأ اللبس ، بين مكانة الاسلام الحضارى ، وأثره السياسى ، وهو أمر قائم ومبدئى وإيجابى فى عموم الاطار الحضارى الاسلامى الافريقى - الآسيوى وأمتنا العربية فى قلبه ، وبين الانتقال المتعجل من الأصولية الاسلامية إلى ممارسة سلفية ، إلى

هيمنة الدين هيمنة كاملة على كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في دولة كبيرة ، شقيقة ، عزيزة لها وزنها في المنطقة ، وفي العالم أيضاً .

د) وخلال هذه المرحلة ، بدأت أركان الهجمة الحضارية المضادة الشاملة للغرب والصهيونية ضد الأمة العربية والعالم الاسلامي تعد العدة لتفكيك شمل الأمة العربية بإثارة الحروب بين مختلف الدول ، وتصعيد الأزمات والمصاعب بينها دون هوادة وتدبير الحرب الأهلية في الكثير من المناسبات ، وخاصة في لبنان الشهيد، وتمزيق شمل شعب فلسطين بمطاردته من منفى إلى منفى دون هوادة ولا رحمة ، وفوق هذا وذاك ، محاولة حصار مصر بقصد تحقيق « احتجاجها » - بغية القضاء على فاعلية التحرك العربي ، مادام قلبه قد أصيب في الأعماق وحوصر ، وأبعد من مكان الفاعلية والمبادرة التاريخية ، أو هكذا تصورت هذه الأركان ورجالها في الداخل .

مرحلة التحول اذن ، أو ، بوجه أدق ، مرحلة تشكل وجهة التجديد في الفكر السياسي العربي المعاصر إنما هي مرحلة ١٩٦٧ إلى ١٩٧٩ ، من الناحية العربية الداخلية المتخصصة .

وقد واكبت هذه المرحلة مرحلة أخرى ، أشد خطورة وهي مرحلة استقطاب العوامل والعناصر التكوينية لتغيير ميزان القوى في العالم ، توطئة لتشكيل نظام عالمي جديد كعملية تاريخية غاية في

التعقيد ، تمتد عبر عشرات السنين . إنها المرحلة التي بدأت ، على وجه التحديد ، بين تحرير الصين تحت لواء الاشتراكية في أكتوبر ١٩٤٩ ، وبين أكتوبر على أرضنا العربية .

هـ) دائرتان اذن : الدائرة الكبرى تغير ميزان القوى العالمى ، من ١٩٤٩ إلى ١٩٧٣ ، ثم دائرة الانكسار وبدء الانبعاث - الاسلامى فى العالم العربى والاسلامى ، بين يونيو ١٩٦٧ وخريف ١٩٧٩ .

يرتفع الستار اذن عن عملية التغير وتشكل محاور التحرك ، ابتداء من التفاعل الجدلى بين هاتين الدائرتين - وأمتنا العربية فى قلبها .

محور المضمون الحركى

كان للوثبة العربية ، وخاصة لحروب التحرير ، والحروب ضد الصهيونية ، والحروب المواكبة لها مساندة للتحرك الوجدوى والاستراتيجى العام ، أثر بالغ فى تنمية الروح الثورية ، وكافة الأيديولوجيات الثورية ، وقد تشعب هذا المد للروح الثورية إلى ضروب مختلفة ، يصعب رصدها بالتفصيل . وإنما نكتفى هنا بالإشارة إلى مابلغته هذه الموجة فى قلب الحركة الفلسطينية ، إذ رفعت راية « الثورة » بدلا من « التحرر الوطنى » عنوانا لها وعلماء ، بشكل مفاير تماما لحروب التحرر الوطنى فى الصين وفيتنام والجزائر والعديد من الدول والمجتمعات الأخرى التى كانت تتحرك على أرضها وانطلاقا من تواجد شعبها ومجتمعها بين حدودها التاريخية - الجغرافية . وقد ترتب على هذه النقلة أمور لا تغيب عن البال ، من حيث اضعاف التحرك الفلسطينى ، خاصة فى مرحلة الجزر العامة التى أصابت الأمة العربية بعد كامب ديفيد ، وهناك أيضاً مجموع الأيديولوجيات وتحركات اليسار الجديد والموجات اللاقومية ، الأممية مظهرها ، المتأقلمة فى واقع الأمر مع جماعات

دخيلة لا وجهة لها إلا التنكر والفكر الرافض ، والفوضوية ولكنما جوهر التحرك الثورى ، والأيدىولوجيات الثورية ، ظل كامنا فى قلب الحركة الوطنية فى مختلف الأقطار العربية ، وفى حركة القومية العربية المتجهة صوب الوحدة ، حول جمال عبد الناصر ومن واكلبه فى العالم العربى ، اللهم إلا المنطقة النفطية التى عاشت فى تلاحم عضوى مكثف مع الغرب الاستعمارى ، حتى سقطت أقنعة الجبروت الزائف فى معارك لبنان ومأساة بيروت والعجز الشامل للحد من العدوان الصهيونى فى الشرق العربى .

كان لابد لهذه الموجة أن تعيد ترتيب حساباتها . كان لابد لها أن تعى الواقع ، بشكل واقعى ، يرفض أول ما يرفض الهيام الطوباوى من ناحية ، ولكنما يركز الرفض على الاستسلام ، والتردى والتفسخ والعمالة السياسية والحضارية التى تفشت معانيها وقواها وأنماطها فى معظم أنحاء أمتنا العربية بعد مرحلة ١٩٧٦ - ١٩٧٨ .

كان المنتظر أن تكون هذه النقلة - من الأيدىولوجية الثورية إلى الواقعية النقدية - نقلة تلتف حول معانى وشعار « الأزمة » . وقد اجتهدت أجهزة كثيرة ، عن وعى أو بدون قصد ، إلى التركيز على اشكالية الأزمة ، يوما بعد يوم ، إلى درجة بلغت أوجها فى الوقت عينه الذى رأينا فيه مسار عدد من أهم الدول العربية يدخل مرحلة الانضباط والنضج والاتزان ، لمواصلة المسيرة الوطنية والقومية

والحضارية معا . وسوف تلقى هذا المعنى فى تحليلنا للمحاور التالية ، ولكننا يجب التنويه هنا بأهمية اثاره موضوع « الأزمة » ، بينما تدل المحتويات الاحصائية كلها على أن كافة المؤشرات فى كافة قطاعات الحياة الاجتماعية ، دون إستثناء ، فى عموم الأمة العربية ، على تنوع أقطارها وأنظمتها ، فى تصاعد مطرد ؛ بل وأن معدل هذا التصاعد المطرد أعلى منه فى أى منطقة أخرى ، اللهم إلا فى شرق آسيا ، وهى قلب التحرك العالمى الجديد . ولكننا أيديولوجية « الأزمة » ، واشكالية « الأزمة » ، والانكباب على « الأزمة » ، و« التأزم » واللطم المستمر ، والتنكر بشكل شرس ودون حياء لكل ما أنجزته أمتنا العربية فى مرحلة ما قبل الثورة ومرحلة الثورة وحتى فى مرحلة التراجع رغم كماشات الحصار وشراسة العدوان . كأنما كل هذا لم يتم ، ولا وجود له ، وعلينا أن نبدأ من الصفر ، أى أن نتحول إلى نقلة لتجارب وأفكار وأنماط من يحاصرنا ، كى ندخل فى « حوار متحضر » مع الغرب المهيمن ، ونقتلع جذور خصوصيتنا وطاقتنا الذاتية والاعتزاز بمنجزاتنا ، وكأنها أعدى أعداء شعوبنا ومجتمعاتنا وأمتنا العربية .

ولكن واقع الأمر لم يتجه هذه الوجهة اطلاقا ، بل على العكس ، فقد رأينا الطلائع السياسية والفكرية فى أمتنا العربية ، وفى مصر على وجه التخصيص ، تنتقل من الأيديولوجية الثورية إلى الواقعية

النقدية على وجه التحديد - فى حوار صريح ومواجهة حادة ، ولكنها تتسم بالتأخى والتسامح ، مع سلبيات الماضى ، بكافة مستوياته ومراحله ، وأيضاً فى تقييم إيجابيات هذه المراحل بشكل مؤكد وبكل إعتراف وفخر وقوة . ان هذا الاتجاه إلى الواقعية النقدية ، فى قلب الفكر السياسى العربى المعاصر ، بعد مرحلة التردى ، تمثل نجاحاً جاداً وإيجابياً إلى درجة بعيدة ، لو قدرنا ظروف الحصار والهجوم المضاد الشامل ، ولو قدرنا أيضاً أن الجيل الجديد من شباب أمتنا العربية عاش فى شبه عزلة من حركة الفكر والعمل فى العالم منذ نحو ثلاثين عاماً ، ولم يثقل من هذا العالم إلا ما نقلته إليه وسائل الاعلام الغربية ، وكلها بين أيدي صهيونية ضارية ، بحيث رأينا قطاعات من المثقفين المطلعين على مجريات الأمور إلى حد ما وكأن لا هم لهم إلا نقل هذه المعارف أو « المعطيات » أو « المعلومات » بلغتنا القومية ، مرجعاً لفكرنا العربى السياسى . وقد بدأت هذه الموجة أن تنكسر ، أو بالأحرى أن تذبل نظراً لضحالة رجالها وتفشى أمرهم وتبيان الجماهير الواسعة أن هذه الأبواق العربية المتغربة ، المدعمة نفطياً ، عاجزة حتى عن نقل مصادر تفكيرها بشكل ذكى وخلاق .

وقد ساعد هذا الانتقال إلى الواقعية النقدية ما أصاب الرسالة الرئيسية لأنصار التغرب فى العالم العربى فى الصميم : إن تدهور

مكانة جيروت الإمبريالية الاميركية بين صفوف القطاع المحافظ ،
اليمنى ، الرجعى ، وكذا السلفى النفطى من الطبقة السياسية
والأنظمة العربية ، حول عجزه فى معركة بيروت وإبرام الاتفاقية
الاستراتيجية مع الدولة الصهيونية فى نهاية ١٩٨٣ ، وتخطيط
السياسة والاستراتيجية ، أسبوعاً بعد أسبوع ، بل يوماً بعد يوم ،
خلال هذه المرحلة ، وكذا هذيان سياسة الولايات المتحدة بالنسبة
للحرب الباردة والمواجهة المفتعلة مع الاتحاد السوفييتى من ناحية ،
يدا فى يد مع ازدياد الشعور القومى الصينى فيما يتعلق بتايوان
من ناحية أخرى ، واكتفاء الدولة العملاقة - التى قيل إنها تملك
٩٩٪ من أوراق اللعبة كلها - باحتلال غراناڊا ، وإثارة الحروب
العدوانية الرخيصة ضد الحركات الاستقلالية فى أمريكا الوسطى ،
إن هذه العناصر مجتمعة أدت إلى تحول كبير من الأيديولوجية
المضادة للثورة فى العالم العربى إلى موقف أكثر إتزاناً ، يمكن أن
يوصف أيضاً بأنه موقف واقعى نقدى - من الرافد الآخر ، من
القطاع التقليدى ، المحافظ ، اليمنى ، السلفى ، الرجعى ، هكذا
عادت عالمية العالم تحتل مكانتها ، بدلا من الرهان على قطب
واحد .

محور وحدة التحرك

٤ - ١ كانت « وحدة التحرك » ، قبل مرحلة ثورات التحرر فى العالم العربى ، أى قبل مرحلة ١٩٢٩ - ١٩٤٦ بعد ١٩٥٢ ، هو الدولة الوطنية ، سواء أكانت تابعة أو مستقلة ، وهى الوحدة التقليدية للتحليل والعمل فى مجال علم السياسة والعمل السياسى معا .

وقد إنتقلت هذه الوحدة إلى مرحلة الاطار القومى - الثقافى الأوسع ، اطار الأمة العربية ، إلى حد أن بدأ إستعمال تسمية « الوطن العربى » إمعانا فى هذا الاتجاه ، بحيث امتزجت « الأمة » ، « والوطن » ، العالم ومكان التواجد الاجتماعى المتخصص . كانت هذه مرحلة القومية العربية ، والاتجاه الحثيث نحو تأسيس أول دولة عربية متحدة ، باسم « الجمهورية العربية المتحدة » بين مصر وسورية بقيادة جمال عبد الناصر . سنوات التحدى والتحرك المتعجل إلى رسم خريطة جديدة للأمة العربية ، تجاهلت إلى حد بعيد خصوصيات المجتمعات الوطنية ، وكذا التجمعات الاقليمية الطبيعية ، ومكنت العدو من إثارة الثغرات وضرب تجارب الوحدة ، الواحدة تلو الأخرى ، من الخارج ومن الداخل معا .

٤ - ٢ وهنا أيضاً نرى أن الانتقال من الثورية إلى الواقعية النقدية يتحقق خطوة خطوة :

أ (برزت من جديد خصوصيات المجتمعات الوطنية ، أى المجتمع القومى على وجه التحديد ، بقدر ما كانت توجد مجتمعات قومية محددة فى العالم العربى ، خاصة فى مصر والمغرب ، واليمن رغم تجزئتها .

ب (وظهرت أيضاً التجمعات الاقليمية التى تسعى ، إما إلى الحل محل المجتمع القومى غير المتواجد بمعنى الكلمة ، اللهم إلا على صورة الدولة الوطنية - والدولة هنا وحدة للتحليل ، بينما الأمة ، أى المجتمع القومى ، وحدة للتحليل والعمل معا ، أى الوحدة الركيكة الوحيدة - وإما للجمع بين عدد من الدول الوطنية فى إطار تاريخى - جغرافى متقارب . هكذا بدأت محاولات لجمع الشمل فى الشرق العربى ، وكذا فى الجزيرة العربية والخليج ، ثم المغرب ، بينما دبت الحركة من جديد فى مشروع وحدة وادى النيل ، وكان من الطبيعى أن تمتد إلى ليبيا .

وهكذا تشكلت الدوائر الأربعة الاقليمية التى منها تتكون أمتنا العربية : المغرب ؛ دائرة النيل وهى تشمل مصر والسودان وليبيا وتمتد جنوباً إلى الصومال ؛ المشرق العربى سواء كان سورية الكبرى أو الهلال الخصيب ؛ ثم الجزيرة العربية والخليج .

ج) وقد ترتب على تشابك هذين الاتجاهين أن بدأت الرسالة التي قدمناها لأول مرة في ١٩٦٢ - ١٩٦٤ تلقى مقبولة أوسع بكثير من ذي قبل . ان فكرة « الأمة ذات المستويين » بدت وكأنها الإطار الذي يمكن أن يجمع بين المستوى الأعم ، القومي - الثقافي ، مستوى الأمة العربية أو العالم العربي ، وكذا المستوى الواقعي الحركي المباشر ، مستوى المجتمع القومي ، الدولة الوطنية المستقلة ، بشكل يؤكد معاني وحدة المصير ، وكذا خصوصية الاشكالية الآتية وأسلوب التحرك واستقلال الارادة فيما يتعلق بتحديد أهداف الولاء الوطني والمشروع الوطني . إن صيغة الجمع بين هذين المستويين ، هاتين الدائرتين ، لا تزال مطروحة للبحث والاجتهاد من خلال الممارسة العملية في ميدان السياسة ، خاصة بعد أن أبعدت « جامعة الدول العربية » من مركزها التاريخي ، قاهرة المعز ، وأصبحت أضعف بكثير مما كانت عليه من ذي قبل . ولكننا الاتجاه مؤكد ، من ناحية إلى الأخذ بهذا التمايز إلى دائرتين ، أو مستويين ، ومن ناحية أخرى إلى ضرورة توكيد أواصر التفاعل الجدلي ، والترابط العضوي ، المصيري بينهما . وهنا تأتي مكانة المشروع الحضاري لأمتنا العربية ، محصلة لمختلف المشاريع القومية حيثما وجدت ، وهو أمر لا يتسنى إلا للمجتمعات القومية ذات الخصوصية الواضحة عبر التاريخ ، في تفاعل جدلي مع القوى الرئيسية التي منها يتشكل ميزان القوى العالمي المتحرك .

محور تنظيم القوى

٥ - ١ كان لابد أن يبدأ التجديد من محور « المضمون الحركي » لينتقل إلى محور « وحدة التحرك » ، وفي قلب « وحدة التحرك » ذات المفهوم الجديد ، أصبح لزاما على الفكر السياسي العربي المعاصر ورجاله ومدارسه أن يتدبروا أمر محور « تنظيم القوى » المتحركة داخل المستويين المذكورين : مستوى الأمة العربية ومستوى المجتمعات القومية المتخصصة .

كان الوضع التقليدي ، قبل عصر الثورات ، يقوم على تقليد ألى ، أعمى ، سطحي ، لمعانى الحياة السياسية الغربية ، خاصة الليبرالية ، وقد تمثل ذلك في ظهور وتعدد الأحزاب ، في الحياة الحزبية ، باعتبار أن الحزب هو أداة الحكم ، ثم في التباكي على زوال هذه القشرة وكأنها عنوان للكارثة .

٥ - ٢ ثم بدأ التحليل السياسي يدقق النظر ، فالأحزاب السياسية ، بوصفها أداة للعمل السياسي ، لم تظهر في تاريخ السياسة إلا في القرن السابع في إنجلترا بعد ثورتها ، ثم في القرنين التاليين ، في نهاية القرن الثامن عشر ، وأساسا في القرن

التاسع عشر فى أوربا ، وحتى جاءت التجربة الدستورية البرلمانية الأولى فى العالم العربى عام ١٨٧٦ على أيدي الخديوى اسماعيل فى مصر ، مما أدى إلى نفيه على أيدي دول أوربا « الديمقراطية » عام ١٨٧٩ ، توطئة لاحتلال جميع ماتبقى من الأراضى العربية المستقلة بالسلاح عام ١٨٨٢ . وبدأ السؤال ، بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، يتجه إلى العلاقة بين الحزب السياسى بوصفه أداة للحياة السياسية والنشاط السياسى من ناحية ، وبين السلطة السياسية . فهل حقيقة أن الحزب السياسى ، كل حزب سياسى ، كل الأحزاب السياسية ، فى كل بلاد العالم رغم خصوصيتها وتباين ظروفها ، هو صاحب « السلطة » ؟ أفلا تؤثر خصوصية مختلف المجتمعات ، أى التكون التاريخى المتميز للمجتمعات المختلفة ، وتكون جهاز السلطة فيها على طبيعة الأداة التى تمارس هذه السلطة ؟ وهل جوهر أداة السلطة فى إنجلترا هو ذاته فى اليابان ؟ فى فرنسا الثورة البورجوازية كما هو فى الاتحاد السوفيتى ؟ فى صين الكونفوشية - السماوية ، بعد المسيرة الطويلة ، كما هو فى الولايات المتحدة ، بلاد المستوطنين وضعف السلطة المركزية ، الفدرالية ؟ بدأ التساؤل ، وبدأ العد التنازلى بالنسبة لأنصار الليبرالية ، المؤمنين أن الأحزاب هى مفتاح السلطة الفعلية .

وقد بين التحليل الدقيق المقارن لأهم المجتمعات القومية المتخصصة أن جهاز الحكم ، السلطة الفعلية ، إنما يتحدد حسب

ظروف التاريخ الذى فى اطاره تشكلت هذه المجتمعات . سوف يلعب الجيش ، أو الطبقة البورجوازية ، أو الحزب الثورى الذى هو فى جوهره جيش التحرير وكوادره ، أو جبهة ضمنية بين الاقطاعية الملكية والبورجوازية الصناعية النامية ، أو جهة أوسع بين مختلف مدارس الفكر والعمل ، من خلال حزب أو حزبين رئيسيين ، أو حتى نوع من الرباط بين الشارع وزعيم ملهم فى بعض الأحيان ، إنما تمثل صوراً متباينة للحكم والسلطة السياسية .

ومن هنا أصبح التساؤل : كيف ندرك خصوصية الأمة العربية فيما يتعلق بالحكم ؟ وبالتالي كيف يتم تنظيم القوى لتحقيق معانى كسر الانكسار والتحرر من الامبريالية وحصار الهيمنة العنصرية والطغيان ؟ كيف أيضاً السبيل إلى تدبير المنزل ، إلى تعبئة القوى الذاتية ، إلى الافادة من كل ايجابيات مختلف المجتمعات القومية التى منها تتكون أمتنا العربية ؟

وقد أراد الفكر الغربى المتسلط فى أركان أمتنا العربية أن يزيّف وضع التساؤل ، وذلك بأثارة اشكالية « أزمة المثقفين » ، أى اشكالية الحرب فى الظلام بين رجال الفكر ورجال السلاح . وقد تمت بالفعل مواجهات فى الظلام أدمت أوطانا عزيزة فى قلب أمتنا العربية ، ولكننا الموضوع ، لو طرح على هذا النحو ، لا يمكن الا وأن يؤدى إلى الحل الليبرالى ، أى إلى تقليد الأنظمة البرلمانية فى العالم الرأسمالى الغربى ، وكأنها ، وحدها ، تملك مفاتيح الحركة .

إن الخلط بين الليبرالية الرأسمالية الغربية من ناحية ، وبين الديمقراطية - أى مشاركة قوى الشعب العامل فى تحديد القرار ومراقبة تنفيذ القرار ، والافادة من ثمار تنفيذ القرار ، إن هذا الخلط هو الذى يكون جوهر أزمة الفكر السياسى الذى اعتنق شعارى التحرر والحرية معا ، تعبيرا عما تجيش به نفوس الجماهير الشعبية الواسعة فى أمتنا .

هـ - ٣ ومن هنا ، بدأ التركيز على المفهوم الجديد للديمقراطية - لا الليبرالية - على أنها « جهة وطنية متحدة » كما دعا اليها الشهيد الرائد شهدى عطية الشافعى عام ١٩٤٦ ، وقد تطور هذا المفهوم المركزى إلى تصور جبهة وطنية متحدة ذات مستويين :

- المستوى الاجتماعى - السياسى : أى مستوى تمثيل مختلف الأحزاب والتنظيمات والاتحادات والنقابات التى تمثل مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية داخل المجتمع القومى المتخصص .

- المستوى الفكرى - الحضارى : أى مستوى تمثيل مختلف المدارس التكوينية للفكر والعمل ، المتشعبة من اتجاهى التحديث الليبرالى والأصولية الاسلامية ، بكافة فروعها وتشعباتها .

وقد بدأ التفكير جدياً فى أن هذا السعى - وهو يختلف حسب البلدان والمجتمعات العربية إبتداءً من خصوصيتها - بفتح الطريق واسعا إلى تعبئة القوى الداخلية وترتيب هذه القوى وتنظيمها ،

والافادة منها إلى أبعد درجة ، وهو - فى كلمة - المفتاح الأساسى
لصد العدوان وكسر الإنكسار .

الانتقال هنا إذن من مفهوم « الوحدة » و « الأمة » بالمعنى
العام ، إلى مفهوم ترتيب البيت الداخلى ، وأحواله إلى قلعة منيعة ،
إلى ترسانة فعالة ، ابتداء من تنظيم القوى الذى أصبح الآن مقبولا
لدى أوسع قطاعات الشعوب العربية ، بينما لا يزال رجال الفكر
السياسى العربى فى مرحلة انتقال من الوضعية التقليدية لإشكالية
الفكر السياسى - بمفهومه الحزبى - الليبرالى المنقول عن الغرب
الرأسمالى - ، وبين هذا التشكيل الجديد لتنظيم القوى الذى
يستشعره الشارع بوضوح وجلاء ، من جراء تجاربه وممارساته ،
وأدراكه العميق لمعنى الديمقراطية بمفهومها الشعبى الفعال
بعيداً عن « خيال الظل » .

محور فاعلية العمل السياسى

٦ - ١ كان مفهوم الفاعلية قبل عصر الثورات، ينحصر فى تغيير الأغلبية البرلمانية ، أو نجاح المظاهرات أو، على أحسن تقدير، فى الحصول على اتفاقية دولية أكثر تسامحا ولياقة. وقد احتفظت هذه المرحلة، مرحلة الحركة الوطنية التقليدية، بقيادة البورجوازية المحلية ، على أسلوب الدبلوماسية ، مما اقتضى أن تعتمد الدول العربية اعتمادا كبيرا على من تصورت أنهم « حلفاء لها فى الخارج » - أى على القوى المتناقضة فى « نظام الأمم » الغربى الصياغة حتى بالطا. كانت هذه الصياغة السائدة تتفق مع عدم الجمع ، حتى مرحلة ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، بين الاستقلال الوطنى والثورة الاجتماعية ، وكأنهما هدفان لمرحلتين تاريخيتين مختلفتين تماما ، كما حددته الفلسفة السياسية والأيدولوجية القادمة من الغرب وقد تقبل الفكر السياسى العربى المعاصر هذه الوضعية ، متناسيا تماما مغزى حروب المقاومة والتحرير بقيادة الأمير عبدالكريم والأمير عبدالقادر وجيش مصر باسم الشهيد البطل محمد عبيد فى ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، وخاصة مغزى « التنظيم

السرى « وراء الجبهة البرلمانية الوفدية المتهادنة ، وقد صاغه وقاده العقيد عبدالرحمن فهمى ، من شباب الوفد، والنقابيين ، وضباط الجيش الثوار بين ١٩١٩ و ١٩٢٣ .

٦ - ٢ ثم انتقلت المعركة إلى مستوى أعلى وأعمق بكثير، لم تعد المسألة الحصول على استقلال صورى ، أو حتى استقلال حقيقى إلى درجة معقولة ، أى إضافة بعد الاستقلال الاقتصادى إلى بعد السيادة السياسية المعترف بها دوليا. ولكنما ظهور الدولة الصهيونية، قلعة للهيمنة الحضارية الغربية الأمبريالية والعنصرية فى قلب أمتنا العربية، لشطر جناحها الأفريقى من جناحها الاسيوى ومحاصرة مركزها القيادى فى مصر ، تضيفى بعدا حضاريا جديدا، أخطر بكثير من أى تصور سابق ، منذ بدء التاريخ حتى عصرنا هذا وإلى مدى غير قصير أمامنا .

إن الدولة الصهيونية تكونت بناء على قرار من الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ، على أساس اقتراح تبنته كل من بريطانيا العظمى والاتحاد السوفييتى بعد حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، وما حددته الحركة الصهيونية العالمية ثمنا لخسائرها أثناء هذه الحرب من معسكرى الغرب آنذاك. قامت الدولة الصهيونية من خلال النفاق السياسى والحرب التى اصطنعها الاستعمار البريطانى فى فلسطين ، تماما كما فعل فى الهند بين الهند وباكستان. ولكنما هذه

الدولة تسلحت وتكونت على أساس الكادر السياسى والسلاح القادم من الدول الاشتراكية حتى حرب السويس عام ١٩٥٦ . وبعد ذلك تسابقت دول الغرب الاستعمارية لتبنى القضية وتسليح القلعة الضاربة فى أرضنا . أما الآن، وقد تحولت هذه الدولة إلى ترسانة رهيبة بفضل الاتفاقية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وجنوب أمريكا وكافة القوى الرجعية والعنصرية فى العالم ، فقد أصبح الأمر على أرفع مستوى من الخطر السياسى والاستراتيجى.

إلا أن التحدى الحقيقى لم يتبدى للفكر السياسى العربى - وهو هذه المرة على وئام مع الشارع العربى - فى المجالين السياسى والاستراتيجى ، ولكنما فى توغل الموجة الغربية : الفكر اللا قومى، الأيديولوجية الرافضة ، الانحلال الخلقى ، التنكر لخصوصيتنا الحضارية والثقافية والقومية ، إفساد معانى العروة الوثقى والوحدة الوطنية ، الدعوة إلى الدول الطائفية الاقليمية ، - أى ، فى كلمة ، بث الفساد لتفكيك عرى الأمة العربية من الداخل ، تحت ستار «التحديث» بوصفه تقليدا ونقلا للعلم والتكنولوجيا والمعرفة ، وفوق هذا وذاك للعادات والتقاليد ، عبر الجسور الصهيونية الممتدة من كافة أنحاء العالم الغربى الرأسمالى وقطاعات أيضا من الحركة الاشتراكية العالمية ، رغم وقوف الاتحاد السوفيتى والدول الحليفة بالإضافة إلى الصين الشعبية والدول الاشتراكية اللا-غربية ، وقفة مبدئية مع الأمة العربية فى وجه العدوان الصهيونى.

٦ - ٣ وقد ترتب على هذا الأمر أن استشعر الشارع العربى ،
الحركة الوطنية بالمعنى الواسع ، وكذا الفكر السياسى العربى ،
حاجة جديدة إلى إعادة الحسابات، إن العون الخارجى ،
والتحالفات الخارجية، والمساعدات واتفاقيات التسليح قد تفيد،
ولكنما الأمر يمس الارادة الوطنية ، الشخصية القومية - الثقافية
وكذا الحضارية ، أى أنه يمس أركان الوجود الاجتماعى -
الحضارى للأمة العربية بكافة نواحيها ومجتمعاتها على تنوعها
وتباينها وتنازعها.

كانت هذه الحقيقة هى نقطة انبعاث عودة الفكر السياسى
العربى ، تحت ضغط الجماهير الشعبية وكذا القيادات السياسية
الواعية إلى أركانه ، إلى جذوره ، إلى أصوله ، إلى ذاته الحضارية،
من هنا جاءت الدعوة إلى الاعتماد على الذات ، وهى الأساس الذى
نادت به مبادئ باندونج الخالدة الخمسة ، وهى أيضا القاعدة التى
انطلقت منها الدعوة الجديدة ، بعد حرب أكتوبر، إلى «الابداع
الذاتى» ليس فقط فى المجالات التقليدية ، ولكنما فى الأساس فى
المجال الفكرى كما تجلى ذلك بشكل ساطع منذ ١٩٧٨ فى المشروع
الفرعى للمشروع الرئيسى لجامعة الأمم المتحدة حول «الابداع
الفكرى الذاتى» الذى صاغته وأدارته عقول مصرية مربية فى قلب
مرحلة تغير العالم ، وكان من نتائجه أن أصبح مفهوم «الابداع»

مفهوما مقبولا من الناحيتين الرسمية والشعبية، بدلا من «التجديد» أو «التطوير» أو «التحديث». طفرة فرضها العدو، مادمنا على استعداد لمقاومة التحدى الحضارى فى مستواه بصياغة المفاهيم والتصورات والنظريات والتكوينات الفكرية والعملية القادرة على صد الهجوم الحضارى الشامل المضاد وكسره، وضربه فى الصميم من خلال تخطيط استراتيجيتنا الحضارية التى بدأت الدعوة إليها منذ ربيع ١٩٧٣.

٦ - ٤ وفى قلب الدعوة إلى الاعتماد على الذات، إلى الابداع الذاتى، إلى الابداع الفكرى الذاتى، برزت بالتدريج قسمة مميزة طالما تجاهلها الفكر السياسى التقليدى، ألا وهى الأصولية بالمعنى الفلسفى الدقيق لهذا المفهوم، فالأصولية تعنى، أول ماتعنى، العود إلى الأصول التكوينية للخصوصية القومية - الثقافية - الحضارية لكل من المجتمعات التى منها تتكون أمتنا العربية، وكذا لأمتنا العربية فى عمومها، والأصولية لا تعنى، كما يريد لها دعاة الردة والعمالة، أبواق الغرب الاستعمارى العنصرى، السلفية أو الرجعية، أو الانقطاع عن المعاصرة أو غير ذلك من المعانى البالية، لكننا الأصولية هى المنبع الذى منه تتقوم المعاصرة، أى حدثتنا القومية الحقيقية الفعالة: التراث الحى، بوصفه مجموعة حركات الابداع والريادات التى تجمعت عبر العصور ونجحت فى التجربة

القاسية عبر تقلبات التاريخ وظلت وجدانا حيا بين جماهير شعوبنا،
والطاقة الخلاقة التي تمكنا من مواجهة تحديات العصر، متسلحة
بأحدث معانى العلم والتكنولوجيا والمعرفة ، وكذا التجربة السياسية
العالمية الحية .

فاعلية العمل السياسى اذن، مرهونة بالاعتماد على الذات ،
بوضع الاصولية السياسية فى قلب تحقيق المعاصرة، وتأكيد
مشروعنا الحضارى ، فى مواجهة العدو، تأمينا للمستقبل، وليس
فقط توكيدا للأمل .

محور التلاحم بين أجيال الفكر والعمل

٧ - ١ أكدنا، فيما سبق ، أصالة ظهور مفهوم الابداع الذاتى ، وخاصة الابداع الفكرى الذاتى بالنسبة للوجهة الجديدة للفكر السياسى العربى المعاصر، وخاصة منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، إن هذا التجديد يختلف تماما عن اللحاق بالموجات «الجديدة» فى عواصم الهيمنة الغربية . ولكننا نراه يمثل الطليعة المرتبطة تكوينيا بدائرة تعبئة مختلف المدارس التكوينية للفكر والعمل القومى، أى أنه يمثل دور الفاتح ، الرائد - بدلا من كونه يلهم للحاق بركب موجات الانحدار والفكر السالب الطاغية على معظم تحركات الثقافة الغربية فى عصرنا.

إن هذه الوجة ، هذا المحور الاتجاهى ، يطرح سؤالا هاما: كيف تتشابك أيدي وجهود الأجيال المتلاحقة من المفكرين السياسيين العرب فى هذا المضمار؟

٧ - ٢ إن الأجيال العاملة الآن فى مجال الفكر السياسى العربى تتوزع بين أجيال أربعة على وجه التحديد :

أ (جيل الأساتذة: وهم الذين أعدوا العدة، فكريا وإلى حد ما

سياسيا ، لعصر الثورات ، وذلك منذ العشرينات حتى نهاية الحرب العالمية واقامة نظام يالطا وبدء المرحلة الثورية ، وهو جيل على حد فريد من الإلمام والامعان بالثقافة الوطنية الأصيلة من ناحية، وكذا ثقافات العالم ، العالم الغربى آنذاك بطبيعة الأمر ، من ناحية أخرى. وفيه، فى هذا الجيل ، جيل الأساتذة ، تتمثل على أعلى درجة خريطة توزع الفكر العربى المعاصر بين الاتجاهين التكوينيين الرئيسيين ، ألا وهما التحديث والأصولية التحديث الليبرالى والأصولية الإسلامية.

ب - جيل الثورة : وهو الجيل الذى أعد منذ مرحلة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، وخاصة خلال حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، انطلاق الثورات التى عمت مصر والعالم العربى بأسره ، وزلزلت أركان الاستعمار ، واحتلال والأنظمة السياسية البالية ، والرجعيات المحلية ، والأرضية الاقتصادية - الاجتماعية المتخلفة ، بحيث تبدلت تبديلا شاملا كافة معالم الحياة الاجتماعية لأمتنا العربية، على تباين التجارب والنتائج، تناقضها انتكاساتها، رياداتها وانتصاراتها أيضا، أن هذا الجيل ، من الناحية الفكرية ، يمثل على وجه التحديد وعلى أحسن صورة القطاعات الجذرية ، الراديكالية ، الأكثر تقدما من الاتجاهين التكوينيين للفكر العربى ، أى الإسلام السياسى والحضارى من ناحية ، والفكر القومى التقدمى من ناحية أخرى.

وقد استطاع هذا الجيل أن يكون آخر من يفيد من الحريات
الواسعة في معظم العواصم العربية الحضارية قبل الستينات ،
وبذلك كان بحق وجدارة ذلك «الجيل الذي كان على موعد مع القدر» ،
من الناحيتين السياسية والفكرية. ومن هنا كان ضربه بقسوة
وشراسة ، وتفتيت شمله ، والتكرار لدوره التاريخي . ولكنه بدأ يبعث
اليوم بشكل قوى ساطع حول أعلامه الشهداء والأحياء معا ،
بفضل تضج عدد من قيادات الدولة وقيادات العمل والفكر في عدد
من الدول العربية وفي مصر على وجه التخصيص، بحيث أنه الآن
في قلب العمل والفكر السياسى ، يدا في يد مع الأجيال الثلاثة
الأخرى.

ج (جيل أبناء الثورة : معظمهم من جماهير الشعب الفقيرة في
الريف والمدن. وقد نشئوا في ظروف الانقطاع عن معانى الاتصال
الثقافى والفكرى بالعالم ، وكذا في اطار الدول الأوتوقراطية
اللا - ديمقراطية ، بحيث انعدمت لديهم تجربة الحوار مع الغير
والذات ، وقد تجلى ذلك في نههم على معرفة الذات وتنقيب التاريخ
المحاصر ، المطوى ، وكذا الاهتمام بمعانى العصر في خارج الأمة
العربية عارما جبارا . ومن هنا بدأت الثغرات : إن مراكز البحث
والأجهزة الخارجية البراقة أخذت تقدم كل جديد بصور مشوقة ،
بحيث أصبح من الصعب على جيل أبناء الثورة أن يدرك التفرقة
الحقيقية بوضوح ، قبل ممارستها ، ومقارنتها وتحليلها النقدي ،

دون تجربة سابقة. وكان أن التفت جماعات من هذا الجيل حول مراكز البحوث هذه ، وسمومها وأموالها وامكانياتها ، مدعمة بتراكم النفط حولها أيضا ، فكانوا أعدى أعداء الابداع الفكرى الذاتى والقومية والواقعية النقدية ، وبعث الفكر القومى الرائد ، وأشد المتكبرين لكافة القوى والأعلام التى تعمل بهذا الصدد على أرض الوطن والأمة.

د (جيل الشباب : وهم الآن ، بفضل إصرار الانسان العربى على رفض تحديد النسل ، رغم كافة الضغوط والمسوغات ، يمثلون غالبية أمتنا العربية فى كافة أوطانها ، ويؤمنون بتلك المسيرة التاريخية والمستقبل الانسانى والاجتماعى والحضارى معا. إن هذا الجيل يمتاز بالحذر ، والشفف البالغ ، والحنان ، والهيام ، ولكن على انضباط شديد والحمد لله : يمتحن الأجيال الثلاثة التى سبقته بروح دقيقة قاسية ، فى أخوتها وتعبيرها الصادق عن جراح الشعب ، وكذا آماله وتطلعاته ، وعندنا أن هذا الجيل هو الذى سيرث التركة الفعالة لما كان ثم انزوى ، وما تحقق ثم حوصر ، أى أنه ، على وجه التحديد ، هو الجيل الذى منه سوف تقوم أركان الفكر الوطنى التقدمى ، الفكر الحضارى الأصيل المعاصر معا. هذا لو تم التلاحم ، فى إطار العروة الوثقى لمدة كافية من الزمن - رغم الحصار بالسلاح المكثف الذى يحيط بأمتنا العربية أكثر من أى وقت مضى.

محور المبادرة التاريخية

ما الهدف إذن ، من هذه التراكيمات الاتجاهية ؟

لو كان الهدف ليس التقليد ، وانما الابداع للريادة ، فإنه يقتضى بشكل منطقي أن يتجه الفكر العربى السياسى المعاصر إلى الامساك بمفاتيح المبادرة التاريخية، أى : أن يطرح هو اشكاليته ، أن يقدم هو مختلف الأجوبة الممكنة والمتصورة بالنسبة لتساؤلات هذه الاشكالية ؛ أن يقوم هو بتخطيط الاستراتيجية والتكتيكات اللازمة لانجاز هذه الاجابات.

والمبادرة التاريخية لا يمكن أن تتحقق إلا ابتداء من وجود أساس راسخ من الكثافة الاجتماعية والاستمرارية الاجتماعية فى أن واحد ؛ أى لا يمكن أن تتحقق إلا فى مجتمعات حضارية عريقة ، تعرف معنى الدولة المركزية الثابتة ، وتتحرك فى اطارها مختلف طقوس الفكر والعمل - فى قطاعات الاقتصاد والحياة الاجتماعية والقوة السياسية والاستراتيجية وكذا فى الفكر والثقافة - بطريقة ذكية ، قادرة على الانضباط فى اطار الجبهة الوطنية المتحدة ، بحيث يصعب النفاذ إلى مفاتيحها وتفتيت أركانها وكأنها مجتمعات

أشبه ما تكون بالسراب المرحلى . إن هذا التحول ، من الانبهار بالأرصدة والمظاهر الشكلية البائدة ، نحو العود إلى الدولة الوطنية ، والمجتمع القومى ، أى من البدو إلى الحضرة - يمثل العملية العكسية لما تم أثناء انزواء أفريقيا ، كما بينه الرائد العالم ابن خلدون ، فى عصره . أى أننا نشهد الآن اتجاه الفكر السياسى العربى المعاصر نفس الوجة التى دعا إليها ابن خلدون : التخلص من معانى التفسخ والضعف والتفتت ، من أجل العودة إلى قوة المجتمعات المكثفة ، حول دولتها ومركزها السياسى وقوتها الذاتية المتعاسكة المتصلة . عملية كبيرة سوف تكسر المخطط الاستراتيجى الحضارى المضاد للغرب الذى أراد لمصر أن تعتزل وتحتجب ، كى يطفى على السطح رجال لا وجهه لهم إلا نقل ثمار ثروة العرب إلى مصارف وملاهى الغرب . وكأن أمتنا العربية وشعبنا على غير تواجد ، كأننا فى عالم أمين آمن . كأن أحلام اليقظة يمكن أن تطفى واقع الصراع والتحدى الحضارى ، كئن الدنيا لم تكن .

شيئا فشيئا اذن تنزوى البناءات المصطنعة للمحدثين ، وتتأكد من جديد معانى المركزة حول المجتمعات والدول ذات التاريخ المتصل والفاعلية السياسية المؤكدة : من هنا تبدأ عملية التحرك من أجل الإمساك بمفاتيح المبادرة التاريخية ، جوهر التحرك السياسى العربى المعاصر والمرتبب .

المحصلة : النهضة الحضارية مشروعاً واستراتيجية

نخلص من تحليلنا للمحاور الاتجاهية لفكرنا العربى السياسى المعاصر إلى تحديد وجهة هذا الفكر ، وقد تشككت على التوالى من العناصر التى عرضنا لها المرة تلو المرة ، الواحدة تلو الأخرى.

٩ - ١ أن وجهة الفكر السياسى العربى المعاصر هى ، فى جوهرها ، وجهة حضارية ، لا اقتصادية أو أيديولوجية بالمعنى الدقيق ، انها وجهة النهضة الحضارية الشاملة لأمتنا العربية حول اطار الوحدة السياسية المرتقبة على صورتها الجديدة ، ابتداء من مركزية مصر فى قلب الأمة ، وكذا فى قلب نهضة شعوب الشرق الآسيوية - الأفريقية باسم باندونج وعلى أساس مبادئها الخمسة الخالدة.

إن وجهة النهضة الحضارية تعنى ، فى آن واحد ، أن سيادة الفكر التكنوقراطى - التتموى على الفكر السياسى بمعناه الرفيع ،

أى الفكر الفلسفى - الحضارى فى خدمة سلطة الشعب والأمة ، بدأت تنزوى تدريجيا ، وإن كانت لابد وأن تظل قائمة كعامل مهم من عوامل النهضة الحضارية ، لكنه عامل خاضع للإرادة السياسية القومية وفلسفة النهضة الحضارية ، فى كافة المجالات والمستويات.

٩ - ٢ نهضة حضارية شاملة اذن ، عصرية تقدمية مستقبلية ، تواكب تشكل النظام العالمى الجديد ، رغم الجبروت الأمريكى - الصهيونى، والضعف النسبى ، وكذا تمزق ، الصف العربى فى معظم الأحيان. نهضة حضارية تحتاج إلى هدف وأداة :

أ (الهدف ، أى المشروع الحضارى ، وهو الذى يشكل جوهر تفكير عدد متزايد من طلائع الفكر السياسى العربى ، منذ ١٩٧٣ .

ب (الأداة ، أى الاستراتيجية الحضارية : ترتيب القوى ، الأحلاف ، الأعداء ، جبهات التحرك ، وكذا الأدوات التكتيكية والتنظيمية.

٩ - ٣ لو أردنا إيجاز المشروع والاستراتيجية ، لقلنا : أنه يهدف إلى تمكين أمتنا العربية ، حول مصر ، من أن تلعب دورا رياديا فعّالاً فى قلب نهضة شعوب الشرق ، قومياته ثقافته ، حضاراته ، والذى يمثل غالبية شعوب العالم ، أقدم الحضارات بها، منبع الفلسفات والديانات ، وكذا أيضا مكانة الطاقة ومقام الدولة العظمى النامية حول محور الصين - اليابان المرتبط ارتباطا

عضويا بأممتنا العربية . نهضة حضارية تهدف إلى أن تقدم بديلا للنمط المتفرد، الاستهلاكي ، العنصرى ، الذى صعد إلى مكانة الهيمنة منذ القرن الخامس عشر ، وتقديم نمط تسود فيه معانى القومية ، والتفاعل الجدلى البناء بين الحضارات والثقافات والقوميات وخصوصياتها المتميزة ، وأنظمة قائمة على فكرة الوحدة الوطنية والجبهة الوطنية بدلا من تقنين الحرب الأهلية تحت ستار الصراع الداخلى والحزبية، وإعادة فكرة التعالى والفلسفة والإيمانية إلى قلب الإنسان ، توكيدا لسلم القيم الذى يرفض تسخير الإنسان لأغليات متسلطة ، ويرفع شعار الإخاء ، والمشاركة ، والثراء الروحى والمادى معا، ومشاركة الشعب العامل فى تحديد مصيره وجنى ثمار عمله ، ورفع أعلام شعوبنا الشرقية ، من جديد ، على قدم المساواة مع كافة الأعلام الأخرى ، مؤكدة بذلك دورها الطليعى فى تغيير العالم ، وتشكيل النظام العالمى الجديد ، فى تعاون مثمر وتباخ صادق ، وتجاوب واقعى فعال مع كافة الشعوب والدول والثقافات للحضارات الأخرى البلا شرقية ، وخاصة فى قلب الغرب، أوروبا ، التى منها تشكلت حضارة الغرب ، قبل انتقالها إلى بيوت المال فى شمال أمريكا.

دعوة صادقة إذن يستشعرها الفكر السياسى العربى المعاصر لبناء مستقبلنا المشترك بشكل واع وأخوى فعال ، تحت لواء القيم

الروحية ، فى إطار العروة الوثقى بين مختلف مدارس الفكر والعمل ، بين رجال الفكر والسلاح ، نصادق من يصادقنا ، نعادى من يعادينا نعم - بعيدا عن التتكر لايجابيات التاريخ أيا كانت ، مدركين تماما فى الوقت عينه مكانتنا من حيث المبادرة التاريخية : أليست أرض الأندلس الزهراء عنوانا لما كان ، وما سيكون، ونحن، معا ، رجاله ؟

الفصل السابع

عود إلى مصر

- رسالة الأستاذ العميد

تحتفل مصر ، شعبا ودولة ، بكل اعتزاز وفخر ومحبة بالذكرى المئوية لأستاذنا الجليل الدكتور طه حسين ، فى رحاب جامعته ، جامعة مصر الأم ، جامعة القاهرة . يشاركها فى هذا الاحتفال ، من قريب أو بعيد ، عموم رجال الفكر والرأى والعمل فى عالمنا العربى ، وكذا كل من يعنى بتحريك مصر ونهضة شعوب الشرق فى القرن العشرين^(١) . وكأن الاسم الكريم قد أصبح رمزا لشيء كبير ، لن نغالى أن قلنا أنه " نهضة مصر " الثقافية والحضارية فى مرحلتها الثانية ، بعد الإنطلاقة الكبرى فى عصر محمد على ورفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وعبدالله النديم ، قبل الانكسار والاحتلال .

الإعتزاز ، والفخر ، والحب - وكذا ، وكيف لا ؟ التساؤل والمراجعة التحليلية النقدية التى لا بد وأن تواكب كل ما هو كبير

(١) فى مؤتمر الذكرى المئوية للأستاذ العميد الدكتور طه حسين ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة (١١ - ١٤ نوفمبر ١٩٨٨) .

وأصيل ، كل جديد ، كل تجديد وإبداع ، أن الفكر الوضعي ،
الراكد ، التعليق على الهوامش ، الفكر .

المسطح السائد في عصور التردى هو ، وحده ، الذي لا يثير ،
ولاحاضر ، ولا جذور ، وبالتالي لمستقبل .

وتشاء الظروف أن يأتى هذا الاحتفال المئوى في نفس العام
الذى ثار فيه الجدل والتحليل النقدي الجذرى لأمر كبرى في تاريخ
الأمم كانت ، ولا تزال ، من الثوابت الإيجابية الهامة في تطور
الإنسانية . إن إعادة صياغة الإطار المفهومي للإشتراكية في
القطاع الأوربي منها كاد أن يطفى على الفؤاد ، وأن يفرض
تجلياته غير المتكاملة ، وكذا تناقضاته التكوينية ، على جميع
مدارس الفكر والعمل في عالمنا المعاصر : بين قائل إن التجديد
معناه نهاية الإشتراكية ، ويؤمن بأن التجديد هو طريق تطوير
الإشتراكية وحيويتها والدليل على قوتها وقدرتها وإمكانياتها
الكامنة ، وقد شملت حركة التجديد هذه الكثير من الثوابت : مغزى
وقيمة ثورة أكتوبر ١٩١٧ الإشتراكية الكبرى : مغزى إقامة أنظمة
إشتراكية بلا مقدمات ثورية مستقلة في أقطار تابعة للقطب
الإشتراكي الأوربي الأول ، العلاقة بين الدولة والحزب ، معنى
الديمقراطية ، في مجرد تعددية ليبرالية ، أم أن لها مضموناً أكثر
عمقاً لا يتخذ بالضرورة شكل التعدد التنظيمي ، وارتفعت زويدة

تحليلية نقدية مماثلة فى مركز أهم الثورات البرجوازية الديمقراطية فى العالم الغربى ، بمناسبة الذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية ؛ أكانت حقيقة تقدا شاملا للعقلانية والفكر العلمى والعدالة ؟ أم كانت حربا أهلية ، أكثر الحروب الأهلية شراسة ، بعد أن قضت على مقاطعات كاملة من فرنسا بالدم والسلاح ، وتركت حتى اليوم أمة منقسمة إلى معسكرى اليمين واليسار ، وكأن الفرقة سنة الوجود ، بدلا من وحدة التناقضات الجدلية .

ونذكر هذه الأمور الجلية بمناسبة الجدال القائم ، بل والزوبعة المثارة ، حول مغزى رسالة أستاذنا العميد منذ حين . لا شك أنه عاش حياة واسعة ، شاقة ، مشرقة ، جمعت فى رحابها بين الكثير من المتناقضات والطروح غير المتكاملة - شأنه فى ذلك شأن جميع المبدعين المجددين ، خاصة فى مراحل محاولة كسر الانكسار وشق الطريق إلى التحرك والتحرر والتقدم والنهضة ، ولكننا نستشعر أن الزوبعة زادت إلى حد يلفت النظر منذ بداية الخمسينات ، ثم جاءت موجة جديدة من العوامل جعلت من طه حسين مثارا لجدل عنيف فى مطلع السبعينات .

ما الأمر إذن ؟ لما هذه الزوبعة - إن لم يكن الأمر جليلا ، إن لم تكن الرسالة حقيقة ذات أهمية مركزية بالنسبة لمستقبل مصر ؟ نقول إذن بادئ ذى بدء : إن رسالة طه حسين ، فكرا وعملا ،

جزء تبكوينى لا يتجزأ من شخصية مصر ، من تحرك مصر المعاصر ، من النسيج الجدلى بين الشخصية والتحرك فى ظروف محاولة التحرر والنهضة ، فى قلب مرحلة تغيير العالم وارهاسات تشكل العالم الجديد .

إن هذه المقولة الأولية ، المركزية ، تعنى أن محاولة اهمالها - التى تمت على مرحلتين - هى السبب فى إثارة الزوبعة ، وخط الأمور ، بحيث كانت الرسالة ومغزاها أن تضيق ، أو على الأقل أن تفقد جلاءها وفاعليتها ، وفى كلمة : كادت أن تضيق على مصر ، طاقة ، وسلاحا ، وترسانة فعالة هائلة هى منا وإلينا ولنا ، ومن ثم لا بد وأن نفسح لها الطريق واسعا ، بوضوح وصراحة وعزم أكيد .

كيف يمكن أن نستعيد المسار ، بحيث نمسك بمفاتيح المشكلة ، ونستعيد طه حسين على حقيقته ؟ وعندنا أن الواقع التاريخى يفرض أن نعلمسه من خلال بيان المراحل الثلاث من مسيرة طه حسين ، فكرا وعملا ، فى مصر القرن العشرين .

١ - مرحلة أولى ، البعد الأول ، يمكن إيجازها على أنها محاولة التعامل مع التراث المصرى عموما والاسلامى على وجه الخصوص ، محاولة عصرية ، حية ، بغية توظيفه لتحريك الركود ، وتطوير مصر ، فكرا وعملا ، من أجل التحرير ، على أن يتم هذا كله بواسطة الفكر العلمى ، والايمانية النابعة من تاريخها السبع

ألفى ، والتعامل مع العلم والعصر بالمنهج العقلى العلمى التحليلى الناقد الدقيق ، وتناول الأمور السياسية الإجتماعية بواسطة التحرر الوطنى والديمقراطية الاجتماعية الحققة ، والتفاعل مع العالم المحيط إبتداءً من علاقة حضارتنا المصرية الفريدة ، انطلاقاً منها ، إعتماداً عليها فى المقام الأول .

القضية المركزية لهذا المجال تبدو وكأنها مسألة التراث ، كيفية التعامل مع التراث فى عصر متغير . ولنستعيد بالذاكرة العصر الذى عاشه طه حسين فى طفولته وشبابه ورجولته . فعلى أرض مصر ، ضرب الاحتلال العسكرى فى كل مكان ، مؤكداً إنكسار المرحلة الأولى لنهضة مصر بزعامة محمد على وصحبة إبراهيم باشا ، رفاعة الطهطاوى ، على مبارك ، ثم عبد الله النديم . وحول مصر ، فى الإطار الحضارى المحيط ، كان العصر هو عصر تدهور الخلافة العثمانية حول شخصية السلطان عبد الحميد المتناقضة المهتزة . وفى مواجهة هذا التردى ، وقفت جماعة «إتحاد وترقى» - التى عرفت فى الخارج باسم « شباب الاتراك » - برئاسة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش العثمانى ، الجنرال أنور باشا ، تسعى إلى التعامل مع العصر . وقد بدأ أنور باشا عهده محافظاً مترمماً ، وعدوا شرساً للاشتراكية ، ثم انتقل بعد هذا إلى مقام الأب الروحى لثورة تركيا الاستقلالية بقيادة

مصطفى كمال ، تلميذه المختار ، إلى أن رأى أن يبتعد عنه بعد أن اختار مصطفى كمال قبل أن يتحول إلى «أتاتورك» العلماني المتنكر لحلفائه الأوائل من الشيوعيين والاسلاميين ، وإلى حد أن انتهى بآنور باشا المطاف فهاجر إلى الاتحاد السوفيتي ، وعلى أرضه أنشأ «إتحاد الشيوعيين الاتراك» باسم الشيوعية والوطنية - حياة خرافية لا تزال مطوية ، وقد بدأت تتكشف تدريجيا في البحوث التاريخية التركية منذ سنوات .

وفي وجه هذا التردى ، استشعر طه حسين الشاب - وكيف لا ؟ - إن النمط الناجح إنما يأتي من شمال البحر المتوسط ، من أوروبا الليبرالية ، وهي بطبيعة الأمر أوروبا الاستعمارية والامبريالية والعنصرية المعادية لشعوب أمتنا العربية والعالم الاسلامي ولكنها تقدم في الوقت عينه أشكالا متقدمة في مجال التنظيم المجتمعي ، وتنظيم الحياة السياسية بقدر غير قليل من الحريات العامة يمتزج ، بمذبحة حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ الدامية لإعادة توزيع المستعمرات ، وقد أراد طه حسين أن ينظر إلى الإيجابيات ، في القطاع الثقافي والعلمي ، دون السلبيات ، شأنه في ذلك شأن العديد من رجال الاتجاه التكويني الثاني الذي حددناه في تكون الفكر المصري والعربي الحديث والمعاصر ، اتجاه التحديث الليبرالي ، كان في وسعه أن يتنبه إلى مغزى التحرك السياسي النهضوي بجناحيه

الاسلامى والعلمانى فى تركيا ، كما فعل « الحزب الوطنى » تماماً بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد ، فقدم نمط « اتحاد وترقى » ثم مصطفى كمال أتاتورك ، فى نفس الوقت الذى قدم فيه ريادة اليابان فى انتصارها على الاسطول الروسى القيصرى فى معركة تسوشيما ١٩٠٥ ، وذهب به الأمر أن حياً فى ثورة أكتوبر ١٩١٧ الاشتراكية فى روسيا النصير الأول لثورة مصر الوطنية ، بفضل بعد نظر محمد فريد ، لم يكن طه حسين فى هذه الآونة على هذا المستوى ولا من ذلك الفريق . ولكن علينا ألا نبالغ فنظلمه . كان الجو الليبرالى السائد ، تحت ضغط ونفوذ الثقافة الأوربية ، كان استجابة لاحتياجات مصر الثقافية والمجتمعية الملحة على المدى القصير .

وقد تجلت هذه الخطوات الأولى فى رسالته للدكتوراة من جامعة باريس السربون عام ١٩١٧ عن « فلسفة ابن خلدون الاجتماعية » (تعريب محمد عبد الله عنان ، القاهرة ، ١٩٢٥) ، الاختيار صائب كل الصواب : يتجه طه حسين إلى محاولة فهم قوانين التحرك التاريخى عند المفكر العلم الذى رأيناه منذ سنوات يبرز - كما بيناه - بوصفه مؤسس علم التاريخ وعلم الاجتماع الحديث حقيقة . وقد لاحظ المحللون أن الرسالة متناقضة ، بل وسطحية فى الكثير من الأمور وخلصوا إلى أن الأمر يرجع إلى أن المؤلف ، طه حسين

طالب الدكتوراة ، يفتrof بأن الفلسفة الألمانية بالنسبة له غموض وإبهام - بينما الفلسفة الألمانية هي قلب فلسفة الغرب ، الذي انبهر به طه حسين آنذاك ، وكان ومثلت الركيزة لفلسفة التاريخ دون جدال حتى عصرنا (كانت ، هيغل ، سيميل ، شبنجلر ، ولثاى ، جنباً إلى جنب مع الإيطاليين كروتشى وغرامش) . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى اعتماده على الفلسفة الوضعية المسطحة ، متمثلة فى أعمال أوجست كونت . ولابد هنا من كلمة عن هذا الرجل الذى لعب دوراً سلبياً خطراً فى توجه الفلسفة الاجتماعية فى نهاية القرن التاسع عشر وحتى عصرنا . كان الهدف المعلن هو : «محاربة الاشتراكية» . والمنهج هو : التنكر لجذلية التاريخ . والاختيار هو : ان الواقع هو ما هو قائم ، وما هو قائم انعكاس للظروف الطبيعية المحيطة ، أى أنه ليس فى الإمكان خير مما كان . فلسفة تتمثل بالجمود والمحافظة ، والرجعية التكوينية ، وهكذا السطحية فى كل ما تناولته من تحليلات . كان هذا هو التأثير الرئيسى على تفكير طه حسين الشاب فى تناوله الأول للتاريخ وفلسفته . فلا عجب أن يكون الاتجاه السليم ، إلى فلسفة التاريخ ، مقروناً بمحافظ سطحية لم يمكن طه حسين أن ينفذ إلى جوهر خصوصية ابن خلدون المتفردة بوصفه الرائد المعلم للتاريخ بوصفه علماً ، ولدراسة المجتمع بوصفه جوهر علم التاريخ .

ثم جاءت الأعمال الأخرى على التوالي وكلها تعنى بالاسلام الحضارى ، وأثره على الحياة الاجتماعية والسياسية . الأعمال المعروفة ، وكذا المعارك . وان لن نخوض فيها من جديد . وإنما يعيننا هنا أن نؤكد أن محاولته الصادقة كانت للجمع بين الإيمانية وبين ما تصور أنه منهج لفلسفة التاريخ العصرية ، مما لم يمكنه من ادراك التكون الجدلى المركب لحضارة الاسلام ، وخصوصيتها بالنسبة لما سبقها وما أحاط بها من حضارات الغرب ، خاصة وأن طه حسين لم ينتبه إلى أن مكانة مصر الحضارية توازيها ، على الجانب الآخر من العالم ، أى من الشرق ، مكانة حضارة الصين ، وبينهما حضارة الفرس والدوائر المركبة للثقافات التى منها تكونت الحضارة الهندية . فى كلمة : لم يدرك طه حسين معنى الشرق الحضارى ، وثقل آسيا ، وأن الاسلام لم يكن من الممكن حصره فى الإطار العربى أو الشرق الأوسطى ، وإنما لابد وأن يدرس على سعة شريحته ، وهى فى المقام الأول أسيوية ، ثم عربية أفريقية ، وبالتالي عالمية .

نخلص من هذا التناول السريع لعلاقة طه حسين بالبعد المباشر لتراث الحضارة المصرية ، البعد الاسلامى ، أنه حاول أن يؤقلم بين هذا البعد وبين ما رأى أنه مقتضى الأمر فى مجال فلسفة التاريخ ، وقد أصاب هنا إلى حد بعيد ، لم يدرك الجديد ، وظلت الوضعية هى المنهج . فالتراث ليس ردة إلى الماضى ، وإنما هو امتداد

الماضى إلى الحاضر الحى ، واستشراف لأبعاد المستقبل . لم يذهب طه حسين إلى هذا النحو ، ولكنه ألح إليه فى الكثير من كتاباته ، وخاصة فى « حديث الأربعاء » (١٩٢٦) ثم « دعاء الكروان » (١٩٣٤) ، وأخيرا « الوعد الحق » (١٩٤٧) ، مرورا بثلاثية « الأيام » (١٩٢٧ ، ١٩٣٩ ، ١٩٧٢) .

٢ - الرسالة الثانية ، ولعلها جوهر حياة وبذل طه حسين ، كانت فى تحديد فلسفة وسياسة ثقافة مصر الوطنية .

مرة أخرى نعود إلى العصر ، لنتفادى الأحكام البعدية المتعجلة . كان العصر فى المقام الأول هو عصر تأكيد شخصية مصر ، عصر الحركة الوطنية من أجل الاستقلال والسيادة ، عصر التحرر وإقامة معانى الحياة الديمقراطية على أرض الوطن . وقد أكد طه حسين فى جميع كتاباته ، وعلى مدى العمر وفى كافة القطاعات والمناسبات ، شخصية مصر الحضارية المتفردة : الفرعونية ، القبطية ، ثم الاسلامية منذ القرن السابع .

ورأى أن هذه الشخصية فى حاجة إلى ثقافة عصرية ، ليبرالية ، تواكب روح العصر - والعصر فى نظره ، كما رأينا ، يتمثل فى التقدم الأوربى شمال البحر الأبيض المتوسط . نعم ، لقد بدأت الأنظار تتجه إلى الولايات المتحدة منذ الثلاثينات . ولكن طه حسين ظل رجل الثقافة الأوربية ، وجذورها اليونانية التى استشعر أنها

امتداد وتطوير للحضارة الفرعونية - وليست الأصل كما ظن الكثيرون ، وهو رأى أكدته البحوث الموسوعية التجديدية التى قام بها منذ سنوات قلائل العالم البريطانى الشاب « ماوتن برنال » فى كتابه الموسوعى « أثينا السوداء - الجذور الأفرو-آسيوية للحضارة اليونانية » . وراح طه حسين يؤكد أن التماثل بين الثقافة المصرية الحديثة وثقافات أوروبا لا يمكن التفريق بينها بوضوح فهى وكأنها من طراز ، أو نسيج متقارب ، إن لم يكن واحداً . ومرة أخرى الأصول اليونانية ، امتداد للأصل الركين : حضارة مصر الفرعونية .

ويضيف طه حسين أن هذه الثقافة المصرية ، والوطنية فى المقام الأول ، لابد وأن تتسم بالصيغة الديمقراطية ، الليبرالية ، أى أن تقوم على ركائز المنهج العقلى ، والفكر العلمى ، والذى لم يستشعر أبدا أنه مضاد للدين ، أو مقابل له ، وكأن المسألة نسيج واحد وكل مترابط - كما هى بالفعل - كما بدت للغالبية العظمى من مثقفى مصر قبل تفجير الصراعات فى الستينات بعد حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

يتساءل الكثيرون اليوم ، وخاصة شباب مصر ، عن موقع طه حسين من البعد العربى ، ولا نقول العروبة . كان طه حسين مرة أخرى ، جزء من عصره ، من التكوين المجتمعى السياسى الثقافى

لمصر المعاصرة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . كانت مصر حتى ذلك الحين تؤكد إنها الوطن الوحيد لكل المصريين ، وهذا المعنى يعبر عنه شعار الوحدة الوطنية ، وإنها جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية بطبيعة الأمر . وقد رأى حزب الوفد أن يتجه إلى دائرة تحرك تدعم سياسته الاستقلالية ، واستشعر أن دائرة العالم العربى ، هى أقرب الدوائر لنا ، من حيث توحيد الثقافة ، واللغة ، وكذا ظروف كثيرة متشابهة ، وخاصة فى منطقة الشرق الأدنى ، الشام بالتعبير الشعبى . وقد اتفقت هذه الرؤية مع مصالح الرأسمالية الصناعية والمصرفية الوطنية ، بقيادة مجموعة بنك مصر حول محمد طلعت حرب ، التى رأت فى السوق العربية امتدادا طبيعيا لقاعدتها المصرية . من هنا كان قرار الوفد بإنشاء «جامعة الدول العربية» عام ١٩٤٥ فى الإسكندرية - لا تلبية لمخطط بريطانى ، كما أدعت بعض الدوائر الاستعمارية المنافسة لانجلترا آنذاك ، وإنما تلبية لمصالح مصر دولة واقتصادا وثقافة ، لوجدان شعبها ، واحتياج مصر الملح إلى الحليف القريب لفك الحصار المضروب على أراضيها . كان هذا جو العصر ، وهذه ، على وجه التحديد ، النظرة المصرية إلى العالم العربى ، وهى النظرة التى أكدها «الميثاق الثقافى» لجامعة الدول العربية التى نص فى بنده الأول على أن «كل من يتكلم العربية عربى» . أى أن المفهوم مفهوم قومى -

ثقافى، ينبنى على وحدة الثقافة ، وليس مفهوما قوميا - سياسيا
ينبنى على وحدة الوطن ، ومن ثم الولاء لمركزه ، الدولة
العربية المتحدة .

كان الجو المصرى - من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ،
حول الوفد - يشارك فى هذه النظرة ، مع بعض التنوع هنا
وهناك : فالتحرك المصرى السياسى من أجل النهضة الحضارية
إبتداءً من ١٨٠٥ بقيادة محمد على وصحبه كان يهدف لإعادة قوة
مصر ومجدها العتيد ، ثم الإنطلاق لدعم الخلافة الاسلامية
العثمانية المتدهورة ، وذلك لمواجهة أوروبا الضاغطة ، القاهرة ، التى
رأى محمد على أنه لابد من وقفها عند حدود العالم الاسلامى ،
ومصر فى قلبه . وكان لإبراهيم باشا ، سارى عسكر جيوش مصر
آنذاك ، الفضل فى إدراك أنه لابد من تعريب لغة الجيش والقيادة ،
لصهره أداة فعالة من أجل هذا الهدف لـ « تحرير » ولا نقول
« توحيد » العالم ، أو الأمة العربية ، كانت النظرة مصرية -
إسلامية ، فى مواجهة العدوان الأوروبى .

وقد استمر الموقف هكذا فى أجواء الحزب الوطنى الأول ، ثم
تطور الأمر فى ثورة مصر الوطنية عام ١٩١٩ - ١٩٢٣ بقيادة
الوفد ، وقد لعبت مجموعة بنك مصر دورا هاما فى توجيه الانظار
إلى أهمية البعد العربى ، داخل إطار الدائرة الحضارية الإسلامية ،
بوصفه البعد الأقرب إلى التحرك السياسى الخارجى المصرى .

وفى كلتا الحالتين ، أو المرحلتين - المرحلة الأولى لنهضة مصر الوطنية بقيادة محمد على ، المرحلة الثانية للنهضة الوطنية بقيادة الوفد ، ثم جمال عبد الناصر - ظلت الدائرة النيلية - الأفريقية هي الخط الحياتى الأول لسياسة مصر الخارجية : فالسودان جنوب الوادى حقيقة وامتداده نحو منابع النيل ، لا حياة لمصر بدون النيل، لا تواجد لأفريقيا الفعالة بدون مصر .

معان توارت منذ ١٩٥٢ لأسباب متعددة ، ولكنها لا تزال فى قلب الواقع والوجدان ، لا تنتنى .

قد استطاع طه حسين أن يفك الحصار المضروب من حوله بعد معركة «الشعر الجاهلى» ، وأن يتولى المركز السياسى الأول فى وزارة المعارف العمومية ، مركز المستشار الفنى ، إلى أن تولى الوزارة فى حكومة الوفد ، فوضع معانى كتابه الهام «مستقبل الثقافة فى مصر» (١٩٣٨) - وهو الكتاب الوحيد لإستاذنا العميد الذى لم تصدر له طبعة جديدة على أرض مصر حتى اليوم - مكان التطبيق ، فى عهده أصبح لجامعة القاهرة ، فؤاد الأول سابقا ، المكانة المرموقة على مستوى عالمى ، وهو أمر يصعب تصديقه اليوم بعد ما أصاب عموم جامعاتنا من مصاعب ومشاكل من جراء نزيف هجرة العقول من صفوة رجال هيئات التدريس من ناحية ، وبفضل الضغط العدى الهائل على المدرجات والفصول ، مما غير الصورة

تماما (من يصدق ، مثلا ، أن كلية الآداب بجامعة القاهرة كان بها ستة كراس للأساتذة قبل الحرب العالمية الثانية ؟ ..) . كان الرجل هو العلم ، وقد إلتف حوله رجال أعلام : عبد الرزاق السنهورى ، على مصطفى مشرفة ، نجيب محفوظ ، وعشرات من الذين رفعوا مكانة مصر عالميا فى كل قطاعات العلم والمعرفة إلى درجة يستشعرها المبعوثون وشباب الاساتذة اليوم فى رحلاتهم الخارجية - وكان هناك تراثاً غائباً انكسر ، وقد يعود ، تراث صاحبه ومحركه الرائد أستاذنا الجليل الدكتور طه حسين .

وكان لتطبيق أفكاره فى مجال التعليم الابتدائى ، وخاصة الثانوى ، أهمية خاصة ، إذ أصبحت السنة التوجيهية بمثابة السنة الاعدادية للجامعة ، فى مستوى رفيع لا يقل عن مثيلاتها فى مختلف الدول المتقدمة . وكان أيضا همزة الوصل بين أعضاء هيئات التدريس وعالم الصحافة والاذاعة ، كما أنشأ أهم مجلة ثقافية فكرية فى تاريخ مصر هذا القرن ، « الكاتب المصرى » ، التى حاولت مجلة « المجلة » ، برئاسة صديقه وتلميذه الراحل الكبير الدكتور حسين فوزى ، أن تستعيد روحها بعد السويس وعودة الجبهة الوطنية المتحدة إلى الوجود فى رحاب وزارة الثقافة الأولى لثورة مصر الوطنية ابتداءً من ١٩٥٦ .

وفى هذا كله ، ظل العالم الاشتراكى بعيدا عن النظر : الاتحاد

السوفيتي ، قاهر النازية ، نصير المعذبين في الأرض ، بعد غائب
في إنجاز سياسات التعليم والثقافة الوطنية في مصر . أما الصين ،
صين المسيرة الطويلة ، فقد ظلت بعيدة تماما عن الإدراك وكان
«طريق الحرير» لم يتواجد ، وكان مصر لم تكن صاحبة الفضل في
احاطة ابن خلدون بالرعاية التي مكنته من صياغة تاريخ العالم وكان
ابن بطوطة لم يكن همزة الوصل الأولى ، الكبرى بين مصر وعالمنا
العربي من ناحية وأسيا الوسطى والصين من ناحية أخرى . كان
عالم مازال يتمركز حول البحر الأبيض المتوسط والنيل . عالم
مباشر ، حياتي حيوي بالنسبة لتحرك مصر وصياغة ثقافتها
الوطنية . عالم قاصر ، مادام يستبعد مصر عن إطارها التاريخي
التكويني الحضاري ، ألا وهو عالم الشرق الذي أدركه جمال عبد
الناصر في نظريته السياسية الفذة ابتداء من مؤتمر باندونج
(إبريل ١٩٥٥) .

ومع هذا ، فقد شاء الخصوم أن يركزوا على التباعد بين فلسفة
الثقافة الوطنية لطله حسين ، المصرية المتوسطة المتجهة إلى أوروبا
وحوض النيل - متناسين أن طه حسين شارك غيره من رجال
عصره ، وكان مع رجال حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعدد كبير من وجوه
اليوم في عدم إدراك أهمية العلاقة التاريخية العضوية التكوينية بين
حضارة مصر السبع ألفية من ناحية وحضارات الشرق الشامخة ،

حول الحضارة الصينية ، أى الدوائر الثقافية اليابانية والآسيوية الشرقية ، والمالية فى جنوب شرق آسيا ، ثم الحضارة الوسيطة فى نصف القارة الهندية ، والحضارة الماغولية فى آسيا الوسطى ، ثم حضارة الفرس فى إيران المعاصرة . مازلنا نتحرك فى إطار المفاهيم الموروثة من عصر التبعية ، رغم «باندونج» ورغم مكانة مصر فى إنشاء الحركة الأفريقية - الآسيوية ، ثم حركة تضامن القارات الثلاث .

٣ - الرسالة الثالثة كانت المشاركة الفعالة فى الحركة الوطنية ، فى تحرير مصر ، مصر الأم ، مصر الأمة ، مصر الشعب .

لم تكن الوزارة فى مرحلة حكم الوفد الأخيرة مشاركة إدارية فى عمل إجرائى تقليدى ، كانت هذه هى أيام المعركة ضد الاحتلال البريطانى ، التى انتهت بإحراق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥١ ، ثم انطلاق الضباط الأحرار إلى انقلاب ٢٢ يوليو ١٩٥٢ بعد نصف عام من الأحكام العرفية . كانت هذه المرحلة التى حركتها منذ الأربعينات «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» ، فى علاقة تحالف عضوية بشباب حزب الوفد وقطاعات واسعة من شباب الجيش والأخوان المسلمين ومصر الفتاة والحزب الوطنى ، حول البوتقة القيادية الشيوعية . كانت هذه حكومة الوفد التى استطاع فيها وزير للخارجية ، الدكتور محمد صلاح الدين ، بعد أن حاصره الطلبة بشعار « نريد السلاح يا صلاح » ، أن يحمل مجلس الوزراء

على نقد معاهدة ١٩٣٦ ، توطئة للثورة والعمل الذى أطاح بحكومة الوفد ، ربما أكثر من حريق القاهرة .

وقد عبر طه حسين عن هذا الجو الملتهب فى مجموعة مقالاته «المعذبون فى الأرض» (١٩٤٩) .

حقا ، لقد شارك طه حسين بشكل مباشر فى تحريك الشعور الوطنى من أجل التحرر والديمقراطية والتقدم . وفى هذه المرحلة بدأ يقترب من اليسار المصرى ، وقد اجتمعت طلائعه فى مجموعة من المنتديات السياسية - الثقافية المرموقة التى كونت رأى المصرى وطرحت الاشكالية المصرية فى اتجاه وطنى ديمقراطى تقدمى لم يتزحزح : « دار الأبحاث العلمية » « لجنة نشر الثقافة الحديثة » ، مجلات « الفجر الجديد » و « أم درمان » وكذا صداها فى « المصرى » و « الوفد المصرى » . مرحلة كبيرة صاغت فلسفة ومحاور تحرك الجبهة الوطنية المتحدة متجهة بطبيعة الأمر إلى انجاز ثورة مصر الوطنية الديمقراطية حتى جاءت حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فاتجه المسار إلى طريق آخر ، يواكب معانى الطريق الأول ، ولكنه يرفض بشكل أساسى مفهوم الديمقراطية ، ولا يقترب من الجبهة الوطنية المتحدة إلا بحذر ، مفضلا حركات القمع المتتالية التى أضعفت الجبهة الداخلية وفتحت صفوف الوطن لضربات الصهيونية فى أيام يونيو ١٩٦٧ السوداء .

لم اذن هذا الضجيج الذى يرتفع اليوم حول طه حسين ورسالته؟ وهل يمكن تُرى أن تفسره بوصفه تعبيراً عن « تناقضات » الرجل العلم ؟ أم أن هناك أبعاداً أكثر عمقاً وأهمية ؟

المعركة الأولى ، معركة الأصولية والتحديث فى دائرة فهم الاسلام فى عصرنا – معروفة بما فيه الكفاية . وهى حقيقة ليست بيت القصيد فى عرضنا اليوم .

وعندنا أن المعركة الثانية كانت هى بداية تأزم سمعة طه حسين فى أوساط واسعة من الجيل الجديد . فقد رأى العديد من رجال حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، التى تحولت إلى ثورتنا الوطنية ، ثم الاجتماعية فى مرحلتها الثانية ، إن طه حسين يرفض الوحدة العربية ، أى البعد العربى ، متمسكا بالوطنية المصرية التقليدية . وقد شرحنا بإيجاز ما شاهدناه من موقف آنذاك . ولعل هذه المعركة التى لا تزال تترك جراحها إلى اليوم ، فى طريق الإدراك المتعقل ، خاصة بعد النقد الذاتى لجمال عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٦١ ، بعد فشل تجربة الجمهورية العربية المتحدة ، وتحول مصر إلى « إقليم جنوبى » ، ثم اعتدال المسار فى السنوات الأخيرة . فمصر الوطن جزء لا يتجزء من الأمة العربية ، فى دائرة الحضارة الاسلامية الآسيوية الأفريقية – أى الشرقية ، وهى كذا ، وبطبيعة كونها التاريخى – الجغرافى جزء لا يتجزأ من أفريقيا ومحوره النيل ، ومن دائرة البحر الأبيض المتوسط ، التى تقف أوروبا على شمالها

ولكنما الضجة الكبرى بدأت منذ سنوات ، فى مطلع السبعينيات ، عند تقدم الاتحاد الإسلامى فى عموم قطاعات ومستويات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية المصرية ، ردا على ما استشعره من تجاهل تارة ، ثم ، وخاصة بعد ١٩٧٩ ، ردا على الغزوة الصهيونية الامبريالية العنصرية لأجواء مصر . وكان من الطبيعى ، ومن الممكن ، بل ومن اليسير ، أن يدرك الجميع مكانة طه حسين فى هذا التحرك المشروع الطبيعى : ألم يكن هو الذى أكد العلاقة الأكيدة بين الإسلام والعصر ؟ ألم تكن المعارك المفتعلة التى أثارت حول محاولاته للتأليف بين التراث والمعاصرة مغايرة تماما لطروح اليوم ؟

أم أن هناك معركة مفتعلة ، أسقطها العدو الحضارى على أرض مصر منذ نهاية السبعينيات ، بغية تقسيم الصفوف بين معسكرين ، لا يمين ولا يسار الأمس ، وإنما «العلمانيون» و «الإسلاميون» وكأن الوطن ثانوى بالنسبة للتوجه المذهبى ، وكأن وحدة الأمة فى المقام الثانى بالنسبة للتوجه الفلسفى الأيديولوجى . معركة نشهدها اليوم بحسرة شديدة إدراكا من الجميع العقلاء والساسة المجريين إنها معركة مفتعلة مصطنعة ، تهدف مرة أخرى إلى تقسيم صفوف جبهتنا الوطنية المتحدة ، لبث الخلاف وتعميقه بين أبناء الوطن ، فى اللحظة التى نحن أحوج ما نكون فيه إلى تعبئة كافة الطاقات

الوطنية ، إلى جمع جميع المدارس التكوينية للفكر والعمل من أجل وقف التردى ، وإعادة التقدم فى طريق صياغة مشروع مصر الوطنى الحضارى الكبير ، فى قلب أمتنا العربية ، فى قلب الدائرة الحضارية الاسلامية الآسيوية الافريقية ، فى مواكبة المحاولات الماثلة من معظم الدوائر الحضارية والثقافية التى بدأت تستشعر مآزق المشروع الحضارى الغربى . فالإنسان لا يحيا من أجل الإنتاج بلا حدود ، والإستهلاك بلا حدود ، والمتعة بلا حدود ، الإنسان لا يحيا بالماديات فقط ، دون المعانى الروحية ، والدينية ، والفلسفية ، الأخلاقية ، فالحياة بدون قيم ، لامغزى لها . الحياة البهيمية القائمة على مفهوم التنمية الميكانيكى ، أدت بالامبريالية إلى الانحسار فى كل مكان ، وأدت بالأنظمة الاشتراكية التى حاولت أن تواكبها إلى التأزم .

فالثورة الروحية لابد وأن تواكب الثورة الاجتماعية السياسية . موضوع كبير يشغل اليوم المكانة المركزية فى تجديد الفكر العالمى ، فى مرحلة تغيير العالم وصياغة العالم الجديد .

عود إلى مصر إذن ؟ ..

عود إلى مصر بكل المعانى وكافة المستويات . فكرا وعملا .
إيماننا وعقلا . تحررا ووحدة . عصرية وتراثية حية .

عود إلى مصر اذن . ومن هنا مكانة ومقام طه حسين . كان الرجل، وسيظل في رأينا ، الممثل الأول ، والأكثر بروزا ، للتشابك الجدلى المركب ، شديد التناقض ، عميق التوحد ، لشخصية مصر الحضارية ، منذ صياغتها ، وعبر عصورها الحضارية الثلاثة الفرعونى ، والقبلى ، ثم الإسلامى العربى الحديث . فإذا أردنا أن ننصف الرجل ، وكلنا هنا ممن يدينون له بالعلم والفكر والمحبة والاحترام والإعزاز ، إذا أردنا أن ننصف طه حسين فلا بد ، نعم ، أن ننصف مصر .

لم يكن ممثلا لتراث ماضٍ حاول أن يتعصر . ولم يكن كذلك رائرا ومنذرا للمستقبل الثورى المتغير . كان رجل المرحلة الوسيطة : مرحلة الانتقال من عصر التبعية السياسية والفكرية والثقافية إلى عصر التحرر السياسى والثقافى والفكرى . وكان رجل هذه الوساطة فى مرحلة تاريخية لم تتضح بعد من خلال تحركاتها معالم ومحاور المستقبل . مازال العالم آنذاك يتمركز حول الغرب - أوروبا ثم أمريكا الشمالية . لم يكن البعد الشرقى واضح المعالم كما هو اليوم ، إبتداءً من مرحلة ١٩٤٩ - ١٩٧٣ . لم تكن دوائر تحرك مصر الثلاث : العربية - الأفريقية - الإسلامية - محل إجماع ، لم يكن فى مقدور أحد أن يتصور بوضوح مسارات المستقبل ، وكم تعددت : من جبهة وطنية متحدة أجهضت إلى انقلاب عسكري تحول

إلى ثورة وطنية ، ثم إجتماعية شاملة ، ثم تدرى إلى تبعية للنفوذ الأمريكى ، رغم عبور أكتوبر الذى هز أركان النظام العالمى ورفع رأس مصر عالية إلى محاولة التضبيب ، وتحديد المسار الواقعى الممكن ، مرة أخرى فى قلب نظام عالمى ثنائى القطبية بدأ يتزعزع يوما بعد يوم بينما لم تتضح بعد - على الأقل لدى الكثيرين على أرض الوطن - معالم تكون العالم الجديد .

عود إلى مصر ، ليس إنصافا لاستاذنا الجليل ، وإنما ، نعم ، إنصافا لطلائع مصر التى عاشت وعملت وحاربت وأنتجت فى سبيلها ومن أجلها - وفى طبيعتها رجال ونساء يدينون لأستاذنا الجليل بغزير المعرفة ، ويكنون له فى قلوبهم وأفئدتهم رغم تباين وجهات النظر والمخططات السياسية ، المحبة ، والاعتزاز ، والإجلال.

عاش ومات فى سبيل مصر . كانت رسالته يوما العود إلى مصر ، تأكيدا لمكانتها ومقامها ، والعمل من أجلها ، تحقيقا لريادتها الحضارية . من حقه إذن علينا أن نعتبر .

الفصل الثامن

فى أصول المسيرة الطويلة ...

يحتفل قلب مصر ووجدانها وعقلها وفكرها وإرادتها بالذكرى
الثلاثين لاستشهاد شهدى عطية الشافعى ، الذى كان للحركة
الوطنية والتقدمية جمعاء الرائد والأستاذ العلم ، الوجه المضى ،
جامع الشمل ، موحد الصفوف ، الساعد الأول والأقوى فى بناء
الجبهة الوطنية المتحدة منذ فجر الأربعينات حتى يوم رحيله الدامى .
الآثار المكتوبة ، أو على الأقل المنشورة بشكل مبتور من جراء
الرقابة السياسية آنذاك ، قليلة ، وإن كانت بالغة الأثر تاريخياً فى
مسار مصر المعاصرة . الأوراق المتناثرة نادرة . أما الذكريات ،
ذكريات جيل الأربعينات والخمسينات وحتى مطلع الستينات ، فهى
عارمة تكاد تحاصر ، تكاد تخترق حصار الحنين المأساوى لرجل
حفر أنيابه فى قلوب كل من قاده وعلمه ، فى طريق التحرر
والديمقراطية والتقدم . ورغم هذا ، فقد شاهدنا فى العديد من
الأحيان ، وبشكل متصل متعاقب يزداد بين الحين والحين أهمية ،
جماعات واسعة من الأجيال الشابة تلتف حول ذكراه وفكره ،
تتساءل : أين هو ؟ كيف استطاع أن يؤثر ويوجه بهذا العمق وهذه

الأصالة ؟ ثم : ما العمل ؟ الرجل رائد لا يزال . وفكره موجه لا يزال . ومسيرته مثلاً أعلى لا تزال ، رغم الظلمات ، والندرة ، والغياب . وكأنه بحق رائد الجيل المغيّب الذى لم يغب . وكأنه حقاً الوجه المشرق للإشراقة التى لم تتحقق ، وإنما تناثرت بذورها هنا وهناك فأحيت زهوراً متفرقة تمثل بحق إيجابية مرحلة ١٩٤٠-١٩٧٣ على أرفع مستوى وأنصع صورة .

فكيف يمكن أن يكون إذن المدخل إلى إدراك هذا الأثر الهائل ، لحياة ومسيرة وإستشهاد هـز أرجاء مصر والعالم العربى والعالم الإشتراكى والرأى العام العالمى ؟

نقطة البداية ، وهى الركيزة لكل ما أنجزه شهيدى رائداً ومعلماً وقائداً ، ألا وهى حب الوطن ، نقطة البداية فى انتقاله من بعثة إنجلترا بجامعة اكسترا عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ على آخر مركب أقلته إلى مصر ، بعد إعلان الحرب ، بغية ألا يفارق شعبه فيما استشعر أنه سوف يكون موعداً مع القدر ، حركة تحررية ثورية تطيح بكابوس الاستعمار البريطانى المسلح ، والرجعية المتأمرة معه ، فى طريق إقامة نظام وطنى ديمقراطى يفتح الطريق أمام الثورة الاجتماعية صوب الاشتراكية .

حب الوطن الذى وجه خطاه مع صفوة من أنبغ طلائع شباب مصر المثقف والعامل فى مطلع الأربعينات إلى إدراك أنه لابد من

تعبئة هذه الصفوة ، إنطلاقاً من حب الوطن ، بهدف تكوين كوادر مصر الغد فى الوقت الذى لم تكن فيه هناك مدارس كادر فى الأحزاب القائمة ، والذى لم تسع فيه المؤسسات الحكومية والرسمية المزدهرة آنذاك ، حول جامعة فؤاد الأول وبوتقة الجمعيات العلمية المنتعشة حولها إلى هذا المنحى . من هنا كانت فكرة تأسيس « دار الأبحاث العلمية » التى انطلقت منذ ١٩٤٢-١٩٤٣ بقيادته ، وأصبحت فى سنوات قلائل ، مدرسة كادر سياسية وفكرية وعلمية وتنظيمية وإنسانية على أرفع مستوى مصرى وعالمى ، ومن حولها كوكبة النوادى والهيئات السياسية والثقافية : « لجنة نشر الثقافة الحديثة » ، مجلة « الفجر الجديد » ، مجلة « أم درمان » ، وما واكبها فى شبيبة الوفد . كانت الركيزة التكوينية التى سعت إلى تنقيب آفاق المستقبل الممكن ، فكانت ملتقى للجيل القديم من رجال السياسة الوطنية والتقدمية فى مصر ، من عصام الدين حفى ناصف إلى الدكتور محمد مندور ، من إسماعيل الأزهرى إلى عزيز فهمى ، من سلامة موسى إلى العديد من وجوه التنظيمات الثورية المواكبة للحركة التقدمية المصرية ، بحيث تدفقت هذه الكوادر - منطلقة من هذه القاعدة - إلى إرساء دعائم الجبهة الوطنية المتحدة على شكل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦ .

لم تكن هذه اللجنة تجميعاً للشيوعيين ومن صاحبهم ، بل كانت ، ولأول مرة فى تاريخ مصر ، لجنة منتخبة إنتخاباً ديمقراطياً على

المستوى المصرى : فالمندوبون جميعهم منتخبون من كافة مستويات
إتحادات الجامعات ، وطلاب المدارس الثانوية والفنية ، وكذا من
جميع نقابات مصر على تنوع وجهاتها وقطاعاتها ، بحيث جاءت
«اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» بلجنة منتخبة على المستوى الوطنى
بحق وجدارة ، بها أقلية من الشيوعيين الرواد وأغلبية من زملائهم
الوطنيين الثوريين المنتخبين بانتخاب حر على كافة المستويات وفى
جميع القطاعات ، عالم العمال والعلم على أرض مصر المحتلة ، كان
لابد لهذه اللجنة من فكر وبرنامج . كان لابد لها من مشروع وطنى
يؤلف بين مكوناتها المختلفة ، ويجمع بين أحلامها ، وطموحاتها
وتوجهاتها المتباينة ، وكذا برامجها السياسية على تنوعها . ومن هنا
جاء كتاب « أهدافنا الوطنية » فى ربيع ١٩٤٦ صادراً عن
« دار الأبحاث العلمية » بقلم شهدى عطية الشافعى وعبد المعبود
الجبيلى ، الوجهين القياديين للدار آنذاك ، بإسمهما ، واسم لجنة
الإدارة المنتخبة التى كانت تتولى توجيه « دار الأبحاث العلمية » .
وسرعان ما أصبحت صفحات وأفكار ورسائل وتوجيهات
أهدافنا الوطنية هى المشروع الوطنى الذى تبنته «اللجنة الوطنية
للعمال والطلبة» بوضوح الرؤية ، وعمق فهم العروة الوثقى التى
تجمع بين ضرورة التحرر الوطنى ، والتعديل الجذرى لأركان
وتوجهات الحياة الاقتصادية ، وكذا النظام الاجتماعى ، وأهمية إقامة
ثقافة وطنية مصرية تقدمية تجمع بين أصالة مصر السبع ألفية

ومعانى الفكر العلمى والعقلانية وتدخل العالم المعاصر الذى بدأ
يتشكل بعد إنتصار القوى الإستقلالية والإشتراكية فى الحرب
العالمية عام ١٩٤٥ .

وكان طبيعياً أن يتجه شهدى بعد الحملة التى وجهها إسماعيل
صدقى باشا يوم ١٠ يوليو ١٩٤٦ ضد الحركة الشيوعية الوطنية
الديمقراطية إلى تعميق الطرح الوطنى لكافة القضايا والتحركات ،
وقد أصبح دون منازع الوجه العلم لثورة مصر المتصاعدة . ومن هنا
كان نضاله من أجل تحقيق مصر الحركة الشيوعية والتقدمية
المصرية ، وتوكيد كافة أركان الوطنية بها ، وربطها على أوسع مدى
بقواعد التنظيمات الوطنية الكبرى المواكبة لها ، على تبيانها ، وفى
مقدمتها شباب الوفد ، والقطاعات الثائرة فى قواتنا المسلحة ، ومن
بينهم نواة « الضباط الأحرار » ، وكذا الجماهير الشعبية الملتفة
حول الإخوان المسلمين من منطلق وطنى حضارى .

تاريخ شهدى فى هذه السنوات كان بحق تاريخ مصر ، وكل من
سعى إلى تأريخ الحركة السياسية وكذا الحركة الوطنية على وجه
التحديد فى مصر المعاصرة ، يلقى شهدى صفحة بعد صفحة حياً
رائداً فى كافة أرجائها لحركاتها وطموحاتها ، قائداً فاتحاً لجميع
رياداتها ، وكأنه حقاً على موعد مع القدر ، قدر مصر التى بدأت
تدخل عصر الثورات والثورات المضادة للحروب ، وقدره هو ورفاقه

المأسوى . لن نسهب هنا : فالكتب والمؤلفات والرسائل الجامعية والدراسات والمقالات تتزاحم بالملئات اليوم ، ومن خلف الزوايا ، وهى تؤكد هذا المعنى بصدق ، وتدعمه بالمستندات والرؤى التحليلية المتنوعة التى ربما لم تكن كلها واردة لدى العاملين حول شهادى ذاك فى خضم المعارك الثورية المتأججة ، وقد بدأت رياح القمع تزداد شراسة ، مما أودى به إلى سنوات طويلة قاسية من الأشغال الشاقة فى ليمان طره ، وظلت تلاحقه خلال سنوات الحرية المعاصرة المحدودة ، حتى جاء موعد المذبحة فى ١٦ يونيو ١٩٦٠ .

من حب الوطن ، والإنتماء المصيرى لشعب مصر على أوسع مدى جاءت الفكرة المحورية ، التركة التاريخية حقيقة لشهادى عطية الشافعى إلى حركتنا الوطنية المصرية ، وفى قلبها الحركة التقدمية بكافة فصائلها . كان لابد من تعبئة جماهير شعب مصر العامل أولاً ، وكذا مختلف الطبقات والفئات الإجتماعية الوطنية إلى أوسع مدى ، بإستثناء الأقلية المتعاونة تعاوناً عضوياً مصيرياً مع الاستعمار آنذاك. كان لابد من هذه التعبئة لسبب واضح بسيط كان يسهب فى التدليل عليه ويؤكد مركزيته فى كل تحرك وطنى جاد ، ألا وهو أن الوطن المقهور ، المحتل ، المحاصر لابد له أن يتخطى كافة عوامل التفرقة الداخلية ، ويزيلها بوعى وصبر ومثابرة ، بحيث يستطيع حقيقة أن يحدث تعبئة وطنية شاملة أو تكاد . فالتعبئة

الوطنية الشاملة ، وحدها ، هي التي يمكن أن تمكن مصر من الحصول على أكبر قدر من الذكاء الإجتماعى والسياسى ، والإمكانات المادية والمعنوية ، وكذا ثراء تنوع الرؤى التى تصب فى قنوات الحركة التحريرية والوطنية الديمقراطية ، ليس لنا أن نقيم الحواجز بين الطروح المتنوعة ، ليس من شأننا أن نتصومع فى دوائر مغلقة متنافرة تندد ببعضها بعضاً . ليست رسالتنا أن نقبل العديد من الأفكار المتداولة فى المجال السياسى التقليدى القائم على أساس رفض الحوار الخصب مع مختلف التشكيلات والفصائل والمدارس الفكرية المنطلقة أيضاً من حب الوطن ، والمتجهة إلى تحقيق أهدافنا الوطنية عبر مسالك ودروب مغايرة ، متباينة ، وأحياناً فى نواح معينة مضادة لتوجهات الحركة التقدمية .

بل وعلى العكس تماماً : فإن رسالة الحركة التقدمية ، والشيوعيين المصريين ، لا بد وأن تكون دوماً أخذة على عاتقها تخطى هذه العقبات ، وإزالة الجدران الإصطناعية وبناء جسور الحوار والتفاهم والعمل المشترك البناء ، تدريجياً ، ولو فى حدود إيماناً منها بأن الإحتلال والحصار والإنكسار يقتضى باستمرار توسيع الرقعة الداخلية إنطلاقاً من حب مصر ووحدة مصر وأولوية مصر فى إهتمام كافة مدارس الفكر والعمل العاملة من أجلها .

رهان بالغ الأهمية ، بالغ الدقة ، رهان عبقرى على إيمانية الشعب المصرى بمصريته ووطنيته ووحدته وألويته بالنسبة لكافة الطروح الأخرى ، فى مواجهة الإستعمار العالمى والرجعية ، وفوق هذا وذاك فى مواجهة الصهيونية التى ظهرت فى أفقنا حول قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ ، وكان شهدى على رأس القطاع الأوسع من الحركة الشيوعية والتقدمية المصرية الذى رفض رفضاً قاطعاً هذا القرار واعتبر أن أهدافنا الوطنية تقتضى أولاً وقبل كل شىء حماية دائرة أمتنا العربية ، وكذا حدود مصر الشمالية الشرقية من هذا الخطر الجديد ، وقد أدرك هو وصحبه آنذاك أن هذه القلعة الصهيونية سوف تكون ترسانة النفاذ إلى قلب مصر والعالم العربى للتفرقة والدمار بالسيف والنفاق والتسلط والإغراء الزائف .

وقد اتخذ هذا التوجه المركزى الذى صاغه شهدى وقاد التحرك لإنجازه ، صورة شعار « الجبهة الوطنية المتحدة » وهو صلب كتابه الوحيد المنشور بشكل مبتور للغاية (فقد شطبت الرقابة السياسية ٨٢ صفحة من الكتاب ...) : « تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٤٦ » .

إن مفهوم الجبهة الوطنية المتحدة الذى طرحه شهدى رائداً وقائداً آنذاك كان حقيقة بمثابة الخط العام التاريخى للحركة

التقدمية والشيوعية المصرية عبر تاريخها المشرق والمأساوى ، ورغم ما أصابها من تفرقة وتراجع بل وتردى ، وهى فى كل مرة تتخطى وتواصل وتضبط المسار متمسكة ، يوماً ، بهذا الطرح الواسع الذى جعل لها حقيقة تأثيراً ونفوذاً أوسع بكثير من حجمها الفعلى لدى الجماهير الشعبية والطبقات والفئات والتنظيمات الوطنية من أوسع الأبواب .

وهنا لابد أن نلاحظ أن الفارق شاسع بين الخط العام التاريخى لأية حركة سياسية ، أى لأى مدرسة فكر وعمل متأصلة على أرض الوطن وفى قلوب أبنائه والجماهير الواسعة ، وبين الإستراتيجية والتكتيك التى تتدرج من هذا الخط العام ساعية إلى تحديد الأهداف المرحلية ، وكذا وسائل التنفيذ والتحرك على تنوعها .

شهدى عطية الشافعى رجل صياغة الخط العام التاريخى . منه ، من هذا الخط ، تحركت الحركة التقدمية والشيوعية المصرية فى قلب حركتنا الوطنية بون كلل ، بحيث اعتبرها الكثير تاجاً على رأس هذه الحركة ، ورمزاً باهراً لها ، رغم ما أصابها فى الكثير من الأحيان من إنزواء واضمحلال وذبول .

ذلك أن الإنجازات الواقعية بل وكذا الإستراتيجية والتكتيكية قد تصيبها الضربات والخلل ، وكذا وبطبيعة الأمر الإنحراف أو الإنزواء أما الخط العام التاريخى فهو الخيط الموجه لإستمرار المسيرة

الطويلة بالمرحلة التاريخية كلها ، مرحلة التحرر من الإمبريالية
والصهيونية ، ،التبعية ، والتردى المجتمعى والثقافى والحضارى .
الخط العام التاريخى لا ينكسر .

دروس من الذكريات ، وإن كنا لسنا فى مقام الذكريات أو
المذكرات .

كيف استطاع شهدى أن يجمع ، ويوحد ؟ كيف استطاع أن
يغزو القلوب ، ويقتنع الخصوم ؟ كيف إستطاع أن يظل حياً عبر
التعذيب والإستشهاد ؟ وفى كلمة : كيف كانت مداخل شهدى عطية
الشافعى إلى الألباب المصرية ؟

نقطة البدء ، مرة أخرى ، كانت دوماً حب الوطن والإنتماء العميق
إلى شعب مصر . المفاتيح ، المداخل ، الأسلوب من أرض مصر
ووجدان شعبها . الذكاء اللامح والنظرة البصيرة المدققة . وزن
الأمور بميزان العقل والوجدان معاً . الإتجاه الدائب والمستمر إلى
التأليف بين القلوب ، والتغلب على عوامل التفرقة ، والإنصات
بإمعان إلى كل ماينير طريق التغلب على العراقيل الإصطناعية .
كان شهدى حقيقة ، وبكل معانى الكلمة ، رجل الألفة ، رجل
التجميع ، رجل الحب الصادق ، رجل الوفاء حتى آخر لحظة من

لحظاته ولا أظن أن هناك شخصاً واحداً ممن إلتف حوله أو إلتقى به ولو مصادفة ، إلا ويشهد على صحة هذا الكلام .

صفة ثانية تعلمها شهودى من شعب مصر العامل ، من ريف مصر ومصانعها ومدارسها ، ألا وهى العمل الدائب ، يكاد يكون ليلاً نهاراً ، الجمع بين القراءة والدراسة والكتابة ، ثم العمل التنظيمى ، بشكل أصبح أسلوباً جديداً حقيقة فى عالم السياسة ؛ فالسياسى لم يعد كما كنا نتصوره ، رجل التخطيط والمناورات ثم القيادة الجماهيرية أو الحزبية . ولكنه كان ، وفى المقام الأول ، رجلاً يتعلم من الشعب ، يقضى بينه ، كما فعل شهودى ، ساعات كل يوم دون انقطاع فى الأحياء الشعبية يستمع ، ينصت ، يتناقش ، يتندر ، يتعلم ، ثم يعود إلينا بحصيلة وكأئها حقيقة جحا السياسية الوطنية نستمع إليها بإنبهار ، ثم ننطلق بأمر منه نسعى إلى هذا الشعب العبقري العظيم ، المعلم ، العالم بأمور الدنيا والآخرة ، وريث التركة الحضارية السبع ألفية ، رجل العبور عبر أطول تاريخ عرفته حضارة فى عالمنا المعمور .

يتعلم منه ، ثم ينكب وأكاذ أقول بشراسة ، على الكتب ، والمراجع الرئيسية ، الكتب السياسية ، الكتابات الجديدة التى كانت تدخل مصر بندرة ، ثم بغزارة فى مرحلة ما بعد الحرب الأخيرة . الكتابات المصرية ، العربية ، الأوروبية ، وكذا الشرقية ، وعلى وجه

التحديد كتابات الصين والهند وكانتا فى ثورتين متباينتين - المسيرة الطويلة من ناحية ، وتحرك حزب المؤتمر الهندى ، ماوتسى تونج وصحبه فى مقابل غاندى وأتباعه - يقرأ بشغف وولع وكأنه مدرك أن الأيام معدودة . وكأنه مدرك ، فوق هذا أو ذاك أن العمل السياسى بالمعنى « التقليدى » لاجدوى منه لمواجهة التحدى الحضارى الخانق الذى كان يحيط بمصر .

وعنده أن القائد السياسى ، والكادر السياسى ، وكل عضو يتصدى لخدمة الوطن وشعب مصر ، لابد وأن يكون حقيقة ذلك الفيلسوف - فى - المدينة الذى نادى به أفلاطون وأبو نصر الفارابى ، وألا يولى أدنى إعتبار للتفرقة بين الفكر والعمل ، بين النظرية والنشاط ، بين العلم والإنجاز .

ومن هنا كان توجه « دار الأبحاث العلمية » على وجه التحديد ، وكذا النوادى والمجلات المواكبة لها ، إلى إكتساب صفوة طلائع طلاب الجامعات وشباب القادة النقابيين والكتاب والفنانين والصحفيين ، إدراكاً من شهودى أنه ، لولاهم ، لاتستطيع الحركة التقدمية أن تقود الحركة الوطنية إلى طريق التحرر وبناء المجتمع البديل ودولته الوطنية الديمقراطية بمعنى الكلمة .

فيلسوف فى المدينة ، فيلسوف من صفوف الشعب ، فيلسوف يجمع بين العالم الخارجى وأرض الوطن ، فيلسوف يتصف بعمق

التواضع الذهني والمعنوي والأخلاقي ، والإعتزاز الشديد بالكرامة والأصالة ومعاني القيادة والتزاماتها .

- ومن هنا - من تلاقى هذه الروافد الثلاثة لمسيرة شهدي عطية الشافعي - من هنا كان مغزاه التاريخي . لم يكن الرائد العلم الذي أضواء طريق مصر في مرحلة الإعداد للثورة التحررية وتخطيط مسار مصر الجديدة ، في بداية مرحلة تغيير العالم ، مصادفة أو إجتهاذاً . لم يفرض نفسه ، بل فرضته مقتضيات الظروف التاريخية التي كانت تسعى إلى إيجاد مثل هذا الوجه المتفرد حقيقة في مجالات السياسة والفلسفة للقيادة الجماهيرية ، وكذا ، وكيف لا ، من حيث عمق إدراكه لمعاني الوجدان الإنساني والإخاء والوفاء والولاء والمحبة .

كلمات قلائل حول العمل الشامخ الذي قاده شهدي عطية الشافعي ، علماً في طليعة طلائع صفوف ثورتنا المصرية ، والحركة التقدمية العالمية .

لم يرفرف ، لن ينكسر ، يزداد إشراقاً ، يوماً بعد يوم ، سلاماً إليه سلاماً بين الشهداء ، ناصباً في تاريخ مصر وشعوب الشرق الناهضة ، في مرحلة تغيير العالم وتشكيل العالم الجديد . و سلاماً عليه بين الشهداء في عالم الخلود إلى جوار ربه ، وفي قلوب شعبه وأمتيه .

مصادر الكتاب

* الفصل الأول :

بحث مقدم إلى ندوة « الظاهرة الإنمائية » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (بغداد - ١٩٨٤)

* الفصل الثاني :

ورقة عمل الاجتماع الثاني للجنة الاستشارية للثقافة العربية لمنظمة اليونسكو (تونس ، ٥ - ٩ ديسمبر ١٩٧٧) ، تم نشرها في مجلة " قضايا عربية " ، المجلد السادس ، رقم ٤ أغسطس ١٩٧٩ - ص ٣٣ - ٤٢ .

* الفصل الثالث :

مجلد " قضايا عربية " ، المجلد الأول ، العدد الأول ، أبريل ١٩٧٤ .

* الفصل الرابع :

بحث مقدم إلى " المؤتمر الفلسفي العربي الأول " كلية الآداب ، الجامعة الأردنية ، (عمان . أكتوبر ١٩٨٣) ، تم نشره في الطبعة الثانية من كتاب أعمال المؤتمر .

* الفصل الخامس :

بحث مقدم إلى « مهرجان القاهرة للإبداع العربى » (القاهرة ٢٤ - ٢٥ مارس ١٩٨٤) ، تم نشره فى مجلة " فصول " . المجلد الرابع العدد ٣ (ابريل - يونيو ١٩٨٤) ، ص ١١٤ - ١٢٠ .

* الفصل السادس :

بحث مقدم إلى ملتقى « الفكر العربى الحديث وصلاته بالفكر الغربى » (الاندلس ، اسبانيا ، ٧ - ١٢ مايو ١٩٨٤) .

* الفصل السابع :

بحث مقدم إلى مؤتمر الذكرى المئوية للأستاذ العميد الدكتور/ طه حسين - كلية الآداب ، جامعة القاهرة (القاهرة - ١١ - ١٤ نوفمبر ١٩٨٨) .

* الفصل الثامن :

مقال بمناسبة تحية الذكرى الثلاثين لرحيل الشهيد الأستاذ شهدى عطية الشافعى (١٩٦١ - ١٩٩١) ، ولم ينشر فى حينه .

- مؤلفات الاستاذ الدكتور أنور عبد الملك باللغة العربية
- دراسات فى الثقافة الوطنية - دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ .
- الجيش والحركة الوطنية - دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٤ .
- المجتمع المصرى والجيش (١٩٥٢ - ١٩٧٠) - الطبعة الثانية (المعتمدة من المؤلف) دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .
- الفكر العربى فى معركة النهضة - دار الآداب ، بيروت ، ١٩٧٤ ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ .
- مدخل إلى الفلسفة ، ترجمة وتقديم مؤلف د. جون لويس ، الدار المصرية للكتب ، القاهرة ١٩٥٧ ، الطبعة الثانية ، دار الحقيقة بيروت ، ١٩٧٣ .
- نهضة مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ريح الشرق - دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- تغيير العالم - عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٥ .
- الشارع المصرى والفكر - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- القومية والإشتراكية (الكتاب الثانى من «الجدلية الاجتماعية») - دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩١ .

باللغات العالمية

Peuples d' Afrique

Editions du Cap. Monte Carlo 1971.

Egypte, Société militaire

Le Seuil,. Paris, 1962.

Ed, Italy (Einaudi, Turin, 1967): Spain (Editorial Lecons, Madrid, 1967): USA (Randon House-Vintage Books, 1971)

Anthologie de la littérature arabe contemporaine:

II. Les essais

Le Seuil, Paris 1965

Ocuxième édition revue et augmentée, 1970

Kûltur Emperyalizmi

Atac Kitabevi, Istanbul, 1967

Idéologie et renaissance nationale: L'Egypte moderne

Anthropos, Paris, 1969; 2ème 1975

I, a pensée politique arabe contemporaine

Le Seuil, Paris, 1970; 2ème éd.1975: 3EME Ed 1980)

Ed turkay (ALTAN Kiaplar. Ankara 1971)

Italy (Editori Riuniti, Roma, 1973.

Sociologie de L'impérialisme

Anthropos Paris, 1971.

La Dialectique Sociale

Le Seuil, Paris, 1972

Ed. Japan (Iwanami Shoten, Tokyo); Spain
(Siglo xxi, Mexico); Italy (Dedalo, Bari);
Portuguese (Paze Terra, Rio-de-janeiro);

L'armée dans la nation (Asie, Afrique, Amérique latine)

SNED, Alger 1975

La Renaissance du monde arabe

Ed. with Abdel-Aziz Belat el Hassan Hanafi
Duculot, Bruxelles, 1982

Spécificité et Théorie Sociale

Anthropos, Paris, 1977

**The Project on «Socio-cultural Development
Alternatives in a changing World**

(SCA): Report on the Formative Stage, UNU
Press, Tokyo 1980.

Social dialectics (1): Civilisations and Social theory,
the Macmillan Press London and S.U.N.Y Press, Albany,
N.y 1981

Social Dialectics (2): Nation and Revolution, The Mac-
millan Press, London, and S.U.N.Y. Press, Albany, NY
1981.

**Intellectual Creativity in Endogenous Cul-
ture,** (ed. With A. N. Pandeya), UNU Press Tokyo, 1982.

Science and Technology in the Transform-

**tion of the World (ed, with M. Peculic and G.Blue),
UNU Press, Tokyo, 1982.**

**The Transformation of the World: "Science and
technology (ed, with m. pecujlic and G.Blue) the nocmilon
Press, London, 1982.**

**The Transformation of the World: 2) Econa-
my & Society (with M. Gonzaler), ibid; 1984.**

**The Trnaformation of the World: 3) Culture
and Thought (with Amisanman), ibid; 1984.**

**Contemporary Arab Political Thought, Zed
Press, London, 1983.**

الفهرس

تقديم :	٥
الثقافة والتنمية	١٣
الثقافة العربية فى عالم متغير	٦٦
النهضة الحضارية	٩٥
من الوضعية إلى الإبداع الفكرى .. رسائل	١١٦
الإبداع والمشروع الحضارى	١٥٢
الوجهة الحضارية للفكر المصرى العربى المعاصر	١٧٨
عود إلى مصر - رسالة الأستاذ طه العميد	٢٢٠
فى أصول المسيرة الطويلة	٢٤٣

كتاب الهلال القادم

الديمقراطية

ونظام ٢٣ يوليو

١٩٥٢ - ١٩٧٠

بقلم

طارق البشري

يصدر ٥ ديسمبر

هذا الكتاب

هبت رياح تغيير العالم عاصفة فى سنوات التحول الكبير :
١٩٤٩ - ١٩٧٣ أولا ، ثم ١٩٨٩ - ١٩٩١ ، بداية لصياغة عالم
جديد ، ومن هنا كان التساؤل ، فى أعماق الفكر والوجدان : هل من
سبيل إلى الحفاظ على ساحة من حرية القرار ، لتحديد مسار يتفق
وأمال الأجيال المتشابكة التى صاغت النهضة - نهضة مصر فى
قلب العالم العربى - رغم الإنكسار والتردى ، وتصاعد الهيمنة من
المركز المتقدم على شعب العالم المحيط .

فى هذه اللحظة التاريخية على وجه التحديد ، يصبح لزاما علينا
أن نعود إلى الأركان الراسخة ، عبر الأجيال ، تحدد إطار إمكانات
أحياء القوى الكامنة من أجل إبداع المفاهيم والرؤى الجديدة
القادرة على التعامل مع عالمنا المتغير ، وتمكيننا من الإسهام
الفعال فى صياغة العالم الجديد
نعود لننطلق .

من هنا كانت وجهة مجموعة الدراسات والمحاولات المعنية
بأضاعة طريق الانتقال من « التنمية » إلى « النهضة الحضارية » :
أن تكون بدايات للتساؤل ، والمراجعة النقدية ، والسعى المتصل إلى
إبداع الفكر الجديد ، والبدائل الممكنة ، بعيدا عن الجمود الفكرى
والقناعات المفلقة - إسهاما فى شق قنوات تحركنا المستقبلى .

رقم الإيداع ٨٠٥٨ / ١٩٩١

I . S . B . N

977 - 07 - 0104 - 1

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي (١٢ عددا) في جمهورية مصر العربية واحد وعشرون جنيها وفي بلاد اتحادى البريد العربى والأفريقى والباكستان سبعة عشر دولارا أو ما يعادلها بالبريد الجوى وفي سائر أنحاء العالم خمسة وعشرون دولارا بالبريد الجوى .

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج . م . ع نقدا أو بحوالة بريدية غير حكومية ، وفى الخارج بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال ، وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة عالية عند الطلب

● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت السيد / عبدالعال بسيونى زغلول ، الصفاة - ص . ب رقم ٢١٨٣٣
للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلكس : 92703 Hilal.V.N

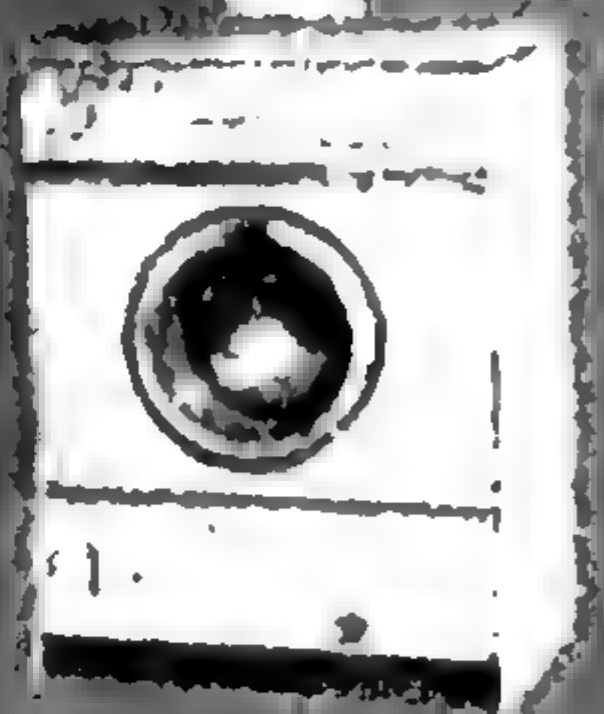
للخدمات
الاقوماتية

١٩٥١



الام

MOHAMMAD ALI KHANORI KOLATA
1951



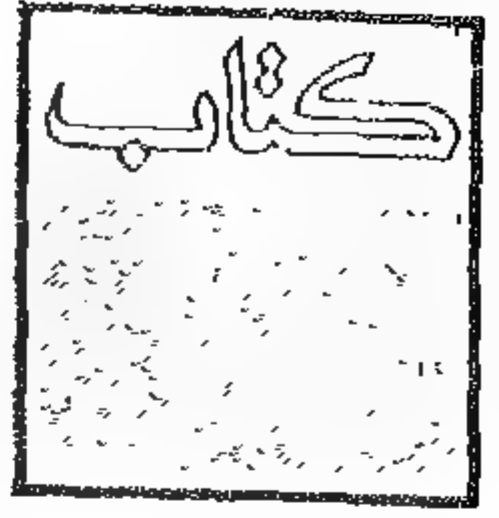
الام

- رجوة محدود وتمددة المفضل
- الوحيد الذي يتم باحت
- على اشراف فعاله
- لها القدرة على ازاله
- المقع البروتينية

شركة

مكتب

الديمقراطية



طارق
البشري



سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عادل عبد الصمد

مركز الإدارة :

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب . تلفون . ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط
العدد ٤٩٢ - جمادى الأولى - ديسمبر ١٩٩١ KITAB AL-HILAL
NO . 492 — De — 1991

فكس : FAX 3625469

أسعار بيع العدد فئة ٣٠٠ قرش :

سوريا : ١٧٠ ليرة ، لبنان : ٣٤٠٠ ليرة ، الكويت : ١٤٠٠٠ دينار ، الاردن :
٢٤٠٠ دينار ، السعودية : ١٧ ريال ، تونس : ٢٠٠ دينار ، المغرب : ٣٠ درهما ،
البحرين : ٢٠٠ دينار ، الدوحة : ١٢ ريال ، دبي / ابو ظبي : ١٢ درهما ،
مسقط : ٢٠٠ ريال ، غزة والضفة والقدس : ٢ دولار ، الجمهورية اليمنية :
٣٥ ريال ، لندن : ٢٠ جنيه .

الديمقراطية
ونظام ثورة ٢٣ يوليو
١٩٥٢ - ١٩٧٠

طارق البشري



دار الهلال

الفيلاف بریشه
الفنانه : سمیحه حسنین

مقدمة

سئل اعرابي أى أبنائك أحب إليك ، قال مريضهم حتى يشفى
وغائبهم حتى يعود وصغيرهم حتى يكبر . وهذا الكتاب كان بحثاً
اعدته عن « الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليه » عن نظام الحكم فى
الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ ، وذلك ضمن مجموعة أبحاث لجامعة
الأمم المتحدة ، صدر كل منها مستقلاً ، عن أوضاع النظم
السياسية والاقتصادية فى البلاد العربية . فكان هذا الكتاب
كالغائب منذ نشر فى طبعته الأولى فى بيروت سنة ١٩٨٧ ، ولم يتح
عرضه فى مصر على النحو المأمول ، فهو لذلك لم ينفك أحب كتبى
إلى « حتى يعود » . وقد تفضلت سلسلة كتاب الهلال بنشره
فى هذه الطبعة ، لعله بعد ذلك ينفك عن أن يبقى أحب كتبى إلى .

موضوع هذا الكتاب لا يزال من الموضوعات الساخنة التى تدور
حولها معارك السياسة ، وينجذب العاملون فى السياسة تجاهها
أنصاراً وخصوماً ، وقد حاولت ان أبعد عن نفسى اثر غبار المعارك
السياسية عند اعداده ، وان اعالجه كتجربة تاريخية وخبرة
مجتمعية ، بما يكشف لنا « العبرة » كما يقول علماء الدين ،
أو يبلور « الدروس المستفادة » . كما يقول رجال العسكرية ، أى

أننى حاولت أن أعمل أدوات البحث والنظر التحليلى والجهد التعميمى فى تجربة تاريخية ملاصقة لتاريخنا المعاش ، وهى ان تميزت عن واقعنا الحاضر ، فلا تزال آثارها ممتدة وواضعاها متداخلة فى غالب شئوننا السياسية والاقتصادية ، وهى على الأعراف بين وقائع السياسة الجارية وأحداث التاريخ الماضى ، وهى الماضى الذى أفضى مباشرة إلى الحاضر بما يعنيه ذلك من تشابك وتمازج .

ان الخصومة السياسية تولد استقطابا ، ويتخذ اطرافها مواقف المواجهة تجاه بعضهم البعض ، فلا تقوم حلقات وسيطة ، وهى لن تقوم الا إذا تعدلت مواقع الاطراف المختلفة إلى غير مواقف المواجهة ، هذا التعديل لن تفضى إليه اية دعاوى للجدل والحوار ، لأن أى جدل أو حوار لا يفيد بذاته تعديل المواقف ، بل انه قد يزيد من حدة المواجهات وقد يبلغ حد اللد فى الخصام ، انما الامر يتعلق بنوعية المسائل التى تكون محلا للجدل أو الحوار ، وهل هى مسائل تتعلق بجوهر ما يتمسك به كل طرف من افكار وعقائد أو مطالب وأهداف ، وإلى أى مدى يتعلق الجدل بالنفى والانتزاع لهذا الجوهر أو الاقرار ، والسماح له ، وإلى أى حد تتعلق المسائل المطروحة بالقضايا الكلية الجامعة ، أو بالقضايا الفرعية الفارقة أو الى أى حد تستخدم المناظير الداخلية التى تفرز وتبقى

وتستبعد ، أو المناظر الخارجية التى تكتفى بالحكم الكلى بالصحة أو الفساد .

لما ظهر هذا الكتاب نبت فى الأرض الفراغ بين أطراف خصومات متواجهين ، وجد فيه خصوم نظام عبد الناصر ، نقدا لهذا النظام يجرى على أرض الاعتراف بوجهة الاستقلال والنهوض التى ترسمها هذا النظام ، ووجد فيه انصار نظام عبد الناصر تقويما لهذا النظام يردُّ إلى عناصره الذاتية وابنيتة التنظيمية تبعة ما قام من سلبيات وما أفضى اليه الامر من نهاية ، ولم يجد فيه أى من الاطراف المتقابلة صفحة من صفحاته تصلح سلاحا له ضد خصمه أو درعا له أمام خصمه .

لما رأيت هذه النتيجة حمدت الله سبحانه ان أنعم على بنعمة النجاح فى هذا العمل ، فانا لم اردہ قط سلاحا فى معارك جارية بين اطراف يمسك كل منهم بجزء من الحقيقة ويضرب صاحبه ببعضها ، كبر هذا الجزء أو صغر ، ولم اردہ زادا يقوى به خصم على خصم ، انما اردته بحثا ودرسا ، ورجوت الله ان يجعل فيه نفعا للأطراف جميعا ماداموا من أهل الجماعة المدرجين فيها والحريصين عليها ، وقد رجوت الله سبحانه وأرجوه أبدا أن أكون لا على ملك أحد من الناس ، وان أكون على حكم ملكه تعالى ، ورجوته وأرجوه تعالى ان يبقى على ملكى التام تلك المسافة

الصفيرة التي لاتجاوز حجم الحصاة والتي تقع بين سن القلم
وسطح الورق ، وأن يبقيها لى حرما آمنا لا تنفتح لغير النظر
والفهم ، ولا تنفتح لدخل أو غصب أو غواية ، وفى النهاية يرد
الصواب والخطأ ، صواب مجتهد وخطأ مجتهد ، واللهم هذا قسمى
فيما املك ، فلا تؤاخذنى على قسم فيما لا املك ، مما زاغ عنه
البصر أو غفل عنه خاطر أو ندّ عنه الفكر أو قصر عنه الفهم .

* * *

وددت أن تكون هذه الدراسة تكملة تاريخية لدراسة لى سابقة
عن الحركة السياسية فى مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ ، وإنها لكذلك
من ناحية التتابع الزمنى للفترة المدروسة ، ولكن الدراسة الثانية
اختلفت عن الأولى فى اسلوب المعالجة ، الدراسة الأولى تركزت فى
الحركات السياسية الشعبية والحزبية ، والدراسة الثانية (التى بين
يدى القارئ) تركزت فى هياكل النظام وابنيته ، وكان التركيز على
الحركات السياسية والشعبية فى الدراسة الأولى بحسبان ان هذه
الحركات كانت قائمة ونشيطة وفعالة ولكنها انتهت بالتصفية ،
فلزمت متابعتها ومتابعة اوضاع المجتمع كله كإطار لها لتبين ما
انتجت من ايجابيات وما لازمها من قصور تراكم فيما افضت اليه
الايضاع من ازمات ، اتت على غالب هذه التنظيمات وعلى النظام
كله ، وكان التركيز فى الدراسة الثانية على هياكل النظام وابنيته ،

لانه لم تكن ثمة تنظيمات شعبية أو حزبية تقوم بعيدا عن النظام أو على استقلال عنه ، ولأن النظام كان نشيطا وفعالا وانتهى بشبهة تصفية ، فلزمت متابعتة لتبين ما أقام وشيد وما تعلق به من ازمات أتت عليه . ومادامت اختلفت بؤرة الاهتمام فقد اختلف المنظور واختلف اسلوب المعالجة ، لأن البحث فى التنظيمات الشعبية مع تعددها وتنوعها يعطى شمولاً ويقتضى سعة وإفاضة ، بينما البحث فى النظام والهيكل والأبنية يقتضى ضبطاً وتحديداً .

هذا فضلا عن ان كان لدى الشعور فى الدراسة الأولى ان وقائع تلك الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٢ غير واضحة ولا تكاد تبين فى ذهن جمهور القراء ، فلزمت الإبانة والتفصيل ، بينما قام لدى الشعور فى الدراسة الثانية (هذا الكتاب) ان وقائع هذه الفترة حية ومتحركة فى وعى القارئ ، وان ذكر المذكور يولد السأم ، فعملت على تكثيف الوقائع وارتباطها بالتحليل ، واستخدمت العبارات المركبة ، أى العبارة التى تشير إلى الواقعة وتستخرج دلالتها فى الوقت نفسه . وفضلا عن ذلك كله ، فقد كتبت الدراسة الأولى فى الستينات وانتهتها سنة ١٩٧٠ ، وكتبت الثانية على ثلاث سنوات إنتهت فى ١٩٨٥ ، بفارق فى السن يجاوز خمسة عشر عاما ، وألت طريقتى فى الكتابة ، دون أن أقصد أو أختار ، ألت من الاطناب إلى الإيجاز ، ومن التفصيل إلى الكثافة ، ومن الإفاضة

إلى التركيز ، ومن ذكر الوقائع إلى ذكر الدلالات ولا أكاد أملك
نفسى فيما آل اليه أمرى فى هذا الشأن .

ان الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ لدى أهل جيلى تغطى مساحة
من العمر بين سننى الشباب وسننى الكهولة ، بدأت معى وأنا فى
التاسعة عشرة وتركتنى فى السابعة والثلاثين . لقد عشناها ثم
درسناها ، وعشنا صراعاتها من أول أيامها ، ثم عشنا الصراعات
حولها بعد آخر أيامها ، وإذا كانت امكانيات النشر لوجهات النظر
المختلفة مع « ٢٣ يولييه » ثورة ونظاما كانت محدودة للغاية إبان
وجودها مما يشكل عجزا يعوق الباحث عند الدراسة ، فإن الفترة
التالية عليها عرفت العكس شدة فى الهجوم وفيضا من نشر
مذكرات من شاركوا فى الحكم أو عانوا منه وذاكرياتهم ، وفتح هذا
للباحث حجم معلومات هائل ، ولكنها معلومات تبلغ من التنوع إلى
حد التضارب مما يلقي على الباحث فى تحقيقها تبعه هائلة .

اتصور أن من أهم أسباب الانتكاس الحادث لثورة ٢٣ يولييه ،
ما يتعلق بالاسلوب التنظيمى الذى بنيت به هياكل النظام
ومؤسساته . والأمر هنا لا يتعلق بثورة يولييه فى ذاتها ، وهى فى
الحقيقة ليست مسئولة وحدها عن ذلك ، انما هو أسلوب فرضته
التجربة التاريخية على رجالها بقدر ما شاركوا هم فى تأكيده

ودعمه ، وهو أسلوب إنحسرت البدائل عنه وعن تصديده بقدر ما استمسك به ذروه ، ثم تصاعد مع تداعيات الأحداث وسياقها ، فصار من حصر إلى حصر أشد وهكذا ، على نحو ما اوضحت في هذا الكتاب ، والأمر هنا ليس أمر تحديد لتبعة ولا إثبات لمسئولية ، ولكنه أمر فحص لواقع وبيان لأصول المسائل ومآلاتها .

ويتعين ان ندرك ان لدينا في مجتمعاتنا « مشكل تنظيمي » يتصل بصميم اوضاعنا التاريخية على المائتي عام الأخيرة ، وان الفترة التي درسها هذا الكتاب تصلح عينة منتقاة من تجارب تاريخنا المعاصر . وقد أمكن النفاذ إلى هذه الفترة وبحثها بما توافر من مصادر البحث وأوضاع المعاشية ، وهي تجربة حكم وطني نستطيع ان نستبعد منه نسبيا عناصر الضغط والتأثير والاملاء الخارجى ، نستبعد ذلك لا أقول تماما ولكن أقول بإمكان استبعاده نسبيا على نحو لم يتوافر منذ هزيمة محمد على فى ١٨٤٠ .

وهذا المشكل التنظيمي ذو الوجود الممتد ، ان كانت اظهرته هذه الدراسة فى فترة محدودة ، فهو ذو اصول تنحدر من الفترات السابقة ، ويستطيع القارئ ان يلحظ هذه الاصول فيما ورد بالفصلين الأولين من هذه الدراسة بذكر ما قام من اوضاع تاريخية ومجتمعية ساهمت فى افراز ما إنفرز من انماط الحكم ومؤسسته

وأساليبه بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠ . وحاولت فى نهاية الدراسة ان اشير كذلك إلى عدد من العناصر التى افضت إلى ذلك من خارج الفترة المدروسة . اذكر هذه النقطة واكررها لسبب اساسى ، هى اننى لا اريد القارئ ان يضع نظام الحكم المدروس بين قوسين ، كما لو كانت نتوءاً طرأ فى ليلة من صيف ١٩٥٢ وانتهى فى ظهيرة يوم من خريف ١٩٧٠ ، وكما لا احب للقارئ ان يوحد المآثر بهذه الفترة ، لا احب له ان يوحد العلل بها ، لأن ذلك غير حقيقى وغير صحيح ، فضلاً عن كونه غير منصف .

اعدت هذه الدراسة والجدال تتتابع فصوله بين الانتصار والخصوم حول الثنائية الشهيرة ، الوطنية من جانب والديمقراطية من جانب آخر ، أو الاستعمار من جانب والاستبداد من جانب آخر ، ظهرت هذه الثنائية منذ ظهر الاحتلال الاجنبى والتبعية للدول والمجتمعات الأجنبية ، وبدأت فى مصر واضحة مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات العشرين ، واختفت مع ثورة ١٩١٩ التى وحدت بين الأمرين ، ثم ظهرت الثنائية من جديد وهكذا حتى رأيناها بأجلى صورة مع أزمة الخليج فى صيف ١٩٩٠ .

ونحن - الكاتب والقارئ - شهود على ما جرى من جدل حول ٢٣ يولييه بهذه الثنائيات ، النصير يقول ان الثورة حققت الاستقلال والخصيم يقول إنها انكرت حقوق الإنسان ، النصير يقول انها

نهضت بالاقتصاد والخصيم يقول انها كمت الأفواه ، النصير يشير إلى رخص الاسعار وتوافر الضروريات والخصيم يشير إلى التعذيب فى السجون ، النصير يتكلم عن الاحتلال قبل الثورة وعن الاقطاع وظلم الفلاح وعن الجهل والعوز ، والخصيم يتكلم عن الديمقراطية قبل الثورة والانتخابات والصحافة والهجوم على الملك وقداسة القضاء ، والحديث يروح ويجى راد ومردود .

هذه الملاحظة السابقة أرشدتنى إلى ما به « أحرر المسألة » ، أى أخلص موضوع الجدل من عناصر التشويش ، وذلك بأن أوجد معيار النظر وميزان التقويم ولذلك لم اعرض الموضوع من زاوية علاقة « الثورة » بالقوى السياسية التى كانت تمثل اركان العهد السابق عليها ، ولم اركز على علاقتها بمن اسمتهم الاعداء السياسيين والاجتماعيين لاهدافها ، سواء الملك أو الاحرار الدستوريون أو الحزب السعدى أو الوفد نفسه ، انما عرضت الامر من زاوية علاقتها بالتيارات والتنظيمات التى كانت تجتمع مع « الضباط الاحرار » فى وعاء سياسى اجتماعى واحد ، من حيث النشأة السياسية فى الثلاثينات والاربعينات ، ومن حيث الجيل الذى ظهوروا منه فى هذين العقدین ، ومن حيث البيئة الاجتماعية الشعبية التى انبثقتهم غالبا ، ومن حيث القاسم المشترك الاعظم للأهداف السياسية والاجتماعية والحضارية التى ضمتهم معا أو قاربت

بينهم ، وهؤلاء هم الاخوان المسلمون والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) والحزب الوطنى الجديد (الشباب) وشباب الوفد والشيوعيون . ومن القاسم المشترك لهذه الاتجاهات بلورت معيار النظر ، بما يفضى إلى حصر الخلاف حول الاهداف الاجتماعية والسياسية الوطنية فى اضيق نطاق .

بهذا الوضع للمسألة يظهر ان لم يكن معيار المخالفة لمسلك « الثورة » هو فقط المضامين السياسية الاجتماعية والمعاداة للاستعمار والاقطاع ، انما كان ثم خلاف جوهري وفارق له أهمية الدفع فى الحركة ، يتعلق بطريقة تنظيم الدولة وبناء مؤسساتها وباسلوب الحكم ، وان هذا لا يعنى افضلية التنظيمات الأخرى عن تنظيم الثورة فى هذا الجانب التنظيمى ، وقد اشرت فى الكتاب إلى نسبية موقف غالب هذه التنظيمات من موضوع الديمقراطية قبل ٢٣ يولييه ، وقد سبقت الإشارة هنا إلى أن « المشكل التنظيمى » لا يتعلق بنظام الثورة وحدها ، ولكن ثمة عناصر لتشكل المواقف ، منها الوضع الذى يجد أى تيار أو تنظيم نفسه فيه فيملئ عليه ما يملئ من تصرفات ، ان كان فى الدولة يمكنه ان يستخدم أدواتها وان كان بين الأهلين يمكنه ان يستخدم ضغوطهم بغير سلطان أمر ولا قرار نافذ ، ومنها النشأة والتربية الفكرية والسياسية وعادات العمل والنشاط ونوع الخبرات التى تتراكم لدى الرجال من سابق ممارستهم .

على أية حال يتعين علينا ان نلاحظ من واقع الخبرات والتجارب التاريخية ان أى تنظيم سياسى انما يحمل فى داخله صورة الدولة التى سيقودها ، ان حدث وتولى السلطة ، واظهر ما يظهر ذلك من جهة الاسلوب التنظيمى له ، يبدو لى واكاد أتجاسر بالقول ، بأن الاسلوب الذى يبنى به الحزب السياسى ينعكس على تنظيم الدولة عند توليها بأكثر مما تنعكس الاهداف السياسية الاجتماعية لهذا الحزب على الدولة . الحزب السياسى من الناحية التنظيمية والسياسية هو جنين تنظيم الدولة التى سيبنها بعد توليه السلطة ، هذه قاعدة عامة تكاد تكون مطردة .

ونحن فى هذا الكتاب نكاد نتيبن ان تنظيم الضباط الاحرار من حيث الاهداف السياسية الوطنية والاجتماعية قد انعكس على الدولة التى سيطر عليها بهذه السياسات ، وانه كذلك انعكس عليها بصورته التنظيمية التى بنى عليها فى مراحل الاعداد الأولى . تفيدنا هذه الملاحظة للمستقبل ، فاذا كنا نتوقع سياسة الدولة على يدى أى تنظيم من اهدافه السياسية الاجتماعية الفكرية ونشاطه قبل تولى الحكم ، فأننا يمكن ان نتوقع صورة الدولة على يديه ان سيطر عليها من واقع بنائه التنظيمى قبل هذه السيطرة ، وذلك مهما كانت كلماته ودعاواه ودعواته ، لأن بناء التنظيم هو أول نشاط « تطبيقى » يمارسه قبل وصوله إلى السلطة ، يكاد يكون هذا الجانب اوضح ما يتنفذ من دعاوى التنظيم قبل اعتلائه السلطة فى

المجتمع والسيطرة على الدولة ، والممارسة اصدق من القول فى
تبيان المقاصد وأبين فى تفسير الاقوال وافعل فى تحقيق الاعتقاد
بين الرجال على ما يستخدمون من اساليب فى العمل .

لقد قلت فى نهاية الكتاب واقول الآن فى نهاية هذه المقدمة ، ان
الفحص والدراسة هما ما يتحول بهما الناتج السلبي إلى اثر
إيجابى ، لأننا نعى بذلك دروس الواقع وتجارب التاريخ ، وان
ثورة ١٩١٩ أو ٢٣ يولييه أو غيرهما ، لن يبقئها المدح ولن يقضى
عليها الذم ، لان كلا من المدح والذم من شأنه ان يذهب بريحها ،
ولأنهما يستويان فى جعل أى مرحلة تاريخية ماضيا مما غبر ، ولن
يبقى أى تاريخ حاضرا أو حيا الا الوعى بآثاره ، سلبا وإيجابا
على سواء .

والحمد لله

طارق البشرى

الفصل الأول

الأوضاع السابقة

على ٢٣ يوليو

تعرض برنامج الحزب الوطنى - الذى ظهر أيام الثورة
العراقية - لجملة من الأهداف ، أقر بصلات مصر
بالدولة العثمانية ، من حيث إمامة الخليفة للمسلمين واستحقاق
الخراج والمعونة العسكرية ، مع المحافظة على الامتيازات الوطنية
المصرية ومقاومة أية محاولة لجعل مصر ولاية عثمانية . وأقر
تأييد سلطة الخديوى على قانون العدل والشريعة حسبما وعد
المصريين فى سبتمبر ١٨٨١ ، مع العزم على عدم عودة الاستبداد
والإلحاح فى تنفيذ حكم الشورى ، وأقر بفضل فرنسا وإنجلترا
واستمرار المراقبة الأوروبية وقبول الديون الأجنبية ، ولكنهم
(المصريين) « يؤملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدي أرباب
الديون شيئاً فشيئاً حتى يأتى يوم تكون مصر فيه للمصريين ... »
وأشار الى وقوف المصريين ضد من يحدث القلاقل لمصلحة

شخصية أو خدمة للأجانب ، ولكنهم لا يصمتون على حقهم فى الحرية بواسطة مجلس شورى النواب وحرية المطبوعات . وأنهم يفوضون « أمراء الجهادية بحسبان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، مع عزم هؤلاء الأفراد على ترك السياسة بعد فتح مجلس الشورى ، والبقاء حراسا على الأمة وهم يطالبون بزيادة الجند الى ثمانية عشر ألفا من العساكر . ثم أشار البرنامج الى تأليف الحزب من مختلفى العقيدة والمذهب (١) .

هنا نلمح برنامجا اندمجت فيه الديموقراطية بالحركة الوطنية . فهو يشير الى حكم الشورى واطلاق حرية المصريين ، مع استخلاص مالية مصر من أرباب الديون الأجانب لتكون مصر للمصريين . وهو يشير الى مجلس الشورى بحسبانه مؤسسة التنظيم الديموقراطى ، والى رجال الجيش بحسبانهم القوة المفوضة لحراسة الأمة والحفاظ على الحرية . وهو يطالب بحرية المطبوعات وانشاء المجلس النيابى جنبا الى جنب مع زيادة حجم الجيش . وكانت مطالب عرابى فى وقفة عابدين فى سبتمبر ١٨٨١ تشمل زيادة حجم الجيش مع تشكيل المجلس النيابى واسقاط الوزارة (٢)

كانت مصر قد انعزلت عن الدولة العثمانية بما قررتة معاهدة لندن ١٨٤٠ . وما لبثت الأطماع الأوروبية أن انفردت بمصر ،

مجردة من قوة الجيش الحامى ، ومن قوة الجماعة السياسية الأشمل ، وتدفق النفوذ الأوروبى السياسى والاقتصادى ، وأخذ فى التزايد بالقروض وبتقوية العلاقات مع الفئة الحاكمة . ولم تكن مصر محتلة عسكريا بعد ، فلا كان للعثمانيين حامية عسكرية بها ، ولا كان الاحتلال البريطانى قد تحقق بعد . فكان الوجود الأجنبى وجوداً « مدنيا » إن صح التعبير ، وهو يتمثل فى النفوذ السياسى والاقتصادى مع التهديد بالقوة المسلحة عند الضرورة .

وتزايد هذا النفوذ ، حتى سيطر الأوروبيون على مالية الدولة بواسطة لجنة المراقبة ، ثم بتعيين وزيرين ، أحدهما انجليزى للمالية ، والثانى فرنسى للأشغال ، وذلك فى أول تشكيل لمجلس وزراء مصر سنة ١٨٧٩ . وكان نظام الحكم يتيح للخديو سلطانا فرديا مطلقا فى شئون مصر الداخلية . ومن خلال نمط الحكم الفردى القائم ، تسرب النفوذ الأوروبى وغرقت البلاد فى الديون وهيمن أرباب الديون على مالية البلاد ، أى أدركوا سلطة اتخاذ القرار فى الدولة . فلما حاول الخديو اسماعيل المناورة مع النفوذ الأوروبى ، تمكن الانجليز والفرنسيون بالضغط على الباب العالى من خلعه . وجاء من بعده ابنه توفيق ، وأول دروسه السياسية ، كان عرش أبيه الطائر .

هنا جاء « مصر للمصريين » شعارا يقاوم به المصريون سلطة الاستبداد والتبعية المدنية للنفوذ الأوروبى جميعا ، وليعبر عن أن

تمصير الحكم المصرى هو عملية ديموقراطية وطنية واحدة ،
ويندمج فيها رفض التبعية ومقاومتها مع رفض الاستبداد والخروج
عليه ، وتؤدى الى اجلاء النفوذ الأجنبى بمحض تغيير نظام الحكم
الفردى ، الى نظام نيابى يصل به المصريون الى أجهزة اتخاذ
القرار فى الدولة ، ويكفل هيمنتهم على الإدارة وتوجيه سياستها ،
وكان سعى العربيين فى هذا الأمر يرتكن الى التحريك الشعبى
بما أشار اليه البرنامج « حرية المطبوعات بطريقة ملائمة ، وتعميم
التعليم ، ونمو المعارف بين أفراد الأمة » وهذا منزع ديموقراطى
واضح الوسيلة ، والى تحريك الجيش الذى « فوض الأهالى
أمرهم » له والمطالبة بزيادة عدده . وبهذا يلتئم سياق الثورة
العربية كحركة وطنية ديموقراطية .

كان غزو الانجليز مصر فى سبتمبر ١٨٨٢ ، دفاعا عن الحكم
المطلق وسلطة الخديو ، وكان احتلالهم إياها إجهاضا للتجربة
الديموقراطية ، من حيث هو عدوان على الاستقلال الوطنى ، وبعد
الاحتلال بشهرين حضر الى مصر اللورد « دفرين » سفير
بريطانيا فى الأستانة ، ووضع تقريره الشهير الذى رسم قواعد
السيطرة على مصر من بعد . وقد أصدر الخديو قراره
بتسريح الجيش المصرى فور الاحتلال ، وطلب « دفرين » ألا يكون

لمصر فى المستقبل جيش كبير ، وذكر أن ثمة اتجاهها لعدم بناء جيش أصلا ، ولكنه يستصوب ايجاد قوة صغيرة تكفى لمواجهة ما قد يظهر من « المتعصبين » الذين يندفع الأهالى وراءهم محدثين « هياجاً دينياً » ، واقترح أن يكون مجموع الضباط والجنود ٦١٤٧ عسكريا ، تعين قيادات بريطانية عليهم ، مع ايجاد قوة جندرمة تبلغ ٦٥٠٠ نفرا ^(٢) . ونصح دفرين فى التقرير نفسه بعدم الأخذ بالنظام النيابى ، بدعوى أن استبداد الشرق لا يميت الحرية فقط ، ولكن الأرض غير قابلة أصلا لإنباتها ، وأن المجلس النيابى لم يكن يمثل السواد الأعظم من الشعب ^(٤) . وبهاتين النصيحتين اللتين رسمتا هيكل الدولة المصرية فى عهد الاحتلال ، انقطع سياق « مصر للمصريين » كمطلب تمصير يتحقق به النظام النيابى والاستقلال (أى تحرر الارادة الوطنية) معا .

ومع ظهور الحركة الحزبية فى أوائل القرن العشرين ، كان نظام الحكم يتميز بوجود سلطة الخديو « الشرعية » وسلطة الانجليز « الفعلية » المعتمدة على الاحتلال العسكرى ، وأوجد هذا فى البداية نوعا من التمايز بين الحركة الوطنية والحركة الديموقراطية . على أنه رغم هذا التمايز ، فإن الجماعة التى التفت حول الخديو عباس منذ ١٨٩٤ معبرة عن اتجاه وطنى ضد الاحتلال البريطانى ، وكذلك رجال الخديو فيما بعد كالشيخ

على يوسف ، كانوا يطالبون بالدستور فى ظروف صراع الخديو مع الاحتلال^(٥) . كما أن حركة تكوين الأحزاب التى ظهرت فى ١٩٠٧ إنما ساهم فى ظهورها أحداث تتعلق بالمسألة الوطنية منها حادث دنشواى وحادث طابا وغيرهما . وذلك أياً كانت توجهات الأحزاب الناشئة ومواقفها .

ثم ما لبث نمو المقاومة المصرية للاحتلال أن قارب بين الانجليز والخديو بما عرف بسياسة الوفاق . وسارع هذا الأمر من خطا التقارب بين الوجهين الوطنى والديموقراطى للمسألة المصرية . وخرجت مظاهرات الحزب الوطنى تحتج على تقييد حرية الصحافة وتطالب بالدستور فى عامى ١٩٠٩ و ١٩١٠ . وصار الحزب الوطنى الذى يقود الحركة الوطنية أوغل فى مطالبة الديموقراطية من حزب الأمة القريب نسبياً من الانجليز ، ثم جاء تأييد كل من هذين الحزبين لسعد زغلول فى انتخابات الجمعية التشريعية فى ١٩١٣ ، ثم الاعلان الرسمى للحماية البريطانية على مصر مع بداية الحرب العامة الأولى فى ١٩١٤ وفرض الحكم العرفى العسكرى البريطانى على مصر ، جاء كل ذلك مساهمة فى البعث الجديد « لمصر للمصريين » ، كشعار جامع يواجه وحدة الحكم المطلق والاستعمار .

فى ثورة ١٩١٩ ، واجه المصريون أقوى دول الأرض على حد تعبير سعد زغلول . واجهوا بريطانيا التى خرجت منتصرة من حرب عالمية ضروس . وكان صنيعهم ذلك أقوى ممارسة للحرية عرفوها . وكان كفيلهم أنهم قاموا على قلب رجل واحد ضد الاحتلال والحكم الفردى المطلق معاً . واستوى لهم تنظيمهم بنشأة الوفد ، واستلم الوفد الصيغة الجامعة « لمصر للمصريين » فى الظروف الجديدة ، لبناء الوطن الحر المستقل ، فى حدود المفهوم السائد وقتها للاستقلال السياسى والحريات الديمقراطية .

وسار الوجهان معاً ، فى حركة الوفد ، وفى تشدد الحزب الوطنى ، وفى تهاون الأحرار الدستوريين ، وفى مؤامرات الملك ، وفى مصادمات الانجليز ، على خلاف فى التفصيل ليس المجال مجاله . وجاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ عن استقلال مصر ودستور ١٩٢٣ ، جاء معاً كعملية سياسية متصلة ، فكانا خطة واحدة فيما استهدفه منهما الانجليز والأحرار والملك ، وواجهوا جميعاً الوفد بموقف مقاوم واحد .

فى ١٩٠٧ ظن الاحتلال أنه قادر بمساندته حزب الأمة ، أن يعمق الصراع بين وجهى الحركة السياسية فى مصر . وقد نشأ حزب الأمة قبل غيره . ولكن طبيعة الاحتلال اضطرتة أن يسلك سياسة تهدم هدفه ، وما لبث أن تقارب من الخديو ، ثم مارس

الحكم المطلق بنفسه عندما أعلن الحماية فى ١٩١٤ ، وكان ذاك من أهم عناصر التوحيد الديموقراطى الوطنى للحركة السياسية المصرية . وفى ١٩٢٢ تصور اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى ، أنه قادر بمساندته تكوين حزب الأحرار الدستوريين ، أن يعيد الصراع من جديد . فكان استيعاب الوفد لوجهى الحركة المصرية مما أسرع فى إفشال سعيه . وما لبث الأحرار أن ارتدوا عن دعوى الحرية والدستور ، وانكشف ذلك واضحا منذ ١٩٢٨ خاصة .

كان النظام السياسى الذى أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ قد بنى على ثلاث قوائم ترابطت وتساندت لتشكل الاطار العام للحركة السياسية وأطرها التنظيمية ، على مدى السنوات الثلاثين التالية . أولها نشأة « الوفد المصرى » كتنظيم سياسى شعبى جامع ، يجاهد من أجل تحقيق الاستقلال التام لمصر واجلاء البريطانيين عنها ، جنودا ونفودا ، ويطرسم أساليب جهاده فيما أسماه بالوسائل السلمية المشروعة . وثانيها تصريح ٢٨ فبراير الذى أصدرته الحكومة البريطانية ، يعلن الغاء الحماية عن مصر ويعترف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، مع تحفظات وردت بالتصريح تتعلق بحماية المواصلات البريطانية والدفاع عن مصر وحماية المصالح الأجنبية بها والسودان . وأرجأ التصريح البت فى

هذه التحفظات الى حين اجراء المفاوضات بشأنها بين البلدين .
وثالثها دستور ١٩٢٣ الذى شرع فى صياغته فور صدور
التصريح البريطانى ، والذى رسم لحكم مصر نظامه ومؤسساته
فى اطار حركة الصراع حول المسألة المصرية بين الوفد وبين
الاحتلال .

كان الوفد - بأصل نشأته ووقائع قيامه - هو تنظيم الحركة
الوطنية المصرية ، التى ترمى ، لا الى الغاء الحماية البريطانية عن
مصر كوضع قانونى سياسى فقط ، لكن الى اجلاء الجند
البريطانية وكف النفوذ الأجنبى عن البلاد ، وتحددت ووسائله
« السلمية المشروعة » لتحقيق هذه الأهداف ، فى السيطرة على
الحركة الجماهيرية وصولاً الى الحكم لانفاذ هذه السياسة ، أو
بالأقل تعبئة الجماهير فى موقف يصعب معه على أية حكومة
أخرى أن تجرى اتفاقاً مع بريطانيا يمنحها شرعية الوجود
العسكرى والسياسى فى البلاد .

ومن جهة ثانية سعى الانجليز باصدار تصريح ٢٨ فبراير ،
الى المبادرة بالغاء حمايتهم المضروبة على مصر منذ ١٩١٤
الغاء منجزاً ، لقاء اعتراف أجل تصدره حكومة مصرية يؤمن
المصالح البريطانية فى مصر ، خطوط مواصلات ودفاعاً ، ويكسب
الانجليز شرعية الوجود السياسى والعسكرى . ووقائع تلك الفترة

دالة بوضوح على هذا القصد المرسوم ، لذلك تولد عن تصريح ٢٨ فبراير نتيجة بالغة الأهمية في صدد موضوع هذه الدراسة ، وهي أن الصراع الوطنى قد صار من أهم نواحيه العملية التطبيقية ، صراعا داخليا بين الوفد كتنظيم للحركة الوطنية الديموقراطية ، وبين خصوم الوفد المحليين ، وعلى رأسهم الملك والأحرار الدستوريون . صار الصراع الديموقراطى أهم الوسائل « السلمية المشروعة » فى الصراع حول المسألة الوطنية . وصارت مسألة من بين أطراف السياسة المحلية يمسك السلطة ، تتوقف عليها طريقة أعمال تصريح ٢٨ فبراير ، هل يكون التصريح مقدمة لاتمام استقلال مصر الفعلى ، أم يكون مجرد حركة التفاف تستمر بها السيطرة الفعلية على البلاد . وهل الغاء الحماية سيفيد استرداد مصر بعض حقوقها الوطنية ، أم لن يعدو أن يكون اعترافا شكليا بالاستقلال ، تدفع مصر لقاءه فى مفاوضات رسمية ، ثمنا يتعلق باعترافها « بالتحفظات » التى أوردها التصريح^(٦)

ومن جهة ثالثة ، وفى هذا الاطار السياسى ، وفى ذات العملية السياسية التى صدر بها التصريح البريطانى ، شرعت السلطة المصرية تعد الدستور . وكانت عملية اعداد الدستور لابد أن تلاحظ بدقة الأطراف السياسية الفعالة والمؤثرة فى الحياة المصرية بعد ثورة ١٩١٩ . وقد استقطبت تلك الأطراف فى ثلاثة :

الملك والانجليز والأمة . والانجليز قوة سياسية تستند الى الوجود الفعلى غير المؤسس على وضع شرعى من اتفاق أو معاهدة أو غيرها . فلم يكن لهذا الوجود رغم عنفوانه ، أن يظهر فى الوثائق الرسمية التى تحدد نظام الحكم وطرائق اتخاذ القرارات السياسية للدولة . واقتصر الهيكل الدستورى على اظهار القوتين الأخرين ، الملك والأمة . وتمثلت هاتان القوتان فى مؤسسات دستور ١٩٢٣ ، من خلال سلطات مجلس النواب والبرلمان عامة (كان البرلمان يتكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، والأخير ذو تشكيل مختلط بالانتخاب والتعيين) . وقننت أحكام الدستور على وضع يمثل صيغة للصراع المستقبل بين هاتين القوتين حول السيطرة على جهاز الدولة والهيمنة على ما أسمى دستوريا بالسلطة التنفيذية .

ومن جهة أخرى ، كان الوضع الدستورى « للأمة » محل تنازع بين فريقى « السعديين » و « العدليين » . والأولون هم الوفد فريق المتشددين والآخرين هم الأحرار الدستوريون فريق المعتدلين الذى يقصر فهمه السياسى « الوطنى على الغاء الحماية » وقام الصراع سجالات حول النفوذ إلى مؤسسات الدستور باسم « الأمة » عن طريق انتخابات مجلس النواب التى تتيح للفائز تشكيل الوزارة المهيمنة على سلطة الدولة .

وقد ظهر فى أول انتخابات جرت فى يناير ١٩٢٤ أن الوفد مكتسح منافسيه اكتساحا فى تبوء المكان الدستورى للأمة فى البرلمان ، وأن سيكون هذا شأنه فى أى انتخابات حرة تجرى ، لذلك تأزرت القوتان الأخرى (الملك والانجليز) فى اصطناع النتائج التى تقذف بالوفد بعيدا عن مواضع السلطات الدستورية ، انتصارا للأحرار الدستوريين أحيانا ، أو هدأ لقوة الوفد أحيانا أخرى ، وجرى الصراع على هذه الوتيرة ثلاثين سنة ، فلا يجد الوفد منفذا له للسلطة إلا إذا تباعدت ، نسبيا ومؤقتا ، خطوط السياستين الملكية والانجليزية حول حكومة مصر ، فيحدث التقارب المؤقت بين الوفد وأى من هاتين القوتين ، ثم لا يلبث الوفد أن يمارس تشدده فى الموقف الوطنى أو تمسكه بسلطة الأمة ازاء الملك ، فلا يلبث التحالف طويل المدى بين الملك والانجليز أن يعمل عمله ، ويطاح بالوفد من الحكم .

ومنذ العمل بالدستور فى ١٩٢٤ حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تولى حكم مصر ٣٨ وزارة ، فإذا استبعدت التعديلات الوزارية المؤقتة والطارئة ، يمكن القول أن ثمة اثنى عشر نظاما وزاريا تداول الحكم فى هذه المرحلة ، وهى تمثل عشرة انتخابات لمجلس النواب جرت خلالها (٧) . وفى هذه المدة تولى الوفد الحكم ست مرات عقب انتخابات لمجلس النواب فاز فيها بأغلبية كاسحة

أو كبيرة (١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٢ ، ١٩٥٠) .
وفيها جميعا وصل الوفد إلى الحكم في ظروف سياسية دخل في
تشكيلها عنصر يتعلق بالصراع الوطنى . وأسقطت وزارة الوفد
فى أربعة من هذه المرات بسبب موقفه المتشدد من المسألة الوطنية
(١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٥٢) . ومن الوزارات غير الوفدية
التي سقطت لسبب يعود إلى هذه المسألة نفسها ، وزارة عبد
الخالق ثروت فى ١٩٢٨ ، ووزارة محمد محمود فى ١٩٢٩ ،
ووزارة اسماعيل صدقى فى ١٩٣٣ ، ووزارة صدقى الثانية فى
١٩٤٦ (٨) .

كل ذلك يشير إلى مدى ارتباط الديمقراطية بالمسألة الوطنية .
والمطالع للتاريخ المصرى فى هذه الفترة ، لا يتردد فى الجزم بأن
المسألة الوطنية كانت الشغل الشاغل للمصريين فى ممارستهم
الديمقراطية أو مطالبتهم بها أو دفاعهم عنها . كاد أن يصير على
مستوى البداهة السياسية لدى الكثيرين ، ان من يمس الحقوق
والأوضاع الديمقراطية إنما يمهّد للتهاون مع الانجليز ، أن
النضال الديمقراطى هو نضال وطنى بالضرورة . فكان هذا الارتباط
يعنى التوظيف الوطنى للديمقراطية ، وحزب الحركة الوطنية هو
الحزب الديمقراطى . وما يفوز به من تأييد شعبى كبير إنما يحدث
بسبب موقفه المتشدد من الاحتلال ، ولما وقر فى الحياة السياسية

من أن النشاط الديمقراطي هو وسيلة مواجهة المستعمر والسعى لاجلائه . لذلك تميزت الحياة السياسية الحزبية في هذه الفترة ، بعدم التناسب المطلق بين حزب يحظى بما يقارب الاجماع من التأييد الشعبى ، وخاصة في الانتخابات ، وبين أحزاب متناهية الصغر في هذا المجال . وهذه ظاهرة لا تفسرها شعبية المطلب الديمقراطي في ذاته ، إنما يفسرها تأزر الجماعة الوطنية في مقاومتها للاحتلال الأجنبى .

ويلاحظ أيضا أن دستور ١٩٢٣ في اطار القوى السياسية التى أوجدته وعمايشته ، لم يكن يضم تنظيما ديمقراطيا أمثل . كان فيه من الفجوات ما فى استقلال مصر من الفجوات . وأعظم الفجوات فى المجالين وجود جيش الاحتلال ، لقد طلع الدستور وقانون المطبوعات لعام ١٨٨١ يقيد حرية النشر (كان ألغى ثم أعيد العمل به مع تصاعد الحركة الوطنية ضد سياسة الوفاق بين الخديو والانجليز فى ١٩٠٩) . ثم كان القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ قائما ، وهو يعاقب بالحبس من يتجهرون خمسة أشخاص فأكثر^٥ ويعصون أمر الشرطة بالتفرق ، وكان هذا القانون قد صدر مع فرض الحماية البريطانية على مصر فى بداية الحرب العامة الأولى ، وقبل اصدار الدستور صدر فى ١٩٢٣ قانون الأحكام العرفية ، وكذلك القانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ الذى وضع قيودا شديدة

على عقد الاجتماعات العامة والتظاهر وفرض العقوبات على تجاوز هذه القيود .

ثم صدر الدستور بتحفظين شهيرين يتعلقان بتقييد حريتي الصحافة والاجتماعات ويسمحان بفرض الرقابة الادارية عليهما . وقد فشل الوفديون في ١٩٢٤ - رغم أغلبيتهم الكاسحة في مجلس النواب - في إعادة النظر في القوانين المقيدة للحرية التي صدرت منذ اعلان الحماية ، كما فشلوا في تعديل قانون الاجتماعات تخفيفا من غلوائه . وفي ١٩٢٨ هدد الانجليز وزارة الوفد ان أصرت على اطلاق حرية الاجتماع ، وفي ١٩٢٩ أصدرت وزارة الاحرار الدستوريين قانونا يمنع الطلبة من الاشتغال بالسياسة ثم أصدرت وزارة صدقي قانونا يقيد النشر في ١٩٣١ ، وأصدرت وزارته الثانية في ١٩٤٦ ما سمي بقوانين مكافحة الشيوعية . ثم جاءت تجربة الحكم العرفي مع اعلان الحرب العامة الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ ، واستمرت حتى ١٩٤٥ ثم أعيدت مع حرب فلسطين في مايو ١٩٤٨ وظلت حتى ١٩٥٠ ، ثم أعيدت مع حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ .

ورغم كل هذه القيود ، بقيت الحركات الشعبية تتبادل الكر والفر ، سواء بمقاومة حكومات الاقلية والسراي ، أو بالدفاع عن الوفد وعن غيره من القوى الوطنية الديمقراطية . وظلت تعمل على

توسيع قاعدة النظام الديمقراطي وأبنيته ، ورغم كل القيود ، لم يستطع الاحتلال البريطاني أن يفرض معاهدة لم ترض عنها القوى الوطنية الرئيسية ، ولا استطاع الملك أن يهنا بتحقيق حلمه فى تأمين سلطانه المطلق ، وكسبت القوى الديمقراطية مواقع فى السلطة بالتدريج ، وكل ذلك مرتبط بقضية القضايا ، وهى الاحتلال الأجنبى وتحقيق الاستقلال الكامل .

كان مجمل ما تضمنه دستور ١٩٢٣ من مبادئ تتعلق بحقوق المصريين وواجباتهم ، هو اقرار مبدأ بناء دولة القانون القائمة على السلطات المقيدة ، ومبدأ المساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات المدنية والسياسية . وكفالة الحرية الشخصية ، وعدم جواز القبض على انسان الا وفق القانون ، ولا جريمة ولا عقوبة الا بقانون سابق على وقوع الفعل ، وعدم جواز ابعاد المصرى عن وطنه اطلاقا أو تقييد حريته فى الحركة ، وكفالة حرمة المنازل والرسائل السرية ، واطلاق حرية الاعتقاد وحماية اقامة الشعائر الدينية ، وكفالة حرية الرأى فى حدود القانون ، وحرمة الملكية الخاصة وحظر مصادرة الأموال .

ومع ادراك أهمية تقرير هذه المبادئ فى اشاعة المناخ المؤاتى للنشاط الديموقراطى ، فانها كلها تتعلق بحريات وضمانات فردية . أما الحرية فى صورتها الجماعية فقد صادف تقرير

مبادئها صعوبات جمة . وهى تتعلق بحرية الصحافة التى تضمنتها المادة ١٥ من الدستور ، وحرية الاجتماعات التى وردت بالمادة ٢٠ ، وقد أبدى كل من الملك والاحتلال بشأن هذين الأمرين معاندة شديدة . وأسفر الأمر داخل لجنة الثلاثين التى وضعت مشروع الدستور ، أسفر ، بعد مناقشات واعتراضات ، عن تقرير الحريتين دون رقابة إدارية عليهما . ولكن الملك أصر من بعد على تقييد الحكمين بإضافة تحفظين فى آخر كل منهما ، وهو « الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » . وهو تحفظ قصد به اقرار مبدأ تدخل الجهاز الإدارى فى ممارسة المواطنين للصحافة والاجتماعات ، بدعوى حماية النظام الاجتماعى . وبقيت هاتان المادتان طوال العمل بالدستور ، مجالا للصراع بين القوى الديمقراطية وخصومها ، تطل تلك القوى من الأسطر الأولى ، ويطل الملك والانجليز من السطر الأخير . وحاول الوفد فى أول مجلس نواب له سنة ١٩٢٤ تعديل قانون الاجتماعات ففشل . وحاولت وزارة الوفد سنة ١٩٢٨ تعديله فوقفت البوارج البريطانية فى ميناء الاسكندرية فى مظاهرة عسكرية حالت دون هذه المحاولة .

ومن جهة الهيئة النيابية التى شكلها الدستور ، فقد كانت الصورة الديمقراطية المثلى وقتها ، أن يوجد الدستور مجلسا نيابيا واحدا يشكل كله بالانتخاب العام السرى المباشر ، وتكون له

وحدة الهيمنة على السلطة التنفيذية وحق إسقاط الوزارة ولم يحقق دستور ١٩٢٣ هذه الصورة المثلى كاملة ، إنما رسم ميزانا للعلاقة بين الهيئة النيابية وبين الملك ، يمثل صيغة للصراع السياسى المستقبل بين القوى الديموقراطية وقوى الاستبداد التقليدى ، فقد أقر الدستور إنشاء مجلس نواب ينتخب بالاقتراع العام السرى كل خمس سنوات ، وله اقتراح القوانين والموافقة عليها ومساءلة الوزراء وإسقاط الوزارة واعتماد الميزانية العامة للدولة ، وأوجد الدستور بجواره مجلسا للشيوخ ، ووضع على قدم المساواة تقريبا مع المجلس الأول (ولكن ليس له حق إسقاط الوزارة) . وكان الهدف من إنشائه كما ذكر عبد الحميد بدوى « المفروض دائما أن تكون مجالس الشيوخ ملطفة لحماس النواب » . وجاءت طريقة تشكيله على أساس قصر العضوية فيه على فئات المجتمع العليا من كبار الموظفين السابقين وكبار ملاك الأرض وأصحاب الثروات ، ويشكل بالانتخاب والتعيين بنسبة ثلاثة أخماس وخُمسين ، ويعين الملك رئيسه ، ومدة عضويته عشر سنوات .

وكان الوجود « الملكى » فى أعمال السلطة التشريعية يتمثل فى سلطة الملك حل مجلس النواب ، وسلطته فى تعيين خُمسى مجلس الشيوخ ، وحقه فى الاعتراض على القوانين التى يقرها المجلسان فلا تصدر بعد ذلك الا بموافقة أغلبية ثلثى كل من المجلسين ، وهى

أغلبية قد لا تتوافر بمراعاة سلطة الملك تعيين خمسى مجلس الشيوخ . ولكن يلاحظ أن تعيين الخمسين هذه قد صارت فى التطبيق مجالا للتحدى من الوزارة الوفدية منذ ١٩٢٤ ، وغنمت وقتها اقرار مبدأ ألا يمارس التعيين هنا الا من خلالها . ولكن تداول أحزاب الأقلية الحكم من بعد ، أفسح للملك أن يمارس هذه السلطة مستبدا بها دون الوزارة . وبالنسبة لسلطة الملك حل المجلس النيابى ، فقد كانت المنفذ الحقيقى الواسع للملك ، وصارت مجالا للاستخدام المتكرر وتحقيق ما أسمى وقتها « الانقلابات الدستورية » . وان مجلسا من مجالس النواب العشرة التى جرى تشكيلها خلال هذه المرحلة لم يستكمل مدته الدستورية ، الا مجلسا واحدا . (١٩٤٥ - ١٩٤٩) ، وهو مجلس قاطع الوفد انتخاباته . وان المجالس الستة التى حظى الوفد بأغلبية كاسحة أو كبيرة فيها حلت كلها ، أحدها بعد ساعات قليلة من تشكيله (١٩٢٥) واثنان بعد شهور (١٩٢٤ - ١٩٢٩) والآخرين لم تزد مدة كل منها عن عامين ونصف تقريبا (١٩٢٦ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٢ ، ١٩٥٠) وان مجالس النواب الأخرى التى شغلتها الأحزاب غير الوفدية تدخلت جهات الادارة فى اصطناع نتائجها (١٩٣٠ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٥) .

أما السلطة التنفيذية ، فكانت أهم مجال للصراع بين الملك و « الأمة » عند اعداد الدستور . وما يطلق عليه دستوريا السلطة

التنفيذية هو مجموع أعمدة الارتكاز لسلطان الدولة المادى : هى مجال الهيمنة المالية على الميزانية دخلا وخرجا ، وهى مجال الهيمنة على أجهزة استخدام العنف المشروع ، جيشا وشرطة ، وهى مجال الهيمنة على ادارة المرافق العامة من مياه الرى الى الطرق وغيرها ، ومجال الهيمنة على أجهزة جمع المعلومات فى كافة الشئون ، وهى من أكبر مجالات تجمع الخبرات الفنية للدراسة والبحث ، وقد استمسك الملك بسلطانه على هذا الجهاز ، وأدخل عددا من التعديلات على مشروع لجنة الدستور ، لفرض نفوذه . وصدر الدستور بهذه التعديلات التى يمكن بها الملك من أن يكون لمشيرته نفاذ فى تعيينات كبار الموظفين وضباط الجيش وغيرهم . وكان هذا المجال أهم ما احتدم فيه الصراع بين قوى الديموقراطية والملك ، على مدى الأعوام الثلاثين (٩) .

كانت الوظيفة الأساسية للصراع الديموقراطى فى ظل دستور ١٩٢٢ ، هى تحقيق الأهداف الوطنية . وانعكس ذلك خلافا فى موازين القوى التى قدر للدستور ومؤسساته أن تقوم وتعمل عليها . لقد أخذ هيكل الدستور عن الدستور البلجيكى ، بجامع النظام الملكى البرلمانى . ولكن الدستور البلجيكى كان ملائما فى وظائفه لمرحلته التاريخية وتوازنات القوى السياسية والاجتماعية

التي قام عليها ، أما في مصر فقد كان للمسألة الوطنية تأثيرها الحاسم في حشد الجماعة الوطنية في عمومها ويغالب طبقاتها وفئاتها ، بحيث انه من الناحية الشعبية ، لم يكن ثمة تناسب بين الحجم الجماهيري الضخم الملفت حول التنظيم الشعبي المطالب بالأهداف الوطنية وبين التنظيمات والقوى المناوئة له والتي تميل الى مهادنة الاحتلال البريطاني .

لقد كان الظن لدى واضعي الدستور ، أن النظام النيابي الوليد سيقوم على أساس من تداول الأحزاب ، الحكم والعارضة ، وأن تسفر الانتخابات عن تشكيل شبه متوازن للبرلمان ، فتوجد أغلبية « معقولة » وأقلية ذات حجم معتبر . ثم يكون للتعديل الطفيف في الموازين ما يكفل تغيير الوزارات سقوطا وتوليا . ولكن نتائج أول انتخابات في ١٩٢٤ قلبت الحسابات السياسية برمتها ، إذ حظى الوفد بأغلبية تبلغ ٩٠ ٪ من عضوية مجلس النواب ، ولم يكسب الأحرار الدستوريون الا نحو ستة مقاعد من ٢١٤ مقعدا (والحزب الوطني أربعة مقاعد) ، كما أصاب الوفد أغلبية كبيرة في انتخابات ثلاثة أخماس مجلس الشيوخ ، واستطاعت وزارة سعد زغلول بهذه القوة أن تستخلص من الملك ، لصالح الوزارة البرلمانية ، حقا دستوريا في تعيين خمسى الشيوخ ، فصار الوفد صاحب هيمنة غير منازعة في البرلمان ، ولم يكن للقوى المعارضة

له أن تكون - حتى لو إجتمعت - معارضة لها أدنى وزن .
وتأكدت الصورة ذاتها فى انتخابات ١٩٢٥ من وجه آخر من وجوه
الدلالة ، فبرغم نظام الانتخابات على درجتين ، ورغم كل ما حاولته
حكومة أحمد زيور المعادية للوفد (ووزير داخليتها اسماعيل صدقى)
من أنواع التقييد والتضييق والتأثير الإدارى ، حصل الوفد على
أغلبية ٥٧٪ وكان ذلك مفاجأة دلت على ما عبر عنه عبد العزيز
فهيمى (أحد زعماء الأحرار ومن واضعى الدستور) من أن
« الدستور ثوب فضفاض » .

لقد جرت خلال السنوات التى طبق فيها الدستور ، عشرة
انتخابات لمجلس النواب ، حصل الوفد فى ثلاثة منها على ٩٠٪ من
المقاعد (١٩٢٤ ، ١٩٢٩ ، ١٩٤٢) وحصل فى ثلاثة منها على نسبة
تدور حول ٧٥٪ (١٩٢٦ النسبة ٧٧٪ ، ١٩٣٦ النسبة ٧١,٥٪ ،
١٩٥٠ النسبة ٧١,٥٪) . وكان انخفاض النسبة من التسعة
أعشار الى الثلاثة أرباع ، بسبب تحالف الوفد مع الأحرار
وتوزيعهما الدوائر فى ١٩٢٦ ، وبسبب قيام الجبهة الوطنية بين
الأحزاب فى ١٩٣٦ . ويلاحظ أنه فى انتخابات ١٩٢٦ كان أمام
الوفد ثلاثة أحزاب ، حزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الاتحاد
الذى أنشئ تحت رعاية الملك ، والحزب الوطنى ، وقد حصلوا
مجتمعين على ١٨٪ من المقاعد مقابل ٧٧٪ للوفد وحده . وفى

١٩٣٦ كان فى مواجهة الوفد أربعة أحزاب (الأحرار ، الوطن ، الاتحاد ، وحزب الشعب الذى أنشأه صدقى تأييدا للملك) وحصلت الأحزاب الأربعة مجتمعة على ٢٨٪ من عضوية النواب مقابل ٧١,٥٪ للوفد وحده . وفى ١٩٥٠ ، كان أمام الوفد أربعة أحزاب (الأحرار ، الوطنى ، السعدى الذى انشق على الوفد فى ١٩٣٨ وتحالف مع الأحرار ، وحزب مصر الاشتراكى أى مصر الفتاة) وحصل هؤلاء مجتمعين على ١٩٪ من العضوية مقابل أغلبية الوفد البالغة ٧١,٥٪ .

وثمة انتخابان قاطعهما الوفد ، الانتخاب الذى أجراه اسماعيل صدقى فى ١٩٣١ فى ظل دستور جديد أحله محل دستور ١٩٢٣ (وألغى بعد سنوات قليلة) ، وانتخاب ١٩٤٥ الذى أجرته حكومة السعديين والأحرار . وثمة انتخابان آخران اطرد القول بأن حكومات الأقليات المستندة لتأييد الملك قد اصطنعت نتيجتهما بما اتخذته من اجراءات القمع وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية تفتيتا للتأييد الشعبى بمناطق نفوذ مرشحي الوفد أو بتزييف صناديق الانتخاب نفسها ، وهى انتخابات ١٩٢٥ التى حصل فيها الوفد على ٥٧٪ من المقاعد ، وانتخاب ١٩٣٨ التى حصل فيها على ٤,٥٪ فقط (١٠) .

ونقطة ثانية ، مؤداها أن النظام النيابى إنما تبنى هياكله ومؤسساته الدستورية على أساس وجود طرفين أو قسوتين

سياسيتين متنافستين داخل اطار النظام السياسى الواحد .
وهو نظام يقوم على ثنائية الحكم والمعارضة اللذين يضمهما النظام
السياسى الاجتماعى . وان اتساع النظام السياسى لهذه الثنائية
يمثل خطوة واسعة فى طريق الحرية وترشيد العمل السياسى ،
وذلك بالمقارنة بالنظم الشمولية التى ترسم أبنية الدولة وهياكلها فيها
بما لا يتسع لغير قوة تنظيمية حاكمة واحدة .

على أنه لا ينبغى أن يغيب عن البال ، أن النظام النيابى بهذا
التصور الثنائى ، انما يدور استقرارا وقلقا على ما اذا كانت
الأوضاع السياسية الاجتماعية - خلال المرحلة التاريخية المعنية -
يمكن أن تستقطب فى قوتين اثنتين تشغلان موقفى الحكم
والمعارضة وتتبادله داخل اطار النظام السياسى الاجتماعى العام
الحاكم ، أم أن هذه الأوضاع تستدعى وجود أكثر من قوتين ،
ويكون لهم جميعا من الثقل السياسى الاجتماعى ما لا يمكن معه
اهدار رأيها ، وما لا يمكن معه اندماج بعضها فى بعض . فى هذه
الحالة الأخيرة يكون مدى استقرار نشاط النظام النيابى مرتبطا
بالتحالفات بين هذه القوى ، بحيث تتقارب بالجهد السياسى الى
موقعين يشغلان الحكم والمعارضة ، وهنا يجرى التداول والتبادل ،
لا بواسطة الانتخابات الجديدة فقط ، ولكن بتغيير التحالفات
أيضا ، لذلك تصير التغييرات فى صورة الحكم أكثر وأسرع .

ان عبارة أحمد لطفى السيد فى بداية القرن العشرين عن وجود السلطة الشرعية (الخديو) والسلطة الفعلية (الاحتلال البريطانى) وتشوق الأمة أن يكون لها مكان بينهما ، هذه العبارة كان فيها من الحس السياسى ما أبقى لها مصداقيتها عشرات من السنين ، مع ملاحظتين لم يفتن اليهما المفكر الكبير ، فالأمة لم تشارك القوتين الأوليين الا نتيجة قيام ثورة ١٩١٩ ، والأمة لم تكن هى الأعيان من اصحاب المصالح الحقيقية نرى الاملاك الكبيرة ولا ممن يمثلها حزب الأمة ومن بعده حزب الأحرار ، بل كانت قوى الحركة الوطنية الراغبة فى اجلاء المستعمر والمثلة فى تنظيم الوفد . وهى مع مشاركتها القوتين الأوليين لم تكن تكتفى بهذا بل تطمح إلى اقصائهما معا . على أى حال فقد وجدت بعد ١٩١٩ ثلاث قوى اريد أن يتسع التنظيم النيابى لرسم حركة نشاطها وصراعاتها . فكان كل تعديل وزارى كبير انما يتأتى عن انضمام أو تقارب اثنتين منها ضد الثالثة . وقوة الوفد ترد من التأييد الشعبى الواسع له ، وقوة الانجليز ترد من وجود جيش الاحتلال فى ظروف ليس فى مكنة الحركة الشعبية ان تتحداه بالعنف ، وقوة الملك ترد مما استبقى من سلطات شرعية دستورية يمكن ان يتشكل بها القرار المصرى بالارادة البريطانية ومما يتأيد به من المصالح الاجتماعية والاقتصادية التى تجنح بعيدا عن الحركة الوطنية والوفد .

وان النفوذ الشعبى الواسع للوفد ، لم يكفل له وحده الوصول إلى الحكم والاستقرار فيه ، فقد حجب عن الحكم مرارا بالرغم من هذا النفوذ ، واسقط بالرغم منه . لقد كان الوفد قوة لا يمكن نفيها ، ولكنه قوة لا تكفى بوسائلها السياسية ان تنفى الآخرين ، لذلك بقى قائما ومؤثرا ، ولكنه لم يتول الحكم أكثر من ثمانية أعوام خلال السنوات الثلاثين التى طبق فيها الدستور . وكانت حركته السياسية ومناوراته تميل به إلى استغلال الخلافات بين الطرفين الآخرين ، فيقترب ويبتعد ليدرك الفرص المؤقتة للحكم وليغير من الأوضاع بما يسمح له بالهيمنة عليها ومفاوضة الانجليز من أقوى مركز يصله . ولم يدرك هذا ادراكا كاملا أبداً ، وان كانت محاولاته وجهاده عدلاً كثيراً من الموازين التى أفضت إلى أوضاع ١٩٥٢ .

فى ١٩٢٣ تقارب الوفد مع الملك ضد الانجليز ، فجرت انتخابات ١٩٢٤ وادرك الحكم . وفى آخر العام انضم الملك للانجليز فسقط الوفد . وفى ١٩٢٦ اقترب من الانجليز على عداء وبغير تحالف وتحالف مع الأحرار الدستوريين لتشكلت الوزارة الائتلافية منهما ضد سلطات الملك . وفى ١٩٢٨ اقترب الملك والانجليز فسقطت وزارة الائتلاف . وفى أواخر ١٩٢٩ أفسح الانجليز للوفد أملا فى عقد المعاهدة معه فوصل إلى الحكم ، فتشدد فى المفاوضة فسقط فى يونيه ١٩٣٠ .

ويمكن ادراك ثلاث مراحل للصراع الدستوري خلال هذه الحقبة :

الأولى من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٥ ، فقد أظهر الانتصار الثانى للوفد فى انتخابات ١٩٢٥ ، أن خطره الدستورى على السلطة لن يزول بتورطه فى استقالة أو مناورة ، ولا بضغط عادى تمارسها أجهزة الادارة ضده . ومن هنا جرت محاولات الملك تحطيم الدستور . بدأ ذلك بحل مجلس نواب ١٩٢٥ فى يوم انعقاده الأول ، بالمخالفة الصريحة لأحكام الدستور التى تمنع تكرار الحل لذات السبب ، وما لبث ان وقف البرلمان ضد هذا الحل غير الشرعى ، فاجتمع فى ١٩٢٦ مق رداً سحب الثقة من وزارة « زيور » الملكية واسقاطها . وتكاملت بالحدثين دلالة جد خطيرة ، اذ اصطدمت مؤسسات الدستور بعضها ببعض ، وصارت فى وضع أشبه بالحرب الأهلية ، وزارة اسقطت البرلمان وأهدرت شرعيته ، وبرلمان أسقط الوزارة وأهدر شرعيتها ، فانشقت الدولة دستورياً إلى سلطة تنفيذية تعمل وحدها ، وسلطة تشريعية يمكن نظرياً ان تعمل وحدها ، وتكاد تظهر هنا ملامح سلطتين منفصلتين لولا ان الأوضاع السياسية والتاريخية لم تكن تسمح لاي من الطرفين بهذا التداعى والتصعيد والاستطراد فى توليد الأحداث . فتجمد الوضع وقتاً ما ثم جرت انتخابات ١٩٢٦ وشكلت وزارة ائتلافية .

وجاءت المحاولة الثانية لتحطيم الدستور فى ١٩٢٨ ، بعد
إذ سقطت الوزارة الائتلافية التى رأسها أخيراً مصطفى
النحاس ، خلف سعد زغلول فى زعامة الوفد ، وذلك بسبب
تشدد النحاس مع الإنجليز ، وشكلت وزارة من الأحرار قررت
وقف الحياة النيابية صراحة والغاء البرلمان ، مع بقاء
الدستور من الناحية الشكلية قائماً . واستمر هذا الوضع حتى
أكتوبر ١٩٢٩ . ثم جاءت المحاولة الثالثة فى يونيو ١٩٣٠ بعد طرد
وزارة النحاس الوفدية بسبب تشدها أيضاً مع الإنجليز وفشل
المفاوضات ، وابت وزارة اسماعيل صدقى التى ألغت دستور ١٩٢٣
برمته ، واستبدلت به دستوراً جديداً يطلق للملك سلطاته ، ثم أعيد
دستور ١٩٢٣ فى ١٩٣٥ .

كان هذا الهجوم الملكى على الدستور يتم دائماً عقب وزارة
وفدية ، وقد تدرج الهجوم من مخالفة الدستور فى ١٩٢٥ ، إلى
وقف الحياة النيابية فى ١٩٢٨ ، الى الغائه الكامل فى ١٩٣٠ . فلم
يكن النظام الدستورى خلال هذه المرحلة كلها يتسع لوجود معارضة
حقيقية فى صورة رسمية تقوم من خلال مؤسسات الدولة نفسها .
فإما أن يكون الوفد فى الحكم بأغلبية كاسحة يضيق بها وجود
معارضة ذات أدنى شأن ، وإما أن يكون الدستور مخالفاً أو موقفاً
أو ملغياً . وفى ظل دستور ١٩٣٠ قاطع الوفد والأحرار الانتخابات
ولم يدخل البرلمان أصلاً . ولم يتول الوفد الحكم فى

فى هذه المرحلة الا عشرة أشهر فى ١٩٢٤ ، وعامين مؤتلفاً مع
الأحرار فى ١٩٢٦ - ١٩٢٨ ، وستة أشهر فى ١٩٣٠ .

المرحلة الثانية من ١٩٣٥ حتى ١٩٤٤ ، جاءت مع الإعداد
لمعاهدة ١٩٣٦ وإبرامها ، مع انسلاخ السعديين بزعامة أحمد ماهر
ومحمود فهمى النقراشى من الوفد ، مؤلفين مع الأحرار والملك
ائتلافاً وثيقاً ، ومع ظهور أحزاب وجماعات سياسية جماهيرية
تعارض الوفد وتتحدى شعبيته . وهى الإخوان المسلمون ومصر
الفتاة . وقد نافست الوفد على شعبيته لأول مرة فى تاريخه ،
ولكنها لم تقو على أن تنافس قوته الانتخابية ولا على مزاحمته فى
انتخابات مجلس النواب .

وفى هذه الظروف الجديدة ، بدا الوفد أكثر هدوءاً مما قبل ،
وبدا دستور ١٩٢٣ أكثر احتمالاً لدى الملك ، وبدأت موازنة قوة الوفد
البرلمانية أكثر امكاناً . ثم إن الضغط الشعبى العنيف المهدد
بالثورة فى ١٩٣٥ لإعادة الدستور ، لم يترك للملك خياراً واسعاً فى
الابتعاد عن لعبة تحطيم الدساتير ، فعدل عن ذلك متلمساً سبيلاً
آخر . ويلاحظ هنا أن ما أنتج صيرورة الدستور أكثر احتمالاً للملك
وقوى الاستبداد ، هو أمر يتعلق بالوظيفة الوطنية للديمقراطية ، إن
كان إبرام الوفد معاهدة التحالف مع الانجليز فى ١٩٣٦ ،
مما أضعف نسبياً وجوده السياسى ، ومما صارت به

شعبيته محل نزاع من قوى جديدة ، ومما جعل الفروق بين الوفد وخصومه التقليديين تبدو لكثيرين فروقاً في الدرجة فحسب ، وليست فروقاً في نوع الموقف السياسى . وبهذا أصبحت مؤسسات الدستور وقواه أقل استقطاباً وأكثر اقتراباً من الناحية النسبية^{٥٤} .

المرحلة الثالثة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، وقد بدأت بالانتخابات التى قاطعها الوفد على أثر اقالة وزارته فى اكتوبر ١٩٤٤ وخلالها جرت الانتخابات التالية أوائل يناير ١٩٥٠ ، وفاز الوفد فى هذه الانتخابات الأخيرة بأغلبية كبيرة . هذه المرحلة حملت سمات المرحلة السابقة عليها حتى أنه لا يسهل تمييزها كمرحلة مستقلة ، بالنظر الى التوازنات بين القوى التى تتداول الحكم . ولكن ما يعطى لهذه المرحلة خصوصيتها ، هو أن قسماً كبيراً من رأى العام السياسى باتجاهاته وأساليبه المختلفة ، قد خرج من الأطر التى رسمها الدستور ، وعن القنوات التى شيدها للعمل السياسى .

لذلك يبدو للنظرة العاجلة ، ان الحياة النيابية قد صارت فى هذه المرحلة أكثر استقراراً ، ومجلس النواب المشكل فى ١٩٤٥ هو أول مجلس تستمر دوراته الخمس كاملة دون أن يحل ، ولكن الحقيقة أن البيت صار أهدأ لأن قسماً كبيراً من القاطنين فيه قد هجره . ولا تكاد تظهر معارضة فى مجلس نواب ١٩٤٥ الا من قلة قليلة جداً . وهم نائب وفدى وحيد ، وبعض من الحزب الوطنى ،

ومكرم عبيد ، وبعض من حزب « الكتلة » الذى انسلخ عن الوفد فى ١٩٤٢ (شارك هذا الحزب فى الائتلاف السعدى الدستورى فى أول هذه المرحلة ثم خرج الى صفوف المعارضة) .

وإن المرء ليرى البون الشاسع بين ما اتسمت به دورات مجلس نواب ١٩٤٥ من هدوء ، وبين ما كان يجرى خارج المجلس من فوران وتفجر ، يظهر فى الصحف والاجتماعات والمظاهرات . كان الإخوان المسلمون قوة سياسية ذات فاعلية كبيرة بين الجماهير ، وظهرت التنظيمات الشيوعية بتأثير واضح فى الحركة السياسية الشعبية بين الشباب ، وتحرك مصر الفتاة إلى وضع ثورى جديد وخاصة من ١٩٤٩ باسم « حزب مصر الاشتراكى » ، وقام « الحزب الوطنى الجديد » بجهد ديمقراطى وطنى كبير . وكل هذه القوى كانت غير برلمانية ، تطرح أهدافاً تتخطى النظام السياسى والاجتماعى القائم ، وتتبع أساليب فى الحركة تجاوز المؤسسات الدستورية الموجودة .

وبالنسبة لمجلس النواب الذى انتخب فى يناير ١٩٥٠ وفاز فيه الوفد ، فيلاحظ أولاً أن الوفد فاز بأغلبية ٧١.٥٪ ، وهى تعتبر أقل أغلبية فاز بها فى انتخابات حرة نزيهة ، بمراعاة أنه لم يدخل الانتخابات مؤتلفاً مع حزب آخر ولا شكل جبهة سياسية مع غيره كما حدث فى ١٩٢٦ أو فى ١٩٣٦ . والملاحظة الثانية أن عدد

الناخبين وصل وقتها - حسب الاحصاء الرسمي - إلى نحو أربعة ملايين ناخب . ولم يدل بصوته منهم الا ٢٨٥ مليون ، بمعنى أن أكثر من ربع الناخبين لم يدل بصوته . وفى ذلك دلالة على عزوف نسبة كبيرة وشكها فى جدوى اصلاح الأوضاع القائمة بطريق الانتخابات وتغيير الوزارات . والملاحظة الثالثة أن الوفد فى هذه الانتخابات لم ينتصر بنفسه وبقوته الذاتية فقط كما كان يحدث من قبل انما انتصر بما انضاف اليه من تأييد ودعم أحزاب وحركات سياسية جديدة ، كراهة منهم فى حكم السعديين والأحرار . وهذه التنظيمات والحركات لم تدخل الانتخابات ولا وصل منها إلى البرلمان نائب واحد (الا ابراهيم شكرى انتخب ممثلا لحزب مصر الاشتراكى) . والملاحظة الرابعة أن المعارضة البرلمانية التى نشأت فى مجلس نواب ١٩٥٠ ضد حكومة الوفد ، كانت ذات حجم كبير نسبيا (من الناحية العددية : ٢٨ عضو سعدى ، ٢٦ عضو حر دستورى) . ولم يكن لهؤلاء أدنى علاقة بالمعارضة السياسية الحقيقية لحكم الوفد . بمعنى أن حدث انفصام سياسى شبه كامل بين المعارضة الرسمية الدستورية ، وبين المعارضة الشعبية الممثلة فى الحركات الجديدة . وأن الحركات الشعبية كانت تنشط فى العمل السياسى خارج المجلس ومؤسسات الدستور . ولم يكن الا الوفد يمثل همزة الوصل الباقية بين هذه المؤسسات وبين تلك الحركات . وكان هذا علامة على تصدع النظام ، بعد أن لم تعد

قنواته الدستورية قادرة على تمثل قدر معقول من الكتلة الأساسية للمعارضة .

عرفت الحركة السياسية المصرية بعد انتهاء الحرب العامة فى ١٩٤٥ ، العديد من الأزمات السياسية فى مختلف وجوه النشاط السياسى والاجتماعى . وأخذت الأزمات بعضها برقاب بعض تغذى كل منها الأخرى وتتغذى بها . تمثل ذلك فى قضية الاستقلال الوطنى ، وفى النهوض الاقتصادى ، والعدالة الاجتماعية وفى أزمة فلسطين ، وفى أزمة الديمقراطية كوعاء للحركات السياسية والاجتماعية المختلفة .

وبالنسبة للمسألة الوطنية ، كانت الأوضاع التاريخية قد أملت على الحركة الوطنية منذ نشأة الوفد مع ثورة ١٩١٩ ، أملت نمطا من الكفاح السلمى المشروع ، بالأسلوب التقليدى له وهو المفاوضة ، وفى فترة ما بين الحربين جرت ست مفاوضات ومباحثات ، ثلاث منها على أيدي وزارات وفدية (سعد - مكدونالد ١٩٢٤ ، النحاس - هندرسون ١٩٣٠ ، النحاس - والجبهة الوطنية المصرية فى ١٩٣٦) ، وثلاث أخريات على أيدي وزارات ورؤساء وزارات من غير الوفد (عدلى - كيرزون ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، ثروت - تشمبرلن ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ، محمد محمود - هندرسون ١٩٢٩) . وفشلت هذه

المفاوضات جميعا عدا سنة ١٩٣٦ التى انتهت بعقد المعاهدة المعروفة . والمهم من ذلك أن الكتلة الرئيسية للحركة الوطنية كانت تسعى إلى تحقيق الجلاء العسكرى البريطانى عن مصر ، عن طريق مفاوضات تجرى على أيدي الوفد ، ثقة منها فى قيادته وتمسكه بوجوب الجلاء . فهى تقبل المفاوضة كأسلوب لحل المسألة الوطنية بشرط جريانها على أيدي الوفد ، وأن تفضى إلى الجلاء العسكرى البريطانى .

ولكن توقيع الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ ، وقبوله بقاء القاعدة العسكرية البريطانية فى مصر ، هز هذه الثقة فى مدى استمرار صلابة الوفد ازاء مطلب الجلاء . اهتزت الثقة ولم تنخلع تماما . بمعنى إن بقى للوفد تأييد شعبى كبير ، ولكنه انحسر عن مبلغ الاجماع أو شبه الاجماع الشعبى . وبدأت تنظيمات شعبية جديدة تنافسه الهيمنة والقوامة على مقدرات الحركة المكافحة للاستعمار . ثم شبت الحرب العامة الثانية فى صيف ١٩٣٩ لتقطع سياق الأحداث ، وخلالها وقع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، اذ هدد الانجليز الملك بخلمه عن عرش مصر الا أن يسند الوزارة إلى الوفد ، وإنصاع الملك وقبل الوفد الحکم بما أفاد نوعا من قبوله التحالف مع الانجليز ضد الملك فى هذه الفترة ، وأيا كان تقييم ذلك الأمر (١١) ، فإن إبرام معاهدة ١٩٣٦ قد هز نسبيا من قوامة الوفد على مقدرات الحركة الوطنية .

وخلال الحرب زاد تسلط الانجليز على البلاد سياسياً

واقتصاديا ، وزاد تداخلهم فى شئونها ضماناً لموالاته السياسة المصرية لهم فى ظروف حرب ضروس . وقضى هذا التدخل على ما حاولته معاهدة ١٩٣٦ من تصوير العلاقة بين البلدين على أنها علاقة بين دولتين ندين . وشمل ربط السياسة المصرية ببريطانيا ، فيما شمل ، السياسات المالية والاقتصادية ، التى وجهت لخدمة احتياجات الأبراطورية المحارية ، ولخدمة جيوشها ، بما تصاعدت معه الأسعار وفشا التضخم على نحو لم يجر من قبل وعانت منه الطبقات الشعبية أية معاناة (١٢) .

فما إن انتهت الحرب فى صيف ١٩٤٥ ، حتى انطرح على المسرح السياسى مطلب الجلاء ، وإعادة النظر فى المعاهدة ، تحقيقاً له ورفضاً لمعاهدات الدفاع المشترك والاحلاف مع الدول الكبرى . ونفذ عام ١٩٤٦ فى سعى حكومة السعديين ثم اسماعيل صدقى مفاوضة الانجليز تعديلاً للمعاهدة . وفشلت المفاوضات ، وسقط مشروع اتفاق صدقى - بيلن ، لأسباب منها وقوف الحركة الشعبية ضد مبدأ الأحلاف المشتركة الذى ارتبط به الوعد بالجلاء . وكان هذا إرهاباً بتخطى الحركة الوطنية أسلوب المفاوضة ، لما ثبت تاريخياً من أن المفاوضة المستندة الى أسلوب الكفاح السلمى المشروع وحده ، لم تفض الى جلاء الاحتلال من قبل ، وأنها فى أحسن الظروف لن تفضى اليه الا لقاء اتفاق بالدفاع المشترك أو دخول مصر فى الأحلاف العسكرية . وأهمية ذلك هنا ، أن أسلوب

المفاوضة كان أسهم فى بناء النظام السياسى القائم منذ صدور دستور ١٩٢٣ ، بقواه ومؤسساته وعلاقاته ، وأن تخطى هذا الأسلوب يمثل ارهاصاً بتخطى الحركة الوطنية لامكانيات هذا النظام وأسس ومؤسساته .

بعد فشل مفاوضات ١٩٤٦ ، بقى للكفاح السلمى المشروع رصيدان ، أولهما وجود المنظمة الدولية للأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وقد بعث انشاؤها بعد الحرب الأمل فى تحقيق انتصار للحركة الوطنية ونيل الاستقلال بغير المفاوضة وبطريق التحكيم الدولى . وكانت ظروف ما بعد الحرب مكنت مجلس الأمن فى أول دورات انعقاده أن يتخذ قرارا بجلاء القوات المحتلة لكل من سوريا ولبنان ، وجاء المطلب المصرى باللجوء إلى مجلس الأمن ، لا يستند فقط إلى تقدير الظروف الدولية هذه ، ولكنه يصدر من الرغبة فى الخروج بالمسألة المصرية عن نطاق العلاقة الثنائية مع بريطانيا والاستفادة من صراعات الدول الكبرى بعضها مع بعض ، وثانى الرصيدين أن قيادة الوفد بالبقية الكبيرة لها من رصيد كفاحها الوطنى الطويل ، كانت قادرة أن تتولى الحكم ، على أن ترد قسماً كبيراً من الجماهير للأمل فى مفاوضة تجرى على يديها .

وقد استنفد الرصيد الأول فى عام ١٩٤٧ ، فما لبثت حكومة النقراشى ، التى خلفت اسماعيل صدقى ، ان نهضت إلى عرض

قضية مصر على مجلس الأمن فى يوليو ١٩٤٧ ، طالبة جلاء
العسكر الانجليزية عن مصر وعن السودان . ولكن مصر لم تحظ
بتأييد الا من ثلاثة أعضاء فى المجلس ، العضو السورى فارس
الخورى ، والعضو السوفييتى أندريه جروميكو ، والعضو البولندى
أوسكار لانج . ووقفت الولايات المتحدة مع بريطانيا تنصرها ،
ودفعت إلى موقف المناصرة مجموعة الدول التى تسير فى فلكها
كالبرازيل وكولومبيا ، مطالبين جميعاً بعودة مصر وبريطانيا إلى
استئناف المفاوضات الثنائية . وأسفرت مداولات المجلس عن غير
قرار ، وأفاد ذلك لدى الحركة الوطنية المصرية ، أن طريق التحكيم
الدولى كطريق المفاوضة مسدود ، وكانت هذه هى حصيلة تجربة عام
١٩٤٧ .

أما الرصيد الثانى ، فقد وجدت فرصة اختباره عند وصول
الوفد إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠ . فقد أمكنه بما يتمتع به من ثقة
شعبية أن يبدأ مباحثات تمهيدية مع الانجليز ، دون أن يقابل
برفض من الجماهير . ولكن على مدى السنتين اللتين حكمتها وزارة
الوفد ، لم يأذن الوفد بأن تتجاوز المباحثات وضعها التمهيدى ، وأن
تصل إلى وضع المفاوضات الرسمية بين الطرفين . واستمسك
الجانب المصرى بالجلاء الكامل الناجز فيما لا يجاوز عاماً واحداً ،
ولم يقدم للانجليز لقاء ذلك الا موافقة على مبدأ التحالف ولكن بعد
الجلاء ، ومع وجوب تقوية الجيش المصرى وتزويده بالسلاح ليدافع

عن بلده ضد الخطر الاسرائيلي (١٢) . ولقى ذلك صدودا من الانجليز أعجز الطرفين عن تحقيق خطوة عملية فى طريق المفاوضة ، والجأ حكومة الوفد إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان لسنة ١٨٩٩ ، وذلك فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، فبلغت القومة الوطنية ذروتها .

وبالنسبة للمسألة الاجتماعية ، فليس من مباحث هذه الدراسة تفصيل القول فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر قبل ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ . ولكن حسبها ايضاح الصورة العامة والاشارة العاجلة إلى الخط الرئيسى لمعضلات النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل وما شب عن ذلك من أزمات فى هذه الفترة . وإن حجم الاضرابات الاقتصادية والنقابية الذى حدث من سنة ١٩٤٧ إلى ١٩٥٢ لم تكن عرفته مصر من قبل . وكانت الهيمنة على المقدرات الاقتصادية فى مصر لكبار ملاك الأرض المصريين وللمصالح الأجنبية المسيطرة على مؤسسات المال والتجارة من بنوك وشركات . والمجتمع الريفى ينقسم بجدة إلى ٥٠٪ من الملاك يملكون أكثر من ثلث الأراضى الزراعية ، وفى مواجهتهم أحد عشر مليوناً من الفلاحين المعدمين ، وارتفع ريع الأرض ارتفاعاً فاحشاً وانخفض أجر العمل الزراعى انخفاضاً مبخساً (١٤) .

والنمط الغالب لاستغلال الملاك الكبار أراضيهام هو تقسيمها

على عائلات الفلاحين بايجار عيني أو نقدي ، والملكيات المتوسطة تستغل اما بأسلوب رأسمالي يستخدم رأس المال والعمل الأخير ، واما على أساس الانتاج العائلي مع الالتجاء إلى عمل الاجراء في مواسم العمل ، والملكيات الصغيرة التي تقل عن خمسة أفدنة توضح إلى أى مدى بلغ التفتت ، اذ يوجد مليون ونصف مليون يملكون أقل من نصف فدان الواحد منهم ، ونحو نصف مليون يملك أكثر قليلا من ثلث مليون فدان ، ورغم أن الشكل الغالب لوحدة الاستغلال الزراعى هو عائلة الفلاح ، مالكاً كان أو مستأجراً ، فقد كان هذا الشكل العائلي للانتاج خاضعاً لهيمنة رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة ، من حيث اعتماد العائلة المنتجة على السوق الرأسمالى ، شراء لمستلزمات الانتاج أو تصريفاً للمحاصيل أو حصولاً على مواد الاستهلاك (١٥) .

كان من أهم خصائص الوضع الاقتصادى غلبة الطابع الزراعى عليه ، مع وجود زراعة متأخرة بكثافة سكانية عالية ، ومع قيام التناقض بين كبار الملاك وبين متوسطيهم وصغار الفلاحين والمستأجرين ، فى ظروف غابت فيها التنظيمات النقابية والسياسية التى تمثل العمال الزراعيين نوى الدخول شديدة الإنخفاض ، كل ذلك جعل علاقات الإنتاج فى الريف معوقة للتطور الزراعى . وشكل هذا الوضع تعويقاً للقطاع الصناعى ، من جهة مد هذا القطاع باحتياجاته من المواد الغذائية اللازمة لعمال المدينة والمواد الأولية .

ومن جهة القدرة الشرائية فى الريف وضمور سوق الإنتاج الصناعى مما يعوق تطورها . وكان التطور الصناعى ضعيفاً بطيئاً ، لم تزد نسبة العاملين بالصناعة عن ١١ ٪ من القوى العاملة ، ولا زاد إسهاماً فى الدخل القومى عن ١٠ ٪ وقامت الصناعة على الاستهلاكات أساساً ، منسوجات وغذائيات وعانت فى وجودها وتطورها من النقص النسبى فى رءوس الأموال ، إذا كان معظم الفائض الاقتصادى يذهب للخارج أو للمضاربة أو فى الأرض استهلاك الترفيات (١٦) .

وخلال فترة الحرب أوجد انقطاع المواصلات مع أوروبا نوعاً من الحماية للمنتجات المحلية ، وأيد ذلك طلب الجيوش الأجنبية الموجودة فى مصر ، فنشأت وقتها حوالى ٣٧٥ شركة مساهمة ، وارتفعت قيمة الإنتاج الى مايزيد عن ثلاثة أضعاف ماكان عليه قبل الحرب ، كما زاد عدد الطبقة العاملة . ثم انتهت الحرب فانخفض طلب الجيوش الأجنبية ، وبدأ ورود السلع من الخارج ، مما هدد مكاسب الرأسمالية المحلية ، وحفزها على التفكير فى كيفية إزالة أزمات النمو عن طريقها . وقامت محاولات الرأسمالية لتمهيد الطريق أمام تقدمها ، ولكن لم يكتب لهذه المحاولات النجاح الذى كانت تأمل فيه ، كان تراكم على بريطانيا لمصر من ديون الحرب حوالى ٤٠٠ مليون جنيه ، وكان الأمل أن يكون سدادها عامل نمو للصناعة المصرية انشاءً لجديد وتجديداً لقائم ، ولكن لم يفرج عن

هذه الأرصدة الا بمقادير ضعيفة وبالتدريج والمماثلة مما أفقد السداد أهميته فى بناء الاقتصاد المصرى . وكان الأمل أن تشارك رعىس الأموال الأجنبية فى النمو ، ولكن ما لبث أن ظهر عزوفها عن الاستثمار فى مصر بسبب القلق الذى تثيره الحركة الوطنية ضد النفوذ الأجنبى ، وبسبب ما يتأتى من هيمنة كبار ملاك الأرض من معوقات اقتصادية . وكان الأمل أن تزيد حصة المشاركة المصرية فى ادارة مشروعات الاقتصاد التى يهيمن عليها الأجانب المقيمون فى مصر ، عن طريق زيادة السهم المصرى فى رأسمال المال ومجلس الادارة والعاملين ، ولكن ضغوط الرأسماليين الاجانب عاقت هذه الخطوة النسبية للتمصير . ومن مثل هذه الوجوه قام التناقض بين مصالح الرأسمالية المصرية ومصالح الرأسماليين الأجانب .

ومن جهة أخرى لم تستطع الرأسمالية المصرية تحقيقاً لنمو الصناعة ، أن تسن من النظم ما يؤدى بالفائض الاقتصادى الزراعى إلى المساهمة فى تمويل الصناعة ، أو حتى يرفع الانتاجية الزراعية بما يفيد نمو الصناعة . وقد ظهر مطلب تحديد الملكية الزراعية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر لصالح الأخير ، ولم يكتب لأى من هذه المطالب أن يرى النور . ولا استطاعت أصوات المصلحين أن تعدل النظام الضريبى بما يمكن من فرض الضرائب على الدخل الزراعى ، الا مامس هذا الدخل ضمن ضريبة الايراد العام ذات الشرائح المتواضعة (١٧) .

وعرفت فى عام ١٩٤٧ موجة اضرابات كبيرة فى صفوف العمال . كان أكبرها اضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، جرى فى سبتمبر ١٩٤٧ وأحدث هزة عنيفة فى المجتمع . وامتدت الاضرابات الى عمال الحكومة وموظفيها ، فلم تقتصر على الشركات والمصانع الأهلية . ومنها عمال المرافق كموظفى البرق ثم المدرسين اذ أضربوا عن تصحيح أوراق الامتحانات ، ثم كان الحدث الكبير الذى أصاب الدولة فى الصميم ، وهو اضراب رجال الشرطة فى ابريل ١٩٤٨ ، فكان حدثاً عميق الدلالة كشف عن تشقق جدران النظام السياسى وأنذر بانهيائه . وإذا كانت أحداث حرب فلسطين منذ مايو ١٩٤٨ قد قطعت هذا السياق ، فقد عادت موجة الاضرابات للظهور فى سنتى ١٩٥٠ ، وصحبتها بعض حركات القلاقل فى الريف بين الفلاحين فى عدد من القرى .

كانت الأزمات تحيط بالحكومات المتعاقبة ، بحيث لم يعد الأمر أمر مشكلة معينة تواجه حكومة بعينها ، بل دل تعاقب فشل الحكومات المتتالية فى المجالات المختلفة ، على أن الأزمة أخذت برقاب النظام السياسى الاجتماعى جميعه ، وأن أطر هذا النظام لم تعد قادرة على استيعاب ما يواجهه من أزمات ولا على تجاوز ما يحيط به منها . واجه المسألة الوطنية بالمفاوضة وفشل ، وواجهها بالتحكيم الدولى وفشل ، فانصرف عنها كلها ملتفتا الى مشاكل

الاقتصاد تنمية وتوزيعاً ، فأنبت على نفسه الوهن والعجز عن الحل . ثم أتت حرب فلسطين .

فى هذه الفترة نما الاهتمام المصرى بالمسألة الفلسطينية نمواً كبيراً ومتصاعداً مع الأحداث . ويمكن القول بأن ميادين الحركة الوطنية ، لم تعد قاصرة على مسألتى الجلاء ووحدة مصر والسودان ، حسبما جرت تقاليدھا منذ بدء الحركة فى صورتھا الأخيرة فى أوائل القرن العشرين . بل انضافت إلى هذين الميدانين المسألة الفلسطينية بوصفھا مكوناً أساسياً من مكونات الحركة الوطنية فى مصر (١٨) . وقد تصاعدت أزمة فلسطين بقرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ ، ثم بنشوء دولة إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، ودخل الجيش المصرى فلسطين يحارب عصابات الصهيونية ، كما دخلتها جيوش عربية أخرى ، فضلاً عن جماعات من المتطوعين سبقت التدخل العسكرى الرسمى . وانتهت الحرب بهزيمة عانى منها الجيش المصرى والسياسة المصرية عامة . وقد ترتب على العنصر الفلسطينى فى السياسة المصرية ، وعلى حرب ١٩٤٨ عدد من الآثار الهامة .

أولاً : ان صيغة الحركة الوطنية القاصرة على مصر ، والتي لازمت « الوفد » كقيادة لهذه الحركة ، صارت صيغة أكثر ضموراً

من أن تستجيب لموجبات هذا التطور ، وأيا كانت درجة اهتمام الوفد ، حكومة أو حزبا ، بقضية فلسطين منذ الثلاثينات ، بقيت الأطر السياسية للوفد غير قادرة على استيعاب هذا التطور وهذا يوضح سبباً من أسباب نمو الحركة الإسلامية السياسية منذ الثلاثينات وخلال الأربعينات ونمو التنظيمات السياسية الأخرى التي وضعت المسألة الفلسطينية في بؤرة اهتمامها . ومن ثم فإن الجامعة السياسية للوفد كقيادة للحركة الوطنية ، قد تأثرت بهذا العامل ، لا من حيث مدى صلابة الوفد في تبني أهداف ما ، ولكن من جهة مدى اتساع برده السياسية لما يستوجب إدخال العنصر الفلسطيني ، من وجوب استشراف مصر إلى انتماء سياسى أعم ، عربياً أو إسلامياً .

ثانياً : ان أسلوب الكفاح السلمى المشروع الذى لازم الحركة الوطنية المصرية فى مرحلتها التاريخية الأخيرة ، كان غير قادر على تحقيق أى نوع من التصدى للخطر الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين . وكان اندماج العنصر الفلسطينى فى أهداف الحركة الوطنية المصرية ، مما يتعين معه أن تتفق مساعى الكشف عن أساليب للكفاح تلائم هذا النوع الاستيطانى الذى ينزرع بقوة السلاح . وهذا العامل أظهر عجز عدد من القيادات التقليدية ، كما كان من أهم العوامل الذى انطرح بها على الحركة الوطنية مبدأ استخدام العنف والعمل العسكرى .

ثالثا : ترتب على ذلك بروز الجيش المصرى كمؤسسة مرشحة للقيام بدور هام فى الحياة السياسية المصرية . وقد تزد فيما بعد اشارة الى دور الجيش المصرى فى السياسة ، ولكن المهم هنا الاشارة الى أن تبنى الحركة الوطنية منذ ١٩١٩ لمبدأ الكفاح السلمى المشروع ، كان مبعدا للجيش عن القيام بأية وظيفة سياسية فى سياق الحركة الوطنية المطالبة بالجلء . فلما استلزمت مكافحة المشروع الصهيونى فى فلسطين استخدام العنف ، جرى ذلك عن طريق متطوعين ، ثم ما لبثت الحكومة أن أرسلت بعض وحدات الجيش تقاتل العصابات الصهيونية ، ودخلت مصر الحرب رسميا ، وأيا كان ضعف الجيش ، فقد كان أقوى بطبيعة الحال ، من حيث التدريب والعتاد العسكرى ، من جهود المتطوعين ، كما أن الضباط المصريين مارسوا القتال فى مجال التطوع كما مارسوه فى الحرب الرسمية ، مثل الشهيد أحمد عبد العزيز . والحاصل أن التفت الرأى العام المصرى بقوة الى الجيش وضباطه خلال معارك فلسطين ، سواء فى انتصاراته الأولى التى استرد فيها الجيش مكانا فى اهتمام الحركة الوطنية ، أو بهزيمته الأخيرة التى أثارت التعاطف معه ، لما استقر فى الوجدان من رجوع أسباب الهزيمة الى سياسة الحكومة والملك والى ما يسمى وقتها بالأسلحة الفاسدة .

رابعا : برزت مسألة تسليح الجيش المصرى بوصفها مسألة سياسية ذات أهمية وخطورة . وكانت هذه النقطة من أهم ما دارت

حوله المباحثات بعد الحرب ، بين حكومة الوفد والانجليز من مارس ١٩٥٠ الى نوفمبر ١٩٥١ . كانت مسألة تسليح الجيش فى المفاوضات السابقة منذ ١٩٢٤ ، تناقش بوصفها من عناصر الجلاء عن مصر ، بمعنى أن مصر عازمة على تقوية جيشها ليستطيع الدفاع عن قناة السويس ، لئلا تتهددها أطماع دولة معادية لبريطانيا ، أى كانت تناقش كبند من بنود تأمين المصلحة البريطانية فى عدم وقوع مصر فى براثن دولة مخاصمة للانجليز ، أما فى المباحثات الأخيرة ، فقد استقلت مسألة تسليح الجيش المصرى ، ولم تعد مجرد عنصر من عناصر الجلاء ، انما صارت مطلباً يتعلق بتأمين سلامة مصر ضد خصومها (١٩) . ويمكن القول بأنه فى ظل أساليب الكفاح السلمى المشروع للحركة الوطنية ، كانت الديمقراطية هى الوسيلة ذات الأولوية للسعى فى تحقيق الجلاء المفضى للاستقلال ، فلما بدأ الموقف يتغير ، برز دور المؤسسة العسكرية وصار التسليح من أهم قضايا التحرير .

وبالنسبة للمسألة الديمقراطية فى الفترة التى سبقت مباشرة قيام ثورة ٢٣ يوليه ، فقد كان الوضع الديمقراطى يتأتى من حصيلة تناقض طرفين ، سلطة الملك من ناحية ، ومدى الحريات المتاحة للجماهير من ناحية أخرى ، والتناسب بين الطرفين

تناسب عكسى على الدوام ، ما يحد سلطة الملك يفسح الحركة للجماهير والعكس . وهى معارك جرت سجالات بين كروفر لم ينحسم قط . والوفد لم يستقر فى الحكم فى أى من مرات توليه ، وسلطة الملك لم تتلاش فى أى من هذه المرات ، والحرية التى كانت متاحة فى عهد الوفد ، كانت محدودة بشطآن ، أوجدت بعضها الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية القائمة ، وأوجدت بعضها المؤسسات السياسية التى صاغها الدستور . فالملكية الخاصة مصونة ، تحرم الدعوة لالغائها كما تحرم الدعوة لتغيير النظام الاجتماعى القائم على أساسها . والامتيازات الأجنبية قائمة ومحمية ، حتى قررت معاهدة مونترو فى ١٩٣٧ الغاءها مع بقاء المحاكم المختلطة اثنى عشرة سنة تالية ، وفى كل ذلك تنحسر السيادة القضائية والتشريعية عن الأجانب ، وخاصة فى الجوانب الاقتصادية . والاحتلال البريطانى نوجود فعلى أكسبته الشرعية معاهدة ١٩٣٦ . والملك ، ذاته مصونة ، يؤكد الدستور وجوده كحقيقة غير قابلة للتغيير . ثم كانت حرية الاجتماع والاضراب والصحافة والتنظيم الحزبى ، كلها غير طليقة ، تحدها جملة من الأطر القانونية والنظم التشريعية . وكان الوفد كقيادة للحركة الديمقراطية يمارس نشاطه فى حدود هذه الأطر المضروبة عليه .

ثم بعد الحرب العالمية الثانية ، حدث تغيير عميق الدلالة ، أفلتت به الموازين القائمة . نمت دعوة الاخوان المسلمين الى تغيير

القوانين الوضعية بما يوجب تطبيق النظام الاسلامى . وظهرت دعوة الاشتراكية والصراع الطبقي على أيدي المنظمات الشيوعية ، وطالب الكثيرون بتحديد الملكية الزراعية وتأميم بعض الأنشطة الاقتصادية الكبرى ، وتناجى كثيرون بضرورة إلغاء النظام الملكى . ثم وجدت دعوة الكفاح المسلح صدى عميقا بين الجماهير ، وقامت موجات من الاضرابات العمالية . هنا تجاوزت حركة الجماهير الأطر القائمة .

ثم جاءت وزارة الوفد فى يناير ١٩٥٠ تواجه المسألة الديمقراطية والدستورية فى ظروف نمو الاستقطاب بين طرفيها ، الملك والجماهير ، نموا ضجت به الأطر والشطآن ، وانعكس هذا الاستقطاب داخل الوفد نفسه بين تياراته . فكان أمام الحكومة ، إما أن تلم شمل النظام وتقف حامية لجسوره ، وإما أن يفضى الاستقطاب الحادث الى ما يتشقق به بناء الوفد نفسه . وكان الوضع الأخير هو ما حدث . فقد واجهت الحكومة المسألة الدستورية بموقفين جد متعارضين . انطلقت فى ظلها سلطة الملك على خلاف ما كان يحدث من قبل ، واطلقت هى حرية الجماهير الى أقصى حد شرعى يمكنها . وعرفت مصر وقتها فترة من أخصب فترات التفتح السياسى ، فكرا ونشاطا عمليا . ولكن حدود النظام الدستورى ضجت من التناقض ، وبدأ البنيان يتزعزع

ويوشك بالانقراض . وانقرط العقد وصار النظام يتهدد بعضه بعضا ، واتسمت سياسة الحكومة هنا بالتذبذب العنيف (٢٠) .

ثم جاء إلغاء حكومة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ ، وذلك فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ وسط تأييد شعبى منقطع النظير ، والذي يهمنى هنا هو ما يؤكد تلك الصلة غير المنفكة ، بين اعتبارات حركة التحرر من الاستعمار ، وبين النظام السياسى والدستورى القائم فى مصر . اذ كان إلغاء المعاهدة حاسما فى اخلاله بالتوازن الشرعى والسياسى القائم ، وهو اخلال كان لابد أن تمتد آثاره الى جوانب الحياة السياسية وأبنيتها ومؤسساتها ، اذ بدأ النظام القائم وقتها بوثيقتين تلازماتا تاريخيا فى النشوء ، تصريح ٢٨ فبراير ودستور ١٩٢٣ . وقابل الوفد الوثيقتين بالاعتراض والمقاطعة فى البداية . ثم ما لبث أن قبل العمل فى اطارهما آملا - من خلال حركة الكفاح - تحريكهما الى ما يحقق المطالب الوطنية والديموقراطية . وفى ١٩٣٦ تحدد الوجود الشرعى للانجليز فى مصر بالمعاهدة ، ثم جاء الغاؤها بعد خمسة عشر عاما . ليعرى الوجود البريطانى من أى وشاح يستر بقاءه . لقد سبق للمعاهدة أن أسقطت الادعاء البريطانى الذى تضمنه التصريح فى تحفظاته ، ثم تسقط المعاهدة أخيرا ، بما يفيد أن القوات البريطانية قد صارت قوات اعتداء .

والأثر الثانى للإلغاء ، أن النظام السياسى فى مصر ، يقوم على ميزان للصراع بين الاحتلال والحركة الوطنية . كما يقوم على

ميزان للصراع بين الملك (قوة الاستبداد) والأمة (الجانب الديمقراطي) . ومؤسسات الحكم بنيت على هذا التوازن ، الذي استقطب جبهة السراى والاحتلال فى جانب ، وجبهة الوطنيين الديمقراطيين فى جانب فى آخر . وصار أى اختلال فى أحد المجالين ينعكس اختلالاً فى المجال الثانى . ومن ثم جاء اهدار شرعية الوجود البريطانى ممثلاً اخلاً بشرعية الوجود الملكى فى النظام السياسى . وكان توقيع الملك على قانون الغاء المعاهدة قمة العمل الديمقراطى الذى تحول به الملك إلى رمز يملك ولا يحكم .

والأثر الثالث ، ان الوفد بالغائه المعاهدة واقرار عدم شرعية الوجود البريطانى ، قد بلغ مايصل إليه الكفاح السلمى المشروع من مدى . ومع الاعتبار بأن هذه الصيغة كانت لصيقة بالنشاط الوفدى ، وأن الحزب تكون بها وبنى مؤسساته وفقاً لها ، فقد جاء الغاء المعاهدة ليمثل عملاً يتخطى حدود الوفد وقدراته . لذلك تطورت الاحداث سريعة ، تعبر عن أزمة الحكم والحياة السياسية كلها فى مصر . وصار وصف الوجود البريطانى العسكرى بعدم الشرعية ، يستوجب من الحكومة أن تحرك جهازها العسكرى الضارب ضده . ولكنها لم تستطع أن تفعل ، لعدم استعداد الجيش لمثل هذه المناجزة ، ولأن موقعها الدستورى فى السلطة يقصر عن هذه الامكانية ، والملك يمكنه أن يسقطها فى ظرف مناسب يأتى عرضاً أو يصطنع اصطناعاً . كما أن الوفد لم يكن يستطيع أن

يمد الكفاح المسلح برهط من رجاله ، وليس لديه كتنظيم شعبى ويمكنه القيام بهذه المهمة ، أو يصلح نواة لها أو قيادة ، وهو أن أسلم لغيره قياد هذا الأمر يكون قد أسلم له قياد الحركة الوطنية برمتها .

لقد تصاعد المد الشعبى سريعاً ، وتدهورت أوضاع الحكم سريعاً ، حتى جاء حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ثم أزمة حكم الأقليات التى أفصحت عن عجز النظام جميعه عن ممارسة الحكم ، وعرفت الشهور الستة التالية أربع وزارات ، وعرفت فى نهايتها قيام الثورة من الجيش .

تقتصر الإشارة هنا إلى السمات البارزة فى الأوضاع الحزبية قبل ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ وقد عرفت المساحة المصرية فى ذلك الوقت عدداً من الأحزاب والتنظيمات السياسية التى يمكن تصنيفها وفقاً لعدد من المعايير .

فهى من ناحية زمان نشوئها ، فيها الحزب الوطنى ، وهو الحزب الوحيد الذى يرجع ظهوره إلى العقد الأول من القرن العشرين واستمر فى الحياة السياسية بعد ثورة ١٩١٩ ثم إلى مابعد ١٩٥٢ . وفيها حزبان وجدا مع ثورة ١٩١٩ وفى أعقابها مباشرة وهما ، « الوفد » الذى نشأ فى بدايات الثورة بحركة التوكيلات ، وقاد من بعد الحركة الوطنية الديمقراطية ، و« الأحرار

الدستوريون « الذى نشأ فى ١٩٢٢ كإنشقاق على الوفد « قام بها المعتدلون « فى الحركة الوطنية . وفيها تنظيمان نشأ فى أوائل الثلاثينات وهما ، « الإخوان المسلمون » الذى نشأ فى ١٩٢٨ ، وبدأ ظهوره السياسى الواضح ودعوته إلى العودة لتطبيق النظام الإسلامى فى الثلاثينات ، و « مصر الفتاة » الذى ظهر بحركة الشباب فى مشروع القرش واتخذ شكله التنظيمى فى ١٩٣٣ . وكذلك ظهر فى الثلاثينات « الهيئة السعدية » من بعض قادة الوفد المنشقين عليه فى أوائل ١٩٣٧ . وفى الأربعينات ظهر عدد من التنظيمات الشيوعية بين شباب هذا الوقت ووضح ظهورها فى الحياة السياسية مع نهاية الحرب العالمية الثانية . وكذلك خرج قسم من مصر الفتاة ، انضموا إلى الحزب الوطنى ، مشكلين جناحاً قوياً فيه وعرف باسم « الحزب الوطنى الجديد » ، كما انشق عن الوفد بعض أعضائه مكونين حزب « الكتلة الوفدية » فى ١٩٤٢ . وتحول مصر الفتاة فى أواخر الأربعينات إلى اسم « حزب مصر الاشتراكى » .

ومن حيث أصل النشأة التنظيمية ظهرت أحزاب كإنشقاقات على تنظيمات قائمة وهى « الأحرار الدستوريون » ، « الهيئة السعدية » ، « الكتلة الوفدية » ظهرت كلها انشقاقات على الوفد . انشق الأول فى ١٩٢٢ مع تصريح ٢٨ فبراير ، والثانى فى ١٩٣٧ بعد أبرام معاهدة ١٩٣٦ ، والثالث فى ١٩٤٢ مع بدايات الحكومة

الوفدية التى تولت الحكم بعد حادث ٤ فبراير . وكذلك الحزب الوطنى الجديد الذى انشق رجاله عن مصر الفتاة ١٩٤٢ منضين إلى الحزب الوطنى .

ومن حيث الصلة بالحكم ، فإن الأحزاب والتنظيمات التى وصلت الحكم وحدها أو مؤتلفة مع غيرها ، هى الوفد والاحرار والسعديون ، وثمة أحزاب أمكنها المشاركة بسهم ضعيف فى فترة أو فترات محدودة ، وهى الكتلة والحزب الوطنى « القديم » . وباقى التنظيمات والأحزاب وهى كل مانشأ فى الثلاثينات والاربعينات لم يصل واحد منها إلى الحكومة ولا شارك فيها قط ولو بوزير واحد . كانت الأحزاب التى تصل إلى الحكم أو تشارك فيه هى ما أمكنها الوصول إلى عضوية مجلس النواب والشيوخ كأغلبية أو أقلية ، وسواء فى انتخابات جرت حرة أو اصطنعت نتائجها بنشاط أجهزة الإدارة . وكان أقل أحزاب النخبة الحاكمة وجوداً بالبرلمان هى الكتلة والحزب الوطنى . أما الاخوان ومصر الفتاة والحزب الوطنى « الجديد » والتنظيمات والشيوعية ، فلم يصل واحد منها إلى عضوية مجلس النواب والشيوخ ، الا عضو واحد من مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى) ، انتخب فى مجلس النواب ١٩٥٠ .

ومن حيث التمثيل العام للفئات الاجتماعية ، فقد كانت الأحزاب الأوثق ارتباطاً بالنخب الحاكمة والشرائح الاجتماعية العليا فى المجتمع ، هى الوفد والاحرار والسعديين ، ثم الحزب الوطنى

« القديم » والكتلة وداخل هذه الشرائح الاجتماعية الواسعة ، كان الأحرار والسعديون يمثلون المصالح الأكثر محافظة ، وخاصة كبار ملاك الأرض والمؤسسات الاقتصادية الكبيرة ، فى المال والصناعة والتجارة . وكان الإخوان والشيوعيون ومصر الفتاة والحزب الوطنى « الجديد » ، يعيدون عضواً عن النخب الحاكمة ، مرتبطين بالفئات الاجتماعية الأدنى ، من الطلبة وصغار الموظفين والمهنيين وصغار التجار والمزارعين وبعض القيادات العمالية .

ومن حيث مدى التأييد الشعبى ، كان الوفد والإخوان المسلمون أكثر التنظيمات حظاً من اقتراب الكتل الشعبية العريضة اليهم . ولم يكن من أحزاب النخبة غير الوفد يتمتع بقدر يعتد به من هذا التأييد . أما الأحزاب والتنظيمات غير النخبوية ، فقد كان غير الإخوان من يتمتع بحجم من التأييد لا بأس به ، وخاصة مصر الفتاة والشيوعيين والحزب الوطنى « الجديد » . ومن حيث الوجود الشرعى كانت الأحزاب جميعاً ذات وجود معترف به رسمياً فيما عدا التنظيمات الشيوعية .

ومن حيث المورد الفكرى العام ، ظلت الاسلامية السياسية مرتبطة بالحركة الوطنية فى مصر حتى ثورة ١٩١٩ وكان الحزب الوطنى على يد منشئه مصطفى كامل ثم محمد فريد ، ترتبط لديه المطالب الوطنية فى اجلاء الانجليز بالتوجه الاسلامى السياسى العام . فلما قامت ثورة ١٩١٩ كان الحزب الوطنى قد ضعف كثيراً

على مدى الحرب العامة الأولى والسنوات القليلة السابقة عليها ،
نتيجة مقاومة السلطة له ونزوح أبرز قياداته عن مصر ، وكانت
عناصر التغريب فى التعليم والمجتمع قد اختمرت ، وشب منها جيل
من الشباب صار يمثل حركة الدفع النشط لثورة ١٩١٩ ، كما كانت
انهزمت وألغيت الخلافة ونشأت الدولة التركية العلمانية على
أنقاضها ، فلم يعد ثمة كيان سياسى يشخص النزوع الإسلامى .
وكان ذلك رجح انطباع الوفد وحركة المقاومة الوطنية التى قادها
بالطابع العلمانى القومى القاصر على الديار المصرية . وظهر
مشروع الاستقلال السياسى كمشروع للنهضة يتبنى النموذج
الغربى فى الفكر والنظم ومعايير الاحتكام والشرعية ، وتبلور
الوضع فى العشرينات على هذا النحو ، فظهرت الدعوة الإسلامية
كدعوة سياسية مستقلة عن هذه الأطر ، وترتكز فى تجييشها
الشعبى على مطلبين أساسيين ، وهما الجامعة الإسلامية كرابطة
انتماء سياسى جامع ، والشريعة الإسلامية كإطار حاكم لمشروع
النهضة ونظمه وأنشطته . ومن هنا ظهر انشقاق فى البيئة
السياسية المصرية ، بين تيارين عامين ، أحدهما أخذ عن الفكر
الموروث ، والآخر عن الأفكار الوافدة .

ومايهم من كل ذلك ، الإشارة إلى ظاهرة كانت من الظواهر
الحاكمة فى الحركة السياسية الاجتماعية وأنشطتها ، إذ اتخذ
التعبير عن أى من القوى والمصالح المختلفة أوضاعاً فكرية متباينة .

ولم يعد ثمة نمط فكري وحيد يعبر عن المصلحة الاجتماعية والاقتصادية لقوة اجتماعية بعينها . واشتمل كل تيار من هذين التيارين العاملين على تعبيرات عديدة عن كل من القوى المختلفة ، فمثلا كانت السراى وما تمثله من مصالح سياسية اجتماعية ، تجد تعبيراً مزدوجاً عن نفسها ، من خلال المؤسسة الدينية الرسمية كالأزهر والطرق الصوفية ، ومن خلال مجموعات من المناير العلمانية كحزب الاتحاد ثم حزب الشعب ، وصارت الحركة الوطنية المعادية للاحتلال تجد تعبيراً مزدوجاً أيضاً ، من خلال العديد من المؤسسات السياسية ذات المنزاع الموروث أو الوافد وصار كل من الفكر الوافد والموروث يضم بين جنباته عديداً من التعبيرات عن مصالح سياسية واجتماعية متباينة ، وقامت دوائر متداخلة من كل أولئك صعب معها التصنيف والتقويم ، وبمراعاة التبسيط يمكن القول أن التيار الآخذ من الفكر الوافد كان يضم الوفد والاحرار الدستوريين والسعديين والكتلة (من أنشق عن الوفد) والحركة الشيوعية ، وان التيار الآخذ عن الفكر الموروث يضم الإخوان المسلمين ، ويقف على مشارفه من انحدر من الحزب الوطنى القديم ، كمصر الفتاة والحزب الوطنى « الجديد » (٢١) .

ومن حيث الموقف من الديمقراطية ، فلا شبهة فى أن الوفد كان فى مقدمة الأحزاب التى تدعو إليها وتدافع عنها توسع من قاعدتها السياسية والاجتماعية . أما أحزاب النخبة الأخرى ، فهى ان

صدرت عن مورد الفكر الليبرالى الذى يصدر عنه الوجد ، الا أن أن واقعها السياسى وانعزالها عن الجماهير وعدم تمتعها بتأييد شعبى كبير فى أى انتخابات حرة ، كانت تستند فى وجودها واستمرارها السياسى إلى دعم يأتيها من قوى الاستبداد ، وبهذا المستند وقفت فى ممارستها السياسية مع هذه القوى واتسم مسلكها بالافساح لسلطات الملك وتقييد الحريات الشعبية .

أما الاحزاب والتنظيمات من خارج نخبة الحكم ، فإن الاخوان ومصر الفتاة لم يكن يسهل حساب أيهما ضمن القوى المؤيدة للتنظيم الديمقراطى بالمعنى المتعارف عليه وقتها له ، من حيث التكوين الدستورى النيابى والنظام الحزبى . ويلحظ أن كثيرين ممن انضموا إلى أحد هذين الاتجاهين ، وهم غالباً من شباب الثلاثينات ، فإن المثل المتعارف عليه وقتها للتنظيم الديمقراطى (النيابى الحزبى ..) لم يرتبط بمثلهم السياسية ولا بمشروع النهضة الذى توخوه ، أى لم يكن عنصراً لصيقاً من عناصر تصورهم لمدينتهم الفاضلة ، وشاع مفهوم الزعامة الفردية وتعبئة الشباب من خلال الفرق شبه العسكرية كالجوالاة والقمصة الملونة . ولكن فى الأربعينات مال مصر الفتاة والحزب الوطنى « الجديد » الذى خرج منه ، إلى الجبهة الديمقراطية . أما التنظيمات الشيوعية ، فهى تحسب ضمن القوى الديمقراطية فى الأربعينات ، باعتبار نظرتها الى المرحلة الثورية التاريخية التى رأت البلاد تمر بها وهى مرحلة الحركة الوطنية الديمقراطية . ولكن قام ذلك فى اطار

مفهوم نظري خاص بالديكتاتورية الطبقية ، وان المرحلة الوطنية الديمقراطية تفضى من بعد إلى مرحلة الثورة الاشتراكية حيث يكون من مقوماتها تجاوز مفاهيم المرحلة السابقة وتحقيق دكتاتورية العمال والفلاحين أو جماهير الشعب العامل .

ومن هنا يمكن القول ملاحظة أن قسماً من التيارات السياسية العاملة في ذلك الوقت ، لم تكن ترى في التنظيم النيابي الحزبي (المتعدد الأحزاب) ما يمكن اعتباره أصلاً أو هدفاً لصيقاً بالمشروع المتكامل للنهضة المرجوة .

ويضاف إلى ذلك ، الملاحظة التي سبقت الإشارة إليها ، مما أوضحت نتائج الانتخابات وخاصة سنة ١٩٥٠ ، وهي نمونسة من لم يدل بصوته في تلك الانتخابات وخاصة من سكان المدن ، ودلالة ذلك أن ثمة ضعفاً تدريجياً كان يلحق الثقة بالنظام النيابي المتعدد الأحزاب ، في صورته القائمة وفي سياق التوازنات السياسية التي قامت ، وبأنه خليف بتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية المرجوة ، ويشير إلى ذلك أيضاً ، إن الأحزاب والتنظيمات التي قامت خارج نخبه الحكم ، لم تستطع الأطر النيابية أن تعكس أدنى صورة لنموها أو حتى لوجودها ، رغم نموها الشعبي الملموس والكبير ، وقد وقفت هذه التنظيمات في انتخابات ١٩٥٠ وراء الوفد ، بما يدل على أنها لم تكن تستطيع بذاتها الوصول إلى مقاعد مجلس النواب ، بله أن تصل إلى السلطة . كما أن الوفد بدونها لم يكن يستطيع تحقيق ما اعتاد تحقيقه من أغلبية كبيرة في

الانتخابات . وهذا يشير إلى أن قنوات التنظيم النيابى لم تعد قادرة على استيعاب الصورة الحقيقية لخريطة القوى السياسية القائمة . وكانت هذه القوى « غير الممثلة » أكثر اهتماما بأساليب الدعوة والنشاط غير اللصيقة بقنوات الوجود الانتخابى والمؤسسات الدستورية . وكان ضعف الوفد ضعفا للمثل الديمقراطى عامة .

ويضاف أيضا ، أنه فى سياق أزمة الحكم والأزمة السياسية العامة ، التى عانت منها الحياة المصرية من إلغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ حتى حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، لم تستطع التيارات السياسية الشعبية وتنظيماتها أن تتجمع سريعا فى شكل من أشكال الجبهات ، التى يمكنها تجميع الرأى العام السياسى وراء الأهداف المتفق عليها . ويوم الحريق نفسه كادت مصر أن تكون بغير سلطة سياسية وانفلت زمام الأمور . ورغم ذلك لم تستطع التنظيمات القائمة ، مجتمعة أو منفردة ، أن تلتقط أياً من أطراف السلطة الملقاة طريحة . وقد لوحظ فى تلك السنوات الأخيرة أن نما بين العناصر غير الحزبية من الوطنيين تيار يفتش عن « الرجل » ، « القائد » ، « الزعيم » بل ينادى جهره بحثاً عن « الدكتاتور » الذى تحتاجه مصر ، وزاد هذا الاتجاه نمواً بعد انكسار التنظيمات الشعبية الذى أعقب الحريق ، وحتى ٢٣ يولييه ١٩٥٢ (٢٢).

الفصل الثامن

تشكل ملامح

حركة الضباط الأحرار

لم يكن قيام الجيش بحركة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ أمراً شاذاً فى التاريخ المصرى الحديث ، ولا كان حادثاً غير مسبوق ، ومنذ بداية القرن التاسع عشر ، عرفت مصر أربع انعطافات تاريخية كبيرة ، اعتلاء محمد على ولاية مصر فى ١٨٠٥ ، ثورة العرابيين فى ١٨٨١ ثورة ١٩١٩ ، ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، ثلاثة من هذه الانعطافات والثورات قام بها الجيش ، وهى الأولى والثانية والرابعة . ولم يختلف عنها إلا ثالثها ثورة ١٩١٩ . وان أمر هذه الملاحظة ليس أمر تحييد لنمط أو لآخر من الأدوات والمؤسسات التى قامت أو تقوم بالتغيير ، وليس أمر تثبيت « لحتميات » تاريخية ، إنما وجه الملاحظة يتعلق ببيان الأصول التاريخية والمتشابهات فى سياق التاريخ المصرى الحديث ، وبيان أن حركة الجيش فى ٢٣ يوليه لم تكن تحركاً شاردأً ولا شاذاً ، منظوراً إليها فى تتابع الأحداث التاريخية .

وقد لا يكون من الصواب ، تشبيه أوضاع حدثت فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين ، بأحداث جرت قبلها بمائة وخمسين سنة . وهى مدة من الزمن لا يماثل طولها إلا كثافة ما جرى خلالها وضخامة حجم التبدل الحاصل فيها ، فى الظروف السياسية والاجتماعية والعالمية . ولكن الباحث لم يجد مندوحة ، عند الحديث عن الأسلوب الذى جرت به ثورة ٢٣ يوليه ، من التعرض لأوجه الشبه والتنافر بينه وبين ما سلفه ، ولا يجد فى ذلك محيصاً عن البدء بحركة محمد على ، التى يكاد يتفق الباحثون على اعتبارها بداية المرحلة التاريخية الحديثة لمصر .

ومن الجلى أن القوى التى تساهم فى صناعة حدث تاريخى ما تصير هى ذاتها القوى التى تتولى صياغة ما يتداعى عنه من آثار . سواء بما تتوافق عليه من هذه الآثار ، أو بما تتصارع مع بعضها البعض فى الإفصاح والإضمار أو الإنعاش والكبت لتلك الآثار . وتصير هى ذاتها القوى التى تشغل خشبة مسرح الأحداث مشاركين أو أطراف صراع . وقد شارك فى إخراج الفرنسيين من مصر سنة ١٨٠١ ، الجيش العثماني وقوات بريطانية وأمراء المماليك المصرية وجماهير مصرية نشطت تحت قيادة رهط من العلماء والأعيان .

كانت القوة العثمانية تتكون من جيشين ، أكبرهما يبلغ الخمسة والعشرين ألفا من الانكشارية والحرس ، وأصغرهما ستة آلاف من الأرناؤود (الألبانيين) والانكشارية . وتهدف الدولة العثمانية بعد اخراج الفرنسيين ، أن تبسط حكمها المطلق على مصر فلا تعود الى وضع مشاركة الممالك لها في هذا الأمر . وكان لدى يوسف ضيا الصدر الأعظم ، تعليمات بتصفية ما تبقى من نفوذ الممالك ، بآبادتهم أو إبعادهم الى غير مصر من الأراضي العثمانية . وبهذه السياسة تكمل الدولة العثمانية لصالحها ما بدأه الفرنسيون لصالحهم من تصفية الممالك ، وتستفيد مما صنعوه الفرنسيون في هذا الشأن إحكاما لسيطرتها على مصر ، ورغبة في دعم الدفاع عنها ضد الأطماع الأوروبية التي فشل الممالك في مواجهتها .

وكان الانجليز بقوتهم العسكرية ، يحتاجون الى قوة محلية يؤثرونها وتدعم نفوذهم في مصر . فوقفوا مع الممالك يساندونهم بنفوذهم الآتي من وجود قواتهم بالقاهرة والاسكندرية ووجود أسطولهم بالمياه المصرية ، وبضغطهم السياسية على الباب العالي في استانبول . واستطاع الانجليز بذلك أن يدرعوا عن الممالك مخاطر التصفية السياسية ، وأرغموا ممثلي السلطات على اطلاق سلاح الأمراء منهم . على أن القوات الانجليزية ما

لثبت أن جلت عن مصر بالضغوط الملحة للفرنسيين والعثمانيين ،
الأمر الذى أضعف تأثيرهم السياسى على مجريات الأمور من
بعد . ولكن كان قد تحقق اخفاق العثمانيين فى اقضاء الممالك .

أما الممالك فقد استهدفوا بعد جلاء الفرنسيين أن يستعيدوا
سابق هيمنتهم على الديار المصرية . وكانوا ألوا الى فريقين .
أحدهما عاد الى مصر مع القوات العثمانية على رأسهم إبراهيم
بك ، والثانى تحالف مع الانجليز ورابط الى جانب قواتهم فى
الاسكندرية ، وعلى رأسه الألفى بك . وقد تبدلت مواقف الكثيرين ،
بعد أن صاروا أضعف قوة وألين عريكة وأقل طموحا ، بعد أن لم
يمكنهم الاعتماد على قوتهم الذاتية بعد إضعاف الفرنسيين لهم .
وإذ استند فريق الألفى الى الانجليز ، فإن البعض الآخر لجأ
للمناورة دون أن يكون له من القوة الذاتية ما يضمن أيلولة حصيلة
المناورات لحسابه ، فسقط فى يد محمد على . وإذ كان الممالك هم
القوة المحلية (المصرية) من قبل ، فإن ضعفهم وظهور مقاومة
الأهالى المصريين للاحتلال الفرنسى ، قد أظهر قوة محلية أخرى
ما لثبت أن حلت محل الممالك ، وتتألف من جماهير مصرية
بقيادة شيوخ الأزهر وبعض الأعيان ، وما لثبت أن تركزت قيادة
هذه القوة الجديدة البديلة فى يد السيد عمر مكرم . ويبدو أن أحدا
لم يدرك هذه القوة الوليدة وأهميتها إلا محمد على ، فعمل على أن
يوازن بها قوة الممالك فى النطاق المحلى المصرى .

أما الفرنسيون فكانوا قوة مجلوة من الساحة . وغابت مساهمتهم النشطة في صناعة الأحداث المحلية ، كما ضعف النفوذ الفرنسي في استانبول لرفض السلطان - في البداية - الاعتراف بنابليون امبراطوراً ، كراهة منه للثورة الفرنسية واستجابة لضغط روسيا عليه ، فانقطعت العلاقات بين الدولتين ، ولم يكن من نفوذ مؤثر للفرنسيين في الموقف المحلي ، الا في الضغط على الانجليز للجلاء عن مصر ، ومساعدة محمد علي بالنصيحة . ثم كان لوقائع الصراع بين القوى الأوروبية بعضها مع بعض من ١٨٠١ الى ١٨٠٥ ، ما أضعف الى حد كبير التأثير الأوربي على الأحداث المصرية .

في هذه الظروف كانت حركة محمد علي . أتى مصر مع القوة العثمانية التي جمعت من الروملي واصطلاح على تسميتها بالقوة الألبانية (الأرناؤود) . ومحمد علي تركى نشأ في ألبانيا ، فلم يكن بالنسبة لهذه القوة واحداً من عشائرها ، وميزه هذا الوضع عنها وعن الانكشارية معا ، وأتاح له قدرا من مرونة الحركة والقدرة على المناورة الواسعة في الاطار العام للقوة العثمانية ، ودون أن يستوعب تماما في داخل أى من فئات هذه القوة وفرقها المتصارعة . كان في رتبة البكباشى (مقدم) ، ورقى في مصر الى رتبة رئيس فرقة ورأس القوة الألبانية بعد مقتل طاهر باشا .

ويمكن القول اجمالاً للموضوع بون تفصيل ، أن الصراعات بين العثمانيين والمماليك ، وبين الفرق المتعددة بعضها وبعض ، وبين الشخصيات البارزة الطامعة فى ولاية مصر داخل كل فرقة ، كل هذه الصراعات قد جمعت بين هذه القوى بالسلب لا بالإيجاب ، اذ طرح بعضها من بعض ولم يضاف بعضها الى بعض . وهذا ما مكن محمد على بقوة مرجوحة لا تزيد عن الأربعة آلاف عددا ، أن تؤثر تأثيرا كبيرا فى الموقف . كما أن هذه الصراعات أضلت إخلالا خطيرا بالأمن والنظام بما آل به الأمر الى ما يشبه الفوضى ، وما أفضت اليه الفوضى من ظلم صارخ بالأهلين وعجز فى الميزانية العامة . وإذ فطن محمد على الى قيام قوة الأهالى المصريين ، فطن أيضا الى لعبة « الرواتب والضرائب » . فالعجز يهدد رواتب الجند فيثوروا . وسد العجز يقتضى فرض الضرائب وظلم الجباية فيثور الأهالى . وفى لعبة الرواتب والضرائب هذه ، سقط كل من تقدم محمد على فى القوة والنفوذ من رجال العثمانية وأمراء المماليك .

والعامل الآخر هو الصراع بين فرق الانكشارية وفرق الألبان داخل القوة العثمانية ، والصراع بين فرق المماليك وخاصة الألفى والبرديس . ثم الصراع بين العثمانيين والانجليز ، وبين الجماهير المصرية وأمراء المماليك وولاة العثمانيين ، وفى هذه الصراعات

سقط من الولاة خسرو باشا وأحمد باشا وعلى الجزائري من العثمانية ، والبرديسى من المماليك ، ثم خورشيد . وكل ذلك حدث إما لثورة الجند طلباً للرواتب ، أو لثورة المصريين سخطاً على الضرائب . وكان محمد على بمرونة وضعه داخل القوة العثمانية ، ولكونه من رجال الصف الثانى بين المتصارعين على الولاية ، ولادراكه أهمية العنصر الشعبى المصرى ، كان هو من آلت اليه الأمور . سقط من قبله ، وطلبت الجماهير المصرية تعيينه والياً فى مايو ١٨٠٥ ، وصدر فرمان له بذلك فى يولييه ١٨٠٥ .

المهم فى كل ذلك ، أن محمد على ، ساهم المصريون فى استبقائه بمصر لما قرر الباب العالى عودته مع فرقته ، وساهموا فى استبقائه لما عين والياً على جدة إبعاداً له عن مصر ، وساهموا فى توليه ولاية مصر . بمعنى أنهم أزرؤا صعوده وانتصاره على خصومه ، عثمانيين ومماليك ، ثم أزرؤوه فى دعمه سلطانه ضد فلول الأمراء بعد توليته . ومن هنا وجه اصطباغ محمد على بالصبغة الشعبية المصرية فى البداية . ثم ما كان له من أثر لا يعدله أثر فى تاريخ مصر الحديث على ما هو معروف مشتهر .

على أن ما يتعين ملاحظته ، أن الحركة الشعبية المصرية عمدنا رجحت اختيار محمد على للولاية ، إنما كانت تدور فى اطار العثمانية السياسية ، وهى لم تكن حركة انفصال ولا انسلاخ ولا

استقلال عن دولة الخلافة ، انما كانت ثورة ضد الظلم والفوضى والاستبداد . وهى لم ترقى نفسها حركة مصرية بالمعنى القومى ، انما هى حركة شعبية تستهدف اقرار الأمن والعدل . ولو كانت حركة تصدر عن شعور قومى مصرى لكان محمد على أولى بالاستبعاد من أمراء الممالك ، وهم أقرب للبيئة المصرية بحكم المعيشة الأطول نسبياً (١) .

وما يتعين ملاحظته أيضاً ، أن ترجيح إختيار محمد على للولاية ، إنما روى فيه كونه ضابطاً كبيراً على رأس فرقة عثمانية . فهو واحد من النخبة العسكرية الحاكمة بالمعنى السائد فى الدولة العثمانية . وكان محمد على فى حركته السياسية حريصاً فى ذلك على ألا يظهر بمظهر المتمرد على الدولة ، وان يستبقى الاحساس أنه وفرقة جزء من القوة العثمانية ، وان صراعاته ومناوراتة تجرى فى حدود صراعات الفرق والأشخاص داخل إطار الهيمنة العثمانية . ولم يكن الباب العالى يهتم كثيراً من الغالب فى هذه الصراعات ، مادام يظل خاضعاً للدولة معترفاً بهيمنتها مقرأً بالولاء لها . بل لعل محمد على هو الوالى الوحيد الذى استطاع ، باقتدار ، أن ينفذ الخط السياسى العثمانى كاملاً ، بأجهاضه النفوذ الانجليزى المهدد فى مصر ، وبتصفيته الكاملة للوجود المملوكى فيها . وتم له ذلك ، لا بفضل مهاراته الذاتية وعبقريته فى المناورة فقط ، ولكن بفضل أنه فطن

إلى حقيقة حلول الحركة الشعبية المصرية محل الممالك في
السياسات المحلية في مصر ، وفي إطار الكيان العثماني .

ومن المعروف الذي لا يحتاج لتفصيل ، أن تجربة محمد علي
الاصلاحية وتجربة النهضة التي قامت على يديه ، إنما بدأت
بالجيش وقامت به ودارت حوله من كل جوانبها ، التعليم ، البعثات
، المصانع ، إصلاح نظام الأرض - ملكية وإنتاجاً - إدارة الدولة
وتنظيمها ، وإذا كان مما لاخلاف عليه ، إن الجيش هو دائماً عمود
الارتكاز في بناء أى دولة أو نظام ، فإن جيش محمد علي لم يقم
بهذه الوظيفة وحدها ، ولم يكن مجرد درع لتحقيق المشروع
السياسي ، إنما كان أحد مكونات هذا المشروع السياسي
وجوهره ، ولم يقم بدوره فقط في بناء السلطة السياسية ، إنما قام
بدور هام فيما ارتبطت به من تكوينات اجتماعية واقتصادية ، تدور
كلها في إطار الاحياء العثماني (٢) .

النقطة الأخيرة ، أن محمد علي جرت سياسته منذ ١٨٠٥ الى
١٨٣٠ في إطار دعم المقدرات العليا للدولة العثمانية ، بقضائه على
الممالك أولاً ، ثم بنشاطه العسكري اللاحق ، محاربة للوهابيين في
١٨١١ اقراراً للهيمنة العثمانية على الجزيرة العربية بتكليف من
الباب العالي ، ثم محاربة لليونانيين في ١٨٢٧ مقاومة لثورتهم
بطلب من السلطان أيضاً . ولكنه في حروب الشام منذ ١٨٣١ ،

سلك فى اطار الدولة العثمانية ، مسلك التمرد والثورة أو الانقلاب على الباب العالى بوصفه المؤسسة السياسية الحاكمة فى الدولة العثمانية . وبعد انتصاره على الجيش العثمانى فى موقعة قونية ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ ، إستأذنه ابنه ابراهيم قائد الجيش المحارب فى أن يتقدم الى استانبول ، وأجرى حواراً مع رشيد باشا قائد الجيش المهزوم للاتفاق معه على أن يتقدما معاً الى العاصمة لخلق السلطان محمود وتولية ابنه الصبى الصغير عبد المجيد (٢) ولم يأذن محمد على لابنه بذلك خشية تدخل الدول الأوروبية وانكارها عليه هذا التقدم ، فعقد معاهدة كوتاهية ١٨٣٢ (٤) . ثم لما هزم الجيش العثمانى ثانية فى موقعة نصيبين فى ٢٤ يونيه ١٨٣٩ ، حدث أن سلم قائد الأسطول العثمانى وحداته الى محمد على بالاسكندرية ، ولم يعد ما يعوق التقدم نحو العاصمة الا التدخل الانجليزى الفرنسى المعروف .

وهاتان الواقعتان تظهران أن محمد على ، كانت طلبته دولة الخلافة ومؤسسة الحكم هناك ، وان من قادة الدولة العثمانية من نظر اليه كقائد عثماني لثورة أو انقلاب ، وان ليس صنيعة صنيع حرب بين أمتين ، لذلك أيده هؤلاء أو عملوا على السير معه مبدئين الاعتراف به ضد المؤسسة الحاكمة المهزومة ، وأوضح ابراهيم ذلك بقوله للمندوب الفرنسى يواكونت « ان الأمة الإسلامية لا تريد حكم السلطان محمود ، فبأى حق ترغمون هذه الأمة على ما لا تريد »

وان أوروبا نفسها تنادى بحق كل أمة فى اختيار ولى أمرها . ومن هذا السياق يبين أن الجيش المصرى الذى بناه محمد على كان يقوم بوظائف سياسية فى الاطار العثمانى ، وكما قام بدور فى تثبيت السلطة العثمانية ضد بعض الثورات وحركات الانفصال سواء فى جزيرة العرب أو اليونان ، فقد استخدم كأداة التغيير السياسى للمؤسسة السياسية الحاكمة فى استانبول فى حربى الشام ، وفى هاتين الحربين كان محمد على يقوم بعمل ثورى بواسطة المؤسسة العسكرية ، وهى حركة سياسية ثورية أو انقلابية قام بها محمد على واتخذت الجيش أداة لها ، واتخذت الحرب النظامية أسلوبا .

فكان ما حدث فى ١٨٠٥ نوعا من التغيير السياسى المحلى فى مصر ، أسهم فيه الجيش ، ثم كان ما حدث فى عامى ١٨٣١ ، ١٨٣٩ محاولة لاحداث هذا التغيير على نطاق الدولة القائمة وقتها وبطريق القوة العسكرية .

بدأت المصرية السياسية تظهر بعد معاهدة لندن فى ١٨٤٠ ، التى فرضت عزلة مصر عن جيرانها . وبدأت بتبلور وفقاً لمجمل السياسات التى تولاهما الوالى سعيد باشا منذ ١٨٥٦ ، ومنها تصعيد المصريين فى سلك الضباط . وبهذا التصعيد بدأ يتولد

وجه من أوجه الصراع بين القادة العسكريين ذوي الأصول التركية والشركسية ، الذين احتكروا من قبل وضع النخبة العسكرية والحاكمة ، وبين مزاحميهـم الجدد من أبناء العمد وشيوخ البلد المصريين ، وزاد هذا الصراع أن الجيش كان قد ضمـر من حيث العدد ، ومن حيث الوظيفة القتالية له ، كمؤسسة تتصل بمشروع سياسى احيائى أو تحريرى ، وأن الصراعات الداخلية فى أى مؤسسة ، إنما تخفت فى ظروف نمو هذه المؤسسة ونشاطها وارتباطها بوظائف سياسية أو إجتماعية حية ، وتزداد الصراعات مع ضمور المؤسسة أو إنحدارها أو انعزالها .

والحاصل أن الجيش المصرى الذى بلغ عدده قرابة ثلاثمائة ألف فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، فرضت عليه فرمانات ١٨٤٠ ألا يجاوز الثمانية عشر ألفاً وإذا كان زاد عدده إلى ثلاثين ألفاً فى ١٨٦٦ ثم زاد عن ذلك فى أوائل السبعينات ، فقد كانت سياسة الخديو إسماعيل وقتها ، تميل إلى ترجيح كفة ذوي الأصول غير المصرية ووقف تصعيد المصريين به ، وجلب بعثة تدريب أمريكية من ثمانية وأربعين ضابطاً ، تولى بعضهم وظائف فى قيادة الجيش^(٥) .

وقد بدأت الحركة السياسية العسكرية المصرية ، فى أعقاب فشل الحملة المصرية على الحبشة وهزيمة الجيش هناك فى

١٨٦٧ . سبق قيام هذه الحملة حركة ترقيات اقتصرت على الشراكسة ، وتولوا مع مجموعة من الضباط الأمريكيين قيادتها ، وقد أثبت أحمد عرابى فى مذكراته بعضاً من وقائع فشل الحملة ، وإبادة عدد من فرقها بسبب نشاط الجواسيس وخيانة بعض الأمريكيين (٦) . وتوافق بذلك عنصران ، احساس بالظلم لدى الضباط المصريين ، وهزيمة عسكرية نسبت الى الظالمين من قواد الجيش والدولة ، وبهذين العنصرين تكونت « مصر الفتاة » فى ١٨٧٦ ، كجمعية يساهم فيها عرابى والروبى ، وفيها من المدنيين نديم وصنوع ، وتعبر عن نفسها بوجه غير رسمى عن طريق صحيفة « أبو نضارة » (٧) . وكانت تحمل على التدخل الأجنبى والامتيازات وتحكم الأتراك والشراكسة ، وتطالب بفتح باب الترقية أمام الضباط المصريين .

ثم كانت مظاهرة ضباط من الجيش فى فبراير ١٨٧٩ ، شارك فيها نحو ألفين وخمسمائة من الضباط المصريين ، وأسقطت وزارة نوبار المسماة بالوزارة الأوروبية (لوجود انجليزى وفرنسى بها) ، وفى أبريل ١٨٧٩ ساهم عدد من الضباط فى المؤتمر الذى أسفر عن تقديم « اللائحة الوطنية » التى تطالب بالحكم النيابى وتشكيل وزارة مصرية . ثم إرتبطت الحركة السياسية للجيش « بالحزب الوطنى » الذى تكون من قيادات مدنية مثل محمد شريف واسماعيل راغب ومحمد سلطان وعمر لطفى ، فضلاً عن قيادات

عسكرية منها أحمد عرابي ومحمود سامي البارودي ، ونشر أول بيان له في نوفمبر ١٨٨٠ .

سارت الثورة العرابية في طريقها المعروف بما لا وجه معه للتفصيل ، ودور الجيش فيها واضح لا يحتاج لإثبات أو كشف ، ولكن ما قد تحسن ملاحظته ، أن التحرك السياسي للضباط تولد في البداية من عاملين ، سياسة تمييز ذوي الأصول التركية والشركسية ، وفشل حملة الحبشة ، وقد اسقطت الهزيمة المبرر الرائج لقصر القيادة على الشراكسة والأمريكيين ، وبالهزيمة ظهر الطموح المصري في تولى القيادات العسكرية متلائماً - في عين المصريين على الأقل - مع موجبات الكفاية العسكرية ، أو بالأقل سقطت حجة التعارض بين الطموح المصري وموجبات الكفاية .

ويلاحظ أيضاً أن الحركة السياسية لضباط الجيش تختلف عن أية حركة سياسية تقوم بها جماعة أخرى ، وذلك من حيث سرعة تصدى الدولة لها . يمكن للدولة - وأي نظام - أن تطوق أية حركة سياسية تنشأ بين الأهلين ، مادامت لم تصل من السعة والانتشار أو الفعل العنيف إلى وضع مهدد . أما الجيش - وهو عمود ارتكاز السلطة السياسية للدولة - فإن أي تحرك أو تجمع سياسي لضباط فيه يكون مخالفاً لتوجه الدولة أو غير متطابق مع هذا التوجه ، فإنه يستدعى مباشرة وفور اكتشافه ، أقصى درجات

السرعة فى تصفيته . وهو تحرك أو تجمع - يجد نفسه - ومحكوم عليه أن يجد نفسه - فى مواجهة سريعة ومباشرة وحاسمة مع الدولة . لأن حركتهم تفيد بذاتها تعديلاً مباشراً فى أوضاع السلطة . وتعمل سلسلة ردود الفعل المتبادلة عملها السريع فى تصفية هذا التحرك أو فى نموه السريع .

بهذا الفهم ينضاف الى أسباب حركة الضباط ، أسباب جديدة ، تتعلق بمواجهة بطش الدولة بهم وحمايتهم أنفسهم من هذا البطش المحتوم . ومن هنا جاءت سرعة اعتقال أحمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى ، وجاء الرد السريع من الضباط بقيادة محمد عبيد الذى اقتحم ثكنات قصر النيل وأطلق سراحهم ، ثم ما ترتب على ذلك من تصعيد فى الموقف ، كما جاء قانون الخدمة العسكرية ، الذى أصدره وزير الجهادية عثمان رفقى ليمنع ترقية الضباط المصريين العاملين من تحت السلاح فى وظائف الضباط القيادية ، وما أدى اليه ذلك من تصاعد التذمر . كما ترد اجراءات النقل والترقية بين الضباط ، التى قصد بها تصفية حركتهم وتشيت وجودهم ، وما أدى اليه ذلك من سرعة تحركهم ، ورفضهم تنفيذ قرارات الحكومة إرسال آلاى الى السودان لمواجهة ثورة المهدي هناك^(٨) . ثم انقاص عدد الجيش المصرى الى أقل مما تسمح به فرمانات ، وما أفضى اليه من تذمر .

والملاحظة التالية ، أن الجيش بطبيعة تكوينه ووظيفته ، مؤسسة منوط بها الدفاع عن الوطن ، أرضاً وشعباً ونظاماً . وهو يتحرك غالباً بشأن وطنى ، أياً كانت حقيقة السياسة المستترة وراء هذا الشأن . ومن الوجهة النظرية ، يتحقق لدى الجندى أقصى درجة من الدمج بين النداءات الوطنية وبين « المهنة » ، لذلك يغلب على التحرك السياسى للضباط ، أن يكسب شرعية الوجود والانتشار ، بوجود أزمة وطنية ما ، سواء كانت هزيمة عسكرية أو احتلالاً أجنبياً أو تهديداً بخطر جسيم ، أو مجموعة من الإجراءات التى تمس السيادة . ولا يعنى ذلك اطلاق كون التحرك السياسى لأى جماعة من الضباط ، انما يكون دفاعاً عن الوطن ومصالحه ، انما يعنى أن هذا التحرك أيا كانت الأهداف التى يتغياها المحركون ، انما يجرى تحت شعار ما من الشعارات الوطنية .

وفى ظروف الثورة العراقية كانت هناك - فضلاً عن هزيمة حملة الحبشة - أوضاع لازمة وطنية عامة ، تأتت من توغل النفوذ الأوروبى فى مجالى السياسة والاقتصاد ، وبلغ قمته بتعيين وزراء أوروبيين ، وبإشراف الأوروبيين على شئون مصر المالية . ومن جهة ثانية ، فان الصراع بين المصريين ونوى الأصول الشركسية والتركية فى الجيش ، قد اتخذ صبغة وطنية ، فقد كان هؤلاء يحتكرون وضع النخبة الحاكمة ، ويستبدون به دون المصريين .

وهم فى الوقت نفسه لم يعودوا يمثلون رابطة إنتماء بدولة الخلافة ، ولا يريدون أن يندمجوا فى البيئة المحلية المصرية . وهم رغم هذين الجانبين يصرون على احتكار السلطة من دون المصريين ، فصار وضعهم أشبه بوضع جالية مغلقة تصر على الاستبداد بحكم البلاد ، وتستقوى فى عزلتها هذه بالنفوذ الأوروبى الوافد . لذلك صار صراع المصريين ضدهم صراعاً تختلط فيه سمات الأوضاع الوطنية بالأوضاع الطبقية . وساغ بذلك لحركة الضباط أن تتجه ضدهم .

والملاحظة الأخيرة ، أن التحرك السياسى للضباط يتعلق بمجالين ، مجال شبه « مهنى » وهو الخاص بالمؤسسة العسكرية التى يعملون بها ، والمجال العام الذى لابد بالضرورة أن تمسه هذه الحركة ، بحكم حدوثها فى بؤرة المؤسسة الحاكمة . ومن ثم فإن هذا التحرك ، وحتى تتداعى له آثاره ، لابد أن يتصل بأوضاع السياسة العامة وأزماتها التى تشغل رأى العام وحركاته السياسية والاجتماعية ، ويصعب جداً أن تقوم حركة فى الجيش وتنجح وتستمر على أساس مهنى فقط ، أو على أساس ما يسمى بالمطالب « النقابية » وحدها . وهذا الجانب العام هو ما يتحدد به مضمون الحركة من حيث ارتباطها بواحد أو أكثر من القوى السياسية ، واندماج عملها وأهدافها فى نشاط وأهداف تيار بعينه ، وهو ما تنمو به صفة الحركة من حيث كونها تفضى الى

ثورة أو إصلاح أو دعم لأسس النظام الاجتماعي القائم أو ثورة مضادة .

وحركة الجيش هي بالضرورة حركة تؤثر في المراكز السياسية القائمة دعماً أو تغييراً . وهذا يقتضى معرفة مدى انسجام مطالب الضباط الخاصة بالمؤسسة العسكرية ، بموقف واحد أو أكثر من التيارات السياسية والاجتماعية الدائرة في تلك المرحلة التاريخية . كما يقتضى مدى ادراك القائمين على الحركة لهذا الأمر .

والحاصل ان الحركة العرابية ، أتت تعبر عن انسجام مطالب العرابيين في مؤسستهم العسكرية ، مع المطالب الشعبية والثورية القائمة وقتها ، تمثل في شعار « مصر للمصريين » الذي جمع الطرفين ، بمعنى تمصير قيادات الجيش وتمصير أداة الدولة المدنية وتشكيل المجلس النيابي الذي تنبع منه حركة التمصير وتضبطه . وتلك كانت متضمنة في مطالب عرابي الثلاثة في وقفة عابدين في ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، (اقالة الوزارة ، زيادة عدد الجيش ، تشكيل المجلس النيابي) . وبصياغة هذه الأهداف برز عرابي زعيم العسكريين كزعيم للمصريين جميعاً وأحركتهم الشعبية . وقد أوضح موقفه لبلنت في فبراير ١٨٨٢ بقوله : « لقد كسب الجيش للمصريين حق التكلم في مجلس النواب ... ونحن مصممون على حراسة الشعب المصري وحمايته من الذين يحاولون

اسكات صوته»^(١) وانعكس ذلك فى المادة الرابعة من برنامج الحزب الوطنى حسبما وردت الاشارة فى صدر الفصل السابق .

كان أول صنيع بعد احتلال الانجليز مصر ، أن أصدر الخديو توفيق مرسوماً بتسريح الجيش المصرى فى ٢٤ سبتمبر ١٨٨٢ . وتضمن تقرير دوفرين فى ١٨٨٣ انشاء جيش مصرى محدود على ما سبقت الاشارة فى الفصل السابق . واستمر الجيش المصرى بهذا العدد المحدود ، تقتصر وظيفته على الجانب الأمنى فيما عسى أن يجد من قلاقل داخلية ، وذلك لمدة أربعة عشر عاماً .

وفى ١٨٩٦ شرع الانجليز فى بناء الجيش المصرى كمؤسسة قتالية ، ليقوم بإعادة فتح السودان ، تحت قيادة كيتشنر ، وتم فتح السودان فعلاً فى ١٨٩٩ . ومن هذا الوقت حتى ١٩٢٤ ، ارتبط الجيش بالسودان ارتباطاً اختصاصياً ، أى اختص بالسودان ، فكان سردار الجيش انجليزياً دائماً ، وهو دائماً الحاكم العام للسودان (كيتشنر ثم وينجت ثم ستاك) ، وقيادات الجيش بريطانية ، سواء على كثرته بالسودان أو على قلته التى توجد بمصر .

والمهم هنا ، أنه مع تحول الجيش إلى مؤسسة مقاتلة لاعادة فتح السودان ، جرى الاحتفاظ بالجزء الأعظم منه هناك ، ليكون

أداة السياسة البريطانية في الحكم ، وليبتعد الجيش المصرى عن دياره وأهله فى مصر ، بما يمكن من ضمان السيطرة عليه ، وبما يكفل عدم تكرار ما حدث أيام العراقيين . وتحول الجيش المصرى المستقر غالبه فى السودان ، من قوات مقاتلة إلى قوة شرطة عسكرية ، مجرد ضباطه وجنوده من الذخيرة والأسلحة الثقيلة ، وشتت وحداته أجزاء صغيرة تنتشر فى أنحاء السودان الفسيح ، يفصل كل واحدة عن الأخرى مئات الأميال . وبدأ من ١٩٠٠ إنشاء وحدات سودانية بديلة ومنعزلة عن الوحدات المصرية (١٠) .

وأقبل عام ١٩١٩ وثورته فى مصر ، والجيش المصرى مغيب فى أرجاء السودان قرابة ربع قرن سابق . فضلا عن هيمنة الانجليز على وظائفه القيادية قرابة أربعين عاماً سابقة . وهنا يبدو ظرف أساسى فيما لوحظ من عدم مشاركة الجيش فى قيادة الثورة وعدم قيامه بأى حركة عسكرية . وذلك رغم ما عرفتته أحداث الثورة من اشتراك بعض صفار الضباط فى مظاهراتها ، وما أشار اليه محمد نجيب فى مذكراته من تكوين جمعية سرية فى الخرطوم واعتقال بعض أعضائها العسكريين (١١) . على أن الأمر لم يعد مثل هذه الأحداث الصغيرة المتناثرة .

ولا يكفى تفسيراً لابتعاد الجيش عن الثورة ، القول بابتعاد قيادات الوفد عنه لعدم اقتناعها بالعنف طريقاً . لأن السبب قد

يصلح أن يكون نتيجة ، بحسبان أن الوفد نشأ وشكل خلال الثورة ، مع أحداثها ، فلم يكن له تنظيم وفكر مؤسس ومستقر سابق على قيام الثورة ، فاشعلها وصبغها بلونه . وإن قيادات الوفد قد تشكلت على الصورة الملائمة للكفاح المشروع ، وبالعناصر الملائمة لهذا الوضع ، فى ضوء الممكنات السياسية والتاريخية المتاحة . وقد حاولت العناصر المتشددة فى قيادة الوفد استخدام أسلوب العنف المتاح ، بتشكيل التنظيم الخاص الذى كان يمارس عمليات الاغتيال السياسى . وخلال الثورة العرابية وجدت قيادات لم تقتنع بالعنف طريقاً ، مثل محمد شريف . ولم يكن من شأن وجودها أن ابتعد الجيش عن الثورة وقتها ، كما أن سيطرة الانجليز على قيادة الجيش فى ١٩١٩ لا تكفى سبباً مفسراً لابتعاده ، لأن حركة العرابيين فى ١٨٨١ قامت ضد قيادات الجيش الشركسية رغم غلبة سيطرة هؤلاء . وانتصار بريطانيا فى الحرب العامة الاولى لا يكفى سبباً لابتعاد الجيش المصرى عن الثورة فى ١٩١٩ ، وحركة مصطفى كمال فى تركيا قامت بالجيش ، رغم ما كان يعانى الجيش التركى من آثار هزيمة الحرب مما جعله فى أشد حالات الانهيار ، وقد قامت رغم وجود جيوش الحلفاء المنتصرين فى تركيا (١٢) .

يبدولى من ذلك ، أن غياب الجيش عن مصر فى ١٩١٩ هو

ما غاب عن الثورة . وإن كان هذا السبب يقتصر على الجيش ولم يفصل تماماً بين الثورة وقيادتها ، وبين جهاز الدولة المصرى فى مؤسساته المدنية . ويمكن ملاحظة أن الثلاثة الذين قابلوا وینجت المندوب السامى البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ مطالبين باستقلال مصر ، كانوا هم سعد زغلول الوكيل المنتخب بالجمعية التشريعية (تكونت كمجلس نيابى فى ١٩١٣ وأوقف عملها بسبب الحرب فى ١٩١٤) ، وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى عضوى الجمعية . وأن أول تشكيل للوفد تألف فى ذات اليوم من ثلاثتهم ومن عبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد ، فكانت جملتهم سبعة ، منهم خمسة من أعضاء الجمعية التشريعية . ثم ضم الوفد حمد الباسل وسنبوت حنا وحسين واصف وعبد الخالق مذكور وهم من أعضاء الجمعية أيضا ، وضم من غير أعضائها اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر وجورج خياط وواصف غالى (١٢) .

ورغم أن الجمعية التشريعية كانت موقوفة النشاط منذ ١٩١٤ ، فإن غلبة تشكيل الوفد من أعضائها أمر لا تخفى دلالة ، من حيث أن منشئى الوفد وجدوا فى هذا العضو الضامر من أعضاء الدولة المصرية ، ما يعين فيما يشرعون فيه من عمل ، ويحوظهم بسمة من سمات الدولة ، ويصبغهم بصبغتها الشرعية فى نشاطهم المبكر . وكان سعد زغلول على اتصال بحسين رشدى رئيس الوزراء فى هذا المسعى المبكر .

ومن جهة ثانية ، فإنه على مدى سبع وثلاثين سنة منذ احتل الانجليز مصر ، ولأسباب داخلية ودولية عديدة (١٤) ، بقى جهاز الدولة المصرى ، واستمر جهازاً مصرياً فى صميمه ، وفى هيكله الحكومى العام ، جمعاً للمعلومات وتنفيذا للسياسات وإدارة الشؤون العامة والمرافق . كما بقيت هيئات صنع القرار المصرى موجودة ، على رأس هذا الهرم السياسى والادارى ، كالوزراء والسراى وغيرهم . وكانت هيمنة الانجليز عليه من خلال قنوات تحويل اصطناعية فى قمته بواسطة " المستشارين " الانجليز فى الوزارات وبعض من كبار الموظفين منهم ، ومن خلال هذه القنوات كانت تجرى إرادة المندوب السامى ، لتصدر بها قرارات مصرية ، يتحرك وفقاً لها جهاز الدولة برمته ، ويقف جيش الاحتلال ليحمى تلك القنوات الاصطناعية وسهولة الانسياب من خلالها .

وفى مثل هذا الوضع ، ومع مراعاة الحالة الثورية التى وجدت مع عام ١٩١٩ ، وللكرهات العامة للانجليز لدى المصريين ، تبدو أهمية ما توخاه الوفديون الأوائل ، من عقد الأواصر مع جهاز الدولة ورجاله ، من خلال التنبيه إلى الوصف التمثيلى الشرعى الضامر للجمعية التشريعية والاتصال برئيس الوزراء ، وإن هؤلاء القادة كانوا من عناصر النخبة الحاكمة فى مصر ، وزراء وموظفين كباراً سابقين أو من الوجوه ذات الثقل الرسمى

والاعتراف العام . كانوا أشبه بمجلس وزراء بما يحوطهم من
سمت الدولة ، ولو لم يكونوا من أعضائها الفعليين فى ذلك الوقت .
ثم أتت حركة التوكيلات لتضفى عليهم وصفاً تمثيلاً عاماً ، وصفاً
تجاوز فى صورته الشاملة ما ينسب به التأييد الشعبى على
الحركة الحزبية ، يجاوز ذلك إلى مشارف التمثيل النيابى
لهيئات الدولة عامة .

ومن هنا يبدو مسلكان للوفد ، دعا اليهما وكانا ذا أهمية فى
مكافحته الوجود الانجليزى ، وإن نجاح الوفد فى تحقيق
الاستجابة لهما ، كاد أن يكون أهم ما اهتزت به قوائم الحكم
البريطانى لمصر ، وقاد إلى اعتراف الانجليز باستقلال البلاد
والغائهم الحماية المضروبة عليها وتقديم بعض التنازلات فى هذا
الشأن ، أول المسلكين هو الدعوة إلى مقاطعة الانجليز ، وكانت
أخطر وجوه المقاطعة هو عدم التعاون معهم فى أجهزة الحكم ،
سواء بالنسبة لتشكيل الوزارة ، أو بالنسبة لوسائل تنفيذ القرارات
الانجليزية عبر أجهزة الادارة المصرية . وثانى هذين المسلكين هو
اضراب الموظفين المصريين متضامين مع طوائف الشعب فى
ابريل ١٩١٩ ، الأمر الذى أدرك منه الانجليز قيام حالة من حالات
« استحالة الحكم » ، أو خطر وشيك بقيام هذه الحالة ، كما عبر
عن ذلك اللبى المندوب السامى فى مراسلاته مع كيرزن وزير
الخارجية (١٥) .

وخلاصة هذه النقطة ، أنه فى ثورة ١٩١٩ ، غاب الجيش المصرى بوصفه مؤسسة عسكرية ، لا بوصفه أفراداً من ضباط وجنود ، غاب عن الحركة السياسية ، واتصل بهذا الغياب كظرف سياسى وتاريخى أن الكيان العام للجيش كان مغيباً فى السودان لأكثر من عشرين سنة سبقت أحداث الثورة ، وأنه مع غياب المؤسسة العسكرية عن الحركة السياسية ، لم يكن جهاز الدولة المصرى - فى شطره المدنى - بعيداً عن وقائع الثورة ، بل لعله أسهم فى شبوبها اسهاماً .

فى أوائل الأربعينات تكونت المجموعة الأولى للضباط التى تشكل منها فيما بعد تنظيم الضباط الأحرار . كانوا من شباب الضباط صفار الرتب ، لم تسبق سنة تخرج أقدمهم عام ١٩٣٨ . وغالبهم ممن أخرجتهم الكلية الحربية ممن دخلوها مع سياسة التوسع التى استتتها وزارة الوفد لتقوية الجيش بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ . وبدأت هذه الدفعات أولى خطواتها فى سلم العمل العسكرى مع شبوب الحرب العامة الثانية فى ١٩٣٩ . وإذا كانت مصر لم تدخل هذه الحرب رسمياً ، فقد كانت ألزمتها معاهدة ١٩٣٦ بأن تقدم على أرضها العديد من الخدمات المدنية والعسكرية للقوات البريطانية المحاربة . كما أن جريان حرب

الصحراء فى الأراضى المصرية ، بين قوات المحور الايطالية ثم الألمانية وبين القوات البريطانية ، اقتضت من الجيش المصرى بعض النشاط العسكرى . ثم إن احتلال مصر من قبل القوة البريطانية المحاربة وشمول ميدان القتال أراضيتها ، قد جعل الحرب عنصراً فى السياسة المصرية بالنسبة لجميع القوى ، حكومة أو معارضة أو تنظيمات شعبية ، ومن هنا بدأ الترابط بين النشاط السياسى المصرى العام ، وبين النشاط الخاص بالضباط المصريين .

لقد سبقت الإشارة الى الظروف السياسية الاجتماعية التى أحدثت بمصر عشية ٢٣ يوليه ، وكونت أسباب قيام الثورة . كما أشير الى دور المؤسسة العسكرية فى الحركات السياسية المصرية منذ القرن الماضى . والمهم هنا بيان السمات العامة للحركة السياسية لضباط الجيش منذ بداية تشكيله المعاصر بعد ١٩٣٦ ، وهى الحركة التى قامت من بعد فى ٢٣ يوليه . وفى البداية يمكن ملاحظة أنه بعد فترة من الغياب الطويل للمؤسسة العسكرية عن السياسات المصرية ، فترة جاوزت الخمسين عاماً منذ احتلال الانجليز مصر فى ١٨٨٢ وتصفيتهم الجيش ثم تغييبه فى السودان ، فقد كان من المفهوم أن تبدأ تلك الحركة من جيل أدنى الشباب فى أصغر الرتب ، ومع البداية العملية لاحتضان المشروع

السياسى المصرى فكرة انشاء جيش مدافع عن الوطن .

بدأت حركة الضباط كائى حركة سياسية وليدة وغير مسبقة فى الزمان المعاصر . تنشأ من مجموعات متفرقة بأهداف عامة شائعة ، تمثل نوعاً من الاستجابة لأهم التحديات التى تواجه الجماعة الوطنية فى ظرف تاريخى ما . ثم مع الوقت وبالتدريج يبدأ التقارب والترابط بين هذه المجموعات ، لتكون من بعد - فى صورتها المثلى - تياراً أو تنظيمياً واحداً . ويجرى هذا التطور من أشكال التجمع المحدودة والبسيطة . الى الجماعات الأوسع انتشاراً ، والأشكال التنظيمية الأكثر تعقيداً . ومع حركة النمو التنظيمى تتبلور الأهداف العملية ، ويتحدد الطابع التنظيمى العام وأساليب النشاط السياسى الملائمة للظروف المحدقة والامكانيات العملية للقائمين بالأمر ، وتنفرز الخصائص المطلوبة فى القائمين على الحركة . وبمعنى آخر تتشكل المؤسسة السياسية التى تشكل وتشخص التيار السياسى .

وأول ما يتكشف فى الحركة السياسية للضباط ، أنها لم تتعلق فى بدايتها وفى نموها ، بأهداف سياسية أو اجتماعية جديدة ، ولا تميزت عن غيرها بما تميز به الحركات السياسية من أهداف وأساليب . إنما كانت سمتها الجوهرية المميّزة تتعلق بأصل وضعها وقيامها بين الضباط وداخل المؤسسة العسكرية . وهى إن

كانت تمثل استجابة من شباب مصريين لروح العداء للاستعمار البريطاني واحتلاله بلادهم ، فلم يكن هذا الأمر مما يشكل مميزاً أساسياً لهم من دون ما يعج في الحياة السياسية من تنظيمات وحركات . إنما كان حصول هذه الاستجابة في المؤسسة العسكرية - عمود الارتكاز في الدولة - هو ما كان يمثل جوهر الظاهرة وتفرداها . و الفرق بين أن يتأثر ضباط من الجيش ببعض من تيارات السياسة وأحزابها العاملة في المجتمع وينضموا إليها ، وبين أن تتولد داخل المؤسسة في إطارها التنظيمي الحاكم ، حركة سياسية مخالفة للتوجه السياسي للدولة وأهدافها الاستراتيجية . لقد ولدت الحركة ونمت في ظروف كان يتنازعها فيها هذان التوجهان ، التوجه إلى الانضمام إلى الأحزاب القائمة والتوجه إلى قصر الحركة السياسية لهم على مؤسساتهم العسكرية . ورجع مع الوقت ، وبالتدريج ، طابع استقلال الحركة عن التنظيمات السياسية القائمة في المجتمع ، وطابع كونها حركة سياسية عسكرية « مانعة » ، إن جاز هذا التعبير .

بدأت هذه المجموعات في أواخر الثلاثينات ، في لقاءات شباب من الضباط في معسكرهم في منقباد سنة ١٩٣٨ ومنهم جمال عبد الناصر ، ومجموعة عبد اللطيف البغدادي سنة ١٩٤٠ في سلاح الطيران ، إذ بدأت المجموعة الأخيرة من أربعة أو خمسة

برتبة الملازم يقيمون فى منزل واحد . « كنا أصدقاء متآلفين والثقة تامة بيننا واتفقوا على عمل تنظيم سرى ^(١٦) ، كان نشاط مجموعتنا داخل سلاح الطيران ، وكان تنظيماً قائماً على أساس علاقات الصداقة والثقة » ^(١٧) . وكان النزوع العام هو العمل ضد الاستعمار البريطانى ، مع غلبة فكرة التعاون مع القوات الألمانية فى حرب الصحراء الغربية ضد الانجليز ، مع فكرة القيام بعمليات اغتيال الجنود البريطانية ^(١٨) .

وإن القارئ لوقائع الحركة خلال الأربعينات ، يلحظ فى وضوح أن ثمة تصنيفاً للمجموعات أساسه « السلاح » أى وحدة العمل أو القسم التنظيمى الذى نشأت فيه كل مجموعة ، وخاصة خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ . فثمة مجموعة فى سلاح الطيران ، ومجموعة فى سلاح الفرسان ، وفى سلاح المدفعية وسلاح الحدود ، وسلاح الإشارة ، وسلاح خدمة الجيش ، وسلاح المهمات وغير ذلك ^(١٩) . ولم تكن هذه المجموعات فروعاً لتنظيم مركزى أوجد لنفسه فروعاً فى الأسلحة ، ولكن نشأ كل منها هكذا نشأة خاصة ، ثم بدأت الصلات والعلاقات تقوم بين بعضها البعض ، بالالتقاء والتعارف ثم التقارب . وجرى ذلك عن طريق العلاقات الشخصية وروابط الصداقة . وقد عرفت الفترة من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٥ هزيمة الألمان فزال حلم الاعتماد عليهم ، كما

عرف حادث ٤ فبراير وما أثار من سخط على الانجليز ، ودعم هذا حركة إنشاء المجموعات « داخل كل سلاح باستغلال الصداقات الشخصية وتقارب السن والتواجد في معسكرات واحدة » (٢٠) .

ومن جهة أخرى ، كان كل ضباط الحركة من جيل شباب الثلاثينات ، وهو جيل تفتح إدراكه السياسى على حركتى الإخوان المسلمين ومصر الفتاة . ومنهم من شارك تلميذاً بالمدارس الثانوية فى مظاهرات مصر الفتاة أو حركة مشروع القرش ، ومنهم من كان له وجه اتصال بالأخوان المسلمين فى بداية الأربعينات ، وبعضهم انضم فعلاً إلى الإخوان فترة ما ، وبعضهم اتصل من بعد بالحركة الشيوعية . وقد أدى الانضمام إلى الأحزاب من مجموعات الضباط إلى خلطة التشكيل العسكرى لهم حسب وحدات عملهم بالجيش . ويذكر البغدادي عن تجربة انضمام البعض للأخوان « كنا نحضر حديث الثلاثاء كل أسبوع ، واتبعنا نظام الأسر كل أسرة من خمسة ، ولم نكن جميعاً (مجموعة الطيران) فى أسرة واحدة » (٢١) وكان عبد الناصر وخاله محيى الدين وعبد المنعم عبد الرؤوف وكمال الدين حسين يشكلون أسرة واحدة (٢٢) ، رغم اختلاف أسلحتهم .

ولكن ما لبثت الغالبية الغالبة من هؤلاء ، أن انصرفت عن الارتباط بأى من التنظيمات والأحزاب السياسية ، وقصروا

نشاطهم السياسى على المؤسسة العسكرية . وذلك باستثناء عدد محدود استبقى روابطه الحزبية . وما لبث هذا العدد أن استبعد من تنظيم الضباط مثل عبد المنعم عبد الرؤوف . ودعم اتجاه الاستقلال أن ترابط التنظيم الموحد للضباط ، وتشكلت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار فكانت حركة توحيد مجموعات الضباط ، تنمو معها حركة استقطاب الضباط بعيداً عن الأحزاب والتنظيمات السياسية . ومثل لهم عزيز المصرى رغم شيخوخته دور الأب الروحى ، بما يمثلته تاريخه السياسى من كراهة للانجليز ومن النشاط من خلال المؤسسة العسكرية .

استقام لحركة الضباط تشكيلها التنظيمى كحركة سياسية ألزمت نفسها بالعمل فى نطاق المؤسسة العسكرية ، وبالابتعاد التنظيمى عن الحركة الحزبية فى المجتمع . فهى حركة سياسية عسكرية ، تتكون من شباب الضباط فى أصغر الرتب ، وهى حركة غير حزبية وغير جماهيرية ، بمعنى أنها لا ترتبط تنظيمياً بالأحزاب ، ولا تتوجه فى نشاطها لجماهير شعبية خارج المؤسسة العسكرية . وإذا كانت غلبة الطابع الشخصى على نشأة مجموعات سياسىة فى صورها الجنينية الأولى ، فإن هذا الطابع قد صاحبها من بعد لم يزايلها بعد انتشارها النسبى . ولهذا

الوضع أسبابه المعقولة فى إطار ما أوجبته ظروف الأمن المشددة على حركة من الشباب الأصاغر تعمل للانتشار داخل الجيش بأهداف سياسية مخالفة للدولة ، ويذكر جمال حماد « أن عملية إنشاء تنظيم سرى بالجيش ، تمتد خلاياه داخل مختلف الأسلحة والوحدات ، لم تكن أمرا هينا فى وجود أجهزة متعددة للأمن ، مثل المخابرات الحربية والبوليس السياسى وأجهزة الملك الخاصة بالأمن » فضلاً عن نشاط أجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية (٢٣) . على أن معقولة هذا السبب لا تخل بما تولد عنه من طابع تنظيمى لازم الحركة ، وأثر فى نضوج تكوينها المؤسسى ، فاستمرت تحمل تداخلاً قوياً بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل .

وأن يتشكل تنظيم سياسى بين شباب ضباط يكون قاصراً عليهم ، دون ارتباط تنظيمى بالأحزاب السياسية ، وأن يكون هذا التنظيم بسبب ظروف الأمن محدود العدد ، فإن هذا يضع الجماعة بين خيارين ، إما أن تصير جماعة أو جماعات للاغتيال السياسى ، وإما أن تضع نصب عينيها أسلوب الانقلاب العسكرى . إن أى جماعة سياسية تبحث بالضرورة وبحكم نوعية تكوينها ، عن الوسائل المتاحة أمامها لإحداث التغيير السياسى الذى ترجوه متفقاً مع أهدافها السياسية ، أو للتأثير فى السياسات العامة بما

يلائم هذه الأهداف . وانحصر الجماعة في النطاق الضيق البعيد عن الحركة الجماهيرية ، لا يجعل لها فرصة للتغيير أو التأثير خارج وسيلتي الاغتيالات أو الانقلاب . وإن انحسام وضع حركة الضباط بالابتعاد عن الحركة الحزبية ، قد وضعها بين هذين الخيارين سنينا .

ووقائع حركة الضباط ، على مدى الأربعينات ، وحتى بعد تشكيل اللجنة التأسيسية التي ضمت جماعاتهم في ١٩٥٠ ، تكشف عن تأرجح حركتهم بين هاتين الوسيلتين على الدوام ، وحتى تقرر القيام بالانقلاب العسكري عشية ٢٣ يولييه . ومذكرات البغدادي تكشف عن مادة ثرية في موضوع الاغتيالات الذي لم يعدل عنه نهائياً إلا في ١٧ يولييه ١٩٥٢^(٢٤) . ويشير من قبل ذلك إلى الاتصال بعبد العزيز على والتفكير في إعداد تنظيم فدائي وصنع القنابل وإعداد الأسلحة ، مع مغامرة عزيز على المصري التي ساهم فيها بعض الضباط للاتصال بالألمان ، ومع اقتراح إنشاء خلايا سرية لقتل من يعتبرونهم ساسة منحرفين بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وعرضهم على رئيس الديوان الملكي وقتها ، قتل مصطفى النحاس احتجاجاً على ذلك الحادث^(٢٥) .

والسياسي حامل السلاح ، كشأن الطبيب الجراح ، لا يحمل في الغالب إيماناً قوياً بجدوى المعالجات الصبور البطيئة التي تلجأ

إليها الحركة السياسية غير العنيفة . ويميل الجو السياسى لحملة السلاح بالمغالين منهم إلى ازدياد الأنشطة الحزبية البطيئة الموجهة إلى توعية الجماهير وجذبهم وحشدهم وتعبئتهم وتحريكهم لتحقيق الأهداف . وهذا الغلو قد يضل بالبعض عن أهدافه الأصلية ، ويوقعه فى أيدي القوى المضادة ، لأن صلتهم بالجماهير مفقودة أو ضعيفة وهى من محركات اختبار الصواب فى النشاط السياسى . وقد حدث لجماعة من شباب الضباط أن اعتقل ١٧ منهم فى سنة ١٩٤٧ ، وكان من آثار كشف وجودهم وحركتهم أن أحيل إبراهيم عطا الله رئيس الأركان إلى المعاش . وجنح بعض من هؤلاء بعد خروجه من المعتقل إلى اتجاه عبر عنه مصطفى كمال صدقى وهو الإدانة الكاملة للأحزاب والعمل ضدها ، وارتبط هؤلاء بتنظيم استطاعت السراى أن توظفه لصالحها عن طريق يوسف رشاد طبيب الملك الخاص ، سمي التنظيم باسم « الحرس الحديد » (٢٦) .

ومن جهة أخرى فقد كان المناخ السياسى للأربعينات ، من شأنه أن يولد جماعات العنف السياسى ، كان النصف الأخير من الأربعينات خاصة ، من الفترات التى تصاعد فيها المد الشعبى ومقاومة الاحتلال والسلطات المصرية المرتبطة به ، تصاعداً لم يكن فى مكنة المؤسسات السياسية الرسمية أن تتسع له ولأن تستوعبه . وولد هذا المناخ ميلاً لظهور جماعات الاغتيال

السياسى ، ومنها جماعة حسين توفيق التى اغتالت أمين عثمان
الوزير الوفدى السابق ، وشرعت فى اغتيال النحاس زعيم الوفد .
وكذلك الجماعة التى نسفت سينما مترو . كما ولد النشاط العنيف
للجهاز الخاص التابع للأخوان المسلمين ، وجرى اغتيال أحمد
الخازندار رئيس المحكمة ومحمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء .
وانعكس هذا المناخ نفسه على نشاطات الحكومة ، إذ مارست
العنف غير المشروع ، سواء فرقة الحرس الحديدى التى كونها الملك
للقضاء على خصومه السياسيين ، أو ما اتبعت الحكومة من حوادث
التعذيب فى السجون والمعتقلات .

وفضلاً عن ذلك ، فقد سبقت الإشارة إلى أن ضباط الحركة
كانوا معظمهم من جيل شباب الثلاثينات ، الذى تفتح إدراكه
السياسى على التيارات الحديثة وقتها ، وهى الإخوان ومصر
الفتاة . وانجذب بعض هؤلاء فيما بعد إلى الحركة الماركسية .
وكان الإخوان قريبين من وديان العنف السياسى . ومصر الفتاة ،
وإن لم ينسب إليه إلا تهمة الشرع فى اغتيال النحاس فى ١٩٣٧
التي وجهت لأحد أعضائه ، فقد كان الحزب قريباً فى منهجه ومنهله
الفكرى والعملى من الحزب الوطنى ، الذى شاع فى فترات تاريخه
تشكيل مجموعات الاغتيالات السياسية من بعض شبابه ، فى فترة
ما قبل الحرب الأولى . ثم كان من رجاله من ساهم فى التنظيم

السرى للوفد خلال ثورة ١٩١٩ ، ثم كان من شبابه من اغتال أحمد ماهر رئيس الوزراء فى ١٩٤٥ . وكان من جماعة حسين توفيق من انشق مع فتحى رضوان على مصر الفتاة ، وكون الجناح النشط الفعال فى الحزب الوطنى .

وعلى أية حال ، فأى من نوعى النشاط ، الاغتيال أو الانقلاب ، يترجح غلبته على الآخر وفقاً للإمكانات المتاحة ، ومدى الفاعلية المتوخاة من أيهما فى حدود تلك الإمكانيات .

لقد كان من الجانحات إلى النشاط الإرهابى ، تناثر الجماعات والقلة النسبية لحجم الحركة بعد تجميعها ، قلتها عن ضمان القدرة على تحريك الجيش ، بله تغيير المجتمع . وإن كان هذا الجنوح قد ضعف مع عملية التجمع الأخير . على أنه كان من مرجحات غلبة العمل الانقلابى على مذهب الاقتصار على عمليات الاغتيال ، إن قيام الحركة داخل الجيش - سيما بعد تجميعها - كان من شأنه أن يحكم عليها بسرعة المواجهة مع الدولة ، سرعة تستوجب من الضباط تحريك كل الممكنات وتصل بهم إلى حد المغامرة ، والدولة تولى جهازها الضارب أقصى ما تستطيع من اهتمام بأمنه وضمان السيطرة عليه ، وأى تحرك أو وجود سياسى معارض داخله يقتضيها أسرع إجراءات التصدى والتنقية له . وهذا من شأنه أن يفرض على أصحاب الحركة حتمية الدخول السريع فى المعركة

الفاصلة ، ولو دفاعاً عن الذات ، ولو مقاومة لتصفية الوجود . وهي معركة وإن لم يقرروها ولم يبدأوها ، فإن نتيجتها تصل مباشرة إما إلى نجاح الدولة في تصفيتهم أو إلى فشلها ، وفشلها يفيد حتماً ، وبذاته ، تحقق حصول الانقلاب .

ثم كان من ميسرات العمل الانقلابي ، أو حركة الضباط التي تشكلت مجموعات في العديد من الوحدات والأسلحة من أوائل الأربعينات ، فقد انتشرت وحداتها وزادت تقارباً في حرب فلسطين ، وفيما أشاعت الحرب من سخط لدى شباب الضباط من سياسات الحكومة والملك خاصة . وفصمت وقائع الحرب تماماً ما بين الضباط وبين السراي ، بحيث لم يعد ممكناً نشوء جماعات بالجيش تؤيد الملك ، كما بدا من استعداد البعض في ١٩٤٢ ، وكما نشأ فعلاً في ١٩٤٧ . وهذا التقارب مكن من توحيد المجموعات وظهور اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار في ١٩٥٠ . « وهنا برز دور جمال عبد الناصر القيادي ، فاستطاع بمهارة فائقة أن ينظم المجموعات والتنظيمات باتجاهاتها السياسية المتنافرة ويؤلفها في تنظيم واحد ... ولقد ساعده على ذلك رتبته الكبيرة وتفرغه الكامل للحركة الوطنية ... ونشطت عمليات تكوين الخلايا وتجنيد الضباط في التنظيم ، وانصرف الضباط المنتمون إلى الإخوان وحزب مصر الفتاة إلى التنظيم الجديد ، وإن ظل بعضهم على علاقة مستمرة بهذه الجماعات » (٢٧) .

وفضلاً عن الانتشار النسبي للحركة ، وتوحيدها الذى ساهم بدوره فى الثقة بها والانضمام إليها ، فقد كان عدد من ضباطها يشغل مراكز ذات أهمية نسبية ، سواء فى الجيش عامة أو على مستوى السلاح أو الوحدة . كان صلاح سالم فى مكتب محمد حيدر القائد العام للجيش ، وعبد الحكيم عامر أركان حرب اللواء محمد نجيب فى سلاح الحدود ، ومحمود رياض معاوناً لاسماعيل شيرين زوج شقيقة الملك ومدير شئون فلسطين ، وجمال حماد أركان حرب سلاح المشاة (٢٨) .

قام تنظيم « الضباط الأحرار » كتنظيم موحد للحركة السياسية داخل المؤسسة العسكرية . وكان عبد الناصر كما سلفت الإشارة ، هو السابق فى التحرك لربط المجموعات المختلفة فى كيان واحد » وقد بدأ الاتصال ببعض الضباط الوطنيين قبل نهاية عام ١٩٤٩ ، وذلك بغرض لم شملهم فى تنظيم واحد » (٢٩) . واذ كانت المجموعات المختلفة تنطوى على عناصر من اتجاهات سياسية متباينة ، فقد التقت جميعاً على أهداف عامة يمكن أن يلتقى عليها الجميع بصرف النظر عن المشرب السياسى الذى ينتمى إليه أو يستحسنه ، وهذه الأهداف هى مهاجمة الاستعمار والملوكيات الكبيرة والفساد وهزيمة حرب فلسطين . وظهرت الأهداف الستة التى تبنتها ثورة ٢٣ يوليه ، وخلصتها طرد المستعمر ، والقضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم ، واقامة

حياة نيازية سليمة وبناء جيش قوى ، وذلك حسبما يظهر من مطالعة ما نشره كمال رفعت في مذكراته من منشورات الضباط الأحرار (٣٠) .

ويذكر البغدادي « لم تكن نشأة الدخول في تفاصيل هذه الأهداف خشية اختلاف الرأي بيننا ، وحتى لا يتسبب عنه فرقة وانقسام » (٣١) . كما يذكر كمال الدين حسين أن كان الضباط الأحرار « من مدارس فكرية مختلفة . ولكننا كنا نجتمع على تحقيق أهداف وطنية مشتركة تمثلت في الأهداف الستة » ، وذكر في سياق آخر « كانت أمامنا دائماً بمقعدة الانقلابات المتكررة في سوريا وما تجلبه من عدم استقرار » (٣٢) .

والضباط الأحرار هم من شباب المهنيين ، والأصول الاجتماعية لغالبيتهم ترجع الى الشرائع الوسيطة والصفيرة من الطبقة المتوسطة ، حسبما يظهر من ثبت « شهود الثورة » الذين استجوبهم أحمد حمروش في كتابه (٣٣) وهذا ما عبر عنه البغدادي بقوله ان المهنيين من أبناء الفلاحين والتجار « كالمحاميين والمهندسين والأطباء والموظفين ، وكان عددهم يتزايد تدريجياً في ربع القرن الأخير ، لم يكن لهم مكان في مجتمعنا » (٣٤) .

ومن جهة أخرى ، كانت الأهداف الستة هي القاسم المشترك للأهداف السياسية بين التنظيمات الحزبية الجديدة ، أي الأحزاب من غير نخبة الحكم ، التي لم تقوله ولا شاركت فيه ولا كانت اقتربت

منه بعد ، وهى فى الجملة الاخوان المسلمون ومصر الفتاة والحزب الوطنى الجديد والجناح اليسارى من شباب الوفد والمنظمات الشيوعية ، ويلاحظ أن البنود العامة فى نداءات بناء الجبهة الوطنية بين هذه الأحزاب من أواخر الأربعينيات ، تشابه الى حد كبير تلك الأهداف الستة التى جمعت جماعات الضباط . ويمكن القول بأن هذه الأهداف قد استعيرت من هذا القاسم المشترك لما نادى به التنظيمات الشعبية المختلفة وقتها ، وبها قام تنظيم الضباط الأحرار كصورة مصفرة فى جوف الجيش ، لمشروع الجبهة الوطنية الذى لم تستطع الحركة الحزبية أن تحققه فى الدائرة الأوسع لنشاطها بين الجماهير .

ومن جهة أخرى ، كان ما ساعد الضباط على هذا الاجتماع فى حركة سياسية واحدة ، رغم اختلاف الهويات ، هو وجودهم داخل المؤسسة العسكرية وقيام تنظيمهم ، لا كحزب يعبر عن انتماء لسياسة واحدة متسقة ، ولكن كتنظيم سياسى يعبر فى الوقت نفسه عن انتمائهم للمؤسسة العسكرية ، لذلك جاء توحدهم السياسى غير معبر عن تجاوزهم هوة الخلافات السياسية بين التيارات المختلفة فى المجتمع ، وذلك على خلاف ما عبرت وحدة الوفد مثلاً فى ١٩١٩ عن تجاوز الخلافات بين الحركتين الوطنية والديموقراطية بالصورة التى قامت قبل الحرب الأولى . وأتى هذا التوحد بين الضباط مبتسراً لا يذيب الخلافات بقدر ما يخفيه ويضمره ، ولا يحله بقدر

ما يقفز عليه . ولم يكن المستوى الفكرى السياسى لشباب الضباط مما يمكن من حل هذه الخلافات وقتها ، ولا كانت ظروف المرحلة التاريخية مما يمكن من حلها على نطاق المجتمع بأسره . بدليل أن الحركة الحزبية بكل ما توافر لها من نشاط وحيوية وعناصر للعمل الفكرى لا بأس بها ، ورغم تقاربها السياسى وإدراكها لجدوى المزيد من التقارب وأهميته الحيوية لانجاز مهامها السياسية المشتركة ، بكل ذلك ورغم كل ذلك لم تستطع الحركة الحزبية أن تنجز هذه المهام . وفضلاً عن ذلك لم يكن الجيش بالمجال الذى يمكن من ادارة الحوار والصراع بين الأفكار والسياسات المختلفة ، بسبب صعوبة التحرك السياسى بداخله ، واستحالة الظهور بالقول والرأى فيه .

« لذلك كان من الطبيعى أن يكون جهد المجتهد ، أن تتجمع هذه العناصر ولو على غموض . والمهم أن هذه الظاهرة ، أيا كانت أسبابها ، إنما تسمح بالاعتقاد أن تجمع الضباط الأحرار ، لم يكن ولاء للهدف السياسى وحده كما هو الشأن فى تجمع الأحزاب ، إنما شارك فى هذا التجمع الولاء للمؤسسة العسكرية والشعور بالانتماء إليها ، أو بالأقل بجدوى العمل السياسى الوطنى من خلالها وهذا العنصر هو ما يمكن أن يفسر اجتماع عبد المنعم عبد الرؤوف بخالد محيى الدين ويوسف صديق فى تنظيم واحد ، وبين فكر الطرفين ما يصل الى حد التضاد . ان الولاء السياسى وحده جامع

حزبى ، والولاء العسكرى وحده جامع انقلابى . ولكن حركة الضباط تميزت بالولاءين معاً . وهذا ما أعطاه طابعها الخاص « (٣٥) .

وملاحظة أخرى ، فانه بالرغم من جدية المطالب الديموقراطية ونصاعتها وعلو كعبها فى النداءات السياسية التى انطلقت بها الأحزاب والتنظيمات الشعبية فى الأربعينيات ، فان الديموقراطية بصورتها الليبرالية ، لم تكن لصيقة بالأهداف الوطنية والاجتماعية لدى هذه التنظيمات ، بمثل وثوق التصاقها بالهدف الوطنى لدى الوفد . ولا كانت مدمجة لديهم بأهدافهم العليا بمثل اندماجها لدى « المدرسة الوفدية » فى الفكر السياسى . وذلك على تنوع وتدرج فى البعد وفى الاقتراب بين تيار وآخر . واذا كانت هذه البيئة السياسية على اختلاف تياراتها هى ما أنتجت العناصر الغالبة من الضباط الأحرار ، فان خفوت النزوع الديموقراطى بالمعنى المقصود هنا ، يكون واضحاً بين هذه العناصر ، بمراعاة انتمائهم لمؤسسة تعتمد على أشد درجات الضبط والربط والخضوع الرئاسى ، وباعتبار أن تنظيمهم لا يستبعد الانتماء العسكرى ، بل يؤكدّه ويتميز به .

* * *

وإن تنظيمياً يتشكل بالطريقة والسمات السابقة ، داخل المؤسسة العسكرية ، ومن مادتها وبأساليبها ، ويتكون من مجموعات ترابطت

بالاهتمام السياسى مع زمالة العمل والروابط الشخصية ، وتحلقت كل مجموعة حول فرد منها أو أفراد ، هذا التنظيم تنزع به ظروف تكوينه الى التشكل حول قيادة فردية ، وقد سبقت الاشارة الى أن جمال عبد الناصر كان السابق فى ربط هذه المجموعات بعضها ببعض وكان الأكثر تفرغاً لهذا النشاط لم يكد يشغله عنه أمر آخر ، ثم إنه كان من أقدم هذه العناصر فى الرتبة العسكرية ، كان له من الملكات ما يرشحه للرئاسة ، ولكن الأقدمية فى الرتبة العسكرية كانت من العناصر المرشحة له ، وقد كانت ضمن ما روعى عندما أختير رئيساً للجنة التأسيسية سنة ١٩٥٠ ، ولم ينضم الى اللجنة من هو أقدم منه مثل زكريا محيى الدين ، الا فى أغسطس ١٩٥٢ ، بعد نجاح حركة ٢٣ يولييه ، وذلك رغم الدور الهام الذى لعبه زكريا محيى الدين قبل بدء الحركة ، وخاصة فى إعداد خطتها لليلة القيام بها .

وفضلاً عن ذلك ، فقد كانت لعبد الناصر سابقة اتصال سياسى بالحركات الحزبية ، اتصل بمصر الفتاة تلميذاً فى الثلاثينيات ، ثم اتصل بالاخوان المسلمين فى بداية الأربعينيات ، ثم اتصل بالحركة الشيوعية فى منتصف الأربعينيات ، ومكنته هذه الجولات السياسية السريعة ، بين التيارات التى شغلت الشباب فى الثلاثينيات والأربعينيات ، والتى انبعثت حركة الضباط من وعائها

العام ، مكنه ذلك من امكان التعامل مع مجمل ضباط المجموعات المختلفة ، رغم تنوع المشارب السياسية واختلاف النزوع الفكرى بينهم ، وقد تكون القيادة الفردية هنا أمر لزم بالضرورة من وجود التنظيم داخل الجيش ، مما يصعب معه القول باحتمال قيام بناء ديموقراطى له ، بسبب طبيعة بناء الجيش وبسبب ظروف الأمن . ولكنها لازمة أيضاً باعتبار أن القيادة الفردية هنا تصلح بديلاً عن الوضوح الفكرى السياسى .

على أنه فى ذلك الوقت المبكر من تشكيل التنظيم الجامع للضباط ، من المجموعات المتعددة التى كان لبعضها قدمه النسبى مثل مجموعة الطيران ؛ لم تكن القيادة الفردية فى البداية ذات وجود ناصع مطلق السلطات ، يحظى بما يشبه الاجماع والتسليم الشامل ، على النحو الذى أسفرت عنه الوقائع من بعد ، ولكنها كانت موجودة ، ونزوعها الى الانطلاق كان امكانية تنظيمية وسياسية ، ورغم تشكيل الهيئة التأسيسية ، لا نجد تنظيماً لائحياً أو شبه لائحى تقرر ، ليرسم الخريطة التنظيمية العامة وقنوات انسياب المعلومات ولاقرارات بالتبادل بين القواعد والقيادة ، ولا نلمس عرفاً أتضح فى هذا الشأن وأثبتته واحد من صانعى الحركة وعناصرها ، ولا نلمح قراراً أو عرفاً يفيد إن كان ثمة توزيع ما للاختصاصات وأنواع الأنشطة بين رجال الهيئة التأسيسية .

ومع قيام الهيئة التأسيسية كوضع يشبه القيادة الجماعية للتنظيم في البداية ، ومع جريان العمل بداخلها على ما يوجبه الحد الأدنى لأسلوب اتخاذ القرار من هيئة متعددة الأفراد ، وهو التصويت بالأغلبية والأقلية ، فقد كانت الصلة الشخصية المباشرة لرئيس الهيئة بأفراد التنظيم ومجموعاته مما يكفل لموقفه ثقلاً خاصاً ، ولعلوماته سعة خاصة ، ولآرائه نفاذاً خاصاً . ويقال مثلاً أن عبد الناصر هو من أدخل أنور السادات في التنظيم ووضعه في هيئته التأسيسية ، ورغم عدم موافقة الأغلبية في الهيئة على ذلك (٣٦) . وإذا كان أمر ادخال عضو بالتنظيم أو بقيادته يبدو شبه ثانوى ، فقد مارست رئاسة الهيئة القرار المنفرد في مواقف أخرى ذات شأن وخطر ، ويحكى « لم يكن عبد الناصر بحكم طبيعته الشخصية التي تؤثر الصمت والكتمان يقوم بمصارحة زملائه أعضاء اللجنة التأسيسية بتفاصيل كل ما يقوم به من اتصالات أو لقاءات أو تصرفات . ويكفى للتدليل على ذلك انفراده بتخطيط وتنفيذ حادث محاولة اغتيال اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود يوم ٨ يناير ١٩٥٢ بون التشاور .. » وأشارك معه بعض الضباط الأحرار ، وقد تعرض من جراء ذلك لمناقشة عنيفة مع البغدادى لانفراده بعمل قد يتحمل مغيبته الجميع ، واضطر عبد الناصر أن يطرح الثقة بنفسه كرئيس للهيئة التأسيسية (٣٧) .

والملاحظ أن الانفراد بالقرار هنا ، لا يرد الى مجرد الطبيعة الشخصية والاستحباب الذاتى لقيادة ما ، انما يجد أصوله فى العلاقة التنظيمية نفسها ، بدليل أن صنيعاً كهذا الذى فعله عبد الناصر ولقى معارضة وجدت خليفة بهذا التصرف الانفرادى الخطر على الجماعة كلها ، لم يؤد ذلك الى تعديل صلاحيات الرئيس ولا الى استبعاده عندما طرح الثقة بنفسه . والحاصل أنه مع تعجيل موعد حركة الجيش الى شهر يولييه ١٩٥٢ ، يحكى جمال حماد « وبدأ عبد الناصر منذ هذه اللحظة يمسك بزمام المبادرة بنفسه ويتخذ القرارات المصيرية كموعِد القيام بالحركة ليلة ٢٣ يولييه . فان الوقت لم يعد يسمح باجتماعات اللجنة القيادية والاستماع الى مناقشاتها الطويلة . والموقف أصبح فى حاجة الى قائد واحد فقط يحسم الأمور ويصدر التعليمات . ولذا لم تعقد اللجنة اجتماعاً آخر عقب يوم ١٩ يولييه . وانفرد عبد الناصر منذ ذلك الحين بالقيادة والتوجيه » . ولم يعن هذا بطبيعة الحال انقطاع صلات عبد الناصر بأعضاء اللجنة ، بل كان يتصل بهم أفراداً ومجموعات صغيرة للتشاور . وقد عقد اجتماعاً فى ٢٢ يولييه فعلاً ، ولكنه لم يكن اجتماع الهيئة التأسيسية ، اذ حضره أربعة من خارجها وكان اجتماعاً لتلقى أوامر التنفيذ والتحرك . واذ كان جمال حماد يعلق على ذلك بقوله إن « تحمل المسئولية والانفراد باصدار القرارات كان يتمشى تماماً مع طبيعة شخصيته وحب

للرئاسة (٢٨) . فان السبب التنظيمي الموضوعي يظل هو الأساس ، وهو ما به فوضت الهيئة رئيسها قياماً بدور « القائد الواحد » .

كما أنه ينبغي مراعاة أن القيادة الفردية لا تعنى العزلة والابتعاد ، وإن كان ذلك من « أمراضها » أو من آثارها المترجمة والمتربة حسب التجارب الشائعة . واتصال القيادة الفردية بمن معها ومن دونها ، وتلمس المعرفة والمشورة ، وتبادل الرأي ، لا يعنى ديموقراطية التنظيم والمسلك ، انما هو يعنى اتباع أسلوب تحقق الرشد فى القرار الفردى . لأن الديموقراطية ليست مشورة ، ولكنها نسق تنظيمى لاتخاذ القرار ، والقيام بالنشاط بطريقة جماعية ، على أساس من توزيع السلطات والاختصاصات ، واستخراج القرارات من هيئات جماعية لا فردية . والقيادة الفردية ليست استبداداً بالرأى ، بل هى استبداد بالقرار ، وأن أى قائد فرد رشيد ، إنما يسأل ويشاور ويستفتى ويستوفى ، ويتبادل الرأي ، وهو فيما يقرر انما يراعى الضوابط والقيود والموانع والعقبات ، سواء الاجتماعية أو السياسية ، أو ما يتعلق بالظروف والأوضاع الخاصة بالأجهزة والمجموعات والأفراد العاملين معه . واراادته دائماً تكون محكمة بكل هذه الضوابط والضغوط . ولكن « فرديته » تظل دائماً أمراً تنظيمياً ، اذ يصدر القرار عنه وحده ، لا من هيئات جماعية يمكن أن تلزمه القرار ولو ضد نفسه ، واذ يصدر القرار

طليقاً من الرسوم التنظيمية ، التي تضع إرادته موضع رأى بين آراء وصوت بين أصوات ، وإذا تكون إرادته وحده هي القرار نفسه . هذا فيصل فنى دقيق تنبى مراعاته لفهم الأوضاع المؤسسية .

* * *

فى أول اجتماع للجنة التأسيسية فى أكتوبر ١٩٤٩ ، جرى الاتفاق على تكوين الخلايا السرية من وحدات الجيش اعداداً للانقلاب العسكرى بعد ست سنوات (٢٩) . ثم حدث فى يناير ١٩٥٢ مع موجة الكفاح المسلح فى منطقة قناة السويس ، أن أجرى الضباط الأحرار مواجهة علنية مع الملك فى انتخابات نادى الضباط ، وأسفرت عن انتصارهم عليه بنجاح مرشحهم وانهزام مرشحيه . وكان ذلك مما لفت الأنظار الى قيام حركة من الضباط تواجه الملك . سواء أنظار الرأى العام أو الملك نفسه . وكان تبين أن الملك عرف بأمر قيام الحركة . وأوجب ذلك على الضباط التعجيل بقيام حركتهم الانقلابية (٤٠) . وساغ لديهم ذلك بما أسفر عنه حريق القاهرة فى ٢٦ يناير من الشعور بوهن النظام القائم ، فضلاً عما أثارته انتكاسة حركة الكفاح المسلح بعد الحريق من نوازع وطنية .

المهم أن التعجيل هنا قررت حركة الضباط فى سياق ردود الفعل بينها وبين الملك والحكومة . وهذه سمة من السمات التى

انطبعت بها اجراءات الحركة من بعد . وقد عجل الموعد الى شهر
نوفمبر ١٩٥٢ ، باعتباره الموعد الدستوري المقرر لبدء دورة البرلمان
الوفدى المعطل . فتجىء الحركة فى سياق حماية الدستور . وما
كان من الملك الا أن يادر ثانية بمواجهة الضباط ، اذ أمر بحل
مجلس ادارة النادى فى ١٦ يولى . فاجتمعت اللجنة التأسيسية
أيام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ يولى ، وقررت أولاً تعجيل موعد الحركة الى
يوم ٥ أغسطس . ثم تبين للجنة خلال هذه الاجتماعات الثلاثة ، أن
أجهزة الملك الخاصة بالأمن تمكنت من كشف أسماء اثنى عشر
ضابطاً ، منهم غالب أعضاء اللجنة التأسيسية . وهذه المسألة
ألجأت اللجنة الى التعجيل الثالث لموعد حركتهم . وأختير لها ليلة
٢٢ يولى ، حيث تفاجأ وزارة أحمد نجيب الهمالى الجديدة بقيام
الحركة قبل أن يتمكن وزير الحربية الجديد من إصدار التعليمات
والأوامر بالتصدي لها . ثم أجل عبد الناصر الموعد ليلة واحدة الى
٢٣ يولى ، ليتمكن من استطلاع رأى قيادة الاخوان المسلمين فى
الموافقة على قيام حركة الجيش ^(٤١) . ويحكى ابراهيم الطحاوى
أنه فى « ليلة ٢١ يولى ١٩٥٢ جاعنى عبد الناصر وأخبرنى أن الملك
قد اكتشف أمرنا ، وهناك احتمال للقبض علينا فى وقت قريب ...
وسألتنى إذا كنت مستعداً - ومن معى - لإعلان الثورة بعد ٢٤
ساعة أو ٤٨ ساعة على الأكثر ؟ فرحبت بالفكرة دون تردد . لأن
الموت فى ظل الثورة أرحم بكثير من اعتقالنا ^(٤٢)

ويلاحظ من ذلك ، أنه كان من أهم عناصر تحديد موعد الحركة ، أن قيادة الضباط وضعت نفسها فى موضع المواجهة مع النظام القائم ، ثم تحركت وتوالت تحركاتها وفقاً لتداعى الاستجابات اللازمة لردود الفعل تجاه هذه المواجهة . وتحكم هذا العامل فى تحديد أخطر خطوات التحرك ، وهو تعيين موعده ، بمراعاة منهج النهوض للهجوم بقصد الدفاع أو الدفاع للهجوم . وكان تحديد الموعد مقترناً بتحديد الخطوط العامة للتحرك . ويبدو أنه لم تكن درست أو حدث استقرار بعد على الكيفية العامة للتحرك ، ويحكى أحمد حمروش أنه فى اجتماع ١٧ يولييه ، تأرجحت الآراء وظهرت فكرة الاغتيالات الجماعية لقادة الأحزاب ورجال السراى وبعض كبار الساسة الآخرين ، وشاعت الفكرة بين عدد من المجموعات وتشكلت فعلاً مجموعة للقيام بذاك ، ثم تراجعت هذه الفكرة بعد أن جد ما استدعى التعجيل بالحركة الى ٢٢ يولييه ووضع صعوبة ضمان تنفيذ الاغتيالات بصورتها الجماعية واحتمال قيام حملة اعتقالات واسعة بعد تنفيذها (٤٢) .

لا يبدو أنه قد زاد عدد الضباط الأحرار ، الذين أسهموا فعلاً فى القيام بحركة ٢٣ يولييه ، عن تسعين ضابطاً ، « كان ثلثهم وفقاً للاحصاء الفعلى من الضباط الأصاغر من رتبتي النقيب والملازم . وهذه النسبة لا تزيد عن ٤٪ من مجموع ضباط الجيش ... كما

أن الوحدات التي اشتركت لم تكن تشكل الا نسبة صغيرة من أسلحة الجيش وتشكيلاته ووحداته المنتشرة في مختلف المناطق العسكرية « (٤٤) .

وكان الثلث الأكبر من الضباط لا يشغل أقدمه أكثر من رتبة المقدم (البكباشي) ، ويصور جمال حماد أوضاع القوات بالقاهرة بأن فرقة المشاة كانت أقوى تشكيل مقاتل بالجيش ، وأولية هذه الفرقة الثلاثة لم تضم واحدا من الضباط الأحرار ولكن اشتركت وحدة مشاة كانت آتية من العريش قبل عشرة أيام ، وكانت قوة إدارية لا يتجاوز أفرادها الستين جنديا مسلحين بالبنادق فقط ومعظمها حرفيون ، وهذه هي التي قادها يوسف صديق ليلة الحركة . ولم يكن للتنظيم أحد في السلاح البحري قط ، وكان لديه أعداد يطمئن إليها في سلاحى الفرسان والمدفعية والطيران (٤٥)

وإذا كان هذا الوضع العسكرى ينضاف الى ظواهر العجلة فى تحديد موعد الحركة مراعاة لظروف انكشاف بعض أفراد التنظيم . فثمة نقص فى العدد بمراعاة صغر الرتب ، وثمة قصور فى الانتشار فى الأسلحة المختلفة ، الا أن مخططى الحركة سياسياً وتنفيذياً . قد وضعوا الخطط الملائمة وفقاً لهذا الظرف ، واستفادوا من الطبيعة الخاصة بحركتهم ومن الامكانيات المؤسسية المتاحة لهم كتنظيم عسكرى . ويبدو ذلك مما يلى :

فقد قصرت الحركة أهدافها فى تحقيق الانقلاب ، على احتلال أهداف عسكرية محددة هى مبنى قيادة الجيش ومعسكرات العباسية والمأظلة ، فضلاً عن هدف مدنى واحد هو مبنى الاذاعة . وحشدت لهذا العدد المحدد عدتها . وكان استغلال الضباط الأحرار عن الحركة الحزبية ، مما مكنها من التحرك باسم المؤسسة العسكرية . واستقطبت بذلك ليلة الثورة قسماً من الضباط غير المنظمين انضموا مع أول تحرك . وكان لبعضهم من مراكزهم ما أعانها كثيراً . ولا يظهر امكان انضمام هؤلاء لو كانت الحركة صدرت عن حزب معين . ولا يظهر امكان النجاح السهل للحركة لو لم ينضموا . ويذكر جمال حماد « كان نجاح الحركة فى ساعاتها الأولى - وهى أخرج فترة فى مسارها - متوقفاً على انضمام باقى الضباط على رأس وحداتهم الى صفوف الحركة » (٤٦) . وكان ممن انضموا الى الحركة ليلة قيامها ، المقدم عبد المنعم أمين أختير لأهمية رتبته الكبيرة نسبياً فى التحريك فى سلاح المدفعية ، وكذلك العقيد أحمد شوقي انضم ليلة الثورة وقبل قيامها بست ساعات ثقة منه فى اسم محمد نجيب .

ومن جهة أخرى ، أفاد فى فاعلية التحرك استغلال الضباط وضعهم الوظيفى بالجيش . وهذه سمة عامة تظهر فى كل حالات التحرك السياسى للمؤسسة العسكرية ، فالحركة هنا لا تقوم

بالشعار السياسى الذى ترفعه الاحزاب فى تحريك الجماهير ، وهو شعار يوضح الهدف المقصود من التحرك ، ويكون هو الجاذب للجماهير فى حركتها وراءه . ولكن تحريك الجنود فى الأعمال الانقلابية ، انما يجرى عن طريق ما يسمى « بالأمر الادارى » فى اطار علاقات الخضوع الرئاسى ، ويجرى التحريك فى شكل تعليمات تنفيذية محددة توكل الى كل فرد أو جماعة ضيقة ، دون ادراك المأمورين بالهدف العام وراء ذلك ، أو دون استلزام هذا الادراك .

ويوسف صديق مثلاً ، اكتفى بأن يظهر لجنوده أنهم سيقومون بعمل خطير لصالح الوطن ، ولم يدركوا من ذلك بطبيعة الحال انهم يقومون بانقلاب عسكري ، وانه يستهدف السلطة وخلق الملك ، والكتيبة ١٣ أيقظ الضباط جنودها بالتجهيز والاستعداد للحركة نظراً لاعلان حركة الطوارىء ، وأطرد كثيراً على ألسنة الضباط ذكر أن سبب الحركة قيام حالة الطوارىء ، ولعل البعض ظن أنه يتحرك تنفيذاً لأوامر الدولة لا العكس . ويذكر جمال حماد نقلاً عن يوسف صديق ، أن أحداً من ضباط قوة مدافع الماكينة لم يكن يدري شيئاً عن الحركة المزمع القيام بها عدا قائدها والضابط الذى يليه (٤٧) . والمعروف أن حالة الطوارىء كانت معلنة وقتها .

وبهذا جرى التنفيذ فى اطار شكل ما للشرعية العسكرية

الادارية ، كل يحرك ما دونه فى نطاق سلطته التنفيذية الادارية وحسب النطاق الذى ترسمه له رتبته العسكرية ، ومن هنا يلحظ حرص مخططى الحركة على أن يجذبوا بعض أصحاب الرتب المعتبرة نسبياً لملء فراغ ما فى عملية التنفيذ ، كما حدث مع عبد المنعم أمين وأحمد شوقي ، وقد أدرك الضباط الأحرار أهمية هذا العامل على نطاق الجيش كله ، وحتى من قبل تحديد موعد قيامها ، ومن هنا جاء اختيار اللواء محمد نجيب ليرأس الحركة ، وقع اختيار عبد الناصر وعبد الحكيم عليه من قبل ، ورجع اختياره من بين اثنين تتوافر فيهما الرتبة العالية وحسن السمعة والوطنية والقبول العام بالجيش ، اللواء فؤاد صادق ومحمد نجيب ، يذكر البغدادي « كان الرأى بيننا قد اتفق على ضرورة اختيارنا لأحد الضباط من نوى الرتب العالية ، ومن السمعة الحسنة فى الجيش ، ومن المعروف لدى المدنيين من الشعب ، للاشتراك معنا فى القيام بالانقلاب وتولى قيادته .. » (٤٨) .

وبهذا جميعه أمكن تحرك القوة المؤثرة للمؤسسة العسكرية ، وبالقدر الذى يمكن من الانجاز المطلوب فى صوره التنفيذية الملموسة ، وهو تحرك احاطته ظلال الشرعية بالمعنى العسكرى والادارى .

تلك على العموم هي جذور الخبرة السياسية التنظيمية ، التي شكلتها وتشكلت بها حركة الضباط الأحرار ، حسبما تكونت لديهم وبما فرضته عليهم ظروف وضعهم المؤسسي والظروف المؤسسة لتكوين تنظيمهم وهي على التعيين ، العمل السياسي بواسطة الدولة وبأجهزتها الإدارية والتنفيذية ، وارتباط الولاء السياسي بالولاء للدولة كتنظيم وامتزاج الولاءين ، وتركز النشاط السياسي حول القيادة الفردية الشخصية القائمة على رأس الدولة والمجتمع ، واتخاذ النشاط السياسي شكل الأوامر الإدارية ، والاستعاضة عن العلاقات السياسية بالصلوات الوظيفية ، فالزعامة ممتزجة بالرئاسة ، والولاء ممتزج بالتبعية الوظيفية الإدارية . والثورة كلها - من الناحية التنظيمية - قامت من داخل جهاز الدولة كتنظيم ، فصار جهاز الدولة هو مؤسستها التنظيمية وامتزجت السياسة بالإدارة^(٤٩) . وأنه يمكن النجاح في النشاط السياسي بعمل تقررره القلة وتعتمده ، ثم جرى في قنوات التنفيذ الإدارية من بعد ، ولم يتصل بهذه الخبرة أي دور فعال ومؤثر لقيام حركة جماهيرية شعبية منظمة . والثورة نفسها ، وهي أكبر عمل يفترض أن يكون موكولا للجماهير ، إنما قامت من الجيش وبه فقط وانحسم نجاحها في هذا الإطار ، وحسب العمل السياسي نجاحا أن يجذب حماس الجماهير دون حاجة لموازنة منظمة منها . ولا تقوم حركة جماهيرية منظمة تعارض أو توازي نشاط

الجهاز الأصل للثورة ، بجهاز الدولة .

وفى البيانات الأولى التى صدرت فى أولى أيام الثورة ، كانت
مناشدة الجماهير أن تخلد إلى الهدوء والسكينة والنظام دون دعوة
للتحرك ، ودون طرح أهداف سياسية محددة يمكن أن تساهم
الجماهير فى صنعها مع القيادة . وقد جاء فى البيان الذى اذيع
ويحمل نبأ تنازل الملك عن العرش فى ٢٦ يولييه ١٩٥٢ « ان
نجاحنا الآن فى قضية البلاد يعود أولا وأخيرا إلى تضافركم
معنا بقلوبكم ، وتنفيذكم لتعليماتنا ، واخلادكم إلى الهدوء
والسكينة اننى أتوسل اليكم ان تستمروا فى التزام الهدوء التام
حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم فى أمان » (٥٠) .

الفصل الثالث

ملامح النظام السياسي

إن الخلق بأية عملية تطيح بنظام قديم ، أن تكون من القوة والعنف ، أو من الشمول ، بحيث ينحسم فساد الصيغة القديمة التي قام عليها نظام المجتمع ، صيغة تنظيم العلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع . وإن أى نظام للحكم يقوم في حالة استقراره النسبي ، أى أطراؤه عبر مرحلة تاريخية ما ، على أساس صيغة تمثل نوعاً ما ودرجة ما ، للتوازن في العلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية . وهذه الصيغة تقوم على قدر من المرونة أو الصلابة ، تمثل إطاراً عاماً يتحدد بموجبه ما يسمح به هذا النظام من تعديل نسبي في العلاقات بين هذه القوى ، دون تغيير جوهري في صيغة التوازن التي يقوم عليها النظام .

والعملية الثورية تتخطى الإطار العام لصيغة التوازن القائمة ، أما بظهور قوى اجتماعية وسياسية جديدة ، أو أن ينمو ما يفضى إلى تغيير حاسم في علاقات التوازن بين قوى النظام القائم ، بما تنفرد به بعضها أو أحداها ، ويتطلب تعديلاً هيكلياً للصياغات الاجتماعية والسياسية القائمة ، أو أن يكون طراً على المجتمع

مهام أو مواجهات ، مع قوى خارجية أو أوضاع تتهدد البنية الأساسية للمجتمع ، مما يوجب تعديلا جوهريا في هذه الصيغ القائمة .

المهم ان نجاح العملية الثورية لا يفيد فقط الاطاحة بحاكم ما ، أو حكومة معينة . وإنما نجاحها منوط بتعديل صيغ التوازن في العلاقات القائمة ، التي كانت تنبنى عليها هياكل النظام القائم ومؤسساته .

ولفظ « التعديل » يعنى اسقاط أمر قائم وإقامة أمر جديد . هذان الشطران لعملية التعديل لا يجريان فوراً وبضربة واحدة ، لأن فيهما اسقاطاً لصيغة الحكم القديم ، بما يعتمد عليه من علاقات الصراع والتحالف بين القوى السياسية والاجتماعية . وفيهما أيضاً تصفية للأوضاع بين القوى السياسية والاجتماعية التي قامت بعملية المواجهة والتحدى للنظام القائم ، وأن أى علاقة تحالف هي في الوقت ذاته علاقة صراع ، وينمو أحد الوجهين على حساب الآخر حسبما اذا كانت هذه العلاقة تلقى تحدياً من خارجها أو لا تلقى . ويقدر ما تضعف مقاومة النظام القائم في المواجهة الثورية أمام قوى التحدى ، بقدر ما تنكشف ملامح الصراع بين أطراف هذه القوى الجديدة ، عبر حلقات معقدة ومن خلال مستويات متنوعة . والعملية معقدة ومتشابكة ، ويتبادل

أطرافها التأثير والتأثر ، حتى يستقر الوضع على صيغة جديدة أو معدلة للتوازن السياسى والاجتماعى . مع ملاحظة أن التوازن المعنى هنا ، إنما يشير إلى نظام للعلاقات السياسية والاجتماعية فى إطار ما تسفر عنه موازين القوى بين الأطراف المتنافرة والمتجانسة .

وعملية التحدى ضد صيغ النظام القائم ، تحسم فى طياتها الكثير من نقاط الصراع بين قوى الثورة المتحدية ، وفى المسار تتحدد ملامح التوازن فى العلاقات بين قوى التغيير والتعديل ، ولا نستطيع القول بأن هناك مرحلتين منفصلتين فى العملية الثورية ، مرحلة ضرب وتصفية قوائم النظام القديم ، ومرحلة حسم الصراع بين قوى التغيير حول حصة كل منها فى صيغة التوازن الجديد ، لا نستطيع القول بذلك الا من قبيل التبسيط الذى يلجأ اليه الدارس للتمييز بين الوجوه المختلفة ، لإيضاح تفصيلات الحركة . أما فى الواقع المعيش فإن التشابك بين المرحلتين وارد وحاصل وان التداخل بينهما واقع فى غالب العمليات الثورية .

هذه العملية الثورية بشقيها حدثت فى ثورة ٢٣ يولييه ، عبر الفترة من تاريخ قيامها حتى أواخر عام ١٩٥٤ . على أن مما تميزت به ٢٣ يولييه ان الجهاز السياسى الذى قام بها وهو الضياع الأحرار ، كان أقرب إلى أن يكون « عينة » سياسية

ثورية ، وأبعد من أن يكون تجسيميا لقوة سياسية ذات ثقل فى التعبير عن مصالح سياسية واجتماعية محددة . كان جهازا منفرداً محدوداً جداً فى أعضائه ، وقد ضرب النظام القائم وسيطر عليه فى ساعات معدودة . وبهذه الضربة الحاسمة التى تمت فى الساعات القليلة قبيل فجر ٢٣ يوليه ، جرت حركة الصراع السياسى والاجتماعى على مدى العامين التالين ، جرت من مواقع مختلفة تماماً ، اذ صار لقيادة الثورة اليد العليا فى ادارة الصراع .

وان القوى الحفيظة على النظام القديم ، لم يظهر أى منها عزمأ على التحرك ، ولا هم باتخاذ اجراء ما يشكل نوعاً من الخطر على قوة الثورة الوليدة . كان وضع تلك القوى كما لو كانت تأكلت منابتها عبر المرحلة السابقة ، ولم يعد لديها ما تقدر به أن تقيم الأود . أصدق على نظامها من الأزمات فى الأربعينات ما سبقت الاشارة اليه فى الفصل الأول ، فبدت عشية الثورة فى وضع تهتكت فيه روابطها التنظيمية . وانعكس ذلك بشدة فى الوهن والاعياء فى مواجهة ما تقتضيه احتمالات الموقف الخطير ليلة ٢٣ يوليه ، وفى الاستجابة للنذر المستقبلية . سواء من مرتضى المراغى وزير الداخلية^(١) أو من أحمد نجيب الهلالي رئيس الوزراء^(٢) ، أو من قيادة الجيش العليا كمحمد حيدر وعثمان المهدي وحسين فريد^(٣) .

لقد تفكك النظام السياسى والاجتماعى ، وظهرت حركة الجيش واعتلت قيادتها السلطة بنفر قليل من الأنصار ، وأعلن عنها وتكونت وزارة جديدة من السياسى المخضرم على ماهر تحت الهيمنة الفعلية « لحركة الجيش » وخلع الملك فاروق بعد أربعة أيام ، وبدأ لكل ان نظاماً جديداً يقوم ، وكل ذلك جرى فى يسر وسهولة وعلى صورة أقرب إلى رتابة الحياة اليومية . وكأن ما حدث مجرد تغيير وزارى ، أو مجرد حركة تنقلات فى قيادة الجيش . وكأن خلع الملك كحصاة ازيلت من طريق لم تستدع ازاحتها مجرد ان تقف العربية قليلاً .

ان هذا الأسلوب أشاع قدراً من الابتهاج لدى الجماهير ولدى الأحزاب الشعبية نفسها ، اذ تحقق هدف شعبى بخلع الملك وظهر أمل للنهوض بالمجتمع ، وانفتاح لطريق بدا فى الشهور السابقة كما لو كان مسدوداً ، وأن لا أمل فى النفاذ منه الا باقتحام وعنّف . فكان يسر التغيير مما أضاف إلى الابتهاج ابتهاجاً .

المهم أن يسر التغيير فى قمة السلطة ، بخلع الملك وهيمنة قيادة الجيش الجديدة على قمة الدولة ، لم يفد بذاته حسماً فى التغيير السياسى والاجتماعى ، انما أفاد تعديلاً لأوضاع أطراف الصراع . فصار واحد من تنظيمات الحركة السياسية الشعبية الجديدة فى قمة السلطة ، بديلاً عن واحد من أخطر مؤسسات

الحركة السياسية المحافظة على النظام القديم ، وهو السراى . اذ كان خلع الملك منهياً « للسراى » كمؤسسة سياسية مهيمنة . وان التعديل الحاصل فى أوضاع الصراع فى يوم ٢٣ يوليه يتعين النظر اليه كحلقة فى سلسلة حلقات الصراع الدائر قبيل هذا اليوم وبعده ، على المرحلة التاريخية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٤ . ويكاد يبدو أن من قاموا بحركة ٢٣ يوليه ، انما نظروا هم أنفسهم إلى صنيعهم فى هذه الليلة ، فى هذا الاطار . وبهذا يظهر إلى أى جانب من جوانب القوى الاجتماعية السياسية تنتمى هذه الحركة . فهى جزء من القوى السياسية الشعبية التى ظهرت ونمت تدريجيا منذ الثلاثينات ، واكتسبت فى نهايات الأربعينات وجوداً فعالاً ووقامت بتأثير قوى فى صياغة الرأى العام المصرى كله ، ولكنها بقيت بمعزل عن مؤسسات الحكم جميعاً ، وأوصدت من دونها أبواب السلطة ، وهى الإخوان المسلمون والشيوعيون ومصر الفتاة (الحزب الاشتراكى) والحزب الوطنى الجديد ، وبعض من شباب الوفد . من هذا الوعاء ظهرت حركة الجيش وصيغت . فلا نجد أثراً هاماً فى أفكار القائمين بالحركة ، ولا فى الانتماءات الفكرية السابقة لعضائها ، لأحزاب النخبة الحاكمة قبل ٢٣ يوليه .

وان مطالعة وقائع الفترة التالية ليوم ٢٣ يوليه ، يكشف عن ان القوى السياسية والاجتماعية للنظام القديم ، لم تقم لها قائمة من

بعد ، ولا آتت صنيعاً ولا اتخذت مسلكاً كان من الأهمية بما يهدد الوضع الجديد للصراع . ولم يكن منها قادراً على البقاء من احزاب النخبة القديمة الا الوفد . والوفد وضع خاص في مؤسسات النخبة ، بسبب ان قيادته للحركة الوطنية الديمقراطية في فترة ما بين الحربين ، قد منحته من الشعبية ما أفرغ في قيادته الوسيطة جزءاً من حركة الأربعينات وشبابها .

والمهم من هذه الاطلالة ، ان العملية الثورية التي قامت في ٢٣ يولييه انما قامت من تنظيم عسكري سياسى وحيد ، يجد مكانه في خريطة الاحزاب السياسية الجديدة ، في مواجهة احزاب النخبة التي كانت تتبادل الحكم قبل الثورة . وأنه باستثناء الوفد ، فإن قوى المحافظة على النظام القديم كشفت عن عزم ذاهب وهمة خائفة ، مما لم يستدع في مقاومته جهداً يذكر ، الا أن يكون صراعاً مع ما بقى للوفد من حيوية سياسية . وأفاد ذلك ان القسم الغالب من الصراع بعد ٢٣ يولييه ، انصرف إلى وضع الصيغة الجديدة بين القوى الثورية نفسها . انصرف إلى العلاقة بين قيادة الحركة وبين الأخوان والشيوعيين ومصر الفتاة والحزب الوطنى الجديد ، وغيرهم من عناصر الوفد الشبابية . وجاءت المواجهة في أساسها بين قيادة الحركة وبين هؤلاء ، وهم جميعاً من قوى الثورة .

ويلحظ فى موازين هذا الصراع ، أن قيادة الحركة رغم القلة
القليلة لأفرادها ، كانت سيطرت على الجيش ، وهيمنت على جهاز
الادارة ، وأكسبها هذا ثقلا خاصا . ثم انها بالحركة التى قامت
فعلا ، وبخلع الملك ، وبما اتخذته من اجراءات ثورية كالاصلاح
الزراعى ، كسبت تأييدا شعبيا غير منظم لا بأس به . وأن
الأحزاب الشعبية الأخرى لم تستطع لأسباب كثيرة الهيمنة على
الأوضاع فى ظروف حالة ثورية متفجرة وأزمة سياسية محتدمة ،
خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦ وخاصة من الغاء المعاهدة
فى أكتوبر ١٩٥١ ، حتى حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ ، وساغ
بهذا القيادة الحركة ان تبدو فى هذا الصراع بحسبانها الطرف
الذى أمكنه التنفيذ .

وفى هذا الاطار العام ، يمكن ملاحظة مجالات الصراع فى
الفترة بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٤ . مجتمع حزبي ، قامت فيه حركة
ثورية من الجيش قادها تنظيم محدود . ثلاث دوائر ، حتى أفضت
إلى الصيغة السياسية التى استقر بها الوضع الجديد .



بالنسبة للدائرة الاولى يبدو أن جيل القوى السياسية ، التى
أسعدها طرد الملك ، وتمام عملية استئصاله دون حاجة لجراحة
عميقة أو غير عميقة ، لم تفتن فى الأيام الأولى إلى ما تحمله

الحركة من انحصار مقبل لها . وقد يكون من المثير تتبع الملامح العامة لأوجه الصراع فى تلك الدوائر الثلاث ، حتى تشكل للثورة نظامها السياسى المستقر .

لقد تضمن البيان الأول لحركة الجيش تأكيداً بوقوف الجيش لصالح الوطن فى « ظل الدستور » . ومهما بلغ عزم أصحاب البيان على حماية الدستور ، فلم يكن واقع الحال من شأنه أن يفيد بقاء دستور ١٩٢٣ . إذ جاء خلع الملك بعد أربعة أيام ، إخلالاً بضيغة التوازن والصراع التى قام عليها هذا الدستور . وأهم من ذلك فإن حركة الجيش ذاتها وظهور الضباط الأحرار كتعبير سياسى نجم عن التيارات الحزبية الجديدة ، كل ذلك يفيد على المستوى السياسى العام وعلى المستوى التنظيمى للدولة إن صيغة دستور ١٩٢٣ لم تعد صالحة .

لعل هذا الإدراك لم يكن متحققاً بين من قاموا بحركة ٢٣ يوليه فى الأيام الأولى ، ولعله ظهر أول ما ظهر على يدى الدكتور سيد صبرى أستاذ القانون الدستورى ، الذى نشر عدة مقالات بصحيفة الأهرام من ٣١ يوليه ١٩٥٢ بعنوان « الفقه الثورى » ، بناها على أساس أن الدستور سقط بنجاح الثورة . ورد عليه الدكتور وحيد رافت بعدة مقالات فى أغسطس وسبتمبر ١٩٥٢^(٤) ، لم يجحد فيهما سقوط الدستور ، وإن كان بنى سقوطه على التغير

الاجتماعى الذى شرعت فيه قيادة الثورة ، لأن من يشرع يحكم ، وترحم على دستور ١٩٢٣ . هنا ظهر اتجاهان ، أحدهما يطالب بتعديل دستور ١٩٢٣ ، وآخر يطالب بدستور جديد ، وأحدهما يرى أن تعد مشروع الدستور الجديد لجنة ثم يطرح على الاستفتاء العام ، وآخر يرى أن تعد جمعية تأسيسية منتخبة .

ولم يكن من قوة سياسية تدافع عن دستور ١٩٢٣ ويعمل لها حساب ، إلا الوفد ، وهو الحزب الوحيد القادر على شغل المؤسسة النيابية فيه بالانتخاب ، وله جهاز انتخابى مدرب وشبكة اتصالات واسعة ، وهو ، بخلع الملك وخفوت صوت أحزاب الأقليات النخبوية ، صار أقدر على شغل مؤسسات هذا الدستور ، وأضمن لعدم التحدى له ، وأدوم فى الاستمرار الذى بدا له غير منازع . وفى الأيام الأولى للثورة كان أحمد أبو الفتح يؤكد فى صحيفة المصرى الوفدية ، على أن الثورة قامت لحماية الدستور ، وكان أبو الفتح أقوى حلقات الوصل بين قيادة الثورة وبين الوفد ، وهو أحد أصحاب الصحيفة ، واتصل بحركات شباب الأربعينات مفسحاً لها فى صحيفته ، وكان على صلة بالضباط الأحرار قبل قيام الثورة ، وعلى علاقة مصاهرة بواحد منهم ، وسعى مع بدايات الثورة لربط سياقها بسياق حركة وفدية ليبرالية . وكذلك كتب إبراهيم طلعت من شباب الوفد البارزين عدة مقالات ، وكان على

صلة قوية بجمال عبد الناصر^(٥) . أما قيادة الوفد المخضرمة فقد كانت على قدر كبير من الحذر ، من حيث الطبيعة العسكرية لحركة الجيش ، ومن حيث الساسة الذين استعاننت بهم الحركة في البداية ، سواء على ماهر رئيس الوزراء خلال الخمسين يوماً الأولى ، أو سليمان حافظ الذى كان معروفاً بخصومته للوفد وتولى وزارة الداخلية ، أو عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة الذى كان من قبل عضواً فى حزب السعديين^(٦) .

ويظهر أن رجال ٢٣ يوليه فى الفترة الأولى للثورة ، لم يبد منهم نشاط ظاهر فى حركة الدفاع أو الهجوم على دستور ١٩٢٣ ، ولا يعنى ذلك أنهم افتقدوا التوجه فى هذا الأمر ، ولكن القدر المتيقن من العلم ، لدى من يطالع وقائعهم ، أنهم توقفوا يستطلعون . وأن القوى والعناصر السياسية من خارج قيادة الثورة ، هم من تصدى فى البداية لهذا الأمر ، وهم من وضع اللمسات الأولى للنظام الجديد ، ابتعاداً عن المعنى الشائع للديمقراطية حسبما تبناه دستور ١٩٢٣ ، والذى يقوم على تعدد الأحزاب وفصل سلطات الدولة .

واجهت قيادة الثورة الوفد ودستور ١٩٢٣ معا ، وكانا صنوين من حيث الأثر العملى للمواجهة . ورغم الزيارة التقليدية التى جرت بين قيادة الثورة وقيادة الوفد وتبدلت فيها العبارات الودية

الرقيقة ، ، فإن البغدادى يحكى إنه من الأيام الأولى ، كانت الغالبية من قيادة الثورة تؤيد حل الأحزاب والسيطرة على الحكم وإرجاء انتخابات مجلس النواب . وعلى رأس هؤلاء مجموعة الطيارين وفيهم البغدادى وجمال سالم وحسن إبراهيم . وأن الأقلية وعلى رأسها جمال عبد الناصر كانت ترى إجراء الانتخابات بعد ستة أشهر فقط ، وأن عبد الناصر امتنع عن حضور جلسات مجلس القيادة ، مما اضطرت معه الأغلبية إلى النزول عن رأيها ، واقتراح صيغة أخرى هى دعوة الأحزاب لتطهير نفسها بنفسها ^(٧) . والظاهر أن الخلاف والترجيح لم يكن أساسها فقط الانحياز النظرى للديمقراطية أو غيرها . إنما دخل فى حساب المختلفين ما توقعوه وحسبوه بشأن موازين القوى فى الحياة السياسية حول هذه المسألة .

والمهم أنه فى ٣١ يوليو صدر بيان القيادة العامة ، يرفع شعار التطهير لكل المؤسسات ، ويدعو الأحزاب إلى تطهير نفسها والإعلان عن برامجها . والحاصل أن الاتجاه الغالب للضباط الأحرار لم يكن يحمل مودة للوفد ، بحسبان تأثرهم بالأخوان ومصر الفتاة ، فضلاً عن تأثير حادث ٤ فبراير عليهم وهم من شباب الضباط ^(٨) .

وتكاد تتفق المراجع حول الدور الذى لعبه سليمان حافظ ، وزير

الداخلية فى وزارة محمد نجيب التى تولت الحكم بعد وزارة على ماهر ، فى ضرب حزب الوفد والحركة الحزبية ، وكان سليمان من أنصار الحزب الوطنى قديماً ، وخصماً للوفد وزعيمه النحاس ، وقد لعب معه عبد الرازق السنهورى دوراً بارزاً فى الشهور الأولى ، للحيلولة دون عودة الوفد إلى الحكم ، ودون تقرير أى وضع دستورى أو سياسى يمكن الوفد من الحكم . وأهم مثل على ذلك الفتوى التى أصدرها مجلس الدولة برئاسة السنهورى فى أغسطس ١٩٥٢ بعدم جواز دعوة مجلس النواب الوفدى المنحل (كان حل قبل الثورة) للموافقة على تعيين مجلس الأوصياء على العرش^(٩) . كانت فتوى أملاها الموقف السياسى أكثر مما أملتھا التفسيرات القانونية الفنية ، وكان صدورھا فى هذا الوقت المبكر ، ولما تعمق جذور قادة الثورة بعد ، مما أراق فرصة الوفد فى العودة للحكم ، وفرصة دستور ١٩٢٣ فى البقاء .

وما أن تولى محمد نجيب « قائد حركة الجيش » الوزارة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، حتى صدر فى ٩ سبتمبر قانونا الإصلاح الزراعى وتنظيم الأحزاب ، وأوجب القانون الأخير على الأحزاب القائمة ، وما ينشأ مستقبلاً ، أن يخطر وزير الداخلية بنظام الحزب ومؤسسيه وموارده المالية ، وللوزير الاعتراض على تكوين الحزب أمام محكمة القضاء الإدارى (القانون ١٧٩ لسنة ١٩٥٢)

وتربص سليمان حافظ بالإخطار الذى قدمه حزب الوفد فى ٢١ سبتمبر معترضاً على وجود النحاس وعبد الفتاح الطويل من مؤسسيه . وأهم ما أظهر هذا الاعتراض أنه عجم عود الوفد واختبر صلابته . وقد أثبتت حركة الوفد من بعد أنه ليس من القوة والتماسك فى مواجهة قيادة الثورة بمثل ما كان فى مواجهة الملك . وقد اعتقل بعض قادة الوفد فيمن اعتقل وقتها من ساسة . ولم يكن الاعتقال أو الخوف منه سبباً لضعف الوفد ، وقد جرب هذا السلاح من قبل فلم تلق له به قناة . ولكن مصدر الضعف جاء من أن الوفد صار يواجه خصماً جديداً ، قام بحركة ثورية وخلع ملكاً مكروهاً وبدأ يتخذ إجراءات اقتصادية تستجيب للمطالب الشعبية ، وهو وضع لم يجربه الوفديون من قبل . لذلك ظهر التردد والجفول فى ردود فعل الوفد . وقد رد على اعتراض وزير الداخلية ببيان فى ٢٧ سبتمبر رفض به تقديم إخطار جديد منذراً بذلك بالعصيان ، ثم عاد فى ٦ أكتوبر فأعلن أن النحاس عدل عن رئاسة الوفد مختاراً ، وأن الحزب ناط به الرئاسة الشرفية ، فصمم وزير الداخلية على الاعتراض .

بدا أن قدرات الوفد السياسية والتنظيمية آلت إلى دون ما يستطيع به تحدى السلطة الجديدة ، ووجد من شخصيات الوفد الكبيرة من دعا إلى الملاينة مثل عبد السلام فهمى جمعة وطه

حسين (١٠) . واتبع الوفد في المقاومة أسلوباً حقوقياً ، يعتمد على الهيكل الدستوري والتشريعي القائم ، وعلى ساحات المحاكم والدفع فيها بعدم دستورية قانون الأحزاب ، إذ كان هذا القانون أول تشريع يعرفه النظام التشريعي المصري منظماً لقيام الأحزاب ، وإذ جرى العرف التشريعي قبله على أن يترك مجال التنظيم الحزبي بغير تدخل من القانون .

وهكذا وجدت السلطة الجديدة نفسها في مواجهة حتمية سريعة لا تحتمل التأخير ، منع الهيكل الدستوري ، إطلاقاً لصلاحياتها ونفياً لخصومها . لقد عرض اعتراض وزير الداخلية على قيام حزب الوفد على محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، واتخذ الوفد من ساحة المحكمة ميداناً للصراع السياسي ، مستنداً إلى كل ما تراكم من ضمانات قانونية ليبرالية عبر السنين الماضية ، وكادت كفته ترجح في هذا الميدان عندما حدد للنطق بالحكم ١٨ يناير ١٩٥٣ ، وأوجب ذلك على السلطة الجديدة اتخاذ إجراء سيادي سريع يتفادى احتمالات هيمنة النظام الدستوري القائم على أوضاعها .

ومن جهة أخرى كان هذا النظام الدستوري القانوني ، يفرض قيوداً واضحة على حركة السلطة الجديدة ، التي شرعت في إصدار قوانين الإصلاح الاجتماعي ، والقوانين التي تدعم

سيطرتها في غيبة البرلمان ، وكان من شأن هذا الوضع لو استمرت الأوضاع الدستورية على ما هي عليه ، أن تنجح شرعية إجراءات الثورة وصلاحياتها في التقرير . وفي الوقت نفسه كسبت السلطة الجديدة بما اتخذته من إجراءات الإصلاح الاجتماعي كتحديد الملكية الزراعية وإلغاء الألقاب ومحاربة الفساد ، كسبت تأييداً شعبياً يمكنها التعويل عليه في تغيير الأطر الدستورية والشرعية . من كل ذلك عدل عبد الناصر نفسه عن موقفه السابق ، وبدأ يفكر في استبعاد الحركة الحزبية من النشاط السياسي . وعبر عن ذلك في حديث له مع إبراهيم الطحاوي في أكتوبر ١٩٥٢ (١١) .

في هذا السياق صدر في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ بيان بإلغاء الدستور لما يشوبه من ثغرات ، ووعد بإصدار دستور جديد . ثم ما لبث أن صدر بيان آخر بحل جميع الأحزاب ، وذلك في ١٦ يناير ١٩٥٣ قبل صدور الحكم في قضية الوفد . وجرى التفكير في إنشاء « هيئة التحرير » كهيئة سياسية بديلة ، تعتمد عليها السلطة في سد الفراغ في مجال التنظيمات الشعبية .

كانت المواجهة مع الوفد لصيقة بالمواجهة مع أسس النظام الدستوري التشريعي القائم قبل الثورة ، وهي لصيقة بالمواجهة مع الحركة الوطنية الديمقراطية في صورتها التقليدية التي تبلورت

منذ ١٩١٩ . وهذا ما أعطى هذه المواجهة طابعاً هاماً وساخناً لم
يقم مع غير الوفد من أحزاب نخبة الحكم السابق على ٢٣ يولييه .
أما المواجهات الهامة الساخنة الأخرى ، فقد جرت كلها مع أحزاب
الحركة الشعبية الجديدة إخواناً وشيوعيين وغيرهم .

لقد كانت دعوة الإخوان من أشد الدعوات جذباً للضباط في
بداية الأربعينات . وكان لعبد الناصر وغيره صلاوة وثيقة بهم في
فترات عديدة ، وكانوا التنظيم الوحيد الذي أخطره عبد الناصر
بالثورة قبل قيامها ، وأجل قيامها يوماً حتى ترد إليه موافقة
الهضيبي المرشد العام . ويحكي صلاح شادي أحد مسئولي
الإخوان ما كان لعبد الناصر به من علاقات وثيقة وتنظيمية قبل
الثورة ، ومن لقاءات عديدة بعدها (١٢) . كما يحكي ذلك حسن
العشماوي (١٣) . وأيدت جماعة الإخوان ثورة ٢٣ يولييه في الفترة
التالية لقيامها ، ولم تر الجماعة مشكلة فيما اتخذ النظام الجديد
من إجراءات تتجافى مع التصور « الوفدئي » للديمقراطية أو حل
الأحزاب ، ولعل موقفها هذا كان مما يشجع السلطة الجديدة في
البداية . وقد صيغ قانون تنظيم الأحزاب على صورة تستبعد
الإخوان من الخضوع لأحكامه (١٤) .

على أنه ما لبث الصراع أن شب بين الجماعة وقادة الثورة ،
بتفاصيل كثيرة ليس المجال مجالها . وبلغ الصراع قمته في

فبراير ومارس ١٩٥٤ ، واستمر بعد ذلك حتى صفى تنظيم الإخوان وأعدم ستة من قاداته وألقى بالآلاف فى السجون ومورست معهم ألوان من التعذيب وصنوف ، لا تزال جراحها ظاهرة .
وجرى ذلك فى اكتوبر ١٩٥٤ .

وبالنسبة للحركة الشيوعية ، فقد أيدت « حدثو » حركة الجيش فى البداية ، وكان لها صلة ببعض الضباط الأحرار ، وعارض الحركة « الحزب الشيوعى المصرى » من بدايتها . وجرت اعتقالات من الشيوعيين جميعاً ، وخاصة بعد أن عدلت « حدثو » عن موقف التأييد إلى معارضة السلطة الجديدة .

وكذلك ضرب الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) واعتقل زعيمه أحمد حسين وبعض أعضائه . ولم يبق من هذه الأحزاب الشعبية إلا الحزب الوطنى الجديد ، الذى شارك زعيمه فتحى رضوان فى الوزارة ، وكذلك نور الدين طراف .

المهم فى موضوع هذه الدراسة ، أنه على مدى هذه الفترة التى تنتهى فى ١٩٥٤ ، تبلورت ملامح النظام السياسى الجديد ، على الوجه الذى استمر به من بعد ، من حيث تصفيته الحركة الحزبية جمعاء بكل فصائلها وفرقها ، من الحركة الإسلامية حتى الحركة الشيوعية ، ومن أحزاب النخبة الحاكمة من قبل إلى الأحزاب الشعبية الحديثة . ومع ختام هذه الفترة ، كان

طريق الحركة الحزبية قد سد ، فى إطار النظام الذى تشكلت به ثورة ٢٣ يوليه . والمهم أيضاً أن نظام ٢٣ يوليه ، لم يكتف فى هذا الشأن بتصفية الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة أو المخالفة للسياسات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية التى تبناها ، ولكنه وجه نيرانه الكثيفة إلى ما جرى التعبير عنه هنا بالأحزاب الشعبية الجديدة ، أحزاب الثلاثينات والأربعينات ، التى ظهر الضباط الأحرار من إطار دعاواهم ، ومن الوعاء الفسيح لهم ، سواء من حيث الأصول الشعبية الاجتماعية ، أو من حيث المطالب السياسية الاجتماعية ، أو من حيث التيارات الفكرية .

والملاحظ أن مواجهة نظام ٢٣ يوليه للتنظيمات الشعبية الحديثة لم تجر على أساس من الاختلاف حول مضمون السياسات التى يتبناها كل تنظيم ، إنما جرت فى الأساس حول الوجود الحزبى نفسه . فشملت كل يمكن تسميته بالأجنحة المختلفة داخل كل تيار ، سواء بالنسبة للاخوان أو الشيوعيين أو غيرهم . كما أن هذه المواجهة لم تنعكس على العناصر المناصرة لأى من هذه التيارات فى قيادة الثورة ، بما يفيد أنه لم يكن مضمون السياسات هو الأساس فى المواجهة . ولا يستثنى من هذه العناصر الا يوسف صديق وخالد محيى الدين ، وقد أبعدا من قيادة الثورة لا بسبب الخلاف حول السياسات الاجتماعية

والاقتصادية ، وانما بسبب الخلاف حول نظام الحكم والوجود الحزبى عامة . بهذا يمكن القول أنه مع الانتماء الوطنى الاصلاحى أو التقدمى العام لغالب قيادة الثورة وعناصر الضباط الأحرار ، فإن حلقة الصراع الأساسية بينهم وبين الأحزاب الشعبية كانت نظام الحكم والوجود الحزبى . وضربت الأحزاب من حيث كونها كذلك ، وبقيت امتداداتها الفكرية السياسية المختلفة بين قادة الثورة وضباط الحركة

اما بالنسبة للدائرة الوسطى إن نجاح حركة الجيش ليلة ٢٣ يولييه ، عاون فيه ضباط من غير الضباط الأحرار ، أو حديثو العهد بهم . وهذا النجاح الذى استقبل بترحيب شعبى كبير استقبل من صفار الضباط وأجيالهم الوسيطة بحماس وجيشان فائق . وتولد شعور عام بأن الجيش كله « ضباط أحرار » . ومع مسار الثورة فيما اتخذته من اجراءات الاصلاح السياسى والاجتماعى العميقة استعانت القيادة بالكثير من الضباط ، لتولى العديد من المهام التى فرضها تأمين الثورة ، وإدارة دفة الأمور فى دولة ذات جهاز معقد ومتشابك ، والاشراف على تنفيذ المشروعات الجديدة . كل ذلك دعم الشعور بأن الجيش بحسبانه كذلك قد صان هو مؤسسة الحكم نفسها ، أو صار نوعا من الجهاز

القباض على السلطة السياسية المدنية . وبهذا اصطبغ الجيش لا بالصبغة السياسية العامة فقط ، ولكن تراءت عليه فى نظر الضباط أنه يقوم بالوظيفة الحزبية فى الدولة . ونما هذا الادراك مع ضرب الحركة الحزبية فى المجتمع .

كان من الطبيعى فى هذا الوضع ، أن يثور التساؤل عن الطريقة التنظيمية ، التى يمكن بها للجيش أن يقوم بأعباء المؤسسة السياسية الحاكمة . وزكى إثارة هذا التساؤل ، ان تنظيم الضباط الأحرار كان تكون من مجموعات شتى ، وكان ثمة مجموعات أخرى أقل ارتباطاً به ، أو اتصلت به عن طريق فرد أو أفراد قليل ، وهى ترى فى نفسها جدارة المساهمة فى اتخاذ القرارات . لذلك وجدت خمائر يمكن أن تتسع وتتحرك ، اما لتتحدى محاولات أو احتمالات هيمنة القيادة على السلطة من دونهم أو لتعمل على أن يتحول الجيش كله إلى المؤسسة السياسية المرجوة ، وأن تصاغ له القنوات التى تمكنه من أداء هذه الوظيفة ، أو بالأقل أن يصير جماعة ضاغطة منظمة^(١٥) . وجرى هذا الصراع متواكباً ومتأثراً بحركة الصراع بين السلطة الجديدة والحركة الحزبية .

يضاف إلى ذلك ، أنه لم يكن لتنظيم الضباط الأحرار خريطة تنظيمية ، ترسم الأبنية ومستويات العمل والعضوية ،

وتحدد الاختصاصات وطريق اختيار القيادات . لم يظهر من الناحية التنظيمية إلا الهيئة التأسيسية قبل الثورة ، ثم قيادات الثورة التي ما لبثت أن اتخذت اسم « مجلس قيادة الثورة » ، وتتخذ القرارات فيها بالأغلبية . لذلك وجد كثير من أعضاء التنظيم، إما يرتبطون بواحد من قيادة الحركة ، أو يرتبطون بعبد الناصر نفسه ، فيكتسبون بهذه الصلة وجودهم السياسى النشط ، ووجد البعض نفسه فى وضع ، لم يكونوا فيه مجرد ضباط بالجيش ، ولا هم فى القيادة ذات الاسهام المباشر فى رسم السياسات ، ولا هم على قرار من أوضاعهم الجديدة .

فى هذا المناخ ظهرت حركتا سلاح المدفعية وسلاح الفرسان ، بدأ يظهر تيار معارض لقيادة الثورة فى سلاح المدفعية ، خلال الشهور الأولى لقيامها . ويحكى محمد أبو الفضل الجيزاوى أن اجتماعات الضباط الأحرار فى السلاح استمرت بعد الثورة تناقش مواقف القيادة ، واشتد نقد تصرفات عدد من أعضاء مجلس القيادة ، وطبعوا منشورا ينتقد هذه التصرفات « والبعض واصل الاجتماعات مطالبا بتكوين قيادة جديدة عن طريق انتخاب حر من الضباط ... وانتهى الأمر إلى اعتقال هؤلاء الضباط يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ » (١٦) .

وكان عبد الناصر يلتقى بضباط كل سلاح لقاء شبه دورى ،

ويواجه كثيراً من الاقتراحات والانتقادات التي توجه للبعض ،
ويكشف ذلك عن رغبة الجيش والضباط في المساهمة في
الحكم ، وبدأت لقاءات بين ضباط المدفعية ذوى النشاط الواضح
وبين زملائهم في سلاح الفرسان والمشاة « وأخذوا يتحدثون عن
جمعية عمومية للضباط الأحرار تعرض عليها القرارات الكبيرة
التي تتعلق بالبلاد ، حتى لا ينفرد عشرة أو أكثر من الصف الأول
بإصدار هذه القرارات ... وظهر تيار من هؤلاء الضباط ينادون
بضرورة إجراء انتخاب لمجلس قيادة الثورة » (١٧) واقترح بعضهم
أن يشمل مجلس القيادة أعضاء دائمين وآخرين منتخبين . كما
طالب البعض بأن يكون مجلس إدارة نادى الضباط ، الذى كان
حله الملك ، هو الممثل المنتخب لحركة ضباط الجيش .

ويحكى ضباط الفرسان (١٨) ، أن أعضاء اللجنة التأسيسية
فى سلاحهم تقدموا بطلب الى القائد العام محمد نجيب فى ١٧
أغسطس ١٩٥٢ ، لتنظيم هيئة الضباط الأحرار ، وتكوين رئاسة
لها بالانتخاب من مندوبى الأسلحة « على أن تعتبر هذه الهيئة فى
مجموعها كبرلمان » فلم تستجب قيادة الثورة ، وما لبث أن صدر
قرار بإلغاء تنظيم الضباط الأحرار ، لأنه استنفذ أغراضه ، وأدرك
الضباط أنهم يبعدون عن « مهامهم الثورية » ، فتجمعوا وازداد
تمسكهم بتنظيمهم ، ونشط بعضهم يستنقذ التنظيم ، وتكوين

لجان منهم بطريق الانتخاب وإنشاء لجان جديدة ، وذلك فى كل من
أسلحة المدفعية والفرسان والمشاة ، وسميت اللجان المركزية
للأسلحة . ولما أبلغت القيادة بذلك ، نقلت بعض موجهى الحركة
خارج أسلحتهم الى وحدات غير مقاتلة .

وفى هذه الظروف قبض على البعض ، وأودعوا سجن الأجانب
فى ١٥ يناير ١٩٥٣ ، فتجمع حوالى أربعمئة ضابط فى ميس
المدفعية مقررين الاعتصام حتى يفرج عن زملائهم . وقبض على
حسنى الدمنهورى من سلاح المشاة ، وصدرت ضده وضد
معارضين آخرين أحكام مختلفة ، « فكان اعتقال ضباط المدفعية
والتحقيق معهم ومحاكمتهم بواسطة أعضاء المجلس (مجلس
قيادة الثورة) هو كلمة النهاية فى وجود تنظيم الضباط
الأحرار » (١٩) . وأعلن فى ذلك الوقت رسمياً عن قيام مجلس
قيادة الثورة ، فى الوقت الذى حل فيه تنظيم الضباط الأحرار .

شهر يناير ١٩٥٣ ، بعد نحو ستة أشهر من قيام الثورة ،
شهد حملة اعتقالات بين الساسة المدنيين وقراراً بحل الأحزاب ،
كما شهد اعتقالاً ومحاكمة لبعض الضباط من المدفعية أساساً
وحلاً للضباط الأحرار كتتنظيم ، وفى المقابل أعلن رسمياً عن قيام
مجلس قيادة الثورة ، وكما أن حملة الاعتقالات وقرار حل الأحزاب
لم يقض عملياً على الأحزاب فى هذا الوقت المبكر ، فان حملة
اعتقالات الضباط المعارضين وحل التنظيم العسكرى لم يقض

تماماً على المعارضة بالجيش . وبقيت حركات الصراع فى المجالين ، حتى حسم الأمر فى المجالين أيضاً ، بين مارس وأكتوبر ١٩٥٤ . وبالنسبة للجيش خاصة ، فقد تصاعدت حركة المعارضة بداخله فى سلاح الفرسان فى مارس ١٩٥٤ ، متواكبة مع تصاعد حركة الصراع الحزبى ضد قيادة الثورة ، وصفتت الحركتان فى أوقات متقاربة .

ويحكى صلاح نصر « بدأت عمليات التصفيات ، ثم تلتها فى الخط الثانى من الثورة . بدأ هذا منذ عام ١٩٥٤ ، حينما طلب منى بواسطة جمال عبد الناصر وصلاح سالم أن أجمع كبار الضباط الأحرار فى الجيش لمناقشة إبعاد الضباط الأحرار من الجيش إلى الحياة المدنية . وفعلاً تم هذا . فاجتمعت بحوالى اثنى عشر ضابطاً هم ممثلو الأسلحة ... وقد أحدث هذا صدمة فى نفوس كثير منهم ، وأبدى بعضهم إحساساً بأن مجلس الثورة يريد التخلص منهم ، ووافق البعض ... ولكن هذا المخطط ابتداءً يسير وتبدأ بعد ذلك ، وتم التخلص من الضباط الأحرار على فترة طويلة » ثم ذكر أن كان من نتيجة ذلك ، مع انقسام مجلس الثورة ، أن التف بعض الدخلاء الجدد حول بعض المسئولين ، مما تكونت به شلل ، وقام صراع بين هذه الشلل وتيارات خفية ، مما أدى إلى كارثة كبرى فى نهاية عام ١٩٦٧ » (٢٠)

لا شك أنه بقي كثير من الضباط الأحرار يشكلون عناصر في الحكم الجديد . ولكن الحادث أن التنظيم نفسه قد إنتهى ، وتعذلت الصيغة التنظيمية ، من علاقة إنتماء مشترك سياسى واحد ، إلى علاقة رئاسة بمرعوسين فى إطار الهيكل العام لنظام الدولة الجديد ، وقد يلحظ القارئ هنا أن تنظيماً سياسياً قام بالاستيلاء على السلطة . وما إن تمكنت القيادة من ذلك حتى حلت التنظيم ، الأمر الذى قد يثير الدهشة ، ولكن ما نلزم ملاحظته هنا أيضاً ، أن تنظيم الضباط الأحرار ، وإن جمع عناصره على أساس سياسى وقام بعملية سياسية بالغة الأهمية ، فقد كان بمنأى عن صبغة الأحزاب السياسية ، من حيث طبيعته العسكرية ، وصمود جوانبه التنظيمية واضطرابها ، وتفكك روابطه الفكرية وأساليبه السياسية ، ومع توجهه الوطنى الإصلاحى العام ، فلم تنمُ له من المكثات السياسية إلا ما يستطيع به استثمار وضعه العسكرى فى الوصول إلى السلطة ، ولا كان فى قدراته التنظيمية ما يحيله إلى مؤسسة حاكمة ، فهو كتنظيم كان محكوماً عليه بالزوال عند انهائه مهمته .

ويلحظ من الوقائع السابقة ، أن نشاط الضباط المغارض لقيادة الثورة ، لم يكن يرتكن إلى رؤية تنظيمية ذات ملامح واضحة . وقد طالب البعض بنظام حزبى ديمقراطى ، وهذا مطلب يجاوز الوجود التنظيمى السياسى داخل المؤسسة العسكرية ،

وطالب البعض بتنظيم الجيش بوحداته وأسلحته فى صورة سياسية ، وتشكيل جمعية عمومية تمثل أسلحة الجيش وتنتخب القيادة . وهذا الاقتراح كان من شأنه أن يذيب الضباط الأحرار « كتنظيم » فى الوعاء العام للمؤسسة العسكرية ومن شأنه أيضاً أن يحيل الجيش المحارب كله إلى مؤسسة حكم سياسية ، كما أن أسلوب الانتخاب لا مناص مؤثر فى خاصة الانضباط الرئاسى اللازمة للجيش النظامى والانتخاب المطلوب هنا لا يفيد أن الجماعة تحكم نفسها بنفسها بأسلوب نيابى ، لأن الجماعة المحكومة هى الأمة جمعاء ، بينما الصفة التمثيلية لا تجاوز ضباط الجيش . والأمـر فى النهاية لا يفيد إلا أن طائفة محدودة من المهنيين حملة السلاح ترغب فى وضع نظام خاص للتصعيد بداخلها إلى مصاف قيادة الأمة كلها .

ومن جهة أخرى ، لم يكن تنظيم الضباط الأحرار ، بقوته الذاتية وامكاناته السياسية ، هو من أحسم المواجهة بين النظام الجديد وقوى الحركة الحزبية فى مصر . إنما كان جهاز الدولة المصرية كلها ، بثقله الإدارى والتنفيذى المعروف ، هو من قام بهذا الأمر ، تحت هيمنة قيادة الثورة . وإن القوة المهيمنة لهذا الجهاز ، لم يكن فى مقدور الضباط الأحرار بوصفهم التنظيمى أن يستعصوا عليه . لذلك كان صراع القيادة مع المعارضة داخل الجيش ، صراعاً لم تستخدم فيه الأساليب الحزبية والتنظيمية ،

إنما استخدمت فيه أدوات الدولة ووسائلها إلى حد الاعتقال والمحاكمة والسجن .

لذلك يلحظ أن دعاة « التنظيم السياسى للجيش » ظهوروا بمطالبهم هذا فى أواخر ١٩٥٢ وأوائل ١٩٥٣ . ثم ذوت دعوتهم بعد ضربها ، وغلب على حركة سلاح الفرسان فى ١٩٥٤ المطالبة بالحكم الدستورى النيابى العام . والمهم أن حركة المعارضة داخل الجيش ، صفيت مع تصفية حركة المعارضة المنظمة خارج الجيش ، الحركة الحزبية العامة . وهذا التواكب فى التصاعد ، وفى الاحتدام وفى المصير ، تنبئ عن وجه ارتباط ، وإن كان ارتباطاً غير تنظيى ، أساسه المناخ السياسى العام .

بقيت الدائرة الصغرى وهى مجلس قيادة الثورة نفسه . تشكل من أحد عشر عضواً ، هم أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار ، فضلاً عن انضم إليها عشية الثورة ، ممن ساهموا بجهد كبير ليلة ٢٣ يولييه . ورأس مجلس القيادة محمد نجيب ، وفيه عبد الناصر رئيس اللجنة التأسيسية . ولم يستطع استنباط أسلوب تنظيى محدد لتشكيل اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار ، ولا لانضمام الأعضاء لمجلس القيادة من بعد . ويبدو أنه كان يتم الأمر فى مناسباته السياسية والتاريخية ، بنوع من

التراضى والقبول العام أو عدم الممانعة ، فى كل حالة بعينها .
هكذا دخل أنور السادات فى اللجنة التأسيسية مباشرة ، ولم يكن
من قبل من الضباط الأحرار عند تكوينه فى ١٩٤٩ . ، هكذا انضم
عبد المنعم أمين فى القيادة مباشرة عشية الثورة ، وهكذا خرج
عبد المنعم عبد الرؤوف قبيل الثورة . لم يظهر أن وجد أسلوب
لائحى ، مكتوب أو عرقى ، اطرد اتباعه . ولا تشكل هذه الظاهرة
فى ذاتها عيباً ، لأن حجم التنظيم كان محدوداً ، بحيث يمكن أن
تحل الأوضاع الشخصية محل الأطر التنظيمية . كما أن بداية
تكوينه لم تكن تسمح بتبلور هذه الأطر . ولكن المهم هو ما نتج عن
هذا الوضع من نتائج ، وقد سبقت الإشارة إلى أن ملامح القيادة
الفردية للتنظيم ، قد وضحت خاصة فى الأيام القليلة السابقة على
ليلة ٢٣ يولييه .

وكان يصعب فى خضم الصراعات والمشاكل التى واجهتها
الثورة من بعد ، أن يتولد داخل مجلس القيادة تقليد يتعلق بضمان
اطراد القيادة الجماعية ، أو ترسخ معه جذورها . والحال أن
أعضاء القيادة وإن أتوا من أسلحة متعددة بالجيش ، فلم يكن ذلك
نتيجة تمثيل تنظيمى لهم . وكان ما يمسك بهم كجماعة ذات كيان
محدد ، هو فى الأساس ترابطهم فى عملية سياسية واحدة ، هى
حركة ٢٣ يولييه وما تلاها من انجازات وطنية واصلاحية هيكلية ،

ثم ما واجهوه مجتمعين من صراعات شتى مع القوى المناوئة للثورة من ناحية ، ومع الحركة الحزبية من ناحية أخرى .

كان الضباط الأحرار تنظيماً محدوداً من حيث العدد ، ومن حيث امكانات النشاط على نطاق المجتمع ، وكانت الدولة التي سيطر عليها التنظيم مع قوتها التنفيذية التقليدية لا تزال تحتاج لاجراءات شتى إحكاماً للسيطرة عليها واسلاساً لقيادها ، سيما أن للثورة أهدافاً اجتماعية ووطنية ؛ أعلنت عنها ، وشرعت في انجازها منذ الأيام الأولى ؛ فضلاً عن ضمان اطراد العمل الإداري اليومي في صورته اليومية الرتيبة . وكل ذلك يحتاج إلى هيمنة على أجهزة الإدارة والتنفيذ ، وإلى تعبئة للرأي العام وتجهيز له ومقاومة القوى الاجتماعية المناهضة للثورة ، والترصص بها عسى أن يصنع الانجليز بجيش الاحتلال وينفذهم السياسى غير الخافى ، فى مثل هذه الظروف لا بديل عن الوظيفة الحزبية . ومن هنا قامت المعضلة بين الامكانات التنظيمية المحدودة ، وبين المتطلبات الواسعة للموقف الحرج . سيما مع المواجهة الحاسمة التى حدثت مع النظام الحزبى كله .

فى هذه الظروف ، وحلاً لهذه المعضلة لم يكن هناك بديل عن الزعامة الفردية ، والزعامة الفردية تنمو حتماً بقدر ضعف الروابط التنظيمية ، وحيث لا تكون هذه الروابط قادرة على التحريك

المطلوب الذى يتناسب مع المهام المطروحة ، أوحى تقصر هذه الروابط عن الاستيعاب المنظم للحركة الشعبية ، وتقصر عن توجيهها الوجهة التى تتفق مع الأهداف السياسية المرتقبة . هذه الزعامية التى تفتتت عنها الحاجة السياسية فى ظروف الضعف التنظيمى ، ما تلبث أن تقوى على حساب الروابط التنظيمية القائمة ، فتزداد هامة الزعيم طولاً ، وتزداد روابط التنظيم ضعفاً ، وتتغلب شخصية الزعيم فى موازين العمل والنشاط الداخلية فى التنظيم .

فى هذا السياق بدت قدرتان زعاميتان ، زعامة محمد نجيب الذى وضعه الضباط الأحرار على رأس تنظيمهم عشية الثورة ، وأكسبته المنجزات الأولى للثورة تأييداً شعبياً واضحاً . وزعامة جمال عبد الناصر الرئيس الفعلى للجنة التأسيسية للضباط الأحرار ، والمحرك الأول لحركة ٢٣ يولييه والذى استمرت علاقاته الوثيقة بالضباط ، سواء فى قيادة الثورة أو بين الضباط الأحرار ، وقد أقصى محمد نجيب مع هزيمة الحركة الحزبية فى مواجهة قيادة الثورة ، وتم ذلك فى ١٩٥٤ .

وإن مطالعة وقائع الثورة خلال عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، يكشف عن ازدياد السلطة الفردية لجمال عبد الناصر ، مع تقدم انتصار مجلس الثورة على معارضيه من الأحزاب المختلفة ، ومع أن

الغالبية الغالبة في مجلس قيادة الثورة وقفوا مع عبد الناصر منذ نهايات ١٩٥٢ في مواجهة الحركة الحزبية (باستثناء يوسف صديق وخالد محيي الدين) ، وكان بعضهم كالبغدادى أكثر حدة من عبد الناصر في هذه المواجهة ، فإن دور هذه الغالبية كان يضعف ويتردى داخل المجلس ، بقدر ما كانوا يقوون ويتغلبون على الحركة الحزبية خارج المجلس ، وإن غلاة المخاصمين للحركة الحزبية داخل مجلس القيادة ، كان ينتظروهم مصير خصمهم نفسه ، ضعفاً بضعف وتردياً بتردد وتصفية بتصفية ، لقد بقوا في مجلس القيادة ، ولكن أعنة السلطة أفلتت من المجلس بوصفه التنظيمى إلى رئاسة المجلس بوصفها الزعامى ، وضعف دور أعضاء المجلس كمشاركين في صنع القرار .

وبقدر ما تكون المشاركة صفة ديمقراطية ، فإنه يستحيل بطبيعة الحال ، ايجاد نوع من الديمقراطية يقتصر على عشرة أعضاء في مجلس القيادة ، كما يستحيل ايجاد قيادة جماعية بغير أن تتوافر لها الصفة التمثيلية ، هبوطاً إلى مجمل رأى العام السياسى الفعال .

ويبدو من مطالعة مذكرات البغدادى ، أن مجلس القيادة كان يشيع فيه مفهوم شارد عن الديمقراطية داخل المجلس ، ويظهر ذلك في مناسبتين ، إذ اجتمع المجلس غداة عزل الملك ليبحث نظام

الحكم المقبل ، ووقفت الغالبية ضد النظام النيابي ، ووقفت الأقلية مع هذا النظام وفيها جمال عبد الناصر ، فتنحى عبد الناصر عن حضور جلسات المجلس حتى عدل المجلس عن قراره . ويذكر البغدادي ان هذا كان طعنة لمبدأ القيادة الجماعية (٢١) .

وأساس الشرود هنا ، لا ان عبد الناصر الجأ المجلس على الرجوع في قرار ، ولكنه في الأساس يتعلق بمضمون القرار المجافي للديمقراطية ، ومفارقة هذا المضمون لأسلوب اتخاذ القرار . والمناسبة الثانية جاءت في أزمة مارس ١٩٥٤ ، عندما قرر المجلس كله مد فترة الانتقال باستثناء خالد محيي الدين الذي عارض القرار متمسكاً بإعادة الحياة النيابية ، فأعفى خالد محيي الدين من عضوية المجلس حرصاً على أن يكون صدور القرار بالاجماع (٢٢) . والاجماع هنا لا يعني محاولة اقناع الأقلية أو مراعاة موقفها ، ولكنه يعني التخلص منها واستبعادها . فهو اجماع مانع وليس اجماعاً مستوعباً ، وهو يفقد وظيفته الجامعة .

والحادث انه على مدى هذه الفترة الزمنية ، نما انفراد عبد الناصر بالسلطة ، عبر ثلاثة تواريخ ، ففي ١٩ يناير ١٩٥٣ أعلن مجلس القيادة تعيين عبد الناصر نائباً لرئيسه ، في الفترة نفسها التي حُلت فيها الأحزاب وضربت حركة سلاح المدفعية . ومع اعلان الجمهورية في ١٨ يونيو ، صار عبد الناصر وزيراً للداخلية محل

سليمان حافظ ، وعبد الحكيم قائداً عاماً للجيش بدلا من محمد نجيب . وصار محمد نجيب رئيساً للجمهورية ، وقيل انه رئيس لجمهورية برلمانية ، بمعنى ان ليست له سلطات رئاسية ، وذلك رغم عدم وجود برلمان . وعين بعض اعضاء مجلس القيادة وزراء ، كالبغدادى وزيراً للحربية (كانت السلطة فى الجيش من قبل الثورة فى يد القائد العام دون وزير الحربية) ، وصالح سالم وزيراً للارشاد . وفى نفس الوقت أبعد اعضاء مجلس القيادة عن وحداتهم بالجيش .

والتاريخ الثالث جاء مع احتدام الأزمة السياسية فى فبراير ومارس ١٩٥٤ ، ووقائع مجلس القيادة تكشف عن أن المجلس كان على شفا التفكك . ومطالبة ما ذكره البغدادى عن اجتماعات المجلس وقتها واختلافات الأعضاء واقتراحاتهم المتناثرة تؤكد ذلك . وكان عبد الناصر هو المحرك الفعلى للأحداث ، بالاتصال المباشر بأجهزة التنفيذ ، وطلب من المجلس تفويضه فى التصرف فى مواجهة الأحداث السريعة ، وكان يتخذ من الإجراءات ما لا يعلم عنه الأعضاء إلا مؤخراً ، وغالبهم كان يصوت فى المجلس فى جانبه : وشاعت فى الأعضاء حالة من السأم والملل وشاعت روح الانقسام والرغبة فى الانسحاب ، ويذكر البغدادى « لقد أصبح المجلس بذلك هو جمال عبد الناصر » (٢٣) .

وما كان للمجلس أن يستبقى قوة ذاتية له فى مواجهة رئاسته الفردية ، وهو نفسه يقف ضد حركة التمثيل الشعبى عامة . ولم يكن أمامه بعد تصفية تنظيم الضباط ، ومع معركته ضد الحركة الحزبية برمتها ، لم يعد ثمة وجود لأية قاعدة يمكن بها قيام قيادة جماعية . فلم يعد أمام المجلس إلا أن يتفكك أو أن يقبل أعضاءه الانضواء تحت قيادة فردية ، وهى القيادة التى استطاعت أن تجمع عناصر التحريك السياسى والتنفيذى ، وهيمنت باسم المجلس على أجهزة الدولة ، وأثبتت جدارتها فى مواجهة الأحداث وسعة حيلتها .

وهكذا انحسم فى عام ١٩٥٤ ، وضع النظام عبر الدوائر الثلاث المشار إليها أسقطت الحزبية ، ومع سقوطها لم يعد هناك بديل عن ظهور الزعامة الفردية ، للدولة وللنظام وللثورة .

إنبت هياكل نظام ٢٣ يوليه ، ركناً ركناً خلال الفترة الأولى للثورة . وجرى هذا البناء من خلال المعارك السياسية التى خاضها النظام ، سواء بالنسبة للجماعات السياسية المختلفة حسبما سلفت الإشارة ، أو بالنسبة لما شرع فى تحقيقه من منجزات سياسية واجتماعية ، وفقاً للتوجه العام لهذه الثورة ، . وتمثل هذا التوجه العام فى عدد من المطالب السياسية

والاجتماعية الشعبية ، الذى تبلور فى السنوات القليلة السابقة على ٢٣ يولييه . فبدأ النظام الجديد يتخذ خطوات تحقيقه هدفاً هدفاً . ومع اتخاذ الفعل ومواجهة ردود الفعل ، بدأت تتبلور أساليب الثورة فى الإمساك بقياد الدولة ، وبدأت تنبنى أجهزتها ومؤسساتها ، وتراكمت أنوات بناء هذه الأجهزة تدريجاً ، وبمناسبة كل فعل وما تلاه من ردود ، وكل حدث وما أسفر عنه من خبرة تطبيقية . لذلك جاز تتبع أهم ما بدأت بإنجازه الثورة ، منظوراً فى ذلك ، لا إلى الإجراء المتخذ من حيث مضمونه السياسى والاجتماعى ، ولكن من حيث ما يفيد موضوع الدراسة ، وهو الملامح العامة للأبنية التنظيمية . وكان الإصلاح الزراعى أول هذه الإجراءات المهمة ، فلزم البدء به فى بيان الخبرة التنظيمية التى ترتبت على إصداره وتنفيذه .

صدر الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، فحدد ملكية الأرض الزراعية بمائتى فدان للفرد ، وأجاز التصرف فى خمسين فداناً أخرى للولد الواحد بما لا يزيد عن مائة فدان للأولاد جميعاً . وأوجب أن تستولى الحكومة على الأرض الزائدة خلال خمس سنوات ، ثم توزع على صغار الفلاحين قطعاً بين فدانين وخمسة ، وأن يكون الاستيلاء لقاء تعويض يقدر بسبعين مثل الضريبة المفروضة على الأرض ، تؤدى أقساطاً على ثلاثين سنة بفائدة ٣ ٪ سنوياً ، وتوزع على الفلاحين بثمن وبأقساط تماثل

تقريباً قدر التعويض وأقساطه . ونظم العلاقة بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية بتحديد أجره الفدان بما لا يجاوز سبعة أمثال الضريبة المفروضة عليه ، وأوصى بإقامة جمعيات تعاونية من المنتفعين بالأرض الموزعة ، لتتلافى سوءات تفتت الملكية الزراعية .

كان إنفاذ هذه الإجراءات يقتضى جهازاً تتوافر له صلاحية التطبيق ومواجهة المشاكل التفصيلية الكثيرة المتوقعة وغير المتوقعة ، والإشراف على حسن أعمال هذه الإجراءات وضمان نفاذها . ولم يكن لنظام ٢٣ يوليه النواة التنظيمية الشعبية التي تمكن من بلورة جهاز شعبي ثوري يقوم بهذه العمليات ، وينتشر في القرى والنجوع ، ينجز المهام بالسرعة والبصر السياسي والحس الواقعي المباشر . ولا كان في مقدور النظام الجديد أن يستند فقط إلى جهاز الإدارة القائم بوزارته ومصالحه ، لأن خريطة توزيع السلطات بداخله لم تكن معدة للقيام بإجراءات على هذا المستوى غير التقليدي ، ولا لمواجهة ما ينشأ عن ذلك من مشاكل جديدة تماماً عليه .

اتخذت قيادة الثورة السبيل المتاح ، وهو أن تنشئ جهازاً تنفيذياً جديداً خاصاً بهذا المشروع ، اختارت العاملين به من الجهاز التقليدي ، ولكنها أقامت الجهاز الجديد متميزاً بهيكله ، وما لبثت أن منحته من الصلاحيات ما يجاوز ما كانت تعرفه وقتها المصالح والإدارات والوزارات المختلفة . كان أول تشكيل للجنة

العليا للإصلاح الزراعى أشعبه بمجلس إدارة يتكون تكويناً مختلطاً ، من بعض كبار الموظفين اختيروا بحكم مناصبهم على رأس أجهزة إدارية متعددة ، لتيسير نشاط اللجنة بمعاونة تلك الأجهزة لها ، ومن بعض الشخصيات العامة من خارج الجهاز الإدارى للدولة ، وكانت المهمة الأولى للجنة العليا ، محدودة بالإشراف على عمليات الاستيلاء والتوزيع للأرض التى تجريها لجان فرعية ، وموقوتة بهذه المهمة .

ولكن قانون الإصلاح الزراعى كان إجراء ثورياً ، ذا صلة مباشرة بجوهر المشكلة الاجتماعية القائمة وقتها ، وذا تأثير حاسم على النفوذ السياسى لكبار ملاك الأراضى ، بما لهم من روابط سياسية وهيمنة اقتصادية اجتماعية . وقد ظهر فى بدايات تنفيذه مفارقات واضحة بين كفاءة أعماله وبين الهيكل القانونى التشريعى القائم الممتد فى الممارسات التفصيلية اليومية . وسرعان ما ظهرت ضرورة تخويل الهيئة التنفيذية للقانون من الصلاحيات ، ما يجاوز حدود المهمة التنفيذية المنوطة بها ، فصدر بعد أقل من شهرين فى ٣ نوفمبر قانون يخول اللجنة العليا للإصلاح الزراعى تفسير أحكام القانون ، وأن تعتبر تفسيراتها تفسيرات تشريعية ملزمة : تنشر فى الجريدة الرسمية كشأن القوانين (القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٢) . وبهذا ضمت اللجنة

إلى وظيفتها التنفيذية وظيفه شبه تشريعية . لأن الأصل الدستوري في التفسير التشريعي الملزم أن يصدر من السلطة التشريعية . ومارست اللجنة هذه الوظيفة في عدد كبير من القرارات الهامة . وهيمنت بهذه الوظيفة على نشاط الجهات الأخرى ، سواء جهات القضاء أو مؤسسات الدولة والأفراد ، وألزمتهم جميعاً بوجهة نظرها في تفسير القانون .

ومن جهة ثانية ، كان لابد للجنة لتضمن تحقيق أهداف القانون بالسرعة والحسم اللازمين ، أن تهيمن على الوظيفة القضائية . فأضيفت للقانون في ٩ مارس ١٩٥٣ مادة جديدة ، نشأت بها لجنة قضائية تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين ملاك الأرض والحكومة حول تطبيق القانون ، وشكلت اللجنة القضائية تشكيلاً مختلطاً من بعض رجال القضاء وبعض الخبراء من موظفي الحكومة ، ثم جرى تعديل آخر للقانون في ٧ أبريل ١٩٥٣ يمنع المحاكم العادية ، سواء المدنية أو الإدارية ، من النظر في المنازعات الخاصة بملكية الأرض المستولى عليها . والمهم في ذلك أن هذا التعديل حول اللجنة العليا سلطة اعتماد أو عدم اعتماد قرارات اللجنة القضائية ، ومنعت المحاكم العادية من التعرض للقرارات النهائية التي تصدرها اللجنة العليا ، فضمت اللجنة العليا بذلك صلاحية قضائية ، ضمتها إلى صلاحيتها التنفيذية الأولى وصلاحيتها التشريعية الثانية . وجمعت في يديها بشكل

نسبى جماع سلطات الدولة إزاء تطبيق مشروع الإصلاح الزراعى
ثم صدر القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ ، ثم القانون رقم ٣٨١
لسنة ١٩٥٦ ، واللذان أدخلتا المنازعات المتعلقة بالتوزيع فى
اختصاص اللجنة القضائية .

وإذا كان تجمع هذه السلطات فى يد جهاز واحد ، مما
استوجب تنفيذ إجراء جديد غير تقليدى ، لم يظهر أن فى مكنة
الأجهزة التنفيذية تنفيذه على النحو المطلوب ، فإن هذا التجمع
كان المثل المصغر للصورة التى صيغت على رسمها الدولة كلها ،
فى عهد التغيرات السياسية والاجتماعية التى عرفتتها مصر
منذ ١٩٥٢ .

ومن جهة ثالثة ، صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ ، تضمن
إضافة وظيفة جديدة للجنة العليا للإصلاح الزراعى ، إذ أضافت
إليها إدارة الأراضى المستولى عليها حتى يتم توزيعها ، وخولتها
الاشتراك فى توجيه الجمعيات التعاونية والإشراف عليها
والمساهمة فى رفع المستوى الثقافى والصحى وغيرها بالنسبة
للفلاحين . وبهذا جمعت اللجنة العليا إلى وظائف السلطة السابقة
وظيفة ذات طابع شعبى ، بحسبان أن تكوين الجمعيات التعاونية
والإشراف عليها هو من وظائف الحركات الشعبية ومؤسساتها .
فضمت هذه الوظيفة الشعبية إلى ما جمعت من وظائف الدولة ،
فى حدود مشروع الإصلاح الزراعى ، وأعيد تشكيل اللجنة العليا

بالقانون ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ إلى تشكيل يرجح فيه عدد الموظفين من أعضائها عدد الشخصيات العامة ، ثم بالقانون ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ صارت ذات تشكيل وحيد من كبار الموظفين وحدهم ، واستبقت كل الصلاحيات السابقة .

ومن هذا العرض التحليلي لواحدة من أول المؤسسات التي أنشأتها ثورة ٢٣ يوليه ومن أهمها ، تظهر الخبرة التنظيمية التي بدأت تتبلور لدى قادة الثورة ، من خلال ما شرعت الثورة في تنفيذه من إجراءات ، وفقاً لتوجهها الاجتماعي والسياسي ، ومن خلال ما واجهت من مشكلات ، وما استجابت له عبر سلسلة ردود الأفعال التي ترتبت على هذه التوجهات ، وذلك كله في حدود الإمكانيات السياسية والتنظيمية المتاحة لها ، وفي إطار الخيارات التي سلكت إليها تبعاً .

وإجمالاً ، فقد تحصلت هذه الخبرة أو المثل التنظيمي في أمرين ، أحدهما اقتضته طبيعة الإجراء الثوري ، الذي كان يتجه في تنفيذه وفي حل مشاكل التنفيذ ، إلى عكس ما كان يتجه إليه الهيكل التشريعي والتنظيمي القائم من قبل الثورة ، وكان يقوم بعمليات تغيير تستوجب قدراً من المركزية في النظر والتقرير والتنفيذ ، وثاني الأمرين ، هو عجز الجهاز التنظيمي للثورة ، عن أن ينظم المقدار المناسب والمفيد من الإسهام الشعبي في عمليات التنفيذ للأهداف المطلوبة ، مما كان من شأنه أن يسهم في حل

الكثير من مشاكل التنفيذ على الطبيعة وفى موقع قيام المشكلة ،
ومما كان يمكن من المساهمة فى بناء أجهزة تعاونية شعبية بنمط
يغاير السيطرة المكتبية المعزولة التى حدثت ، ويبتعد بهذه الحركة
التعاونية عن مجال سيطرة أجهزة الإدارة . وبهذا النقص ، جرى
تنفيذ أكثر القوانين شعبية ، وجرى تنظيم أكثر الهيئات شعبية
(الحركة التعاونية) دون مشاركة شعبية منظمة ، واستوعبت
الوظيفة الشعبية فى النشاط الإدارى للأجهزة المكتبية .

تتقلنا هذه النقطة إلى المسألة الثانية فى أسلوب ثورة ٢٣ يوليه
فى تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية . وهى المسألة الوطنية ،
وهى الثانية لا من حيث أهميتها ، ولكن من حيث التسلسل الزمنى
لاتخاذ الإجراءات . والحاصل أن قيادة الثورة ، لم تلجأ للمفاوضة
مع الانجليز حول جلاء قواتهم عن مصر ، فى إطار ما كان
يسمى خلال العشرينات والثلاثينات بالكفاح السلمى المشروع ،
إنما أضافت إلى أسلوب المفاوضة ، التلويح باستخدام السلاح ،
على صورة شبيهة بما كانت تفتقت عنه نداءات الحركة الوطنية فى
عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ وما شرعت فيه الفصائل الشعبية بعد إلغاء
المعاهدة فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، ثم توقفت بحريق القاهرة فى ٢٦
يناير ١٩٥٢

ولكن المكون الأساسى لحركة الكفاح المسلح على يدى قيادة ٢٣ يولييه تغير من نظام الكتائب التى تنظمه وتشرف عليها بعض التنظيمات الحزبية الشعبية ، وتجند فيها المتطوعين وتدريبهم ، إلى نظام قيام متطوعين من ضباط الجيش خاصة ، وممن تشكل منهم وأشرف عليهم جهاز المخابرات الجديد الناشئ . وأن قيام هؤلاء بالمساهمة فى الكفاح المسلح يمثل أسلوباً أكثر جدوى وأرقى فاعلية ، لسابق تدريبهم على أساليب العمل العسكرى . ويعزز هذه الجدوى والفاعلية ، مساهمة الدولة فى هذه العمليات ، من حيث العناصر البشرية والإمكانات المادية وأساليب التخابر على القوات البريطانية وطرق الحصار الاقتصادى لمعسكرات الانجليز ، وغير ذلك .

على أنه من جانب آخر ، فقد كان ثمة حرص من جانب قيادة الثورة على أن تستبعد من هذا النشاط الوطنى ، سائر العناصر الحزبية ، بما جعل أجهزة الدولة تستوعب حركة الكفاح الوطنى ، من حيث هى حركة تطوع شعبى تحشد الجماهير وتنظمها . ويشير كمال رفعت الى أن الثورة كونت جهاز المخابرات واعتمدت عليه « فى حربها التحريرية » ، وان كانت نواة هذا الجهاز من ضباط الجهاز القديم ، ومن الفدائيين الذين ارتبط نشاطهم من قبل بنشاط الضباط الأحرار . ويقول « أنكر أن مهمة جمع سلاح

الفدائيين فى القتال (السلاح الذى كان لدى فدائيى ١٩٥١) كانت احدى المهام التى أوكلتها الى قيادة الثورة . وقد استطعت بحكم صلتى ببعضهم خلال معركة القنال (١٩٥١) أن أحصل على السلاح الذى كان لديهم ، أما البعض الآخر الذى لم أكن أعرفه ، فقد تقدم وحده ليسلم السلاح المخزون عنده » ، وذكر عديدا من الأسماء التى قامت بحركة الكفاح المسلح بعد الثورة ، وكلها من أسماء الضباط الذين يعملون فى المخابرات العامة ، وبعضهم من المدنيين الذين تعاونوا معهم ، وجميعهم يعمل تحت قيادة زكريا محيى الدين المشرف على كل أجهزة الأمن وقتها ، الداخلية والمخابرات والمخابرات الحربية (٢٤) .

وأيا كان الدور الذى قامت به حركة الفدائيين فى عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، بمراعاة ما يذكره كمال رفعت من أن حركة فدائيى ١٩٥١ لم تكن تقل قوة عنها (٢٥) ، فقد أسهمت الحركة الأخيرة فى عقد اتفاقية الجلاء المبرمة فى سنة ١٩٥٤ . والمهم هنا ، انه رغم العديد من الخطابات الرسمية والتصريحات الموجهة للشعب وقتها ، بأن طريق حمل السلاح مفتوح أمام الجماهير للتطوع لمقاومة المحتلين ، والدعوة للتطوع فى الحرس الوطنى لانجاز هذه المهمة ، وان « كل أبناء هذا البلد يجب أن يكونوا جيشا واحداً هدفه وغايته القضاء على الاحتلال » (٢٦) . فقد كانت هذه الدعوة

العامّة تؤلّ في التطبيق إلى نوع من العمل في جهاز قابض يحتكر هذا النشاط المسلّح ، ويشرف على سائر تفصيلاته ، وتتصل أعتته بأجهزة الأمن وقيادة الدولة دون غيرها .

وهذا التوجه التنظيمي نفسه يلحظ في نوع آخر من النشاط مختلف تماماً ، وهو ما سبقّت الإشارة إليه في مجال الحركة التعاونية لمنتفعي الإصلاح الزراعي . ومن هذين المثلين يظهر التوجه الذي قام لدى نظام ٢٣ يولييه من البداية ، في مجال استيعاب أجهزة الإدارة والتنفيذ لمهام الحركة الشعبية ، وإنجاز المهام الوطنية والاجتماعية بهذا الأسلوب ، الذي فرضته على قيادة الثورة أوضاعها التنظيمية ، من جهة قيامها من قلب جهاز الدولة وهيمنتها على هذه الدولة ، وافتقادها امكانيات التنظيم والتحريك للجماهير .

تشابكت أنواع من النشاط السياسي والاجتماعي ، لتشديد اللبّات الأولى لنظام ٢٣ يولييه . وقام مجمل هذا النشاط في البداية عبر سلسلة من الأفعال وردود الأفعال ، وتمثّلت أنواع هذا النشاط ، في اتخاذ الإجراءات المحققة للأهداف السياسية والاجتماعية التي تبنتها الثورة ، وفي دعم السلطة الجديدة وتثبيت أركانها ، وفي مقاومة الحركات التي وجدتها السلطة

الجديدة مناهضة لها ، سواء بوصفها ثورة ذات أهداف سياسية واجتماعية ، أو بوصفها نظاما يحكم قبضته على منابع السلطة .

ولم ينقض إثنا عشر يوماً على قيام حركة ٢٣ يوليه ، حتى صدر قانون تطهير الإدارة الحكومية ، وأنشأ لجاناً في الوزارات والمصالح للبحث عن الجرائم والمخالفات الادارية التي تكون وقعت من بعض الموظفين ، ويقدم من يثبت عليه أمر ما إلى المحاكمة الجنائية أو مجلس التأديب حسب الأحوال (القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢) ، فضلاً عن انشاء مجلس تأديب للمخالفات المالية التي يكون ارتكبتها بعض الموظفين (القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢) .^{*} وقد اتخذ هذا الاجراء في سياق ذاع في السنوات السابقة على الثورة مما يعتبر جهاز الادارة من ملامح الفساد ، فكانت مقاومة الفساد واحدة من المطالب الشعبية المشهورة في ذلك الوقت ، وكان مما ذاع أيضاً في الشهور السابقة على ٢٣ يوليه ، أن أحمد نجيب الهلالي رئيس الوزراء رفع شعار التطهير وحاول تنفيذه واصدر به قانوناً ، ولكنه لم يستطع بعد اذ تبين مساس بعض الوقائع بكبار الرأسماليين وبيع بعض حاشية الملك . ولكن استخدام الثورة للشعار نفسه أضاف اليه معنى جديدا مستمداً من مسلكها السياسي المناوئ للنظام القديم وما يمثله من قوى سياسية

واجتماعية ، ثم أضيف اليه دورا ثانيا يتأتى من تنقية جهاز الادارة من العناصر المناوئة لها ، وهذه خطوة فى إحكام قبضتها على هذا الجهاز .

والحاصل أن تولى محمد نجيب رئاسة الوزارة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وصدر بعدها بيومين اثنين قانونا الاصلاح الزراعى وحل الأحزاب ، ثم فى ١٤ سبتمبر صدر الغاء الوقف الأهلى على غير الميراث ، وهو القانون المكمل للاصلاح الزراعى ، وقانون بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبى (القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢) ، فأجاز فصل من تعلق شبهات قوية فى مسلكه أو سمعته ، وشكل لجاناً فى كل وزارة أو مصلحة لذلك ، ولجنة للقوات المسلحة واخرى للشرطة . ومنع هذا القانون المحاكم من نظر أى طعن فى قرارات الفصل ، وحدد لتلك اللجان ستة أشهر يسرى خلالها القانون . ثم صدر عدد من القوانين بإجازة هذا الفصل بالنسبة للطوائف الخاصة من الموظفين ، كرجال القضاء ومجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة والأزهر والجامعات ، وفصل عدد كبير من الموظفين طبقا لهذا القانون بغير محاكمة ، وقبلت استقالة الكثيرين. كما أحيل الى المعاش نحو ٤٥ ضابطا من الجيش، ونقل كثير من الضباط الى وظائف مدنية^(٢٧) . وفى الوقت ذاته الذى جرى فيه هذا التطهير، أقرت السلطة الجديدة عددا من الاجراءات

لصالح الموظفين ، منها رفع المرتبات بما يخفف عنهم بعضا من أعباء نفقات المعيشة التي عانوا منها خلال الحرب العالمية الثانية ، وكفالة بعض الضمانات لهم فى أعمالهم بتوسيع نطاق التقاضى أمامهم فى منازعاتهم الخاصة بأوضاعهم الوظيفية (القانون ١٦٥ فى ١٨ أغسطس ١٩٥٢ ، ١٤٧ فى ٢٠ مارس ١٩٥٤) . فضلا عما أفاد هذه الفئة الاجتماعية من اجراءات الثورة التى استهدفت التخفيف عن أعباء معيشة الفئات محدودة الدخل ومراقبة الأسعار كتحفيض ايجارات المساكن وإحكام ضبط التسعيرة الجبرية على السلع الضرورية . ولم تصدر السلطة الجديدة فى ذلك عن مجرد ضمان ولاء جهاز الادارة لها ، انما كان مرده أيضا ان هذه السلطة الجديدة تتشكل من عناصر من هذه الفئة الاجتماعية خاصة ، وهم أعرف بما يعانون .

ومن جهة ثانية فان حركة ٢٣ يولييه ، اكتسبت شرعيتها السياسية بما حظيت به من تأييد شعبى صادق قيامها وخلعها الملك واتخاذها ما اتخذت من اجراءات الاصلاح الاجتماعى فى شهور قليلة ، ولكن سيطرتها على الحكم كان مفاده ألا تكتفى بوضعها كقوة « بالفعل » ، وكان يلزمها أن تتحول الى سلطة تنسبغ عليها ظلال الشرعية القانونية ، أى النظامية . ووجه الضرورة فى ذلك لا يتأتى فقط ، من أن هيمنتها على الدولة

والمجتمع يستوجب ذلك ، لضبط قنوات التقرير والتنفيذ فى اطار نظام ذى قبول عام ، وانما ترد الضرورة أيضا من أن قيادة الحركة ، لم يكن لها تنظيم سياسى قادر على المساهمة المباشرة فى وضع قرارات الثورة موضع التنفيذ ، وازمها بالضرورة أن تهيمن على جهاز الدولة القائم ، لا لتحركه فقط ولكن لتحرك به ، وازمها فى هذه الهيمنة فضلا عن تطهير الجهاز وضمان ولائه ، أن تحوطها ظلال الشرعية التى يقوم بها هذا الجهاز ويتحرك .

ان قيادة الثورة لم تتول الحكم فور نجاح حركتها فى ٢٣ يولييه . انما أملت على الملك فاروق تشكيل وزارة برئاسة على ماهر السياسى المخضرم وشكلها من مدنيين فقط . كما عين الملك محمد نجيب قائدا عاما للجيش . وكانت بيانات الثورة تصدر موجهة للشعب باسم القائد العام ، أما ارادتها فى التقرير والتنفيذ فانها تظهر من خلال وزارة على ماهر ، وشكلت هيئة وصاية مؤقتة على العرش بعد خلع فاروق ، واتخذت القرارات شكل قرارات لمجلس الوزراء أو مراسيم بقوانين تستصدرها الوزارة من مجلس الوصاية ، وذلك مع الالتزام الشكلى بالقنوات التقليدية .

وأجرى الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة تحويلا دقيقا فى قنوات السلطة ، تفادى به احتمال عودة مجلس النواب الوفدى الذى حلته وزارة أحمد نجيب الهملاى قبل الثورة ، وذلك لما بدا فى أغسطس ١٩٥٢ ضرورة جمعه طبقا للدستور

لا اعتماد تشكيل هيئة الوصاية على العرش (التى شكلت لأن ابن فاروق وخليفته فى الملك كان قاصرا) ، فأفتى مجلس الدولة برئاسة السنهورى ، أن حكم دستور ١٩٢٣ بوجوب دعوة المجلس المنحل يرد فى الحالتين اللتين حددهما فقط ، وهما حالة وفاة الملك وخلعه ، ولا يرد فى حالة التنازل عن العرش ، ومن ثم جاز لديه أن يقوم مجلس الوزراء بدور مجلس النواب فى هذا الشأن ، وصدر القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٢ فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ بتعديل نظام توارث العرش طبقا لهذه الفتوى .

واقترنت قيادة الثورة من السلطة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ عندما شكل محمد نجيب الوزارة برئاسة . وجرت القنوات على سابق عهدا . ثم سرعان ما بدا أن إجراءات الثورة لا يحتملها الوضع الدستورى والهيكل التشريعى القائم . وقد سبقت الإشارة الى أمثلة فى هذا الشأن ، الاصلاح الزراعى الذى استوجب انفاذه قيام جهة قضاء خاصة ومنع المحاكم من نظر منازعته ، وكذلك فصل الموظفين بالتطهير ، وقانون تنظيم الأحزاب . وكل ذلك عرض على المحاكم ودفع بعدم دستوريته ، وبدا موقف معارضى السلطة الجديدة فى ذلك على شفا الرجحان . ثم أن القوانين كانت تصدر بمراسيم ملكية (من هيئة الوصاية) دون عرض على مجلس النواب ، طبقا لحكم الضرورة الذى نظمته المادة ٤١ من الدستور ،

والتي توجب دعوة مجلس البرلمان للموافقة عليها ، وكانت استقالة تحقيق هذا الشرط ، بالاستقالة السياسية التي رأتها الثورة في اجراء انتخابات سريعة ، أو دعوة مجلس النواب الوفدي المنحل ، كان ذلك مما يهدد شرعية هذه القوانين جميعا . وبدأت المحاكم تنتظر طلبات مرفوعة من هذا النوع . لذلك ألغت قيادة الثورة دستور ١٩٢٣ ببيان أعلنه القائد العام للجيش في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

وكان من الاجراءات التي أريد بها معالجة هذا الجانب الشرعى في قرارات الثورة والسلطة الجديدة ، قانون صدر في ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ يعتبر كل تدبير اتخذته القائد العام للثورة ورئيس حركة الجيش ، من « أعمال السيادة » التي تمتنع على المحاكم (سواء مجلس الدولة أو القضاء العادى) النظر فيها . وذلك خلال ستة أشهر من ٢٣ يولييه ، ثم جددت المدة الى سنة (القانون ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ ، ثم القانون ٣٦ لسنة ١٩٥٣) . وكذلك قانون حل الأحزاب رقم (٣٧ لسنة ١٩٥٣) الذى حرصت القيادة به على تفادى صدور أحكام قضائية ضدها فى القضايا التي نظرت طبقا لقانون تنظيم الأحزاب (رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢) . ثم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ الذى صححت به الثورة كل قوانينها السابقة التي صدرت فى ظل دستور ١٩٢٣ حتى ألغى فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

ومن جهة أخرى ، فإن أوضاع الصراع بين القوى السياسية المنظمة وبين الطريق الذي اختارته السلطة الوليدة ، فى استخدام أدوات الدولة فى هذا الصراع ، قد فرض عليها الاهتمام بأجهزة الأمن . وقد سبقت الإشارة الى أن السلطة الجديدة عملت على تطهير الجيش والشرطة من العناصر الفاسدة والعناصر المناوئة لها ، كما سلفت الإشارة الى أن جهاز المخابرات الوليد كان جهاز الكفاح المسلح للثورة ضد المعسكرات البريطانية فى عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ . وبسبب انبثاق السلطة الجديدة من الجيش ، صار الجيش ركيزتها الأساسية فى صراعاتها ، وإن كانت الأحكام العرفية سارية فى مصر منذ حريق القاهرة ، فقد عدل قانونها بما يسمح بتشكيل المحاكم المشار اليها فيه من الضباط وحدهم . واشترك الضباط بنسبة أربعة أعضاء الى ثلاثة مستشارين فى محكمة الغدر التى أنشئت فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ (والقانون ٣٤٤) وصدر قانون جديد بالأحكام العرفية فى ٧ أكتوبر ١٩٥٤ . (رقم ٥٣٣) . كما أنشئت محكمة الثورة فى سبتمبر ١٩٥٣ لتحاكم قسماً من الساسة القدامى ، وجرى تشكيلها من ثلاثة من أعضاء قيادة الثورة ، وكذلك محاكم الشعب التى حاكت الإخوان فى نوفمبر ١٩٥٤ وشكلت كلها تشكيلاً عسكرياً وحكمت على حوالى ٩٠٠ فرد .

ومع سلسلة القوانين الاجتماعية التي صدرت غداة تولى محمد نجيب رئاسة الوزارة ، وحملة الاعتقالات للسياسة القدامى وقتها ، صدر قانون ينظم وسائل تعاون القوات المسلحة مع السلطات المدنية (الشرطة) فى المحافظة على الأمن (رقم ١٨٣ فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٢) . وبهذا صار للجيش وظيفة مطردة ، سواء فى حفظ الأمن الداخلى ، أو فى تطبيق الحكم العرفى (حالة الطوارئ) أو فى تشكيل المحاكم الاستثنائية .

لقد كان القسم المخصوص المختص بالأمن السياسى للدولة قبل ٢٣ يولييه يتكون من ٢٤ ضابطا ، ويرأس الأقسام السياسية بالمحافظات ومديريات الأمن ، وكان رئيسه اللواء عمر محمد حسن ثم خلفه اللواء محمد ابراهيم امام . وبعد ٢٣ يولييه ألغيت هذه الأقسام ، واعتقل بعض ضباطها وأنهيت خدمة البعض ، ونقل غيرهم للعمل بالشرطة المحلية . ولم يبق من هؤلاء الا قلة ، « وفى مبنى المباحث العامة أنشئ قسم خاص يضم بعض ضباط الجيش برئاسة الصاغ محيى الدين أبو العز ، وكان هذا القسم حلقة الاتصال بين ادارة المباحث العامة ورئاسة الجيش .. » (٢٨) .

كما يحكى عبد المنعم النجار أن « المخابرات الحربية قبل حركة ٢٣ يولييه كانت تتكون من عدد محدود من الضباط (حوالى ١٥ ضابطا) ولم تكن لهم القدرة على الاحاطة بكافة أنواع النشاط السرى فى الجيش ... ووجه مجلس قيادة الثورة نشاط أجهزة

المخابرات القديمة ضد النشاط الانجليزى فى منطقة القناة ، وكذا ضد نشاط اسرائيل ، ثم قرر تعيين زكريا محيى الدين مديراً للمخابرات ، وعينت نائباً له . كما تقرر حل (القلم السياسى) وإعادة تشكيله باسم (المباحث العامة) ، التى طعمت بعدد جيد من الضباط ... وأشرف على هذه العملية كل من جمال عبد الناصر وجمال سالم ... وأذكر أن جمال عبد الناصر كان قد شكل جهازاً اسمه (الأمن الداخلى) ضمن المخابرات تولى قيادته محيى الدين أبو العز « ويذكر أن كانت هناك وقتها صلات ودية مع بعض الأمريكيين ، الذين قدموا أبحاثاً ودراسات عن طريق تنظيم المخابرات (٢٩) .

كما يحكى حسين عرفة ، أنه تولى ادارة المباحث الجنائية العسكرية التابعة للبوليس الحربى ، وانها قامت بأدوار متعددة وهامة فى كشف المؤامرات وخدمة مجلس قيادة الثورة ، وساق مثلاً على ذلك ما صنعتته هذه الادارة فى أزمة مارس ١٩٥٤ ، وطبع المنشورات وتوزيعها ، ومحاولة التشكيك فى سلوك محمد نجيب والاسامة الى شعبيته ، وكذلك « كانا نقوم بهذا العمل ضد التيار الذى ساد بعض الصحف المصرية مهاجماً لبعض ظواهر حركة الجيش ، وخاصة تصرفات البوليس الحربى ، وكنا نقوم باعتقال الشخصيات السياسية التى نكلف باعتقالها » ثم حكى

الدور الذى قام به البوليس الحزبى فى اعتقال ضباط سلاح الفرسان فى أزمة مارس ١٩٥٤ (٣٠) . وهكذا بدأ فى هذه الفترة يعاد تشكيل أجهزة الأمن السياسى ، وبدأت تتعدل وتتشكل أجهزة الأمن ، سواء فى الشرطة أو فى الجيش ، وتقوم مع هذا التعدد بمهام الأمن السياسى الداخلى ، كما يقوم بعضها بوظائف سياسية ، وقامت بحملات الاعتقالات التى قامت فى فترات متعددة ، وخاصة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وفى يناير ١٩٥٣ ، وفى سبتمبر ١٩٥٣ ، وفى مارس ١٩٥٤ ، ثم فى أكتوبر ١٩٥٤ ، وشملت هذه الاعتقالات ، وخاصة الأخيرة ، آلافاً ، وهم من التيارات السياسية الحزبية ، سواء القديمة أو الحديثة .

لم يكن يكفى فى تطويع الدولة والمجتمع ، الهيمنة على جهاز ادارة الدولة وامتلاك أجهزة الأمن ، وضرب الحركة الحزبية ، انما لزم فيما يلزم سد النوافذ وتضييق الروافد ، بالنسبة لاحتمالات ظهور المعارضة ، سواء للثورة من حيث هى أهداف وغايات ، أو للسلطة الجديدة بوصفها كذلك . وكان ذلك يعنى احكام القدر الكافى من الهيمنة على المؤسسات التى عرفت بانبثاق ألوان من المقاومة أو المعارضة ، وقد اقتضى نشاط الحركة الحزبية بين طلبة الجامعة وكثافة مظاهراتهم ، اجراءات من الاعتقال والفصل لبعضهم ، كما اقتضى ظهور المعارضة بين أساتذة الجامعة فصل بعضهم فى ١٩٥٤ ، ثم صدر القانون ٥٠٨ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤

يرخص لمجلس الوزراء اصدار القواعد الخاصة بشروط قبول الطلبة ونظام تأديبهم (المادتين ٢٢ ، ٩٩) ويجيز نقل أعضاء هيئة التدريس بقرار من وزير التربية والتعليم الى وظائف أخرى (المادة ٩٨) ، ويمنح قدراً من اشراف مجلس الوزراء على تشكيلات الجامعة ، كما اقتضت خصومة مجلس قيادة الثورة للدكتور السنهوري في أزمة مارس ١٩٥٤ دخول مظاهرة الى حرم مجلس الدولة والاعتداء على الدكتور السنهوري بالضرب ، ثم صدر قانون في ١٥ أبريل يحرم كل من تولى الوزارة من فبراير ١٩٤٢ حتى قيام الثورة من تولى أية وظيفة عامة لمدة عشر سنوات ، ولم يكن ينطبق القانون الا على السنهوري وحده ، واقتضاء الخروج من وظيفته القضائية ، ثم وجهت حركة الاحتجاج بين أعضاء مجلس الدولة في مارس ١٩٥٥ بصدر قانون جديد لمجلس الدولة ، تضمن فيما تضمن حل مجلس الدولة وإعادة تشكيله خلال خمسة عشر يوماً ، وأسقط من عضويته بعض العاملين به (القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥) .

واقترضى ظهور المعارضة في نقابة المحامين ، أن صدر قانون بجل مجلس النقابة ووقف العمل بالأحكام الخاصة بالجمعية العمومية لنقابة المحامين واجراء انتخابات مجلس نقابة جديد ، ونيط بوزير العدل اصدار قرار بتشكيل مجلس نقابة مؤقت بطريق التعيين (القانون ٧٠٩ في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٤) . كما اقتضى

مساهمة الصحافة الحزبية في حركة المعارضة لثورة ٢٣ يوليه أو سلطتها الجديدة ، الشروع فيما سمي بتطهير الصحافة وحل في ١٥ أبريل ١٩٥٤ مجلس نقابة الصحفيين برقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ وهذه الاجراءات الأخيرة توضح ملمحا هاما من ملامح تشكيل النظام خلال هذه الفترة ، وهو تفتيح المؤسسات ذات الادارة الذاتية ، سواء كانت من مؤسسات الدولة أو المرافق العامة أو المؤسسات النقابية ، وايجاد تنظيم جديد لها يمكن لنوع من الهيمنة المركزية على مقررات هذه المؤسسات وطرائق تشكيلها ، وأساليب اتخاذ القرارات فيها ، وذلك إحكاماً لأوضاع النظام الثوري القابض .

الفصل الرابع

نظام الحكم

يظهر من الفصل السابق ، كيف تخلقت أطر النظام السياسى وترأست لبناته واحدة واحدة ، فى الفترة الأولى من قيام الثورة حتى نهاية ١٩٥٤ . جرى ذلك من خلال حركة الأفعال وردود الأفعال ، ومن خلال سعى القيادة الجديدة لدعم سلطتها فى مواجهة القوى التنظيمية المعارضة لها ، ومن خلال أوضاع الصراع الاجتماعى واختيار أساليب التنظيم التى تمكن من انفاذ السياسات الاجتماعية والوطنية الاصلاحية فى حدود الامكانيات المتاحة ، وفى هذا السياق انفكَّت الأوعية التنظيمية للضباط الأحرار كهيئة قامت بالثورة ، ولم تستطع بامكانياتها التنظيمية أن تواجه حركة الصراع من بعد . وترابطت قيادة الثورة بجهاز الدولة الادارى ، فصارت تكون معه وحدة سياسية اجتماعية تنظيمية . وصارت المهام السياسية توكل بالتدريج - حسب المناسبات الملجئة لذلك - لأجهزة الادارة . بعد أن جرى تهذيب هذه الأجهزة وملاءمتها بقدر الإمكان مع الوظائف السياسية المطروحة .

وما لبثت هذه الخبرات التنظيمية أن تراكمت ، لتجاوز حدود الاجراءات المتناثرة ، واتصير مجموعة من التصورات المتماسكة المدركة ، وليتكون منها من بعد مجمل التصميمات والهياكل الدستورية والتنظيمات السياسية ، ولتتجمع فى نسق تنظيمى سياسى ودستورى متجانس ، سواء من حيث سلطات الدولة أو نظام الحكم . وقد حفظ لنا تاريخ العامين الأولين فيما حفظ ، وثيقتين يمكن المقارنة بينهما . اذ أعلنت قيادة الثورة فى يناير ١٩٥٣ ، مع سقوط دستور ١٩٢٣ ، عن تشكيل لجنة من خمسين عضوا لإعداد مشروع دستور جديد . ثم أصدرت القيادة فى فبراير ١٩٥٣ دستورا مؤقتا ليجرى به العمل ثلاث سنوات هى فترة الانتقال التى حددتها الثورة . ولم يكتب لمشروع لجنة الخمسين أن يولد ، انما سقط جنينا . بينما تضمن الدستور المؤقت من المبادئ ما اطردت مراعاته ، وشكل أسس التنظيم السياسى للدولة فى عهد الثورة .

كانت لجنة الخمسين تتألف من عناصر تمثل الغالب الأعم من الاتجاهات السياسية الحزبية القائمة فى ذلك الوقت . كان منهم ثلاثة من أعضاء لجنة دستور ١٩٢٣ (ومن هؤلاء على ماهر رئيس اللجنة الجديدة) . وفيهم أربعة من كبار رجال الوفد ، واثنان من الأحرار الدستوريين ، واثنان من السعديين ، وثلاثة من الاخوان

المسلمين ، واثنان من الحزب الوطنى الجديد (فتحى رضوان)
ورئيس حزب الكتلة الوفدية ، وعضو من مصر الفتاة (الحزب
الاشتراكى) ، وفيهم أيضا عناصر غير حزبية بحكم مناصبهم أو
خبراتهم القانونية أو السياسية ، مثل رؤساء محكمة النقض ومجلس
الدولة والمحكمة العليا الشرعية ، وثلاثة من رجال الجيش
والشرطة (١) ، وبعض أساتذة القانون الدستورى والساسة
المستقلين ، وعدد من رجال الاقتصاد والشخصيات العامة ، ويتخلل
هؤلاء جميعا ستة من وجوه الأقباط .

ومع أن قيادة الثورة هى من اختار هذه العناصر جميعها ، فلم
يشارك فى ترشيح الأسماء للجنة حزب ولا هيئة ينتمى إليها
العضو ، إلا أن الظروف السياسية التى أختير فيها الأعضاء ، فى
ذلك الوقت المبكر من قيام الثورة ومن الوجود الحزبى النشط
نسبيا ، هذه الظروف أوجبت على القيادة أن تختار مرشحين لهم
وضعهم البارز فى هيئاتهم ، وإن كانوا من العناصر المعارضة
للثورة أو ممن لا يرجى منهم المبالاة لها . ومن هنا يصدق تمثيلهم
للتيارات السياسية والهيئات التى وفدوا منها .

وقد جرت اللجنة فى عملها على قدر من التراخى الكبير ، فلم
تنجز مسودة المشروع إلا بعد عام ونصف من تشكيلها ، وهما
ذاتهما العام والنصف اللذان انحسم فيهما الصراع السياسى
لصالح قيادة الثورة ضد الحركة الحزبية عامة .

تبني مشروع لجنة الخمسين مبدأ « الجمهورية البرلمانية » . ثم أورد المواد الخاصة بالحريات العامة وضمائنات الأفراد ، فأطلق هذه الحريات والضمائنات لم يقيدتها الا في حالات مخصوصة ، كالقبض في حالة التلبس ، وشرط لذلك سماح القانون وإذن القاضي دون أن يخول السلطة التنفيذية وحدها أمراً ما . وبالنسبة للحريات الجماعية ، أطلق المشروع حرية الصحافة والطباعة ومنع تقييدهما بأي قيد ومنع فرض الرقابة عليهما ، وحظر إنذار الصحف أو وقفها أو إلغاءها أو مصادرتها بالطريق الإداري (المادة ٢٦) ، وأباح حرية الاجتماع ومنع الشرطة حضور الاجتماعات ، ولم يجز الإخطار مقدماً عن الاجتماعات الا بالنسبة للاجتماعات العامة ، ولم يقيد الاجتماعات العامة الا بأن تكون لغرض سلمي ودون حمل السلاح ولا تتنافى مع الآداب . وأباح المواكب والمظاهرات في حدود القانون (المادة ٢٩) ، وأباح تأليف الجمعيات والأحزاب دون سابق إخطار أو استئذان ، مادامت الغايات والوسائل سلمية . وشرط للقانون الذي يصدر بتنظيم الأحزاب ، أن تجرى أحكامه على أسس ديمقراطية دستورية وعلى أساس الشورى وحرية الرأي ، وأن تكون الأحزاب بعيدة عن النفوذ الأجنبي . وخص المحكمة الدستورية بالفصل في كل ما يتعلق بهذه الأوضاع من منازعات (المادة ٣٠) .

وبالنسبة لسلطات الحكم ، تبني المشروع الأسس العامة لدستور ١٩٢٣ ، مع تنقيحها بما يؤكد السلطة المنفردة « للأمة » وللجهاز النيابي على أجهزة الحكم ، أى استبعاد أية امكانية دستورية لقيام قطب دستوري يناوئ سلطة الأمة (كما كان الوضع الدستوري للملك فى نظام ١٩٢٣) . وشكل البرلمان من مجلس للنواب والشيوخ ، أولهما يتكون من ٢٧٠ عضواً ينتخبون كل أربع سنوات بالاقتراع العام السرى المباشر من مرشحين لا يقل سن أحدهم عن ثلاثين سنة ، ولا يحل المجلس مرتين لسبب واحد ، وإذا حل ولم تجر انتخابات المجلس الجديد فى ستين يوماً ، عاد المجلس المنحل للانعقاد بقوة الدستور فى اليوم التالى (المادة ٥٦) . وهذا الحكم الأخير يعالج وجهاً خطيراً من وجوه سوء التطبيق فى عهد الدستور السابق . والمجلس الثانى هو مجلس الشيوخ الذى يتكون من ١٥٠ عضواً ، ثلاثة أخماسهم تنتخب بالاقتراع السرى العام المباشر ، والخمس الرابع تنتخبه النقابات والفرف والجمعيات ، والخمس الأخير يعينه رئيس الجمهورية (كان دستور ١٩٢٣ يخول الملك تعيين الخمسين جميعاً) .

ورئيس الجمهورية رئيس برلمانى وليس رئاسياً ، تختاره هيئة تتشكل من أعضاء البرلمان وبعض الهيئات المحلية لخمس سنوات لا تتكرر أكثر من مرة واحدة . والرئيس أن يحل مجلس النواب ، ولكن

بشروط أن يترتب على حل المجلس سقوط الوزارة تلقائياً وبحكم الدستور ، وأن يشكل رئيس مجلس الشيوخ وزارة محايدة تجرى الانتخابات ، ثم يعود إلى منصبه فور انتهاء هذه المهمة ، وتطرح الثقة بالوزارة الجديدة أمام المجلس الجديد (المادة ١٠٣) . وهذا الحكم يعالج أيضاً سوء استخدام رئيس الدولة (الملك فى دستور ١٩٢٣) سلطته فى حل مجلس النواب حسبما أسفرت عنه تجربة الدستور الملغى . ثم إن رئيس الجمهورية لا يملك سلطة منفردة قط ، وهو يتولى جميع سلطاته بواسطة وزرائه وتوقيعاته لا تنفذ إلا أن يوقع معه رئيس الوزراء والوزير المختص ، وهو لا يستقل بأمر إلا أن يولى رئيس الوزراء (وهذا الأمر محكوم بثقة مجلس النواب واستمرارها) ، وإلا أن يعين خمس أعضاء مجلس الشيوخ ، والوزارة هى من يهيمن على مصالح الدولة وتوجيه السياسة العامة ، ومسئوليتها تضامنية أمام مجلس النواب ، وهى خاضعة للمساءلة أمام المجلس ولطرح الثقة فيها أو فى أحد وزرائها .

وبالنسبة للسلطة القضائية ، أكد المشروع استقلالها ودعمه بالاستقلال التنظيمى لها فى إدارة شئونها ، ونظم المجلس الأعلى للقضاء بتشكيل ، عين أعضاءه تفصيلاً من رؤساء الهيئة القضائية بحكم وظائفهم (المادة ١١٦) . ومنع تولى القاضى الوزارة قبل مضى عام على تركه منصبه القضائى . وسد ثغرة خضوع النيابة

العامة للسلطة التنفيذية ، بأن جعل النائب العام منتدباً من مستشارى محكمة النقض ، وأوجب أن يتولى التحقيق فى الجنايات وجرائم السياسة والرأى والصحافة قضاة ، كما خول السلطة القضائية الاشراف على رجال الضبط القضائى ، وجعل لمجلس الدولة ولاية عامة فى المنازعات الادارية ، وشكل للمجلس مجلساً يدير شئونه ، ثم أوجد المشروع محكمة عليا دستورية تتألف من تسعة أعضاء ، ثلثهم يختاره رئيس الجمهورية ، وثلثهم يختاره البرلمان وثلثهم تختاره السلطة القضائية (المواد ١٨٧ - ١٩٣) (٢) .

ويبدو من هذا العرض ، أن هيمن على مشروع لجنة الخمسين جملة من الاعتبارات الاجتماعية والتاريخية والسياسية ، أتت بالمشروع وفق منزع ليبرالى صرف . بلغ عدد الوزراء السابقين فى اللجنة نسبة قد تجاوز الثلث من مجموع أعضائها ، وبلغ عدد كبار نوى المناصب ورؤساء الهيئات السابقين والحاليين نسبة تجاوز الثلث الآخر من تشكيلها ، فكان ما يصل إلى الثلاثة أرباع فيها من عناصر النخبة الحاكمة قبل ٢٣ يولييه ١٩٥٢ ، ولم يمثل فيها من عناصر من تسميهم هذه الدراسة « أحزاب التيارات السياسية الجديدة » الا ستة ، ثلاثة من الإخوان المسلمين واثنان من الحزب الوطنى الجديد وواحد لمصر الفتاة ، ولم تمثل الطليعة الوفدية ولا الحركة الشيوعية بأحد . ويكاد الباشوات السابقون يصل عددهم

بها إلى الثلث . والغالبية الغالبة تصل إلى الخمسين من العمر ، وفيهم كثير يجاوز الستين .

ومن ثم فإن تمثيل اللجنة للتيارات الحزبية والسياسية الجديدة (غير تيارات نخبة الحكم السابقة) كان تمثيلاً ليس مرجوحاً فقط ولكنه جد محدود . كان غالب أهل النخبة القديمة فيها من العناصر الوطنية والديمقراطية ، ولكن تفكيرهم ومثلهم السياسية وأهدافهم الوطنية والديمقراطية كانت محدودة بالنظرة الوطنية الليبرالية لسنوات العشرينات ولثل نظام ١٩٢٣ . لذلك جاء تصورهم لأبنية المشروع أشبه ما تكون تنقيحاً لدستور ١٩٢٣ في إطار أبنيته ومؤسساته وقواه السياسية والاجتماعية ، أشبه بذلك من أن تكون استشرافاً لما كانت تستشرفه نظرة الأحزاب الجديدة ، من حيث موجبات الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستقلال الحضارى ، سواء بنظرة التيار الاسلامى أو بنظرة التيارات المتأثرة بالفكر الاشتراكى ، أو بالنظرة الوطنية التى تدخل فى حسابها المطالب المتممة للأهداف الوطنية التقليدية .

ووجه كون المشروع مجرد تنقيح لدستور ١٩٢٣ الملغى ، أنه وضع صياغات رفيعة المستوى حقاً ، تضمن للبرلمان أن يكون مؤسسة الحكم الرئيسية التى تدور حولها كل سلطات الدولة ، وأنه سد الثغرات التى نفذ منها الملك إلى مجمل مؤسسات

دستود ١٩٢٣ ، ووقف فى وجه أية محاولة لرئيس الدولة للتغلب على سلطات « الأمة » ممثلة فى مجلس النواب . ولكن المشروع أغفل فى كل ذلك ما ترتب على قيام ثورة ٢٣ يوليه وخلع الملك ، من اختلال ضخم فى موازين القوى السياسية السابقة على قيام الثورة ، ومن تغير نوعى كبير بين رئاسة الدولة الملكية وبين رئاسة الدولة بعد إلغاء الملكية ، ووقف المشروع عند حدود أن ما حدث فى ٢٣ يوليه كان مجرد حركة إنقلابية فى قمة السلطة أزاحت الملك وتركت مطرحة فراغاً سياسياً ، وأريد بالمشروع الجديد أن يملأ هذا المطرح ، لا بالقوى الاجتماعية والسياسية التى أزاحت الملك وخلفته ، ولكن بالقوى التى تصارعت مع الملك قبل الثورة فى إطار نخبة الحكم القديمة وقوى ثورة ١٩١٩ التى صاغت الدستور الملقى .

ورغم وجود عدد من الأخوان المسلمين فى اللجنة ، لا نلاحظ فى مشروع الدستور أى ربح لهذا التيار ، سواء فى رسم أبنية الحكم أو فى الصياغات النظرية لنسق الحقوق والواجبات السياسية المنعكسة فى أحكام المشروع . أو حتى فى المصطلح القانونى والفقهى الذى يجرى به التعبير عن تلك الأحكام ، ورغم وجود بعض العناصر القريبة من نداءات العدالة الاجتماعية حسبما ترددت فى الأربعينات ، لا يكاد المشروع يحمل ظلاً لهذه النداءات ولا أثراً ،

لا من حيث المبادئ العامة التي قام عليها ولا من حيث صياغته للأطر والهيكل ولنظام الحقوق .

ومن ناحية أخرى ، فنحن نلمح في مشروع لجنة الخمسين أن القوى السياسية التي شاركت في وضعه قد وضعت على صورة لا تدع لرجال حركة ٢٣ يولييه دوراً يؤدونه في أبنية الحكم الدستورية ، لا بوصفهم قيادة لهذا الحركة ، ولا بمراعاة المؤسسة التي انحدروا منها وهيمنوا على مقاليد الأمور ، وهي الجيش . وما كان لرجال الثورة ولا لمؤسستهم أن تقوم بدور في جهاز الدولة الدستوري ، الا من خلال رئاسة الجمهورية وارتباط الجيش بها ، ولكن المشروع حرص تلافياً لهذا الدور أو تجاهلاً له أن يجعل رئاسة الجمهورية رئاسة برلمانية ، تختار من هيئات ، على رأسها وأقواها المجلس النيابي ، كما حرص على ألا تتولى مسئولية ما في تقرير السياسات وتنفيذها ، وأنحصر ما نيظ بالرئيس من سلطة يستخدمها منفرداً ، في تعيين خمس أعضاء مجلس الشيوخ ، وهو المجلس الأدنى من حيث السلطة البرلمانية ، وثلاث أعضاء المحكمة الدستورية ، وحرص المشروع على عزل الجيش عن رئاسة الجمهورية وربطه بوزارة البرلمان وحدها . كما جعل القوة السياسية الدافعة لمؤسسات الدستور كلها هي الحركة الحزبية ، وليست أية قوة سياسية تولدت في إطار جهاز الدولة ومؤسساته ، وشرط في

تعيين رئيس الجمهورية بلوغ سنه الخامسة والأربعين ، مما لم يكن بلغه إلا محمد نجيب من رجال حركة الثورة . وذلك فى ظروف ظهور بؤادر الخلاف بينه وبين الضباط الأحرار .

ومن كل ذلك يظهر أن واضعى المشروع قد استهدفوا بصنيعهم اقضاء رجال ٢٢ يوليه من أن يكون لهم وجه من وجوه المشاركة فى السلطة من بعد ، كما أستهدفوا أبعاد المؤسسة العسكرية من أن يكون لها دور فى العملية السياسية . ووجه الملاحظة هنا لا يتأتى من الصواب النظرى لهذا المسلك ولا من مدى صوابه بحسبانه هدفاً سياسياً يبتغى ، ولكن وجه الملاحظة أن المشروع بهذا الصنيع غفل عن خريطة القوى السياسية القائمة وموازين السياسة الدائرة . وهو فى هذا لم يغفل فقط عن عناصر أو أفراد هيمنت على السلطة ، ولكنه غفل عن إدراك أن المؤسسة العسكرية وجهاز الدولة عامة قد ترابطت أوصاله مع هذه القيادة الجديدة ، فصاروا معاً لا يكونون قوة إجتماعية واحدة فحسب ، بل صاروا يكونون بناء تنظيمياً متماسكاً ، أو بتعبير أدق كانت تنمو حركة الترابط الاجتماعى والتنظيمى هذه ، فى ذات الفترة التى كان يعد فيها مشروع الدستور .

لقد عملت لجنة الخمسين على أن يتحول نظام الحكم فى صورتها من نظام تتنازعه مؤسستان دستوريتان ، هما

رئاسة الدولة ، ملكا كانت أو رئيس جمهورية ، والهيئة النيابية (كما كان الحال فى دستور ١٩٢٣) ، إلى نظام يدور على محور واحد هو المجلس النيابى . والحركات السياسية والحزبية أن تتنافس على شغل هذا الموقع ، ولكن ما أن تشغله قوة منها حتى تضمن دوران المؤسسات الدستورية كلها حوله وبطاقة دافعة تصدر عنه . ومن المجلس النيابى تتشكل الوزارة وتصدر القوانين التى تطبقها المحاكم ، ومن الوزارة الخاضعة للمجلس تجرى الهيمنة على أجهزة الإدارة والتنفيذ والشرطة والجيش والأمن عامة .

وقد كان يكون لهذه الصيغة إمكان التحقق العملى ، لو أن الحركة الحزبية بتنظيماتها كلها أو بعضها ، كانت هى من أطاح بالطرف الآخر المتمثل فى الملك وما يحوطه من قوى المجتمع والسياسة ، ولكن الحاصل أن تلك الحركة التى مهدت بجهادها الدءوب المتطاول المدى لتغيير الأوضاع السياسية على ما نفذ فى ٢٣ يوليه ، لم تكن هى من قام بالثورة من الناحية التنظيمية . وما كان لها أن تحتل دور القيادة فى الواقع الجديد إلا بصراع جديد مع القائمين بحركة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، والذين بدأوا يتوحدون مع جهاز الإدارة المهيمن ليكونوا معاً قوة سياسية اجتماعية حاكمة . ولكن لجنة الخمسين لم تفتن إلى حصيلة حسابات الأوضاع الراهنة .

لقد غلب على واضعى دستور ١٩٢٣ (لجنة الثلاثين) أنهم كانوا من خصوم الوفد الذى قام بثورة ١٩١٩ وقادها تنظيمياً ، ولكنهم كانوا من البصر السياسى بحيث لم يسدوا أمام تلك القوة الجديدة منافذ الولوج إلى أبنية الحكم الدستورية ، أو احتمال الولوج إليها بحيز يتسع أو يضيق ، وذلك حرصاً منهم على أن يتاح لدستورهم مكنة الوجود الواقعى فى التطبيق ، بعدم تجاهل قوة سياسية صار لها أثرها غير المنكور . وذلك رغم أن الوفد لم يكن تولى حكماً ولا سلطة بعد ، ولا سيطر على أى من مفاتيح قوة التنفيذ . هذا البصر بحقائق الواقع لم يتح لواضعى مشروع لجنة الخمسين . لذلك أجهض مشروعهم جنيئاً ، رغم ما تضمن من الصياغات الدستورية والفنية رفيعة المستوى .

وهنا ترد ملاحظة هامة ، هى أن قيادة ثورة ٢٣ يوليه هى من شكل لجنة الدستور واختار أسماء المشاركين فيها . وإذا كانت ضغوط الواقع السياسى فى ذلك الوقت المبكر من قيام الثورة فى يناير ١٩٥٣ ، قد فرض عليها بعض هذه الخيارات ، قل هذا البعض أو أكثر ، فإن هذه الضغوط لا تفسر غلبة عناصر النخبة القديمة على تشكيل اللجنة ، ولا هذا التمثيل شديد الضعف لعناصر « التيارات والأحزاب الجديدة » ، ثم هو ضغط لا يفسر البتة كيف نأت قيادة الثورة بنفسها أو بواسطة من يمثلونها عن المشاركة فى

أعمال اللجنة والإسهام فى صياغة نظام الحكم المقبل . قد يتراعى السبب فى أنه حتى يناير ١٩٥٣ لم يكن رجال الثورة قد ظهرتوا ظهوراً سافراً بأنفسهم على المسرح المرئى لأحداث السياسة ، وأنهم لم يكن ترابطت لهم الأواصر مع من يعتبرون ممثلين لهم فى هذا الصعيد . ولكن هذا السبب لا يصلح سنداً على مدى العامين التاليين ، إلا أن يكون تشكيل اللجنة غير محمول على سابق التصميم بإنجاز ما يسفر عنه عملها ، أو أن يكون جد للقيادة من بعد ما أهملت به أمر اللجنة ، وتفرغت لما تصنعه هى من بعد ، فى إطار ما يطرحه الواقع من بدائل للأفعال وردودها .

* * *

لقد كان مما يجاوز النظرة الواقعية ، أن يتبنى الضباط نمطاً دستورياً للحكم جردهم من السيطرة على مكن القوة السياسية الرئيسى فى أيديهم ، وهو الجهاز الإدارى للدولة والجيش الذى انبثقت حركتهم منه وسيطروا عليه . كما كان مما يجاوز هذه النظرة أن يقيموا نظاماً يعتمد فى قواه الدافعة على الحركة الحزبية ، وأن يفرض ذلك عليهم الدخول فى التنافس الحزبى بتنظيم لم يملكوه ، فلا هم أنشأوه من قبل ولا أتقنوا وسائل العمل به ، وإذا كان نفى النقيض لا يؤدى بالضرورة إلى انتصار نقيضه ، بل قد يفضى إلى نفى هذا النقيض ذاته ، فإن إلغاء النظام الملكى وضرب ما يتحلق

حوله من القوى الاجتماعية والسياسية ، قد صاحبه إلغاء النقيض التاريخى والدستورى فى الظروف المصرية لنظام ١٩٢٣ وهو الحركة الحزبية والمجلس النيابى ، وقام محلها نظام تشكلت ملامحه التنظيمية ورسخت سماته العامة ، مع استقرار نظام ٢٣ يولييه وطريقته فى التصدى والاستجابة لما يواجه الوطن من التحديات السياسية والاجتماعية .

فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ أعلن عن دستور مؤقت يجرى به العمل ثلاث سنين هى فترة الانتقال التى حددتها وقتها قيادة الثورة ، تكون هذا الدستور من إحدى عشرة مادة ، ست منها عن المبادئ الدستورية العامة ، تتعلق بأن الأمة مصدر السلطات ، ومساواة المصريين أمام القانون ، وكفالة الحرية الشخصية وحرية الرأى فى حدود القانون وحرمة المنازل طبقاً للقانون ، وإطلاق حرية العقائد وحماية الدولة لها فى إطار النظام العام والآداب ، وعدم تسليم اللاجئين السياسيين وعدم إنشاء الضريبة أو الاعفاء منها إلا بقانون . أما الخمس مواد الأخرى فقد اختص بها تنظيم السلطة فى الدولة ، واحدة منها تطلق يد قائد الثورة فى اتخاذ ما يراه من تدابير لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها ، وتخوله تعيين الوزراء وعزلهم . ومادتان تخولان مجلس الوزراء السلطة التشريعية وأعمال السلطة التنفيذية . والرابعة تقيم

من مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة مؤتمراً عاماً ينظر فى السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ، ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات الوزراء . والمادة الخامسة تقرر أن القضاء مستقل ولا سلطان لأحد عليه بغير القانون (٢) .

ويظهر من ذلك أن السلطة التشريعية لم تفقد استقلالها فقط بل فقدت وجودها نفسه ، وندمجت فى السلطة التنفيذية ، التى يتولاها مجلس الوزراء الذى يعين أعضائه ويعزلهم قائد الثورة . فكلتا السلطتين المندمجتين تمثلان المشيئة السياسية لقائد الثورة ، بحسبانه من يتولى « أعمال السيادة العليا » ، وبحيث يكون الوزراء هنا من أصحاب المشورة الفنية فى تعبيرهم عن هذه المشيئة . ولا رقابة بالدستور على هؤلاء فى استخدام السلطتين إلا من المؤتمر العام ، الذى يتشكل منهم أنفسهم ومعهم مجلس قيادة الثورة ، وهى رقابة حددها الدستور « بالنظر » فى السياسة العامة « ومناقشة » تصرفات الوزراء ، دون أن يناط بالمؤتمر مكنة إصدار قرار ما .

أما بالنسبة للقضاء الذى اعترف الدستور المؤقت باستقلاله ، فالملاحظ أن الدستور اختار عبارة « لا سلطان لأحد عليه بغير القانون » بما يفسح لقيام « السلطان » عليه بواسطة القانون ، عندما يخول جهة ما ، سلطة ما عليه ، وذلك على خلاف أن تكون العبارة « لا سلطان عليه لغير القانون » . ومن ناحية أهم فإن أصل

الوجود المستقل للقضاء إنما ينشأ من قيام التوازن بين سلطتي التشريع والتنفيذ . فإذا فقدت السلطة التشريعية استقلالها يكون القضاء قد أحيط به ، لأن التبعية التنظيمية تنأتى من عاملين تنظيميين ، أن يكون للمتبعون تعيين التابع وعزله (أو صرف أجره ومنعه) ، وأن يكون على التابع أن ينفذ تعليمات المتبع ، واستقلال القضاء يتأتى من أنه وإن كان للسلطة التنفيذية سهم فى تعيين القاضى ، فإن تعيينه وعزله إنما يجرى طبقاً لأحكام قررتها سلطة التشريع ، كما أن القاضى يطبق قوانين تصدر من سلطة التشريع . وهذا مفاد القول بأن استقلاله يقوم على قيام التوازن بين سلطة التنفيذ ذات الهيمنة المادية والمالية ، وسلطة التشريع ذات الاتصال الوثيق بمجمل رأى العام السياسى فى المجتمع . وما دام من ينفذ القانون هو من يصدره ، فقد أحيط بالقضاء من الناحية التنظيمية . وصار ما يتمتع به من استقلال فى أداء وظيفته إنما يعتمد أساساً على أريحية من يقبض على سلطتي التقرير والتنفيذ . واستقلالية القضاء لا تنهدر فقط فى تلك الصورة الفجة ، صورة التدخل المباشر لديه فى أية قضية مخصوصة ، ولكنها تنهدر بصورة أكثر رصانة ، تظهر فى تشكيل محاكم خاصة بأفراد بذواتهم لنظر قضايا معينة ، أو بمنع المحاكم من النظر فى نوع قضايا معينة ، وقد تحقق هذان الأمران فى ظل الدستور المؤقت

بإنشاء محكمة الثورة فى سبتمبر ١٩٥٣ لمحاكمة بعض الخصوم السياسيين ، ومحاكم الشعب فى ١٩٥٤ لمحاكمة الإخوان المسلمين ، ومحاكم عسكرية لمحاكمة بعض الخصوم فى قضايا محددة . كما أطرر صدور التشريعات التى تحرم بعض الطوائف من حق اللجوء إلى المحاكم بالنسبة لبعض من أعمال الدولة وأنشطة السلطة السياسية .

وبعد انتهاء فترة الانتقال ، ألغى مجلس قيادة الثورة ، وأعلن فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ عن دستور جديد ، وجرى الاستفتاء الشعبى عليه فى شهر يونيه التالى . وقد تبنى هذا الدستور مبدأ الجمهورية الرئاسية ، ويختار رئيس الجمهورية بالاستفتاء الشعبى العام ، وهو الذى يتولى السلطة التنفيذية ويعين الوزراء ويرأس مجلسهم ، ويضع السياسة العامة للدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، ويعتبر القائد الأعلى للجيش ورئيس مجلس الدفاع ويعين القائد العام . أما السلطة التشريعية فيتولاها مجلس الأمة الذى يتشكل بالانتخاب العام السرى المباشر ، ويراقب المجلس أعمال السلطة التنفيذية ، والرقابة هنا محدودة بكون المجلس يملك سحب الثقة من أحد الوزراء ، دون أن تقوم مسئولية تضامنية للوزراء كلها أمام المجلس ، لأن رئيس الوزراء هو رئيس الجمهورية المستفتى عليه مباشرة من الشعب ، فلا يملك مجلس الأمة إزاءه سلطاناً . ورئيس الجمهورية الحصين عن رقابة مجلس الشعب هو

الذى يضع السياسة العامة ، وهو أيضاً الذى يقرر له الدستور سلطة حل مجلس الأمة .

ومن جهة أخرى ، أورد الدستور فى المادة ١٩٢ منه ، أن المواطنين يشكلون اتحاداً قومياً ، « وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية » ، ثم قرر « يتولى الاتحاد القومى الترشيح لمجلس الأمة » (٤) . وبهاتين العبارتين تم للسلطة التنفيذية ، التى يرأسها رئيس الجمهورية ، استيعاب المجلس التشريعى ، إذ صار الرئيس هو من يقيم المؤسسة التى تملك وحدها اختيار المرشحين لعضوية المجلس ، فضلاً عن سلطة الرئيس فى حل المجلس ، والقاعدة أن من ملك التعيين والعزل فقد ملك الإرادة ، أو بالأقل أحاط بها .

لم يدم هذا الدستور أكثر من عشرين شهراً ، إذ جرت الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ فألغى الدستور . وكان مجلس الأمة الذى انتخب وفقاً لهذا الدستور قد تراخى انتخابه إلى ١٩٥٧ ، بسبب معركة تأميم القناة وأحداث العدوان الثلاثى على مصر . فلما ألغى الدستور مع قيام الوحدة المصرية السورية ، لم يكن عمر هذا المجلس النيابى الأول فى ظل الثورة قد جاوز سبعة أشهر خلال السنوات الست منذ قيام الثورة . وقد قامت الوحدة باستفتاء شعبى جرى فى كل من مصر وسوريا على أمرين اثنين ، قيام الوحدة باسم الجمهورية العربية المتحدة ، واختيار رئيس الجمهورية . ثم أصدر الرئيس بقرار منه دستوراً مؤقتاً للجمهورية

العربية المتحدة . وورد بالمادة ١٣ من الدستور : « يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة ، ويحدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، بشرط أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري » . واعتبر الدستور المؤقت رئيس الجمهورية هو رأس السلطة التنفيذية ، وهو يعين ويعزل نوابه والوزراء ونوابهم ، ويقوم بوضع السياسة العامة (المواد ٤٤ - ٤٧) كما يشكل الرئيس مجلساً تنفيذياً لكل من الإقليمين المصري والسوري (المادة ٥٨) وتضمنت المادة ٧٢ حكماً مماثلاً للدستور الملغى يتعلق بالاتحاد القومي^(٥) . وقد عين مجلس الأمة بقرار من الرئيس ، ثم عطل المجلس مع انفصال سوريا في سبتمبر ١٩٦١ .

وفي مارس ١٩٦٤ أصدر رئيس الجمهورية دستوراً مؤقتاً بقرار منه ، وتحقيق فيه دمج السلطات من خلال سلطة الرئيس في حل مجلس الأمة ، واعتبار الاتحاد الاشتراكي الذي حل محل الاتحاد القومي بعد حركة التأميمات الواسعة في ١٩٦١ و ١٩٦٢ اعتباراً السلطة الممثلة للشعب . وكان رئيس الجمهورية هو من يضع للاتحاد نظامه وقانونه ويرسم له تشكيلاته^(٦) . ورغم ما نص عليه الدستور من تعيين رئيس الوزراء وتشكيل مجلس الوزراء بقي رئيس الجمهورية يتولى السلطة التنفيذية ويضع السياسة العامة بالاشتراك مع الحكومة ، وظهرت الوزارة في الدستور بوصفها

الهيئة التنفيذية الإدارية . وفى يناير ١٩٦٩ صدر قرار جمهورى بتعديل الدستور المؤقت بإضافة نص تنقضى به العضوية فى مجلس الأمة إذا فقد صفة العضو العامل فى الاتحاد الاشتراكى . وذكر القرار أن هذا الفصل أمر يختص به التنظيم السياسى وحده وأنه صاحب الولاية الكاملة فيه .

من كل ذلك يظهر ، أن واحداً من الأصول العامة فى بناء الدولة منذ ثورة يولييه ١٩٥٢ ، كان الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، أو استيعاب السلطة التنفيذية للوجود المستقل للمجلس التشريعى . وقد افترق وجود هذا المجلس أصلاً ما يريد على تسع سنوات فى فترة الثمانية عشر عاماً التالية لقيام الثورة ^(٧) . وإذا أمكن إسقاط مدة المجلس النيابى الذى كان يشكل بقرارات تعيين من رئيس الجمهورية - دون انتخاب - خلال فترة الوحدة بين مصر وسوريا ، فإن المدة التى افترق فيها وجود مجلس تشريعى منتخب تزيد خلال تلك الفترة إلى نحو اثنى عشر عاماً . أما بالنسبة للسلطة القضائية ، فقد اطراد التقليد التشريعى على إدراج نصوص تمنع التقاضى بالنسبة لبعض مجالات نشاط الدولة ، وعلى إمكان تشكيل محاكم خاصة عسكرية أو محاكم لأمن الدولة ، تحكم فى أنواع معينة من القضايا ، ووجد فى كل من دساتير ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ما يسمح بذلك .

* * *

السمة الثانية فى نظام دولة ٢٣ يوليه ، هى المركزية الشديدة فى بناء أجهزة الدولة ، حتى تصل إلى قمة الهرم فى شخص رئيس الجمهورية . ومن الطبيعى أن يبنى جهاز الإدارة بناء هرمياً وأن تهبط فيه المستويات من الرئيس إلى مرعوسيه إلى مرءوسيهم وهكذا . وذلك بعكس المجالس النيابية التى تبنى بناء أفقياً من أعضاء متساوين فى المراكز ومشاركين فى إصدار القرارات حسب الأغلبية العددية (والأغلبية العددية تفترض بالضرورة المساواة المطلقة والتجريد المطلق بين الأعضاء ذوى الأصوات) . وليس من الغريب أن يبنى جهاز الإدارة من أعلى ، فيختار كل مستوى ما دونه من المستويات ، بعكس التنظيمات الشعبية النيابية والتمثيلية التى يجرى الاختيار فيها من المستوى الأدنى إلى ما يعلوه . ولكن هذه الظاهرة العادية فى بناء أجهزة الإدارة ، كان لها أثر غير عادى بسبب ما أدخل على جهاز الإدارة من وظائف تتخطى حدود الوظيفة الأصلية المنوطة به ، وهى وظيفة التنفيذ . فهو لم يعد مجرد جهاز إدارة ولا محض جهاز تنفيذى ، إنما أوكل إليه رسم السياسات وتقريرها ، وذلك نتيجة لازمة لارتباط الوظائف التشريعية والتنفيذية واندماج سلطات الدولة .

وقد جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها . وظهر رئيس الجمهورية القائم على رأس النظام مصدراً للشرعية ومنبعاً للسلطة على نطاق المجتمع كله .

وتشكل الهيكل التشريعى على أساس من هذه السلطات المركزة .
واتخذ هذا التركيز أساليب عديدة من الناحية الفنية القانونية ، منها
سلطة تعيين كبار الموظفين ومتوسطيهم فى سائر القطاعات
والأنشطة ، وسلطة فصلهم بغير الطريق التأديبى (أى بغير
إجراءات التحقيق وسماع الدفاع) ، واعتبار مثل هذه القرارات
وإن تعلقت بأفراد من أدنى المستويات الوظيفية ، إعتبارها من
أعمال « السيادة » التى لا تخضع لرقابة القضاء حسبما نص
القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ . ومنها سلطة رئيس الجمهورية فى
إصدار اللوائح التنظيمية واللوائح التنفيذية للقوانين ، وسلطته فى
إنشاء وإلغاء الهيئات العامة والمؤسسات العامة ، ومنها سلطته فى
إصدار القوانين فى غيبة المجلس النيابى . وتفويض رئيس
الجمهورية فى إصدار القوانين أحياناً مع وجود المجلس ، كما
حدث فى سنة ١٩٦٧ وما تلاها من السنين . ومنها أن تمنح بعض
القوانين لرئيس الجمهورية سلطة الاستثناء من أحكامها ، والأمثلة
على ذلك كثيرة وعديدة تتراءى بيسر لمن يطالع مجموعات القوانين
التي صدرت خلال هذه المرحلة .

وكان مما يتمشى مع تقرير هذه السلطات ويسند لها ويحوطها
بالشرعية السياسية والدستورية ، أن اعتمد مبدأ الاستفتاء الشعبى
العام كأصل جوهري فى اختيار رئيس الجمهورية وكأساس
لشرعية النظام كله . لقد نيطت السلطات بقائد الثورة فى البداية

طبقاً للدستور المؤقت الصادر في فبراير ١٩٥٣ . وبعد اعتزال محمد نجيب القيادة والرئاسة في عام ١٩٥٤ ، تولى جمال عبد الناصر رئاسة مجلس القيادة وجمع معها رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية . فلما انتهت فترة الانتقال باعلان دستور ١٩٥٦ ، قامت رئاسة الجمهورية على مبدأ الاستفتاء الشعبى العام ، وجرى الاستفتاء وقتها على الدستور من ناحية وعلى شخص الرئيس من ناحية أخرى .

ومع قيام الوحدة المصرية السورية فى عام ١٩٥٨ ، جرى الاستفتاء فى مصر وسوريا على مبدأ الوحدة من ناحية وعلى شخص رئيس الجمهورية المتحدة من ناحية أخرى . ثم اصدر الرئيس بقرار منه الدستور المؤقت للجمهورية الجديدة . فكانت شرعية الدستور مستمدة من اصدار الرئيس المستفتى عليه له ، بمعنى ان « النظام » يستند فى شرعيته إلى « الشخص » وليس العكس . ثم بعد انفصال سوريا صدر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ قرار جمهورى باعلان دستورى . شكل مجلساً للرئاسة يرأسه رئيس الجمهورية ، ويعتبر الهيئة العليا للسلطة فى الدولة ، وتشكل المجلس من قيادة جماعية غير منتخبة . ولكن السلطات الفردية للرئيس بقيت فى الواقع وفى « القانون » . ويقاؤها فى القانون يدل عليه البيان الدستورى نفسه ، ان اوجب موافقة مجلس الرئاسة على تعيين

رئيس المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) والوزراء ، ولكنه أوجب أن تجرى الموافقة بناء على ترشيح رئيس الجمهورية ، ولا تصدر الموافقة الا بقرار من رئيس الجمهورية . فالقرار تحت السيطرة فى مرحلتى الترشيح والاصدار (المادة ٤) . كما أن أعضاء مجلس الرئاسة لا يعينون ولا يعفون منه الا بموافقة الرئيس (المادة ٥) . ويذكر كمال رفعت عضو مجلس الرئاسة وقتها « الواقع ان مجلس الرئاسة كان شكليا أكثر منه قيادة جماعية ، فمثلا كان البغدادى مسئولاً عن الشئون الاقتصادية ولكنه لا يعمل شيئاً ، وكنت مسئولاً عن الشئون العربية دون أن أعمل شيئاً » (٨) .

وهنا تبدو ملاحظة تنظيمية يحسن ابدائها ، وهى ان القرار الذى يصدر من هيئة جماعية ، مجلس ادارة أو مجلس رئاسة أو مجلس نيابى ، انما يصدر بالتصويت بمراعاة الأغلبية والأقلية عند أخذ الرأى ، وحساب الأغلبية حساب عددى ، والعدد يقتضى التجريد المطلق اذ يحسب رأى كل عضو بصوت واحد ، أيا كان وضع هذا العضو ومركزه وخبرته وتخصصه وفهمه وأيا كان رأيه، وتجريد الأعضاء والآراء إلى أحاد يقتضى المساواة المطلقة بمعناها التنظيمى ، ومما يهدر هذه المساواة ان يكون فى مكنة رئيس المجلس أو أى من أعضائه تعيين زميله أو عزله ، لأن من ملك التعيين والعزل أو أحدهما ملك من الناحية التنظيمية الصوت أو الرأى المعداد ، أو يكون قد استوعبه لحسابه ، ومن ملك تعيين وعزل

الأعضاء الآخرين فى أى تشكيل يصدر قراراته بحساب التصويت،
انما يكون قد استوعب الارادة الجماعية للتشكيل ، اياً كانت نسبة
الأغلبية اللازمة لصدورها ، ويكون القرار الصادر قراراً فردياً أو
معبراً عن مشيئة فردية ، ويكون الجدل السابق عليه نوعاً من ابداء
المشورة الفنية ، التى لا تشكل صلب القرار الصادر ، وإنما تتعلق
بالتدبر والتأمل والمداولة السابقة على اتخاذه ، ويكون الالتزام برأى
الأغلبية المخالف نوعاً من الأريحية والسماح .

ولما صدر الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ ، اتفق ان كانت مدة
رئاسة الجمهورية قد انتهت بمضى ستة أعوام منذ فبراير ١٩٥٨ .
ولكن الرئيس أعلن تأجيل الاستفتاء على رئاسته عاماً مقبلاً، بسبب
انشغال الدولة باستضافة عدد من المؤتمرات الدولية ، وساغ تأجيل
الاستفتاء استناداً إلى الثقة المتضمنة والمفترضة بين الرئيس
والشعب ، ثم جرى الاستفتاء على شخصه فى عام ١٩٦٥ . وقد
ظلت مصر منذ ١٩٥٨ تحكم بدساتير مؤقتة تصدر بقرارات من
رئيس الجمهورية وتعديل بقرارات منه ، بحسبان انه هو نفسه
مستفتى عليه من الشعب وحائز على ما يشبه الاجماع .

وطبقاً للنظام الدستورى الذى عمل به منذ ١٩٥٦ ، كانت دورة
الحكم الدستورى تتمثل فى أن يختار الشعب (الناخبون) رئيس
الجمهورية ، ويجرى ذلك بالاستفتاء لا بالانتخاب ، فلا يطرح

للاختيار الشعبى الا اسم مرشح واحد ، ولا يجرى تنافس انتخابى بين مرشحين أو أكثر على منصب الرئاسة ، وي طرح الاسم للترشيح بقرار من مجلس الأمة ، وإذا افترض أن لم يحصل المرشح على أكثرية الأصوات ، طرح المجلس اسم مرشح آخر ، وهكذا ، وهذه الواحدة فى الترشيح من شأنها ان تستبعد الندية فى الانتخاب بين مرشح وآخر ، وتستبعد احتمال تبلور قطب تلتف حوله المعارضة السياسية من قبل أو من بعد ، والمستفتى عليه يتولى مسؤولية السلطة التنفيذية ، ويكون له ما فى الدستور من سلطات دستورية مخولة له ، ومنها حل المجلس النيابى والاعتراض على المرشحين للمجلس .

والجدير بالملاحظة ، انه خلال ثمانية عشر عاماً منذ ١٩٥٢ ، عرفت مصر ستة من الدساتير والاعلانات الدستورية ، فى السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٩ . هذا بالنسبة للتعديلات الدستورية ، اما بالنسبة للتغيرات الوزارية ، فقد عرفت خلال الفترة من يولييه ١٩٥٢ حتى ابريل ١٩٥٤ ستة من التغييرات الوزارية ومنذ ذلك التاريخ الأخير حتى مارس ١٩٦٤ تولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزارة أو ما يقوم مقامها وفقاً للوصف الدستورى السائد فى كل فترة ، وأجريت أربعة تغييرات وزارية فى اعوام ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ . ومنذ ذلك التاريخ الأخير حتى سبتمبر ١٩٧٠ ، عرفت مصر خمسة تشكيلات وزارية ، رأسها

على التوالى على صبرى فى مارس ١٩٦٤ ، وزكريا محيى الدين فى يونيه ١٩٦٥ ، وصديقى سليمان فى سبتمبر ١٩٦٦ ، وجمال عبد الناصر فى يونيه ١٩٦٧ ثم فى مارس ١٩٦٨ (٩) .

ويظهر من ذلك قدر الثبات شبه الكامل لرئيس الجمهورية ، مع كثرة التعديلات الدستورية والوزارية ، فضلاً عن كثرة التعديلات فى المجلس النيابى وجوداً وعدمياً على ما سبقت الإشارة . وإذا كان لوحظ ان عمر الوزارات قد زاد من متوسط ٨٥ أشهر قبل الثورة إلى نحو ١٣ شهراً بعدها ، فان وجه الملاحظة فى السياق المطروح ، لا يتعلق بمدى الثبات الزمنى للوزارة فى ذاتها أو مقارنة بفترة سابقة ، ولكنه يتعلق بمدى ثبات رئاسة الجمهورية مع التغير الكثير فى الهياكل والمؤسسات الأخرى .

* * *

هذا الدمج للسلطات مع قيام السلطة الفردية فى أعلى المستويات اتجه بالدولة إلى مركزية بالغة الشدة ، تفوق ما عرف عن الدولة المصرية من تمركز فى الفترة السابقة ، منذ عهد محمد على ، كما اتجه بها إلى تركيز شديد للسلطة فى ايدى قائد فرد يقف على رأس الهرم الحاكم . ولم يكن الاختيار بين البدائل هو وحده ما أفضى إلى صياغة هذه الصورة ، وثمة عديد من العوامل ساعد على بلورتها هكذا ، مما يظهر فى سياق الفصول السابقة . ومن

هذه العوامل طبيعة تكون جهاز الادارة الذى توحدت معه الثورة قيادة وتنظيماً ، فصار جهاز الادارة هو جهاز الدولة عامة ، وصار جهاز التنفيذ هو جهاز رسم السياسات وتقريرها أيضاً .

ونحن نعرف ان من قام بثورة فهو من سيحكم أو يطاح به ، بمعنى أن من واجبه ان يحكم وأن ليس أمامه خيار ترك السلطة ، فليست الثورة من اعمال الترف أو الهزل ، يشرع فيها الشارع ثم يتركها اختياراً ، انما هى اهداف بدىء بها واستقطبت قوى وهدمت قوائم واستفزت خصاماً ، هى مركب من ركبته لا ينزل عنه وسط الموج الا بمنزل ، كما ان من دخل حرباً لا يخرج عنها إلا بنصر أو هزيمة . وأكثر من هذا فان صورة الحكم وصياغة مؤسساته وأوضاعه بعد الثورة ، إنما تأتى على صورة الجماعة التى قامت بالثورة وأوضاعها المؤسسية وروابطها التنظيمية ، هذه المسألة أقرب إلى أن تكون قاعدة تفرض نفسها على من قاموا بالثورة ، قبل ان يفرضوها هم اختياراً على غيرهم .

ومن جهة ثانية ، فان صلة الديمقراطية ونظامها بالاهداف السياسية والاجتماعية المطروحة ، صلة لا فكاك منها وهى فى شكلها وأسلوبها ترتبط وتتأثر بالاهداف السياسية والاجتماعية المطروحة . ومادمننا فى مرحلة التحرر الوطنى أو بعبارة أدق مادمنا فى « عصر » التحرر الوطنى ومقاومة الاستعمار ، فلا بد أن

تكون تنظيمات الجماعة وحكومتها متصلة بالهدف المرسوم ازاء هذه المسألة الحاكمة ، مسألة التحرر ، ولا بد ان تكون منظمة للقوى الكفيلة بتحقيقه أو حمايته . وهو يقتضى معارك متصلة على كل صعيد اجتماعى وسياسى وعسكرى .

ان الديمقراطية البرلمانية فى مصر ، ارتبطت بطور للحركة الوطنية جرى فى اطار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، عندما كان ميزان القوى السياسية لا يتيح للحركة الوطنية الا الكفاح بطريق المفاوضات ، لإجلاء المحتل أو الوصول لأقصى قدر ممكن من التنازلات منه لتحرير الارادة السياسية من سطوته ، فصارت مسألة من من الأحزاب والقوى السياسية يصل إلى الحكم ، صارت هذه المسألة تتصل اتصالاً وثيقاً بالهدف الوطنى المنشود . ثم استشرفت مصر بعد حرب فلسطين فى سنة ١٩٤٨ مرحلة جديدة ، اذ ظهر أن الكفاح ضد الاستعمار - مع نشوء دولة اسرائيل - يحتاج إلى قوة عسكرية نظامية لدفع العدوان وردعه ، وكانت لهذا التغيير آثار لا بد ان تعمل عملها فى أساليب التنظيم الديمقراطى وأبنية الحكم ومؤسساته . كما حدث مع الحروب الصليبية والهجوم التتري من آثار تتعلق بغلبة النخبة العسكرية ومؤسساتها على نظام الحكم . بل ان وضع ما بعد ١٩٤٨ ، يمكن أن يفسر مسألة ثانوية ، وهى بروز دور العسكريين بدلاً من دور رجال القانون الذى كان بارزاً من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٥٢ .

ونحن عندما نتكلم عن دمج سلطة التشريع فى سلطة التنفيذ وعن محاصرة الوظيفة القضائية ، انما نتحدث بالمصطلح الدستورى السائد الذى يقسم سلطة الدولة من حيث الوظائف وطريقة التكوين إلى هذه التقسيمات . وهذا لا يعنى ان هذه التقسيمات هى هدف سرمدى ومطلوب فى ذاته ، تجند لتحقيقه الجماعة السياسية كما لو كان أمراً مفروضاً عليها من عل ، ولكنه أمر يدور مع وظائفه ، والجهاز النيابى (السلطة التشريعية) هو شىء أشبه « بالهويس » ، الذى تنتقل من خلاله المراكب من منسوب المياه العالى إلى المنسوب المنخفض والعكس ، المجلس النيابى هو « هويس » سلطة الدولة بين حركة رأى العام ذات الموج المضطرب وبين قنوات العمل التطبيقى والتنفيذى ، وهو بهذا صلة نظامية وضابطة بين مجمل رأى العام السياسى (أو التيار ذى الغلبة فيه) وبين ادوات التنفيذ ، أو هكذا تكون وظيفته فى أصل تصورها ، ووظيفته ان يضع القرار العام دون أن يزيغ منه البصر فى الملابس التى تحوط الحالات الفردية الكثيرة المتنوعة ، وهذا واحد من عناصر الرشد فى التقرير ، ووظيفته ان يضع هذا القرار العام فى اطار السياسات العامة التى تمثل المصالح الاجتماعية والسياسية للفئات ذات الغلبة فى المجتمع ، وفق الموازين السائدة فى أية فترة محدودة ، وهذا يكسب قراراته اتساقاً مع السياسات المرعية فى أية مرحلة محددة .

ومن ناحية اخرى ، أياً كان ما يقال بحق عن قصور المجلس النيابي المنتخب عن ان يكون وسيلة لحكم الشعب نفسه بنفسه ، وهو قصور يرد من ان « الشعب » متنوع المصالح السياسية والاجتماعية ، ثم هو قصور يرد تنظيمياً من قصور النظام الانتخابي عن التعبير الصادق عن حركة الرأي العام السياسى ، ومن امكان اصطناع القوى الاقتصادية والاجتماعية ذات المصالح الغالبة لنتائج الانتخابات ، سواء بالضغط المباشرة أو بأساليب صياغة الرأي العام ، مع كل هذه الاعتبارات ومع التسليم بها ومع استبعاد أية نظرة مثالية تتعلق بالمصادقية المطلقة لتمثيل المجلس النيابي للحركات السياسية فى تياراتها العامة ، أو لمطالب الشعب فى عمومها بشرائحه المختلفة ، مع كل ذلك يظل للمجلس النيابي امكانية معتبرة لتنظيم طريقة اتخاذ القرارات العامة والاساسية ، طريقة تكفل اشتراك أعداد أكثر فى اتخاذ القرار ، وهو بينائه الأفقى من أعضاء متساوين يمكن ان يكفل نقاشاً أكثر حرية وأجدى مما تكفله الأجهزة الهرمية الرئاسية للتنظيمات الادارية ، رغم ما تتمتع به هذه الأجهزة الأخيرة من خبرات فنية ، وهو هيئة كثرية تشكل بطريقة دورية تسهم فيها عوامل أقل انصياعاً للقبضة المركزية ، وأكثر استجابة للتحويلات التى تطرأ على حركات الرأي العام ، وأكثر افساحاً للعناصر والوجوه التى تظهر تبعاً وتتصدى للمسائل العامة .

ثم أن الطريقة العلنية في ادائه عمله ، تشكل وسيلة اتصال لا بأس بها بينه وبين تيارات الرأي العام خارجه ، بما يتيح له درجة ما من درجات التأثير بهذه التيارات وبما يربطها بالمسائل التي تدور في المجلس ، وبما يشكل نافذة للرأي العام من خلاله على الاداء الحكومى العام ، وذلك كله في حدود الميزة النسبية لهذه الامكانيات ، وضمان الوصول إلى القرار الأكثر رشداً .

وفى كلمة ، فإن وجود المجلس ، مع اتاحة الضمانات المناسبة لتشكيله وادائه عمله ، مقارنا بعدم وجوده ، هو أكثر مراعاة للرشد في اتخاذ القرار العام ، وأضبط نسبيا في النأي عن الصوالح الذاتية والفردية فى اطار الصالح العام للفئات المهيمنة ولصيغ التوازن الاجتماعى بين الفئات الاجتماعية ذات النفوذ ، وهو أشرك للرأى العام أو لجموع منه فى القضايا العامة وأكفل لإطلاع هؤلاء على شئون الحكم وأنشطة الادارة ، وأن وجود المجلس يشكل مكنة ، ولو ضامرة ، لتحديد تفرد جهاز الادارة بالحكم والتقرير ، ونوع رقابة ، ولو خافتة ، على عثرات العاملين وسوء التطبيق .

ومن جهة أخرى ، فإن السلطة الفردية ليست قرينة الظلم والتخلف ، وقد عرف التاريخ من الحكام الأفراد من قفزوا بمجتمعاتهم قفزات عظيى فى النهوض والارتقاء ، ومن اشاعوا قدراً غير منكور من العدالة الاجتماعية . وهى أيضاً لا تعنى افتقاد

المشورة مطلقاً ولا افتتقاد الرشيد في إدراك مشاكل الواقع والتصدي لها واستنباط الحلول السليمة ، ولا تعنى ان صاحب القرار الفردي انما يتجاهل باللزوم المصالحح العامة سواء كانت لفئة اجتماعية محددة أو لطبقات شعبية عريضة ، ولكن يظل مما يمكن قوله ، انه في القرار الفردي تزداد احتمالات الخطأ والميل ، وفي القرار الجماعي أو في نظام السلطة الموزعة على العديد من المؤسسات تقل هذه الاحتمالات وتزداد امكانات تدارك الأخطاء قبل استفحاليها ، ونحن عندما نقوم تجربة تاريخية ، وهي واقع تم ولا حيلة لنا في تداركه ، قد نقصر نظرنا فيها وفي انظمتها وفي أى قرار اتخذ خلالها ، نقصر ذلك على صواب القرار وما ترتب عليه من نفع أو ضرر ، أى ننظر في مضمون القرار فقط ، ولكن عندما نرسم للمستقبل نظاما ولا نعرف بعد ما سيقع فيه ، انما يتعين اختيار ما تقل فيه احتمالات الخطأ والضرر ، لذلك لا تقوم حجة لصالح السلطة الاستبدادية ، ترد من كونها أصابت وجه الصواب أو أفادت ، في مرحلة تاريخية سابقة أو في حالة مخصوصة ، لأن الأمر ليس امر تلازم بين الأسلوب التنظيمي لاتخاذ القرار وبين مضمونه ، انما هو أمر ترجيح ، وأمر احتمالات تزيد وتنقص ،

واذا كان ترتيب أوضاع الدولة بعد ٢٣ يولييه ، قد صيغ على صورة أفضت اليها الأوضاع التاريخية ، وحصيلة الصراعات بين

القوى السياسية المختلفة ، دون أن يمثل اختياراً حراً بين بدائل متاحة ، بذات الدرجة أو بدرجات متقاربة ، وإذا كانت « الدولة » هى أكبر المؤسسات وأشملها وأدومها فى إدارة شئون الجماعة ، مع اختلاف الفئات التى تتكون منها هذه الجماعة وتنوعها ، ومع تغييرها عبر المراحل التاريخية المختلفة ، فإن لهذا الترتيب لأوضاع الدولة آثاره البعيدة على حركة المجتمع وموازن العلاقات بين قواه المختلفة ، لا وفقاً لمضمون السياسات الاجتماعية التى تتخذها الدولة فقط ولكن وفقاً لاسلوب هذا التنظيم عينه وأثره الاجتماعى فى دعم النفوذ السياسى لفئات من الجماعة ازاء غيرها من الفئات الاجتماعية . بمعنى انه اياً كانت أسباب ظهور هذا النحو من التنظيم السياسى للدولة ، فانه بموجب هذا الظهور ترد آثار فى العلاقات بين القوى الاجتماعية ، من شأنها ان تدعم هذا الشكل التنظيمى وتؤازره .

لقد اعتاد الكثيرون النظر الى جهاز الادارة بحسبانه « اداة » فقط ، كما لو انه مجموعة من الروابط والقنوات تعمل بغير هوية ، وبغير أن يكون للعاملين بها « موقف » ازاء ما ينفذونه ، أو ما يتقرر ويرسم من سياسات من خلالهم ، وفى الحقيقة هو جهاز بشرى اجتماعى ، يتكون من أناس ومواطنين لهم توجهاتهم الفكرية والاجتماعية ولهم أوضاعهم الاجتماعية التى تحتل مكانها فى

خريطة الفئات الاجتماعية المتنوعة ، فهو جهاز « فاعل » ، وله طريقته فى تقرير السياسات أو التأثير فيما يتخذ من قرارات أو ما يشرع فى تطبيقه منها . وإن بدا كل ذلك منه لا من خلال المواقف السياسية والاجتماعية الجهيرة ، ولكن من خلال قيامه بوظائفه السياسية من حيث جمع المعلومات وتصعيدها والادلاء بالمشورة الفنية والقيام بالتنفيذ ومراقبته . بمعنى انه يعبر عن ذلك بمراعاة ما يفرضه الطابع التنظيمى على العاملين من ضوابط فى الحركة وما يمليه عليهم من قيود تحدد وجهتهم فى الأفعال وردود الأفعال . ومن المعقول ان تزداد هذه المكثات الفاعلة مع قيامه بالوظائف السياسية .

وقد كانت قيادة ثورة ٢٣ يوليه ، جزءاً من هذا الجهاز ، من القسم العسكرى فيه ، لذلك امكنها كقيادة سياسية أن تتوحد معه لا من الناحية التنظيمية فقط ، ولكن من الناحيتين الاجتماعية والسياسية ، وكانت قادرة على ادراك توجهاته ، مؤثرة فيها ومستجيبة لها فى الوقت نفسه ، فامتزجت الادارة مع السياسة ، وفى القمة امتزجت الحكومة مع الزعامة .

* * *

بدأت ثورة ٢٣ يوليه ظهورها السياسى العام ، لا بواسطة برنامج يطرح ، ولكن بواسطة الحركة العملية المباشرة ، وما لبث أن

أعلنت عن أهدافها الستة وهي القضاء على الاستعمار واعوانه، وعلى الاقطاع ، وعلى الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، وإقامة العدالة الاجتماعية ، والجيش الوطنى القوى ، والحياة الديمقراطية السليمة . وقد يرى البعض فى هذه الأهداف العامة ما لا يرضيه ولا يكفيه ، وإنها فى عمومها لا تكفى موثقاً بين قيادة سياسية وجموع من المواطنين . على أنه لا ينبغي ان يغرب عن البال ، أن عموم هذه الأهداف لا يجرح فى ذاته مصداقيتها من حيث كونها بداية للتقرير . وتجارب التاريخ أمدتنا بالعديد من الأمثلة لحركات ثورية جادة لم تطرح أهدافاً أكثر تفصيلاً ومنها فى التاريخ المصرى ، حركة عرابى بأهدافه الثلاثة فى « وقفة عابدين » ، وحركة الوفد سنة ١٩١٩ فيما أوردته « التوكيلات » من أهداف . وقد صلت هذه الأهداف فى عمومها لأن تجمع الجموع وتحشد الحشود وتبدأ ثورات كبيرة . وليست النزعة التقنيية التى تستلزم التحديدات الأكثر تفصيلاً لكل البرامج السياسية ، من إجلاء المحتل إلى تعميم مياه الشرب فى الريف ، ليست تلك النزعة هى مناط الحكم على الحركة السياسية بالجدية والكفاءة السياسية ، والمعول عليه فى النهاية هو أن تكون الأهداف المطروحة مما يمثل استجابة صحيحة للمشاكل الحقيقية ، وأن تكون صادقة فى دلالتها على التوجهات العملية . وبهذا كانت أهداف ثورة ٢٣ يولييه كافية للحد المطلوب كنقطة بداية .

وما أن رسخت جذور الثورة فى السلطة المصرية ، حتى بدأت تقوم بانجازاتها فى المجالات السياسية والاجتماعية ، فى اطار الأهداف الستة المعلنة . ولا يتسع المقام هنا للتفصيل فى هذا الامر . وهى انجازات لا يدخل الحديث عنها فى صميم الدراسة المطروحة ، الا بالقدر اللازم لايضاح التأثيرات المتبادلة بينها وبين التنظيمات والأبنية التى شيدت . ويمكن فى اشارة سريعة تحديد الخطوط العامة لهذه الانجازات مما يمكن أن يتصل بسياق الناحية التنظيمية المعروضة . وعلى الجملة فان ثورة ٢٣ يوليه هى فى جوهرها ثورة تحرر وطنى . قامت بهذا الهدف لم تتخل عنه ولا تهاونت فيه أيا كانت النتائج التالية للانتصار والهزيمة . ولا يؤثر على مصداقية هذا الهدف لديها ما حدث فى سنة ١٩٦٧ من انكسار ، بمثل ما لا يؤثر على مصداقية ثورة عرابى هزيمته العسكرية امام الانجليز فى سنة ١٨٨٢ ، وبمثل ما لا يؤثر على مصداقية الوفد عدم قدرته على اجلاء الانجليز عن مصر . وهذا الجوهر الوطنى التحريرى لثورة ٢٣ يوليه هو ما منحها شرعيتها العليا وما بوأها مكانتها بين ثورات مصر الكبيرة .

وقد تحقق للثورة فى سنواتها الأولى ، اجلاء الاحتلال البريطانى عن مصر ، وحل مسألة السودان حلا يتفق مع أهداف حركة التحرر السودانى ومع الأمن الاستراتيجى المصرى ازاء مياه

النيل (١٠) . ثم شرعت فى تطوير أهداف حركة التحرر الوطنى ، ودفعت بها إلى التشابك والتداخل مع قضايا النهضة والتوحيد العربى والتحرر الاجتماعى . واتخذت المواقف لمواجهة سياسة الاحلاف العسكرية التى كانت تفرضها السياسة الامريكية البريطانية فى المنطقة العربية ، ولمواجهة الخطر الاسرائيلى ، بحسبان ان حركة التحرر الوطنى ليست مقصورة الهدف على اجلاء الجند البريطانية ، وانما تمتد إلى تحرير الارادة السياسية ورفض مشاريع الدفاع المشترك التى يرمى بها الغرب إلى السيطرة على البلاد العربية . وانفتح من ذلك ومن مواجهة الخطر الاسرائيلى ، العمق العربى لسياسة التحرر ، مع صياغة هدف الوحدة العربية ، ومع صياغة سياسة الحياد الايجابى ثم عدم الانحياز ، وكل ذلك استلزم من الثورة اتخاذ موقف التأهب الدائب والتعبئة السياسية المتصلة واقتضى منها خوض المعارك السياسية بصورة متصلة على مدى الفترة من ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٧٠ وما بعدها ، وترتب على هذه المواجهات المستمرة انعكاسات داخلية هامة ، تتعلق بخطط تسليح الجيش وتدريبه وكفالة مورد السلاح له ، مما كان له اثره الكبير فى تعديل توجهات السياسة الخارجية المصرية ، سواء بسياسة عدم الانحياز أو تفتيح العلاقات مع دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتى .

كما ترتب على هذه المواجهات ما يتعلق بالاضاع الاقتصادية ومقاومة الضغوط الغربية في هذا المجال . وفي خضم هذه المواجهة بدأت تتشكل تباعا برامج النهوض الاقتصادي وخطته ، لتكفل لمصر القدر الممكن لتحرر الاقتصاد من الضغوط الغربية . ومن خلال هذا الصراع انفتح طريق دعم الاستقلال السياسى بتحقيق الاستقلال الاقتصادى . بدأ ذلك بتصفية الركائز الأجنبية المتحكمة فى الاقتصاد المصرى عن طريق البنوك والشركات الكبرى ، ومن هنا أتى ما عرف بحركة التمسير فى أعقاب تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، فصارت مصر للمصريين من الوجهة الاقتصادية . واطرد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية بما تبلور معه الهدف الشامل لدعم الاستقلال بطرق التنمية الاقتصادية ، فلما تكشف عجز الرأسمالية المصرية عن القيام بالدور الرئيسى فى هذه التنمية ، رغم محاولات دعم الدولة لها ، جاءت اجراءات التأميم الكبرى فى أعوام ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، وبها ظهر القطاع العام كقوة ضخمة مهيمنة على الاقتصاد الوطنى ، وكدرع يحمى الارادة الوطنية . ذلك على النحو الذى يبلوره ميثاق العمل الوطنى الذى صدر فى يونيه ١٩٦٢ .

لا وجه للافاضة فى هذا الجانب ، ويمكن الرجوع إلى العديد من الدراسات التى تكلمت عن تطور الاقتصاد المصرى خلال

الخمسينات والستينات^(١١)، ولا يبدو صحيحاً ما يتردد من أن هيمنة الدولة على الاقتصاد كانت تستهدف حماية أمن النظام السياسى وسيطرة القيادة على المجتمع، لا يبدو ذلك صحيحاً رغم أن حسن ابراهيم أحد قادة حركة ٢٣ يوليو نسب إلى عبد الناصر تعليقاً على تأمينات سنة ١٩٦١ بأنها « إجراء تأمينى للثورة »^(١٢). وأن حجم الاجراء المتخذ وأثاره فى الاقتصاد والمجتمع وتقدير مدى إستجابته لمشاكل المجتمع، كل ذلك يقطع بأن الفكرة « الامنية » تقصر عن أن تكون سبباً يجرى اجراء كهذا من قيمته فى الاقتصاد والتنمية والحفاظ على الاستقلال الوطنى . يمكن مناقشة سياسة التأمينات من جوانب شتى ، اما الهبوط باجراء كهذا الى مجرد انه اتخذ حفاظاً على سلطة ما ، فهو نهج فى التقويم لا يميز المستويات المختلفة لدواعى الاحداث وأثارها . يمكن ان تتوافق الدواعى العامة للاجراء المتخذ مع دواعى الصالح الذاتى أو المؤقت لحاكم ما أو حزب ما ، ولكن هذا لا يعنى إمكان رد السبب العام إلى محض كونه سبباً خاصاً أو ذاتياً ، وشبيه بذلك ما حاوله خصوم الوفد عندما ردوا الغاء معاهدة ١٩٣٦ إلى أنه مجرد اجراء اتخذته حكومة الوفد طمعا فى استمرار بقائها فى الحكم^(١٣).

* * *

جهاز الدولة المصرى الذى استلمته ثورة ٢٣ يوليه ، جهاز يعود فى صياغته الحديثة إلى القرن التاسع عشر . وتكامل بناؤه عبر ذلك القرن منذ حكومة محمد على ، وألقى على عاتقه فى عهد ذلك البناء العظيم عبء النهوض بالمجتمع المصرى ، بإنشاء الجيش الحديث والبنىات الاساسية ونظم الزراعة الحديثة والتعليم وغير ذلك ، ثم هو ذاته الجهاز الذى خرج منه من ساهم فى الثورة العرابية وفى قيادتها ثم كانت له مساهمته فى ثورة ١٩١٩ . ورغم ما تمتع به الملك والانجليز من نفوذ فيه وقدرة على تحريكه ، فهو لم يكن مجرد أداة فى يد هذه القوة الغالبة ، سيما فى الفترة اللاحقة لثورة ١٩١٩ . والمتتبع لحركته التاريخية يلحظ فيه قدرة على الاستمرار ومزيجاً من المحافظة والقابلية للتغير والتلاؤم ، وقدرة على المساهمة فى غالب الانعطافات التاريخية الكبرى فى العصر الحديث ، بعد ان تجرى تغييرات محدودة فى شرائحه العليا . وبهذا أمكن أن تخرج منه ثورة ٢٣ يوليه وان تقوده متوحدة معه فى كل ما انجزت من منجزات وطنية فى مجالى السياسة والاقتصاد .

نظراً لغلبة الطابع المهنى والفنى على العناصر الوسيطة فيه ، غلب عليه الانتماء إلى الطبقة الوسطى فى المجتمع ، أو إلى شرائح منها ، وخاصة المهنيين الخارجين من الوعاء العام الذى يتسع له نطاق التعليم الجامعى ، وأن أى سياسة لنشر التعليم الجامعى ومد

نطاقه تنعكس من بعد فى التكوين الاجتماعى للعنصر الغالب فى جهاز الدولة ، بمراعاة التحرك الاجتماعى الذى ينتجه التعليم الجامعى خاصة . وقد كان دخول أبناء للطبقات الشعبية الكلية الحربية بعد ١٩٣٦ من أسباب ظهور الضباط الأحرار بالجيش بعد سنوات محدودة ، لذلك ما أن جرى « تطهير » جهاز الدولة بعد ٢٣ يوليه حتى ضمنت الثورة التشكيل المتناسق معها لهذا الجهاز ، من حيث غلبة المهنيين فيه من ذوى الأصول المنحدرة من الطبقة المتوسطة فى شرائحها الوسطى والدنيا . وهم يعيدون من كبار ملاك الأراضى وكبار الرأسماليين . إلا من نسبة محدودة يمكن حصرها .

كانت هذه الأوضاع تشكل مناخاً مواتياً لأن يقوم هذا الجهاز - فى توجيهه الغالب - بدور إيجابى فى تنفيذ القرارات السياسية للدولة ، وذلك بوصفه جهازاً تنفيذياً . تحوطه فى ذلك حماسة الانجاز للمهام الوطنية المطروحة وجو المعارك السياسية الذى شاع فى هذه الفترة ، وشعارات النهوض الاجتماعى وعدالة توزيع الدخل التى صلحت بها الأوضاع الاجتماعية للعاملين بهذا الجهاز فيما صلح به الوضع العام للطبقات الشعبية وللشرائح الوسطى فى المجتمع ، وذلك كله فضلاً عن الهيمنة القابضة للسلطة المركزية المنفردة فى أعلى المستويات التنظيمية للجهاز ، وقدرتها الطليقة على التشكيل والتغيير فى هياكله وأبنيته .

على أنه بوصفه جهازاً تنفيذياً ، فهو يجند العاملين به وفقاً للمعايير التى تصلح للعمل التنفيذى من حيث التخصصات الفنية والمهارات المهنية . والعمل التنفيذى يبدأ حيث ينتهى العمل السياسى بما يحسمه من توجهات عامة واختيارات عامة بين البدائل ، وفقاً للنظرة المتكاملة لأوضاع الجماعة ومجمل الظروف التاريخية والدولية التى تحيا فيها ، وبمراعاة مصالح الفئات الاجتماعية وشرائحها ذات الغلبة فى المجتمع والدولة ، كما أن العمل التنفيذى من ناحية أخرى يقوم بالدراسات وجمع المعلومات اللازمة للقرار السياسى طرْحاً للمشاكل التفصيلية ولبدائل حلها ، وهو بهذا يقوم على جملة من النشاطات التخصصية الممهدة ثم المنفذة للقرار السياسى ، دون أن تكون له مكنة اتخاذ القرار السياسى ذاته ، ودون أن تكون له القدرة على نقد كفاية القرار السياسى أو المناقشة حول صناعته ، أو الضغط المباشر لانفاذ نظر ما بشأن السياسات المتبعة ومن هنا كان توحيد قيادة الثورة به مما لا يقيد انطلاقها المحسوب فى اتخاذ قراراتها السياسية ولا يفيد مشاركة تنظيمية بينه وبينها فى هذا الأمر . بمعنى أن القرار السياسى صار اختصاصاً للقيادة وحدها داخل هذا الجهاز التنظيمى الواحد .

لذلك أمكن لهذه القيادة أن تتجاوز فى نشاطها السياسى الأطر الاجتماعية العامة لشريحة المهنيين والفنيين ذات الغلبة فى هذا الجهاز ، وأمكن لها إحكام الهيمنة القابضة عليه ، وأن تسوقه فيما

ترى من مساق ، ولو تجاوزت فى ذلك مؤقتاً امكاناته وقناعاته المستفادة من الوضع الاجتماعى الغالب على عناصره الوسيطة ، أو الوضع المستفاد من كونه قد صار التنظيم الأوحى فى المجتمع ، بما يكفل له ذلك من ميزات اقتصادية أو اجتماعية عامة . وكانت طريقته فى التصدى لما يراه من سياسات مجاوزاً لهذه الأوضاع ، هو الالتفاف على القرارات ومحاولة التأثير فيها ، لا من حيث الموقف السياسى ، ولكن من حيث صياغة المعلومات والدراسات الفنية التى ترد منه للقيادة ، أو من حيث أسلوب تنفيذ ما يرد اليه منها من قرارات ادارية تشكل الموقف السياسى لها . وذلك بحسبان ان القرار السياسى محوط بنشاط هذا الجهاز من حيث المنبع فيما يؤدى الى صاحب القرار السياسى من معلومات وخبرة فنية فى المجالات المتعددة ، ومن حيث المصب عندما يرد اليه الموقف السياسى المتخذ فى صورة القرارات الادارية التى يقوم نشاطه وفقاً لها ، اذ يتحرك بها الجهاز فى انشطته التفصيلية فى المجالات المتنوعة دون ان يقتصر القرار بالهدف السياسى المستهدف منه . وهذا أحد الفروق بين الجهاز الادارى والجهاز السياسى ، إذ يعمل الجهاز الأول بقرارات جزئية ليست مصحوبة بأهدافها العامة ، بينما يعمل الجهاز السياسى فى اطار التوجهات العامة قبل أن تتوزع على العديد من الخطوات التفصيلية والجزئية .

انفرد جهاز الادارة بكونه التنظيم شبه الوحيد لأبنية الدولة ، وله فى عمومها صلاحيات التقرير والتنفيذ معاً ، وفى داخله اختصت قياداته من دون مستوياته المختلفة بصلاحيات اتخاذ القرار السياسى ، بناء على ما يرد لها عن هذه المستويات من معلومات ودراسات ، ثم تصوغ قرارها السياسى فى صورة قرارات وأوامر إدارية تتوزع على الوحدات المختلفة لهذا الجهاز للتنفيذ ، وكان اختصاص القيادة بالقرار السياسى دون المستويات الأدنى ، لا يرجع فقط إلى ما سلفت الإشارة إليه عن الطبيعة المهنية التخصصية لهذه المستويات ، ولكنه يرجع أيضاً إلى الطريقة البنائية التنظيمية التى يقوم عليها جهاز الادارة عادة ، وهى طريقة البناء الهرمى الذى تندفع فيه أنشطة السلطة من أعلى لا من أدنى ، سواء من حيث اتخاذ القرار أو من حيث تشكيل الوحدات المتنوعة واختيار الاشخاص العاملين فيها . على أن القيادة فيما تتخذه من مواقف سياسية ، انما تراعى بطبيعة الحال إمكانات هذا الجهاز وأفراده والروابط المتبادلة بينها وبينه ومدى تعاطفه ودرجة حماسه ، وحسن أو سوء تلقيه لهذه المواقف ، وذلك بحسبان أنه الجهاز المنوط به فى النهاية تحويل هذه المواقف والقرارات إلى أمر واقع ووجودى مادى . ومن ثم قوى لهذا الجهاز فى الخمسينات والستينات وضعه الاجتماعى شبه مهيمن ، بحسبانه بيت الحاكم وموطن السلطة .

وقد سبق سوق المثل في الفصل السابق ، إلى هيمنة جهاز الادارة على مشروع الاصلاح الزراعى تقريراً وتنفيذاً ، وإلى هيمنته على النشاط الوطنى بالكفاح فى القناة ، وذلك فى بواكير سنى الثورة ، وهذا مثل لما قام به ونبط به من وظائف استوعبت مجمل الانشطة الوطنية والاجتماعية . كما جرت حركة التأميمات الواسعة منذ ١٩٦٠ بتأميم بنك مصر وشركاته ، والتي بلغت ذروتها فى المدة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ بصدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين وعدد آخر من الشركات 'بلغ مجموعه كله ١٤٩ شركة ، والقانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمشاركة الدولة بحصة لا تقل عن النصف فى عدد آخر من الشركات بلغ مجموعه ٩١ شركة ، والقانون ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتحديد ملكية الفرد فى ١٥٩ شركة بما لا يزيد على عشرة آلاف جنيه ، وأيلولة الاسهم الزائدة إلى الدولة ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن ، والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦١ بنقل ملكية منشآت مكابس القطن إلى الدولة . وفى الوقت نفسه اقامت الدولة العديد من المشروعات الجديدة ، سواء فى مجال الصناعات ، أو فى مجال الزراعة واستصلاح الاراضى ، أو فى مشروعات النقل والمواصلات ، وتوسعت توسعاً كبيراً فى مجال الخدمات بإنشاء المدارس والمستشفيات وغيرها . ولهذا ضم جهاز الادارة مجموعة ضخمة من الانشطة الانتاجية فضلاً عن توسعه فى الخدمات ، وزاد

بهذا توسعاً ونفوذاً ، وعظمت الخدمات التي يؤديها للمجتمع وعظمت وظائفه المؤداة ، وزاد المشرفون عليه في المكانة المرموقة وتضخم العاملون فيه عدداً ونفوذاً .

ويذكر الدكتور نزيه الأيوبي ، أن عدد الوحدات البيروقراطية زاد من بضع عشرات في بداية الثورة ، إلى أن صار في بداية السبعينات نحو ١٦٠٠ وحدة ، منها ٣٩ وزارة ، ٥٠ هيئة عامة ، ٤٦ مؤسسة عامة ، ٣٨١ شركة عامة ، ١٢٠ مجلساً حضرياً ، ١٠٠٠ مجلس قروي ، كما زاد عدد العاملين في غير الشركات العامة من ٣٥ ألف موظف إلى نحو ١٢ مليون موظف في المدة نفسها . وصارت الوظائف العامة مجالاً لتوظيف أكثر من ٦٠٪ من جميع الخرجين . وكانت نسبة الزيادة في الأجور والمرتبات الحكومية ١٠٢٪ في الستينات ، مقابل نسبة زيادة في الأجور على مستوى المجتمع كله خلال الفترة نفسها تبلغ ٦٧٪ . وأنه بعد حركة التأميمات وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، وضح أن صارت الغلبة للمهنيين في القيادات العليا ، فصار المهندسون والاقتصاديون يمثلون نسبة ٤٦٪ منها ، كما اظهرت دراسات أخرى أن نحو ٢٧٪ من المديرين في القطاع العام قد بدأوا حياتهم العملية ضباطاً في القوات المسلحة ، وسيطروا على الكثير من المواقع القيادية الادارية^(١٤) .

وللأستاذ عادل غنيم دراسة رائدة فى هذا الشأن ، أوضح فيها أن جهاز الادارة صار يتخذ القرارات الاقتصادية ويتصرف فى الفائض الاقتصادى باسم المجتمع ، فنشأت موضوعياً امكانية احتكاره للسلطة السياسية والاقتصادية ، وان فئة اجتماعية تشكلت داخل هذا الجهاز من خلال عمليات التحول والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وضمت عناصر ادارية وفنية وعسكرية احتلت مراكز القيادة فى الدولة والمجتمع . وقد صار فى أيدي هذه الفئة نحو ٨٥٪ من وسائل الانتاج خارج الزراعة ، وانفاق للدولة بلغ فى سنة ١٩٦٦-١٩٦٧ نحو ١٣١٦ مليون جنيه بشكل حوالى ٦٠٪ من الدخل القومى^(١٥) . كما يذكر الدكتور عبد الكريم درويش أنه فى سنة ١٩٥٩ كان عدد الموظفين بالكادر الفنى العالى ٣٦١١٣ من مجموع العاملين بالدرجات الدائمة وقتها ويبلغ ٢٣٢٠٠٠ موظف بنسبة ١٥٪ ، وارتفع العدد بهذا الكادر الى ٨٢٧٨٨ ، أى أكثر من ضعف ما كان عليه ، وصار يمثل ٢٦٪ من المجموع البالغ ٣٠٧٥٤٠ ، وذلك فى سنة ١٩٦٤ .

وانه فى عام ١٩٦٤ ضمت الوزارة ٣٥ وزيراً منهم أحد عشر من خريجى كلية الهندسة وسبعة من العسكريين وخمسة من الاقتصاديين والحقوقيين ، ومنهم النصف حاصلون على شهادة الدكتوراه والربع على شهادة الماجستير . كما أظهرت دراسة حالة

٧٠ من وكلاء الوزارات ورؤساء المؤسسات العامة فى سنة ١٩٦٣ ، أن منهم ٢٨ من الهندسة و ١٥ من التجارة و ٦ من العسكريين^(١٦) . ولاحظ عادل غنيم فى الدراسة نفسها ، من تحليل ميزانيات الدولة فى السنوات من ١٩٦٢ الى ١٩٧٦ ، ان عدد الوظائف العليا فى غير شركات القطاع العام زاد بنسبة ٦١٪ خلال هذه الفترة ، وزاد الدخل الاجمالى لهؤلاء فى الفترة عينها بنسبة ٢٣٠٪ ، فى حين كان ارتفاع اعتمادات الأجور النقدية عن المجال نفسه فى الفترة نفسها بنسبة ٥٣٪ .

* * *

وقد يكون من المفيد الاشارة الى طريقة ادارة القطاع العام الذى آلت اليه فى الستينيات الهيمنة على نحو ٨٥٪ من النشاط غير الزراعى ، سواء النشاط المصرفى والتأمين أو التجارة الخارجية أو مرافق النقل والمواصلات أو النشاط الاستخراجى أو النشاط الصناعى ، لقد ظهرت فى البداية « المؤسسة الاقتصادية » بالقانون ٢٠ الصادر فى ١٣ يناير ١٩٥٧ ، وخولت امتلاك أسهم الحكومة فى كل شركات المساهمة التى آلت الى الدولة باجراءات التمصير وغيره ، لتستهدف تنمية الاقتصاد ، وتضع سياسة الاستثمار وتنوب عن الدولة فى التوجيه والاشراف على الشركات

التي تساهم فيها ، ولها أن تنشئ شركات جديدة أو تشتري أسهماً جديدة ، ولها في مجالس ادارة الشركات المساهمة فيها مندوبون يتناسبون مع حصتها ، فاذا بلغت حصتها ٢٥٪ كان لرئيس الجمهورية تعيين رئيس الشركة وعضوها المنتدب ومديرها العام بناء على اقتراح المؤسسة (١٧) . وكانت المؤسسة في نهاية سنة ١٩٥٨ تملك أسهماً تزيد على ٥٠٪ في ٥٢ شركة .

ثم مع برنامج التصنيع الذي صدر في ١٩٥٧ ، ومع تأميم البنك الأهلي وبنك مصر الذي صدر في فبراير ١٩٦٠ ، صارت المؤسسات ثلاثاً ، فانضافت « مؤسسة نصر » في مارس ١٩٦١ تتبعها شركات برنامج السنوات الخمس للصناعة ، و « مؤسسة مصر » تتبعها شركات بنك مصر المؤمم . ثم انضاف اليهم عدد من المؤسسات النوعية للنقل والاسكان وغير ذلك . ثم حدثت الطفرة الكبيرة مع تأميمات ١٩٦١ ، اذ صفت المؤسسات السابقة ، وأنشئت مؤسسات نوعية تتبعها الشركات حسب تخصصاتها ، وكل مجموعة من المؤسسات تتبع وزارة حسب النوع العام للنشاط ، بلغ عدد المؤسسات ٢٩ مؤسسة في ديسمبر ١٩٦١ موزعة على ١٣ وزارة ، ثم زاد عددها في سنة ١٩٦٧ الى ٤٨ مؤسسة . وكان صدر قانون بتنظيم المؤسسات العامة برقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، ليشمل كل الأنشطة التي ترى الدولة افراد كيان ادارى مستقل لها ، سواء الأنشطة الاقتصادية أو أنشطة

الخدمات ، سواء المؤسسات العلاجية وأبنية التعليم ، والتأمينات الاجتماعية . ثم أفردت المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي بتنظيم خاص بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، وأفردت المؤسسات العامة التعاونية بتنظيم خاص بالقرار ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ . ثم تبلور التمييز بين المؤسسات العامة (الأنشطة الاقتصادية) وبين الهيئات العامة (أنشطة الخدمات) بالقانونين رقمي ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ على الترتيب . ثم صدر القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ليلبور التنظيم الهرمي لوحدات القطاع العام .

ومع تضخم نشاطات الدولة واتساعها على النحو الحادث ، ظهر نظام المؤسسات والهيئات العامة واطرد استخدامهم ، فصار ذا الغلبة في تنظيم أنشطة الحكومة . والأصل فيه أنه يكفل ثلاث ميزات في الإدارة ، أولها نوع من الاستقلال أو التمييز الذاتي للوحدة الانتاجية (الشركة) أو الوحدة الاشرافية (المؤسسة) ، وثانيها درجة من القيادة الجماعية ممثلة في مجلس الإدارة (الشركة أو المؤسسة أو الهيئة) تحل محل قيادة الرجل الواحد في التنظيم ، اذ تكون القيادة لمجلس (مجموعة) بدلاً من أن تكون لفرد ، وثالثها نوع من الترابط المتبادل بين الجهات المختلفة عن طريق تبادل التمثيل في المجالس ، بما يكفل اطلال الهيئات والمؤسسات المختلفة على أنشطة بعضها البعض وتبادل الخبرات

وحل المشكلات ، وإذا كان التصاعد الاشرافى الهرمى من شأنه أن يحقق امكان هيمنة السياسات العامة على أنشطة الوحدات المختلفة ، فان هذا التبادل بين الوحدات ، من شأنه أن يحقق امكان الترابط والتنسيق فى صورته الأفقية .

على أن الملاحظ أن الأجهزة الاشرافية زادت وتضخمت مما ترتب عليه انفاق بغير عائد مسوغ ، فضلاً عما يؤدى اليه التضخم من عوائق فى الادارة والتنفيذ ، وعلى سبيل المثال فقد عرف قطاع الزراعة وزارة واحدة ثم وزارتين ، احدهما للزراعة والأخرى للاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى ، ثم توزع الاختصاص وتبدل بين الوزارتين حول هذه المجالات عدداً من المرات فى التعديلات الوزارية . وحدث الأمر نفسه تقريباً فى قطاع الصناعة ، التى انقسمت إلى وزارات نوعية ، وزارة للصناعة الخفيفة وأخرى للثقيلة وثالثة للبترول أو الطاقة الكهربائية ، وتعديلت الاختصاصات توحيداً ودمجاً وتوزيعاً عبر التعديلات الوزارية . وحدث أمر مشابه بالنسبة لقطاع المواصلات والنقل والنقل البحرى وهكذا ، وعلى سبيل المثال أيضاً تضخم عدد المؤسسات بحيث تداخلت اختصاصاتها ، كمؤسسة تعمير الصحارى ومؤسسة استصلاح الاراضى ، ومؤسسة تعمير الاراضى ، ثم واحدة للحوم وأخرى للدواجن ، وهكذا حتى صار القطن مثلاً فى سنة ١٩٦٥ تتناوله

أجهزة فى وزارة الزراعة ، ومصلحة فى وزارة الاقتصاد ، ومؤسسة عامة ، ولجنة ، فضلاً عن مؤسسة الغزل والنسيج (١٨) . كما تعددت الأجهزة الرقابية ، حتى صارت الشركة وهى وحدة انتاجية ذات مجلس ادارة وميزانية خاصة ، صارت تخضع لعدد من أجهزة الرقابة والاشراف ، منها الوزارة ، ثم المؤسسة التى تتبعها ، ثم الجهاز المركزى للمحاسبات ، والجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، والنيابة الادارية ، والرقابة الادارية . فضلاً عن مجلس الأمة ولجانه والاتحاد الاشتراكى ووحداته والصحافة . ويعلق الدكتور فؤاد شريف على هذه الظاهرة بأن نظم الرقابة على شركات القطاع العام تقوم كما لو كانت حكومة تراقب شركات خاصة . ويعلق الدكتور ابراهيم سعد الدين « الرقابة كانت حتى الآن أساساً رقابة اجراءات ، ولا علاقة لها فى كثير أو قليل برقابة الأهداف » وان الرقابة الوحيدة المطلوبة فعلاً ، وهى رقابة الخطأ ، هى رقابة بيانات فقط (١٩) .

واذا كان المسوئ للسلطة الاشرافية يرد أساساً من وجوب التزام الوحدات الانتاجية بأهداف الخطأ ، فثمة ملاحظة يكاد يوجد اتفاق عليهما وهى وجود شبه انفصال بين التخطيط وبين الادارات القائمة بالتنفيذ ، وأن السوق يلعب دوراً أساسياً فى توجيه النشاط الاقتصادى (٢٠) . ويؤكد ذلك الدكتور محمد دويدار مقررأ أن قوى

السوق التي تعمل تلقائياً تتحكم فى العلاقات بين الوحدات الانتاجية (٢١) ، ورغم ضعف الخطة كمسوغ أساسى للاشراف ، فقد كان الاشراف قوى القبضه ، فضلاً عن تعدد جهاته ، اذ كانت المؤسسة سلطة اشراف نوعى ، وفوقها الوزارة التي صارت نوعية فى بعض الأحيان فمثلت سلطة اشراف فوقى أعلى ، وكانت المؤسسة هى جهاز الوزير فى الاشراف ويجواره القطاع النوعى فى الوزارة نفسها ، وهذا فى الحالىن ينفى فكرة وجود المؤسسة ويقيم تكراراً فى الاشراف (٢٢) .

وقد ذكر فى الندوة التي نظمتها مجلة الطليعة فى أغسطس ١٩٦٥ عن « القطاع العام من الداخل » وشارك فيها اثنا عشر من قيادات القطاع العام ، ذكر على ألسنتهم « مجلس الادارة فى أى شركة أصبح الجهة التي لا سلطة لها فى الادارة ، مع أن عليه كل المسئوليات » ، « الشركات ... أصبحت نتيجة للقيود المفروضة عليها خاضعة لأنظمة شبيهة بالأنظمة الحكومية ... » ، « الذى يحدث الآن أن مجلس ادارة الشركة الذى عليه المسئولية ليس فى يده اختصاصات ، وينقلها الى الجهة الأعلى وهى المؤسسة ، وبعد هذا المؤسسة لا تتصرف الا اذا اعتمد الوزير قراراتها ، فتنتقل الاختصاصات الى الوزير الذى يحيلها الى الأجهزة الوزارية التقليدية ، أى بدلاً من أن تتم العملية فى خطوة واحدة تتم فى ست

أوسبوع ... » . وعلق الدكتور عبد الرازق حسن « قد يتساءل البعض أمام هذا الوضع ما فائدة المؤسسات ، رأى أنها فى وضعها الحالى لا فائدة لها .. والشركة فى ظل هذا الوضع لا أرى فائدة من ضرورة وجود مجلس ادارة فى كل منها » (٢٣) .

ويؤكد هذا الوضع أن وضعت لائحة موحدة للعاملين بشركات القطاع العام ، صدرت بقرار جمهورى برقم ٦٥٤ لسنة ١٩٦٢ ثم عدلت بقرار آخر برقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . ووحدت أسلوب المعاملة بين جميع العاملين فى جميع الشركات ، وكانت قريبة جداً فى أحكامها من نظام العاملين بالحكومة . ومن بين القواعد التى اتبعت أنه لا يجوز لأى شركة تعيين أحد العاملين فى غير أدنى الدرجات الوظيفية (الدرجة السادسة) الا بقرار يصدر من رئيس الجمهورية ، فكان تعيين موظف يحتاج الى قرار يصدر من أعلى السلطات السياسية والادارية فى الدولة ، الأمر الذى وضع بعض الشركات الجديدة الطموح فى حرج شديد عند محاولتها الاستفادة بذوى الكفايات والخبرة القديمة أو المتوسطة ، كشركة النصر للسيارات .

وكان القرار الجمهورى هو أداة التعيين فى كل الوظائف الكبيرة ، رؤساء الهيئات والمؤسسات وأعضاء مجالس إدارتها ورؤساء الشركات والأعضاء المعينون فى مجالس إدارتها ووكلاء

الوزراء والمديرون ومن يماثلهم فى القطاع العام . كما كان لرئيس الجمهورية سلطة عزل أى موظف فى أجهزة الحكومة أو القطاع العام ، وذلك بغير الطريق التأديبى ، ثم صدر قانون برقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ يحظر على المحاكم النظر فى أى دعوى توجه الى قرار صدر من رئيس الجمهورية بغير الطريق التأديبى ، وتعتبر هذه القرارات من أعمال السيادة التى يمتنع على المحاكم مراقبتها .

ويلخص الدكتور محمد دويدار هذه الملاحظات بقوله أن المؤسسات والادارات النوعية بالوزارات تشكل ازواجاً غير لازم ومعوق ، وان استقلال الوحدة الاقتصادية أضيق مما يشير اليه ظاهر عبارات القانون ، وان جهات التخطيط غير مستقلة عن جهاز التنفيذ والرئاسة الادارية ، واختصاصات مجلس الادارة متداخلة فى اختصاصات رئيس المجلس ، ونمط الادارة نمط خاص وليس جماعياً (٢٤) .

على أنه لا ينبغى أن يغيب عن خاطر ، أن التنظيمات الادارية التى تبلورت فى الستينيات ، فى شكل الهيئات والمؤسسات وما يتلوها من وحدات ، بما لكل منها من تميز ادارى ، كانت خطوة واسعة للأمام بالمقارنة بنظام « المصالح » المندمجة فى الوزارات الذى كان سائداً قبل ذلك ، وأنها أكثر اتساقاً مع التضخم الحادث فى مهام الدولة وأعبائها وانتشار أنشطتها فى المجالات المختلفة للاقتصاد والخدمات ، وأن ما أعتور هذه الهياكل التنظيمية من

مثالب لم يكن يرجع فقط الى التناقض التنظيمى بين هذه الأوعية وبين نظام سياسى يقوم على السلطة الفردية ، انما يرجع الى حداثة التجربة وما ألقى على عاتق الحكومة فى سنوات قليلة من أعباء جسام كثيرة التنوع شديدة التعقيد ، والقصد من بيان الجوانب المختلفة لهذه الهياكل حسبما قامت ، هو بيان الصورة التى قامت لتنظيم أجهزة التنفيذ من واقع التجربة .

ويمكن القول بأن الشكل الذى اتخذته بناء هذه الأجهزة ، كان حاد الميل فى تصاعده الهرمى ، من قاعدة عريضة الى قمة قريبة بغير التدرج المعتدل المتصاعد ، وذلك رغم تعدد الدرجات وتكرارها ، لأنها درجات كانت محدودة السلطة . وقد أضعف هذا الوضع من امكانيات التسيير الذاتى للوحدات المختلفة ، وربطها بالقرارات العلوية حتى فى بعض أعمالها الجارية ، وألقى على القمة أعباء جساماً من العمل اليومى الجارى ، وزاد من هيمنتها الفردية على الشئون الجارية فى المجالات المختلفة . وكان هذا من أسباب اختلاط العمل السياسى بالعمل الادارى .

* * *

مع دمج السلطات لصالح جهاز الحكومة ، ومع السلطة لفردية ، تبدو السمة الثالثة للنظام السياسى الذى أقامته ثورة ٢٣ ربيع ، وهى استغناء التنظيم السياسى للدولة والمجتمع عن مبدأ حزبية فى عمومها ، سواء تعدد الأحزاب أو الحزب الواحد ، لقد

فرضت الضرورات السياسية نفسها على الضباط وحركتهم ،
فصار جهاز الدولة معهم هو الجهاز السياسى والادارى معاً . ولم
يوجد من بعد تنظيم سياسى حزبى له ذاتيته المتميزة عن الدولة ،
ولا له مكنة الامساك بزمامها . بل العكس هو ما يظهر أنه حدث ، ان
تركزت السلطات فى جهاز الدولة وتركزت فيه الوظائف السياسية
المختلفة ، ودارت التنظيمات السياسية الشعبية فى فلكه .

لقد أعلن عن انشاء « هيئة التحرير » فى ٢٣ يناير ١٩٥٣
وتولى جمال عبد الناصر أمانتها العامة . ولكن الهيئة رغم ما أتيح
لها من وسائل الدعوة والاعلان ، لم تتحول الى حزب حقيقى . وقد
استثار انشاؤها حذر الأحزاب القائمة وقتها ، كما استثير لدى
جمهور من الرأى العام الحذر التقليدى من أى حزب ينشأ فى
أحضان السلطة ، وكان غالب وجوه السياسة منتبهاً الى واحد من
الأحزاب أو التيارات الموجودة ، ومن كان غير منتم الى واحد من
هذه الكيانات عزف عن الانضمام الى هيئة التحرير ، استمراراً
لعزوفه السابق . ودعم هذا الحذر أن أنشئت الهيئة مع اعلان حل
الأحزاب جميعاً فى ١٧ يناير ١٩٥٣ . ورؤى وقتها فى هذه
الاجراءات مجتمعة ، أن السلطة السياسية الجديدة عازمة على ولوج
سبيل للحكم مغاير لما تبنته الحركة الحزبية وقتها . وحتى جماعة
الإخوان المسلمين ، التى لم يشملها فى ذلك التاريخ قرار حل

الأحزاب ، وجدت فى الاعلان عن هيئة التحرير اعلاناً عن بديل منافس مدعوم بسلطة الدولة . وقد جاء بيان انشاء الهيئة الجديدة موضحاً أنها ليست حزباً ولا جمعية « بل هى مصر كلها منظمة ... » . وكان ذلك مظهرأ أنها ليست حزباً بين أحزاب ، انما هى الكيان الشعبى المستوعب للحركة الحزبية وممكناتها جميعاً . وأيا كان هذا الطموح فى تكوينها ، فلم يظهر من الناحية الواقعية أن كتب لها الوجود الفعلى كتنظيم شعبى له استقلاله وتميزه عن أجهزة الدولة ، وله القدرة على الدفع السياسى لهذه الأجهزة ، وأن أهم وظيفتين كان يمكن أن يناطتا بها فى ذلك الوقت المبكر ، وهما الكفاح الشعبى فى منطقة القناة وبناء الحركة التعاونية لمنتفعى الاصلاح الزراعى ، قامت بهما أجهزة حكومية فى الأساس على ما أشير فى فصل سابق ، وذلك رغم أن هدفاً رئيسياً من قيام الهيئة كان اجلاء الانجليز عن مصر ، كما ذكر عبد الناصر (٢٥) .

ومع دستور ١٩٥٦ أعلن عن « الاتحاد القومى » الذى يشكله المواطنون لتحقيق أهداف الثورة . وكان الجديد فى شأنه أن ورد ذكره فى الدستور نفسه ، وأنه منح من الصلاحيات ما يجعله نوعاً من مؤسسات السلطة الدستورية ، ومنح وحده بالدستور صلاحية الترشيح لعضوية مجلس الأمة . وقد مورست هذه السلطة باسمه فعلاً فى أول انتخاب جرى فى ١٩٥٧ . وكان أعلن عن قيامه وصدر

قرار تشكيله فى مايو ١٩٥٧ ، ثم أعيد تشكيله بعد قيام الوحدة المصرية السورية ، وذلك فى عام ١٩٥٩ عن طريق الانتخاب الذى جرى من جماعة الناخبين كلها (جداول الانتخاب الذى تجرى على أساسها انتخابات المجالس النيابية) ، وذلك لتشكيل الوحدات الأساسية للاتحاد ، ثم تشكيل المستويات الأعلى فى المراكز والأقسام ثم فى المحافظات ثم على مستوى الدولة من خلال القاعدة الأساسية .

ولا يظهر أن الاتحاد القومى نجح - عبر السنوات الخمس أو الست لوجوده - فى أن يصبح تنظيمياً سياسياً يضم الجماهير المنظمة فى وعاء سياسى ، ولا أنه قام بدور سياسى مستقل عن أجهزة الدولة ، أو كان له أثر محسوس على سلطات الحكم . وقد ذكر عبد الناصر فى مناقشات المؤتمر الوطنى فى ٢ يولييه ١٩٦١ « إذا كان من الحق الآن أن نمارس النقد الذاتى وهو ضرورى ، فإنه لابد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التى قامت أو جرت محاولات إقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها .. » وأرجع السبب إلى عدم تبلور دليل العمل الثورى وقتها ، وإلى خطأ الظن بإمكان قيام وحدة وطنية تضم الرجعيين فيما تضم (٢٦) .

على أن وجود الاتحاد القومى كان من شأنه - من الناحية التنظيمية - التمكين لرئاسة الدولة ، من أن تتخذ عن طريقه بعضاً

من الإجراءات السياسية التي تبعد عن الوظائف التقليدية لسلطات الحكم وفقاً للمثل السياسية في هذا العصر . ومثال ذلك حق الاعتراض على المرشحين لعضوية مجلس الأمة ، وإمكان إعادة تنظيم الصحافة بنقل ملكية الصحف من أصحابها إلى الاتحاد القومي بوصفه التنظيم الشعبي ، دون أن يظهر ذلك في صورة سيطرة الحكومة على الصحافة .

ثم أعلن عن « الاتحاد الاشتراكي » في عام ١٩٦٢ كبديل عن الاتحاد القومي ، في ظروف ما بعد حركة التأميمات الواسعة التي جرت في يولييه ١٩٦١ . وفي هذه الظروف تغيرت الفكرة التي يقوم على أساسها التنظيم الشعبي ، فلم يعد التنظيم تجمعا للشعب كله ، ولم يعد « مصر كلها منظمة » ، إنما صيغ بوصفه تحالفاً لقوى الشعب العاملة لتستبعد من إطاره الطبقات والفئات التي تخطت إجراءات الثورة الاجتماعية مصالحها وأوضاعها الاقتصادية . لذلك سبق تكوين الاتحاد الاشتراكي وصدر ميثاق العمل الوطني ، سبق ذلك صدور قانون في يناير سنة ١٩٦٢ بعزل بعض الفئات من العمل السياسي ، ومنعت بموجبه من مباشرة حقوقها السياسية لمدة عشر سنوات ، ثم منعت بعد ذلك من عضوية الاتحاد الاشتراكي . وهذه الفئات هي من انطبق عليها أي من قوانين الإصلاح الزراعي وحددت ملكياتها ، ومن أمت لهم أسهم في الشركات تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه ، وكذلك من ثبت

اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية أو استغل النقابات العمالية أو المهنية أو الجمعيات التعاونية سواء عن طريق الكلمة أو الفتوى ، والعناصر الرجعية والمستغلة التى تعارض الاشتراكية، ومن فرضت عليهم الحراسة أو اعتقلوا أو حددت إقامتهم (٢٧) . وهكذا لم ينحصر الحرمان من الحقوق السياسية فى الفئات الاجتماعية التى تعارضت مصالحها مع الثورة ، بل شمل الحرمان كل من سبق اعتقاله أو تحديد إقامته ، وساغ حرمانه بموجب هذا الإجراء البوليسى وحده ، وبمحض كونه من الخصوم السياسيين فقط ، ثم جاء البيان الدستورى لسنة ١٩٦٩ يشترط صراحة عضوية الاتحاد الاشتراكى لاستمرار عضوية مجلس الأمة أو أى من التنظيمات الشعبية ، بحيث لم يعد الاتحاد مخولاً حق الاعتراض فقط على المرشحين للعضوية ، بل صار بمكنته إسقاط العضوية فى أى من المجالس النيابية والشعبية ، وذلك بإسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى .

أما من جهة البناء الداخلى للاتحاد ، فقد شكل أولاً بالانتخاب على مستويات تتصاعد من الوحدات الأساسية حتى القمة ، ثم أعيد تنظيمه فى سنة ١٩٦٥ بطريق التعيين ، ثم عاد إلى مبدأ الانتخاب فى عام ١٩٦٨ ، كما عدلت أماناته من التشكيل النوعى حسب الأنشطة الاجتماعية إلى التشكيل الإقليمى ، ومن الأمانة العامة إلى اللجنة المركزية إلى اللجنة التنفيذية العليا . وكان ذلك

يجرى فى كل مرة بقرار من رئيس الجمهورية ، وهو ذاته رئيس الاتحاد الاشتراكى . أما عن فاعلية الاتحاد ، فقد ذكر عبد الناصر فى لقائه مع أعضاء المكاتب التنفيذية فى القاهرة والجيزة فى مارس ١٩٦٦ « ان الاتحاد الاشتراكى يعانى من شكوك ، لأنه لم تكن له فاعلية لمدة طويلة . (ان الوزير) لا يهتم مطلقاً بالحضور لأمانة الاتحاد الاشتراكى على أساس أنه عمل ثانوى ... » ، « طالما أنك لم تنشئ التنظيم السياسى الذى يقوم بعمله وواجبه الحقيقى فستجد باستمرار هذه الشكوك وهذه السلبية » (٢٨) .

ويلاحظ أن عرفت الثمانية عشر عاماً من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ رئيساً واحداً وثلاثة تنظيمات شعبية ، هيئة التحرير والإتحاد القومى والإتحاد الإشتراكى ، واستمر التنظيم الأول ثلاث سنوات ، وأعلن عن التنظيم الثانى فى يناير ١٩٥٦ ولكن لم يتشكل الا فى مايو ١٩٥٧ ، وفى السنوات الخمس من حياته شكل مرتان ، ثانيتهما فى ١٩٥٩ بعد الوحدة المصرية السورية ، وانتهى وجوده مع سقوط الوحدة فى سبتمبر ١٩٦١ ، وثالث التنظيمات شكل واعيد تشكيله كاملاً ثلاث مرات . وأن أخطر القرارات السياسية التى اتخذت فى الخمسينات والستينات ، وترتبت عليها التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى ، اتخذها الرئيس بجهازه

الحاكم دون أن يكون للتنظيمات الشعبية أثر فيها بل لعل أهمها اتخذ في فترة كاد التنظيم أن يكون غائباً فيها من الوجود ، مثل تأميم قناة السويس في يولييه ١٩٥٦ قبيل نشأة الاتحاد القومي ، وكذلك حركة مقاومة العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦ ثم اجراءات تمصير الاقتصاد المصري في ١٩٥٧ ، واجراءات التأميم في ١٩٦١ - ١٩٦٣ قبيل نشأة الاتحاد الاشتراكي .

وفي اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في ٢٦ ديسمبر ١٩٦٧ ، ذكر على صبرى « لاشك أن الوضع السياسي الداخلي لدينا غير عادي ، اذ أن المفروض أن لكل دولة حزبها السياسي ، ولا يعتبر الاتحاد الاشتراكي العربي - رغم تنظيماته الممتدة من القاعدة الى القمة - حزباً سياسياً بالمعنى الصحيح .. وقد اهتمت الثورة فعلاً بهاتين الفتتين ، وأعطت منذ قيامها - رغم عدم وجود حزب سياسي - حقوقاً كبيرة لكل من العمال والفلاحين ، ولكن هناك حقاً رئيسياً لم تعطه الثورة لهما ، وهو حق المشاركة والمساهمة ، لم يشعر العمال والفلاحون في يوم ما - رغم سعيينا الدائم لتوفير حقوقهم - أنهم يشاركون فعلاً أو يساهمون بشكل ايجابي في هذا الحكم » (٢٩) . ويذكر فريد عبد الكريم « ارتبطت سلبيات يولييه .. بطبيعة نشأتها التاريخية ، أي ببدايتها كطليعة عسكرية .. وأخيراً فإنها عجزت - وهذا أمر طبيعي - عن تكوين

حزب ثورى وهى فى السلطة ، لأن الفرز للعناصر والخامات الثورية لم يكن ممكناً على الاطلاق . غير أنه من الثابت أن هذه السليبيات كانت مرتبطة بضرورة الصراع الخارجى الذى واجهها ، وأيضاً لضراوة المواجهة الرجعية فى الداخل » (٢٠) .

لم تأذن التجربة السياسية على هذا العهد ، أن يكون التنظيم الشعبى - اتحاداً كان أو تحالفاً أو حزباً - ذا وجود مستقل متميز عن أجهزة الدولة وذا فعالية وتأثير عليها كان ثمة استغناء عن هذا الدور بما ملكت قيادة الثورة من قدرات أجهزة الدولة ، ادارة وأمناً وإعلاماً . فكانت رئاسة الجمهورية هى جهاز صنع القرار السياسى ، وأجهزة الاعلام اللاسلكية والصحافة وغيرها كخطب المساجد . تسيطر عليها الوزارات المختلفة وتنقل الى الجماهير والرأى العام خط الدولة السياسى وتقوم بالدور الشعبوى المطلوب ، وأجهزة الأمن بأنواعها المختلفة تنقل الى القيادة اتجاهات الرأى العام وقياساتها وأخبار المشاكل والأزمات وغيرها . واستغنى بذلك كله عن الوظيفة الحزبية ، من حيث أن الحزب صلة بين الجماهير والقيادة ، ينقل عنها وينقل إليها ، وأنه جهاز صنع القرار السياسى على أساس من هذه الصلة .

قد لا يكون كفاءة هذه الأجهزة على المستوى الذى يصل اليه الجهاز الحزبى الفعال فى تلك الأنشطة ، بحسبان ما يتوافر فى

التنظيم الحزبي والسياسى عامة من كفايات سياسية مدربة ، ومن معاشية نسبية للقواعد الجماهيرية . ولعل هذا التقرير هو ما قام به شوق عبد الناصر دائما لبناء مثل هذا التنظيم ، ولكن لم يتحقق هذا الأمر (٣١) وقد ذكر عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٦٢ « القرارات الخطيرة التى اتخذت (فى الفترة الماضية) كانت من أخطر القرارات بالنسبة لمستقبل هذا الوطن . ولكن أنا اتخذت هذه القرارات وأنا معتمد على الله وعلى ايمان هذا الشعب . وعلى أن هذه القرارات تحقق الأمل وأمانى الشعب » (٣٢) . وذكر فى ٢٦ ديسمبر ١٩٦٧ . فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى « أحب أوضح لكم حاجة عن أسلوب تفكيرى قبل اصدار القرار ، الجلسات هنا تسجل تسجيلاً كاملاً ، بالإضافة الى مايسجله عبد المجيد فريد كتابة ، بعدها أعيد الاستماع الى ما قيل بالجلسات والى ما أثير من موضوعات ، واتخذ القرار على ضوء المناقشات ، أن لا أدخل الجلسات وفى ذهنى رأى محدد ومسبق » (٣٣) .

وقد ترتب على هزيمة يونيه ١٩٦٧ عدد من الآثار الخطيرة بالنسبة لأبنية الدولة وهياكلها . فقد أصيبت هيبة الدولة بصدع عظيم ، مما من شأنه أن يطرح امكانية ظهور تنظيمات شعبية معارضة للحكم ونظامه ، وسقطت « القيادة العسكرية » التى يمثلها عبد الحكيم عامر مما سترد الإشارة اليه فى فصل لاحق

ان شاء الله ، واستدعى ذلك التفكير فى اعادة بناء الدولة بما يستجيب لتحديات ما بعد الهزيمة ، سواء لاعادة بناء الجيش ، أو لتفادى عثرات البناء السياسى السابق ، أو لمواجهة احتمالات انبثاق التنظيمات السياسية المعارضة . وفى هذه الظروف عقدت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى عدداً من الاجتماعات حضر بعضها عدد من وزراء الانتاج (٢٤) . وطرح عبد الناصر فى الاجتماعات ، ما كشفت عنه الأحداث الأخيرة من أنه لم يكن هناك « نظام سليم » وأنه يتعين البحث عن نظام جديد مع تحديد الأخطاء الرئيسية الموجودة ، وطرح فكرة السماح بقيام حزب للمعارضة ، وألا يكون حزباً سورياً تصنعه الدولة من أحد قادتها المشتركين فى الحكم الآن ، وإنما يكون حزباً يمثل المعارضة الحقيقية الموجودة فعلاً والتي يمثلها عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين . ، ومن ثم تكون معارضة فعلية فى اطار الميثاق . ووجدت هذه الفكرة معارضة من غالب من ناقشها فى اللجنة التنفيذية . ثم جرى الحديث حول الاتحاد الاشتراكى ووظائفه ، فلم يجاوز الحوار بشأنه ما يمكن تسميته « بديمقراطية الادارة » ، فى اطار النشاط فى وحدات الانتاج وأجهزة التنفيذ . وقد دافع عبد الناصر عن هذه الممارسة بحسبانها نوعاً من المشاركة فى العمل ، ولأن منع هذه الممارسة سيصرف الجماهير الى « أحزاب تحت الأرض ، شيوعية وأخوان مسلمين » . ولكن هذه الممارسة

صادفت شكوى الكثير من وزراء الانتاج والاقتصاديين الحاضرين الاجتماع وعلى رأسهم محمود يونس .

وأهم ماتكشف عنه هذه المناقشات ، أن فكرة النظام الجديد لم تجاوز ما يمكن تسميته اطار النخبة التى ظهرت وتبلورت مع ثورة ٢٣ يولييه ، وأن ممارسة الديمقراطية لم تجاوز « ديمقراطية الادارة » . وأن الفكرة الاولى عارضها القادة السياسيون فى اللجنة التنفيذية ، والفكرة الثانية عارضها المديرون ، وأن مفاد هاتين المعارضتين استبقاء التنظيم للدولة بعد سنة ١٩٦٧ كما كان قبلها وهذه المعارضة التى وجهت الى اقتراحات عبد الناصر ، أفادت فى اطار الهيكل التنظيمى العام للدولة ، استبقاء السلطة السياسية فى يديه وحده ، كما سبق أن أفاد وقوف مجلس قيادة الثورة ضد الحركة الحزبية فى ١٩٥٤ تسليم المجلس سلطته الى رئيس منفرد ، على أنه من وجهة أخرى ، ماكان يمكن أن تتحقق ديمقراطية الادارة بغير ديمقراطية الحكم ، ولا كان لها أن تزيد عن كونها نوع رقابة ادارية ترد من جهاز آخر يبنى على صورة الهيمنة الرئاسية ويفضى اليها .

فى غير ما يتعلق بالبناء المؤسسى لأجهزة الدولة ، اتخذت خطوات هامة بالنسبة للاعتراف بحقوق الأفراد ودعمها ، سواء

من النواحي الاقتصادية والاجتماعية أو من الناحية السياسية ،
وان الدساتير التى بنت أجهزة الدولة على الصورة السابق
ايضاها ، أدخلت فى صلب نشاط الدولة ومؤسساتها اعترافاً
بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين . ولم يكن يرد ذلك فى
الوثائق الدستورية كنظر مستهدف ، انما كان واقعاً اتخذت
خطوات كبيرة فى تطبيقه ، وتوالى السير على نهجها من بعد ،
واريد بذكرها فى الدستور ، تثبيت الشرعية الدستورية لهذه
الحقوق ، وبراها بحسبانها هدف النشاط المؤسسى للدولة . ومن
ذلك ماورد فى الأوقات المبكرة للثورة فى دستور ١٩٥٦ ، عندما
أفرد بابه الثانى للمقومات الأساسية للمجتمع المصرى ، ومنها
كفالة تكافؤ الفرص وتنظيم الإقتصاد القومى وفق خطة تراعى
مبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية ورفع مستوى المعيشة ، وتقييد
النشاط الإقتصادى الخاص بما لا يضر بمصلحة المجتمع وأمن
الناس ، واستخدام رأس المال فيما لا يجاوز الخير العام ، وإن
الملكية وظيفية اجتماعية يعين القانون حدها الأقصى فى الزراعة ،
ويحمى الملكية الصغيرة وينظم العلاقة بين المالك والمستأجر
ويشجع التعاون ويرعى منشأته وغير ذلك .

وصدر القانون المنظم لمباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة
١٩٥٦ . فوسع القاعدة الانتخابية طولاً وعرضاً ، بأن منح حق

الإنتخاب لكل من بلغ الثامنة عشرة من عمره ، ومنح هذا الحق للنساء لأول مرة ، وادخل العسكريين فى هذا النطاق وكانوا مستبعدين من قبل ، وجعل الإنتخاب واجباً إجبارياً ، كما اسقط الشرط الذى اطرده وردوه فى النظام السابق على الثورة من وجوب اداء المرشح تأميناً مالياً لقبول ترشيحه . وإذا كانت الممارسة قد دلت على أنه فى إطار هذا الإتساع القانونى العريض لم تزد نسبة المقيدين فى جداول الإنتخاب عن ٥٠ ٪ من السكان الذين فى سن التصويت ، بل تراوحت بين ٤٣,٨٤ و ٤٧,١ ٪ ، وإن نسبة المشاركين فعلاً فى التصويت كانت أقل من نسبة المقيدين بالجداول بالنسبة للسكان فى سن التصويت ، وتراوحت بين ٤٠,٣٥ ٪ ، و ٤٥,١ ٪ وإن مشاركة المرأة فى الإنتخابات كانت ضعيفة جداً ، فبلغت ١ ٪ فى سنة ١٩٥٦ ، وبلغت ١٠ ٪ فى ١٩٦٥ (٣٥) . إن كان ذلك كذلك ، فإن ملاحظة الدكتور عصمت سيف الدولة تظل ذات أهمية تاريخية ، وهى أن الإفساح كان اطلاقاً لحق الإنتخاب غير المسبوق ، ثم ترد ملاحظته الأكثر أهمية وهى أن الوثائق السياسية قد صارت تربط بين الأسلوب الديمقراطى وبين هدف التنمية ، وإن هذا الربط لا يستفاد من الخطابات السياسية فقط ولكنه يرد فى صلب الأهداف المقررة للتنظيمات الشعبية ، سواء هيئة التحرير أو الإتحاد القومى أو الإتحاد الاشتراكى من بعد (٣٦) .

ثم يرد بعد ذلك دستور ١٩٦٤ ، وقد بلغ نظرتة الإجتماعية متبنياً التنظيم الإشتراكي ، بما يحظر أشكال الإستغلال ويؤكد سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج ، ويقسم أنواع الملكية إلى ملكية الدولة المتمثلة في القطاع العام ، والملكية التعاونية والملكية الخاصة التي تنشط في إطار الخطة من غير إستغلال ، وذلك فضلاً عما أورده دستور ١٩٥٦ من مقومات ، وأضاف لأهداف نشاط الدولة حق المصريين في التعليم والرعاية الصحية وحق العاملين في المعاملة العادلة من حيث ساعات العمل وتقرير الأجور والتأمينات الإجتماعية بصورها المختلفة ، ونصت المادة ٤٩ على حكم دستوري جديد ، فيما استلزمته من أن يكون نصف الأعضاء على الأقل في مجلس الأمة من العمال والفلاحين ، وجاءت هذه الأحكام استجابة دستورية للانعطافة الثورية الكبيرة التي اتخذها جمال عبد الناصر منذ ٢٠ يولييه ١٩٦١ ، ثم لما بلوره في وثيقته السياسية العليا « ميثاق العمل الوطني » في يونيه ١٩٦٢ .

ولم تقتصر الإجراءات التي اتخذت منذ يولييه ١٩٦١ ، على تأمين ذلك العدد الهائل من الشركات في مجالات الصناعة والتجارة والمال ، ولا على تعديل نظام الإصلاح الزراعي هبوطاً بالحد الأقصى للملكية إلى مائة فدان للفرد ، سواء من الأرض الزراعية أو الصحراوية ، إنما تضمنت مجموعة من التعديلات التنظيمية في هياكل بناء المؤسسات ، إذ صدر في ١٩ يولييه

١٩٦١ القانون رقم ١١١ بتخصيص ٢٥ ٪ من أرباح شركات المساهمة للعاملين بالشركة ، توزع منها ١٠ ٪ ، ويخصص الباقي للخدمات الإجتماعية ، وفى اليوم نفسه صدر القانون ١١٤ باشتراك العمال فى مجلس الإدارة ، فأوجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أية شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء ، يكون من بينهم عضوان منتخبان أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال . ثم فى ١٩٦٣ زيد عدد أعضاء مجالس الإدارة إلى تسعة منهم أربعة من العاملين ، وذلك بالقانون رقم ١٤١ . وسرى هذا النظام على الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، كما سرى على الجمعيات التعاونية التى يحددها وزير العمل وذلك بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٦٤ ، وبالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية ، اشترط منذ ١٩٦١ (قرار وزير الزراعة رقم ١٦٥) أن يكون أربعة أخماس مجلس الإدارة على الأقل من الفلاحين الذين لاتجاوز ملكية الواحد منهم خمسة أفدنة ، وألا يكون من بين هيئة مكتب الجمعية ، وهم الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق ، أكثر من واحد يحوز أكثر من خمسة أفدنة .

ويكشف ميثاق العمل الوطنى عن المبادئ العامة لهذه التوجه الديمقراطية ، ساعياً إلى إيجاد الترابط بين الديمقراطية السياسية وبين التحرر الإجتماعى للطبقات الشعبية ، بحسبان أن المواطن لاتتحقق ديمقراطيته السياسية وحرية فى التصويت إلا أن يتحرر

من الإستغلال الإقتصادي وإن يتمتع بالفرصة المتكافئة والنصيب العادل فى ثروة بلده ، وإن يتخلص من كل قلق يشوب أمن المستقبل فى حياته وإن السياج الإجتماعى الذى تتحقق فى إطاره الديمقراطية السياسية الحققة هو أن يقوم التحالف بين جماهير العمال والفلاحين والمتقنين الثوريين والجنود والرأسمالية الوطنية ، دون غيرهم من الفئات الرجعية ، وإن التنظيمات الشعبية لابد أن يكفل فيها تمثيل الطبقات التى طال حرمانها . ثم أشار إلى وجوب هيمنة التشكيلات الشعبية على أجهزة الإدارة .

وقد كان من الطبيعى أن يكون للتنظيم السياسى الشخص لمبادئ الميثاق ، وهو الإتحاد الإشتراكى العربى ، دوره فى الترشيح والمؤازرة لعضوية أية هيئة أو مجلس يجرى تشكيلهما بالانتخاب ، ولكن الحادث أنه فى الوقت الذى أفسح تنظيم الدولة لنظام الانتخاب أن يتغلغل فى التشكيلات الإدارية ، كهيئات الحكم المحلى (القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته) ومجالس إدارة الشركات والمؤسسات ، وفى الوقت الذى أفسح فيه للطبقات الشعبية من ضمان التمثيل فى هذه التشكيلات وفى غيرها من الهيئات التى تتكون بالانتخاب ، على ما سبقت الإشارة ، وزاد من سلطات الهيئة المنتخبة على غيرها ، فى الوقت الذى جرى فيه كل ذلك على مدى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٤ ، فقد ربط كل هذه الحقوق والأوضاع السياسية الإجتماعية الجديدة ، بالإتحاد

الإشتراكى بوصفه التنظيمى . وتضمنت مجموعة القوانين ذاتها ما يمكن القول معه بأن كل منصب إنتخابى فى التشكيلات المتنوعة قد شرطت عضوية الإتحاد الإشتراكى لإمكان الترشيح فيه وإمكان كسب عضويته . وبهذا تحولت عضوية الإتحاد الإشتراكى من قوة سياسية مؤازرة إلى « شرط صلاحية قانونية » ، وصار الإتحاد تنظيماً قابضاً ينبغى كسب عضويته كشرط قانونى لممارسة المواطنين حقوق المواطنه ، ومن أهم هذه الحقوق حق الترشيح فى المجالس والمناصب المنتخبة ، أى استوعب الإتحاد الإشتراكى قسماً هاماً من الحقوق السياسية التى تترتب على الجنسية أصلاً .

لقد صارت عضوية الإتحاد الإشتراكى شرطاً فيمن يرشح لعضوية مجلس الأمة (القانون ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ معدل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٦٤) ، كما صارت شرطاً لعضوية مجلس إدارة الجمعية التعاونية وذلك بقرار وزير الزراعة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦١ ، فلما اعترض مجلس الدولة على أن يضاف هذا الشرط بقرار وزارى ، صدر القانون ٨٧ لسنة ١٩٦٤ متضمناً هذا الشرط ومضيفاً إليه حكماً يسقط عضوية مجلس الإدارة عن من فقد أياً من شروط الترشيح ومنها عضوية الإتحاد الإشتراكى ، وصارت عضوية الإتحاد شرطاً لعضوية مجالس إدارة النقابات العمالية المهنية . كما أن قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

والمعدل برقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ وبرقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ كان يشترط عضوية الإتحاد القومى فيمن يشكلون العنصر المنتخب فى المجالس المحلية بالمحافظات والمدن والقرى ، وإستبدال بهذه العضوية عضوية الإتحاد الإشتراكى بالقانون ٦٥ لسنة ١٩٦٤ ، وكان ذلك على طريقة أن فقد عضوية الإتحاد تفيد إسقاط العضوية فى المجالس المحلية . وكذلك نظام العمدة والمشايخ عدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٦٤ واسقط شرط النصاب المالى فيمن يعين عمدة أو شيخاً ، ومن ثم جاز تعيينهم من طبقات الريف الأكثر شعبية مكتفياً بأن تكون له أية حيازة زراعية بالملك أو الإيجار كدليل على أن له مصالح بالقرية وليس مغترباً عنها ، ولكن القانون شرط فى المعين أن يكون عضواً عاملاً بالإتحاد الإشتراكى مع فصله من منصبه أن فقد هذا الشرط ، كما أجاز لوزير الداخلية إلغاء منصب العمدية أصلاً وإعادة من جديد .

يحسن هنا الإستفادة مما أثبتته الدكتور عصمت سيف الدولة فى العديد من كتبه القيمة التى اهتم فيها بفحص التجربة السياسية لهذه السنوات (٢٧) ، فبعد أن أشار إلى الكثير مما تحقق من حرية إجتماعية من نجاحات أكيدة ، بحسبان أن الحرية الإجتماعية هى العنصر الأول ، وذلك بالنسبة لتحديد الملكية الزراعية وتوزيع الأرض على الفلاحين وزيادة الرقعة الزراعية وتأميم المؤسسات الصناعية والمالية الكبرى ، وإنجاز خطة التنمية

وزيادة الدخل القومي وزيادة متوسط دخل الفرد وزيادة عدد العاملين وزيادة عدد سكان المدن وزيادة عدد المدارس والمتعلمين وزيادة مجال إنتشار الفكر والثقافة ، بعد كل ما ذكره من ذلك بحق ، ذكر أيضاً بحق « نستطيع أن نقول ببساطة ويقين أن النظرية الديمقراطية التي جاء بها الميثاق لم تطبق في جانبها السياسي على وجه الإطلاق . أنشئ تحالف من قوى الشعب العاملة ولكنه ليس التحالف الذي نص عليه الميثاق . قامت منظمة باسم الإتحاد الاشتراكي العربي ولكنها ليست الإتحاد الاشتراكي العربي الذي جاء في الميثاق . مارس الإتحاد الاشتراكي العربي الذي أقيم مهمات سياسية ولكن ليست هي المهمات التي جاءت في الميثاق . أنشئ التنظيم السياسي الذي يقود التحالف ، لكنه ليس التنظيم السياسي الذي جاء في الميثاق » ، ثم أشار الى ما حدث من أن مؤتمر القوى الشعبية في سنة ١٩٦٢ أقام من رئيس السلطة التنفيذية مفوضاً في اختيار مؤسسي الاتحاد الاشتراكي ، وقلة تسمى اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة تضع القانون الأساسي للاتحاد وتقيمه « فيعهد المؤتمر الى السلطة التنفيذية بإنشاء السلطة الممثلة للشعب » ، ان الاتحاد الاشتراكي « نشأ - كما رأينا - تابعاً للسلطة التنفيذية فبقيت للسلطة التنفيذية كل السلطات بدون متابعة أو مراقبة أو محاسبة » (٢٨) .

لقد ورد ذكر الاتحاد القومى فى دستور ١٩٥٦ فى نص لم يتضمن من الأحكام التنظيمية الا دور رئيس الجمهورية فيه وترشيح الاتحاد لأعضاء مجلس الأمة . كما ورد ذكر الاتحاد الاشتراكى فى المادة الثالثة من دستور ١٩٦٤ ، ولم يتضمن أى حكم تنظيمى . ونظر الفكر القانونى الى التنظيميين من حيث الدور السياسى والتنظيمى الهام الذى مورس باسمهما وانعكس فى القوانين والتنظيمات المختلفة ، ومن أهم هذه الوظائف اشتراط عضوية التنظيم لشغل العديد من الوظائف والمناصب . وصاغ الفكر القانونى هذا التنظيم بحسبانه « سلطة دستورية » وذلك حسبما أثبتت أحكام المحاكم وفتاوى مجلس الدولة وكتب شراح القانون . وقيل انه سلطة ممثلة لسيادة الشعب أو سلطة عليا فوق السلطات ، أو هو السلطة الوحيدة أو سلطة شعبية ، أو هو « الشعب سياسياً » أى المفهوم المؤسسى للشعب ، أو هو الشعب مجسداً فى تنظيم متصاعد فى بناء هرمى . وأيا كان هذا الخلاف « الوصفى » فقد اتفق كثيرون وقتها على كونه سلطة ، وان له التوجيه والرقابة والاشراف على سلطات الدولة الأخرى ، واستمدوا اتفاقهم هذا مما نيط بالاتحاد من وظائف سياسية وقانونية فى الحياة الاجتماعية المعاشة . على أنه بهذا الوصف كان هو السلطة الوحيدة التى أشار اليها الدستور بنص بالغ العموم ، ولم يورد أياً من الأحكام التفصيلية والتنظيمية التى

ترسم بناء الاتحاد (سواء القومى أو الاشتراكى) وطريقة تشكيله ومستوياته وطريقة اتخاذ القرارات فيه ، ومن خلاله ، والقنوات التى ترسم علاقته بالهيكل والأبنية الأخرى التى نظمها الدستور (٢٩) ، وإذا وجد فراغ تنظيمى وسياسى ملأته القوة ذات الهيمنة . لذلك لم يجاوز الاتحاد الاشتراكى فى أحسن حالاته اطار تأييد السلطة السياسية المنفردة ، والسعى لايجاد نوع من ديمقراطية الادارة فى وحدات العمل والانتاج ، وكان هذا السعى يجد حده فى أن السلطة السياسية هى ذاتها رأس السلطة التنفيذية .

لم يكن مضى على ثورة ٢٣ يوليه ستة أشهر ، عندما أصدرت ثلاثة قوانين بشأن العمال ، القانون رقم ٣١٧ عن عقد العمل الفردى والقانون رقم ٣١٨ عن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، والقانون رقم ٣١٩ عن نقابات العمال . وأول هذه القوانين حل محل القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذى كانت أصدرته حكومة الوفد ، وخطى خطوة ايجابية عن سلفه فى تنظيم الحقوق المتبادلة للعمال وأصحاب العمل وأصحاب العمل وحماية حقوق العمال فى الأجور والاجازات ومكافآت نهاية الخدمة . وثانيهما حل محل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الذى كانت أصدرته حكومة السعديين ، فوسع اختصاص لجان التوفيق والتحكيم وتلافى ما

كان يسبب تعطيل البت فى المنازعات وبسط فى الاجراءات بما يفيد سرعة الفصل فى المنازعات .

أما القانون الثالث الخاص بالنقابات العمالية فقد حل محل القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٤ الذى كانت أصدرته حكومة الوفد . وكان أهم ما أورده القانون الجديد أن سمح للعمال الزراعيين بما كان منعه منه القانون السابق من حق انشاء النقابات ، فتكونت ٣٢ نقابة للعمال الزراعيين حتى آخر سنة ١٩٥٤ ، كما اتخذ مبدأ الحرية النقابية اذ تقوم النقابة بمجرد ايداع أوراق تكوينها فى مكتب العمل ولا تحل الا بحكم قضائى ، وقرر حق العمال فى تكوين اتحاد عام لنقاباتهم . وكان من نتيجة ذلك أن قفز عدد التنظيمات النقابية العمالية من ٤٨٨ نقابة تضم ١٤٥١٠٨ عاملاً فى سنة ١٩٥١ ، الى ٩٤٧ نقابة تضم ٢٦٥١٩٢ عاملاً فى سنة ١٩٥٣ ، الى ١٣٣٦ نقابة تضم ٣١٩٩٧٠ عاملاً فى سنة ١٩٥٨^(٤٠) . وفى مارس ١٩٥٥ تأسس بدمشق الاتحاد الدولى لنقابات العمل العربى على أن يكون مقره مدينة القاهرة ، وكان هذا حافزاً للدولة المصرية أن تسعى لتكوين الاتحاد العام المصرى للعمال وأن تعترف به رسمياً ، وتكون الاتحاد فى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ . وهكذا انتشرت الحركة النقابية من حيث القاعدة ومن حيث التصاعد الرأسى . ثم صدر قانون العمل الموحد رقم ٩١

لسنة ١٩٥٩ ، وتبنى فكرة التجميع والتوحيد للتنظيمات النقابية ،
اذ جعل للعاملين فى مهنة واحدة أو صناعة واحدة أن يشكلوا
نقابة عامة واحدة ، وجاز للنقابة العامة أن تشكل نقابات فرعية فى
المديريات والمحافظات وأن تشكل لجاناً نقابية فى المنشآت التى
تشتغل بذات الصناعة أو المهنة . وأجاز للنقابات العامة أن تشكل
اتحاداً فى كل اقليم وأن تشكل اتحاداً عاماً على مستوى
الجمهورية . وبهذا صارت الوحدة الأساسية فى البنيان النقابى
هى النقابة العامة للمهنة أو الصناعة ، وهى تنشئ ما دونها من
فروع ولجان وما فوقها من اتحادات . وناط القانون بوزير الشؤون
والعمل تحديد المهن والصناعات التى يجوز تكوين نقابات عامة
لعمالها . وأصدر وزير الشؤون القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٠
بتحديد الصناعات والمهن المتماثلة والمرتبطة والتى تشترك فى
انتاج واحد ، وفى سنة ١٩٦٢ امتد النشاط النقابى الى عمال
الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الادارية المستقلة .
وفى سنة ١٩٦٤ خولت اللجان النقابية الشخصية القانونية
المستقلة فيما يدخل فى اختصاصها .

من هذا يلحظ ، أن البنيان النقابى قد امتد طولاً وعرضاً ،
وسعة وشمولاً ، فصار ذا حجم لا يكاد يقارن بالحركة النقابية
فيما قبل ، وتكاملت حلقاته بمستوياتها المتصاعدة حتى قمة
الاتحاد العام . وهذا تشييد ضخيم صار به البنيان النقابى واحداً

من التكوينات الهيكلية فى المجتمع ، على أنه فى الوقت نفسه صيغ على طريقة تمكن من الهيمنة الادارية على التكوين النقابى . وإن توحيد الحركة النقابية وتفادى التفتت والتبعثر فى مئات النقابات ، لا شك أقوم وأرشد بالنسبة للعمال ، وهو من جهة أخرى أيسر فى فرض هيمنة الادارة .

ورغم تكامل البنينان النقابى حتى قمته فى الاتحاد العام ، بقيت واحدة من وزارات السلطة التنفيذية مختصة بشئون العمال ، ممثلة فى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، ثم فى وزارة العمل . ونيط بالوزارة والوزير اصدار القرارات التنفيذية لقانون العمل ومراقبة الشئون المالية والادارية للنقابات ووضع اللائحة النموذجية للنظام الأساسى للنقابة وتحديد طريقة تمثيل أعضاء المستوى النقابى فى المستوى النقابى الأعلى ، أى صياغة طريقة التركيب العضوى للبنينان ، وأتيح له قبل كل ذلك وفوق كل ذلك تحديد « الوعاء » الذى تصدر منه النقابة ، والذى يتمثل فى تحديد المهن والصناعات المترابطة التى تتشكل منها نقابة واحدة ، وهى سلطة رسم « حدود الأرض » التى تشيد عليها النقابات ، وأعمال هذه السلطة يمس جذور البناء النقابى فى أى صناعة معينة ، بما يتيح من امكان الدمج والفصل والتوزيع . ومن خلال وزير العمل جرى الربط العضوى بين التنظيم النقابى وبين الاتحاد الاشتراكى ، وأصدر الوزير القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ يستلزم

عضوية الاتحاد الاشتراكي فيمن يرشح لمجلس ادارة أى من
التشكيلات النقابية .

فى يناير ١٩٦٨ نشرت مجلة الطليعة شهادات لأكثر من عشرين
من أعضاء الحركة النقابية العمالية ، يظهر منها اتجاه غالب يتعلق
بانعزال القيادات العمالية عن قواعدهم وخضوع البنيان النقابى
لوصاية الادارية ، وعلق على هذه الشهادات السيد كمال رفعت
وزير العمل وقتها بقوله أن هذه الشهادات تكشف « اجماعاً » على
عدم فاعلية اللجان النقابية والنقابات العامة والاتحاد العام . كما
علق الدكتور عبد الرؤوف أبو علم ، مشيراً الى الوصاية الادارية
على الحركة النقابية من حيث احتكار القيادات العمالية للسلطة
وانعزالها عن جماهيرها وقيام وزارة العمل ببعض اختصاصات
التنظيم النقابى واختفاء القيادات العمالية التى ظهرت فى
الأربعينيات وحلول قيادات أخرى « لا تؤمن بفلسفة النقابية
السياسية ... (و) وترى قصر النشاط النقابى على مشاكل
العمال المباشرة » . وفى ديسمبر ١٩٦٨ كتب الأستاذ عبد الهادى
ناصر عضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، أن ما ناطه
الميثاق بالحركة النقابية لا يزال نظرياً ، والعمال يخضعون للائحة
موحدة لا تسمح بعقد اتفاقات جماعية بين النقابة وجهة الادارة ،
كما لا تقوم النقابات بنشاط مهنى ولا ثقافى ولا اقتصادى

لعمالها ، وذكر أن فرض سيطرة التنظيم السياسى على النقابات يضعفها ولا يقويها ، وأن هيئة التحرير والاتحاد القومى كانا يفرضان هيمنة شبه كاملة على الحركة النقابية ، وأن العلاقات بين التشكيلات المتدرجة للبيان النقابى منفصلة ولا يكاد يمسكها الا أداء الاشتراكات (٤١) .

والخلاصة هنا كالخلاصة فى كل الأبنية التنظيمية ، سواء كانت شعبية أو ادارية ، وهى الانتشار والنمو العريض المرتفع ، ولكن مع افتقاد أى من هذه الأبنية المكنة الذاتية لاصدار القرار ، ومع جريان قوة الدفع هابطة من أعلى ومن خارج الكيان التنظيمى ، وليست نابتة من أسفل ولا منبعثة من الباطن ، وأن الهيمنة المركزية العليا فى الدولة ، لم ترد على صورة أن يكون لأى من الكيانات التنظيمية حركته الذاتية وقراراته المنبثقة من داخله ، مع حق السلطة المركزية فى تعديل القرار أو وقفه ، انما أثرت أن تكون كل الكيانات مفتحة تجاهها ، وأن يكون لها مكنة التأثير فى تشكيل القرار الذاتى قبل أن يصدر ، مكنة التحريك الداخلى لأى تكوين أو تشكيل تنظيمى .

على أنه أياً كان افتقاد الحركة النقابية لآليات التحريك الذاتى ، فإن ما نمت اليه فى حجمها وانتشارها كان خطوة كبيرة فى تطور الحركة النقابية ، خطوة لا ينبغى اغفال أهميتها ، وبها

تجاوزت الحركة النقابية المصرية مرحلة تجميع الكيانات النقابية المتناثرة ، وهى مرحلة من أشق ما يكون ، ويبقى على العمال جهد ترتيب أوضاع هذه الحركة بما يكفل لها استقلالها التنظيمى وحركتها الذاتية وانبعثت قراراتها من داخلها ، وأياً كانت تبعية الحركة ، فقد أمكنها فى سنة ١٩٧٥ أن تقف ضد انضمامها للاتحاد الدولى لنقابات العمال الحر وأن تسهم بعض النقابات فى بعض حركات الاضراب منذ ١٩٦٨ (٤٢) .

الا أن هيمنة جهاز إدارة الدولة على هذه الحركة ، واختصاص السلطة المركزية العليا فى الدولة بالقرار السياسى والشئون السياسية عامة دون أى كيان تنظيمى آخر ، قد وضع الحركة العمالية تحت سقف المطالب الاقتصادية لا تجارزه ، وانطبع بذلك نشاط العمال المنتخبين فى مجالس ادارات وحدات الانتاج مما كان مبعث الشكوى من رجال الادارة ، حسبما عبرت قيادات الانتاج فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا برئاسة عبد الناصر فى ديسمبر ١٩٦٧ (٤٣) ، وحسبما عبر الدكتور على الجريتلى (٤٤) .

وأن الملاحظات السابقة تتراعى عند النظر فى الحركة التعاونية . فقد امتدت طويلاً وعرضاً ، وخاصة الجمعيات التعاونية الزراعية التى غطت قرى مصر جميعاً فى الستينيات ، وصارت المؤسسة الرئيسية فى القرية التى تقوم بتمويل الانتاج الزراعى

عن طريق بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، كما صارت تقوم بالوظيفة الرئيسية فى تسويق المحصولات التقليدية لحساب المزارعين ، مثل القطن والقمح والأرز ، وذلك عن طريق شركات تجارة القطن التابعة للقطاع العام ، أو شئون بنك التسليف بالنسبة لما تقوم به من استلام القمح والأرز لحساب وزارة التموين ، كما تقوم بتوزيع الأسمدة الكيماوية على الفلاحين والتقاوى خصماً من حساباتهم ، وحلت هذه الجمعيات فى عملية الانتاج الزراعى محل تجار الريف والمقرضين وملاك الأراضى ، فيما كان يقوم به هؤلاء من استغلال للفلاحين عن طريق الإقراض والوساطة فى التمويل والتسويق ، وكانت هذه مهمة كبيرة أنشئت لأجلها الجمعيات التعاونية الزراعية وقامت بها . ولا تزال تلك الجمعيات الى اليوم تمثل ركناً أصيلاً فى عملية الانتاج الزراعى . وصارت من حقائق الوجود فى القرية المصرية ، وهى وظيفة لا يتناسب مع أهميتها ما كانت تقوم به الجمعيات الزراعية قبل ثورة ٢٣ يوليه (٤٥) .

وهناك الجمعيات التعاونية للأصلاح الزراعى التى تضم جميع من انتفع من الفلاحين بالأراضى التى استولت عليها الحكومة ووزعتها ملكيات صغيرة طبقاً لقوانين الاصلاح الزراعى الصادرة برقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، والانضمام اليها إجبارى بنص قانون الاصلاح

الزراعى بالنسبة لمن وزعت عليهم الاراضى . ثم هناك نشاط محدود نسبياً شجعتة الدولة لقيام جمعيات انتاجية تضم صغار المنتجين فى الحرف المختلفة كالتجارة ودباغة الجلود والغزل والنسيج اليدوى والصيد ومستلزماته والاسكان وغير ذلك . ثم تكامل البنيان التعاونى من الجمعيات المحلية صعيداً الى الجمعيات المشتركة وجمعيات المحافظات حتى الاتحاد التعاونى فى كل من مجالات الأنشطة التعاونية .

كان القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ هو باكورة قوانين التعاون التى صدرت بعد ٢٣ يولييه ، وحل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الذى كان صدر فى عهد وزارة الوفد . ثم بدأ يزداد اهتمام الدولة بالنشاط التعاونى مع رفعها شعار « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » ، فصدر فى سنة ١٩٦٠ القانون رقم ٢٦٧ بإنشاء المؤسسات العامة التعاونية ، ورسم القانون للمؤسسات التعاونية ازاء الجمعيات التعاونية دوراً يماثل دور المؤسسة الاقتصادية ازاء الشركات التى تساهم فيها ، فلمؤسسة أن تسهم فى الجمعية ولها أن تمثل فى مجلس ادارة الجمعية ، فضلاً عن سلطاتها فى الرقابة والاشراف والتفتيش على الجمعيات ودعوة الجمعيات العمومية للانعقاد ووقف تنفيذ القرارات ، كما اعتبرت أموال الجمعيات التعاونية من مكونات رأس مال المؤسسة المتبوعة ، رغم أن رأس المال يعتبر ملكاً للأعضاء (٤٦).

وفى ظل هذا القانون أنشئت المؤسسة العامة للتعاون الزراعى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، ومؤسسة التعاون الاستهلاكى بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٤٧ لسنة ١٩٦٠ ، والتعاون الإنتاجى بالقرار ٢٣٤٨ لسنة ١٩٦٠ ، والإسكان التعاونى برقم ٣١٩ لسنة ١٩٦١ ، والتعاون فى المناطق الصحراوية برقم ٣٠١٥ لسنة ١٩٦١ ، والتعاون فى الثروة المائية برقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٦١ ، والتعاون فى معاهد العلم برقم ١٤٦٧ لسنة ١٩٦٢ ، وتعددت جهات الرقابة على الجمعيات التعاونية تعددها على أجهزة الدولة التنفيذية والإنتاجية ، فخضعت للرقابة الإدارية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٢ الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، وخضعت لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦١ ، كما ورد بقانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ أن من بين ما يتولاه المحافظ نشر التعاون ، وناطت اللائحة التنفيذية لهذا القانون (القرار الجمهورى ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠) بمجلس المحافظة الإشراف على الاتحاد التعاونى والجمعيات والهيئات التعاونية واقتراح حل مجلس إدارة الجمعيات التعاونية واقتراح تعيين مجالس إدارة مؤقتة لها والعمل على إنشاء حركة تعاونية استهلاكية وحركة للتسويق التعاونى ، ونيطت هذه الاختصاصات نفسها بمجالس المدن والمجالس القروية . ثم ترد رقابة المؤسسة التعاونية التى

تتبعها الجمعية ، فالمؤسسة ممثل في مجلس إدارة الجمعية التي تساهم فيها أو تقرضها أو تعينها أو تضمونها لدى الغير ، وإذا صدر قرار مجلس إدارة الجمعية على خلاف ما يرى ممثل المؤسسة أبلغ القرار لرئيس المؤسسة الذي له حق الاعتراض على القرار ، فلا ينفذ القرار إلا إذا أعيد عرضه وحاز على أغلبية ثلثي مجلس الإدارة . كما تلتزم كل جمعية بأن تقدم إلى المؤسسة تقريراً سنوياً عن ميزانيتها وتقريراً دورياً عن نشاطها ، ثم أن للوزير المختص حل الجمعية في حالات بينها القانون وله طلب حلها من المحكمة في حالات أخرى ، وله حل مجلس الإدارة وتعيين مدير للجمعية أو مجلس مؤقت لها . وقد صدر قانون للتعاون الزراعي برقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ احتفظ بهذه السلطات الرقابية جميعاً ، ويضاف إلى ذلك اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكي للترشيح لعضوية مجلس إدارة الجمعية وسقوطها بسقوطها على ما سلفت الإشارة .

وقد حلت مجالس إدارة عدد من الجمعيات وأديرت بمجالس إدارة مؤقتة مدداً طويلة تجاوزت أقصى مدة مشروعة لمجلس إدارة منتخب ، « كما عمدت المؤسسة العامة للتعاونية الزراعية إلى استبدال مجلس الإدارة المنتخب بمدير مفوض في العديد من الحالات ، بدلاً عن اللجوء إلى الجمعيات العمومية صاحبة الولاية الشرعية في انتخاب من يدير الجمعية من بين أعضائها » (٤٧) ،

ويغلب فى التطبيق أن مجالس إدارة الجمعيات التعاونية لا تمارس سلطاتها ، وأن السيطرة ترد من المشرف الزراعى ، وقد حيل دون إعادة انتخاب مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية من سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٦٩ رغم أن القانون يوجب الانتخاب الدورى كل سنتين (٤٨) .

وبالنسبة للنقابات المهنية ، فإن أهم ما أنشئ فيما قبل ٢٣ يوليه كانت نقابة المحامين المنشأة فى ١٩١٢ ، ثم المهن الطبية فى ١٩٣٩ ، ثم الصحفيين فى ١٩٤١ ، ثم المهن الهندسية فى ١٩٤٦ ، ثم المهن الزراعية فى ١٩٤٩ والمهن التعليمية فى ١٩٥١ ، وظهر بعد ٢٣ يوليه نقابة المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية فى ١٩٥٥ ، ونقابة المهن العلمية فى العام نفسه ، ونقابة المحاسبين والمراجعين فى ١٩٥٦ . ثم طب الأسنان والطب البيطرى والصيدلة سنة ١٩٦٩ .

وبهذا يظهر أن معدل الانتشار فى النقابات المهنية لم يكن أعلى كثيراً بعد الثورة منه قبلها ، كما لوحظ فى النقابات العمالية والجمعيات التعاونية ، ومرد ذلك ليس موقفاً متباطئاً من الثورة إزاء النقابات المهنية ، لأن ظهور النقابات المهنية بين ما لم يكن سبق تنظيمه من المهن ظل مستمراً . إنما مرد الأمر أن النقابات المهنية كانت أسرع فى معدل الانتشار قبل الثورة مما كانت عليه

سرعة انتشار النقابات العمالية والتعاونيات . بحسبان أن النقابات المهنية تضم أعضاء من الطبقة المتوسطة ممن كانوا أقرب إلى القبول لدى النظام السياسى الاجتماعى السائد قبل ٢٣ يولييه ، وأن مطالبهم أكثر تأثيراً فى هذا النظام من مطالب الطبقات الأدنى . لذلك فإن التباين بين العهدين فى دورة الانتشار كانت أقل حدة .

أما من ناحية التكوين الذاتى للنقابات كهيئات تنظيمية ، فقد كانت رغم المواجهات المتعددة مع الدولة احفظ لهذه المقومات من غيرها . وإن كان ذلك لم يمنع من وقف الانتخابات فى عديد من النقابات فى الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ . وقد صدر قرارين برقم ٨ لسنة ١٩٥٨ يقصر حق الترشيح لعضوية مجالس إدارة النقابات على الأعضاء العاملين فى الاتحاد الاشتراكى . والدكتور مصطفى كامل السيد دراسة وافية فى هذا الموضوع لا ترد زيادة عليها ويحسن الرجوع إليها (٤٩) .

يبقى فى هذه العجالة الإشارة إلى الصحافة ، فقد أمت الصحافة بقانون تنظيم الصحافة الصادر برقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ألت بموجبه ملكية الدور الصحفية إلى الاتحاد القومى ، وأن يمارس الاتحاد القومى عليها سلطات المالك . ومن ثم صار الاتحاد القومى هو من يعين المحررين ورؤساء التحرير ورؤساء

مجالس إدارة المؤسسات الصحفية . ثم حلت اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي محل الاتحاد القومي في ذلك (القانون ١٥١ لسنة ١٩٦٤) .

بهذا العرض ، تبدو الصورة التي تكامل بها النظام السياسي وما يلفت النظر أن رئيس الجمهورية لم يعد حاكماً فرداً فقط ، إنما صار فرداً يحمل على كتفيه أمة بحالها ، من السياسات الخارجية الى السياسات العربية التي كانت نشيطة وقتها إلى السياسات الداخلية ، ومن الأمن إلى رغيف العيش . وتوحدت السياسة مع الإدارة في شخصه بحيث صار مطلوباً منه القيام بمهام تبدأ من رسم الخطط والأهداف السياسية العليا وتنتهي إلى تقرير استثناء فرد ما من رسم جمركي أو تقرير معاش استثنائي لأسرة موظف متوفى ، أو تحديد إصدار العملة التذكارية ، أو الإعفاء من دين حكومي يزيد على ألف جنيه أو نزع ملكية مساحة ما لإقامة مبنى حكومي أو توسيع ترعة أو رصف طريق . وكل ذلك مروراً بتعيين كافة موظفي الدولة في الدرجات العالية وكافة أعضاء الهيئات القضائية والسلكن السياسي والقنصلي والشرطة واتحاد الإذاعة والتلفزيون وأساتذة الجامعات ، وتعيين مجالس إدارة كل الهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وموظفيها الكبار ، ثم إصدار كافة القوانين واللوائح التنفيذية وتعديلاتها المستمرة . وفي كثير من السنوات التي لم يوجد فيها مجلس

نيابى ، كانت القوانين تصدر منه كما تصدر القرارات الجمهورية
بغير فارق فى أداة الإصدار أو قنوات وإجراءات الإصدار ، وقد
صدر فى شهر واحد ، قبيل العمل بدستور ١٩٦٤ ، مائة وأربعة
من القوانين ، وذلك فى شهر مارس .

لم يوجد حصر معلن لكل ما نيظ برئيس الجمهورية من
اختصاصات فى التنظيمات المتنوعة ، ولكن يمكن بالرجوع إلى
مجموعات القوانين والقرارات ، إدراك هول السعة فى
الاختصاصات ويمكن إيراد « عينة » من ذلك بتتبع القرارات
الجمهورية بتفويض رئيس الوزراء أو الوزراء أو المحافظين فى
بعض الاختصاصات (٥٠) .

الفصل الخامس

أزمة النظام

أول ما رفعت الثورة من شعارات هو « الاتحاد والنظام والعمل » . بدا هذا الشعار وقتها للكثيرين من القوى الوطنية والديمقراطية شعاراً مشكوكاً في أصالته السياسية ، بحسبانه لا يتصل بصميم التحديات التي تواجه العمل الوطنى الديمقراطى . ولكن من يطالع وقائع هذه المرحلة التى امتدت الى سنة ١٩٧٠ ، يلحظ أن من رفعوه انما تحلوا بالكثير من الصدق مع الذات . ورجال الثورة لم يستبدلوا هذا الشعار بأى من النداءات الوطنية أو نداءات النهوض الاجتماعى التى كانت مطروحة وقتها ، وانما كانوا يعبرون به عن منهجهم فى العمل الوطنى الاجتماعى ، المنهج المفارق لمجمل القوى السياسية الموجودة ، فى شكلها الحزبى وأسلوبها التعددى حسبما جرى الأمر فى عشرات السنين السابقة على ٢٣ يولييه ١٩٥٢ .

لقد هيمن على من أمسكوا بأزمة الحكم تصور للعمل الوطنى يستفاد من أصل تجربتهم العسكرية ، التى تصوغ الروابط التنظيمية على أسلوب علاقة بين قائد أمر ومقود مأمور . ودعم

هذا الشعور ما سبقت الاشارة اليه فى الفصل الثانى من أثر تجربة فترة ما بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ ، لدى فريق من غير العسكريين من رجال السياسة ، ثم دعمه سياق الأحداث فى السنوات الأولى لثورة ١٩٥٢ وما أفضت اليه من انهيار الحركة الحزبية وامساك الدولة بكل الأعنة وارتسام أبنيتها على صور هرمية متصاعدة للقيادة الفردية . فكان شعار « الاتحاد » يعنى الواحدية التنظيمية الشاملة للمجتمع بأسره دولة وشعباً ، و « النظام » يكفل وحدة الارادة من الناحية التنظيمية ووحدة الحركة التى تحقق الاستقلال وتتجه للنهوض الاجتماعى والاقتصادى ، و « العمل » هو الهدف الذى يتحقق فى هذا الاطار فلا تنهدر طاقات الشعب فى الخلافات والصراعات وتغيير الوزارات والسياسات وغير ذلك .

توافر للبناء التنظيمى للدولة والمجتمع على ما أسلفت الاشارة اليه فى الفصول السابقة ، ما من شأنه أن يحقق هذا الشعار الأول للثورة . وهنا ينطرح السؤال ، اذا كان تحقق دمج السلطات والبناء الهرمى للدولة مع القيادة الفردية ومع التنظيم السياسى الوحيد ومع الهيمنة المنفردة للارادة الواحدة كارادة وحيدة ، اذا كان تحقق ذلك فى التكوين التنظيمى الشامل للحركة السياسية الاجتماعية ، وللسياسة مع الادارة ، مع التقرير ، مع التنفيذ ، مع الاعلام ، مع الأمن ، فهل أنتج كل ذلك ارادة واحدة فعلاً ، بمعنى

هل أنتجت الارادة الوحيدة ارادة واحدة جامعة ، وهل أنتج التنظيم الوحيد تنظيماً واحداً جامعاً ، وهل أنتج الترابط التنظيمى العضوى لجمال المؤسسات فى مختلف جوانب النشاط الاجتماعى ، هل أنتج تجانساً بين وجوه العمل فى مختلف الأنشطة ، هل الواحدية التنظيمية قد عصمت حركة المجتمع من التفكك التنظيمى . هذا هو موضوع الفصل المعنون « بأزمة النظام » .

ونقطة التركيز هنا ، كما كانت فى الفصول السابقة لهذه الدراسة ، تتعلق بالمجال التنظيمى للدولة ومؤسساتها أى بالاطر والأبنية . والتناقضات التى يجرى اجلاؤها هنا تتعلق أساساً بهذا الجانب التنظيمى . والتركيز على هذا الجانب وتناقضاته لا يعنى اغفال الاهتمام بالمضامين السياسية والاجتماعية العامة ، ولا يعنى بطبيعة الحال أن الجانب التنظيمى له أولوية مطلقة على غيره من الجوانب . انما يرد التركيز على هذا الجانب التنظيمى كضرورة من ضرورات البحث والفحص ، بحسبانه الموضوع الذى خصصت له هذه الدراسة . ومن ثم وجب تسليط الضوء عليه واستخدام العدسة المكبرة وعرض آلياته بالحركة البطيئة . دون أن يعنى ذلك تقرير أولوية مطلقة له أو صدارة عامة له على غيره من المضامين السياسية والاجتماعية . واذا بدا فى نهاية هذا الفصل التنظيمى هو ما تقع عليه تبعة انهيار المشروع السياسى الاجتماعى الذى

بلورته ثورة ٢٣ يوليه ، فان ذلك لا يفيد كونه ذا أولوية مطلقة على نوعية المشروعات السياسية الاجتماعية ، انما يفيد أن العلاقة غير منفكة بين الأسلوب التنظيمى وبين السياسات المشروعة ، وأن ما لا يعتنى بتصويبه من جوانب أى مشروع مطروح فى الوقت المناسب ، قد يفيد فساد الأمر جميعه من بعد .

ان الكيان التنظيمى لدولة ٢٣ يوليه ، قد ولد عدداً من التناقضات داخل بنيته ، لم تعالج فى حينها ، وجرى اخفاؤها أكثر مما جرت محاولات حلها أو رأب التصدعات التى نجمت عنها ، وقد كان من الصعوبة بمكان أن يُزَمَّ وَيُلَمَّ مجتمع بكامله ، وأن يشد عليه وثاق وحيد ، مجتمع كامل بتعدد وحداته وجماعاته وطبقاته وفئاته وطوائفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضرية .

ولا يقال ان هذا حدث فى القرون السابقة ، اذ عرف الحاكم الفرد وعرفت ألوان من البطش والاستبداد ، لا يقال ذلك لأن التكوينات الجمعية لتلك المجتمعات كانت تصاغ على تكاثر واضح ، وكانت هناك مؤسسات اجتماعية لكل منها قدر من التمييز الذاتى سواء على المستوى المحلى كالقريه والحارة والحي ، أو على المستوى الجرفى كنقابات الحرفيين وطوائفهم ، أو على المستوى الثقافى بالمفهوم السائد وقتها ، ويدخل فيها الطرق

الصوفية والطوائف والملل الدينية ، أو على مستوى الدولة كوحدات الجيش ورجال الدواوين ، فضلاً عن الوحدات البشرية الأكبر كالقبايل والعشائر وغيرهما حيثما وجدت . كان كل ذلك يجرى على صورة قد لا ترضى المعاصرين من حيث أساليب تنظيم العلاقات الداخلية فى أى من هذه الوحدات ، ولكن يبقى وجه الدلالة يتعلق بأن كان ثمة تكوينات متعددة ومتميزة ومتداخلة بعضها مع بعض، تكفل قدرأً من التيسير الذاتى لكل وحدة أو جماعة ، وتمكن من حل كثير من المشاكل بين أعضاء هذه الوحدة فى المجال النوعى لها ، مما يخفف عن السلطة المركزية التصدى للكثير من المشاكل الفردية والنثرية ، ومما جعل لهذه الوحدات ألواناً من الضغوط الاجتماعية على السلطة المركزية بحيث لم يكن الحاكم الفرد مطلق العنان عن مراعاة الضغوط كضوابط لحركته ، وبهذا فإن الحاكم أو الدولة لم تكن تتعامل مع محض أفراد متناثرين ، وإنما مع مجموعات لكل منها قدر من التشخيص الاجتماعى ، ومع تنظيمات ان لم تكن نشأت بالقانون ، فقد أوجدها العرف والعادات المتطاولة المدى .

ولم تكن ثورة ٢٣ يولييه بطبيعة الحال هى من حطم هذه التكوينات الاجتماعية التقليدية أو أضعفها . إنما جرى ذلك عبر الزمان السابق عليها ، وجرى تحطيمها عبر حركة عامة بدأت من القرن التاسع عشر ، مع حركة مواكبة لانشاء التكوينات الحديثة

على النمط الغربى . فصفيت تقريباً نقابات الحرفيين السابقة ، وبدأت الحركة النقابية الحديثة على غير اتصال بسابقتها ولا ارتباط بها ، وخدمت حركة الطرق وضممت وظائفها وبدأت حركة تكوين الأحزاب على قطيعة مع التكوينات الاجتماعية السابقة ، وقطعت التقسيمات الادارية الحديثة الكثير من الوحدات الجغرافية السابقة ، ودمر التخطيط الجديد للحواضر الكثير من الوحدات المحلية القديمة ، وهكذا .

واذا كانت المؤسسات الحديثة لم تستطع أن تحل محل القديم بذات قوته وانتشاره ، فقد اتفق أن قام نظام ٢٣ يوليه فى ظرف تاريخى يعانى من اضمحلال القديم وهن الحديث ، ومن تبعثر الناس أفراداً أشلاء بين قديم مضروب وحديث وليد ، وتبعثر انتماءاتهم الجمعية بين تكوينات سابقة يُشدُّ عليها النكير وتكوينات حديثة لم تحظ بالحد المطلوب من الاعتراف بها كرابط جمعى وعروة وثقى . وكان هذا من أسباب سهولة ضرب القديم والحديث معاً ، من المؤسسات والتكوينات الاجتماعية المتعددة . لذلك انبنى جهاز دولة ٢٣ يوليه كتنظيم وحيد ، فى مواجهة مؤسسات ضعيفة وتناثر شعبى واضح .

ومن جهة أخرى ، فقد سبق ملاحظة أن الفردية كزعامة وقيادة من الصعب تفاديها ، الا أن تكون الأجهزة التنظيمية للمؤسسات

المختلفة على قدرة فسيحة للاستيعاب المنظم للعناصر المنتمية لهذه الأجهزة ، وبالقدر الملائم للتحرك المطلوب فى كل حالة من الحالات التى تجدُّ أو مجال من المجالات . أما اذا قصرت القدرة التنظيمية عن هذا الشمول عامة ، أو اذا قصرت عنه فى لحظات المد والتصاعد أو فى مراحل التحرك النشيط ، فانه يكون من الصعب تفادى هذه الفردية ، والزعامة أو القيادة الفردية تقوم بوظيفة ما تقصر الطاقة التنظيمية عنه ، سواء من حيث قنوات جمع المعلومات ودراسة الأوضاع ومزج التخصصات المتعددة ، أو من حيث تحديد الأهداف ورسم السياسات وحل المشاكل ، أو من حيث اتخاذ القرارات وتدقيقها فى قنوات الدعوة والتنفيذ والتحريك الجماعى للأفراد والمجموعات . ويقدر ما يستعاض بالزعامة أو القيادة الفردية عن هذه الاطر المرسومة ، بقدر ما تبدأ موجة من موجات التأكيد على الدور الزعامى ومكنته الفردية الخارقة ووضعه غير المنازع ، بحسبانه مَشْرَع التقرير ومصدر التحريك وقوة الدفع الأساسية . فتصير الزعامة هى القوة وهى المصدر والمنتهى ، وكل ما عداها يدور فى فلكها ويستمد وجوده منها ويندفع بالحركة من توجهاتها . وبهذا تطول هامة الزعيم ويثقل وزنه فى العمل والنشاط ، ويضعف الجانب التنظيمى أكثر ليصير أكثر تبعية وأكثر التحاقاً ، فيزيد الاحتياج لدور الزعامة الفردية أداء للوظائف وتضمير الكيانات التنظيمية أكثر وهكذا . ومتى تناثرت الجماعات

أفراداً ، صارت الزعامة أكثر فردية ، على أسلوب من التأثير المتبادل يغذى فيه كل جانب فردية الجانب الآخر .

على هذا النحو يجرى العمل العام قفزاً على الأدوات والقنوات التنظيمية ، ونحن فى هذه الحالة المدروسة لا نواجه هذه الظاهرة فى مؤسسة ما من المؤسسات المحلية أو النوعية أو المتخصصة ، ولا نواجهها فى مؤسسة الدولة بحسبانها جهاز حكم وسيادة فقط، ولكننا نواجهها بحسبان ما لديها من نزوع توحيدى تفريدى على عموم المجتمع وشموله ، بجهد وطاقة احتمال ومعارك سياسية واجتماعية وأهداف ضخمة وعليا تنوء بها العصبية من الرجال ، وبمجال للعمل يبدأ من الحفاظ على الاستقلال وتحقيق الوحدة العربية وينتهى - وقد لا ينتهى - برصف الطرق وتربية الدواجن . لذلك كان لابد من التأكيد على الوسائل التى تمكن من اسلاس هذه المهام على اختلاف مستوياتها وعلى تنوعها وتكاثرها الضخم الكثير . وكان أكثر الوسائل مناسبة لهذا الوضع ، هو أجهزة الاعلام ، صحافة وإذاعة وغيرهما ، وأجهزة الأمن . وهى قنوات للضبط والتحريك لازمة لإشاعة التحريك الاجتماعى العام بما يسع كل هذا العموم والشمول . وبهذا تؤدى الوظائف الأساسية التى كان على التنظيم السياسى أن يؤديها : الاعلام يذيع السياسات ويدعو لها ويحفز للتحريك ، والأمن يجمع المعلومات ويتصدى للمعارضة السياسية .

وأجهزة الاعلام تتوجه الى جمهور غير مرئى ولا ملموس .
ووظيفتها ازاءه فى الأساس اعلامه بالمواقف السياسية وغاياتها
المرسومة وصياغة عقله وتفكيره على وفق ما تستهدفه القيادة من
غايات سياسية واجتماعية ، ونوع نظر الى المشاكل ونوع وجهه فى
طريقة حلها . وأجهزة الاعلام وحدها ، وبغير أن تكون هناك
علاقات ملموسة بين الكوادر السياسية وال جماهير المتصلة بها ،
يقصر جهدها عن التحريك الفعلى للجماهير لغايات محددة فى
لحظات محددة . ولا يتأتى لوسائل الاعلام عامة أن تكون وسيلة
تحريك محدد ولا تنشئ صلة عضوية مستمرة ، الا أن تقوم
بالتجيش العاطفى المستمر وأن تشيع على الدوام مشاعر التضال
الحاد الدائب ، والا أن تثير المعركة تلو المعركة لئلا تنفصم العلاقة
مع الجمهور غير مرئى ولا ملموس . والاعلام يجد نفسه بذلك
مضطراً أن يمسك بمطرقة رنانة ، يستلفت بها الرأى العام
على الدوام .

ان الاشارة التى وردت هنا عن الأمن تتعلق بأجهزة الأمن
السياسى . وقد كان يتكون قبل الثورة من القسم المخصص
بوزارة الداخلية ، الذى يقال أنه لم يزد أعضاؤه عن ٢٤ ضابطاً ،
وكان يرأس الأقسام السياسية بالمحافظات ومديريات الأمن ،
ويبلغ معلوماته الى السراى والى السفارة البريطانية أحياناً

بطريقة غير رسمية (١) . وكانت المخابرات الحربية تضم نحو خمسة عشر ضابطاً لا تملك بهم القدرة على الاحاطة بكل أنواع النشاط السرى داخل الجيش (٢) . وقد ألغى القسم المخصص بعد قيام الثورة بأشهر قليلة ، ثم ما لبثت الثورة - كما يذكر محمود الجيار - أن اكتشفت أنه لا يوجد نظام فى العالم شرقاً ولا غرباً يخلو من هذا الجهاز ، فأعادت انشاءه باسم « المباحث العامة » وشكاته فى البداية من ضباط للشرطة بغلب عليهم الطابع الاسلامى ، ثم أعادت تشكيله بسرعة بطريقة أخرى (٣) . وأنشئ بالمباحث العامة قسم يضم ضباطاً من الجيش برئاسة الرائد محيى الدين أبو العز ، وكان هذا القسم حلقة الاتصال بين ادارة المباحث العامة ورئاسة الجيش . ورأس المباحث العامة فى البداية المقدم رأفت النحاس ، ثم أقصى بعد اختلافه مع جمال عبد الناصر عندما كان وزيراً للداخلية بالنيابة . ويحكى ضابط بالقسم المخصص ، أن السفارة الأمريكية عمدت الى توثيق صلاتها ببعض ضباط المباحث فى ذلك الوقت المبكر ، وخاصة المختصين منهم بمكافحة الشيوعية ، فلما اكتشف ذلك أبعد هؤلاء الضباط من عملهم (٤) .

ثم كان هناك المباحث الجنائية العسكرية التابعة للشرطة العسكرية (البوليس الحربي وقتها) ، وفيها أحمد أنور وحسين

عرفة . ويحكى الأخير أنه أرسل للتدريب فى الولايات المتحدة أربعة أشهر ، وكان هذا الجهاز يقوم بعمله فى خدمة مجلس قيادة الثورة وينفذ تعليماته قياماً بأعمال سياسية ، كما حدث فى أزمة مارس ١٩٥٤ عندما كان يطبع المنشورات التى تسمى الى محمد نجيب وتشكك فى سلوكه ، وذلك فضلاً عن أعمال الضبط والاعتقال ، سواء بالنسبة لضباط الجيش المعارضين ، كما حدث فى اعتقال بعض ضباط الفرسان أو بالنسبة للمعارضين من المدنيين ^(٥) . وهو الجهاز الذى قام فيما يبدو بأول عمليات تعذيب المعتقلين ، وذلك حسبما حكى الضابط محمد رياض مما شاهده من تعذيب المقدم حسنى الدمنهورى ^(٦) . ويفهم من حديث حسين عرفة أن المباحث الجنائية العسكرية استمرت فى عملها السياسى هذا حتى سنة ١٩٦٠ ، وأنها قامت بدور فى اعتقال الشيوعيين فى ختام عام ١٩٥٨ ، إذ بادر حسين عرفة فور سماعه هجوم عبد الناصر على الشيوعيين فى خطبته فى ٢٣ ديسمبر ، بادر باعتقال الضباط نوى الميول اليسارية قبل أن تصدر اليه أوامر بذلك ، ثم أرسل الى قائد الجيش عبد الحكيم عامر يطلب موافقته على ما أتم ، فأنته الموافقة بعد خمسة أيام . كما يذكر أن سلطة المباحث الجنائية العسكرية ضعفت بعد صدور قرار توزيع البوليس الحرنى على وحدات ومناطق الجيش واقصاء أحمد أنور ، وتحول هذا الجهاز الى ادارة الجيش وانحسر دوره فى

١٩٦٠ ، ثم سيطر عليه شمس بدران مدير مكتب عبد الحكيم عامر، واستطاع شمس أن يقنع عامر « بأن الصاعقة هي السلاح أو القوة التي يجب أن يعتمد عليها لشئون الأمن وبدأ تقويتها فعلاً » (٧) .

وفي بدايات عهد الثورة أيضاً ، أنشئ جهاز المخابرات العامة ، وعين زكريا محيي الدين مديراً له ، وعبد المنعم النجار نائباً للمدير ، ويذكر النجار أنه في خلال فترة البداية هذه « كانت هناك صلات ودية مع بعض الأمريكيين الذين قدموا لنا أبحاثاً ودراسات عن طريقة تنظيم ادارة المخابرات » ، ولم يطل مقام عبد المنعم النجار في هذا الجهاز اذ نقل منه ملحقاً عسكرياً في باريس ومدرّيد في فبراير ١٩٥٣ (٨) . وكان صلاح نصر مديراً لمكتب وزير الحربية عبد الحكيم عامر ، ومسئولاً عن التنظيم والادارة وكاتم أسرار البعثات وأمن القوات المسلحة ، ثم تولى رئاسة المخابرات العامة في ١٩٥٧ ، وبقي رئيساً لها حتى وقعت هزيمة يونيه سنة ١٩٦٧ . وما لبثت أن تعددت أجهزة الأمن السياسي وزادت عن تلك المؤسسات الثلاث التي أشير اليها ، فوجدت فضلاً عنها مكتب الرئيس لشئون المعلومات والمخابرات الحربية ومخابرات الطيران ومكاتب الأمن في الوزارات والمصالح والرقابة الادارية ، وأعيدت الشرطة الجنائية العسكرية أو انبعثت قوتها ونفوذها من جديد بعد أن هيمن عليها شمس بدران .

كان كل ذلك يعكس فيما يعكس قلقاً طبيعياً لدى السلطة الفردية القائمة على قمة النظام ، قلقها في أن تحاصر من ناحية المعلومات ، في اطار جهاز واحد ما يلبث أن يسيطر عليها ويتحكم فيما تتخذه من قرارات ، ويحكي محمود الجيار ما يكشف هذا القلق بقوله إن رئاسة الدولة كانت تهتم بالخطابات التي ترد اليها من المواطنين وخاصة « الجزء الحافل بالانتقاد أو التهجم أو الاستفزاز » وانها جعلت من خطابات الناس « خط اتصال آخر غير تقارير المباحث والمخابرات » (٩) . وهذا الاهتمام الذي يكشف عن السعي النبيل للرئاسة وشوقها للاطلاع على جميع أوضاع الناس ، انما يكشف أيضاً عن هذا النهم الذي يصيب القيادة الفردية بالنسبة للمعلومات ، وهي معلومات يعوق تفتحها التلقائي المناخ العام الضاغط ، ولا تقوم مؤسسات اجتماعية وسياسية وسيطة على غريبتها ، بحل ما يمكن حله من مشاكل وبلورة ما يقتضى الطول العامة وتصعيدها للمستويات الأعلى ، ومما لا يكفي ازاء قنوات الأمن السياسى الاصطناعية ، وان تكاثرت .

ويحكي الجيار أيضاً قصصاً عن الصراع الذي كان يجرى بين المخابرات والمباحث ، وعن تسلل كل جهاز الى منطقة عمل الآخر ومحاولاته السيطرة عليه ، سواء في العمل الداخلى أو النشاط الخارجى ، وكيف عمل جهاز المخابرات على عهد صلاح

نصر - مؤيداً من شمس بدران ٢ على فرض حصار على عبد
الناصر في الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٧ ، وأن هذا الحصار كان
يستلزم سقوط « مباحث أمن الدولة » في أيدي « ادارة المخابرات
العامة » ، ثم يقول ان عبد الناصر كان « يؤمن بنظرية توازن
الأضداد بين مراكز القوى ، حتى لا تستأثر قوة بالسلطة دون
الأخرى » ، وانه في أحد أدوار هذا الصراع استجاب لملاحظة
أبداها عبد العظيم فهمي ، مدير المباحث العامة ووزير الداخلية من
بعد ، عندما قال « ما هي مصلحة النظام في أن يعتمد على عين
واحدة ليراقب ما يحدق به وبالبلاذ من أخطار » ونصحه بألا يضع
البيض في سلة واحدة (١٠) .

ويذكر صلاح نصر « ان أسوأ ما يصيب أجهزة المخابرات أو
الأمن هو التنافس المدمر الذي يقوم بينها نتيجة تدخلها في مهام
وواجبات ليست من اختصاصها ، ومع أن أجهزة المخابرات
والأمن ، مثل المباحث العامة ، والمباحث الجنائية العسكرية التابعة
لل قوات المسلحة ، كان لكل من هذه الأجهزة مهام محددة واضحة ،
الا أنه كثيراً ما كان يحدث أن يكلف رئيس الجمهورية أحد هذه
الأجهزة بمهام خارجة عن اختصاصه ، بل كان يشجع هذا
التنافس مما سبب أخفاقاً لبعض العمليات ، سواء في مجال الأمن
أو في مجال السياسة الخارجية » ، وذكر أن تكليف أكثر من جهاز

بمتابعة أمن من اختصاص أحدها أنشأ احتكاً وفوضى في بعض الأجهزة ، وحكى أمثلة على ذلك ، منها تكليف شمس بدران والشرطة العسكرية بمتابعة قضية الإخوان المسلمين في سنة ١٩٦٥ رغم اختصاص المباحث العامة بها ، والسماح للمباحث العامة بإنشاء مكاتب لها خارج مصر رغم اختصاص المخابرات العامة بالعمل الخارجى ، ومحاولات المخابرات الحربية أن تكون لها عملاء فى الخارج لجمع المعلومات السياسية بواسطة الملاحقين العسكريين بالخارج رغم اختصاص المخابرات العامة بهذا النشاط ووجوب أن يقتصر عمل المخابرات الحربية على المعلومات العسكرية ، وكذلك اشتراك المخابرات الحربية فى عملية لجنة تصفية الإقطاع فى والشرطة العسكرية ، ومتابعة المباحث العامة لبعض قضايا التجسس . ويعقب صلاح نصر على ذلك قائلاً : « مثل هذه الأمور كانت تشجعها القيادة السياسية التى كانت تواقه كى تجمع المعلومات من عدة أجهزة مختلفة ، والتى كانت تهفو أيضاً إلى ضرب بعضها ببعض . ونشأ ما أطلقت عليه (التنافس المدمر) . ومع أنه كان هناك قرار جمهورى بإنشاء هيئة المخابرات التى كانت تجمع أجهزة المخابرات والمباحث العامة فى لجنة تنسيق وتعاون ، إلا أن هذه الهيئة كانت حبراً على ورق ، لم تجتمع ولم تنسق على مستوى الرئاسة . وكان العقبان التى تواجه عملية التنسيق هى أن الأجهزة كانت تتب

رئاسات ووزرات لم تقتنع بفكرة التنسيق والتعاون ، بظن أن هذا يسلب سلطات الوزير المختص ، ولم يستطع عبد الناصر رغم محاولتي معه أن يحسم هذا الأمر في إيجاد حل عملي « (١١) .

وقد يكون الدافع الذي أراد صلاح نصر استثماره من وراء هيئة المخابرات ، أن تهيمن إدارة المخابرات العامة علي غيرها من أجهزة الأمن السياسى فى البلاد ، كما سترد الإشارة إن شاء الله فيما بعد ، ولكن يظل تعدد الأجهزة قائماً ، وعدم انضباط اختصاصاتها وتضارب نشاطها حادثاً ويظل من مطالب الرشد أن تقوم هيئة تنسق بينها وتفصل ما عسى أن ينشأ من تداخل فى أنشطتها .

ولا يبدو أن هذه الأوضاع كان من الممكن تفاديها ، مابقى الإطار العام للسلطة على حاله لا من حيث التفرد على رأس النظام السياسى والدولة فقط ، ولكن من حيث ما يضاف إلى هذه الظاهرة ويزدها خطورة وتعقيداً من شمولية النظام واستيعابه كل جوانب النشاط السياسى والاجتماعى فى الديار المصرية . إن رئيس أى جهاز يعتمد فيما يتخذه من قرارات وفيما يأذن بتنفيذه منها ، يعتمد علي مادة ومعلومات تأتيه من المستويات الأدنى ، وانفراد الرئيس على قمة المسئوليات المندمجة يثير خطورة أن يعزل هو نفسه عن ملاحقة الواقع أو أن يحاصره جهازه . لذلك تميل الرئاسة المفردة إلى بناء الهياكل التنظيمية فى أشكال وقتية

بحيث تتغير وتتعدل في كل حين ، فلا يبقى جهاز مهم على حال واحد تستقر له فيه أدوات العمل بما يجعله مسيطراً ، أو بما يجعله قادراً على حصار الرئيس ومتمكناً من استيعاب سلطته . وتميل الرئاسة الفردية أيضاً إلى إنشاء الأجهزة المتماثلة أو المتوازنة ، لأن ذلك يثير بينها قدراً من الخلاف سمح للرئيس بمراقبة كل منها ، مع الإطمئنان إلى سلامة المعلومات التي ترد إليه فيما يهمه معرفته من الأحوال والأوضاع ، لرسم سياساته وإتخاذ قراراته ، وحتى لا يصير أى جهاز مما يشكل كياناً ضاغطاً عليه . وهذا يفسر الظاهرة التي اصطلح على تسميتها « بمراكز القوى » والتي صاحبت نظام ٢٣ يوليو (١٢) . والأمر هنا لا يتعلق بتحديد مسئوليات أو الحكم على أخطاء ، إنما يتعلق بمحاولة توضيح آليات العمل وما يفضى إليه وضع ما ، وما يستتبعه عادة من أوضاع ، بصرف النظر عما اذا كان يشكل مسئولية خاصة لفرد ما أو جهاز بعينه .

المهم أن تفرد الرئاسة استتبع تعدداً في الأجهزة ذات المهام الواحدة ، وتداخلها في اختصاصاتها وتعارضاً وتضارباً في أنشطتها . ومن الطبيعي أن يعوقها هذا الوضع عن أداء وظائفها الأساسية الموكولة اليها ، فلم تعد قادرة على اضعاف قوة التماسك على النظام والدولة ، بقدر ما جاءت مصدراً لتفكك النظام والدولة ، لم تعد حفيظة على أمن النظام بقدر ما صارت مهددة له . ولعل

مما يصلح مثلاً على ذلك ، الانقلاب الذى حدث فى سوريا على الوحدة المصرية السورية فى سبتمبر ١٩٦١ ، اذ كان من رتبوا للانقلاب وأحدثوه وقادوه رجال من مكتب المشير عبد الحكيم عامر هناك ، ويمكن الرجوع فى ذلك الى مذكرات البغدادي^(١٣) وحديث صلاح نصر^(١٤) وغيرهما من مراجع هذا الحدث المعروفة ، ومنها يبين مدى التضارب بين أجهزة الأمن وخاصة مع أجهزة عبد الحميد السراج فى سوريا .

ومما يصلح مثلاً أيضاً ، قد تزيد جسامته وخطورته عن الحدث الأول هو ما أثبتته الفريق أول محمد فوزى فى مذكراته « حتى عام ١٩٦٧ لم تكن ادارة وأجهزة ووحدات عنصر الاستطلاع فى القوات المسلحة المصرية قد استُكملت ... ولغياب هذا العنصر خلّت ادارة المخابرات الحربية وأجهزتها وفروعها مكانها فى توفير المعلومات للقيادة العليا ... » ثم يذكر عن الفترة من ١٥ مايو الى ٥ يونيه ١٩٦٧ (مقدمات الحرب) « ان جميع المعلومات أو التقديرات أو تحليلها عن العدو أو بقدرته القتالية أو أسلوب قتاله أو قدرة ومدى عمل طيرانه ، كانت خاطئة ... » وأورد ملخصاً للتقارير اليومية للمخابرات الحربية عن هذه الفترة بما يستدل منه على فداحة الأخطاء ، وذكر عن التقرير المعد يوم ٢ يونيه « ان التقدير الوارد فى هذا التقرير كان خاطئاً وتأثيره على القوات

المسلحة المصرية كان مدمراً « (١٥) . ونحن نذكر هنا مثالين
لحدثين لا جدال في خطورتهما من حيث الأمن القومي ، وهما
حدثان يتعلقان بصميم الأهداف العليا لنظام ٢٣ يولية كنظام
وطني ووحدوي .

هذه أمثلة تتعلق بما عانت أجهزة الأمن مما عاق أداها
جوهر وظائفها في أخطر قضايا الأمن القومي . وثمة أمثلة
أخرى تتراعى لمن يطالع وقائع هذه الفترة ، وتتعلق بانفلات بعض
الأنشطة عن الإرادة المهيمنة على القرارات السياسية . وقد سبقت
الإشارة إلى مبادرة حسين عرفة في الشرطة العسكرية إلى اعتقال
ضباط بالجيش في ديسمبر ١٩٥٨ نون أوامر تصدر له بذلك ، ثم
تصدر الأوامر وكأن شيئاً لم يحدث . وثمة ما يحكيه صلاح نصر
عن فترة الوحدة مع سوريا ، إذ صدر قانون بتوحيد أجهزة الأمن
بين الإقليمين المصري والسوري فلم ينفذه عبد الحميد السراج ،
ورضيت القيادة السياسية بذلك ، ثم سعى عبد الحميد السراج ،
في سوريا لأن يجعل الاتحاد القومي في سوريا تابعاً له ، وتشكيله
وحدات فيه غير الوحدات المنتخبة أو المعينة بصورة رسمية ، وإذا
يذكر صلاح نصر أن كان هذا بايحاء من عبد الناصر لتكوين
كادر يكون أكثر ولاءً ، فقد كانت عناصر هذا التنظيم « أسرع
العناصر لتأييد سلطات الانفصال الجديدة والتعاون معها » (١٦) .

وقد وجد تقرير من مكتب الاتصال يوضح خطة الانقلاب الوشيك ، ولكنه لم يلق اهتماماً (١٧) ، ويذكر حسن طلعت مدير المباحث العامة أن تحذيرات أرسلتها المباحث للمستولين عن سلوك بعض المستولين المصريين فى سوريا فلم يؤخذ بها (١٨) . كما يذكر صلاح نصر أنه فى بداية حرب ١٩٦٧ وصل الى علمه أن وزارة الداخلية اعتقلت السياسيين القدامى ، فاتصل بعبد الناصر يشرح له عدم جدوى هذا الاجراء « فقال لى ان الأمر تم دون علمه ، وأصدر أوامره الى وزير الداخلية بالافراج عنهم فوراً (١٩) . وتظهر هذه الوقائع صورة أخرى غير الانفلات وعدم الكفاية ، وهى عدم الاستفادة من المعلومات الصائبة التى ترد .

هيمنة الدولة كجهاز وحيد على عامة الأنشطة الاجتماعية مع السلطة الفردية ، أنتجا باللزام تعدداً فى أجهزة الأمن ذات الاختصاصات المتداخلة والمتضاربة ، مما أسفر عن تفكك فى الهيمنة المركزية التى أريدت أصلاً من تكوين النظام على هذا النحو ، وبهذا فسد المسوغ السياسى الذى اريد لهذا التنظيم أن يكفله ، والأمر هنا لا يتعلق بنقد النظام السياسى من حيث المثل الخاصة بالحريات وحقوق الأفراد والجماعات ، ولكنه يتعلق بنوع من الفحص الداخلى لآليات النظام وهل أسفرت أبنيته الهيكلية عن تحقيق القدر المبتغى من الرشد والضبط وتأمين السياسات

الوطنية الاجتماعية التي عمل النظام على تحقيقها وصيانتها ،
وخاض معارك سياسية ضارية لتثبيتها .

وجذر المشكلة فيما يبدو لكاتب هذه الدراسة ، أن الأمن
السياسي لايتأتى من محض وجود أجهزة الضبط وإنتشارها
وتقويتها ، إنما تقوم به فى الأساس التنظيمات السياسية التى
تتكشف حركة الجماعات المختلفة وتقيس أحجامها المتغيرة
ومصادر قوتها وأسباب إنتشارها فى كل ظرف سياسى خاص ،
وتدرك امكانات الحلول السياسية لما يصادف النظام من تحديات .
ثم يرد بعد ذلك دور أجهزة الأمن كمحدد للآطار العام للحركة
السياسية المستهدفة . أن إستيعاب أجهزة الأمن للوظيفة
السياسية فى المجتمع يشبه إلى حد بعيد استيعاب شرطة
التموين (المشرفة على ضبط التسعير الجبرى للسلع الضرورية)
لوظائف المؤسسات الإقتصادية التى يتعين أن يناط دراسة
أوضاع السوق إنتاجاً واستهلاكاً وتوزيعاً . والحادث أن فرض
الظلام على المجتمع أمر يعانى منه الحكم بقدر ما يعانى منه
المحكوم . وتتمثل معاناة الحاكم فى أنه لا يستطيع فى هذا الظرف
أن يتكشف تيارات المجتمع ، فيلجأ إلى تضخيم أجهزة الأمن التى
تفرض مزيداً من الظلام يحجب عنه الرؤية .

لقد ألقى على عاتق أجهزة الأمن أن تقوم بالوظائف السياسية

التي هي شأن التنظيمات السياسية ، من حيث كونها التنظيمات القادرة علي القيام بدور قنوات الإتصال مع مجاميع الرأي العام ، ومن حيث كونها الأقدر علي القيام بعمليات التحليل السياسي والإجتماعي للجماعات والتيارات المختلفة ، وعلى تبادل التفاعل والتأثير على الجماعات ، وذلك في ضوء السياسات المتخذة والمواقف المستهدفة ، وأجهزة الأمن بما تضم من كوادر مدربة في الأساس على النشاط الضبطي وحده ، وبما تصاغ به علاقاتها التنظيمية من انصياع عسكري ، لاتستطيع أن تتولى هذه المهام السياسية ، وقيامها وحدها بها ينصبغ به مسلكها السياسي بصيغة اجراءات القمع والضبط غالباً . ويمكن لمن يطالع وقائع هذه الفترة المدروسة ، أن يلمح عجزاً واضحاً في تصنيف القوى السياسية المختلفة ، حتى من زاوية مصلحة النظام القائم ، بقي في مناصب الدولة العليا ، وفي مناصب التنفيذ والتخصص الكبيرة من صاروا عند أول إنعطافة سياسية في السبعينات ، صاروا من قيادات التغيير والتعديل الذي أدى إلى تصفية سياسات الخمسينات والستينات ، سواء في الإقتصاد والمالية أو في الزراعة والصناعة أو في الاعلام والتنظيمات الشعبية ، ومنهم من كان يعتبر من الرموز والعلامات للتغييرات الهيكلية التي جرت في السياسات الخارجية والداخلية في الستينات وفي السياسات الزراعية والصناعية والاقتصادية والاعلامية التي جرت وقتها ،

فنقضوا بأيديهم في السبعينات ماكانوا من قبل نسجوه . وهذا الوضع نلّمحه بصورة مصغرة في سوريا بعد الانفصال ، لا بالنسبة للجماعة التي قامت بالانقلاب فقط ، ولكن بالنسبة للمؤسسات الأخرى ومنها الاتحاد القومي « أن تنظيم الاتحاد القومي الذي قام أيام الوحدة كان تنظيماً ضعيفاً مهلهلاً بحكم ما اكتنف تشكيكه من سواء الاختيار والادارة وقصور القيادة في توجيه الأمر ، والذي جعل منه تنظيماً شخصياً أكثر منه تنظيماً وطنياً قومياً يدافع عن الوحدة عن عقيدة ومبدأ » (٢٠)

يلخص محمد فوزي الموقف بقوله : « انتهت مشكلة الد على السلطة ... إلى أخطر نتيجة شهدتها القوات المسلحة شهدها الشعب وأحس بها وهي (الأمن) بدأت بأمن الـ المسلحة .. واشتق منها الدولة فأمن القائد . وهكذا دخل مو الأمن في كل شيء انتاجي أو فكري أو اعداد وتدريب في المسلحة حتى عام ١٩٦٧ ، كما نتج عن هذا المفهوم انقراط الثورة الجماعية ... وقد جاء طغيان الأمن نتيجة طبيعية لالة السلطة على أفراد رفع عنهم الشعب ثقته ، وكان الـ والترحيب من جملة الأفراد الانتهازيين الذين ركبوا .. هذا الشقاق (الشقاق بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر) ، وقد كان لهذه الحالة تأثيرها الكبير في معركة ١٩٦٧ » (٢١) .

كانت لجنة تصفية الاقطاع التى شكلت فى ١٩٦٦ ، من أوضح الأمثلة على امتزاج العمل السياسى بالنشاط الأمنى . لقد أشير من قبل إلى الأسلوب الإدارى الذى اضطرت ثورة ٢٣ يولييه أن تنفذ به اجراءات تحديد الملكية والاصلاح الزراعى منذ ١٩٥٢ ، وهو أسلوب يعتمد على الاجراءات المكتبية والفحص الورقى لأوضاع الملكية الزراعية والحيازات ، وكل ذلك يجرى فى الأساس بواسطة الأجهزة المركزية . وترتب على ذلك أن ظل البعض يحتفظ من الناحية الفعلية بمساحات من الأرض تزيد عن الحد المسموح به واستفيد فى ذلك مما عسى ان كان يقوم من صلات عضوية بين بعض العاملين بالأجهزة ذات النفوذ وبين كبار الملاك (٢٢) . هذه الإشارة تعنى أن القصور الذى شوهد فى تنفيذ تلك القوانين ، إنما يعود فى النهاية إلى ذات الظاهرة التنظيمية التى اتسم بها نظام الثورة ، من اندماج العمل السياسى فى نشاط الأجهزة الإدارية وسيطرتها عليه واستيعابه واخضاعه لحدود امكاناتها .

ثم فى ١٩٦٦ جاءت حركة « تصفية الاقطاع » لتتمثل فيها بصورة أوضح الظاهرة التنظيمية السابقة ، ظاهرة دمج العمل السياسى فى الأجهزة الإدارية ، وكانت أوضح لأن العمل السياسى فى ١٩٦٦ لم يتخذ فى هذه المسألة أسلوب الاندماج فى الأجهزة الادارية العادية ، ولكنه اتخذ شكل الاندماج المباشر مع

النشاط الضبطى لأجهزة الأمن ، اعتقالاً ومصادرة للأموال وإبعاداً مادياً لعناصر المخالفين وأسر الملاك عن قراهم وأقاليمهم ، فضلاً عن فصل الموظفين منهم من وظائفهم . وخلال فترة عمل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع حتى ٥ يونيه ١٩٦٧ ، تم فرض الحراسة والاستيلاء على حوالى ٢٠٠ ألف فدان و ٩٤ قصراً و ٢٠ ألفاً من الماشية و ٣٦٣ من الخيول العربية الأصيلة و ١٦١٣ من آلات الزراعة ، كما أبعد ما يزيد على ٢٢٠ من أسر كبار الملاك عن قراهم ، وحلت عشرات من لجان الاتحاد الاشتراكى ومجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية ، وفصل مئات من عمد القرى ومشايخها ومن الموظفين ، ومن وظائف القوات المسلحة والشرطة والقضاء والسلك السياسى (٢٣) .

هذا الاجراءات بالغة العمق من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، هيمنت عليا فى الاساس أجهزة الأمن . لا من حيث التنفيذ فقط ، ولكن من حيث التقرير أيضاً ، وما يسبق التقرير من تحقيقات وجمع للمعلومات وتحليل لها . لقد شكلت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة المشير عبد الحكيم عامر ، وبإثنين وعشرين عضواً غالبيتهم الغالبة من المخابرات العامة والمباحث العامة والشرطة العسكرية ومكتب معلومات الرئيس والمخابرات الحربية ، وفيهم قلة من أجهزة الدولة الإدارية كوزيرى الزراعة

والحكم المحلى ، ومن الاتحاد الاشتراكى كأمينه العام وبعض أعضاء الامانة العامة ومهم أمين الفلاحين . وغالب من كان عضواً بالهيئة عن الوزارات أو الاتحاد الاشتراكى كانوا أصلاً من رجال المخابرات العامة الذين سبق نقلهم منها إلى مناصب الدولة المدنية أو السياسية . ويضاف إلى أعضاء اللجنة العليا أعضاء مستمعون ، منهم عشرة من القوات المسلحة وستة من المخابرات العامة (٢٤) .

وكانت طريقة عمل اللجنة ان تقدم وزارة الاصلاح الزراعى ثبناً باسماء من طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعى والقرارات الاشتراكية ، وحصراً بالأراضى التى تصرف فيها هؤلاء ، وتقدم وزارة الداخلية ثبناً باسماء الافراد والعائلات ذوى النشاط الاجرامى فى الريف ، ثم تشكل مجموعات لجمع المعلومات والبيانات بالمحافظات ومديريات الأمن وبالاتحاد الاشتراكى ، ومجموعات عمل من المخابرات العامة والمباحث الجنائية العسكرية ، ويظهر مما نشره محمد رشاد عن محاضر لجنة تصفية الاقطاع (٢٥) ، ان عبد الحكيم عامر ذكر فى اجتماع ١٩ مايو ١٩٦٦ عن طريقة عمل اللجنة ، ان المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى تقدم المعلومات وكذلك مديريات الأمن بالمحافظات ، ثم تقوم المخابرات العامة والمباحث العسكرية بالتحقيق فيها ، بمعنى

أن هذين الجهازين الأخيرين هما جهازا المراقبة والتحقيق والتوجيه فيما يقوم به الاتحاد الاشتراكي ووزارة الداخلية ، وبمعنى أن لجهازى الأمن هذين الهيئتين على الجهاز السياسى . وذكر عامر « أن هذه القرارات ستكون ثورية وغير مرتبطة بالقوانين » ، فلما سئل عما إذا كانت أجهزة المخابرات والمباحث العسكرية ستنزل إلى المحافظات وعن صلة الأجهزة الأخرى بها ، أجاب « نعم وليس لكم صلة بها » (٢٦) .

وفى اجتماع ٢٣ مايو ١٩٦٦ ذكر وزير الاصلاح الزراعى ما اتضح له من كشف أسر ملاك الأراضى ، من أن ثمة عائلات تحتفظ بمساحات من الأرض يصل مجموعها أحياناً إلى ثلاثة آلاف فدان ، وإن ذلك يكشف عن أن ملكية الأرض لازالت مركزة فى بعض العائلات ، فأجاب عبد الحكيم عامر « اللجنة لن تقترح قوانين جديدة وإذا إستلزم الأمر تخفيض الملكية فإن ذلك سيتم دون استصدار قوانين جديدة » (٢٧) . ومفاد هذا التصور أن اللجنة بهذا التشكيل الأمنى الضبطى هى الجهاز الذى يمكن أن تقرر حداً جديداً للملكية الزراعية ، دون أن يصدر بذلك قانون ، أى لدى اللجنة مكنة استصدار قرار سياسى اجتماعى على هذا المستوى البالغ من الأهمية . ومفاده أيضاً أن جهاز الأمن قد يندمج بشكل لصيق فى جهاز التقرير ورسم السياسات .

وقد كان عامر حريصاً في الاجتماعات الأولى للجنة على ان يوضح أن تقارير الاتحاد الاشتراكي ينبغي أن ترد منفصلة عن غيرها من التقارير التي تعدها المحافظات ومديريات الأمن ، وان خضعت لتحقيق المخابرات والمباحث بعد ذلك ، وأوضح في اجتماع ٢ يونيه الهدف من ذلك قائلاً : « في هذه المرحلة التي تصفى فيها المراكز الاقطاعية في القرى ، لابد أن يصفى الاتحاد الاشتراكي نفسه ... لابد أن يطلب الاتحاد الاشتراكي فصل هؤلاء الناس منه ، وفي نفس الوقت يجب أن ننتهز هذه الفرصة ونشكل في الريف لجانا ثورية حقيقية ، فلأول مرة يدخل الاتحاد الاشتراكي في الريف » ، ثم ذكر أنه يتعين تقوية الاتحاد الاشتراكي في هذه العملية الثورية « فنعطى له الفرصة ليمارس هذا العمل عن طريق الجهاز الشعبى الذى يمدّه بالمعلومات ... » (٢٨) . ولعل عامر أراد فى هذا الحديث أن يرضى حساسيات الاتحاد الاشتراكي الذى ظهر وقتها فى مظهر من يتحدى الجيش سلطته ، على أنه ان صح ما ذكره من أن هذه أول مرة ينفذ فيها الاتحاد الاشتراكي إلى القرية ، فإنه يظهر أن هذا النفاذ كان مصطحباً بنشاط أجهزة الأمن ، وكان مطلوباً من الجهاز الشعبى أن يقوم بجمع المعلومات لتصير مجال الفحص من أجهزة المخابرات والشرطة العسكرية . ثم اوضح عامر الدور النسبى الذى تقوم به كل من أجهزة الأمن وغيرها بقوله ان « البحث الذى يتعلق بمن طبقت

عليهم قرارات سنة ١٩٥٢ أمره يسير ، أما بحث حالة الذين بين ١٩٦١ و ١٩٦٦ فهو مرهق ، وهذا ما سنتركه للمخابرات والمباحث . وفسرَ عامر هذا الأمر في مناسبة أخرى قائلاً : « ان من كان يملك أكثر من ثلاثمائة فدان فهو من اعداء الثورة ، اما الحالات الأخرى فينظر فيها واحداً واحداً » (٢٩) ، وان مسألة تحديد من هم خصوم الثورة والنظام ومن هم أنصارها ، هي مسألة سياسية من الطراز الأول وحيثما يدق معيار التحديد يكون دور الأجهزة السياسية أولى ، وحيثما يكون التحديد واضحاً جلياً في اطره وضوابطه الاجتماعية والسياسية ، يمكن ان يكون لأجهزة الأمن دورها ، ولكن عكس هذا التصور هو ما ورد على لسان عبد الحكيم عامر ، مما يكشف عن تصوره لأجهزة الأمن بحسبانها هي جهاز السياسة ، حتى في مواجهة التنظيم الشعبى .

وقد توغل الطابع الأمنى فى أعمال اللجنة بحيث صارت ذات صلاحيات واضحة فى التقرير والتنفيذ معاً ، وإذا كان من الممكن فى فترات التحول الكبيرة ، الا تلجأ الدولة إلى الأدوات القانونية المعدة من قبل ، وهى الأدوات التى تمثل قنوات العمل المنظم فى المجتمع ، من حيث توزيع الاختصاصات بين الجهات المتعددة وتحديد الاجراءات التى تتبع بما يراعى الاعتبار النظامية

والحقوقية العامة المتداخلة ، فإن أوضح ما تكشف عنه أعمال لجنة تصفية الاقطاع ، فى اطار السياق التاريخى لتطبيق الاصلاح الزراعى ، أن الاصلاح الزراعى بدأ فى سنة ١٩٥٢ نظامياً يرتبط إلى حد كبير بالسياق القانونى السائد فى وقته . ولعل هذا ما أخل ببعض فاعليته السياسية والاجتماعية كما سلفت الإشارة . ثم هو بعد أربعة عشر عاماً ، وفى الوقت الذى كان يتعين فيه أن يكون صار نظاماً قانونياً واجتماعياً سياسياً مستقراً ومحدد القنوات فى العمل المنظم ، إذ به يتبع تطبيقه مناهج العمل الامنى الخارج على النظام القانونى السائد فى هذا الوقت اللاحق . وفى هذه المقارنة تظهر المفارقة واضحة ، بحسبان ان الضد هو ما كان يكون أنسب فى كلا التاريخين المقارن بينهما . وقد ذكر ذلك صراحة عامر فى نقاشه مع أحد رجال القانون الذين حضروا اللجنة قائلاً : « الموضوع سياسى وثورى وليس قانونياً » . كما اقترح أحد أعضاء اللجنة احالة « مثل هذه الموضوعات إلى جهة ثورية للتحقيق فيها مثل المخابرات العامة أو المباحث العسكرية بدلا من الدخول فى دوامة القوانين وتنتهى الحالات بالبراءة » ، فرد عامر عليه مفضلاً أن تقوم المباحث العامة بالتحقيق بدلا من الجهازين المقترحين^(٣٠) . ولهذا كان يشار على لسان الاطراف المختلفة لاجهزة الأمن بوصفها الجهات المعتبرة « ثورية » مما لم يحظ به على ألسنتهم التنظيم السياسى وهو الاتحاد الاشتراكى .

وكان من الطبيعي ازاء هذه الهيمنة الأمنية على أعمال اللجنة ، ان تتبع دائما اجراءات الضبط فى أعمالها . وقد عرض على اللجنة أمر وكلاء كبار الملاك الذين يمتنعون عن الادلاء بمعلومات عن موكلهم ، فأوصى عامر بأن يهددوا بوضعهم تحت الحراسة أو بالاعتقال ثم قال : « اضغطوا عليهم بالطريقة التى ترونها ، اعطيكم تفويضاً فى عمل هذا على راحتكم حتى تأخذوا منهم المعلومات » (٣١) . كما تبين من أعمال اللجنة أن المخابرات العامة لم تكن فقط جهة تحقيق فى المعلومات التى ترد اليها من وزارة الداخلية والاتحاد الاشتراكى والاصلاح الزراعى ، انما كانت تتقدم بالتقارير ابتداء حسب التحريات التى تجريها هى (٣٢) ، وبهذا فلا صحة لما ذكره صلاح نصر من أن عملها كان مقصوراً على الأمن الخارجى لما تجاوزه (٣٣) ، ثم ان اللجنة كانت تتخذ قرارات بطلب اسقاط الجنسية المصرية عن بعض من يحيون بالخارج ، وكانت تعرض عليها اسماء من يعتبرون مصادر للشائعات فى النوادى الاجتماعية فتطلب طردهم من النوادى ومنعهم من ارتيادها واعتقالهم أو تحديد اقامتهم : وعرض عليها حالة خبير للقطن ذكر بشائعه انه لا يعد متهرباً من قانونى الاصلاح الزراعى ، لأن الجهات المسئولة كانت اعتدت بالتصرفات التى اجراها ، فقررت اللجنة وضعه تحت الحراسة هو وعائلته وتحديد اقامته لأنه « نصب على الحكومة » (٣٤) .

ويلاحظ من حيث النظام الداخلى للجنة ، أن القرارات لم تكن تصدر بالتصويت ، انما يجرى ابداء الملاحظات ويستمع الرئيس لما يبدو من أقوال ثم يصدر قراره منفرداً بطريقة سريعة وفجائية أحياناً وفردية دائماً . وإذا كان على صبرى أمين الاتحاد الاشتراكى قد أسمى اللجنة « مجلس ثورة لتصفية الاقطاع فى الريف » (٣٥) ، بمعنى أنها جهاز سياسى رفيع المستوى فى النظر والتقرير تجاه الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، وإذا كان عامر ذكر فى جلسة ١٩ مايو انه يتوقع لعمل اللجنة ان « يعتبر أول عمل سياسى واجتماعى للثورة تقومون به ولا يعتبر عملاً ادارياً » (٣٦) ، فيبدو أن كان هذا التصور هدفاً مطروحاً أكثر منه واقعاً تحقق ، ان ذكر عامر بعد حوالى شهرين من بدء عمل اللجنة معلقاً على ما يجرى « كأننا تركنا الاقطاع واصبحنا نقوم بعمل الشرطة » (٣٧) . لقد كان العمل الادارى فى تصور اللجنة ورئيسها هو عمل الاجهزة المدنية للدولة ، وان العمل الثورى الذى قامت به بعيداً عن الاجهزة المدنية ، لم يتمخض عن نشاط تقوم به الاجهزة السياسية ، انما تمخض عن نشاط قامت به اجهزة الأمن والضبط ، واستوعب التنظيم الشعبى فى هذا النشاط ، وهكذا يمكن ان تؤول التصورات النظرية فى التطبيق إلى غير المراد منها من حيث الطبيعة والغايات وذلك لسبب يرجع إلى نوع الاجهزة القائمة على التطبيق ، أى لسبب يعود فى النهاية

إلى الناحية التنظيمية ، وإلى النوعية التنظيمية للأجهزة
المسيطرة . .

* * *

خلاصة ما يستفاد من الفقرة السابقة ، أن الظاهرة التنظيمية
التي تميزت بها ثورة ٢٣ يوليه ، وهى اندماج الوظيفة السياسية فى
الأجهزة الادارية ، هذه الظاهرة التى اشير اليها فى الفصول
الأولى ، ما لبثت أن تخصصت وألت على وجه الخصوص إلى
اندماج الوظيفة السياسية فى أجهزة الأمن . وكادت أجهزة الأمن
أن تصبح قوامه على ما من شأن الأحزاب والتنظيمات السياسية أن
تقوم به من وظائف . ومن المعروف أن تبادل التأثير والتأثر حتمى
بين الوظائف المؤداة وبين نوع الجهاز المؤدى لها . ومتى تحقق هذا
الدمج بين أجهزة الأمن والضبط وبين المهام السياسية ، يكون من
الطبيعى ان تصطبغ السياسات فى التطبيق بإطابع الأمنى ،
بحسبان ما تحمله السياسات المنفذة من طابع العناصر البشرية
التي تجرى النشاط ، وهى هنا عناصر مدربة فنياً ومهنيأ على
موجبات حفظ الأمن ، بأساليبها الخاصة فى استطلاع المعلومات
وفى المبادرة بعلاج الأوضاع بالتدابير الضبطية . كما تتأثر هذه
السياسات بأساليب تنظيم هذه الأجهزة ، التى تخضع لقوى الدفع
العلوية فى اتخاذ القرارات ، وانصياع الأدنى من المستويات

للأعلى منها ، فضلا عن التأثير بعادات العمل التي تتصف بالحذر والقلق والريب والظنون ، ثم الاسراع باستخدام الوسائل المادية ، وهي عادات تتوالد بالضرورة مما تستهدفه أجهزة الأمن عامة وعادة من السعى الحثيث الدائب لكشف المخبوء والمستور من الجرائم والأعمال الضارة غير المشروعة ، ومن التعامل مع الخارجين على النظام المهددين أمن الجماعة بما يقتضى ذلك من استخدام العنف والفظاظة .

بهذه الخواص كانت تعالج قضايا السياسة ، ويجرى النظر للمعارضة السياسية ، ومن المنطقى والضرورى ان تنشط أجهزة الدولة فى مواجهة الجريمة بأسلوب السعى لاجتثاثها وتصفيتها ، ويهدف الاستئصال والبتر للجريمة والمجرمين ، ولكن سيطرة هذا المنطق على نشاط الدولة فى مواجهتها لتيارات المعارضة السياسية هو ما صار خصيصة نجمت عن هذا الدمج بين السياسة والأمن ، أوقيام أجهزة الأمن بالوظائف السياسية ، ومن نافلة القول الحديث عن الواضحات بشأن التفرقة بين المعارضة السياسية وتوجهاتها الاجتماعية والفكرية المتباينة فى المجتمع ، والتي تواجه بالعمل السياسى وطرح البدائل حول توجهات المجتمع والدعوة لأى منها حسبما تؤديه الأجهزة السياسية ، التفرقة بين هذه الأمور وبين المؤامرات الجنائية السياسية ، كقضايا التجسس والاغتيالات

ونحوها مما يكون لاجهزة الأمن الدور الاساسى فى كشفها وتصفياتها . هذه التفرقة لم تقم فى النشاط السياسى الأمنى المندمج ، سواء من حيث الاجهزة القوامة على النشاط ، أو من حيث الفكرية التى تولدت عن اندماج النشاطين .

وقد تولد عن ذلك ما يمكن تسميته بالنزوع « الأمنى الاعلامى » ، وهو اعتبار كل معارضة سياسية مؤامرة أو خبيثاً لجريمة تهدد أمن الجماعة والنظام ، وتهدد الأهداف العليا للوطن فى استقلاله ونهضته ورخائه ، والمبالغة فى ترتيب المخاطر على أى حدث ، بما يفيد « اعلاميا » أن الوطن فى خطر دائم يتربص به الأعداء ، وأن الفوضى وشيكة اذا اصيب النظام بعطب من جراء وجود - مجرد وجود - بعض التنظيمات أو الجماعات المعارضة . وهذه المبالغة لم تأت بها ضرورة سياسية تتعلق بمدى استقرار النظام السياسى وقوته ، فقد كان نظام ٢٣ يولييه من الوجهة السياسية مدعوماً ومكيناً منذ نهاية ١٩٥٤ ، مكن له وثبت جذوره ما أنجزه من منجزات كبيرة فى المسألة الوطنية واجلاء المستعمر وفى اتخاذ سياسة حرة مستقلة تصدر عن الصالح الوطنى الجمعى العام ووقوفه عقبة كنوداً فى وجه الاستعمار ، سواء فى مصر أو فى البلاد العربية أو على صعيد الدول حديثة التحرر فى أفريقيا وآسيا ، ثم دعوته إلى وحدة الوطن العربى الكبير توحيداً مستقلاً

ناهضاً ، ثم أتناهه مجموعة من السياسات الاقتصادية لإعادة توزيع الثروة على المواطنين لصالح الطبقات الشعبية وترسم خطى النهوض الاقتصادي تصنيحاً واستصلاحاً للأرض وغير ذلك . وأكسبه هذا جميعه تأييداً شعبياً واسعاً ، لو كان انتظم فى مؤسسات سياسية قادرة على التحريك الجمعى لضمن من الاستقرار ماكان يمكنه من عبور مرحلة تاريخية .

وبمراعاة هذا الوضع ، لقد كان يكون من شأن وجود المعارضة السياسية من التيارات المختلفة ، لا أن تهدد النظام ولكن أن تغذيه بما يستمد منه من تصويبات ، سواء فى مجال السياسة والاقتصاد ، أو فى مجال التوجه الحضارى المستقل المدعوم بروابط الايمان والعقائد . وقد كان لدى نظام ٢٣ يوليه من المرونة الفكرية مايمكنه من الاستيعاب والتشرب وفقاً لصيغ يمكن أن تزاوج بين موجبات الاستقلال السياسى والاقتصادى ولزوميات النهوض مع حفظ الأصالة الحضارية ومع استثارة حوافز الانتماء للعقائد والجماعة الوطنية معاً .

لم يكن ثمة مسوغ سياسى لهذا الشعور الدائب الوجل بالخطر رغم كل مؤامرات الاستعمار عليه ، إلا أن يكون أتاها من التكوين البنائى المؤسسى . أن اجهزة الأمن فى استيعابها للوظائف السياسية اعتقلت نظام ٢٣ يوليه فيما اعتقلت من قوى المعارضة

السياسية ، فلم يقدر النظام أن يتجاوزها إلى أرض الله الواسعة
التي تمكن فيها ، ودعم هذا الأمر الترابط التنظيمي للدولة والمجتمع ،
على تلك الصورة الهرمية الواحدة ، التي تتصاعد تصاعداً سريعاً
بميل حاد إلى حيث تنفرد باتخاذ القرارات ودفع السياسات زعامة
فردية وحيدة ، والتصوير الاعلامي للقيادة الفردية بأنها تقف في
أعلى الأعالى ، لا يشارف هامتها من هامات الرجال أحد ولا جهاز
ولا جماعة ولا تنظيم . فاستقر في التكوين السياسي والمناخ
السائد في الحقبة كلها ، سواء لدى أجهزة الدولة أو لدى المعارضة
السياسية أو لدى الخصوم في الداخل والخارج ، أن كل مقادير
البلاد والسياسات المتبعة والتوجيهات المنفذة ، كلها معلقة بمصير
رجل واحد ، وصارت ذاته وجوده المادى من يؤر الصراع المحتوم
دفاعاً وهجوماً . ومن الطبيعي في هذا الوضع ، أن تصير الأفعال
الجنائية ، كالمؤامرات ومحاولات الاغتيال والانقلاب ، ميداناً تزداد
أهميته ويتسع مجال النشاط فيه بين الأنصار والخصوم والأعداء ،
وهنا تكون الجريمة وكشفها من الوسائل التي تزداد أهميتها في
العمل السياسي على الجانبين ، ان أمة تعلق مصيرها بفرد ودارت
مقدراتها مع وجوده وتوجهاته ، وتحولت القمة إلى عمود إرتكاز ،
تتحول فيها جريمة الاغتيال السياسي إلى هدف شديد الاغراء
للأعداء .

ويزيد الشعور بالخطر ، خاصة لصيقة بالتكوين المؤسسى للأجهزة ، ان أى مؤسسة أو تنظيم جمعى إنما يقوم بهدف يحدد نشاطه وصلاحياته ، ويرجال يعملون به بتدريب ملائم وعلاقات تنظيمية داخلية تربط أنشطتهم فى سياق واحد ، وبتمويل ، وثمة ميل طبيعى يقوم لدى أى مؤسسة للتأكيد على أهمية أهدافها والتوسيع من صلاحياتها ، دعما لمسوغ الوجود والبقاء ، وإفساحا للنمو المؤسسى وتنمية للموارد والأهمية الاجتماعية ، ومن الطبيعى أن يعظم هذا الميل مع قيام نذر الاحلال والاستبدال ، وتزداد هذه النذر بطبيعة الحال وتصير مخاطر وشيكة ، عندما تقوم أجهزة بديلة مزاحمة تنافس الجهاز القائم فى أهميته أو فى أصل وجوده ، وقد قامت هذه الصورة بالفعل ، لاسبب تعدد أجهزة الأمن فقط ، ولكن بسبب أن اختصاصاتها وصلاحياتها ظلت على الدوام متداخلة ومتضاربة ، وبقيت على الدوام خاضعة فى قيامها بنوع نشاط محدد للمشينة الفردية ، التى تكل إلى كل منها ما يتراعى لها من مهام ، سواء على حساب الجهاز المختص أصلاً أو بالمشاركة له ، فقام نوع من التنافس الحاد اللدود بين هذه الأجهزة بعضها وبعض ، مما سبقت الإشارة لأمثلة منه (٢٨) . لذلك تصاعدت المبالغات والمبادرات مزائدة فى كشف المخاطر ومبالغة فى خطورتها ومغالاة فى اثبات الوجود وتأكيد الأهمية .

وقد تصاعد هذا الأمر تصاعداً متواكباً مع نمو دور المؤسسة العسكرية فى الستينيات . فكانت أحداث البطش العنيف شديد الفظاظة ، الذى يعتبر من المفارقات العجيبة أن يتواكب مثله بحجمه هذا مع نمو القوة السياسية للنظام ومع ازدهار سياساته الداخلية والخارجية ، الوطنية والاقتصادية ، المؤيدة من عامة جمهور المصريين والمحقة للتوجه العام لصالح نهضة الوطن والمجتمع . وقد سبقت الإشارة إلى ماكان من مبادرة الشرطة الجنائية العسكرية إلى إعتقال الضباط اليساريين دون أمر صدر لها بذلك فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ ، ثم جاءت أحداث اعتقالات الاخوان المسلمين ١٩٦٥ وتولتها فى الأساس الشرطة العسكرية على يدى « شمس بدران » ، فى ظروف شاء فيها « شمس بدران » أن يسحب اختصاص مباحث أمن الدولة التابعة لوزارة الداخلية ، واستغل مبالغاته فى أمر قضية الاخوان فى أن شدد النكير على المباحث العامة بدعوى عدم تعاونها فى حماية أمن النظام على الوجه الكافى (٣٩) ، وكان ذلك جميعه يجرى متواكباً مع نمو المؤسسة العسكرية ومحاولتها ، لزيادة نفوذها السياسى فقط ، ولكن الهيمنة التامة على النظام السياسى كله .

نقطة أخرى ترد فى هذا السباق ، وهى أن أمن الحاكم أو أمن الدولة انما تجرى سياسات حفظه ، وتصدر فى شأنه القرارات وفق

ما يقدم إلى الحاكم من تقارير أجهزة الأمن عما يحدث في الساحة السياسية والجنائية ، بمعنى أن المعلومات التي ترد إلى الحاكم من أجهزة الأمن عن مؤامرة أو محاولات ارتكاب جرائم أمنية ، هذه المعلومات قد تفيد اضطراب الحاكم إلى اتخاذ مايناسب هذه المعلومات من إجراءات يقترحها جهاز الأمن المعنى ، ولو لم يكن الحاكم متأكداً تماماً من مصداقية هذه المعلومات من حيث حجمها أو مدي أهميتها ، لأن غض النظر في مثل هذه الأمور قد يفيد في العلاقة الثنائية بين الحاكم وأجهزة أمنه سقوطاً لمسئولية جهاز الأمن في حماية الحاكم ونظامه ، بمعنى ان اضطراب الحاكم هنا للاستجابة للقرارات المقترحة لا يصدر فقط عن اعتقاده بيقين صدقها من حيث المدى والخطورة ، ولكنه يصدر أيضاً عن رغبته في الا تكون عدم استجابته عما يفيد تهاوناً من هذه الأجهزة فيما بعد في حفظ النظام ، أو التخلي عن مسئوليتها في إكتشاف ما هو حقيقى مما عسى ان يحدث مستقبلاً ، وهنا يرد وجه من وجوه امكانيات سيطرة جهاز الأمن أو تأثيره الفعال في اتخاذ القرارات السياسية ، ان كان هذا الجهاز قد استوعب من قبل الوظيفة السياسية أو صارت له أهداف سياسية خاصة به ومتميزة عن سياسات الدولة .

ومن ناحية أخرى فإن هذا الصنيع المتكرر من أجهزة الأمن ،

كان يسوغ للنظام عامة الاجراءات الاستثنائية التى اعتاد على الحكم بواسطتها ، ويبرر له استبقاء سلطتها وصلاحياتها ، ثم هو صنيع كان يدعم الفكرة السياسية التى صارت من جذور الفكر السياسى السائد فى هذه الحقبة ، وهى أن قيام أى نوع من انواع المعارضة السياسية المنظمة يهدد أمن السياسات الوطنية ويهدد بقاها ويؤذى فعاليتها سواء من جوانبها السياسية أوالاقتصادية . وقد كان اكتشاف وجود أى جماعة معارضة ، سواء كانت منظمة أو متخذة سبيلها لى تشكل فى هياكل تنظيمية ، أو يظن أنها كذلك ، كان اكتشاف أى من هذه الأمور مما يواجهه بوصفه عملاً معادياً لأمن الدولة . ويتصل بذلك ميل ملحوظ فى الصراعات السياسية غالباً ، وهو أن يحاول كل طرف من اطراف الخصومات السياسية ان يوحد بين خصومه ، هذه ملحوظة أشبه الى أن تكون قاعدة عامة فى الصراعات السياسية ، ويجتهد هذا الطرف غالباً فى البحث عن وشائج اتصال أو عما عسى ان تكون أواصر ارتباط بين جملة العناصر أوالتيارات أو الجماعات المخاصمة له ، حتى يسهل عليه مواجهتها فى ميدان واحد بمعركة واحدة متصلة الحلقات ، وبتدابير وادوات سياسية واحدة ووسائل دعائية تتغذى من ارصدة بعضها بعضاً ، وغير ذلك مما يمكن ان نسميه « الميل الى تنميط ادوات الصراع » وتدابيره ووسائله . هكذا مثلاً كان يصنع الوفد مع خصومه السياسيين بين القوى الشعبية المصرية وخاصة فى

الثلاثينات ، اذ كان يجتهد فى صياغة صراعه معهم بحسبانه صراعاً مرتبطاً بصراعه الاساسى ضد استبداد السراى والاحتلال الانجليزى ، حتى لو كان بعض هذه الجماعات المخاصمة للوفد وقتها تتخذ مواقف أكثر تشدداً ضد هؤلاء . وفى ظل حكومة ٢٣ يوليو كان الصراع السياسى يقوم حقيقة ، وعلى الدوام وفى جوهره الاساسى ، وعلى مدى الخمسينات والستينات ، كان يقوم بينها وبين القوى الاستعمارية العالمية والصهيونية ، لذلك وجد لديها الميل الدائب إلى التفتيش عن الصلات المباشرة أو غير المباشرة ، الواعية أو غير الواعية ، بين اى من قوى المعارضة المحلية المنظمة وبين أى من القوى الاستعمارية والدول الكبرى .

وفى ظروف الترابط بين السياسة والنظرة الأمنية ، صار البحث دائماً وشغوفاً للتنقيب عن الروابط العضوية والتنظيمية التى تثبت على أى قوى معارضة محلية منظمة فى مصر ، ان لها امتداداً خارجياً استعمارياً يتخذ شكل المؤامرة أو السعى لتدبير جريمة سياسية ، ولعل هذه النقطة كانت الباعث الأول أو أحد البواعث الاساسية لاستخدام العنف والقهر المادى مع المسجونين والمعتقلين السياسيين ، استخراجاً للاعترافات التى تثبت قيام الصلات العضوية التنظيمية بين افراد التيار السياسى المعارض بعضهم وبعض ، واستخراجاً للاعترافات التى تثبت عناصر المؤامرة

السياسية ، واستخراجاً للاعترافات التي تثبت الامتداد الخارجى الاستعماري لها من حيث هو امتداد عضوى وتنظيمى .

ذلك كله فضلاً عما يتعييه المسلك الامنى عادة من اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تصفى ما يعتبره جهاز الأمن عناصر الجريمة ، وإن تبيد امكانات تجدها فى المستقبل ، أى إمكانات قيام المعارضة السياسية أصلاً . وليس غريباً فى أن تكون غاية أجهزة الأمن تصفية الجرائم وابداء امكانياتها ، ولكن وجه الملاحظة هنا يتعلق باستيعاب أجهزة الأمن السياسية السابقة مما ترتب عليه اسباغها وصف الجريمة « أو الشروع فيها » على المعارضات السياسية عامة .

* * *

لقد بدأ التعذيب فى السجون والمعتقلات السياسية فى عهد حكومة السعديين ١٩٤٩ وجري فى وقتها فى الأساس مع جماعة الإخوان المسلمين التي كانت صفيت على كل مؤسساتها واعتقل أعضاؤها منذ ديسمبر ١٩٤٨ . ثم بعد ثورة ٢٣ يولييه يحكى الضابط « محمد رياض » الذى كان قريباً من « محمد نجيب » ، يحكى أن أول عملية تعذيب جرت مع المقدم « حسنى الدمنهورى »^(٤٠) عندما قبض عليه فى تهمة تأمر سلاح المدفعية على الثورة فى يناير ١٩٥٣ وحوكم أمام مجلس

قيادة الثورة . كما يحكى « أحمد حسين » زعيم الحزب الاشتراكي فى مقال بعنوان « انا شهدت مولد التعذيب »^(٤١) قصة اعتقاله فى مارس ١٩٥٠ بمبنى الشرطة العسكرية (البوليس الحربى) وما مورس معه ومع الأخوان المسلمين فى السجن وقتها من ألوان الضرب والسب . ثم كان ما مورس مع الأخوان المسلمين بعد تصفيتهم واعتقالهم فى اكتوبر ١٩٥٤ مما لم يكن سراً ولا خبراً مكتوماً حتى فى وقتها ، وما عرف به القاصى والدانى ، مما استخدمت فيه وسائل لا يبدو أنها إستخدمت من قبل ، وشكلت محكمة خاصة من ثلاثة أعضاء من مجلس قيادة الثورة ومحاكم عسكرية أخرى أجرت محاكمة علنية للمتهمين الإخوان ، وكانت آثار مالحق بهم ظاهرة على أجسادهم ، فكان ذبوع العلم بما حدث ، مما ترك فى النفس المصرية من الجراحات أكثر ما ترك فى جسد المتهم من آثار ، اذ اذل الحدث النفس المصرية حتى لدى خصوم الإخوان السياسيين ، وحتى لدى من لا شأن له بلفظ « ساس يسوس » من المواطنين ، ولعل السامع صار أكثر وجلاً وخوفاً ممن مورست معهم الأحداث . ومن وقتها بدأت ظاهرة انسحاب المواطن المصري من مجال التفكير فى الممارسة السياسية والمشاركة فى الاحداث العامة .

لا يخلو من الصواب القول بأن أية ثورة لا تحاسب بالمعايير

العادية على ما اتخذت من أساليب وتدابير فى فترة الصراعات الأولى التى قضتها لدعم سلطاتها السياسية وإقرار أوضاعها ومبادئها ، وأن الفترة التى تقوم فيها الحالة الثورية منذ شبوبها حتى تستقر الأوضاع السياسية على نحو أو آخر ، لى فترة تتداخل فيها الصراعات بين قوى الثورة وبين القوى القديمة ذات السيطرة على الأوضاع السابقة ، وهى فى ذاتها فترة الصراع بين القوى الثورية نفسها حول من ينفرد منها بالسلطة ، أو على حصة كل منها فى السلطة أو على صيغة التوازن السياسى والاجتماعى التى سيقوم عليها النظام الجديد . ورسم القنوات التى من شأنها تحقيق هذه الصيغة من التوازن . وفى هذه الفترة ينطلق الصراع عادة عن القنوات والمسالك التى كانت محددة للعمل السياسى فى المرحلة القديمة ، ولا تكون هذه القنوات والمسالك قد تحددت بعد على أسس جديدة ، والصراع وأدواته وأساليبه فى هذه الفترة الأولى يجرى بأدوات وأساليب يصعب التنبؤ بها من قبل ، بقدر ما يصعب تحديدها خلال ذات الفترة ، بقدر ما لا يجوز محاكمة هذه الأدوات والأساليب وتقويمها وفقاً للمعايير التى كانت سائدة من قبل ، ولا طبقاً لما استقر من أساليب وقنوات من بعد .

وان من هذه الأساليب التى تتخذ فى المرحلة الأولى ما تتفتق عنه ظروف اللحظة ، مما قد لا يكون متوقعاً ولا محسوباً ولا مقدراً

من ذات القوة السياسية التي استخدمت هذا الأسلوب أو استفادت منه . ويمكن أن يقال ان ما اتخذ من اجراءات فى تلك المرحلة الأولى كان من المتوقع أن يتخذ الطرف الآخر الواقع عليه هذا الاجراء ، لو كان هو المبادر بامسك زمام الأمور ، وهذا المتوقع لا يظهر من الناحية الواقعية ان فى طاقة المراقب للأحداث أن يستبعده كلية بقلب مطمئن ، أو بالقليل ليس فى امكانيته أن يجزم باستبعاده تماماً ، أو بالأقل ليس فى مكنته أن يجزم باستبعاده الا فى اطار فروق كمية قد لا تشكل فارقا حاسما بين درجة ما كان ودرجة ما عسى أن يكون ، وبأقل القليل تظل هذه النقطة مجالاً لاختلاف لا ينحسم بين التقويمات ومجالاً للتردد الدائم واعادة النظر .

الا أنه أياً كانت الأسباب والمبررات والأعذار فسيظل مجال الاتفاق أوسع فى تقدير أن ما حدث فى هذه الفترة قد ولد آثاراً سلبية وشائنة فى التكوين الجمعى فى الشعب المصرى ، فيما تلى ذلك من أعوام ، وذلك من حيث قدرة الأفراد والجماعات على المقاومة وعلى المبادرة وعلى النقد الطليق غير الحذر ، غير المتوجس ، غير الوجل ، وعلى المشاركة الايجابية فى الشئون العامة . وولد ذلك فى النفس المصرية لدى الجيل المعاش لهذه الأحداث ، قدراً ضاراً من النزوع الانسحابى والنأى عن التصدى ،

كما ولد عادة ضارة من النظر للأحداث نظرة المتفرج من بعيد ، كما لو أن شأن هذا المتفرج وصالحه وذاته أمور خارجية عنه يكتفى ازاءها فى أحسن الحالات بالمراقبة والتعليق اللفظى ، وترهلت الوشائج بين القول والفعل ، فلم يعد القول فعلاً ولا عاد من شأنه أن يفضى الى فعل سواء من القائل أو السامع . ولعل هذه الظاهرة عانت منها حكومة ٢٣ يوليو بعض ما كان يعانى منها المواطنون ، عندما كانت تجد لدى الحكومة الحاجة لاستنفار الجماهير تجاه خطر وشيك على مشروعها الوطنى أو مشروع النهوض ، فلم تكن تجد من الاستجابة ما يكفى بالحجم المطلوب ، والناس يطلب الإهابة بهم بين مندهش وحذر متمسك بالقعود .

والنقطة الثانية التى تظل مجالاً لاتفاق أوسع فى التقدير ، تتعلق بأن ما حدث فى المرحلة الأولى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ لم ينقطع من بعد ، رغم ما توافر للنظام السياسى من أسباب الرسوخ والاستقرار وانتصاره السياسى على المعارضة ، وخاصة منذ عام ١٩٥٦ وتأميم القناة ورد العدوان الثلاثى ، ورغم ما أتيح له من فرص ممتدة فى الزمان بضع عشرة سنة ليقيم الأبنية السياسية والتنظيمية على النحو الذى يكفل لمسيرة المجتمع وتحقيق أهدافه القدر الكافى من البناء المؤسسى السياسى ، وأن الأحداث الجسام التى مرت عليه سواء فى يوليو ١٩٥٦ عندما أُمم قناة السويس

وصد العدوان الثلاثى بعدها بشهور قليلة فى أكتوبر ونوفمبر ، أو فى ١٩٦١ عندما بدأ اجراءات التأميم الكبرى واتخذ خطواته الواسعة فى النهوض الاقتصادى المستقل للبلاد مع اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الشعبية ، هذه الأحداث زادت له من مكانة الاستقرار والتأييد الشعبى الواسع أضعاف ما كان خصوم هذه الاجراءات يهددون استقراره أو يهزون بقاءه .

ويبدو فى هذا السياق وجه من وجوه المفارقة ، انه رغم ما وفرته الأحداث من فرص الاستقرار السياسى ، ومن تعاظم النفوذ السياسى للحكم تجاه أى تهديد محتمل من أى اتجاهات المعارضة السياسية ، بمعنى أنه رغم زيادة فرص الاطمئنان ، كانت ظاهرة العنف تشدد فى معاملة الخصوم السياسيين سواء فى المعتقلات أو خارجها ، على ما حدث فى ١٩٥٩ - ١٩٦٠ مع المعارضة الشيوعية من وقائع للتعذيب أثبتتها فيما بعد الكتب وأحكام المحاكم ، وعلى ما حدث مع معارضة الاخوان المسلمين فى أعوام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ وما تلاهما من اعتقالات وتعذيب الآلاف المؤلفة مما أثبتته أيضا الكتب وأحكام المحاكم التى صدرت فيما بعد ١٩٧٠ . وهذه الوقائع جميعها شائعة ومعروفة ومراجعتها متداولة ومعروفة ، وتكفى هنا الاحالة اليها دون التزيد بذكر الوقائع والتفاصيل والأمثلة عنها . وعلى سبيل المثال تكفى الإشارة الى كتب « طاهر

عبد الحكيم»^(٤٢) و« الهامى سيف النصر»^(٤٣) و« فتحى
عبد الفتاح»^(٤٤) و« مصطفى طيبة»^(٤٥) ، وذلك عن وقائع
الشيوعيين من ١٩٥٩ - ١٩٦٤ ، ثم الاشارة لكتب «زينب
الغزالي»^(٤٦) و« جابر رزق»^(٤٧) و« حسن دوح»^(٤٨) والفصل
الذى كتبه « شمس الدين الشناوى » فى كتاب « شوكت التونى »
المحامى عن محاكمات الدجوى^(٤٩) ثم كتاب « أحمد رائف»^(٥٠) ،
ومصطفى المصيلحى^(٥١) . وتخلل هاتين الواقعتين الكبيرتين اللتين
جرتا مع الشيوعيين والاخوان ، قدر غير محدود ويصعب حسابه من
أحداث لاعتقالات وتعذيب فى مجالات محدودة العدد لجماعات
صغيرة أو لأفراد ، ولكنها كانت مستمرة من الناحية الزمنية حتى
صارت شبه مبدأ وشرعة ، أو نوعا من التأديب الأبوى الغليظ الذى
يصدر بإرادة منفردة تجاه الأهلين .

يظل هناك تعليقان آخران يتعلقان بالنتائج السياسى والأمنى
للنظام من هذا المسلك ، فان ضرب نظام الخمسينيات والستينيات
لم تنجزه أى من القوى أو التيارات السياسية الداخلية التى
خاصمها النظام هذا الخصام الفظ العنيف مثل الاخوان المسلمين
والشيوعيين ، ولا حتى أنجزته أى من قوى النظام السابق على ٢٣
يوليو من قدامى الساسة ، انما أتى ضرب النظام من عناصر كانت
لصيقة به الى النهاية ، وظلت تشغل مراكز هامة فى السلطة

السياسية سواء فى الجيش أو الأجهزة المدنية والتنظيمات الشعبية ، وكان على رأس هؤلاء بطبيعة الحال أنور السادات الذى تولى بعض المناصب ذات الأهمية على مدى الخمسينيات والستينيات ، وكان من مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ومن القلة القليلة التى بقيت حتى عام ١٩٧٠ وكان نائباً الرئيس الجمهورية فى نهاية حكم « عبد الناصر » ثم خلفه فى الرئاسة بعد موته ، ومن جرت على أيديهم أيضاً سياسات التغيير التى جرت فى السبعينات والتى عدلت عن مجمل التوجهات السياسية والاقتصادية لمشروع النهضة المستقلة الذى كان يتبناه « عبد الناصر » وينفذه ، ممن جرى على أيديهم هذا العدول عناصر كانت فى قمة العمل التنفيذى للمشروع الناصرى لسنوات طويلة مثل الدكتور « عبد المنعم القيسونى » فى الاقتصاد والمالية والدكتور « مصطفى خليل » فى النقل والمراسلات ، والدكتور « عبد القادر حاتم » فى الاعلام والثقافة ، والمهندس « سيد مرعى » فى الزراعة .

والتعليق الثانى أنه يمكن إثارة الاحتمال والتصور بأن قدراً من الافساح والاعتراف بوجود المعارضة السياسية خلال فترة الثبات والاستقرار التى امتدت مع نظام الثورة حتى ١٩٦٧ على الأقل ، كان من شأنه أن يفيد هذا النظام من وجهة نظر أمنه السياسى ، وهو افساح ما كان من شأنه أن يهدد وجوده بعد كل ما أنجز فى قضايا التحرر والنهوض السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهو

افساح ما كان من شأنه لو جرى أن يمد النظام بوسائل لا يمكن المبالغة في أهميتها ، لتصويب خطواته ولتقدير وجهات نظر المعارضة السياسية باتجاهاتها المختلفة مع التقدير السياسي لحجمها وفاعليتها ، وما ترتكن اليه من قوى سياسية واجتماعية ، ومع امكان التنبؤ الرشيد بما عسى أن تصير اليه أى من تيارات المعارضة ، ضعفاً أو قوة ، ازاء التغيرات المرتقبة . وكان ذلك كله يمكن من ضبط التقديرات وترشيدها ، ويمكن من الاستغناء عن هذا التضخم المبالغ فيه لأجهزة الأمن عدداً وعدة ورجالاً وجبروتاً ، ويحرر قيادة النظام نفسها من أن تعتقل فى اطار هذه الأجهزة وأن تعاني من تقاذفها اياها ، وهو وضع لم يقض فى النهاية على الاخوان ولا على الشيوعيين ، اذ ظهروا بعد ذلك فى السبعينيات من جديد ، انما قضى على نفسه بنفسه . كما أن هذا الوضع المضيق قد أوجد تناقضاً لم يمكن حله ، لا بين أنصار الثورة السياسية الاجتماعية وخصوصها ، ولا بين الحركة الوطنية التحريرية والاستعمار ، ولا بين المستغلين والمستغلين من فئات الشعب ، ولكنه تناقض بين الحاكم والمحكوم أى بين الدولة والأهلين ، وتناقض بين النخبة الحاكمة والنخبة الفكرية والمهنية والفنية ، وذلك رغم كل ما صنعت حكومة ثورة ٢٣ يوليو لصالح الحركة الوطنية لصالح المستغلين من الطبقات الشعبية ، لصالح الوضع الاجتماعى المتميز لهذه النخب الفكرية والمهنية والفنية و التى صارت على عهد الثورة

تمثل الفئة الاجتماعية ذات الهيمنة والسيادة فى المجتمع من حيث الوضع الاقتصادى والنفوذ الاجتماعى ، اذ كانت هذه الفئة الاجتماعية تضم قسماً كبيراً من عناصر المعارضة السياسية بتياراتها المختلفة ، واذ كان مستواها التعليمى والثقافى يجعلها تتحرك فى اطار بعض من المثل التى كانت تصدمها اجراءات الأمن الفظة أو ما ينتج عن تضارب أجهزة الأمن ، وسعيها لزيادة نفوذها من آثار يتأثر بها رشد القرارات الادارية والتنفيذية حتى فى المجالات الفنية البحتة الخاصة بالمشروعات الصناعية ومؤسسات الادارة وغير ذلك .

واذا كان من مورس معهم العنف ، يرى البعض أنهم قلة لا تزيد عن بضع عشرات الآلاف من المواطنين مما يشكل نسبة جد محدودة بالقياس بتعداد السكان فى مصر ، فيظل هذا العدد بالغ الأهمية من حيث إنه ينبغى أن يقاس بحجم الصفوة المهتمة بالشئون العامة وحملة التيارات الفكرية والسياسية المختلفة المستعدين للدفاع عنها ، ويظل أثر ما حدث مع هؤلاء بالغ العمق فى غيرهم ، من حيث اهداره لامكانيات التوالد السياسى والاجتماعى ، وإفساده خصوبة الانتشار والاشعاع . والأمور فى هذا المجال لا تقاس بالحجم العددي والاحصاء الرقمى كما لا يخفى .

* * *

ومن المنطقي أن كان تركيز العمل السياسي في أجهزة الأمن
يجري انتقاصاً من الوظائف السياسية لمؤسسات الدولة الأخرى ،
ويضعف من الفاعلية السياسية لهذه المؤسسات ومن دورها
ومشاركتها في اتخاذ القرارات ، أو حتى في استطلاع المعلومات
الخاصة بالعملية السياسية ، ولا يلحظ أن مجلس الأمة في فترات
وجوده كان له دور هام في اتخاذ القرارات السياسية ، والظاهر أن
وظيفته الرئيسية كانت « تتحصل في نقل المطالب الشعبية الى
الرئيس من ناحية ، وفي شرح السياسات التي يتبناها الرئيس الى
ال جماهير » وذلك فضلاً عن اضافة الطابع الرسمي على مشروعات
القوانين ^(٥٢) . وفضلاً عما سبقت الإشارة اليه في الفصول
السابقة بالنسبة للمجلس النيابي ونفوذ أجهزة الحكم والادارة
عليه ، فانه لم يحدث أن أمكن أن تتبلور اتجاهات سياسية محددة
بين أعضاء المجلس ، الأمر الذي عبر عنه عبد الناصر في حديث له
مع الهيئة البرلمانية ، بقوله انه يواجه في المجلس ٣٦٠ حزباً بعدد
أعضاء المجلس ، والأمر الذي جعل ضياء الدين داوود عضو مجلس
الأمة ١٩٦٤ وعضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي يعلق
في مذكراته قائلاً : « لم يكن دور المجلس واضحاً في ظل وجود
تنظيم سياسي واحداً » ^(٥٣) . ويذكر أن كانت مساهمة الأعضاء
بالرأى في حدود المشاكل الاقليمية والمحلية والصغيرة « وكانت
الكلمات تتاح للمعروفين لهم و (المضمونين) » ، وكانت رئاسة

المجلس تقبض بقوة على المجلس وتختار للكلام من تريد ، وتضمن من سيقول فى الاتجاه الذى تريده . خاصة فى المواقف الهامة ، ولم تسمح بأى استجواب أن يرى النور بل كانت أكثر الأسئلة الحرجة تسوى وتحبس فى الأدراج « (٥٤) .

وهنا ترد الملاحظتان اللتان أثبتتهما الدكتور محمد السيد سليم ، وهما أن أكثر دور لعبه مجلس الأمة ازاء حرب اليمن التى استمرت نحواً من خمسة أعوام ، كان الاستماع الى تقرير عنها من « عبد الحكيم عامر » فى جلسة سرية ، ثم ما كان من مجلس الأمة فى بعض الحالات عندما يفوض رئيس الجمهورية فى اصدار القوانين رغم وجود المجلس ، ثم ما لجأت اليه السلطة السياسية الأمنية من اتخاذ اجراءات الاعتقال والحراسة ضد بعض أعضاء المجلس رغم الحصانة الدستورية التى يفترض أنهم يتمتعون بها ضماناً لأدائهم الواجب الدستورى كاملاً ، وقد حدث ذلك عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ بالنسبة لأعضاء المجلس الذين كانت لهم روابط وثيقة مع المشير « عبد الحكيم عامر » (٥٥) .

وبالنسبة لمجلس الوزراء فقد آل اختصاصه العملى فى صميمه الى ما يشبه أن يكون مجلس ادارة لشئون الانتاج والخدمات فى الدولة ، دون أن تتاح له مكنة المشاركة فى رسم السياسات العامة ، وخاصة ما يتعلق منها بالشئون العسكرية والخارجية وشئون الأمن

والتوجهات السياسية العامة ، وذلك حسبما يستفاد من أقوال لعبد
الناصر نفسه ومذكرات وأحاديث لأمين هويدى وسيد مرعى وحسين
ذو الفقار صبرى وغيرهم (٥٦) . ولعل مما يذكر كمثال فى هذا
المجال حديث « محمد صدقى سليمان » رئيس وزراء مصر أثناء
حرب يونيو ١٩٦٧ ، ذكر أن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد
الاشتراكى اجتمعت فى ظروف تصاعد الأزمة التى افضت إلى
الحرب ، وكان هو من اعضائها ، وأبلغهم الرئيس عبد الناصر انه
قرر غلق مضيق شرم الشيخ وهو القرار الذى أفضى إلى الحرب
مباشرة ، ويقول « صدقى سليمان » فى هذا السياق « كانت اللجنة
تجتمع قبل ذلك لمناقشة مواضيع اقتصادية فقط » ، « لم يتكلم أحد
من أعضاء اللجنة حتى المشير عبد الحكيم عامر ، ولذا فقد تساءلت
عما اذا كانت المعلومات وتقارير المخابرات تحبذ هذا الاتجاه ،
وكان الاجتماع خالياً من الورق أو التقارير ، وقلت أن من الأفضل
التريث فى هذه القرارات الكبيرة حتى تتضح معالم الصورة تماماً ،
ولكن كلامى لم يجد صدى ولم يتحدث أحد من أعضاء اللجنة ، وبعد
ذلك لم أسمع بخبر العدوان الا وانا فى السيارة من المنزل فى
طريقى إلى رئاسة مجلس الوزراء عندما سمعت صوت القنابل ،
وسألت فعلمت انها غارة فتوجهت إلى القيادة ... والواقع اننى لم
نفسى لوماً شديداً لأنى لم اتخذ اجراءً ايجابياً بعد جلسة اللجنة
التنفيذية العليا التى عرض فيها موضوع شرم الشيخ .. دون

اعمال أو تحضير أو معلومات » ، وذكر اثناء هذا الحديث « وكان شمس بدران وزير الحربية قد ابلغ مجلس الوزراء انه عند زيارته للاتحاد السوفييتى سأل القادة السوفييت عن الاسطول السادس (الاسطول الأمريكى فى البحر المتوسط) فقال اننا عاملين حسابنا » (٥٧) .

ويتسق مع هذا العرض الخاص باندماج الوظيفة السياسية فى اجهزة الامن ، الاشارة إلى العمل السياسى الوحيد الذى يرمى إلى بناء ودعم القوى العربية الهادفة لتحقيق الوحدة والنهوض بالوطن العربى الواحد ، هذا نشاط سياسى خارج عن مجال سلطة الدولة المصرية وهو عمل حزبى من الطراز الأول ، ومع ذلك تبدو شواهد كثيرة على ان هذا النشاط المصرى كانت تمسك بخيوطه المخابرات العامة المصرية . ويذكر « حمد الفرحان » فى ندوة « أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى » بعد حديثه عن بالغ تقديره للذروة القومية والتحررية الوحيدة التى كان يمثلها عبد الناصر وحركته وعهده ورفاقه ، يذكر « يؤخذ على عهد الثورة الناصرية ممارستها فى التعامل مع القوى والتنظيمات الوطنية القومية خارج مصر . وقد كان من المفروض ان تعتبر تلك التنظيمات الحليفة الوحيدة الصديقة المخلصة للثورة الناصرية فى نضالها القومى وفى اهدافها ، وان تتعامل معها الثورة المصرية فى تحالف ديمقراطى

ولكن ذلك لم يحدث ، بل تعاملت الثورة المصرية مع جميع التنظيمات على أسس المخابرات فقط والتبعية فقط ... وكانت لهذه الممارسة آثار ضارة وخطيرة على فعالية تلك التنظيمات في نضالها الديمقراطي ، وذكر ان هذه الثورة التي تمتعت بأعلى درجات الرضا والقبول والشرعية في مصر وبين القطاع الغالب للشعب العربي عامة ، تعتبر في المحصلة النهائية مسئولة عن تحطيم المؤسسات الشعبية في قواعد الشعب المصري ، وعن خلق نمط الحكم المركزي الواحدى المطلق مما ألحق الاضرار بالحركات الوجدوية العربية خارج مصر ، وضرب على ذلك مثلاً من بلده الأردن الذى استطاع سنة ١٩٥٤ الوقوف ضد حلف بغداد ، ومن سوريا بعد سبع سنوات عام ١٩٦١ كيف انفصلت وحدتها مع مصر دون ان تثير مظاهرة واحدة في عمان ^(٥٨) . ويمكن الرجوع إلى بعض التعليقات الأخرى التى أثرت في هذه الندوة ^(٥٩) .

* * *

بقيت نقطة هي في الغاية من الأهمية في رسم أزمة النظام من خلال هياكله الفعالة ، وهي تتعلق بالمؤسسة العسكرية ودورها . ان المادة التاريخية التى انكشفت في السنوات القليلة الأخيرة تظهر بما لا يحتاج إلى مزيد تحقيق ، ان كان يقوم صدع هائل بين القيادة العسكرية المهيمنة على الجيش والمثلة في المشير « عبد

الحكيم عامر » ، وبين القيادة السياسية للدولة ممثلة في « جمال عبدالناصر » ، وان هذا الصدد شكل نقطة ضعف قاتلة في بنية النظام الناصري ، كما عبر عن ذلك « عادل حسين » في دراسته القيمة عن « الانهيار بعد عبد الناصر ... لماذا » (٦٠) .

وينكر « أمين هويدي » ان العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية كانت واضحة ومحددة خلال عامي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، وكذلك اثناء حرب السويس وحتى انفصال الوحدة مع سوريا ١٩٦١ ، وأنه منذ ذلك التاريخ الأخير « لم يكن كل شيء هادئاً في كواليس قيادة ٢٣ يوليو عندما صدر الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ ولا عندما صدر بعده في سبتمبر اعلان دستوري بنقل السلطة إلى مجلس الرئاسة كمحاولة لايجاد قيادة جماعية بعد الانفصال » (٦١) . ان كان ذلك فاننا نلمس جذور الخلاف تضرب في الزمن إلى ما قبل الانفصال السوري بخمس سنوات ، منذ حرب السويس في اكتوبر ١٩٥٦ ، ويبدو ذلك جلياً من مطالعة مذكرات « عبد اللطيف البغدادى » التى تضمنت تفاصيل عن وقائع هذه الحرب وكان الحاكى خلالها ملازماً « لعبد الناصر » فى الحركة اليومية بقدر لا يبدو انه توفر لغيره ايام الحرب (٦٢) . بل قد نلمس نزوعاً إلى تميز القيادتين فى القصة التى حكاهما « صلاح نصر » ، ذكر انه منذ بداية الثورة كان هناك تنظيم داخل الجيش ، وكان

المستول عنه « جمال عبد الناصر » ثم سلمه إلى « عبد الحكيم عامر » ، وبعد ان عين « عامر » قائداً للقوات المسلحة سلمت مسئولية التنظيم إلى « صلاح نصر » ثم تركها إلى « عباس رضوان » ثم آلت إلى « شمس بدران » ، وكانت مهمة هذا التنظيم تأمين القوات المسلحة من الانقلابات الداخلية . ثم ذكر « صلاح نصر » انه في ١٩٥٥ اكتشف « عامر » ان « ابراهيم الطحاوي » المشرف على هيئة التحرير يعمل عن طريق « توفيق عويضة » الضابط وقتها على تجنيد طلبة من الكلية الحربية باسم « جمال عبد الناصر » ، فغضب « عامر » من هذا التدخل وصفى التنظيم (٦٣) . على انه تظل مذكرات « البغدادي » تحمل مادة اختر من غيرها عن تفاصيل الخلاف بين القيادتين ، سواء من حيث جذوره الممتدة إلى ١٩٥٦ ، أو من حيث الشقاق الذي تصاعد في أزمات مجلس الرئاسة المنشأ عام ١٩٦٢ بعد انفصال سوريا (٦٤) . كما يفهم من حديث « كمال رفعت » ان جنود الخلاف تمتد إلى حرب السويس سنة ١٩٥٦ ، وانه رغم ما تحقق من نصر سياسي لمصر في هذه الحرب فان القوات المسلحة لم تكن أدت واجبها حسبما تقضى الأصول العسكرية ؛ وان الخلافات استمرت بين « عبد الناصر » و « عامر » خلال فترة الوحدة مع سوريا ثم بلغت ذروتها بعد الانفصال وتشكيل مجلس الرئاسة (٦٥) .

وفى إطار هذا الخلاف بين القيادتين السياسية والعسكرية ،
فان من يتتبع وقائع نظام ٢٣ يوليو خلال الفترة المدروسة يلحظ
مفارقة هامة ، وهى انه مع كل حدث سياسى كشف ضعف القيادة
العسكرية وعجزها عن أدائها المهام الموكلة اليها ، عسكرية كانت
هذه المهام ، كما حدث ١٩٥٦ ، أو سياسية كما حدث فى انفصال
سوريا ١٩٦١ ، مع كل حدث كشف عجزها وضعفها كان الخلاف
يظهر بطبيعة الحال بينها وبين القيادة السياسية للدولة ، ولكنه
ينتهى - وهنا وجه المفارقة - بانتصار القيادة العسكرية على
القيادة السياسية ، وتسفر الحصيلة عن زيادة هيمنة القيادة
العسكرية وزيادة استقلالها عن الأطر العامة للدولة ، أى ان القيادة
العسكرية كانت تنتصر فى موازين الحكم بعد كل فشل أو هزيمة
سببتها للنظام كله .

ففى عام ١٩٥٦ طرد بعض الضباط المسئولين عن اخطاء
القيادة العسكرية فى الدفاع عن بورسعيد ، ولكن القيادات العليا
للجيش سواء من القوات البرية أو البحرية أو الجوية ، والتى تقع
عليها المسئولية الكبرى بالنسبة للأوضاع العامة للجيش ، هذه
القيادات استمرت تتربع على كراسيها رغم ما انكشف من عجزها
الفنى والتنظيمى ، وما لبث نفوذ هؤلاء ومن أحاط بالقائد العام
« عبد الحكيم عامر » من رجال مكتبه ، ما لبث هذا النفوذ ان

استبعد « محمد حافظ اسماعيل » الذى تولى مسئوليات العمليات والتدريب فى الجيش والمشهود له وقتها بأنه من أهم وأكفأ وأضبط من يعول عليهم فى إعادة بناء القوات المسلحة بعد حرب ١٩٥٦ ، فنقل إلى السلك السياسى بوزارة الخارجية . ثم ان القيادة العسكرية دعمت نفوذها أيضاً فى موازين القوى داخل الدولة المصرية فى ذلك الوقت بتعيين « صلاح نصر » ١٩٥٧ مديراً للمخابرات العامة ، نقلا من منصبه كمدير لمكتب « عبد الحكيم عامر » لشئون التنظيم والادارة (٦٦) ، وتحقيق بهذا قدر كبير من دعم السلطات للمؤسسة العسكرية ، ان ترابط نفوذ قيادة الجيش مع نفوذ المخابرات العامة ، بما لهذا الجهاز الاخير من دور فائق الأهمية فى الوظيفة السياسية الأمنية الضبطية المندمجة .

واذا كان امكن ان تختفى خلافات ١٩٥٦ وراء بردة النصر السياسى الكبير الذى تحقق للقيادة السياسية المصرية ، باجلاء قوات العدوان الثلاثى ودعم السياسة الوطنية المستقلة لمصر وبروز دور مصر العربى التحررى ودورها التوحيدي ، وبروزها كقوة من قوى حركات التحرر الوطنى المتساندة على الصعيد العالمى ، واتباعها سياسات اقتصادية مستقلة للنهوض الاجتماعى ، ودمجها لقضية التحرر الوطنى بقضايا العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، ان كان ذلك كذلك فقد أتى انفصال سوريا ومسئولية

« عبد الحكيم عامر » عنه منبئاً عن فشل القيادة العسكرية بغير تعويض أو غطاء سياسى مقابل ، وان ينكسر مشروع اساسى وتاريخى للدولة هو مشروع الوحدة العربية ، وان تتفصل الدولة إلى دولتين ، فان هذا كله ، وان كان يمكن الاحاطة به من الناحية الاعلامية فيما ينشر فى الصحف والاذاعة وفيما يحجب عن النشر ، وفيما يثار لتنتهى به الناس عن الحدث الكبير ، الا ان هذا الحدث - رغم هذه الاحاطة - يبقى مما يشكل لدى القائمين بالأمر نذير شؤم للنظام كله يهدد بالتفكك ، لذلك كان لابد من اجراء جراحات هيكلية فى النظام السياسى تقيمه على وضع جديد ، وقامت المحاولة فعلاً بالبيان الدستورى الذى اقام مجلس الرئاسة كمجلس للقيادة الجماعية للدولة ، ثم بالاهتمام الزائد لبناء الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى السرى بداخله بقصد موازنة قوة المؤسسة العسكرية ، ثم بدستور ١٩٦٤ الذى رسم أطر البناء السياسى التنظيمى للدولة .

وتفجر الصراع مع القيادة العسكرية بعيد تشكيل مجلس الرئاسة ، ومحاولة « عبد الناصر » من خلال هذا المجلس اخضاع الجيش لهيمنته وسلب سلطات « عبد الحكيم عامر » . ويمكن تتبع وقائع هذا الصراع فيما اشير إليه من مراجع سبق بيانها دون داع للأسهاب فيها الآن . على أن الصراع الذى بلغ شأوه فى ذلك

الوقت قد إنتهى ببقاء المشير « عبدالحكيم عامر » قائداً عاماً للجيش باسم (نائب القائد الأعلى) وبكافة سلطاته السابقة على الجيش ، ومع كل من كان حوله من قادة الأسلحة الجوية والبرية والبحرية ومن أعضاء مكتبه جميعاً وقيادات المخابرات العامة والمخابرات العسكرية والشرطة العسكرية . ثم جاءت حرب اليمن ١٩٦٢ فزادت هؤلاء جميعاً قوة على قوة وهيمنة على هيمنة ونفوذاً على نفوذ وسلطاناً على سلطان .

ترد أسباب تراجع « عبد الناصر » أمام « عامر » إلى عدد من الأمور تضمنتها مذكرات البغدادي^(٦٧) ، ويلخصها « كمال رفعت » في حديث له بأنها تتعلق بتقديم قادة الأسلحة الثلاث إستقلالهم وإنهيار البرقيات من الضباط تطالب ببقاء المشير ، وبمحاولة أعضاء مجلس الثورة السابقين « فرض إرادتهم بعزل عامر »^(٦٨) ، والمقصود بهذه الأخيرة ليس فرض إرادة هؤلاء بعزل عامر على غير رغبة عبد الناصر ، إذ كان « عبد الناصر » يرغب ويتخذ الحيل لتحقيق هذا العزل ، انما المقصود هو خوف « عبد الناصر » من حلول هؤلاء محل المشير في سلطاته . ويمكن أن يضاف إلى ذلك ما أشار إليه « البغدادي » من أن « صلاح نصر » كان منضماً إلى « عامر » يجتمع به يومياً ويعمل لصالحه وذلك حسبما سمع « البغدادي » من « عبد الناصر »^(٦٩) .

أما وجهة نظر « عامر » و « صلاح نصر » فى ذلك الموقف فتظهر مما حكاه « صلاح نصر » من أن عبد الناصر كان يطالب فى أزمة ١٩٦٢ بما كان « محمد نجيب » يطالب به فى أزمة ١٩٥٤ (٧٠) . وهذا التصور الذى ينقله « صلاح نصر » بالغ الدلالة فى أن يدرك القارئ اليوم كيف كانت المؤسسة العسكرية تنظر لوضعها بين هياكل السلطة بحسبانها محور نظام الحكم وصاحبته ، وأن « عبد الناصر » بالنسبة لها صار كشأن « محمد نجيب » بالنسبة لمجلس قيادة الثورة سنة ١٩٥٤ . وقد استخدم رجال المشير فى هذا الصراع ما كان استخدمه « عبد الناصر » فى ١٩٥٤ من حجج لاحكام قبضته على الجيش ، ومنها أن الجيش بغير هذه الطريقة سيكون عرضة للانقسام بين المجموعات المختلفة ، ونجرى فى ذلك تشبيه مجلس الرئاسة لسنة ١٩٦٢ بمجلس قيادة الثورة وجماعاته المتعارضة سنة ١٩٥٤ . ويعترف « صلاح نصر » فى حديثه بأنه قدم إستقالته تضامنا مع المشير فى أزمة ١٩٦٢ ، وأن كان يسند الاستقالتين إلى إنهما كانتا تطالبان بالديمقراطية أو توسيعها (٧١) . وهذا سند يمكن للقارئ بالاطمئنان الكبير أن يغض النظر عن الاهتمام بجديته .

ويحكى « أمين هويدى » أن « عبد الناصر » ربما وجد نفسه « بعد الانفصال فى موقف صعب مع المؤسسة العسكرية بقيادة

المشير عبد الحكيم عامر « كان من الواجب حسم مثل هذه الأمور عند بدايتها ، ولكن إهمال ذلك أدى بالقيادة العسكرية لكى تشكل بروزاً ودرماً خطيراً أصبح من الصعب إستئصاله ، وأصبحت القيادة السياسية ينقصها القدرة ، ولأقول الرغبة لازالة هذا الورم وهنا أهتمزت الأمور فتغيرت طبيعة العلاقات بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية » ، « وهنا يتساءل كثيرون - وأنا معهم - لماذا لم تعالج القيادة السياسية الموقف ، ربما يكون ذلك لعجز فى القدرة بعد إختلاف موازين القوى بين القيادتين ، وربما تكون القيادة السياسية قدرت أنه لتصحيح الأوضاع لابد من صدام ، ولكنها لم تكن مستعدة لهذا الصدام إلا على الأرض الملائمة وفى الوقت المناسب ... وربما يرجعها البعض الآخر إلى تغلب عامل التوازن بين إتجاهات أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم والله أعلم » (٧٢) .

وتقودنا هذه العبارة الأخيرة إلى ماقادتنا إليه عبارة « كمال رفعت » من أن « ظاهرة المشير عامر » ، فى قيامها منذ ١٩٥٣ وفى إستمرارها ، وفى هيمنتها من بعد ، كانت نتاجاً للسلطة الفردية ومنهجها فى المحافظة على التوازنات من دونها ، ولكن أدى ذلك إلى أن موازين الدولة كلها أختلت ، وكانت هذه الظاهرة هى نتاج الرسوم التنظيمية لقنوات السلطة واتخاذ القرار ، حسبما أسفر عنها النظام من سلطان شمولى مركزى فردى تسيطر فيه أجهزة

الآمن على الوظائف السياسية . وبهذا أنتجت السلطة الفردية نقيضها وهو إنفلات السلطة ، وإذا كان « أمين هويدى » يلاحظ أن هذه السلطة كانت « لاتميل كثيراً إلى أن يستقر فرد فى مكانه لمدة طويلة » (٧٣) ، وهذا فيما نظن من آليات العمل التلقائى للنظم الفردية ، فقد لاحظ « هويدى » فى كتاب آخر له أنه رغم هذه الصفة لدى « عبد الناصر » ، فقد ظل القائد العام للقوات المسلحة هو هو لم يتغير « وأن المناصب الرئيسية لقواتنا المسلحة ظل يشغلها نفس القيادة لمدة خمسة عشر عاماً على الأقل » (٧٤) . وذلك، فيما نظن أيضاً ، لا يتعارض فقط مع آليات عمل السلطة الفردية ولكنه يتعارض أيضاً مع التقاليد والأعراف الفنية للمؤسسات العسكرية التى توجب أو تستحسن تجديد قيادات القوات المسلحة بسرعة نسبية تفوق سرعة التغيير للقيادات المدنية ، لتتواءم مع ما يستلزمه بناء الجيوش وتنظيمها من تطور دائم للمعدات والأسلحة ووسائل التدريب وغير ذلك . وهكذا كان المشير « عبد الحكيم عامر » كما يذكر « هويدى » نفسه قادراً على اتخاذ قراراته مستقلاً عن القيادة السياسية « ولم يكن فى غالب الأحيان يستمع إلى أوامرهم » ، ثم يشير إلى « استقلال المؤسسة العسكرية وانفصالها عن الدولة لسنين طويلة قبل النكسة (يقصد هزيمة ١٩٦٧) » (٧٥) .

أما عن دور المؤسسة العسكرية فى مهامها الرئيسية، المتعلقة
باعداد الجيش والتهيئة للقتال دفاعاً عن الوطن أو هجوماً على
الأعداء ، فهنا نقرأ « لأمين هويدى » أيضاً اشارات واضحة عن
تقصير القيادة العسكرية فى تجهيز الخطط وتعديلها بالسرعة
المطلوبة ، وفى التدريب المستمر وقت السلم لتكون مهينة لعملها وقت
الحرب ، وفى تفرغ الوحدات لمسرح العمليات ووضع خطط التعبئة
وتجربتها واجراء المناورات وتدريب الرئاسات ، وذكر أن الثابت أنه
لم يخصص من الوقود (البنزين) لأغراض التدريب أكثر من ٥٪
من حجم الوقود المخصص للقوات المسلحة ، كما أن القوات الجوية
عجزت عن تدريب الطيارين فلم يجاوز عددهم ١٥٠ طياراً ، بينما
كانت الطائرات القاذفة والمقاتلة الصالحة يبلغ عددها ١٥٤
طيارة ، ويقارن ذلك بالوضع فى اسرائيل حيث كان لديها ألف
طيار للعمل على ٣٧٦ طيارة . وينتهى من ذلك إلى أن قيادة الجيش
« قرطت فى الامانة التى وضعتها البلاد بين يديها فأهملت أعداد
قواتها ... تفريط فى الامانة واستهانة بمقدرات الشعب وعدم تقدير
الأمور » (٧٦) ثم يشير إلى المعلومات داخل الجيش المصرى عن
العدو ، فيصفها بأنها لم تكن متيسرة ، سواء عن مطارات العدو أو
أرضه أو مستودعاته ، ولم يكن فى المقدور تمييز طائرات العدو (٧٦) :
وفى المقابل نلاحظ ما يشير اليه الفريق « محمد فوزى » عن

نشاط الجيش في غير شئون القتال والتدريب ، ويذكر أنه ابتداء من عام ١٩٦٢ تركزت السلطات « في يد المشير » عبد الحكيم عامر « الذي ثبت مركزه وارتفعت مكانته في القوات المسلحة على حساب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة » ، وصارت له كل اختصاصات الدفاع عن الدولة (٧٨) . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٨ لسنة ١٩٦٢ باعتبار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مسئولاً أمام رئيس الجمهورية ومجلس الرئاسة عن القوات المسلحة « وكل ما يتعلق بها من الناحيتين الادارية والعسكرية » ، وبهذا تركت المسئولية كلها عن الجيش في يد المشير. ثم صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ بنقل اختصاصات وزير الحربية المتعلقة بالقوات المسلحة واختصاصات وسلطات القائد العام المنصوص عليهما في القانون ١٦٢ لسنة ١٩٦٢ إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وكذلك فصل ميزانية الجيش عن ميزانية القوات المسلحة . ثم لما عين « شمس بدران » وزيراً للحربية في ١٩٦٦ (وكان مديراً لمكتب المشير) صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتباره معاوناً لنائب القائد الأعلى في ممارسة اختصاصاته وسلطاته ويكون مسئولاً أمامه ، أي أن وزارة الحربية صارت جزءاً من قيادة الجيش بدلاً من أن يكون العكس هو الحاصل ، ثم صدر قرار نائب القائد الأعلى « عبد الحكيم عامر » بضم عدد كبير من الاختصاصات إلى وزير الحربية ، وهي المتعلقة

بشئون الأفراد والضباط ، ترقية وتعييننا وانتدابا ، وبإدارة القضاء
العسكرى ، تحقيقات ومحاكمات ، وبإدارة المخابرات الحربية
المسيطرة على أمن القوات المسلحة والشئون العامة والتوجيه
المعنوى ، ضم ذلك كله إلى وزير الحربية « شمس بدران » الذى كان
مديراً لمكتب المشير ثم عين وزيراً للحربية والحق بتعيينه الوزارة
كلها بمكتب المشير . وذلك فضلاً عن اختصاصه بجميع الشئون
المالية والإدارية والخدمات ، فضلاً عن تبعية الأجهزة المالية له . ثم
نقلت اليه تبعية مصلحة السواحل وحرس الجمارك والمؤسسة
الاقتصادية للقوات المسلحة ومكتب التنظيمات العسكرية ، ثم نقلت
اليه تبعية الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

ويذكر « محمد فوزى » بعد ذلك كله « تم ارتباط بين وزير الحربية
وكل من إدارة المخابرات العامة ومباحث أمن الدولة ووزارة الحكم
المحلى لاتمام السيطرة العسكرية على المحافظات ، كما تم ارتباط
قيادى وتنظيمى بين وزارة الحربية وبين قطاعات كثيرة من الدولة
بحجة الاستفادة من خبرات العسكريين بتعيينهم رؤساء مجالس
إدارات وأعضاء فى أغلب مؤسسات وشركات القطاع العام ،
وارتباط مع وزارة الخارجية بتعيين بعض سفراء فى الخارج من
الضباط ... ثم السيطرة على المدارس الثانوية والكليات الجامعية
بتعيين الحرس الوطنى فى مهمة التدريب ... » ، وإذا كان « عبد

الناصر « قد عين « محمد فوزى » فى مارس ١٩٦٤ رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المسلحة على غير رغبة من المشير وجماعته ، فقد سلبت سلطات رئيس الهيئة « وأصبحت أنا ووظيفتى بدون مسئولية قيادية أو سلطة ، بل ومحاصر أيضاً من وجهة النظر الأمنية » ، « وانتهى الأمر بوضع القوات المسلحة خارج الاطار الطبيعى لأجهزة الدولة المركزية » (٧٩) .

هكذا يظهر جلياً أنه كان ثمة سلطتان فى مصر ، سلطة دستورية تتمثل فى رئيس الدولة وسلطة فعلية تتمثل فى رئاسة القوات المسلحة ، وذلك اذا أردنا أن نستعير التعبير القديم الذى استخدمه « أحمد لطفى السيد » فى بداية القرن العشرين عن السلطة الشرعية والسلطة الفعلية . وهذه السلطة الفعلية لم تكن محصورة فى القوات المسلحة ونشاطاتها ، انما امتدت إلى خارجها بالتعاون مع المخابرات العامة ، وتشير مذكرات « حسن طلعت » إلى ما كان من رغبة أجهزة أمن الجيش فى السيطرة على أجهزة مباحث وزارة الداخلية وخاصة فى ١٩٦٥ (٨٠) . كما سبقت الإشارة إلى امتداد هذا النفوذ فى أجهزة الدولة الادارية والانتاجية وفى القطاع العام ، بتعيين الضباط الموالين لمجموعة المشير « عامر » فيها . فضلاً عن ذلك كلف المشير وأجهزته بمهام داخلية خطيرة ، لجنة تصفية الاقطاع ١٩٦٥ ، واعتقالات الأخوان المسلمين

والتحقيق معهم فى السنة ذاتها ، اذ تولت هذه المهام فى الاساس الشرطة الجنائية العسكرية . ثم أسند للجيش مهمات ادارية مثل اصلاح مرفق النقل العام والسيطرة على الجمارك .

وقد بلغ من ابتعاد « عبد الناصر » عن معرفة أوضاع الجيش أنه فى صميم أزمة مايو ١٩٦٧ التى انتهت بحرب يونيو وهزيمتها المعروفة ، لم يكن « عبد الناصر » على بينة من حالة سلاح الطيران المصرى ، ولا كان قادراً على سؤال المشير فى هذا الشأن ، وذلك حسبما يفهم من مذكرات « محمود رياض » وزير الخارجية (٨١) ، وفى صميم هذه الأزمة كذلك طلب المشير من « عبد الناصر » أن ينقل إلى وزارة الخارجية عشرة من قيادات الضباط الذين فوجئ « محمود رياض » بأسمائهم لسابق معرفته بأنهم من القادة الأكفاء ، وكان فى مقدمة هؤلاء اللواء « أحمد اسماعيل » الذى قاد فيما بعد حرب ١٩٧٣ ، وقد سلم « عبد الناصر » طلب المشير وقائمة الأسماء إلى « محمود رياض » دون اعتراض واضح منه (٨٢) . وبعد هزيمة ١٩٦٧ وسقوط دولة المشير ورجاله تولى « محمد فوزى » وزارة الحربية لاعادة بناء الجيش المصرى ، وقد لاحظ « محمد فوزى » أن « عبد الناصر » لم يكن على معرفة بشئون الجيش على مدى أعوام سابقة « حتى أسماء القادة الكبار ، ومنهم دفعته ، كان يسأل عنهم ويريد ان يطمئن على سير أحوالهم

خلال ١٠ أو ١٥ سنة مضت » (٨٣) .

لقد ذكر « عبد الناصر » فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى ٤ يوليو ١٩٦٧ ، تعليقا على أوضاع النظام قبل الهزيمة « تفككت الدولة لأحزاب عديدة غير معلنة ، حزب « عبد الحكيم » ، حزب « زكريا » ، حزب « السادات » ، حزب « على صبرى » ... الخ بهذا الشكل حدث تفسخ فى الوزارة ... » وذكر فى اجتماع اللجنة ذاتها فى ٣ أغسطس « اذا احنا جميعاً غلطنا ... اننا أكبر هيئة سياسية فى البلد .. وكان عددنا ٧ أعضاء فقط ولم نتكلم ، ولم نقل الحقائق فى وقتها ، بينما كان رئيس لجنة تصفية الاقطاع عبد الحكيم جالسا معنا فى هذا المقعد ، هذا يعنى أن النظام تدهور وتدرج فى السقوط إلى الحد أننا شعرنا بالخوف من أن نتكلم وخفنا نقول الحقيقة .. » (٨٤) ويذكر أمين هويدى بعد خمسة عشر عاماً من وفاة « عبد الناصر » « أن الشئ الذى عجزت الثورة عن تحقيقه هو علاقة القيادة السياسية بالقيادة العسكرية .. وأنا أؤكد أن النكسة الأساسية لهذه الثورة كانت نتيجة لعدم النجاح فى تطبيق هذا الأمر .. » (٨٥) .

الفصل السادس

خاتمة وتعقيب

بعد هزيمة ١٩٦٧ صفيت القيادة العسكرية السابقة تماماً وعلى رأسها المشير «عبد الحكيم عامر» ، وصفيت امتداداتها في الحياة المدنية .. كما صفيت قيادة المخابرات العامة التي يمثلها «صلاح نصر» . وأعيد تشكيل الإتحاد الاشتراكي ، وأعيدت الانتخابات لمجلس الأمة ، وأعيد تشكيل أجهزة القطاع العام ومؤسساته وشركاته ، واستبعد من ذلك كله ما كان يمثل امتداداً للقيادة العسكرية السابقة ، كما أعيد تشكيل القيادات العليا في إدارة المخابرات العامة ورأسها «أمين هويدى» . لقد سقط هذا الذي سمي بـروزاً أو نتوءاً أو ورمماً ، ولكنه سقط بثمن باهظ وأليم جداً ، باهظ وأليم إلى حد أنه يمكن اعتباره أنه تم بعد فوات الأوان . وكما يذكر «عادل حسين» «أن مصر لم تخسر فقط قسماً واسعاً من أرضها وأرض العرب ولكن اهتز الوزن الكبير للقيادة الاقليمية في النسق الاقليمي .. وأصبحت السياسة الأمريكية في موقع أقوى - بما لا يقاس - في مواجهة الناصرية ، فانهيأ القوت المسلحة وإحتلال الأراضي أعطى للولايات المتحدة فرصة أن تعرض

المقايسة : سيناء مقابل تصفية الناصرية ، ومع هذا الضعف فى مواجهة الانتصار الأمريكى الصهيونى ، ضعف أيضاً هامش المناورة والقرار المستقل مع السوفييت^(١) .

ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن مشروع الاستقلال والنهوض ، الذى قامت عليه ثورة ٢٣ يوليو وقامت به ، قد انكسر فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وظهرت آثار ذلك تباغاً فى السبعينات واضحة للعيان ، لقد اتخذت اجراءات جادة وصارمة لاعادة بناء الجيش المصرى بعد الهزيمة بأيام قليلة ، وجرى بناء الجيش فعلاً من خلال الإعداد والتدريب الشاق بما مكن من خوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ واحراز نصر عسكري هام بها ، ولكن هذا النصر العسكرى المؤزر كان من شأنه أن تنضاف أرصدته فى موازين السياسة إلى قوى الإنكسار على مشروعات الاستقلال والنهوض التى قامت بها من قبل ثورة ٢٣ يوليو ، وقد استردت مصر سيناء فعلاً ، وهذا ليس بالآثر القليل للانتصار العسكرى لحرب ١٩٧٣ ، ولكن جاء استرداد سيناء فى الموازين السياسية التى جرى تعديلها على مدى ست سنوات بعد حرب ١٩٧٣ ، جاء ذلك لا فى مقابل انتصار عسكري فقط ولكن فى مقابل عدول كبير عن السياسات والمشاريع المصرية العربية الخاصة بالنهوض والاستقلال والوحدة سياسياً واجتماعياً ، ومع كل ذلك بقى أثر هزيمة ٥ يونيو مر المذاق عميق الأثر محفور النتائج على صخرة التاريخ المصرى . ولا أظن أن خلافاً يقوم

بشأن مسئولية النظام السياسى لحكومة ٢٣ يوليو فيما استشرى فى الجيش من عيوب قاتلة على مدى الستينات ، ولا أن خلافاً يقوم بشأن أثر هزيمة ١٩٦٧ فى تقويض هيكل السياسات الوطنية التى كانت متبعة من قبل ، ولا أنه تمكن المبالغة فيما أدى إليه ذلك من انتكاس سواء على الصعيد الاجتماعى أو على الصعيد العربى العام . وهكذا فإن السلطة الفردية ، التى قامت باسم جمع الشمل وتوحيد الإرادة السياسية ، وبقصد انجاز المهام الوطنية العليا بالسرعة والحسم المرجو ، قد أفضت إلى نقيضها ، لا من حيث تفكك النظام فقط ولكن من حيث القدرة على الحفاظ على استقلال الوطن ومشروع نهضته .

لقد تغيرت الأوضاع تغيراً ما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . بدأت تظهر فى حركة اضطرابات طلبة الجامعة فى فبراير ١٩٦٨ ونوفمبر ١٩٦٨ ، وهى تقريباً أول اضطرابات شعبية تظهر فى مواجهة نظام ٢٣ يوليو من ١٩٥٤ ، وتمثل فى هذه الاضطرابات أن نظام عبد الناصر بعد الهزيمة قد اهتزت شرعيته السياسية لدى المواطنين ، ولم يعد يحمل القدر الذى كان يحمله من الثقة المفترضة فيه ، لا من حيث وطنية الحكم وصيغته العامة فى النهوض ، ولكن من حيث كفاءته التنظيمية والسياسية فى انجاز أهدافه أو فى الحفاظ على ما كان أنجز منها . وقد سبقت الإشارة فى صدر هذه الدراسة إلى أن قضية الديمقراطية من حيث هى نمط فى تنظيم الدولة والمجتمع

وتنظيم حركة الأفراد والمؤسسات ، هذه القضية كانت فى التاريخ المصرى مرتبطة ومشروطة وخادمة للقضية الوطنية ، قضية التحرر من الاستعمار .

واستجابة لهذا الوضع السياسى الجديد طرحت السلطة بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذى يمثل استجابة رسمية من الدولة لتلك المطالب الشعبية . واعترافاً بعدم كفاءة الأسس التنظيمية التى كانت قائمة من قبل ، ووعداً بعدم السماح بأن تظهر من جديد ما اصطلح على تسميته باسم مراكز القوى ، ولبناء البديل الصالح فيما اصطلح على تسميته أيضاً باسم « دولة المؤسسات » ، ولكن لم يتح للقيادة فى هذا المجال من الإنجاز ما أتيح لها من إنجاز فى إعادة بناء الجيش المصرى ، بل لعل السلطة السياسية الفردية لم يتوفر لها من الانطلاق ماتوافر لها فى هذه الفترة بعد أن صفت المراكز الأساسية لمناوأتها داخل الجيش والمخابرات العامة .

وفى هذه الفترة جرت محاولات للهيمنة على السلطة القضائية على أسلوب مخالف لما كان عليه الوضع قبل الهزيمة ، وإيضاحاً لهذه النقطة يمكن الإشارة فى عجالة إلى ما سبقت الإشارة إليه فى الفصول الأولى من أن جهاز الدولة الذى اندمجت فيه السلطتان التشريعية والتنفيذية من الوجهة العملية كان قد أحاط بالسلطة القضائية وحاصر وجودها المستقل . وبهذا لم تتدخل الثورة فى

شئون القضاء فى السنوات الأولى ، وإنما أحاطت به وحاصرت
وظيفته ، وأمكنها أن تصدر من التشريعات ما يمنع اللجوء إلى
المحاكم بالنسبة لما يمس النشاط السياسى للدولة سياسياً مباشراً ،
كما أمكنها أن تنشئ محاكم خاصة تختار لها قضاة معينين
بأسمائهم من الضباط أو من غيرهم للنظر فى القضايا السياسية
ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدولة . وكان للدولة فى ذلك الوقت قبل
هزيمة ١٩٦٧ من القوة المادية والمعنوية ما استطاعت به أن تطبق
هذا الوضع ، بخصائصه الثلاث : الأولى إستيعاب الوظيفة
القضائية ، والثانية سلب بعض الاختصاص القضائى ، والثالثة
انشاء المحاكم الخاصة بكل حالة تهمها بعينها . وبهذا الوضع لم
تكن ثورة ٢٣ يوليو محتاجة لتدخل فى الشئون الداخلية للقضاء
العادى وأوضاعه كمؤسسة ذات أعراف وتقاليد وضمانات مستقرة .

ولكن بعد هزيمة ١٩٦٧ ضعف النفوذ المعنوى للدولة ، وبدأت
المعارضة السياسية تتوالد بكافة اتجاهاتها ، فلم يعد يسوغ لدى
الرأى العام تقبل انشاء المحاكم الخاصة ، بعد أن أمتزت الشرعية
السياسية للنظام عامة ، ومن جهة أخرى بدأت الوظيفة الكامنة
للقضاء العادى تحاول من خلال نشاطها القضائى اليومى أن
توسع من ولايتها المنتقصة من خلال بعض الأحكام التى بدأت
تتناقش من بعيد مدى دستورية أو شرعية بعض الاجراءات السابقة

سواء السياسية أو الاقتصادية . وإن تجاوزت بتوسيع اختصاصها ، النطاق المضروب عليها .

وتنبهت الدولة بحذر لبدائية هذه الموجة وما قد تفضي إليه من إخلال بما اعتادته في عملها السياسي من هيمنة منفردة على أوضاع المجتمع ، فبدأت محاولة إدخال القضاء والقضاة في الإطار السياسي للدولة ومحاولة النفوذ إلى الجهاز القضائي نفسه . واتخذ ذلك سبيلين هما الدعوة لإدخال القضاة في التنظيم السياسي (الاتحاد الاشتراكي) ، والدعوة إلى إعادة صياغة الهيكل القضائي نفسه بالمناداة بالقضاء الشعبي ، أى محاولة إدخال عناصر من غير القضاة في المحاكم ، وهاتان المحاuletان هما ما وقف القضاء ضدهما بالحركة الشهيرة التي قامت في نادي القضاة والتي صدر فيها بيان ٢٨ مارس ١٩٦٨ وأعلن معارضته الصريحة لتلك المحاولات جميعاً . ويمكن الرجوع في تفاصيل حركة نادي القضاة إلى كتاب المستشار « ممتاز نصار » (٢) .

وفي أغسطس ١٩٦٩ واجهت السلطة هذه الحركة بإصدار ثلاثة من القوانين حلت بموجبها الهيئات القضائية جميعها وأعادت تشكيلها ، بعد أن أسقطت نحو ٢٠٠ من أعضاء الهيئات القضائية ، منهم رئيس محكمة النقض وبعض مستشاري محكمتها ونائب رئيس مجلس الدولة ومستشارين من محاكم الاستئناف

وأعضاء من الدرجات الأدنى من جميع الهيئات القضائية . وفى الوقت نفسه شكلت لأول مرة محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين والغاء ما يصدر غير متفق منها مع مبادئ الدستور ، وصيغت هذه النقطة بطريقة تنبئ عن أن انشاء هذه المحكمة كان مكسباً قضائياً وتطويراً للوظيفة القضائية لمراقبة دستورية القوانين ، ولكن طريقة انشاء المحكمة واختيار أعضائها وتفاصيل الأحكام الخاصة بها يكشف عن أن المقصود من إنشائها كان فى الأساس حجب المحاكم العادية المدنية والإدارية من مناقشة دستورية القوانين واللوائح وفقاً للمبادئ التى كانت أرسيت فى بداية الخمسينات قبل الثورة ، وكانت قد عادت حركة المحاكم بعد هزيمة ١٩٦٧ تعمل على إحياء تلك المبادئ وتشريع فى تطبيقها .

ودل ذلك كما دلت طريقة تطبيق بيان ٣٠ مارس على أن نظام الحكم يستعيد سماته السابقة فى ظروف أوضاع جديدة ، ولكن بطريقة أكثر رشداً والتفاتاً لمشاكل التطبيق والتنفيذ واهتماماً بمعالجتها ، أما الأوضاع العامة للسلطة من حيث الهياكل الرئيسية فلم يظهر بشأنها تغير جذرى ، وبقي تنظيم الدولة قائماً على أساس من القيادة الفردية .

* * *

لقد توفى « جمال عبد الناصر » فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، وخلفه « أنور السادات » الذى كان عين نائباً عن رئيس الجمهورية فى

السنة الأخيرة لعهد عبد الناصر . وإذا كان أنور السادات من الضباط الأحرار ومن مجلس قيادة الثورة القديم ثم تولى مناصب ذات وجهة ما فى العهد الناصرى ، عضواً فى بعض المحاكم الخاصة الاستثنائية ، ورئيساً لتحرير جريدة الجمهورية فترة ما ، ووكيلاً لمجلس الأمة ورئيساً لهذا المجلس ، فإنه فى كل هذه الأمور لم يتول منصباً تنفيذياً ولاقادة جهازاً من الأجهزة التى تعتبر مما عليه المعول فى قيام الدولة الناصرية واتخاذ القرارات السياسية وتنفيذها . لذلك كان تعيينه رئيساً للجمهورية مع بقاء أجهزة الدولة كلها تقريباً بقياداتها السابقة التى كانت تتضمن رجالاً من أخلص معاونين لعبد الناصر والمؤمنين بسياسته المنفذين لها ، كان ذلك مما يترجح معه الظن أن الدولة باقية مستمرة على حالها وأن « عبد الناصر » لا يزال بمعاونيه فى الأجهزة المختلفة ، هو ما يزال يشغل الرئاسة .

هنا يبدو تنظيم ٢٣ يوليو الذى سبق ايضاح خريطته وهياكله عنصراً هاماً فى تشكيل العملية السياسية بقاء أو تغييراً . ويكفى دليلاً على ذلك ما حدث فى مايو ١٩٧١ ، هو أن رئيساً جديداً قام على قمة السلطة ولم يتول فيها من قبل عملاً تنفيذياً ، ولا عرف أن له رجالاً ينتشرون فى الأجهزة ذات التأثير والحسم ، وهذا الرئيس قد شبت الخصومة بينه وبين كل قادة أجهزة الحكم فى عهد عبد

الناصر حول السياسات المتبعة ، وكان هؤلاء الخصوم هم عمد الدولة ، فيهم وزير الحربية الذى نيط به بناء الجيش بعد الهزيمة الفريق « محمد فوزى » ، و « شعراوى جمعة » وزير الداخلية المشرف على الأمن العام فى مصر والمهيمن على إدارة المباحث العامة المختصة بالأمن السياسى الداخلى والتي استردت هيمنتها على الأمن الداخلى بعد الهزيمة وسقوط سلاح نصر وشمس بدران ، « وأحمد كامل » رئيس المخابرات العامة الذى تولاها بعد « أمين هويدى » ، و « عبد المحسن أبو النور » رئيس التنظيم الشعبى ، أى الاتحاد الاشتراكى ، و « محمد فايق » وزير الاعلام والمشرف على الاذاعة والتليفزيون والصحافة ، ومن هؤلاء التنظيم الطليعى الذى كان بنى داخل الاتحاد الاشتراكى ويجمع فى قمته نخبة من هؤلاء وغيرهم من المهيمنين على مراكز الدولة والصحافة وغيرها ، هذا الرئيس الجديد واجه هؤلاء جميعاً وهم ذوو خبرة ومران ، فماذا كانت النتيجة ، انتصر الرئيس الجديد .

لقد ساعد على هذه النتيجة أن هزيمة ١٩٦٧ كما سبقت الإشارة كانت قد صفت الهيمنة التى مارسها ، ما اصطلاح على تسميته بمراكز القوى قبل الهزيمة ممثلة فى قيادة الجيش والمخابرات ، وأن القيادة السياسية للدولة ممثلة فى « عبد الناصر » كانت بعد الهزيمة قد استردت سلطتها الفردية الفعلية ، وصارت

مفاتيح المؤسسات جميعاً والأجهزة كلها في قبضة رجل واحد ،
رسمه وصفه باعتباره مركز الدفع ومصدر الشرعية . وهذه النقطة
تقودنا إلى ملاحظة هامة وهي أن السلطة الفردية في الستينات
قادت إلى نقيضها من حيث التفكك الذي أسمى فيما بعد بمراكز
القوى ، وهي خليفة دائمة في المدى الطويل أن تؤدي إلى هذا
النقيض ، هذه السلطة الفردية التي استردت بعد هزيمة ١٩٦٧
سلطانها المتوحد قد مكنت بسهولة من ضرب النظام الناصري
وتصفيته لجرد أن توفي رئيس الجمهورية صاحب تلك السياسات ،
فهى فى الحالة الأولى قبل الهزيمة قد أفضت إلى نقيضها تنظيمياً
وهو التفكك ، وفى الحالة الثانية بعد الهزيمة قد أفضت إلى نقيضها
من حيث المضامين السياسية والاجتماعية ، لقد خاض « السادات »
معركته ضد كل أجهزة الدولة الناصرية في معركة دامت وحسمت
فى يومين اثنين ، وكان معه فيها رئاسة الحرس الجمهورى ورئاسة
المخابرات العسكرية وصحيفة الأهرام .

والناظر إلى وقائع هذه المرحلة من بعيد يرى فيها كل ملامح
الانقلاب السياسى ، ولكن اعتياد المصريين منذ ٢٣ يوليو على أن
رئاسة الدولة هى المصدر الشرعى ، أساغ لدى جمهور كثيف من
الرأى العام برهنة من الزمن أن النظام القائم انما يقضى على
محاولة انقلاب ضده ، وأن رجال الدولة خصوم رئيس الجمهورية

وهم عمدة الدولة والقائمون عليها وعلى نظامها وسياساتها ويملكون القدرة على توجيه أجهزة التحريك السياسي والتنفيذي كلها ، ساغ لدى الرأي العام أيضا برهة من الزمن أن هؤلاء كانوا يحاولون عمل إنقلاب ، وكان مع هؤلاء الغالبية الغالبة من أعضاء مجلس الأمة وفيهم رئيس مجلس الأمة الدكتور « لبيب شقير » ، كان معهم أيضا الغالبية الغالبة في الإتحاد الاشتراكي ، وفي مواجهة هؤلاء جميعاً يرى رئيس الجمهورية المنفرد هو صاحب الشرعية ويدأ كل ما دونه من مؤسسات وأجهزة ورجال مجرد « تمرد » ، وهذا مثل فذ يوضح مدى الأهمية والخطورة والحيوية البالغة للجانب التنظيمي عند بناء السياسات ، وأنه لا يتصور لمضمون سياسي اجتماعي أن يقوم ويستمر بغير شكل مؤسسي تنظيمي يلائمه ويعمل به ويحتمى . كما يبين إلى أي حد كان قد بلغ التناقض بين الشكل التنظيمي لنظام ٢٣ يوليو وبين مضامينه السياسية والاجتماعية ، وكيف أدى هذا الشكل إلى نتائج سلبية على هذه المضامين سواء في الصورة التي جرت بها هذه النتائج قبل الهزيمة ، أو في الصورة التي جرت بها بعد الهزيمة .

ثم جانب آخر ، فقد اطرود من السياسات في السبعينات ما يعاكس في الكثير منه السياسات السابقة ، وما لم يرض عنه الكثيرون وسخطوا عليه ولكنهم وقفوا عاجزين عن مقاومته ورده ، لأنه لم توجد كيانات تنظيمية يمكن بها فعل شيء : إن دولة

الخمسينات والستينات بما تشكله وما تمثله من نظم وأوضاع وسياسات اجتماعية واقتصادية قد طويت . وقد بدا لكثيرين عبر سنوات من السبعينات أن ثمة استمراراً وأن الأمر أمر تعديل وليس أمر تغيير . ومن هؤلاء بعض من صفوف المثقفين والمفكرين السياسيين . وكان هذا استصحاباً لأوضاع ما قبل مايو ١٩٧١ من الناحية التنظيمية . لقد جرى العدول في السبعينات بالأسلوب ذاته الذي كان يجرى به التغيير من قبل ، من خلال مؤسسة الرئاسة كمؤسسة وحيدة تسيطر عليها قبضة واحدة ، وتتجمع لها كل خيوط التحريك في الدولة والمجتمع . ومن المفارقات أن الرئاسة المنفردة في السبعينات كانت أطلق في السلطان وفي تقرير السياسات مما كان عليه الوضع أيام « عبد الناصر » ، وذلك مردود إلى ما سبق ذكره من نتائج حرب ١٩٦٧ من حيث قضائها على الاستقلال (أو التتوء) التنظيمي للمؤسسة العسكرية .

* * *

ثمة عدد من الملاحظات التي يمكن بها إنهاء هذه الدراسة . وقد يقال أن الأواصر قوية وعضوية بين السياسات والأهداف ، أي بين المضامين السياسية والاجتماعية لأي نظام ، وبين الأوضاع والأبنية التنظيمية التي تتواءم مع تلك المضامين ، وهي أصرة تؤدي إلى تبادل التأثير والتأثير بين الأمرين بل انهما يتبادلان التشكل . ويفرع

البعض على هذا الأصل الذى يسلم به كاتب هذه الدراسة ولا يجحده ، يفرع البعض بأن معارك الإستقلال التى خاضتها البلاد والمعارك التى طرحت عامة فى الخمسينات والستينات تحقيقاً ودفاعاً عن مشروع التحرر السياسى والاجتماعى ، قد ارتبطت بهذا التشكل التنظيمى الذى أوضحته هذه الدراسة . وقد تكشف هذه الدراسة نفسها وخاصة فى فصولها الأولى عن بعض ما أملتته الضرورات فى تشكل النظام على الوجه الموصوف ، ولكن مع مراعاة كل ذلك يتعين ألا يغيب عن البال أن هذا التشكل ذاته يحمل قدراً كبيراً من المسئولية إن لم تكن المسئولية كلها ، فى الإنتكاس بالمشروع الذى أريد بهذا التنظيم تحقيقه والدفاع عنه . ومن الناحية النظرية أقول^(٢) أنه مع التسليم بالأواصر بين المضامين السياسية والاجتماعية والأبنية التنظيمية ، أقول أن ثمة قدراً من التمييز بينهما ، وهو تمييز قد نختلف فى حجمه ولكنه موجود ، وبه يصعب القول بأن ثمة تلازماً غير منفك بين صيغة اجتماعية سياسية معينة ، وبين بناء تنظيمى حتمى معين . تلك نزعة قالبية آلية لا يبدو أنها صائبة .

وداخل إطار الفكر السياسى نفسه ثمة إمكانية ليست محدودة ، للتمييز بين الأصل النظرى للفكرة السياسية ، وبين النماذج التطبيقية التى ترسم الأبنية والعلاقات والقنوات . لذلك فإن الزعم بأن التنظيم النيابى مثلاً لصيق بالنظرية الليبرالية زعم غير مقنع .

والنموذج النيابى يمكن الأخذ به ووضعها فى سياق وتوظيف تنظيمى آخر لخدمة مضامين سياسية وإجتماعية أخرى . صحيح أن النموذج التنظيمى فى نشأته الأولى يظهر فى إطار أوضاع تاريخية وإجتماعية ملابسة ، وفى ظل صراعات إجتماعية وسياسية محيطة به ، وقد يظهر فى حوض نظرات سياسية مسوغة ، ولكنه بعد ذلك ويوصفه نموذجاً تنظيمياً تطبيقياً ، يمكن نقله وأعماله فى ظروف أخرى .

ستتغير عند النقل الوظيفة المؤداة ، علينا حتماً أن نكون على إدراك وبصر دقيق بآثر النقل فى إختلاف الوظيفة . ويمكن بطبيعة الحال تعديل النموذج المنقول فى بعض صياغاته ورسومه التفصيلية ، بما يتلاءم مع الفاعلية المرجوة من أعمال النموذج التطبيقى المعدل فى ظروف متغايرة . وكل تلك العمليات تشكل رصيداً فكرياً فى المجال التنظيمى ، وتجعل هذا المجال التنظيمى له من التميز ما يمكن أن يصنف منه علم يدرس فى تطوره دراسة متميزة .

وفى هذا الخصوص فأننا أتصور أن إختلاف النظام الاجتماعى لا يقتضى بالضرورة والى الزوم اهدار أسس تنظيمية ثلاثة للنظام السياسى ، فى المجتمعات التى تشابكت وتعقدت أوضاعها ومشاكلها ، وهى :

أولاً ، مبدأ التعدد التنظيمى . وقد نقر ضوابط لهذا التعدد ، وقد تتفق الضرورة التاريخية عن تنظيم سياسى جامع ، أقول جامعاً وليس وحيداً ، بمعنى أن يكون تنظيمياً يمثل التيار الغالب فى المجتمع فى ظروف أوجبت هذا الإجتماع الحاشد الكبير . ولكن ذلك ينبغى أن يكون إفرازاً سياسياً وإجتماعياً ولا ينبغى أن يأتى قسراً ولا اصطناعاً . وينبغى أن يكون توجهاً شعبياً حقيقياً ، مع إستبقاء مبدأ التعدد كمؤشر فعال لقياس جدية التوجه الشعبى الرضائى لهذا التنظيم الأشمل وحقيقته . وأكرر التأكيد أن ما أشير إليه هنا . من إمكانية وجود تنظيم شامل أو عام ، هو ما يعنى وجود تنظيم يضم الغالبية الغالبة التى تشكل التيار العام أو الغالب فى المجتمع ، وذلك فى إطار الإعتراف المقدم بنوع آخر من التعددية ، ثم يعمل العاملون على إيجاد الصياغات السياسية والإجتماعية المجمة ، بما يمكن من تجمع الغالبية الغالبة للشعب فى كيان واحد ، يحقق بالتعامل الفعال قدراً من الإستقرار فى تنفيذ الأهداف ومع ضرورة الإعتراف ببقاء التنظيمات الأصغر تنتقد وتصوب وتصحح ، وتكون مكنة تجدُّ لهذا التنظيم إن اضطربت الأحوال ، أو تقلصت منه الوظائف . ومثلى فى ذلك « الوفد المصرى » فى السنوات الأولى من تكوينه .

وفى هذا المجال أشير إلى ما سبق أن أشرت إليه فى بدايات الفصل الخامس من أن واحداً من أسباب الإستبداد السياسى

والسلطة الفردية هو هدم المؤسسات التقليدية القديمة دون محاولة للاستفادة منها في إطار التنظيمات الإجتماعية في الأقاليم والمهن والبيئات المختلفة ، وإعادة تشكيلها وتوظيفها لخدمة أهداف التحديث والتجديد . إن الحركة الحزبية في مصر في فترة ما بين الحربين العالميتين رغم كل مايرد من تحفظات ، كانت تستخدم المؤسسات التقليدية في القرى والأحياء ، أو ما بقى من هذه المؤسسات كمؤسسة الأسرة والعائلة الممتدة ، فتستعين بها في تحريك الجماهير وهذا عنصر مهم من عناصر التحريك والتنشيط .

ومثل آخر عكس الدلالة ، فإن الإنجليز رأوا في الطرق الصوفية تجمعا شعبيا كبيرا وعملوا على الاستفادة منها ، وبعد محاولات عديدة نجحوا في التأثير على مشيختها العليا ، وضمنوا بذلك على الأقل تحييدها أو عزلها عن الحركة الوطنية . والحركة الوطنية تركت هذا الميدان ولم تسع للعمل فيه ، مع احتمال إنه كان في المقدور لها أن تجذب هذا الحشد الجماهيري العريض . وكان هذا العزوف بسبب المسلك العلماني الذي تبنته الحركة الوطنية بعد فقدان الحزب الوطني قيادته لها . ووجه إحتمال نجاح الحركة الوطنية في هذا المجال ، إن الحركة الإسلامية كانت بطبيعتها وإمكانياتها تقف ضد الإستعمار .

نحن نعلم إن هذه المؤسسات ليست مؤسسات سياسية ، ولكننا نعلم أيضاً أن جزءاً من العمل السياسي ينصرف إلى النشاط

داخل أى نوع من أنواع التجمعات الجماهيرية المصنفة على أساس من المهن أو الحرف أو الأحياء أو النشاط الفكرى . ونحن لانحكم اليوم بفساد النشاط النقابى مثلاً إذا كانت سيطرت عليه فى لحظة ما أو مرحلة ما القوى السياسية والمخاصمة للحركة الوطنية ، بل إن هذه الحركة لتجعل جزءاً من حركتها الدعوية ولتجتهد وتنشط فى إستخلاص هذه المؤسسات لصالح توجهاتها . وكان الأحرى أن تفعل ذلك فى مؤسسات كثيفة كحركة الطرق فى ذلك الوقت ، فلا تتركها فريسة فى أيدي الملك والإنجليز يبعدونها عن النداءات الوطنية ويتركونها للجمود . أثير هذه الصورة كمثال من الماضى يتعين الاعتبار بدلالاته وبدروسه فى موقفنا من المؤسسات التقليدية والموروثة .

كما أشير أيضاً إلى خطأ وخطر تحطيم كل ما هو تقليدى موروث فى الفكر والمؤسسات الإجتماعية ، وخطأ وخطر الإنسحاب منها لتقع فريسة الجمود ، أو يتناثر الناس منها فرادى بلا مؤسسات بديلة لها ذات القوة والقدرة على التجميع ، ولها ذات القدوة والقدرة على إثارة الشعور بالإنتماء لجماعة أو لتجمع ما ، فى أى من المستويات أو المجالات الإجتماعية . وإن خطأ هذا المسلك وخطره إنما يمس فيما يمس هدف الترشييد والبناء الديمقراطى للدولة والمؤسسات .

ثانياً ، مبدأ الجماعية فى إتخاذ القرار ، فلايستبد بهذا الأمر فرد واحد . وفى هذه النقطة يمكن إيضاح فارق هام ، وهو أن « مسألة حكم الفرد » تتعلق بمفهوم التنظيم ، فهى لاتعنى بذاتها وبالضرورة أن صاحب القرار الفردى يتجاهل المصالح العامة أو يعمل ضدها ، سواء كانت هذه المصالح لفئة إجتماعية محددة أم للطبقات الشعبية العريضة ، وهى لاتعنى أن الحاكم يستغنى عن المشورة الفنية والدراسة الموضوعية ، ولا إنه طليق من مراعاة سائر الضغوط السياسية والإجتماعية والفكرية . إن وصف « القرار الفردى » وصف تنظيمى ، بمعنى أن صاحب القرار إنما يتخذه وحده طليقاً من مشاركة الآخرين فى إتخاذة ، دون أن يعنى ذلك أن مادة القرار قبل صدوره والبدائل المختلفة المعروضة قبل إتخاذة يكون شارك فيها جمع من المختصين أى أصحاب المشورة . ويظل الفرق قائماً بين من يساهمون فى إعداد المادة الأولية لصنع القرار ، وبين من يتخذه وحده دون شريك .

لقد سبقت الإشارة إلى هذه النقطة ويمكن أن نضيف القول ، بأنه فى كل الظروف فإن القرار الفردى ، أياً كان تزدد فيه إحتمالات الخطأ والميل ، والقرار الجماعى الذى يشارك عدد من الناس فى صنعه وإتخاذة بمراعاة مايدور بينهم من نقاش وتصويت ، هذا القرار الجماعى تقل فيه إحتمالات الخطأ والميل .

ونحن عندما نقوم تجربة تاريخية ، وهى واقع تم ولاحيلة لنا فى تداركه ، قد نقصر نظرننا فيها وفى أى قرار اتخذ خلالها ، نقصر ذلك على صواب القرار ، وما ترتب عليه من نفع أو ضرر ، أى ننظر إلى مضمون القرار فقط . ولكن عندما نرسم للمستقبل نظاماً ولانعرف بعد ما سيقع فيه ، فحتم علينا أن نختار ما نقتل فيه احتمالات الخطأ . بالقرار الفردى مثلاً أممنا قناة السويس وأممنا القسم الغالب من رأس المال المسيطر على الإقتصاد المصرى وبدأنا تحقيق مشروع سياسى واجتماعى طموح فى السياسة الخارجية والعربية وفى النهوض الإقتصادى ، ولكن بالقرار الفردى أيضاً اشتعلت حرب ١٩٦٧ التى أفضت إلى هزيمة عسكرية وإلى إنكسار المشروع السياسى الاجتماعى الكبير ، ثم بالقرار الفردى أيضاً اتخذت كل قرارات التراجع فى المجالات السياسية والاقتصادية فى السبعينات .

قد يقال أن قواداً عظاماً فى العصور الوسطى مثلاً حققوا انتصارات ونهضات عظمى ، وهم قادة أفراد ، أقول أنهم ظهروا فى عصر كان فيه كل القيادات أفراداً ، فكان مستوى الكفاءة التنظيمية واحداً تقريباً أو على مستويات متقاربة ، أن التنظيم الحديث للإدارة يمثل نموذجاً لآلة أو لجهاز أكثر كفاءة فى تلقى المعلومات وأكثر رشداً فى إتخاذ القرارات وأكثر ضبطاً فى التنفيذ ، وأن تضخم أجهزة الدولة والمجتمع فى الجرب والسلم وتعيقدها

وتشابكها ، وصار مما يحتاج إلى جهاز أو أجهزة تصمم على وجه يحقق ما هو أكفأ وأرشد وأضبط ، وما هو أسرع فى انسياب المعلومات وتحقيق التنفيذ واتخاذ القرارات . وقد يقال أن السرعة فى اتخاذ القرار تصلح لها القيادة الفردية ، ولكن الواضح أن المقصود بالسرعة هو السرعة فى اتخاذ القرار الرشيد لا السرعة فى اتخاذ أى قرار مطلق ، وأن الرشيد صار من ضوابطه التنظيمية التخصص الفنى ، أى عمليتى التحليل والتركيب ، ولا يرشد القرار بهما كليهما إلا عن طريق مبدأ الجماعية فى إتخاذ القرار ، والقول بصلاحيه القائد الفردى قديماً فى تحقيق الإنجازات الضخمة ، كالقول بصلاحيه الخيل والمراكب الشراعية قديماً فى كسب الحروب الكبيرة .

ثالثاً ، مبدأ توزيع السلطة وقد لا يصح القول مطلقاً بمبدأ الفصل بين السلطات ، إنما أقول عبارة أكثر مرونة وهى توزيع سلطة الدولة فى اتخاذ القرار وتنفيذه على العديد من الأجهزة . فلا يستبد بالعمل جهاز واحد وحيد ، إنما يصدر القرار بقدر الأماكن بحسب الملاءمات التاريخية والفنية فى كل مجال ، عبر العديد من الأجهزة ، حتى لا يمتلك جهاز واحد إصدار القرار فتنشأ له مكنة استيعاب العمل العام ، وحتى لا تنمو لدى هذا الجهاز الذاتية المانعة من دون الارتباط والاتصال العضوى الحى بالقوى والاتجاهات التى يموج بها المجتمع .

هذه الخصائص الثلاث علينا فى كل حالة تاريخية عينية ، وفى كل مجتمع بعينه ، إن نبحت عن الاشكال والقنوات والابنية التى تمكن من توفيرها ، وكل ذلك فى إطار من تحقيق وجوه الاتصال بالمشاركة الشعبية من خلال المساهمة فى إختيار الرجال ورقابة الاعمال .

* * *

على مدى ثمانية عشر عاماً^(٤) ، وهى فترة حكم « جمال عبد الناصر » تجلت ايجابياتها ، ليس باجلاء المستعمر الانجليزى فقط ، وليس برفض دخول مصر فى تكتلات وأحلاف مع الدول الكبرى فقط ، ولكنها تجلت فى تحرير الارادة الوطنية ، ذلك الطموح الشعبى لبناء مجتمع ناهض ومستقل ، وتعتبر ثورة ٢٣ يوليه فى هذا الطريق امتداداً لحركة كفاح الشعب المصرى وراء قيادات سابقة ، ظهر كل منها فى مرحلة من المراحل التاريخية وخاصة منذ الظروف التى تلت معاهدة لندن ١٨٤٠ والتى نزعته مصر عن انتماءاتها الأشمل مع جاراتها ، لتنفرد بها القوى الغربية وحيدة ولتقحمها سياسياً واقتصادياً ، وخاصة فى الربع الثالث من القرن التاسع عشر حتى احتل العسكر الانجليز مصر ١٨٨٢ ، ثم قيام زعامات الحزب الوطنى ثم الوفد وغيره . ان مشروع الاستقلال لثورة ٢٣ يوليه يجد له امتداده التاريخى فى حركة مصر

للمصريين فى أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر وثورة
عرابى ثم الحزب الوطنى ومن بعده الوفد . ويبدولى أن مسألة
الاستقلال الوطنى بالنسبة « لعبد الناصر » كانت هى الأساس فى
كل سياساته وفى كل توجهاته السياسية والاقتصادية وغيرهما .
ومنها توجهه بسياسة الدولة الى مفهوم عدم الانحياز ، ومنها توجهه
للعروبة وتوجهه للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية فى الداخل
لتمصير الاقتصاد ثم تأمين وسائل الانتاج الرئيسية واعداد خطط
التنمية .

كل القضايا التى ارتبطت بمشروع الاستقلال كانت
مبادئ صراع مع الاستعمار ويمكن أن نقول أنه عند
عبد الناصر « فى البدء كان الوطن » ، وما يبقى منه ومن دولته هو
هذا الطموح إلى الاستقلال كمشروع للنهضة الوطنية ، وهذه
القضية هى التى بها أصبح « عبد الناصر » زعيماً وليس مجرد
حاكم .

وبالنسبة للإصلاحات الاجتماعية الهيكلية التى جرت فى فترته ،
فقد بدأت ولدت من أحشاء حركة التحرر الوطنى ومشروع
الاستقلال والنهوض ، بدأت بتمصير الاقتصاد ١٩٥٧ وهو الاجراء
الذى اتخذ فى خضم معركة ١٩٥٦ الوطنية . ثم توالى بعد ذلك
اجراءات هيمنة الدولة على مصادر الانتاج ووسائله ، وذلك فى
صميم حركة ثورة ٢٣ يولييه ضد الاستعمار ومن أجل تحرير

الاقتصاد الوطنى من الهيمنة الأجنبية . وهذا لا يخل بطبيعة الحال فى انحياز « عبد الناصر » الاجتماعى الواضح إلى مصالح الجماهير الشعبية العريضة . ومعركة السد العالى مثلاً كانت نموذجاً لارتباط قضية التنمية بقضية الاستقلال .

وإن القطاع العام الذى امتد فى فروع الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وخاصة فى الانتاج والتصنيع ، هو ما لا يزال إلى اليوم دعامة الاستقلال فى الاقتصاد المصرى ، رغم كل العواصف التى ارادت أن تجتاحه إجتياحاً خلال السبعينات ، ورغم ، أنه يقوم بدوره فى ظروف شاقة للغاية . إن تنظيماً اقتصادياً انتاجياً استطاع أن يعبر السبعينات بكل ما كان من شأن سياسة السبعينات أن تقضى إليه من تدمير فى بنية الاقتصاد ، وهو تنظيم جدير بأن ينظر إلى مرحلة تكوينه بجدية كبيرة ، باحترام له . ويمكن باطمئنان القول أن مشروع الدولة المستقلة ، بأفاقها المتسعة ، الشاملة جوانب الاقتصاد والتطوير الاجتماعى ، تعود فى قممتها الأولى إلى « محمد على » ، ثم تعود فى قممتها الثانية إلى عهد « عبد الناصر » .

وبالنسبة لقضية العروبة ، فإن التوجه المصرى للوطن العربى وادراك مصر لهذا الانتماء ، كانا لصيقتين أيضاً بحركة التحرر عندما تمثلت أساساً فى مشكلة فلسطين والغزو الصهيونى له .

وثورة ٢٣ يوليه كانت حاسمة فى هذا التوجه وفى أن تضع مصر فى قلب الوطن العربى وتربط ذلك بمشروعها لبناء الوطن المستقل ، وهذا جانب ايجابى لثورة ٢٣ يوليه تضيفه إلى الخبرة التاريخية المجتمعة وتفيد أن التحرر الوطنى يستوجب بناء اقتصاد مستقل مع ادراك الروابط التى تقوم بين مصر والديار العربية .

وثمة جانب آخر من ايجابيات الفترة الناصرية يتعلق بسياسة عدم الانحياز التى بدأت تحت شعار الحياد الايجابى ثم تبلورت فى مفهوم عدم الانحياز ، وهو توجه فى السياسة الدولية كان يؤكد على رفض التبعية السياسية للدول الكبرى ورفض الاحلاف ومقاومتها ، وأن تعمل الدول الحديثة الاستقلال ، على التجمع للوقوف ضد سياسات التبعية . وهذه نقطة أخرى تنضاف إلى التراث التاريخى لهذه الفترة .

على انه توجد بعض النقاط أوضحتها الدراسة وتحتاج إلى تلخيص وتعقيب :

فبالنسبة للجيش ، يقال أنه كمؤسسة سيطر على الحكم خلال الفترة الناصرية ، وإن كان هذا من سلبيات النظام وقتها ، واتصور أن المسألة يتعين الا توضع بهذا الشكل المطلق . وقد سبقنا الإشارة فى بدايات الفصل الثانى إلى أن الناظر فى حركة التاريخ المصرى الحديث ، يلحظ اربعة انعطافات تاريخية كبرى ، ثلاثة

منها قام بها الجيش أو شارك فيها ، وهي حركة « محمد علي » وحركة « عرابي » وحركة ٢٣ يولييه . وإن واحدة فقط قام بها المدنيون ١٩١٩ ، ونلاحظ أن الجيش المصري عندما شبت هذه الثورة علي الخصوص ، كان ثلاثة أرباعه مغيب في السودان منذ ١٨٩٨ . فقيام حركة من الجيش أو مشاركته في حركة ثورية ليس امراً غير عادي ، ومن الخطأ أن نعتبره امراً شاذاً . وتجربة « محمد علي » وهي تجربة نهوض سياسي واقتصادي ، بدأت بالجيش وبنيت على أساس ترابط وثيق بين المؤسستين العسكرية والمدنية .

انما وجه الخطأ في هذا الأمر هو الكيفية التي تم بها هذا الاشتراك من الناحية التنظيمية ، اذ قامت على أساس من شبه استقلال تنظيمي للمؤسسة العسكرية عن السلطة السياسية ، مما افاد تفككاً في بناء الدولة وانحداراً في كفاية الجيش نفسه . وثمة أخطاء كثيرة أشير اليها من قبل بما لا داعي لتكرارها هنا .

وبالنسبة لقضية التنظيم الشعبي للعهد الناصري ، فثمة نقد يوجه إليه بطبيعة الحال من حيث النظام الاساسي للدولة الذي انكر فكرة التعدد التنظيمي ، ولكن يضاف إلى ذلك أن هذا التنظيم الذي بنته دولة ٢٣ يولييه لم يكن تنظيمياً شعبياً في الواقع ، رغم كل المحاولات ورغم السياسة الشعبية التي كان ينتهجها « عبد الناصر » في مجال قضية الاستقلال الوطني والتحرر الاقتصادي ، ولم

يكن التنظيم ذا قرار سياسى مستقل انما كان ملحقاً وتابعاً لأجهزة الدولة . وإن معضلة النظام الناصرى فى هذا المجال قامت على أن جهاز الادارة هو ما استوعب الوظائف السياسية فى الدولة أولاً ، ثم استوعبت أجهزة الأمن وحدها هذه الوظائف ، مع قيام التعارض والتصارع بين بعضها البعض . وقام هذا سبباً آخر لتفكك النظام .

ومن جهة أخرى فإن نزعة التغريب أو التوجه للغرب واستعارة انماطه الفكرية والاجتماعية قد زادت خاصة فى الستينات ، واتصور أن « عبد الناصر » وبعض من كانوا حوله لم يكونوا يؤيدون المدى الذى بلغه هذا التوجه ، وأنهم كانوا يتشوقون حتى سنة ١٩٦٤ على الأقل إلى نوع من الصياغات التى لاتكون تابعة أو مأخوذة عن الغرب ، ولكن ساعد فى ازدياد هذا التوجه التغريبى مايمكن تسميته بالصفوة الحاكمة عموماً فى مصر وخاصة المهنيين ، اذ غلب عليهم المنزع الغربى فى مجالاتهم التخصصية وفى مجالات الثقيف والتوجيه المعنوى العام . وإن صراع « عبد الناصر » مع الاخوان المسلمين منذ الخمسينات ، قد أدى إلى غياب العنصر الاسلامى فى السياسة والتوجه الفكرى على مدى خمسة عشر عاماً ، أى غياباً عن التأثير فى البيئة الفكرية والسياسية المصرية ، وغياب مقاومته لموجة التغريب ، والعنصر

الثالث لازدياد هذه الموجة هو سيادة النمط الذى شناع فى أرض الشام ولبنان على وجه الخصوص فى الستينات بالنسبة للفكر القومى العربى وهو فكر قومى يقوم على أساس استبعاد العنصر الدينى تماماً .

وكملاحظة عامة فإنه يظهر للقارئ من أول فصول هذه الدراسة إن كاتبها ينطلق من مسلمة لديه وهى أن قضية الديمقراطية فى التاريخ المصرى الحديث كانت موجهة دائماً إلى خدمة الحركة الوطنية وقضية الاستقلال . ولم يكن الدفاع عن الديمقراطية لدى رأى العام المصرى منفصلاً عن قضية الدفاع عن الوطن . ويبدو لى أن المقاومة الديمقراطية لثورة ٢٣ يوليه قد انحسرت لدى رأى العام عندما فقدت أهم أساس تقوم عليه ، وقد حدث ذلك عندما ثبت يقيناً ١٩٥٦ بتأميم القناة ومقاومة العدوان الثلاثى وما كان يصاحب ذلك من مقاومة للاحلاف العسكرية ، عندما ثبت يقيناً من كل ذلك مدى ثبات نظام ٢٣ يوليه فى دفاعه عن استقلال الوطن . هذا المطلب نفسه مطلب الديمقراطية بدأت تتفتق عنه المقاومة من جديد بصورة شعبية تمثلت فى حركات مظاهرات الطلبة وغيرهم بعد هزيمة ١٩٦٧ ، بعد أن تبين أن هياكل نظام ٢٣ يوليه لم تكن قادرة على المحافظة على الاستقلال ومشروع النهضة المطروح .

وفى النهاية فإن الناصرية فى التاريخ هى مجمل السياسات

العينية المؤسسة التي مورست خلال مرحلة تاريخية معينة سواء من حيث المضامين السياسية والاجتماعية التي انتجتها أو من حيث الهياكل والابنية التنظيمية التي قامت عليها . وهذه تجربة تاريخية انضمت إلى تاريخ الشعب المصري ضمن حركاته الكبيرة في العصر الحديث التي نجدها في ثورة ١٩ و ثورة « عرابي » وتجربة « محمد علي » . وكل ذلك بتجاربها المتعددة والمستفادة من النجاح والهزيمة معاً تشكل ينابيع لم تنضب بعد ، تمدد على المصريين بالخبرات والدروس في سعيهم لبناء مشروع نهضتهم المستقبلية ، شريطة أن تحيا التجربة فناً دروساً وخبرات ، لا أن نحيا نحن فيها خصوماً وانصاراً . واحداث الماضي جرت وانتهت لن تنبعث بالتأييد ولن تموت بالخصومة ، وإنما هي تنبعث وتحيا بالادراك وباستخلاص الدلالة وبالتعلم . وهنا يكون للانجاز ما للتعثر من فائدة ، اذا أحسن استخلاص الدلالات منهما معاً وأمكن استخلاص الدروس .

والحمد لله ،

هوامش الفصل الأول

- (١) التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر . الفرد سكون بلنت . الترجمة العربية . مطبعة البلاغ الأسبوى . بدون تاريخ . القاهرة . ص ٤٤٠ - ٤٤٣ .
- (٢) عبد الرحمن الراقى الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى . الطبعة الاولى ، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٧ م . مطبعة النهضة . القاهرة . ص ١٢٨ .
- (٣) سليم خليل نقاش . مصر للمصريين ، الجزء السادس . مطبعة المحرسة بالاسكندرية ، ١٣٠٢ هـ - ١٨٨٤ م ، ص ٦٠ - ٦٣ .
- (٤) سليم خليل نقاش ، المرجع السابق ، الجزء السادس ، ص ٦٥ - ٦٦ .
- (٥) د . يونان لبيب رزق . الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة ١٩٧٠ ص ٣٠ - ١٦٤ .
- (٦) طارق البشرى . سعد زغلول يفاوض الاستعمار . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ القاهرة . يراجع فى توضيح الفكرة الواردة فى المتن من صفحة ٥٤ الى صفحة ٧٩ .
- (٧) النظارات والوزارات المصرية . الجزء الأول . جمع وترتيب فؤاد كرم - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، وزارة الثقافة . مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٦٩ .
- (٨) د . يونان لبيب رزق . تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٢ .
- (٩) يراجع فى هذا الشأن :
- الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بإصدار الدستور .
- لجنة الدستور . محضر لجنة وضع المبادئ العامة ، لجنة الدستور - مجموعة محاضر اللجنة العامة .

- مجلس الشيوخ ، الدستور ، تعليقات على مواده بالأعمال التحضيرية والمناقشات
البرلمانية : ثلاثة أجزاء .

- ألبرت شقير ، الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر . القاهرة ١٩٢٤ .

- محمد الشريف ، على هامش الدستور .

- عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة ، الجزء الأول .

- طارق البشرى ، دستور ١٩٢٣ صراع حول السلطة . مجلة الطليعة . القاهرة .
سبتمبر ١٩٧٢ .

(١٠) تراجع دراسة قدمها المؤلف بعنوان « نحن بين الموروث والوافد » فى ندوة نظمها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بعنوان : اشكالية العلوم الاجتماعية
فى الوطن العربى ، القاهرة فى فبراير ١٩٨٢ . كما يراجع الأجزاء الثلاثة « فى
أعقاب الثورة » للأستاذ المؤرخ عبد الرحمن الرافعى .

(١١) طارق البشرى ، « المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية » . الهيئة المصرية
العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٠ . يراجع الفصل الخاص « معاهدة سنة ١٩٣٦ بين
الوفد والقصر » ص ٥٥١ - ٥٩٣ .

(١٢) طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . دار الشروق الطبعة
الثانية ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م ، ص ١٠ .

(١٣) طارق البشرى ، الحركة السياسية ... الخ ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٦ .

(١٤) Charles Issawi Egypt : An Economic and Social
Analysis Oxford University Press 1947 . P 139

(١٥) د . محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطور ، دار الجامعات
المصرية ، الاسكندرية . بدون تاريخ (المقدمة مؤرخة مايو ١٩٧٨) ، ٢٥٧ -

. ٢٦٢

(١٦) د . محمد بريدان ، المرجع السابق . ص ٢٦٤ - ٢٦٦ .

(١٧) د . علي الجريلى ، التاريخ الاقتصادي لثورة ٢٣ يوليو ، دار المعارف القاهرة
ص ٢٩ - ٣٧ .

- طارق البشرى ، الحركة السياسية الخ ، المرجع السابق ص ١٨٥ - ٢٠٧

(١٨) طارق البشرى . مصر فى إطار الحركة العربية ، مجلة المستقبل العربى بيروت
. ١٩٧٨

(١٩) محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة
المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ ، طبع وزارة الخارجية المصرية ،
القاهرة ١٩٥١ ص ٢٤ .

(٢٠) طارق البشرى . الحركة السياسية .. الخ المرجع السابق ، ص ٣٢٦ - ٣٥٠ .

(٢١) طارق البشرى ، الحركة السياسية .. الخ المرجع السابق ص ٣٥ وما بعدها .

- طارق البشرى ، ثلاث ملاحظات عن الديمقراطية « الفكر المعاصر » العدد الثانى ،
صادرة عن دار ابن رشد ودار الفكر المعاصر ، ص ٦٩ .

(٢٢) يراجع على سبيل المثال ، صحيفة الجمهور الجبرى فى الفترة من أكتوبر سنة
١٩٥١ الى يناير ١٩٥٢ ، وصحيفة روز اليوسف فى الفترة من أكتوبر سنة ١٩٥١
الى مارس سنة ١٩٥٢ .

هوامش الفصل الثانى

- (١) فى تتبع أحداث مرحلة صعود محمد على الى الحكم ، فإن أهم ما يمكن الرجوع اليه بعد كتاب الجبرتى ، ما يلى :
- د . محمد فؤاد شكرى . مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١ - ١٨١١ . مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٨ . وهو ثلاثة أجزاء
- عبد الرحمن الرافعى . عصر محمد على . مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثالثة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م . القاهرة .
- د . شفيق غربال ، محمد على الكبير . سلسلة أعلام الاسلام . القاهرة . أكتوبر ١٩٤٤ .
- على أن التقويم العام للأحداث وترتيبها على النحو الوارد بالمتن ، يقع على مسئولية هذه الدراسة وحده .
- (٢) د . شفيق غربال ، محمد على الكبير ، المرجع السابق ، يراجع الفصل السابع من صفحة ١١٤ إلى صفحة ١٥٧ .
- (٣) دارود بركات . البطل الفاتح إبراهيم باشا . المطبعة الرحمانية بمصر بدون تاريخ ، ص ٨٣ - ٩٢ .
- (٤) أحمد حسين . موسوعة تاريخ مصر . الجزء الثالث دار الشعب . القاهرة ١٩٧٣ . ص ٩٦٠ - ٩٦١ حديث بين إبراهيم باشا ومنسوب فرنسا البارون (بواب الكونت) .
- (٥) لواء اسنما عيل محمد شوقى . الجيش المصرى تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ - بحث قدم فى ندوة تاريخ الجيش . الكلية الحربية القاهرة ١٩٨١ .

- (٦) أحمد عرابي . مذكرات الثورة العرابية . الجزء الأول . طبعة ١٩٥٢ ص ٣٠-٤٢ .
- (٧) صلاح عيسى . الثورة العرابية المؤسسة العربية للدراسات والنشر . الطبعة الاولى ١٩٧٢ . بيروت . ص ١٢٥ - ١٢٦ .
- (٨) صلاح عيسى . المرجع السابق . ص ١٢٨ - ١٢٩ .
- أحمد حسين . المرجع السابق ص ١٠٦٧ .
- (٩) صلاح عيسى . المرجع السابق ص ٣٠٢ .
- الفريد بلنت ، التاريخ السرى الخ ، المرجع السابق . ص ٢٣١ - ٢٣٢ ، ٢٤٢ .
- (١٠) تراجع الكتب الآتية :
- مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد والأمير آلى أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصرى بالسودان . طبعة القاهرة ١٩٣٦ .
- الباحث المطلع « محزون » ، ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية . طبعة القاهرة ١٩٣١ .
- داود بركات ، السودانى المصرى . مطامع السياسة البريطانية طبعة القاهرة ١٩٢٤
- د . عبد العظيم رمضان ، الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ .
- طارق البشرى . سعد زغلول يفارخ الاستعمار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧
- (١١) محمد نجيب . كلمتى للتاريخ . دار الكتاب النونجى ، القاهرة ١٩٧٥ ص ٤ - ٨ .
- (١٢) قارن بين ماهو وارد بالمتن ، وما ذكره د . عبد العظيم رمضان - المرجع السابق ص ١٢٢-١٣٥ .
- (١٣) عبد الرحمن الرافعى . ثورة ١٩١٩ . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة الطبعة الثانية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م . الجزء الاول ص ١٠٠ ، ١٢٦ .

- (١٤) طارق البشرى ، سعد زغلول .. الخ ، المرجع السابق ص ١٢ - ٢٦ .
- (١٥) طارق البشرى ، سعد زغلول .. الخ ، المرجع السابق ص ٢٠ - ٢١ .
- (١٦) عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، الجزء الأول ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧٧ ص ١٢ .
- (١٧) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الرابع ، شهود ثورة يوليو ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الأولى ص ٢١٢ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين عبد اللطيف البغدادي) .
- (١٨) العميد مصطفى ماهر أمين ، الجيش المصرى وثورة ٢٣ يوليو ، بحث مقدم لندوة الجيش المصرى ، الكلية الحربية القاهرة ١٩٨١ .
- (١٩) العميد مصطفى ماهر أمين ، المرجع السابق .
- (٢٠) العميد مصطفى ماهر أمين ، المرجع السابق .
- (٢١) أحمد حمروش ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص ٢١٨ (نص لقاء محرر الكتاب مع عبد اللطيف البغدادي) .
- (٢٢) العميد مصطفى ماهر أمين ، المرجع السابق .
- (٢٣) جمال حماد ، ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر ، كتاب الهلال العدد ٣٨٨ ، أبريل ١٩٨٣ ، دار الهلال ، القاهرة ص ٣٣ .
- (٢٤) عبد اللطيف البغدادي ، المرجع السابق ، الجزء الأول ص ٤٦ - ٤٨ .
- (٢٥) عبد اللطيف البغدادي ، المرجع السابق ، الجزء الأول ص ١٤ - ٢٠ .
- (٢٦) أحمد حمروش ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ص ٢٥٥ .. الخ (نص لقاء محرر الكتاب مع فتح الله رفعت) .
- محمد نجيب ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

- (٢٧) العميد مصطفى ماهر أمين . المرجع السابق .
- (٢٨) محمد نجيب . المرجع السابق ، ص . ٢٤ ، ٤٠ .
- جمال حماد . المرجع السابق ص ٢٤٢ .
- (٢٩) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٣ .
- (٣٠) كمال الدين رفعت . مذكرات حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤ - اعداد مصطفى طيبة . دار الكاتب العربي للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٨ .
- (٣١) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٧ ، ٦٣ .
- (٣٢) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٣٢٩ - ٣٤١ .
- (٣٣) يلاحظ ذلك من ثبت الأسماء في « شهود ثورة يوليو » الذين دون أحمد حمروش نص لقاءاته مع كل منهم ونص إجاباتهم في الجزء الرابع من المرجع السابق .
- (٣٤) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٢ - ٣٣ .
- (٣٥) طارق البشرى . الديمقراطية والناصرية . دار الثقافة الجديدة . القاهرة ١٩٧٥ ص ١١ .
- (٣٦) لطفى واكد . مقال بعنوان « ثلاثة رجال من يوليو » . صحيفة الاهالى القاهرية ٢٧ يوليو سنة ١٩٨٣ .
- (٣٧) جمال حماد . المرجع السابق ص ٧٨ .
- عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٤٤ - ٤٥ .
- (٣٨) جمال حماد . المرجع السابق ص ٤٢ - ٤٣ .
- (٣٩) عبد اللطيف البغدادي المرجع السابق . الجزء الأول ص ٢٦ .

- (٤٠) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٤ .
- (٤١) جمال حماد . المرجع السابق . ص ٢٢ - ٤٢ ، - ٦٧ - ٧٣ .
- (٤٢) صحيفة روز اليوسف ٢٥ يوليه ١٩٨٣ ، حديث مع إبراهيم الطحار .
- (٤٣) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٨٩ - ١٩٢ .
- (٤٤) جمال حماد . المرجع السابق ص ١٣٥ - ١٣٦ .
- (٤٥) جمال حماد المرجع السابق ٥٧ - ٦٤ .
- (٤٦) جمال حماد . المرجع السابق ١٢٧
- (٤٧) جمال حماد . المرجع السابق ص ١٩٠ ، ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ - ٢٤١ .
- (٤٨) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق الجزء الأول ص ٥٥ .
- (٤٩) طارق البشري الديمقراطية والناصرية . المرجع السابق ص ١٣ .
- (٥٠) « ميثاق الثورة » من أقوال رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة أعدده
وقدم له أحمد عطيه الله صدر عن إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة . القاهرة
١٩٥٣ . ص ٦ .

هوامش الفصل الثالث

(١) أحمد مرتضى المراسى . غرائب من عهد فاروق وبداية الثورة المصرية . دار النهار للنشر . بيروت ١٩٧٦ . وهي مذكرات المؤلف ، وكان وزيراً للداخلية ليلة ان قامت ثورة ٢٣ يوليه وفي الوزارات التي شملت في الشهور السابقة مباشرة على قيام الثورة .

(٢) محمد حسنين هيكل . من مذكراته المنشورة في جريدة الشعب في ٨ مايو ١٩٨٤

(٣) جمال حماد . المرجع السابق ص ٤٩ . الخ وتراجع القصة الطويلة التي حكاها عن تضليل أحد الضباط الأحرار لمحمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة بالتليفون ، وحدث ذلك أمام علي نجيب المعتقل في ذات الغرفة واستطراف علي نجيب لهذه الخديعة . ص ٢٥٣ .

- العميد مصطفى ماهر أمين . المرجع السابق .

(٤) د . وحيد رافت . فصول من ثورة ٢٣ يوليه . دار الشروق . الطبعة الاولى ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م . القاهرة ص ٣٦ - ٣٨ . نقلًا عن صحيفة الاهرام في ٢٤ أغسطس ١٩٥٢ .

(٥) د . وحيد رافت . المرجع السابق ص ٣٥ .

(٦) ابراهيم فرج . ذكرياتي السياسية . أعداد حسنين كروم . مكتبة الحياة الطبعة الاولى . يوليه ١٩٨٣ . القاهرة ص ٨٢ - ٨٧

(٧) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الاول ص ٦٩ - ٧٣ .

(٨) جمال حماد . المرجع السابق ص ٢٠ - ٢٥ .

(٩) فتوى قسم الرأى مجتمعاً بمجلس الدولة فى مسألة الوصاية على العرش .
وصدرت فى أول أغسطس ١٩٥٢ . وقد نشر نصها د . عبد العظيم رمضان فى
كتاب « عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ » مكتبة روز اليوسف ١٩٧٦ ، القاهرة
الملحق رقم ٣ من الكتاب . صدر ٢٣٩ - ٢٤٦ .

(١٠) ابراهيم فرج . المرجع السابق ص ١١٠ - ١١٢ .

(١١) د . وحيد رأفت . المرجع السابق . ص ٨٩ . نقلًا عن مقال نشره ابراهيم
الطحاوى فى صحيفة الاهرام فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ .

(١٢) صلاح شادى . صفحات من التاريخ ، حصاد العمر ، الجزء الأول : سلسلة
الحركة الاسلاميه (٣) . شركة الشعاع للنشر بالكويت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

(١٣) حسن العشماوى . الاخوان والثورة . الجزء الأول المكتب المصرى الحديث للطباعة
والنشر . القاهرة ١٩٧٧ .

(١٤) جمال حماد . المرجع السابق . ص ٢٣ - ٢٩ ، ٦٧ - ٧٢ .

(١٥) حمدى لطفى . عن ثورة ١٩٥٢ ثوار يوليو الوجه الآخر . سلسلة كتب الهلال .
العدد ٣١٩ . يوليه ١٩٧٧ القاهرة ص ٨٣ - ٩٨ .

(١٦) أحمد حمروش المرجع السابق ، الجزء الرابع ص ٣٧٠ - ٣٧٩ (نص لقاء بين
محرر الكتاب وبين محمد ابو الفضل الجيزاوى) .

(١٧) حمدى لطفى . المرجع السابق . ٢٤٤ - ٢٤٩ .

(١٨) تقرير أعده الضباط عبد الحميد كفاوى ومصطفى نصير وجمال الدين منصور
وسعد عبد الحفيظ ، وقدموه إلى اللجنة الفرعية العسكرية لتاريخ ثورة ٢٣ يوليو
سنة ١٩٥٢ - نشر التقرير فى كتاب حمدى لطفى المرجع السابق ص ٨٧ - ١٠٦ .

(١٩) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الأول « نصير والعسكريون » ص ٢١٠ -
٢١٣ .

(٢٠) حسنين كروم ، صلاح نصر الأسطورة والمأساة . دار مأمون للطباعة القاهرة ١٩٧٦ . والكتاب هو مجموعة من الأسئلة وجهها الكاتب إلى صلاح نصر مدير المخابرات العامة في الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٧ . ونص إجابات صلاح نصر عن هذه الأسئلة ، وقد نشر الكتاب حال حياة صلاح نصر . ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٢١) عبد اللطيف البغدادي ، المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢٢) عبد اللطيف البغدادي ، المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٠٢ .
وانظر أيضا صفحات ٨٦ - ١٠٢ ، ١١٤ - ١١٨ ، ١٥٢ - ١٧٦ .

(٢٣) عبد اللطيف البغدادي ، المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٦٩ .

(٢٤) كمال الدين رفعت . مذكرات حرب التحرير .. الخ المرجع السابق . ص ١٩٢ - ٢١١ .

- أمين هويدي ، حروب عبد الناصر . الطبعة الثالثة ١٩٨٢ . دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع . القاهرة ص ١٤ - ٢٤ .

- أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الثاني « مجتمع جمال عبد الناصر » ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢٥) كمال الدين رفعت . مذكرات حرب التحرير ... الخ . المرجع السابق ص ٢٥٢ .

(٢٦) يراجع على سبيل المثال خطاب لقاء جمال عبد الناصر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، واقتطف منه كمال الدين رفعت في « مذكرات حرب التحرير .. » المرجع السابق ص ٢٧١ .

(٢٧) عبد الرحمن الراعي . ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ . الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة ص ٥٧ .

(٢٨) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٤٤٧ - ٤٤٨ (نص لقاء بين

محرر الكتاب وبين أحد كبار ضباط القسم السياسي الذي أعتذر عن ذكر اسمه) .

(٢٩) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٢٤٢ - ٢٤٣ (نص لقاء بين

محرر الكتاب وبين عبد المنعم النجار الذي كان ضابطاً بالمخابرات الحربية) .

(٣٠) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ١٣٢ - ١٣٣ (نص لقاء بين

محرر الكتاب وبين حسين عرفة الذي كان بإدارة المباحث الجنائية العسكرية) .

هوامش الفصل الرابع

- (١) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ص ٦٦ - ٦٨ .
- (٢) اطلعت على نص مشروع دستور لجنة الخمسين في نسخة مكتوبة على الآلة الكاتبة ، ومودعة في مكتبة معهد الدراسات العربية تحت رقم ٢١ ، ١٦٢ ، ٢١ ، وهي اشمل من المشروع الذي نشره الاستاذ أمين سعيد في كتابه « العنوان : ٢٩ أكتوبر - أول فبراير ١٩٥٨ » العدد رقم ١٤ من سلسلة كتب تاريخ مصر السياسي الحديث ، مطبعة دار أحياء الكتب العربية ، عيسى أمبابي وشركاه ، القاهرة ١٩٥٦ .
- (٣) الدستور المؤقت الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٢ ، يمكن مراجعة نصه في كتاب : « أمين سعيد : العنوان .. الخ » المرجع السابق ص ٤١٥ - ٤١٦ ، هو منشور في الجريدة الرسمية وقت صدوره .
- (٤) دستور ١٩٥٦ أعلن في ١٦ يناير ١٩٥٦ ، ثم جرى الاستفتاء عليه ، يمكن مراجعة نصه في كتاب أمين سعيد ، المرجع السابق ص ٤١٦ - ٤٢٥ أو في الجريدة الرسمية .
- (٥) الدستور المؤقت للوحدة بين مصر وسوريا ، يمكن مراجعة نصه في عدد النشرة التشريعية الصادر في مارس سنة ١٩٥٨ .

(٦) فى عام ١٩٦٣ صدر القانون رقم ١٥٧ المنظم لمجلس الأمة ، وهو يشترط فيمن يرشح لعضوية المجلس النيابى أن يكون عضواً عاملاً فى الإتحاد الاشتراكى .

(٧) د . على الدين هلال وآخرون ، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ الطبعة الثانية . المركز العربى للبحث والنشر ١٩٨٢ . القاهرة . والبحث المرجوع إليه من إعداد الدكتور إكرام بدر الدين ص ٨٨ - ٨٩ .

(٨) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٢٢١ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين كمال رفعت) .

(٩) د . على الدين هلال وآخرون ، المرجع السابق بحث الدكتور إكرام بدر الدين ص ٧٢ .

(١٠) طارق البشرى . مجلة دراسات عربية . بيروت عدد نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

(١١) يمكن الرجوع إلى كتب الإقتصاد السياسى التى عالجت الأوضاع الإقتصادية فى هذه الفترة فى مصر ومنها كتاب د . على الجريتلى ، المرجع السابق ص ٧٤ .. الخ .

(١٢) أحمد حمروش . المرجع السابق الجزء الرابع ص ١١٤ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة وعضو مجلس الرئاسة) .

(١٣) طارق البشرى . الحركة السياسية ... الخ ، المرجع السابق ص ٤٧٩ - ٤٨١ .

(١٤) د . سعد الدين إبراهيم وآخرون . مصر فى ربيع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى . معهد الإنماء العربى الطبعة الأولى . بيروت ١٩٨١ . والدراسة المشار إليها فى المتن من إعداد د . نزيه نصيف الأيوبى بعنوان « تطور النظام السياسى والإدارى فى مصر » ص ٥٥ - ١١٩ .

(١٥) عادل غنيم . حول قضية الطبقة الجديدة فى مصر مجلة الطليعة . عدد فبراير سنة ١٩٦٨ ، القاهرة .

(١٦) عادل غنيم . المرجع السابق . نقلا عن د . عبد الكريم درويش « البيروقراطية والإشتراكية » ص ٣٠١ .

(١٧) د . إسماعيل صبري عبدالله . المؤسسة الاقتصادية . من رسائل في التخطيط القومي (٢) مايو سنة ١٩٥٧ القاهرة .

(١٨) أحمد المرشدي . مجلة الطليعة عدد أغسطس سنة ١٩٦٥ . القاهرة .

(١٩) نبرة القطاع العام . مجلة الطليعة . عدد أغسطس ١٩٦٥ . القاهرة .

(٢٠) د . إبراهيم سمح للدين . حول تنظيم وإدارة القطاع العام . مجلة الطليعة . عدد أغسطس سنة ١٩٦٥ . القاهرة .

(٢١) د . محمد نويدار . المرجع السابق ص ٤٥٦ .

(٢٢) د . إسماعيل صبري عبدالله . نبرة القطاع العام . مجلة الطليعة . عدد أغسطس سنة ١٩٦٥ . القاهرة .

(٢٣) مجلة الطليعة . المرجع السابق عدد أغسطس سنة ١٩٦٥ .

(٢٤) د . محمد نويدار . المرجع السابق ص ٤٦٢ - ٤٦٦ .

(٢٥) عبدالله إمام . الناصرية . دراسة في فكر جمال عبد الناصر ، تقديم ضياء الدين داود . دار الشعب (١٩٧١) . القاهرة ص ٢٨٥ - ٢٨٨ .

(٢٦) عبدالله إمام . الناصرية .. الخ . المرجع السابق . ص ٢٠٠ .

(٢٧) عبدالله إمام . الناصرية .. الخ . المرجع السابق . ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٢٨) الإتحاد الإشتراكي العربي ، لقاء الرئيس جمال عبد الناصر مع أعضاء المكاتب التنفيذية للقاهرة والجيزة ص ٢٠ - ٢٣ . (كتيب محند التوزيع) .

(٢٩) صحيفة الأهالي . عدد ١٠ أغسطس ١٩٨٢ . بعد مجاهر اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكي ، نشرها السيد / عبد المجيد فريد .

(٣٠) صحيفة الشعب ، عدد ١٥ يناير سنة ١٩٨٥ .

(٣١) طارق البشرى ، الديمقراطية والناصرية .. المرجع السابق .

- أزمة الديمقراطية في الوطن العربي . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ونشرت الطبعة الأولى ضمن منشورات المركز ، بيروت ، نوفمبر سنة ١٩٨٤ ، وفيه دراسة « الديمقراطية وثورة يوليو » لطارق البشرى ، وكذلك التعقيبات والمناقشات التي تارت حول هذه الدراسة ، ص ٥٧٩ - ٦٤٣ .

(٣٢) د . محمد السيد سليم ، التحليل السياسي الناصري ، مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، سبتمبر ١٩٨٣ ص ٣٠٦ .

(٣٣) صحيفة الاهالي ١٠ أغسطس ١٩٨٣ ، القاهرة ،

(٣٤) صفحة الاهالي ٢٧ يوليو و ٢ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٨٣ ، القاهرة ،

(٣٥) د . على الدين هلال وآخرون ، النظام السياسي (٢) ، المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨٣ ، والبحث المرجوع إليه في المتن هو البحث الذي أعده د . السيد عبد المطلب غانم بعنوان « المشاركة السياسية » ص ٤٠ - ٤٢ .

(٣٦) د . عصمت سيف الدولة ، هل كان عبد الناصر ديكتاتورا ، الطبعة الأولى دار المسيرة ، ديسمبر ١٩٧٧ ، بيروت ، ص ١٦٢ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ .

(٣٧) د . عصمت سيف الدولة - الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر دار المسيرة ١٩٧٧ ، بيروت ، هل كان عبد الناصر .. الخ المرجع السابق .

النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية ، دار القاهرة للثقافة العربية ١٩٧٦ .

(٣٨) د . عصمت سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة .. الخ ، المرجع السابق ص ١١٩ - ١٢٧ .

(٣٩) طارق البشرى . الإتحاد الاشتراكي . هل يقنن بالدستور . مجلة الطليعة . عدد يوليو ١٩٧١ . القاهرة .

(٤٠) محمد فهم أمين . تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل للاقليم المصرى . دار عالم الكتب . القاهرة ص ٤٩ .

(٤١) عبد الهادى ناصف . نحو حركة نقابية قوية ومتطورة . مجلة الطليعة . عدد ديسمبر سنة ١٩٦٨ . القاهرة .

(٤٢) د . مصطفى كامل السيد . المجتمع والسياسة فى مصر ، دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨١ . دار المستقبل العربى . الطليعة الاولى ١٩٨٣ . القاهرة ص ٦٩ - ٧٤ .

(٤٣) صحيفة الاهالى ٢٧ يوليو ، ٢ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٨٣ .

(٤٤) د . على الجريتلى . التاريخ الإقتصادى للثورة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، دار المعارف القاهرة ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٤٥) عادل غنيم . تحرر قوى الإنتاج فى الريف . مجلة الطليعة . سبتمبر ١٩٦٥ . القاهرة .

- طارق البشرى . تاريخ التعاون فى مصر . مجلة الطليعة سبتمبر ١٩٦٥ . القاهرة .

(٤٦) د . إسماعيل صبرى عبدالله . العلاقة بين القطاع العام والقطاع التعاونى . مجلة الطليعة يناير سنة ١٩٦٩ . القاهرة .

(٤٧) شمس الدين خفاجة . تشريعات التعاون ، فكر وقانون مكتبة الشباب ١٩٦٦ ، القاهرة ص ٤٢٢ .

(٤٨) د . محمود عبد الفضيل . التحولات الإقتصادية والإجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٠ . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ . القاهرة ص ٢٤٦ - ٢٥٠ .

(٤٩) د . مصطفى كامل السيد . المرجع السابق .

(٥٠) من قرارات التفويض التي أصدرها رئيس الجمهورية ، يمكن الرجوع على سبيل « العينة » لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ ، وقراره رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ . وقد إشتمل هذان القراران على ثبوت بعدد كبير من القوانين التي كانت من نوعيات مختلفة وأنشطة إجتماعية متباينة .

ويمكن بالرجوع إلى تلك القوانين إدراك مدى توغل السلطات المباشرة لرئيس الجمهورية في الشؤون اليومية للنشاط الإداري ، وكيف جمع بين هذه النثریات وبين إختصاصاته بالقرارات العليا الخاصة بالسياسات العامة والمقررات العليا في ذات الوقت ويلاحظ أن غالب ماأشار إليه قرارا رئيس الجمهورية المذكوران والصادران في عام ١٩٧٥ و١٩٧٦ ، غالب ماأشار إليه يتعلق باختصاصات لرئيس الجمهورية وردت في قوانين سابقة على سنة ١٩٧٠ . أو قوانين صدرت بعد ١٩٧١ حلولاً محل قوانين سابقة على هذا التاريخ واستتسببت ذات الإختصاصات الواردة في القوانين السابقة .

هوامش الفصل الخامس

(١) أحمد حمروش ، المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٤٤٧ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين من أسماه : أحد كبار ضباط القسم السياسي اعتذر عن ذكر اسمه) .

(٢) أحمد حمروش ، المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٢٤٢ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين عبد المنعم اللجار) .

(٣) ضياء الدين بييرس . الاسرار الشخصية لجمال عبد الناصر ، كما رواها محمود الجيار وسجلها ضياء الدين بييرس مكتبة مدبولي ١٩٧٦ . ص ٤٧ .

(٤) أحمد حمروش ، المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٤٤٨ .

(٥) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ١٣٢ - ١٣٣ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين حسين عرفة) .

(٦) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٤٠١ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين محمد رياض الذي كان ضابطاً بالجيش ويعمل يائراً لمحمد نجيب في فترة رئاسة محمد نجيب للجمهورية .

(٧) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٨) أحمد حمروش - المرجع السابق .

(٩) ضياء الدين بيبرس . المرجع السابق ص ٣١ .

(١٠) ضياء الدين بيبرس . المرجع السابق ص ٢٩ - ٤٧ .

(١١) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة .. الخ السابق ص ١٢٤ - ١٢٦ .

(١٢) طارق البشرى . الديمقراطية والناصرية . المرجع السابق ص ٢٩ .

(١٣) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الثانى . الباب الرابع فى شأن إنفصال ص ١٠٧ - ١٣٧ .

(١٤) صلاح نصر . عبد الناصر وتجربة الوحدة . دار الوطن العربى (بدون تاريخ ولكن المقدمة مؤرخة فى يناير ١٩٧٦) . القاهرة . ص ١٩٦ - ٢٧١ .

- أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٤١٩ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين أحد ضباط القسم السياسى .. الخ) .

(١٥) محمد فوزى . حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠ . مذكرات الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية الأسبق . دار الوحدة . الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م بيروت ص ١١٨ - ١٢٢ .

(١٦) صلاح نصر . عبد الناصر وتجربة الوحدة . المرجع السابق ص ١٩٦ - ٢٠٠ .

(١٧) أحمد حمروش ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ص ٤٤٩ - ٤٥١ ، (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين أحد كبار ضباط القسم السياسى .. الخ) .

(١٨) حسن طلعت (لواء مدير عام المباحث العامة سابقاً) ، فى خدمة الأمن السياسى مايو ١٩٢٩ - مايو ١٩٧١ ، دار الوطن العربى للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٩ .

(١٩) صلاح نصر (مدير المخابرات المصرية العامة سابقاً) ، عملاء الخيانة وحديث الأمل ، دار الوطن العربى (بدون تاريخ ولكن مقدمة المؤلف مؤرخة فى مايو ١٩٧٥) ص ١١٧ .

- ويمكن الرجوع أيضاً إلى كتاب : عبد الله أمام ، صلاح نصر يتذكر المخابرات والثورة ، مؤسسة روز اليوسف ١٩٨٤ ، القاهرة ، وفيه يحكى صلاح نصر أنه منذ قامت ثورة ١٩٥٢ لم يكن هناك اختصاصات واضحة لمسئولية الأجهزة عن المؤامرات التى تقوم فى الجيش أو القوات المسلحة ، وذكر صلاح نصر لمحرر الكتاب مانصه :

« الحقيقة أن أغلب المؤامرات أن لم يكن كلها باستثناء واحدة أو أخرى ، قد كشفت بطريق الصدفة ، نتيجة تبليغ أحد أعضائها لعبد الناصر أو لأحد رجال الثورة » ص ٤٨ .

(٢٠) صلاح نصر ، عبد الناصر وتجربة الوحدة ، المرجع السابق ص ٢٧١ .

(٢١) محمد فوزى ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٢٢) طارق البشرى ، مجلة الكاتب مايو ١٩٦٥ ، ومجلة الطبيعة سبتمبر ١٩٦٦ القاهرة .

(٢٣) محمد رشاد ، سرى جداً ، من ملفات اللجنة العليا لتصفية الإقطاع ، كتاب التعاون ، مركز الدراسات الصحفية لمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ١٩٧٧ ، القاهرة ، ص ٦ .

(٢٤) محمد رشاد . المرجع السابق . كشف أسماء اللجنة العليا سواء أعضاء اللجنة أو من يحضرون إجتماعاتها ص ٥٢ - ٥٤ .

(٢٥) محمد رشاد . المرجع السابق .

(٢٦) محمد رشاد . المرجع السابق ص ٦٢ - ٦٨ .

(٢٧) محمد رشاد . المرجع السابق ص ٩١ .

(٢٨) محمد رشاد . المرجع السابق . اجتماع اللجنة العليا في ١٩ مايو سنة ١٩٦٦ . ص ١١٦ - ١٢٠ .

(٢٩) محمد رشاد . المرجع السابق ص ١٠٢ ، ١٥٤ .

(٣٠) محمد رشاد . المرجع السابق ص ٢٠٠ - ٢٠٧ ، ٢١٨ - ٢١٩ .

(٣١) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ١٢١ .

(٣٢) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ٢٢٦ .

(٣٣) صلاح نصر . حديث الأفك .. المرجع السابق .

- حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة .. الخ . المرجع السابق .

(٣٤) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ٢٢٨ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ .

(٣٥) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ١٥٧ .

(٣٦) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ٦٣ .

(٣٧) محمد رشاد . المرجع السابق . ص ٢٢٢ .

(٣٨) في هذا الصدد يمكن الرجوع إلى عدد من المراجع التي أشير إليها من قبل ،

وخاصة ، مذكرات البغدادي ، الجزء الرابع من كتاب أحمد حمروش المتضمن

أقوال شهود ثورة ٢٣ يولييه ، ومذكرات حسن طلعت ، وكتابي حسنين كروم وعبدالله

إمام عن صلاح نصر .. الخ .

- (٣٩) حسن طلعت . المرجع السابق ص ١٢٠ - ١٢٢ .
- (٤٠) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٤٠١ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين محمد رياض الذي كان ياورا لمحمد نجيب وهو رئيس لحركة الجيش) .
- (٤١) صحيفة الأخبار ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥ .
- (٤٢) طاهر عبد الحكيم . الأقدام العارية . دار الطليعة . بيروت .
- (٤٣) إلهام سيف النصر . في معتقل أبو زعبل . الطبعة الثانية . دار الثقافة الجديدة . ١٩٧٧ . القاهرة .
- (٤٤) فتحى عبد الفتاح . شيوعيون وثاصريون . مؤسسة روز اليوسف ١٩٧٥ . القاهرة .
- (٤٥) مصطفى طيبة . رسائل سجين سياسي إلى حبيبته . دار العربى للنشر والتوزيع . الجزء الأول ١٩٧٨ . الجزء الثانى ١٩٨٠ . القاهرة .
- (٤٦) زينب الغزالي . أيام فى حياتى . دار الشروق ١٩٧٨ . القاهرة .
- (٤٧) جابر رزق . مذابيح الإخوان فى سجون ناصر . الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م . دار الإعتصام القاهرة .
- (٤٨) حسين روح . مذكراته فى ٢٥ عاماً . القاهرة ١٩٨٤ .
- (٤٩) محمد شوكيت التونى . محاكمات الدجوى . ويراجع بصفة خاصة الفصل الذى كتبه الأستاذ شمس الدين الشناوى ووصف فيه ما لاقاه من معاملة فى السجن والمحاكمة .
- (٥٠) أحمد رائف . صفحات من تاريخ الإخوان . التاريخ السرى للمعتقل . المختار الإسلامى للطباعة والنشر والتوزيع . بدون تاريخ . القاهرة .

(٥١) مصطفى المصيلحي . المذبحة في الذكرى العشرين للمذبحة التي تعرض لها الإخوان المسلمون بليمان طرة يوم السبت ١٩٥٧/٦/١ . دار الانصار ١٩٧٧ . القاهرة .

(٥٢) د . محمد السيد سليم . المرجع السابق ص ٢٠٨ .

(٥٣) ضياء الدين داود . سنوات مع عبد الناصر . دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع ١٩٨٤ . القاهرة ص ٦٢ .

(٥٤) ضياء الدين داود . المرجع السابق . ص ٨٣ .

(٥٥) د . محمد السيد سليم . المرجع السابق ص ٢٠٨ وهامش الصفحة ذاتها .

— ضياء الدين داود . المرجع السابق . ص ١٠٨ ، ١١٥ .

— أمين هويدى . مع عبد الناصر . دار الوحدة ١٩٨٠ . بيروت ص ٩٠ - ٩٤ .

(٥٦) د . محمد السيد سليم . المرجع السابق . ص ٢٠٩ والهوامش أرقام ٩ ، ١٠ ، ١١ ، من الصفحة ذاتها . ويرجع إلى ما أشار إليه المؤلف من مراجع في هذا الشأن .

(٥٧) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٤٠٧ . (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين محمد سعدى سليمان الذى كان رئيسا للوزراء) .

(٥٨) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية من ٢٦ نوفمبر إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٣ . الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية . نوفمبر سنة ١٩٨٤ بيروت . ص ٦٣٥ - ٦٣٦ .

(٥٩) أزمة الديمقراطية .. الخ . المرجع السابق . تعليق ناجى علوش ص ٦٢٨ - ٦٢٩ .

(٦٠) عادل حسين . الإنهيار بعد عبد الناصر لماذا ؟ جواب جديد على سؤال قديم .

مجلة المستقبل العربي أكتوبر سنة ١٩٨٠ . وأعيد نشر البحث في كتاب المؤلف
نفسه بعنوان « نحو فكر عربي جديد الناصرية والتنمية والديمقراطية » دار
المستقبل العربي . الطبعة الأولى ١٩٨٥ . القاهرة .

- (٦١) أمين هويدى . مع عبد الناصر المرجع السابق . ص ١٢٢ .
- (٦٢) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الأول . يراجع الباب الثامن
الخاص بحرب السويس من صفحة ٢٢٧ .. الخ .
- (٦٣) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة والمرجع السابق ص ١٢٨ - ١٢٩ .
- (٦٤) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الثاني يراجع الفصل السادس
بعنوان « الشك بين جمال وعبد الحكيم » . والفصل السابع بعنوان « الإستقالة » .
- (٦٥) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٢٢٨ (نص لقاء بين محرر
الكتاب وبين كمال الدين رفعت الذى كان عضواً بمجلس الرئاسة) .
- (٦٦) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ١١٦ (نص لقاء بين محررا
الكتاب وبين صلاح نصر رئيس هيئة المخابرات العامة) .
- (٦٧) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الثاني . يراجع الفصل
السادس .
- (٦٨) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٢٢٠ (نص لقاء بين محرر
الكتاب وبين كمال الدين رفعت) .
- (٦٩) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الثاني . ص ٢٠٧ .
- (٧٠) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة .. الخ . المرجع السابق ص ٩٩ .
- (٧١) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة .. الخ . المرجع السابق ص ١١١ .
- (٧٢) أمين هويدى مع عبد الناصر . المرجع السابق . ص ١٢٢ - ١٢٤ .

- (٧٣) أمين هويدى . مع عبد الناصر . المرجع السابق ص ٧٧ .
- (٧٤) أمين هويدى . حروب عبد الناصر .. المرجع السابق ص ١٦٠ .
- (٧٥) أمين هويدى . حروب عبد الناصر .. الخ . المرجع السابق ص ١٢٤ - ١٤٤ .
- (٧٦) أمين هويدى . حروب عبد الناصر .. الخ . المرجع السابق ص ١١٤ - ١٢٧ .
- (٧٧) أمين هويدى . حروب عبد الناصر .. الخ . المرجع السابق ص ١٢٤ .
- (٧٨) محمد فوزى . المرجع السابق ص ٣٥ - ٣٦ .
- (٧٩) محمد فوزى . المرجع السابق ص ٣٦ - ٣٩ .
- (٨٠) حسن طلعت . المرجع السابق . ص ١٣٠ - ١٣٣ .
- (٨١) محمود رياض . مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨ والبحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . الطبعة الأولى ١٩٨١ بيروت . ٤٤ - ٤٥ .
- (٨٢) محمود رياض . المرجع السابق ص ٣٥ .
- (٨٣) محمد فوزى . المرجع السابق ص ١٦٩ .
- (٨٤) صحيفة الاهالى ، ٢٧ يوليه و ٢ اغسطس ١٩٨٣ . محاضر اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي .
- (٨٥) صحيفة الشعب ١٥ يناير سنة ١٩٨٥ . حديث مع السيد / أمين هويدى .

هوامش الفصل السادس

- (١) عادل حسين . المرجع السابق .
- (٢) ممتاز نصار . معركة العدالة في مصر . دار الشروق . الطبعة الأولى . نوفمبر سنة ١٩٧٤ . القاهرة .
- (٣) أزمة الديمقراطية .. الخ (ندوة مركز دراسات الوحدة العربية) المرجع السابق . رد طارق البشري على المعقبين علي دراسته المقدمة في هذه الندوة ص ٦٢٩ وما بعدها .
- (٤) طارق البشري « مسئولية عبد الناصر .. » من حديث أدلي به مجلة الشراع البيروتية في ١٦ تموز (يوليه) ١٩٨٤ . أعد الحديث الأستاذ أمين إسكندر .

المحتويات

مقدمة	٥
الفصل الأول	
الأوضاع السابقة على ٢٣ يوليو	١٧
الفصل الثاني	
تشكل ملامح حركة الضباط الأحرار	٧٧
الفصل الثالث	
ملامح النظام السياسي	١٣٣
الفصل الرابع	
نظام الحكم	١٩١
الفصل الخامس	
ازمة النظام	٢٨٥
الفصل السادس	
خاتمة وتعقيب	٣٥٧

رقم الايداع : ٨٨٥٧ / ١٩٩١

I. S. B. N

977 - 07 - 0120 - 3

مع الباعة

أحدث كتاب صدر عام ١٩٩١

الخيار شمشون

تأليف

سيمور هيرش

ترجمة

حسن حبري



يصدر عن دار الهلال

المسلة

المجلة الثقافية الأولى في مصر
والعالم العربي

مائة عام

في خدمة الثقافة
والفكر والفن



تصدر أول كل شهر

روايات الحلال تقدم :

مرافعة البلبل
فى القفص

تأليف

يوسف القعيد

يصدر ١٥ ديسمبر

كتاب الخلال القادم :

كناسة الدكان

سيرة ذاتية

بقلم

يحيى حقي

يصدر ٥ يناير

هذا الكتاب

« الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو » تكملة تاريخية لكتاب الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . وقد أعدت هذه الدراسة والجدال تتابع فصوله بين انصار الثورة وخصومها حول الثنائية الشهيرة الوطنية من جانب والديمقراطية من جانب آخر . نصير ثورة ٢٣ يوليو يقول ان الثورة حققت الاستقلال ، والخصيم يقول انها أنكرت حقوق الانسان ، النصير يقول انها نهضت بالاقتصاد والخصيم يقول انها كملت الافواه ، النصير يتكلم عن الاحتلال قبل الثورة وعن الاقطاع وظلم الفلاح وعن الجهل والعوز والخصيم يتكلم عن الديمقراطية قبل الثورة والانتخابات والصحافة والهجوم على الملك وقدااسة القضاء .

ان تقييم ثورة ٢٣ يوليو من الموضوعات الساخنة التي تدور حولها معارك السياسة وينجذب العاملون في السياسة تجاهها انصارا وخصوما ، وقد حاول الكاتب أن يبعد نفسه عن أثر غبار المعارك السياسية وان يعالج المسألة كتجربة تاريخية وخبرة مجتمعية بما يكشف لنا العبرة كما يقول علماء الدين أو يبلور الدروس المستفادة كما يقول رجال العسكرية . اننى حاولت ان أعمل ألوات البحث والنظر التحليلي والجهد التعميمي في تجربة تاريخية ملاصقة لتاريخنا المعاش ولا تزال آثاره وأوضاعها ممتدة في غالب شئوننا السياسية والاقتصادية .

ان الفحص والدراسة هما ما يتخول بهما الناتج السلبي إلى اثر إيجابي ، وثورة ٢٣ يوليو أو غيرها لن يبقيا المدح ولن يقضى عليها الذم انما ما يبقيا ويبقى أى تاريخ حاضرا وحيا ، هو الوعي بآثاره سلبا وإيجابا على السواء .

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي (١٢ عددا) في جمهورية مصر العربية واحد وعشرون جنيها وفي بلاد اتحادى البريد العربى والأفريقى والباكستان سبعة عشر دولارا أو ما يعادلها بالبريد الجوى وفي سائر أنحاء العالم خمسة وعشرون دولارا بالبريد الجوى .

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج . م . ع نقداً أو بحوالة بريدية غير حكومية ، وفى الخارج بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال ، وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة عالية عند الطلب

● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد / عبدالعال بسيونى زغلول ، الصفاة - ص . ب رقم ٢١٨٣٣
للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالفاكس : 92703 Hilal.V.N

سانتو

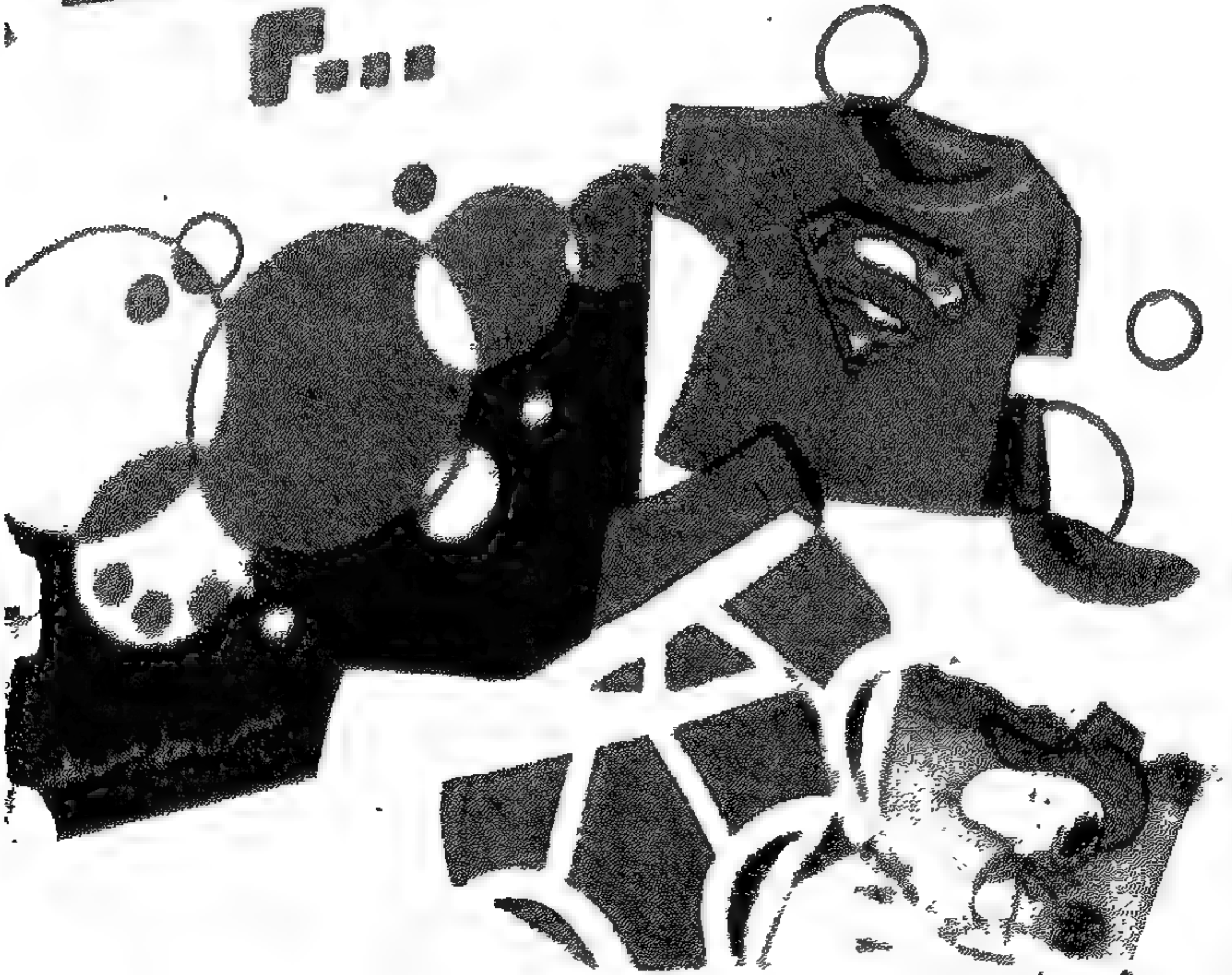
مسحوق معطر لفسل

ويطهر لجميع

أنواع الفسيل

سانتو

...



إنتاج

شركة الاسكندرية للزيوت والصابون



يحيى حقي
كناسة المكان
سيرة ذاتية





سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عادل عبد الصمد

مركز الإدارة :

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب . قليفون . ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط
KITAB AL-HILAL العدد ٤٩٣ - جمادى الآخرة - يناير ١٩٩٢
NO : 493 — JA — 1992

فاكس : FAX 3625469

أسعار بيع العدد فئة : ٢٠٠ قرش

سوريا ١١٠ ليرات ، لبنان : ٢٢٠٠ ليرة ، الاردن : ١٦٠٠ فلس ، الكويت .
١ دينار ، السعودية . ١٢ ريالاً ، تونس : ٢ دينار ، المغرب : ٢٥ درهما ،
البحرين : ٢٠٠ دينار ، قطر : ١٢ ريالاً ، الامارات العربية . ١٢ درهماً ،
سلطنة عمان ٢٠٠ ريال ، غزة والضفة والقدس . ٢ دولار ، الجمهورية
اليمنية ٣٥ ريالاً ، الجماهيرية العظمى ١ دينار ، لندن ٥٠ راك .

كناسة الدكان

« سيرة ذاتية »

بقلم

يحيى حقي



دار الهلال

الغلاف بريشة الفنان
محمد أبو طالب

مقدمة

يوافق الخامس من يناير ، عيد ميلاد ، استاذنا الجليل يحيى
حقى، وإيماننا بدوره الرائد والحي والمؤثر ، فى القصة والرواية ،
والنقد الادبى ، والمقال الادبى ، ورعايته لأجيال من الكتاب ،
ووضعه بذرة الاكتشاف والاهتمام بالفنون الشعبية .

فإن « كتاب الهلال » يشارك جمهرة المثقفين والقراء عامة ، فى
تقدير وتحية هذا الفنان العظيم ، فى مناسبة جميلة .. تلك هى عيد
ميلاده . فيقدم كتاب « كناسة الدكان » .

وفى يناير الماضى « العدد ٤٨١ » قدم « كتاب الهلال » « خليها
على الله » السيرة الذاتية التى كتبها الاستاذ يحيى حقى عن
السنتين اللتين قضاهما فى الصعيد ، بمدينة منفلوط ، فى وظيفة
معاون ادارة ، حيث عايش إنسان بلده ، وتعرف بعمق على الأرض
والحيوان والطيور ، أى عايش الطبيعة المصرية ، الحية والجامدة ،
وبانقضاء هاتين السنتين ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، شاء تدافع
المصادفات ، ان ينتقل يحيى حقى ، من منفلوط ، إلى وزارة
الخارجية ، وكان أول عمل له بها ، سكرتير القنصلية المصرية بجدة
(١٩٢٩ / ١٩٣٠) .

وفى كتاب « كناسة الدكان » اطراف من السيرة الذاتية للكاتب ،
فنعيش معه وجدانات الطفولة واليفوعة ، بمخاوفها ، وتهويماتها ،
وافكارها ، وكيف تتكون افكار الطفولة ، واحكامها على ما تسمع
وترى وتحلم ؟ وكيف تتكون هذه الافكار والاحكام ، وكيف تتشكل
العبرة والدرس ، والحكمة الذاتية ، وكيف تحفظ الذاكرة معالم
ورسوم ، الفجر الباكر للحياة الإنسانية ، لا يחדش ذلك كله ، ان
يسطرها الكاتب ، وقد استوى عوده ، فنحن نعيش معه ، فى هذه
الفترة ، عالمين ، طفولة الكاتب ونضجه معاً ، وكيف تتجادل معالم
الطفولة وحواشيها ، مع صخب النضج وعاصف تياراته .

ولعل اصلاح « السيرة الذاتية » لا يعبر بدقة وامانة ، عن
استعادة الكاتب لفترات من حياته ، سواء تلك التى خاضها فى
الصعيد (١٩٢٧ / ١٩٢٨) ، أو تلك التى عاشها فى الحجاز
(١٩٢٩ / ١٩٣٠) ففى كل من هاتين الفترتين يقدم الكاتب لوحة
اجتماعية ، للإنسان والعلاقات ، بحيث تكون « سيرة » الكاتب هى
المناسبة التى نرى معها الصعيد ، ونعيش معها الحجاز ونجد
والعسير .

والمذهب الوهابى وموقفه من الموسيقى والغناء والبدايات السرية
للكشف عن البترول .

ولهذا كله تداعيات من الحياة الرحبة ومن تجارب الكاتب .

أمر آخر ، ستقابلنا - فى صفحات هذا الكتاب « جراير الموسيقى » ص ٢١٩ وما بعدها - تداعيات مشاهدة يحيى حقى للاستعراضات العسكرية ، فالوطن لا يتمثل له فى صورة واضحة ملموسة الا عند رؤيته لاستعراض عسكري ، انه الاهتزاز للشعوب بمنعة الوطن « والغريب ان الدموع كانت تطفر من عيني اذا شهدت استعراضا عسكريا من حماة بلدى ، حتى ايام كنت أهفو من كل قلبى ان يسود السلام بين جميع الامم .. وقد حرمت من لذة هذا الهفوان منذ ان قامت اسرائيل .. وتلك هى نكبتى .. » « فى ١٩٦٦/٩/٢٦ » اى ان يحيى حقى كان يحلم ، وهو ، يستمتع بقوة بلده العسكرية ، ان يسود السلام بين الشعوب ، وبقيام إسرائيل ، حتى قبل عدوان ١٩٦٧ ، وضعت نهاية لحلم السلام . ويحيى حقى ، يوجز هنا ما سبق ان بسطه فى مقاله « نكبة روحية » حيث يحدثنا عن حلمه باليوم الذى يسود فيه السلام والعدالة وينتهى العدوان والظلم بين الأمم وكذلك بين الافراد فى كل أمة ، ويفصل دعوته « وكما تتقارب الدخول بين الافراد فتزول بينهم الفروق الشاسعة بين الغنى الفاحش والفقر المدقع ، تتقارب الدخول بين الدول فيزول تقسيمها بين أصحاب التهمة وأصحاب المصلحة » إلى ماذا يدعو الثائر ، غير ما يدعو اليه يحيى حقى ، ثم يحدثنا عن ذات نفسه « وزال من كل قلبى كل أثر للتعصب .. وكنت اذا لقيت انسانا حيا أو أسما على كتاب أو شاشة لا اسأله عن دينه أو

جنسه ، كل الذى يعينى منه هو وفرة ما يملكه من قيم انسانية
وقدرته على جذبى إلى الفضيلة والخير والجمال ، كنت لا أتهم احدا
بأذى نذى بدء سوء النية .

انحطت عن كاهلى احمال ثقيلة باطلة وعشت على هذه الأحلام
فى سعادة ليس فوقها سعادة .

ثم اغمضت عينى وفتحتها فإذا بى أرى العنصرية تعود فى
أبشع صورها ، فتؤسس دولة اسرائيل ، توحد بين الجنس والدين ،
وتراهما شيئاً واحداً هو ، وحده الذى يعطى حق الانتماء اليها وبدلاً
من ان يسير العالم إلى الامام نحو زوال الفروق بين الاجناس
والأجيال إذا به يرجع القهقري إلى عقلية القرون البدائية المتحجرة
.. انها ردة زلزلت قلبى وهدمت سعادته ..

والداهية ان هذه الدولة - اسرائيل - لا تؤسس دولتها الا
بالاعتداء والسلب والنهب والاغتيال وقتل الشيوخ والاطفال .. كيف
يمكن ان تكون الجريمة دعامة دولة .. هل عدنا إلى عالم يتحكم فيه
العصبجية والبلطجية ؟

ثم ينمى يحيى حقى حلم السلام « جميع مثلى تحطمت .. هذه
هى نكبتى الروحية ، ووجدتنى ارتد إلى التعصب ، لوطنى وقوميتى
ولغتى ، لأنى رأيت ان لا دفاع الا بهذا التعصب .. أصبحت أطالب
نفسى بأن اعرف عن كل انسان يقابلنى حياً أو ميتاً ما جنسه

ودينه ومثله .. لأن بعض الاحباب الذين وثقت بهم فى الماضى غدروا بى أشنع غدر ، وتبين لى انهم من أحط الناس واخبثهم .. ووجدتني مضطرا إلى مواجهة الشر والاشرار .. « كتاب « دمة .. فابتسامة » مقال « نكبة روحية » ص ٥٠ - ٥٥ « نشر روز اليوسف ديسمبر ١٩٦٥ .

على ان اسرائيل وما تمثله من خطر داهم دائم لا تبرح اهتمامات يحيى حقى ، ففي فبراير ١٩٦٩ وهو يكتب عن العيد الالفى للقاهرة ، يلخص اهتمامات الجيل الذى ينتمى اليه (مواليد مطلع هذا القرن) فى قضيتين : القضية الوطنية ، قضية الهوية الحضارية ، ويرى انهما قضيتان ملتحمتان أشد الإلتحام ، ويشير إلى التمزق فى المواقف المختلفة من الحضارة الغربية ، ويبدو أن تحقيق جلاء المحتل الأجنبى ، ألقى بظلاله على قضية الهوية الحضارية « اذا صدقت شهادتى فإن قضية الحضارة تحولت بعد ذلك من درجة الغليان إلى درجة الفتور » وقضية الهوية الحضارية لاي شعب ليست من القضايا التى تتهمش ، لان تهमيشها يسبب الحيرة فى ضمير الشعب ، ويدعو يحيى حقى إلى تأزر جهود الأمة على نهج واضح نعرف منه من أين وإلى أين نسير « أى ينبغى ان تبقى هذه القضية فى درجة الغليان إلى ان نهتدى إلى حل ..

وبخاصة بعد غرز اسرائيل فى قلب الأمة العربية لا تقصد

احتلال اراضيها فحسب بل تقويض تراثها « مجلة المجلة فبراير
١٩٦٩ كتاب « صفحات من تاريخ مصر » ص ٣٩ - ٤٣ .

انت ترى ان يحيى حقى يرى ان وجود إسرائيل يضيف بعدا ،
هاما ، إلى موقف المفكر الفرد ، مثلما يضيف بعداً حاداً إلى
مشاكل الوطن فلا نملك ترف ان نترك امورنا الحضارية ، دون أن
تتخذ منها الأمة موقفا واضحا ، فقد استشعر الخطر بإشارته التى
ضمنها مقال من « جراير الموسيقى » من كتاب « كناسة الدكان » ،
والذى احتاج إلى اضاءة خاطفة عن مجمل موقف هام من مواقف
يحيى حقى الذى عاش هموم وطنه وأحلام هذا الوطن .

محمد روهيش

أشجان عضو منتسب

سيرة ذاتية بقلم يحيى حقى

مطلوب منى أن أكتب هنا سيرتى الذاتية .

التحدث عن النفس !

ياله من لذة ساحرة ، تواضعها زائف .

ياله من ملل فظيع ، يستحب معه الانتحار .

أغلب أحاديثنا - بعد كلمتين ليس غير - تتحول من الموضوع -
أيا كان - إلى الذات ، الشكوى أو الافتخار ، ولكنى أحس أنهما
ينبعان من تزعّة واحدة متكئة : استجداء تبرير الوجود .

وأنت معذور حين تقرأ هذه السيرة بعد قليل إذا حكمت -
ولا أقول ظننت - أننى لكى أكتبها قد تزينت وجلست أمام مرآة
أتغزل ، (كم أود أن يكون بين الاختبارات النفسية دراسة مجاوبة
الشخص لصورته فى المرآة : العجب ، عدم التصديق ، الافتتان ،

النفور) ولكن ثق - وهذا عسمى فيك إن كنت لاتعرفنى - أن شيئاً من هذا لم يحدث . أنقذتني حيلة بسيطة التجأت إلى مقص قطع لى فقرات من أحاديث عديدة ظهرت لى فى الصحف والمجلات (يملأون فراغها على قفانا بالمجان !) ولصقت بعضها إلى بعض ، مضيافاً هنا ، منقحاً هناك ...

ومع ذلك فصورتي فى هذه المرآة هى جلسة أمام فوتوغرافى محترف ، يسلط على أضواء أعشى لها ، وأعوج رقبتى لكى تعتدل فى نظره ، وأبتسم بلا سبب ، صورتي فى هذه الأحاديث مأخوذة خطفاً - أحياناً وأنا فى مياذلى ، فهى أصدق . وهكذا أبرأت ذمتى منك وزيادة .

ولكن هذه السيرة ستقيس عمرى بالسنين والأيام ، وما هو بالقليل .. طظ ! لا قياس عندى لعمرى إلا بهذا اللحظات القليلة النادرة التى نبض فيها عرق فى روحى معتزلاً بجذل قدسى عند التقائى بالفن ، متلقياً ومعبراً . قمة هذا الجذل عند التقائى بالشعر والموسيقى على قدم المساواة - ثم النحت ، ثم التصوير ، ثم العمارة . لست أدرى أين أضع بينها لقائى برشاقة الإنسان فى فن الباليه .

يعلو كل هذا جذل اللقاء بفن أعظم وأجل : فن الطبيعة وجمالها ، لو أفضت فيه لاحتجت أن أكتب مجلداً ضخماً .. لحظات

قليلة نادرة ، ولكنى عرفت بفضلها طعم السعادة وحمدت ربى عليها
حمدا طويلا لا ينقطع ..

ولا ولوج إلى ساحة السعادة - فى اعتقادى - إلا من أحد
أبواب ثلاثة : الإيمان والفن والحب ، لا شىء يشع بها مثل هذا
الخشوع الذى أراه فى المعابد . وإذا كان الحب هو أكثرها
التصاقا بالصلصال والحمأ المسنون ، وبالزمان والمكان والصدف ،
فإنه شرط ارتفاع الإنسان عن مرتبة الحيوان ، وكان الإيمان
أكثرها طموحا لأنه يطلب الله لا الناس ، والخلود فى الآخرة
لا العبور فى الدنيا ، فسيبقى الفن وسطا جامعا للطرفين ، يالها
من منزلة !

وقد عرفت مقامى منذ وعيت لهذا العرق الذى ينبض فى روحى ،
لست من الملهمين ، ولا لى صاحب فى وادى عبقر . الإلهام نور
ساطع كاشف لجميع آفاق الروح والعالم ، يهبط على من يختاره
دون سبب ظاهر ، فيلتقاه بغير سعى منه إليه . ما أبعد الفرق بين
هذا النور وبين أزيز الشرارة الخاطفة التى أحس بها وهى تنقد
أحيانا فجأة ثم تنطفىء لتوها . إنها لاتنير لى إلا دربا ضيقا وسط
غابة كثيفة ، يؤدى إلى كنز صغير لايفرح به الأثرياء .. حتم على
أن أشرئب لى أصطادها (وضعت هذا فى قطعة بعنوان
« الشاعر بصير » - تنطفىء هذه الشرارة وتتركنى لى أشقى

غاية الشقاء .. حتى يتقصد العرق من جبينى من أجل أن أصل
إلى هذا الكنز الذى رأيت - بل قل حدسته - من بعيد ، كأنتى
أنحت فى صخر . وحتم على أن أزيل عن العمل كل آثار العرق ،
ليظن الناس أنها ولادة سهلة .

إننى ممن يدخلون معبد الفن من أشد أبوابه ضيقا وعسرا ،
وليست هذه الشرارة بزوارة ، لهذا كنت من المقلين ، أسمعهم يعيبون
هذا على ، كأنهم يطلبون منى أن أكون من المدلسين ، يكفينى
الصدق .

ومع هذا فإن عمري القصير فى الفن - إنه مجموع لحظات
خاطفة عابرة - قد جاوز نصف قرن ، وأحمد الله على ذلك ، لأن
هذا الطول أتاح لى أن أشهد فى نفسى تحولا عجيبا ، ولولاه لما
شهدته .

كانت الذات تندلق على الموضوع فى مطلع هذا العمر ، هذا
الاندلاق سهل ، وله فرحة ، واسترخاء للإنانية . وكنت أشعر بشيء
من الضيق دون أن أعرف سببه على وجه اليقين .. سببه أننى كنت
خاضعا لبداية لا بد منها ، إنها مرحلة ستمر ، ولكن متى وكيف ..
أنها حموة الموسيقى !

وبدأ التحول شيئا فشيئا حتى تم أواخر عمري ، أصبحت الآن
أحس إحساسا واضحا قويا أننى لست إلا بوقا ، لا قيمة له فى

ذاته ، ولكن قيمته أن إرادة لاندري سرها قد اختارته لكي تهمس
منه - على تقطع - سليقة اللغة والتراث ، مختلطة بأشجان الإنسان
منذ أعز أجدادي - ساكن الكهوف - حتى اليوم .. أشجان
الإنسان - أولاً - فى علاقة روحه بربه ، نسيانه لها - كما قال هو
فى كتابه - أشد عذاب تتوجع له وتئن .. بالكون : أين وكيف ينسلك
فى نظامه ، يدخل خاتنته .. بالقدر : بين الثورة عليه والرضاء به .

ينعكس هذا كله على المجتمع المتقلب ليستطيع أن ينطق بلسان
إنسان ويجد من يفهمه ، فليس من المفارقات قولى : إن الفن للفن
هو المدخل الوحيد للفن من أجل الحياة .

ورغم أن هذا البوق قد عزلنى فقد استطعت أن أعوض لذة
البوح بلذة المراقبة ، كأنتى شاهد واقف على جنب ، يطل على
شئ عجيب يحدث أمامه ، ويحاول فهم سره ، ثم لا ينقضى عجبه
منه ، الفن بهذا المعنى هو النغمة لا الوتر ، الزهرة لا البستانى ،
النشوة لا قينة الحان .

ولو بقيت وحدى لزهقت روحى ، أو جفت وذرتها الرياح ، لا بد
للنحلة من خلية . وجدت الصحبة والراحة والاطمئنان ، كما وجدت
المدرسة التى أستكمل فيها تعليمى حين قدمت مريضيت عنه من
أوراقى إلى ناد عجيب ، إنه وقف على من لمسه الفن بعصاه
السحرية ، أياً كان عصره أو لغته أو دينه أو جنسه أو لونه ،

والرجال والنساء سواسية - هم داخله أحياء ، بينهم تواصل الأخوة وتراسل لا ينقطع ، فسمح لى أن أنضم إليه ، عضوا منتسبا !

عرفت أننى - حتى قبل انضمامى إليه - كنت أكتب لهم . هم الذين يطلون على من وراء كفى وأنا أكتب ، أصبح رضاؤهم هو مطلبى الوحيد . لاتخلو ورقة لى من أثر خاف لبصماتهم ، أو من إشارة مستترة إلى أعمالهم ، فلفة أهل هذا النادى صريحة « وشفرة » فى أن واحد ، ولاتجد حريتها إلا فى استعبادهم لها .

وأول مادة فى قانون هذا النادى هو توقيير الكلمة سواء كانت من حروف أو أنغام أو حجر أولون .

لاطرد من هذا النادى لجريمة سوى جريمة العبث بكرامة هذه الكلمة .. فماذا يبقى لهم ؟ .. ليس لهم جزاء سواها .

كان علينا فى فن القصة أن نفك مخالب شيخ عنيد شحيح ، حريص على ماله أشد الحرص ، تشدد قبضته على أسلوب المقامات ، أسلوب الوعظ والإرشاد والخطابة ، أسلوب الزخارف والبهرجة اللفظية والمتراذفات ، أسلوب المقدمات الطويلة والخواتيم الرامية إلى مصمصنة من الشفاه ، أسلوب الواوات والفاءات والثمات والمعذلكات والرعمذلكات واللاجرمات والبيدأنات واللاسيمات ، وأسلوب الحدوتة التى لا يقصد بها إلا التسلية .

كنا نريد أن ننتزع من قبضة هذا الشيخ أسلوباً يصلح للقصة الحديثة كما وردت لنا من أوروبا ، شرقها وغربها (ولا أتحول عن اعتقادي بأن كل تطور أدبي هو في المقام الأول تطور أسلوب) .

كان علينا أن نضرب على يد من يحكى لنا قضية جنائية ، ويقول اكتبوها فهي قصة جميلة حقاً ، ونقول له : القصة شيء مختلف أشد الاختلاف . وكان علينا آخر الأمر أن يقبل الناس إدعاء إنسان ما أن له الحق في إعادة صياغة الواقع ، حتى ولو وقف عند هذا الحد ولم يضيف قوله : إعادة صياغة بحرية لها أخلاقياتها التي قد تعد عند الناس زيفاً أو اجتراراً ، كان من العسير أن يتقبل الناس هذا ، وأعترف لك أنني إلى اليوم أنتفض من شدة الضيق والكرب حين أقرأ : الفنان فلان خلق هذا العمل ...

إنى لا أعترف بخالق إلا بالله وحده ، أحب أن أكتب بدلها : هذا هو ابتكار الفنان ، الفنان المبتكر ، (لعل هذا هو سر موقف المسلمين - ولا أقول الإسلام - من النحت والتصوير) .

وكان لابد لنا أن نعمل حتى يكف الناس عن سؤالنا : وما هو المقصود من هذه القصة ؟ تلك العبارة التي كانت ترد بعد ختام كل حكاية في كتاب القراءة والمطالعة ، فالمقصود من حكاية أن عدواً

عاقلا خير من صديق جاهل ، وأن العاقل من اتعظ بغيره والجاهل من اتعظ بنفسه .

ومما زاد من المشقة والعسر فى الخطوات الأولى أن الفصحى لم تكن قد أفلحت بعد فى أن تسمى لنا أشياء نلمسها بأيدينا أو أفكارا مجردة تطوف بعقولنا ، أو ظلال عواطف تلم بقلوبنا ، وإذا صدقنا عددا غير قليل من المستشرقين لاعتقدنا أن هذه المشقة لم تكن عالقة بمرحلة البداية وحدها ، بل هى ممتدة لأنها ناجمة من خصائص الأسلوب العربى ، فهم يصفونه بأنه أسلوب يسير على خط أفقى مستقيم ، سطح ولاعمق ، لا يتركب منه بناء ينمو شيئا فشيئا ، إن دلق البضاعة كلها دفعة واحدة أمام الزبون ، إنه - كما فى مادبنا - وضع جميع الأطباق على المائدة فى رتل متلاصق قبل جلوس الضيوف ، فالذى ينبغى أن يؤكل ساخنا يؤكل باردا ، ويزعمون أن أسلوب اللغات الغربية - وبالأخص الإنجليزية والفرنسية - هو أسلوب يشبه عمل فنان يرسم لوحة ، انه يبنئها خطا خطا ولمسة بعد لمسة من فرشاته ، ناظرا طوال الوقت إلى التناسب والشكل التركيبى للوحة وموضع كل خط وكل لمسة فيه ، بل إنهم يذهبون إلى حد تفضيل الجملة الاسمية - وهى من خصائص لغاتهم - على الجملة الفعلية وهى من خصائص العربية ..

وكل هذا كذب فى كذب ، وحماقة ليس بعدها حماقة ، فليست

اللغة كائنًا مستقلا عن الفكر الذى يقودها ، فحين يلزم الفكر المستخدم للعربية ماينبغى لكل فكر ، من وضوح وبصر وجد وعمق فإن لغتنا الفصحى لن تكون أقل قدرة على الأداء من لغات هؤلاء المستشرقين الأجلاء ، فالعيب ليس فى اللغة ، بل فىنا نحن أنفسنا .

ولكن ينبغى لى أن أعترف وأقرر أن مشقة الخطوات الأولى فى انتزاع أسلوب القصة من أسلوب المقامات تمثلت أكثر ما تمثلت لدى من كان يقرأ الآداب الغربية بلغتها غير مكثف بالترجمات إن وجدت ، فإن الذى كان يراد إقتباسه من الغرب لا فن القصة وحده بل أسلوبها وصياغتها ، وتستطيع إلى اليوم أن تلاحظ الفرق بين أسلوب قصصى له اطلاع على الآداب الغربية بلغاتها وأسلوب قصصى لا يعرف غير العربية .

وقد داعبتنا اللغة العامية أول الأمر فهمنا أن نجرى إليها - لا هربا من مشقة الفصحى فحسب - بل لأننا كنا ننتهف أن يكون الأدب صادق التعبير عن المجتمع ، ولكننا تحولنا - كأنما بدافع غريزى - إلى الفصحى ، لأنها هى الأقدر على بلوغ المستويات الرفيعة ، على ربط الماضى بالحاضر ، على توحيد الأمة العربية ، ومن الممتع أن ندرس كيف سائر تأثير العروبة على الأدب المصرى بتأثيرها على سياستنا القومية .

ومما زاد من المشقة والعسر فى الخطوات الأولى أننا - نحن القصصيين - كنا نعيش فى شبه عزلة عن أبناء الفنون الأخرى ، مع أن المشكلة عندنا جميعا واحدة ، ولا بد أن يتنفع بعضنا بتجارب بعض ، لكى يتساوى الخطو إلى الأمام على الأقل فى جميع ميادين الفن . بسبب هذه العزلة كان لابد لعملنا أن يكون هشاً وفقيراً مهما ملك من ماله الخاص ، (لهذا الفقر أسباب أخرى سأعرضها فيما بعد) أقول : كنا فى شبه عزلة ، إذ كانت لنا اتصالات لم تتصف بالنشاط مع أبناء الفنون الأخرى ، نعد أنفسنا زمرة واحدة تضمنا وتضم مختاراً ، وسيد درويش ، ويوسف كامل ، وأحمد صبرى .. وعدداً آخر غيرهم .

والعجيب أن هذه العزلة ممتدة حتى اليوم ، بل يخيل لى أنها تفاقمت ، وكان المنتظر وقد زاد عدد المشتغلين بالفنون اليوم عن عددهم فى أيامنا الأولى أن تعمل هذه الزيادة على تيسير القضاء على تلك العزلة ، فإذا بها تزيدها مشقة ، فلا لقاء فى زحام شديد .

ولم نكد نضع أقدامنا على أول الطريق حتى طارت بنا آمالنا ، كأن القصة وقد سكنت لاقتحامنا لحماها ، فأردنا أن ندخلها بحمارنا ، لم نكتف بالاقتراء بالقصة المستوردة ، بل أصبحنا نطمع فى أن ندخل تجديداً على شكلها داخل إطارها الذى عرفناه

لها ، أى دون أن نخرج عنه ، فكان منا من سبق إلى كسر الترتيب
الزمنى ولجأ إلى « الفلاش باك » ، أو من زعم أنه كتب قصة لها
شكل دائرى ، أى تنتهى من حيث بدأت .. الخ الخ .

ثم قفزنا بعد ذلك سريعا إلى مطلب أهم ، أن تكون لنا قصة
مصرية لحما ودما ، تتبع من خصائصنا وتدل علينا .. لكننا لم
نستطع أن نتقدم فى هذا الطريق (لذات الأسباب التى وعدتك أن
أعرض لها فيما بعد) وكان لابد لهذا المطلب أن ينتظر حتى تمد
الفنون الشعبية رواقها فى ظل الاشتراكية ، وتمثل تحقيق هذا
المطلب أكثر ما تمثل فى المسرح .

يجب أن أعترف أن أغلب المنجزات فى هذا الميدان غير مقنعة ،
وتبدو أحيانا مضحكة ، إن اعتناقنا للاشتراكية لم يفرض أن يندرج
أدبنا وآداب الأمم الاشتراكية فى وحدة واحدة ، ناجمة من وحدة
المذهب ، أو وحدة المجتمع الذى قام أو يراد إقامته ، ولكننا قلنا إن
اشتراكيتنا مصرية ليست صورة طبق الأصل من نظام اشتراكى
أجنبى . لذلك ساعى حتى فى ظل الاشتراكية السعى إلى ظهور أدب
محلى صميم .

وبجانب هذا التيار تيار آخر، تيار ثقافة مترفة تقول بعالمية
الفن دون نظر إلى انقسام هذا العالم إلى اشتراكية ورأسمالية ،
فالفن عنده جوهر واحد لا يقبل الانقسام ، وله هدف واحد
لا يتعدد .

وقد حاولنا عقد صلح بين التيارين فقلنا : إن كان الفن نهراً عظيماً فلأنما له روافد عديدة ، كل منها له ذاتيته وخصوصيته ، ويجب أن نعمل وفقاً لهذا الفهم .

لكي أشرح الأسباب الأخرى لهذا الفقر الفني الذي عانىنا فيه في مراحلنا الأولى دعني أُلجأ إلي التشبيه فإنني من المغرمين به ، حصيرة الصلاة عندنا ، قد تعد نقوشها – مهما بلغت بساطتها – تعبيراً عن ذوق فني جميل وأصيل ، ولكن ألقبها وتأملها ، ستجدها مجدولة من ساقين لا غير من سيقان القش ، حتى بالعرض وحده ، دون الطول ، ارتفاع سطحها عن الأرض يحدده غلظ الساق وحده ، حقاً لها ظاهر وباطن ولكن ليس لها عمق ، قارن بها سجادة عجمية ، دعك من فنون سطحها – بهرجة ووقار وأصالة مولودة في عصر حديث – ألقبها وتأملها ، ستجدها سيمفونية من خيوط متشابكة من عقد عديدة ، وكلما زادت العقد زادت القيمة ، لها دون الحصيرة عمق وتشابك .

كان المجتمع الذي بدأنا كتابة القصة فيه يشبه الحصيرة ، فكان لابد للقصة أن تكون مثلها في البساطة والسطحية ، وكيف تريد لها أن تثري وتتعمق دون أن يكون بجانبها حركة نشيطة في الفلسفة ، في الاجتهاد الديني ، في الدراسات التاريخية واللغوية – مجتمع بسيط ، لانكشاف بعد فيه لفروق بليغة ومصادمات بين المصالح ، كان هناك جوار لا اشتباك .

إن ثراء نسيج المجتمع في الحضارة الغربية ليس سببه تشابك خيوطه فحسب ، بل لأن هذا التشابك يجد أسانيده في مقولات الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد ، ولكن المجتمع الغربي يشتري هذا الثراء الآن بثمن باهظ ، هو تفتت الشعب إلى خلايا مغلقة على ذواتها ، لاتدافع إلا عن مصلحتها هي أولا ، فلنحذر هذا ..

وقد تجلى هذا الخلاف بين حصيرة الصلاة والسجادة أكثر ماتجلى في الترجمة ، فهي ليست نقل لفظ إلى لفظ ، وحتى لو كان الأمر كذلك ففي اللغات التي نترجم عنها تنشأ كل يوم تقريبا ألفاظ جديدة ليس لها مقابل عندنا ، إنها ليست ألفاظا مبتكرة ، فقد انقطع عهد الابتكار في اللغة ، بل هي ألفاظ مألوفة ولكن خصصت لها معان جديدة لم تكن لها من قبل ، فاستقلت بها دون معانيها السابقة ، أو مع معانيها السابقة ، وأصبحت الألفاظ غير معبرة عن معانيها فحسب ، بل عن علاقات يعكسها نسيج المجتمع .. فلا يمكن أن نترجم سجادة عجمية إلى حصيرة صلاة .

ولا ينطبق هذا الكلام بطبيعة الحال على الترجمة في ميدان العلوم ، ولكن أصدق مثال عليه تجده في المسح ، وهو أكثر الفنون عكسا للمجتمع إذ يتكلم بلغته ، ما أكثر ازدهام مكتبتنا العربية بمسرحيات مترجمة ، لماذا لانعترف أن العديد منها غير مفهوم ، بل بعضها يدعو إلى الضحك .

لاشك أن مجتمعنا يتحول بسرعة من هذه الحصيرة إلى تلك السجادة ... ومع انتشار التعليم ومحو الأمية سيبرأ إنتاجنا الأدبي من الضحالة والسطحية ، ومن هذا القدر الهائل من البديهيّات ، وكل بديهية لها رنين الحكمة ...

كل هذا ولم أقل لك كلمة واحدة عن سيرتى وحياتى .. إليك بعضاً مما تريد ..

فى أوائل القرن التاسع عشر قدم إلى مصر من مسلمى المورة شاب اسمه ابراهيم حقى ، كانت خالته الست حفيظة - خازندارة قصور الخديوى اسماعيل ، وبواسطتها عين قريبها الوافد فى خدمة الحكومة المصرية ، عمل فترة بدمياط ، وتدرج فى الوظائف حتى أصبح مديراً لمصلحة فى بندر المحمودية بمديرية البحيرة . وظل أهل ذلك البندر يذكرون له - بعد وفاته بسنوات - صلاحه وتقواه وجمال خطه ، وقد رزق ابراهيم حقى بثلاثة أبناء هم محمد ، ومحمود ، ومحمود طاهر ، وكامل ، واستطاع أن يقتنى حوالى : مائة فدان .

التحق ابنه الأكبر محمد - وهو أبى - بالأزهر عدة سنوات ثم انتقل للدراسة بمدرسة فرنسية ، ولكنه لم يصبر حتى يتم تعليمه ،

وآثر الالتحاق بوظيفة بوزارة الأوقاف ، وإن ظل مشغولاً بالقراءة ،
مغرماً بحفظ روائع الأدب العربي القديم ... روى لنا أنه خلال
مجاورته بالأزهر كان يصلى الجمعة ذات مرة فى مسجد غاب عنه
إمامه ، ولأنه كان معهما فقد دعاه المصلون إلى ارتقاء المنبر وإلقاء
الخطبة .. فلم يجد مخرجاً من تلك الورطة إلا أن يتلو عليهم جزءاً
من مقامات الحريري أوله « أيها السادر فى غلوائك ... » فدهش
المصلون لفصاحته وحضور بديهته ، وإن لم يفهموا من الخطبة
شيئاً !

وكذلك لم يتم الابن الأوسط محمود طاهر حقى - وهو عمى -
تعليمه ، ولكنه اتجه بكل قواه إلى الكتابة والتأليف ، ومن أهم
مؤلفاته رواية « عذراء دنشواى » التى نشرها سلسلة سنة ١٩٠٦
فى صحيفة كان يصدرها اسمها « المجلة الأسبوعية » ، وكان
الشاعر أحمد شوقى ينشر فيها بعض قصائده بأسماء مستعارة .
ولعمى محمود طاهر حقى عدد كبير من القصص والمسرحيات
بعضها مطبوع ، وقد عمل فترة طويلة سكرتيراً للفرقة القومية منذ
كان مديراً الشاعر الكبير خليل مطران .

وفى المحمودية كان من الطبيعى أن تتوثق العلاقة بين أسرة
جدى وأسرة « السيد حسين » وكيل مكتب البريد ، فهو الآخر من
أصل تركى وزوجته أرناؤوطية (ألبانية) . وما لبثت هذه العلاقة أن

تطورت إلى نسب ، إذ تزوج الابن الأكبر محمد من « سيدة » ابنة السيد حسين . وأثمر هذا الزواج عددا كبيرا من الأبناء ابراهيم ، واسماعيل ، ويحيى ، وزكريا ، وموسى ، وفاطمة ، وحمزة ، وصالح ، ومريم ...

كنت أنا الابن الثالث بين إخوتي .. ولدت في ٧ يناير سنة ١٩٠٥ بحارة الميضة وراء مقام السيدة زينب في بيت ضئيل من أملاك وزارة الأوقاف . ورغم أننا غادرنا حي السيدة وأنا لأزال طفلا صغيرا ، فبهيات أن أنسى تأثيره على حياتي وتكوينى النفسى والفنى ، فما زلت إلى اليوم أعيش مع الست « ماشاء الله » بائعة الطعمية ، والأسطى حسن حلاق الحى ، وبائع الدقة ... ومع جموع الشحاذين وال دراويش الملتفين حول مقام « الست » ..

كانت والدتى شديدة التدين ، مغرمة بقراءة القرآن الكريم وكتب الحديث والسيرة النبوية ، وكانت تختار أسماء أبنائها من صفحات القرآن ، فاذا اقترب موعد الوضع فتحت المصحف على أى صفحة واختارت أول اسم يقابلها ... وكثيرا ما كانت تقرأ علينا صفحات من البخارى والغزالي ومقامات الحريري ...

وكان أبى مفتونا بالمتنبى يحفظ كثيرا من شعره ويلقيه علينا فى جلساتنا المسائية ... وكان مغرما بالقراءة إلى أبعد حد حتى إنه كان يقرأ وهو يسير فى الطريق ... ومازلت أذكر كيف عاد لنا

ذات يوم وجبته مبطوحة قد نبتت فيها حبة زرقاء ، فقد صدم عمود الترام . وهو سائر يقرأ فى صحيفة ! .

وهكذا نشأت فى بيئة تعشق القراءة ... والدتى وأبى .. وكذلك أخى الأكبر ابراهيم الذى يعرفه جميع باعة الكتب فى مصر ، جديدها وقديمها ... لقد كون لنفسه مكتبة عربية وانجليزية كانت أول معين استقيت منه .. وقد شارك أخى ابراهيم فى تحرير جريدة « السفور » ... أما أخى اسماعيل فقد ألف مسرحية لم تمثل ، بالإضافة إلى جهود عمى محمود طاهر حقى فى القصة والمسرحية والصحافة ..

أذكر أنه حينما كانت تظهر قصيدة لأحمد شوقى فى الصفحة الأولى من « الأهرام » كان البيت كله يقف على رجل .. كنا نقرأها بصوت عال ونحفظها ونظل نردها فى مختلف المناسبات ، من هذه القصائد قصيدته فى البكاء على خلع السلطان عبد الحميد ومازلت إلى اليوم أحفظ مطلعها :

« سل » يلدزا « ذات القصر ور هل جاءها نبأ البدور

لو تستطيع إجابة لبتك بالدمع الغزير «

وكان عمى محمود طاهر على صلة وثيقة بشوقى ، وعن طريقه أتيح لى الجلوس إلى شوقى عدة مرات سواء فى محل « صولت » الحلوانى أو فى بيته . وفى إحدى تلك المرات أعطانى قصته

« أميرة الأندلس » وهى مخطوطة لأبدى فيها رأيى ، وكنت وقتها لا أزال شابا فى السادسة عشرة ، ومع ذلك فقد تجرأت ونقدتها بشيء من العنف ، وكان ذلك غرورا منى ندمت عليه فيما بعد ...

كان الجو الغالب على بيتنا يتلخص فى ثلاثة مظاهر :

الأول : شغف برشاقة اللفظ ، والابتهاج بالتوفيق فى العثور على الكلمة المناسبة للمعنى . لذلك كانت الخطابات التى نتبادلها تكتب بأسلوب أدبى متأنق .

الثانى : نوع من الحياء يتنبه لزلة اللسان مهما كانت طفيفة .

والمظهر الثالث يتمثل فى قدر من الانطوائية لأننا كنا أسرة موظفين من أصل تركى وليست لنا أملاك تذكر ، بعد أن أساء الأبناء إدارة الأراضى التى ورثوها عن جدى ، حتى أصبح وجودها كعدمه ، ثم ما لبثت أن تبددت .

بدأت تعلّم فى كُتّاب السيدة زينب ، ثم التحقت - كسائر إخوتى - بمدرسة والدّة عباس ، كانت مدرسة مجانية من أوقاف إلهامى باشا ، وكان يلتحق بها أبناء الفقراء فى حين كان أبناء الأغنياء يلتحقون بمدرسة الناصرية . وكانت تلك المدرسة تخلع على تلاميذها حلا خاصة كتب عليها بالقصب المذهب « مدرسة والدّة عباس باشا الأول » .

قضيت فى المدرسة الابتدائية خمس سنوات غاية فى التعاسة .
كانت ضربات عصي المدرسين تجعل الدنيا تظلم فى عيني ، كما
كنت أتعذب عذابا هائلا وأنا أحشر دماغى بمعلومات لا أكاد أفهم
منها شيئا ولا لماذا يعلمونها لنا ... أؤكد لك أنى لم أفهم الفرق بين
الرى الدائم ورى الحياض إلا بعد أن تخرجت وعملت معاون إدارة
فى الصعيد ..

كان طبيعيا أن أرسب فى السنة الأولى الابتدائية ، ولكنى لم
أرسب بعد ذلك قط .. كنت أنجح كى أفر من هذا الجحيم ، ولكى لا
أغضب أمى أو أجرعها خيبة الأمل .. كانت هى عماد الأسرة ..
ربتنا بيديها ، تخطط ثيابنا ونحن ستة ، تطبخ وتطعمنا متكلفة فى
ذلك أشد العناء ، متحيلة للوصول بنا مستورين لآخر الشهر ، إذا
قدمت لنا طعاما نذرا لا يغنى ولا يسمن من جوع ضاحكتنا وصبت
علينا ضحكة مرحة ، كأنما اجتماعنا حول المائدة لعبة مسلية ، فكنا
- على ضحكها - ونحن نعلم أنه تمثيل ، نجد الطعام وفيرا مشبعا
لذيذا ، وهى التى ربتنا بلسانها ، تحتنا بغير الحاح على
الاستقامة والجد والذاكرة ، كسوط صاحب الجواد الأصيل ، له
وقع وليس له لسع .

لا يفوتنى أن أذكر لمدرسة « والدة عباس » ميرتين :

الأولى أنها هى التى خرجت الزعيم مصطفى كامل فقد كان

بيته قريبا منها ، وحينما التحقت بالمدرسة كان كل المدرسين الذين علموه قد تركوها الا واحدا هو الشيخ عبد المنعم ، وكان يلقي الاحترام والتبجيل من الجميع لأنه كان يوما مدرسا للزعيم .

أما الميزة الثانية لتلك المدرسة فتتمثل فى تلك الصداقات العميقة التى ربطتنى بعدد من تلاميذها ، فمازلت محتفظا إلى اليوم بصداقتى للأستاذين محمد عصمت ومحمد لبيب الجبالى ، ومازلت أذكر بالخير صديقى المرحوم محمد ذو الفقار الأخ الأكبر للممثل صلاح ذو الفقار ، والمرحوم مصطفى حسن النائب العام السابق .. كلهم تعرفت بهم فى مدرسة « والدة عباس » الابتدائية .. حصلت على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية سنة ١٩١٧ ، التحقت بالمدرسة الالهامية الثانوية (بنباقدان الآن) وكانت تتبع نفس الوقف الذى تتبعه مدرسة « أم عباس » ، ومنها حصلت على شهادة الكفاءة ، ثم انتقلت إلى المدرسة السعيدية ، فالخديوية ومنها حصلت على البكالوريا سنة ١٩٢١ وكان ترتيبي الخمسين بين المتقدمين لتلك الشهادة .

كنت فى صباى أتمنى أن أصبح طبيبا لأنى أعشق اكتناه ذلك المجهول الكامن داخل جسم الإنسان ورأسه ، فأردت أن أتفرغ لدراسة أسباب عله وأمراضه ، وأسهم فى إسعاف من يحتاجون إلى العون والمساعدة ، وكذلك كنت أومن بأن المهنة الحرة هى

أفضل عمل للانسان فهو فيها سيد نفسه .. وبعد حصولي على الكفاءة وقفت في مفترق الطرق ...

كان من الطبيعي أن ألتحق بالقسم العلمى لأحقق أمنيته ولكنى خشيت أن أرسب سنة أو أكثر ، وأشفقت أن أحمل الأسرة مزيدا من الأعباد والمصروفات ، فأنثرت الالتحاق بالقسم الأدبى .

والتحقت بعد ذلك بمدرسة الحقوق العليا ، فى وقت كانت تمثل فيه قمة التعليم العالى ، لا يدخلها إلا المحظوظون ، وكان من زملائى فيها الأساتذة : توفيق الحكيم ، والدكتور عبد الحكيم الرفاعى ، وسامى مازن ، وعبد الكريم أبو شقة ، والمرحوم حلمى بهجت بدوى ، ودرس لنا نخبة من أساتذة القانون وفقهائه ، أذكر من بينهم الاستاذ الشيخ أبو زيد مدرس الشريعة .. كان رجلا دائم الابتسام يعالج الشريعة حتى يحيلها شرابا سائغا لو استطاع لصبه فى حلوقنا صبا .. والأستاذ أحمد أمين ، العالم الثبت فى قانون العقوبات ، والمرحوم الدكتور أحمد نجيب الهلالي .. حين دخل علينا أول مرة حسبناه - لنحافته وصغر سنه - تلميذا مثنا ، وما كاد يتكلم حتى انعقدت ألسنتنا وفغرت أفواهنا إعجابا به ، فقد هدم فى درسه الأول كل ما بين أيدينا من كتب قديمة بالية بكلام جديد تشع منه الحياة ..

حين التحقت بكلية الحقوق كنت متشعبا بمبادئ الحزب

الوطنى، فقد كانت « اللواء » هى جريدة الأسرة المفضلة ، وإن لم يمنعنا ذلك من التعلق بسعد زغلول ومتابعة أحداث ثورة ١٩١٩ بحماسة شديدة ، فما أكثر ما كنت أصحب أبى وشقيقى إبراهيم واسماعيل إلى الأزهر أو بيت الأمة ، أو شادر مقام فى ساحة فسيحة لأستمع إلى خطباء الثورة ، وتبهرنى أصواتهم المجلجلة حتى أصبحت الخطابة من بين هواياتى .

وأحيانا كان الانجليز يسدون الطرق المؤدية للأزهر ليمنعوا الجماهير من حضور اجتماعات الثورة ، فكنت أسير مع أبى وأخوى فى طرق ملتوية وأزقة ضيقة حتى نصل الى الأزهر ونستمع إلى خطباء الثورة ، ونردد مع الجموع أناشيدها ، ومازلت أحفظ من بينها نشيد مطلعته :

رسول السلم إلى مصر انثر فى الطرق لنا الزهر

وكان أفراد الأسرة يتخاطفون بلهفة شديدة ما يصل إلي أيدينا من منشورات الثورة .. وقد سرت فى بعض المظاهرات الصاخبة التى كانت تكتسح شوارع القاهرة ، وحين كان الانجليز يطلقون علينا النار كنت أجرى مع الجارين .

ومازلت أذكر إلى اليوم الجموع الغفيرة من جميع طبقات الأمة التى خرجت لتشيع جنازة ابن القباقيبى فى حى الركبة وكان قد قتل برصاص الإنجليز ..

فى تلك الأيام قرأت كل ماوقع فى يدى من كتابات عبد الله
النديم ومصطفى كامل ، وكل ما نشر عن حادثة دنشواى .. وهكذا
التحقت بمدرسة الحقوق وقد تشبع وجدانى حتى الثمالة بحب
مصر .. وعندما حدث الخلاف المعروف بين سعد وعدلى ، بين الوفد
والأحرار الدستوريين .. اجتاحت بيتنا موجة عارمة من الكآبة وخيبة
الآمل لفرقة الصف الوطنى ..

قبل أن ألتحق بمدرسة الحقوق كنت قد التقيت بمؤلفات
المنفلوطى وجبران خليل جبران .. جرت دموعى مع « ماجدولين » ،
وترنمت بشعر المهجر وأنا فى الخامسة عشرة من عمرى .. وقادنى
أخى إبراهيم فى دروب الأدب الانجليزى فقرأت كتباً لديكنز وروبرت
لويس ستيفنسون وأديسون وغيرهم ..

أما فى الحقوق فقد كان على أن استكشف قارة جديدة مختلفة
عن منطقة الأدب والفن والشعر والتاريخ والسياسة التى تعرفت
عليها من قبل .. عرفت فى مدرسة الحقوق أن القانون رياضة
ذهنية عليا ، تقارع فيها الحجة الحجة ، والإثبات عدم الإثبات ،

ودخلت مع زملائى فى المدرسة فى سباق حامى الوطيس كانت
حدثه تزداد كلما اقتربنا من التخرج .. وانكبت على كتب القانون
ألتهمها وثمة حلم يراود خيالى بالسفر لإتمام دراستى فى جامعات
أوروبا ، حيث البحث العلمى الحر وعباقره فقهاء القانون وكاد الحلم

يتحقق لولا هامش فى أحد الكتب عن الاتفاقية المصرية السودانية بشأن تسليم المجرمين ، أهملت ذلك الهامش وكان موضع سؤال ، فجاء ترتيبى الرابع عشر فى اليسانس ، وسافر الأربعة الأوائل : حلمى بهجت بدوى ، وطه السيد نصر ، وعبد الحكيم الرفاعى ، طالب رابع يدعى زهدى .. فى بعثات إلى الخارج ، فى حين بقيت أنا أقضى فترة التمرين بنيابة الخليفة ثم أعمل محاميا بالاسكندرية ودمنهور فترة قصيرة ، عينت بعدها معاونا للإدارة ..

ومن أبرز آثار دراستى للحقوق شغفى الواضح بدراسة الجريمة والمجرمين .. لعلها مخلفات رغبتى فى دراسة الطب واستكشاف كنه تكوين الانسان الجسمى والعقل .. وبلغ من هذا الشغف أننى انشغلت فترة عقب تخرجى بكتابة عدة أبحاث عن الأحداث المنحرفين مدعمة بالاحصاءات والمقارنات ، وألقيت بعض المحاضرات العامة حول هذا الموضوع .

فى أول يناير سنة ١٩٢٧ تسلمت عملى الجديد معاناً للإدارة بمركز منفلوط حيث قضيت أهم سنتين فى حياتى على الإطلاق .

أتيح لى خلالهما أن أعرف بلادى وأهلها وأخالط الفلاحين عن قرب ، وأعيش فى الحقول بين نباتها وحقولها ، وأكل بصلها وسرسلها ، بل لقد وجدت فيهما سعادتى عندما أصبح الحمار يزاملنى طول النهار .

أهمية هاتين السنتين ترجع إلى أربعة أشياء :

أولها : استقلالى فى المعيشة ، أدخل وأخرج كما أشاء ، ومع ذلك ففى كل مرة كنت أضع فيها المفتاح فى الباب إذا عدت متأخراً بالليل ، كنت أشعر بشيء من التهيب كائى فى بيتنا القديم وأمى تنتظر .

والثانى : اتصالى المباشر بالطبيعة المصرية والحيوان والنبات : كنت قبل ذلك لا أفرق بين القمح والشعير ، ولا أعرف عن الريف سوى منظر الحقول كما يبدو من نافذة القطار . ولعلك تلحظ فى القصص التى كتبتها فى ذلك العهد مقدار التهامى بالنبات والحيوان .. حقل القطن ، الجاموس المربوط على البرسيم الخ ..

ثالثاً : اتصالى المباشر بالفلاحين والتعرف على طباعهم وعاداتهم .

رابعاً : اتصالى المباشر أيضاً ، وبحرية ، بالجنس الآخر ، وقد عشت هناك تجربة حب خصبة عميقة ..

وسجلت تلك المرحلة على مستويين :

المستوى الوصفى فى « خليها على الله » ، وجعلت محورها تأمل أسباب تلك الهوة التى تفصل بين الحكومة والفلاحين .. وقد دهشت أشد الدهشة وأنا أكتبها بعد مرور ثلاثين سنة على التجربة ، ودون أن تكون لدى أى مخطوطات أو مذكرات ، ومع ذلك

فقد وجدتني لا أزال أعيش بكل وجداني في منقلوط سنة ١٩٢٧ و
١٩٢٨ .

أما المستوى الثاني فهو التصوير القصصي في مجموعة
« دماء وطن » ، وهي عبارة عن صعيديات تدور في منقلوط ، ولها
بقية في مجموعة « أم العواجز » مثل قصتي « إزازة ريحة »
و « حصير الجامع » .

قد يكون من المناسب أن أتوقف قليلا هنا لأروي قصتي مع
القصة ، ومع الكتابة بشكل عام ..

بدأت أكتب في سن مبكرة ، في حوالي السادسة عشرة ..
ومعظم كتابات تلك المرحلة تجارب ساذجة لم أعن بجمعها أو
الاحتفاظ بها .. ثم بدأت أكتب القصة القصيرة وأنا طالب بمدرسة
الحقوق ، وبعد تخرجي .. وكنت متأثراً في كتابتها بالأدب الروسي
أكثر من تأثري بالأدبين الانجليزي والفرنسي .. فقد وجدت في
الأدب الروسي أن كل شخص تقريبا مشغول بقضية كبرى ، هي
قضية خلاص الروح ..

يخيل إليّ أن الأدب الصادق هو الأدب الذي ، وإن سجل وعبر
وحلل وكتب بأسلوب واقعي ، لا يكتفى بذلك ، بل يرتفع إلى حد
التبشير ، وهذا ما وجدته في الأدب الروسي فسحرنى .

ويخيل إلى - مرة أخرى - أننا لا نستطيع أن نفهم روسيا إلا إذا فهمنا أنها تؤمن - لا أدري لماذا ؟ - بأن لها رسالة عالمية هي تخليص البشر كافة . وقد يكون في ذلك تفسير للدعوة العالمية للشيوعية ، كما قد يكون من الممتع حقاً مراقبة أثر التعايش السلمي الذي أصبحت تنادي به أخيراً على هذا الشعور الذاتي التغلغل فيها .

نشرت أوائل قصصى فى صحيفة « الفجر » التى كانت تصدرها المدرسة الحديثة برئاسة أحمد خيرى سعيد ، ومن بينها قصة كتبته وأنا واقع تحت تأثير الكاتب الأمريكى إدجار آلن بو^(١) ، وأخرى أبطالها من القطط والكلاب اسمها « فلة » مشمش . لولو »

وكانت « قهوة ديمترى » هى أول قصة نشرتها فى جريدة « السياسة » وقد خرجت منها بدرس فنى انتفعت به طول حياتى . فقد وصفت فيها قهوة حقيقية موجودة فى مدينة « المحمودية » وسجلت فيها الواقع كما هو ، وصورت العمدة بطربوشه المائل كما رأيته تماماً .. مجرد تصوير برىء لم أقصد من وراءه شيئاً .. فإذا بالعمدة يغضب على غضب شديد ويظننى أهزأ به .

حرصت فيما بعد على أن أتجنب مثل هذه المطابقة ، بعد أن

(١) وهى قصة « السخرية أو الرجل ذو الوجه الأسود » .

فهمت أن الأدب الواقعي ليس هو التصوير الفعلى ، وأصبحت الشخصيات التى أرسمها ليست منقولة عن فرد واحد ، بل عن مجموعة من الأفراد .

وأعود إلى منفلوط لأسجل الانقلاب الخطير الثانى فى حياتى . كنت راقداً بعد العشاء على السرير بعد نهار أنك روحى وأن له جسدى ، أقلب - ولا أقرأ - صحيفة يومية ، فإذا بنظرى يقع على إعلان لوزارة الخارجية بأنها ستعقد مسابقة تعين الفائزين فيها بوظائف أمناء المحفوظات فى القنصليات والمفوضيات .

إلقاء النظرة على الإعلان كان مجرد مصادفة .. ولكنها قلبت حياتى رأساً على عقب ، فقد تقدمت للمسابقة ، ونجحت وإن جاء اسمى فى ذيل قائمة الفائزين ، فصدر الأمر بتعيينى أميناً لمحفوظات القنصلية المصرية فى جدة باعتباره أسوأ المناصب الشاغرة وقتذاك .

ما أبلغ هذا الانقلاب فى حياتى !

فى جدة فيما بين عامى ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ حدثت فى حياتى ثلاثة أحداث هامة :

رأيت المسلمين يأتون للحج من جميع أرجاء العالم فيكونون لوحة

شاسعة كان لها أقوى الأثر فى نفسى .. وهناك درست المذهب الوهابى ومشكلات الحج والكورننتينات .. وكتبت حولها عدة مقالات فى مجلة « الرابطة الشرقية » ..

التقيت فى جدة بالعقلية الغربية المنظمة .. ممثلة فى بعض رجال السلك الدبلوماسى .. من أهمهم « سان جون فيليبى » المتشرق البريطانى الذى قام بدور هام لحساب مخابرات بلاده ، واجتاز « الربع الخالى » وألف عنه كتابا . و « فان در مولن » قنصل هولندا فى جدة ، وكان هو الآخر مستشرقاً تخصص فى وضع الخرائط عن الجزيرة العربية ..

وفى تلك الآونة كان النشاط الدبلوماسى قليلا ، فرحت أقضى وقت فراغى فى مكتبة القنصلية حتى قرأتها عن آخرها .. وفيها اكتشفت تاريخ الجبرتى لأول مرة ، وفتنت به أشد الافتتان ، فلم أعرف كاتباً أو مؤرخاً استطاع أن يصور روح الشعب المصرى مثله ، ومنذ ذلك الحين وأنا شديد الاتصال الروحى بالجبرتى حتى لقد وقعت عدداً من مقالاتى الأولى باسمه : « عبد الرحمن بن حسن » .. ومن أهمها ست مقالات عن « الدعابة فى المجتمع المصرى » كان هو مصدرى فيها ، ونشرتها فى جريدة « البلاغ » ، وقد أضيفت بالفعل الى كتاب « فكرة فابتسامة » .

*** .

نقلت من جدة إلى استامبول سنة ١٩٣٠ ، وهناك أتيح لى أن أرقب من قرب تلك التجربة الخطيرة التي قام بها مصطفى كمال حين حول دولة شرقية إسلامية إلى دولة علمانية حديثة ينفصل فيها الدين عن الدولة ، وقد قرأت عن مصطفى كمال كثيرا والتقيت به أكثر من مرة وربما أتيح لى أن أكتب عنه يوما .

وفى استامبول ارتديت القبعة لأول مرة ، وتعلمت أن للقبعات علما وأصولا ، وأن مايصلح للنهار أوالرحلات لا يصلح للمساء أو السهرة ، وأن لكل زى القبعة التى تتناسب معه واضطرت - بحكم الوظيفة - إلى شراء ستة أنواع مختلفة من القبعات بالاضافة إلى الطربوش .

وبذهابى إلى تركيا ، عدت إلى الأرض التى هاجر منها جدى وعثرت هناك على أقرباء لنا سكنت عندهم ، كما تعلمت التركية على كبر وأتقنتها .. فلم تكن اللغة التركية تستخدم فى بيتنا إلا للسباب فى لحظات الغضب .. كل ماتعلمته منها فى مصر لايزيد على كلمات مثل : أدب سيسى ، خرسيس ، سكرتيره ..

وحاولت الاتصال بأدباء تركيا ، وأسعدنى الحظ بمقابلة الشاعر عبد الحق حامد - شكسبير تركيا - فى أخريات أيامه والشاعر يحيى كمال ، ولكنى لم أعثر على الشاعر محمد عاكف وعلمت أنه فر من تركيا بعد الحركة الكمالية ، وأقام فى مصر زمنا .

وبعد أربع سنوات حافلة قضيتها فى تركيا نقلت إلى روما ،
فانتقلت من دكتاتورية أتاتورك إلى فاشستية موسوليني ، وكما
تعلمت التركية تعلمت الإيطالية ، وأقبلت على الأدب الإيطالى أغترف
منه ، وقرأت مسرحية موسوليني الوحيدة « مائة يوم » وكتابا آخر
ألفه بعنوان « أخى أرناالدو » وعلمت أنه كان يكتب خطبه وبياناته
الرسمية بنفسه ، فكانت قطعا من الأدب الحار الملتهب .

فى تلك السنوات بدأ اتصالى المباشر بالحضارة الأوربية ،
وأخذت موقف التلميذ فى الموسيقى والتصوير والمعارض والمتاحف
والمسارح ، وإذا كانت الثقافة فى روما وحركة التجديد والنشاط
والابتكار لاتبلغ الذروة التى بلغتها فى باريس ، فقد كانت تناسب
شخصا مبتدئا ، مثلى ، معالمها واضحة ملموسة ، وضجتها محدودة
وحياة الليل فيها لم تكن صارخة كما يقول الآن فوجدت نفسى
غارقا فى عصر النهضة الذى نقل أوربا كلها من الظلام إلى النور
كل بضاعتى فى الموسيقى والتصوير وبقية الفنون ، الفضل فيها
أرده إلى السنوات الخمس التى قضيتها فى روما .

ورغم ذلك فقد كنت أشعر دائما أن فى داخلى شيئا صلبا
لايزوب بسهولة فى تيار حضارة الغرب ، وقد وضحت ذلك مرة فى
مقال قارنت فيه بين الأثر الذى تتركه روما فى القادمين إليها من
الشمال والنازحين إليها من الجنوب ، ولاحظت أن أهل الشمال

ينبهرون بشمسها وحضارة عصر النهضة ، أما أنا فقد وصلتها
وعندى قدر أكبر من اللازم من الشمس .. وعندى حضارة .. إن لم
تفق فهي تماثل حضارتها ، وعندى دين هو نظام متكامل فيه
الغناء .

عشت فى روما مع أطماع موسولبنى وبهلوانيته وزرت ألمانيا
وسمعت هتلر ورأيتة هو وأعوانه وهم يؤججون الحركة النازية
بالشعارات الضخمة ومشية الأوزة .

وطوال تلك السنوات لم أنقطع عن التفكير فى بلادى وأهلها
كنت دائم الحنين إلى تلك الجموع الغفيرة من الغلبة والمساكين
الذين يعيشون برزق يوم بيوم . وحين عدت إلى مصر سنة ١٩٣٩
شعرت بجميع الأحاسيس التى عبرت عنها فى « قنديل أم هاشم »
إن بطل القصة شاب يريد أن يهز الشعب المصرى هذا عنيفا
ويقول له :

« اصبح .. تحرك ، فقد تحرك الجماد ! .. »

إنها قصة غريبة جداً كتبتها فى حجرة صغيرة كنت
أستأجرها فى حى عابدين ، وعشت فيها لوثة عاطفية مثيرة
عبرت عنها فى أناشيد « بينى وبينك » التى تجدها فى نهاية
هذا الكتاب .

واسم إسماعيل ، بطل « قنديل أم هاشم » أخذته من اسم

صديق لى يدعى إسماعيل كامل ، كان آخر منصب شغله هو سفير مصر فى الهند ، فقد كان يمثل فى نظرى محاولة المزاوجة بين الشرق والغرب .

إن اسمى لا يكاد يذكر إلا وينكر معه « قنديل أم هاشم » كأنى لم أكتب غيرها .. وكنت أحيانا أضيق بذلك ولكن كثيرين حدثونى عنها واعترفوا بعمق تأثيرها فى نفوسهم .. منهم أديب يمنى قال لى لقد أحسست أنك تصفنى حين أعود من القاهرة إلى اليمن .. وقال لى بائع كتب قديمة : مش القصة اللى فيها واد بياكل بفتيك فى أوربا وأهله بياكلوا طعمية فى مصر !!

وحين أحاول البحث عن سبب قوة تأثير « قنديل أم هاشم » لا أجد ما أقوله سوى أنها خرجت من قلبى مباشرة كالرصاصة وربما لهذا السبب استقرت فى قلوب القراء بنفس الطريقة ..

تقلبت فى وظائف وزارة الخارجية ، وشغلت فترة وظيفة مدير مكتب الوزير ، وكانت السفارة السرية للوزارة فى درج مكتبى ، وعملت مع النحاس والنقراشى وإبراهيم دسوقى أباطة وإبراهيم عبد الهادى وأحمد محمد خشبة ..

وفى سنة ١٩٤٢ وجدتنى أشغل وظيفة مرموقة وقد بلغت السابعة والثلاثين من عمرى ومازلت أعزب ، فتزوجت كريمة عبد اللطيف سعودى المحامى وعضو مجلس النواب عن الفيوم ..

ولم تدم سعادتي معها أكثر من ثلاثة أشهر ، أصيبت بعدها بمرض خطير مؤلم سحب النور من عينيها ، وسرعان ما توفيت بعد أن أنجبت لي وحيدتي « نهى » . وتركت في نفسي حسرة لا تنتضي . وأثناء عملي بديوان وزارة الخارجية توثقت صلتى بالمحقق للبحاثة الأستاذ محمود شاكر ، وقرأت معه عددا من أمهات كتب الأدب العربي القديم ودواوين شعره .. ومنذ ذلك الحين وأنا شديد الاهتمام باللغة العربية وأسرارها ، وفي اعتقادي أنها لغة عبقرية في قدرتها على الاختصار الشديد مع الإيحاء القوي ..

ولست أخجل من القول بأنني منذ أمسكت بالقلم وأنا ممثلة ثورة على الأساليب الزخرفية ، متحمس أشد التحمس لاصطناع أسلوب جديد أسميه الأسلوب العلمي الذي يهيم بالدقة والعمق والصدق .. ولقد أرضى أن تغفل جميع قصصى وكتاباتي ولكنى سأحزن أشد الحزن إذا لم يلتفت أحد إلى دعوتى لتحديد اللغوى فى محاضرتى « حاجتنا إلى أسلوب جديد » ^(١) وفى كثير من كتاباتى الأخرى .. والأسلوب الذى أطالب به هو أسلوب علمى يتميز بطلب الحتمية والدقة والوضوح ، لأن اللفظ عندى هو وعاء الفكر ، ولا وضوح لفكر إلا بهذا الأسلوب العلمى الدقيق .

(١) أرجو أن تراجع نصها فى كتابى « خطوات فى النقد » .

ومفهوم الحتمية .. حتمية اللفظ - هو أن يختار كل لفظ بدقة ليؤدي معنى معيناً بحيث لايمكنك أن تحذفه أو تضيف إليه لفظاً آخر أو تكتب لفظاً بدلاً من آخر .. ولذلك قد أكتب الجملة الواحدة ثلاثين أو أربعين مرة حتى أصل إلى اللفظ المناسب الذي يتطلبه المعنى ..

وأهمية هذه الدعوة ترجع إلى أنها تعود الذهن على عدم استعمال الفاظ عامة ، معانيها غير محددة ، وموضوعة في مكانها بلاسبب واضح .. فمثل هذه الألفاظ لا تخل بالمعنى فقط ، بل تشل قدرة الذهن على التفكير الناضج المحدد .. ولذلك أضيق أشد الضيق باستهانة الكتاب باللفظ واستخدامهم كلمات بلا معنى ..

ولكنى أشرت مع ذلك كله ألا يبدو على الكلام أثر من عرق الكاتب وجهده ، بل لابد أن يختفى هذا كله حتى يبدو الأسلوب شديد البساطة .. عليك إذا عزفت على العود ألا تسمع الناس خبطة الريشة ، وإذا كتبت ألا تسمع القارئ صرير القلم ..

ونقلت سنة ١٩٤٩ سكرتيراً أول للسفارة المصرية في باريس
إن روما بالنسبة لباريس أشبه بمسرح صغير بالقياس إلى محيط
هائل بلاقرار ..

وكان أهم ما شعرت به في باريس ، وأعظم ماعشته فيها هو ذلك الإحساس الغامر بطعم الحرية ، ولم أكن ذقتها بهذا الشكل لا في القاهرة ولا في جدة ولا في تركيا ، ولاحتي في روما .. في باريس كل إنسان حر والحكومة هناك لا تشعر بها إلا في شخص رجل المرور فقط لاغير ..

وعلى درب الفن التقيت بزوجتي الثانية ، جان ميرى جيهو لفتت لوحاتها وتماثيلها نظري ، ومن خلال المناقشات الفنية تولد الود ، فالحب الذي نضج على نار هادئة . وتزوجنا سنة ١٩٥٤ ومن أجلها تركت السلك الدبلوماسي لأعمل في وزارة التجارة والصناعة مديرا لمصلحة التجارة الداخلية .

وقبل ذلك عملت مستشارا لسفارتنا في أنقرة سنة ١٩٥٢ وبقيت فيها عامين رقيت بعدهما وزيرا مفوضا لمصر في ليبيا ..

وفي سنة ١٩٥٥ أنشئت مصلحة الفنون بوزارة الإرشاد القومي ، فكنت أول وآخر مدير لها ، إذ ألغيت سنة ١٩٥٨ فنقلت مستشارا لدارالكتب ، حيث أتيح لي أن أفرغ لقراءاتي وأبحاثي سبعة أشهر قدمت بعدها استقالتى من الحكومة .

وخلال السنوات الثلاث التى عملت فيها في مصلحة الفنون عاصرت وشاركت ونفذت الخطوط العريضة للنهضة الفنية في مصر إبتداء من إنشاء المعاهد الفنية ومسرح العرائس ، وأوركسترا القاهرة السيمفونى وكورال الأوبرا .. حتى إنشاء فرقة « ياليل

ياعين « و » ندوة الفيلم المختار « التي تخرج فيها عدد غير قليل من شباب مخرجى السينما المصرية وتقادها ..

وفى إبريل سنة ١٩٦٢ عينت رئيسا لتحرير مجلة « المجلة » وظللت أتولى مسئوليتها حتى ديسمبر ١٩٧٠ وطول تلك السنوات حاولت أن أحافظ للمجلة عل شعارها الذى اتخذته لنفسها منذ انشائها ، وهو « سجل الثقافة الرفيعة » ، فسعيت ما وسعنى السعى لوصلها بالجامعات المصرية بنشر أبحاث أساتذتها النابهين كما حاولت ربطها قدر الامكان بمشاكل المجتمع الواقعية ، وما من بحث قيم بعيد عن النغمة الخطابية والدعائية والتبسيط إلا نشرته فيها ، بل وسعيت إليه وطلبتة .

لم أتصور وظيفة رئيس التحرير على أن الدولة سلمته مجلة ليتبجح فيها على هواه ، ويطلع على القراء على كل عدد بمقال له أو عنه ، بل إن واجبه يفرض عليه أن ينشر فى المجلة أحسن ما يصله من بين ما يصله مقالته هو ، فإذا وجد فيما يصله ما هو أفضل منها لم ينشرها .

يبدو أن زحمة العيش وتشابك المصالح كانا يحولان بين العناصر العلمية والأدبية الممتازة وبين التنبه إلى دورها فى احتضان « المجلة » وتبنى رسالتها . وما لم تشعر العناصر بمسئوليتها عن أمثال هذه المجلات الثقافية الجادة ، فسنظل ننضج فى بئر غير فياضة .

ورغم ذلك فقد نجحت فى تحويل مقر « المجلة » إلى ندوة متصلة لاتكاد تنفص ، يشارك فيها عدد كبير من شباب الأدباء والباحثين احتضنت «المجلة» إنتاجهم ، وكان لها شرف تقديم الكثيرين منهم إلى القراء لأول مرة .

هل يهيك أن تعلم بعد ذلك أنى نلت جائزة الدولة التقديرية فى الآداب سنة ١٩٦٩ ، وأنى أشرف بعضوية المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية ؟!

وأعود لوصل ما انقطع من الحديث عن كتاباتى .. لقد عالجت معظم فنون القول من قصة قصيرة ، ورواية ونقد ودراسة أدبية وسيرة أدبية ومقال أدبى ، وترجمت عددا من القصص والمسرحيات ولكن تظل القصة القصيرة هى هواى الأول ، لأن الحديث فيها عندى يقوم على تجارب ذاتية ، أو مشاهدة مباشرة ، وعنصر الخيال فيها قليل جدا ، دوره يكاد يكون مقصوراً على ربط الأحداث ولا يتسرب إلى اللب أبدا ..

وأهم الأفكار التى ألححت عليها فى قصصى هى :

أولا : الإعلاء من شأن الإرادة وجعلها أساسا لجميع الفضائل فالعالم فى نظرى معركة كبيرة ، والسلاح الأول الذى يستخدمه

الإنسان فى خوضها هو الإرادة .. وما أكثر ما وصفت شخصية رجل طيب ولكنه ضعيف ، فتكون النتيجة الحتمية أنه يجزأ جزأ .. وهذا واضح فى قصص مثل « نهاية الشيخ مصطفى » (نشرت فى جريدة « السياسة » سنة ١٩٢٧) و « أم العواجز » و « والسلحفاة تطير »^(١) ..

ثانيا : الشغف بالدراسات والتحليلات النفسية وكانت لى قراءات مستفيضة فى علم النفس وتراجم كبار الفنانين المصابين بتمزقات روحية ونفسية وتأثرت بأراء فرويد وأدلر .. ومن القصص التى يتضح فيها هذا الشغف « الفراش الشاغر » و « سوسو » (مجموعة « عنتر وجوليت ») و « مرآة بغير زجاج » (مجموعة أم العواجز) وأشير فيها إلى أن كلامنا خزانة مغلقة لا يعرفها أحد ؛ وأن سر الحياة فى المقدرة على الجذب ، وفيها تعبير غريب جدا فى كلمات قليلة « وعجز يدي عن الامتلاك » ، إنه أصدق وصف لأشخاص تضيع منهم محافظهم وأموالهم .. وزوجاتهم ، لافتقارهم القدرة الإيجابية على الجذب .

ثالثا : التنبه لمفارقات الحياة ، وأول هذه المفارقات جبروت الإنسان وضعفه فى وقت واحد ، ومن هنا تنشأ نغمة السخرية التى تسرى فى كثير من قصصى .

رابعا : الاهتمام بوصف الحيوان ، ومن أمثلة ذلك قصة « فلة » .

(١) القصة الثانية فى هذا الكتاب .

مشمش . لولو » ، « عنتر وجولييت » ، ووصف الحمار في « خليها على الله » ، والجمل ، والبقرة والماعز في « صبح النوم » .
خامسا : في المرحلة الأولى انشغلت بالجنس ، قصورت الغريزة الجنسية كقوة واعية له إرادتها المستقلة التي تنفذها من خلال البشر غير مهتمة بقوانينهم أو أعرافهم . وفي قصة « احتجاج » (مجموعة « أم العواجز ») صورت سيطرة هذه الغريزة على بيت ، لذلك تعمدت أن أكثر فيها من المصطلحات الفسيولوجية : قىء الحامل ليلة الدخلة ، غسيل الفوط الصغيرة المبقعة ، رائحة العرق .

ومنذ اشتغلت بكتابة القصة القصيرة ، وأنا أحاول دائما العثور على أشكال فنية جديدة . ولعل في قصة « البوسطجي » (مجموعة « دماء وطين ») كنت أول من استخدم « الفلاش باك » أي البدء بالاحداث المتأخرة في القصة لقد كتبت هذه القصة في استامبول ومازلت أذكر تلك الليلة التي كتب فيها وصف ليل الصعيد ، وكيف شعرت برجفة شديدة ، وأنا أكتبه .. ولقد سررنى أن سمعت من بعض من قرءوا القصة أنهم أحسوا هذا الجزء بنفس الرجفة (١) ..

(١) « ليل في ظلمة العمى .. تلفح به الكون مرغما هبط على الفضاء حملا ثقيلا ، أحاط بالأرض كالقيد ، غطى الحقول كالقفن ، ولف القرى كالضماد . وانحدر - ولا حد لاتساعه - إلى الشقوق فاحتواها ، ثم تلفت يبحث عن مداخل النفوس التي يعلم أنها تستقبله وتتشربه فاحتلها يطمئ فيها هو الآن في كل زهرة لكم النحل يتسلل كاللص إلى قلب عباس ، على غفلة منه .. »

وفى قصة « السلحفاة تطير » استخدمت الشكل الدائرى ،
فانتهت القصة حيث بدأت .

وقد تكون رواية « صبح النوم » أحب أعمالى القصصية إلى
نفسى لأنها تطبق صارم للمبدأ الذى أنادى به فى ضرورة التزام
الدقة والعمق فى أسلوب الكتابة ، فليس فيها لفظ واحد لم يكن
موضع جس ووزن ، وفيها صفحات كاملة لا يتكرر فيها لفظ
واحد ، والمسألة ليست صنعة بقدر ما هى ثراء فى المعانى
والأحاسيس التى تتطلب ألفاظا لا تتكرر . ومن الأجزاء التى أعتقد
أنه حالفنى التوفيق فيها منولوج التربى الذى يناجى الطبيعة ،
فالإنسان لا يلتحم مع الطبيعة التحاما كاملا إلا عند الموت ، والتربى
فى الرواية هو صاحب الحان الذى لا يستطيع أن يرى الناس إلا
على حقيقتهم وهم سكارى ، فلما أغلقوا له الحان لم يجد أمامه
سوى الموتى ليرى فيهم الإنسان على حقيقته .

وإلى جوار القصة ، والمقال الأدبى ، لا الصحفى ، أسهمت
بقدر لا بأس به فى النقد والدراسات الأدبية ، فكتبت تاريخ « فجر
القصة المصرية » بأسلوب درامى يجمع بين الحقائق العلمية
والتشويق القصصى ، واهتمت فيه بإبراز المفارقات التى تثير
السخرية كقولى عن الدكتور محمد حسين هيكل حينما نشر
روايته : « زينب » بتوقيع « مصرى فلاح » : « إني » لم أر رجلا
مثله يتكرر حين يتشرف .

ويدل كتابى « خطوات فى النقد » على اتصالى منذ وقت مبكر بالحركة الأدبية فى مصر رغم بعدى المادى عنها ، ففيه مقالات عن ديوان رامى « ومصر ع كليوباترا » لشوقى « وأهل الكهف » لتوفيق الحكيم .

وأعرف أنى متهم بأنى ناقد تأثرى ، ولكنى فى مقالى عن « مصر ع كليوباترا » مثلا تحدثت عن أدق تفاصيل المسرحية فلم أترك حتى الشخصيات الثانوية . وفى مقالى عن « عودة الروح » لتوفيق الحكيم لعلى كنت أول كاتب مصرى يثير قضية الفن للفن والفن للحياة ، وقد أخذت على الرواية أن الذى يدافع عن مصر فيها رجل فرنسى !

وفى مقالى عن « المستحيل » لمصطفى محمود تحدثت عن كيفية نشوء الفكرة لدى الكاتب ، ثم كيف يخرجها على الورق ، كما قدمت تفسيراً اجتماعياً لشخصية كشكش بك يتضح منه مدى حبى لمصر وإشفاقى عليها .

وأزعم أنى أسهمت فى تطوير الكتابة الفكاهية ، خير ما يمثلها كتابى « فكرة فابتسامة » فالفكاهة فيه تقوم على المفارقات العقلية ودقة الملاحظة لسلوك الناس ، ومن مقالاته القريبة إلى قلبى « خرج ولم يعد » و « الحكاية وما فيها » و « سبعة فى قارب » الذى قدمت فيه تفسيراً لكل النوازع الفنية .

ومما أعتز به صداقاتى العديدة بالأدباء الشبان واحتفائى بكتاباتهم على اختلاف مذاهبها ، فالحنو على الجيل الصاعد ليس

مسألة عاطفية فى نظرى فالفنان الصادق هو الذى يشعر أن المعبد أو الهيكل الذى يعيش فيه يجب أن يستمر وأن سلمه جيل إلى آخر ، هناك بالطبع لذة الأب وهو يرى ابنه يتقدم ، ولكن اللذة الأساسية هى المتصلة بوجود الفن واستمراره .

لعل ذلك يفسر كثرة المقدمات التى كتبتها لقصاص الأدباء الشبان ، وقد سمعت من يقول إننى جاملتهم ، والواقع أننى لم أكذب فى أى مقدمة كتبتها بل قلت الحقيقة بأسلوب رقيق ، ولكنى أغضب حينما يوصف نقدى بأنه « دبلوماسى » ، لأن هذا معناه أنه نقد منافق ، وأنا سعيد بتقديم عدد كبير من الأدباء الشبان وبصفة خاصة محمد سالم والشبان الستة الذين اشتركوا فى إصدار مجموعة « عيش وملح » والتى أضيفت إلى كتاب « أنشودة للبساطة » .

وكانت لى مشاركة لأبأس بها فى الترجمة ، فترجمة مسرحيتى « الطائر الأزرق » لميتراينك و « دكتور كنوك » لجول رومان وروايات : « أنتونى كروج » لتوماس مان ، « ولعب الشطرنج » لستيفان زفايج ، « والبلطة » لميخائيل سافوفيانو ، وسيرة اسكندر دوماس التى كتبتها إديث سوندرز بعنوان « الأب الضليل » بالإضافة إلى كتاب « القاهرة » لدموند ستيوارت ، كما قمت بمراجعة ترجمة عدد من المسرحيات العالمية التى أصدرتها وزارة الثقافة .

أما الظاهرة الغريبة التى أثار كثيرا فى تحليلها وأنا أتأمل

حياتى وإنتاجى ، فهى أنى وإن كنت من أصل تركى قريب ، فإنى أحس بأنى شديد الاندماج بتربة مصر وأهلها ، وفى بعض الأحيان يرجئى هذا الشعور رجا عنيفا .. ومعرفتى باللغة العامية المصرية وتعبيراتها تفوق ماحصلته منها مباشرة . قد يكون ذلك راجعا إلى الفطرة والحدس والإحساس غير الواعى ، ولعل هذا الحب هو الذى يميل بى إلى استخدام بعض الكلمات العامية فى كتاباتى رغم أنى من المهوسين بالفصحى .

وأثناء إقامتى الطويلة فى أوربا كان أكثر ما أحن إليه فى مصر هو أحيائها الشعبية القديمة التى أسمع فى أزقتها كلمات مثل « اجرانها » « يادلعدى » وأعيش تلك الروح الشعبية الحلوة الصابرة التى حاولت تصويرها فى « قنديل أم هاشم » ..
يا أخى ..

ها أنذا قد فتحت لك قلبى ، وقدمت لك ما قدرنى الله عليه من سيرتى وأرائى ، أيا كان حكمك عليه فسأتشفع عندك بمثل فرنسى معروف يقول :

« إن أجمل امرأة لا تستطيع أن تمنح إلا ما عندها -
لا أكثر .. »

يحي حقى

(مايو ١٩٧٤)

كناسة الدكان

شقيقة الفجر

من فضائل رمضان أنه يتيح لعدد كبير من الصائمين أن يتذوقوا بعد السحور متعة فترة تفوتهم هم وأغلب الناس بقية العام لأنهم من حزب نوم الضحى ، فيهم من يسهر اضطرارا لأنه من الكادحين ، وفيهم من يسهر دلاء لأنه من عشاق الليل أعداء الشمس ، إنها شقيقة الفجر ، ياله من جمال ، أعجب كيف يفغل كثير من الناس عنها ، ليس إلا عندها يمتلئ القلب ، بأقصى ما يقدر عليه من الاحساس بعظمة الخالق ، بروعة الكون ، بالتشوف للظهر ، بالانبهار بالجمال .

ومن العجيب أن «القرآن الكريم» منتبه لشقيقة الفجر ، متميم بجمالها ، أنه أقسم بالفجر «والفجر . وليال عشر» ، ربط بينه وبين صدق النية وصفاء الروح : «إن قرآن الفجر كان مشهودا» رسمه على لوحة مبهجة الألوان بخيط أبيض وخيط أسود ، ما أعجب رعشة هذه اللحظة من الزمان .

الآن لا أشهد شقيقة الفجر مرة إلا ردتني بقوة إلى ذكريات طفولتي ، دنياى حينئذ هي دنيا المسموعات لا المرئيات ، بالليل

أسمع دقة نبوت الخفير على الأرض فلا ينفع الأمن المراد لها أن
توحى به إلا فى إثارة مخاوفى من القوى الشريرة المبهمة التى
تتربص بنا فى الظلام ، الجن والعفاريت والست المزيرة ، والبغلة
التي تصطنع الوداعة والود وتستدرجك لتركبها . فإذا تحامقت
ونسيت المواعظ علت بك درجة حتى تبلغ عنان السماء ، فأنت فى
خطر أن تدوخ فتتهوى إلى الأرض ويندق عنقك ، ثم يشق الصمت
صوت مرعب يخفق له قلبى خفوقاً مؤلماً ، صوت البومة ، أم قويق ،
ربيت على أنها نذير خراب وقرب هبوط ملاك الموت على الأرض ،
لا يعود للسماء إلا وفى جعبته روح إنسان ، أدعو الله فى سرى ألا
يكون المخطوفة روحه واحداً من أهلى ، وكأنتى وثقت باستجابة
دعائى ، فأسأل : ترى أى الجيران سيقع عليه الدور ؟ إننى أرثى
له ولأهله حتى ولو كان بعد سابع جار .

وصوت البومة من طبقتين مختلفتين بينهما فاصل ، أولاً خافت
يشبه الأنين يبعث فى قلبى الحزن مع الخوف ، هذا والله هو البكاء
بعينه ، ثم فجأة صرخة قصيرة حادة قاسية متوحشة ، لونها فى
أذنى لون الدم ، وكنت لا أعرف حينئذ أنها صرخة الانتصار حين
تنقض على قنيصتها ، ولكنها كانت تجعلنى أحس احساساً عميقاً
مبهما بأن العالم الذى أعيش فيه يسوده قانون صارم لا يرحم :
قانون الافتراس ، صراع بين القوى والضعيف ، إما أكل وإما

ماكول ، كنت أرتعب من أن أكون من الماكولين ، وإن بقيت غير واثق
كل الثقة أننى ساكون من الأكلين ، كنت على غير علم منى أمتحن
قدرتى ، بين الوثوق والشك . لعل هذه اللحظة من التردد صحبتنى
فيما بعد طول عمرى .

وحين كبرت وقرأت الشعر الانجليزى هالننى - نعم ، أقول
هالننى . فهذا أصدق وصف لحالى - أنى وجدت صوت البومة عنده
غير كريبه ، لا يندثر بخراب أو موت ، يسلكه بين بقية أصوات الطير
الأنيسة ، ويرى فيها إحدى صلات الإنسان بأسرار الكون وجماله ،
فهتاف المخلوق للخالق ، دعاء وتسبيح ، كيف يمكن اذن أن يقوم
تفاهم بيننا وبين الانجليز ؟

ولكن مهلا مهلا ، كل هذه المخاوف ستزول ، سيكون لها عوض
جميل ، سيأتى به الفجر . وستنقضى عنده الغمة ، سيصل إلى
سمعى صوت حلومرتين مرة لأنه بعيد ، ومرة لأنه يملأ قلبى بالفرح
والخشوع معا ، إنه صوت المؤذن : الله أكبر الله أكبر حينئذ أحس
بأننى فى حوزة رب قدير ورحيم معا ، صوت المؤذن هو الذى يبدد
عندى الظلام والمخاوف . وما هو ذا بشير آخر بالصبح ، إنه صوت
الديك . يؤذن لى هو أيضا من على سطح قريب ، كأنه يقول : أصبح
يا نايم .

صدقنى ، لا أزال أنكر بوضوح صوت هذا الديك العجوز زميل

طفولتى ، صوت أجش كأن صاحبه من مدخنى الجوزة . وكم كان يطربنى الفرق بينه وبين أول أذان للديوك الصغيرة حين تبلغ أشدها وينبت طرف عرفها الأحمر ، صوت رقيق ناعم لطفل يبدأ تعلم الكلام ، ويبلغ سمعى أحيانا صوت طائر نسميه بالسقساقة ، هو بشير خير ، ينبئ عن قرب حضور ضيوف أعزاء ، أقارب أو أغراب ، هى طائر ضامر مسحوب كالسهم ، وربما بلغنى أيضا صوت طائر آخر كنت أراه يجمع بين الفكاهة والوقار ولكن دون أن اصدق فكاهته أو وقاره ، وهذه هى مأساته ، إنه صوت كأكأة الغراب .

بقى من ذرارى الليل وأصواته شبح أسود ضخم له صرخة حادة أيضا ، ما مرق مرة أمام النافذة وقد فرد جناحيه العريضين إلا فزعت ، إنها الحدأة ، خطافة الكتاكيت وبضاعة بائع جوال يحملها على رأسه وينادى فى الطرقات : «يا جابر !» .. إنه بائع لحم الرأس ، كل طائرة حديثة هى من سلالة الحدأة . وكنا نعجب لقول يردد علينا بلهجة التاكيد المؤيدة بالمشاهدة أن بالاسكندرية طلسم يحرمها على الحدأة ، فسماؤها ظل من هذا الطير الجارح . ولا أعرف إلى اليوم مبلغ الصدق فى هذا القول . وإذا لم يصدق فمن أين أتت هذه الشائعة وما سببها ؟

رويت لك ذكريات طفولتى الملفوفة فى قماط من عالم الأصوات ،

قصدت بها أيضا أن أنبه الشباب عندنا إلى هواية جميلة منتشرة في البلاد المتحضرة ، بل يتعشقها رجال وقودون في أعلى الدرجات من السلم الاجتماعي ، إنها تتيح لشبابنا التزود من العلم والانتباه لأسرار الخلق وجماله ، فعند أبناء كل بلد متحضر هواية دراسة طيوره ، مقيمها ومهاجرها ، معرفة طبائعها وعاداتها في الطعام والعشق وتربية الأولاد ، فرز أصواتها وأعشاشها وبيضها ، تباين أحجامها وألوانها ، لو فعلوا لوجدوا في هذه الهواية أكبر النفع واللذة معا ، أم تراهم - كما فعلوا في أشياء أخرى كثيرة - يتركون ذلك للأجانب النازلين بديارنا ؟

(«التعاون» ، العدد ٢٥١ ، ١٠/١٢/١٩٦٧ ، ص ١٠)

جانب الرهبة ..

عن طريق الأذن لا العين بدأ فى طفولتى احساسى بتلك اللحظة الجميلة الرهيبية معا : مولد الفجر وتردد أوائل أنفاسه ، فلا قيام للأسرة كلها من الفراش ، ولا فتح الشيش لأنه جرح للخلوة عندنا وعند الجيران ، ولا خروج إلى الطريق إلا والشمس قد علت قصبة ونصف على الأقل ، (هذا القياس من قبيل التحسر على أننى كنت لا أسكن الريف) .

هكذا حال أغلب الأسر التى يعولها موظف فى ديوان ، أطبقت على مسكنه جدران العاصمة ، وضمان الرزق وانتظامه ، ثرية مستكفية ترعرع فيها ميله إلى التكاسل .

وربما أيضا عن طريق الأنف ، فحتى فى الشتاء والنوافذ مغلقة بإحكام تحس هى الأخرى بطعم الفجر حين يتسرب إليها رغم السدود هواء كائما انعدم وزنه ، رق ولطف وترطب ، تطهر وتطيب فيكاد الفم يذوق أيضا حلاوته ، إنه نشوة لا خمر ، ولكن الاعتماد كله على الأذن ، القابعة داخل أسوار الجدران المطبقة ، المنتبهة ، المفنجلة ، لواقفة على ذنبها - كما تقول العامة - من فرط اللهفة والتحفز .

وإذ غابت رؤية العين فقد انطلق الخيال واشتط في شروده ،
وتوهم كائننا ما لم يكن ، وكانت له تهاويل تقيم بدل الحقيقة حقيقة
من عندها لا تقل عنها اقتناعا وصدقا ، ولأن الطفولة هي فترة
التملص إلى الالف والثقة والاطمئنان - ولو انصياعا أو صلحا -
من قبضة الحيرة والشكوك وتتابع امتحان الأشياء والمعاني والرموز ،
من قبضة عالم الأسرار المجهولة ، لا حديث معه ، أخذا وعطاء
إلا بلسان الخوف ، فإن الخيال هو الذى تكفل بتضخيم جانب
الرغبة بخسا بجانب الجمال فى لحظة مولد الفجر وتردد أول
أنفاسه ، فانفلات مكاننا فوق سطح الكرة الأرضية من بحر
الظلمات إلى النور يصحبه احساس الصدور بثقل كتلتها الضخمة
التي تجثم عليها ، كائنا «فوق» أصبحت «تحت» احساس بدورانها
حول محورها ، هذه الرحى أى شئ تطحن غير العظام واللحم منا ،
أحتم ألا تخف عن سمعنا إلا إذا كفت هى عن الدوران ؟

احساس - لفترة - بأن المدينة الكبيرة وحش مهول ، كفانا نومه
بالليل شره ، ها هو ذا يهم بالصحيان ، إنه ساذج شرس معا ،
ولأنه ساذج فشراسته حمقاء ، وغير مأمونة ، وقد تنور لأوهى
الأسباب ، ومرة أنها أرض معركة ، قطع الليل فيها القتال ، وها
هو ذا يوشك أن يتجدد مع أول شعاع للشمس ، قتال بين آلاف من
الجيش ، وكل جيش قوامه فرد واحد ، مدجج بالسلاح ، يا قاتل

يا مقتول ولا ثالث للاحتمالين ، ولو فرضنا المستحيل وساد السلم
فإنه هدنة بين معركتين .

ليس بالقليل جدا ولا بالكثير جدا عدد الأصوات التى تمشى بين
يدى الفجر لتعلن عن مقدمه وترحب به بصوت إنسان (المؤذن) ،
وصوت حيوان (صياح الديك وزقزقة الطير وتسبيحة الكروان) هى
التى تتكفل بزف الجمال فى مولد الفجر إلى أذننى ، أما جانب
الرغبة فكان يتكفل بها - ولا عجب - صوت للحديد ، صوت احتكاك
عجلات بقضيب ، كانت أذننى تبعد بالنهار كثيرا وبالليل قليلا عن
مهبط مسجد السلطان حسن ، حين يبلغه الترام القادم من شارع
محمد على يستدير إلى اليمين بقوة الزاوية القائمة ليعيد من ورائه
المسجد إلى ميدان القلعة ، فيكون لاحتكاك العجلات بالقضيب عند
الاستعادة صوت حاد ، لا أسمعه بالنهار ولكنه يطعن أذننى مع أول
ترام يولد مع الفجر ، فتكاد تجز له أسناني - صرير معدنى ، حاد
فج ، سمج ، بلا حياء ، قاس ، كأنه شحذ سكين للذبح ، هذا
ولا ريب أول صليل السيوف ، وقد بدأت المعركة ، وعجل الترام هو
اختصار للرحى التى تطحن منا اللحم والعظم .

حينئذ يتغلب فى قلبى صوت على صوت ، الصوت المغلوب كان
يهمس لى : لا تخف ، إن الله رازقك كما يرزق الطير ، تمضى
خماصا وتعود بطلانا لأنها مؤمنة متكلة على ربها ، خالقها ، إنه بها

رحيم ، والصوت الغالب يفرخ لى : ليس فى يدك ضمان ، فلا اتكال
لك إذن إلا على نفسك وسعيك ، وإلا لسقطت على الأرض وداستك
الأقدام ومضغت الأنبياب قبل سيرتك لحملك .

ولكن ما يكاد صوت المؤذن يصل إلى سمعى من بعيد حتى
ينعكس الحال فيصبح الغالب مغلوبا والمغلوب غالبا .

(«التعاون» ، العدد ٢٥٥ ، ٧/١٢/١٩٦٩ ، ص ١٠)

طائر الرهبة ..

عن طريق الأذن لا العين يتولد احساس الطفولة بأن عالم
المرئيات ملفوف بعالم آخر خفى ، لا تقض أسرارہ .. مخيف ،
مخلوقاتہ لا نراها رأى العين بل تمثل فى تصورنا بالسمع عنها ،
الغول ، أبو رجل مسلوخة ، الست المزيرة ، بغلة العشرى ، الجن ،
العفاريت ، الأخت المقيمة تحت الأرض ، كذلك كان لقائنا برهبة
الموت وامتناع سره عن الفهم ، لا تتحرك شعرة فى رءوسنا لرؤية
الجنائزات أو سرادق المآتم ، أو لطم الخدود ، هذا شئ مزعج ولكنه
غير مخيف ، لقد تكفل صوت مميز - لا نسمعه إلا ليلا - بأن ينقل
إلينا الاحساس برهبة الموت ولغزه فى عنف شديد .

ها أنذا راقد فى الفراش فى حضن أمى ، أنعم بلذة الشعور
بالانتماء ، بالحنان ، بالطمأنينة ، بدوام الدائم ، الدنيا والعمر ،
ربما بين اليقظة والنم ، وفجأة ، تتحفز أعصابى وكل قدراتى على
الانتباه والانصات ، كل ذخيرتى من التوجس ، حين يصل أذنى
وسط السكون صوت خافت ، مديد إلى قدر ، متكرر على مهل .. لا
أدرى كيف أصفه : أنين قلب مسكين ؟ فحيح حشرة من الزواحف ،
زومان متأمر يتلمظ بشهوة الانتقام ، تلاوة ورد من متعبد ؟

من أجل هذا كان من المستحيل أن أحكم هل هو حلو أم
بغيره، ولكن لى به خبرة سابقة ، فلا أعرف صوتا يدانيه فى
القدرة على بث الرهبة والخوف فى قلبى لأنه هو الذى يؤذن بما
سيتبعه من صرخة حادة عنيفة تشق الهواء فتنبئ أن المخالب قد
شقت أيضا صدر ضحية ، صرخة وحش مفترس قاس ، أتصوره
حينئذ وقد تقلصت شفتاه وكشر عن أسنانه ، لمعت عيناه ببريق
النصر ، بلذة غمد السيف فى قلب العدو ، إنه قتل بانقضاض
مفاجئ ، وعلى حين غرة من الضحية ، ولا يفوت أذنى أن تلتقط من
حشايا هذه الصرخة صوت وصومة خافتة ، ضئيلة العمر ، كنت أول
الأمر لا أتبين سرها ، ثم أدركت بالتجربة والتكرار أنها آخر أنفاس
الضحية بين المخالب المخضبة بالدماء .

تهب أمى فرعة من رقادها ، تستعيز بالله . تناشد الشر أن
يبقى «برة» ويعيدا ، وتسأل فى توجس شديد : ترى على من وقعت
قرعة الموت التى تنبئ عنها هذه الصرخة ؟ فى بيتنا ؟ لا . لا .
عسى أن يكون على أحد بيوت الجيران ، لا القرية ، بل البعيدة .

هذه هى صرخة البومة ، التى كانت أول من حدثنى عن الموت
ورهبته ولغزه . وحتى لو لم تكن البومة نذير الموت فهى نذير
خراب : كان الحى الذى سكنته - وربما البلد كله - مهددا بأعصار
كاسح ، سيخلع السقوف ويقوض الجدران ، وتصبح البيوت خاوية

على عرشها ، وستجر العاصفة وراءها أكاداسا من الرمال تنحط
وتتعالى حتى تبلغ أعلى الشواهد . لا يبقى في اللوحة إلا لون واحد
هو اللون الأصفر .

لم أرهب عزرائيل رهبتى لصوت البومة ، ورغم نواام المدافعة
على طول العمر المديد لم أشف إلى اليوم من هذه الرهبة تمام
الشفاء .. ولكن صبرا ، صبرا .. إن هذه الرهبة لن تلبث حتى
يبددها صوت آخر .. صوت جميل هذه المرة .

(« التعاون » ، العدد ٣٥٦ ، ١٤/١٢/١٩٦٩ ، ص ١٩ ، ١٠)

رسائل من عالم مجهول ..

أرادوا لى وأنا طفل أن أؤمن كما آمنوا فأمنت بأن هذا الطائر الذى نسميه بالسقساقة (ولا أعرف حقيقة اسمه إلى اليوم) إذا زقزق وهو يرف بجناحين من وراء نافذتنا فمعنى هذا أنه يحمل إلينا رسالة تقول أن ضيفا سيقدم إلينا على غير إ انتظار منا ، سيدق الباب فاذا صحننا : « من ؟ » رد علينا انسان لا نتوقعه ولا تقول رسالة السقساقة هل سنسر لمقدمه أم لا نسر ، هذه مسائل غير داخلة فى اختصاصها . لعل تصرفات البشر تبدو للسقساقة فى غاية من البلاءة أو اللؤم ، فتزديريها ولا تشغل نفسها به .

وإن كأكأة الغراب (الطائر الوحيد الذى يخيل اليك من حركة رقبتة إذا صاح أنه يتقيأ) تنبئ بالفراق وتشتت الأسرة ، وأن نعيق اليوم بالليل نذير بأن ملك الموت عزرائيل يحوم حول الحى كله ليخطف روحا انتهى أجلها ، كنت أدعو الله من كل قلبى أن يتخطى منزلنا ويمضى حيث شاء ، ثم أشعر بخجل لأننى بعث جميع الجيران - غدرا - ببيع السماح ، مع أن النبى أوصى على سابع جار ، إلى اليوم ينقبض قلبى لنعيق اليوم . ولكنى لما كبرت دهشت أشد الدهشة أن وجدت نعيق اليوم موصوفا فى الشعر الأوروبى بأنه هتاف رقيق ، حقا هؤلاء الأقوام من جنس غير جنسنا .

أمنت أيضا أن الشبشب إذا انقلب رأسا على كعب فمعنى هذا أن أحد أفراد الأسرة سيخرج إلى سفر ، وأن « البورص » إذا تسلق أحد جدران المنزل ولبد عليه وأطلق صوتا كأنه حس المكاري لحماره فلا بد لى أن أصبح فى وجهه : « صاحب البيت اسمه محمد » وقاية لشره ، بشفاعة الرسول ، لأنه إذا مس الملح وأكلنا من طعام خالطه هذا الملح فلا بد أن تصاب يدنا بمرض البهاق ، فتغطي جلدنا بقعة مشرذمة الحوافى من لون أبيض كالح ، واللون الأبيض لا يصبح دميما إلا بجريرة هذا المرض وحده ، يهوى أحيانا قبقاب متيم بالقسوة وحب الأذى ، عاق لأمى وعاص لنصحها بترك هذا الضيف يمضى لحال سبيله ، فينقطع الذيل ، ويظل هذا الذيل المقطوع يتحرك ويتلوى أمامى (وبقية الجسد - يا للغرابة - خامد) وأنا أتأمل الذيل بدهشة لا حد لها ، هذا أول شنود يخرق قاعدة ربيت عليها - بأن الحركة هى الفرق بين الموت والحياة ، هل هذا الذيل حى ؟ هل هو ميت ؟ هذا سؤالى الذى لا يهدينى أحد إلى جوابه ، هل بعض الحيوان يكمن روحه فى ذيله ؟ ربما هكذا كنت أقول لأخرج من حيرتى .

وأمنت بالجن ، والعفاريت ، والست المزيرة ، وبغلة العشرى - تقابلك فى ليلة مقمرة (هذا هو الشرط) وتفريك بركوبها فإذا فعلت

علت بك حتى تبلغ السماء ثم تلقيك عنها فتتهوى وتلقى مصرعك ،
وأمّنت كذلك أن لى أختا تسكن الأرض (كم تمنيت أن أراها رأى
العين .. هذه الأخت العزيزة) وأن بعض الرجال متزوجون من نساء
من الجن ، وبعضهم من حوريات البحر ، الزوجة نصفها الأسفل
سمكة ونصفها الأعلى امرأة ، فلها ثديان كنساء البشر .

وكنّت قبل أن أنام أجلم فى بعض الليالى - وفى لذة كبيرة -
بأن امرأة من الجن خطفتنى وأنزلتنى قصرا وردى اللون فى كهف
سحيق ، قصر مسحور ، ففيه سكيّنة متخلفة من ألف صرخة
موعودة ، ونسيم عليل انطلق كالروح الرضوية بعد آخر شهقة من
لهاليب من النار كانت تتواثب كأنها فى رقصة باليه ، زوجتى تتقد
عينها كالخمر وهى تقبلنى ، ولكنهما تشعان باشتياق وحب واعزاز
لا تقدر عليها امرأة من البشر ، وهى شديدة الغيرة علىّ ، تأخذ
منى الموائيق ألا أفشى سرها إذا عدت إلى سطح الأرض ، وأن
أظل وفيا لها ، فلا أخونها مع امرأة ولو كانت بين الناس هى ست
الحسن والجمال ، أما عقاب الخيانة فزلزلة فى عقلى فالتاث ، فلا
أنا عاقل ولا أنا مجنون ، أو أحلم بأن حورية من البحر قد قادتنى
إلى قصر أزرق اللون فى قاع المحيط ، كأن جدرانها من البللور ،
جمد فيه من البرد كل شعور ، حتى الشعور بالبرد .. زوجتى
النارية تكلمنى ، أما زوجتى المائية فخرساء ، ربما من خجل لأنها

لم تف لي بكل عهد الأنثى ، لأن نصفها الأسفل سمكة ، من أجل
هذا زاد حديها على ، لا تدري أى أطايب طعام البحر تقدمه لي ،
أما زوجتي النارية فلا تسأل عن طعامي وشرابي ، حقا أنها امرأة
يدل عليها خلقها الشرانى وهيهات أن تتنبأ بخطواتها التالية ..
وكنت أقول عن حورية البحر ، خرساء خرساء ، لا بأس ، فإن أكبر
لذة عند العشاق هو التخاطب بالعيون .

أمنت بهذا كله ، لا تقليدا فحسب ، بل بلذة وطرب شديدين ،
أننى لا أنفى عليهم حشو دماغى بهذه السخافات كلها ، بل
أشكرهم كل الشكر عليها ، كم كانت طفولتى بدونها تبدو لى تافهة
مملة سقيمة ، محدودة العقل بليدة الحس ضيقة الأفق . فبفضل
هذا التلقين وجدتنى أرفع دفعا وأنا فى سن مبكرة إلى الانتباه إلى
أن عالمنا محوط بأسرار كثيرة لا نعرفها ، وأن وراء الصورة التى
نتراعى لحواسنا صورة أخرى نجهلها فلم ينقطع لى منذ ذلك الوقت
تساؤل عن أسرار الحياة والكون والعجب لها ، والعجب هو علامة
يقظة العقل والروح ، انه نشوة لا تماثلها نشوة أخرى ، ولما كبرت
وقرأت أن بعض علماء الفلك يقولون أن عالمنا هذا هو صورة
معكوسة (كأنما فى مرآة) لعالم آخر بدت على فمى ابتسامة رضا
وعاد لى جو طفولتى بكل براعة وحيرته وتعجبه .

(« التعاون » ، العدد ٢٨٨ ، ٢٥ / ٨ / ١٩٦٨ ، ص ٩ ، ١٠)

يمين وشمال ..

ربيت أيضا فى طفولتى على الايمان بأن اليمين رمز للخير والشمال رمز للشر ، وإلى اليوم لابد لى أن أدفع بقدمى اليمنى قبل اليسرى إذا لبست البنطلون أو الحذاء أو إذا خرجت من البيت أو دخلت مكانا أرجو فيه خيرا لى ، استبشر باليمين وأتطير بالشمال ، واليمن مشتق من اليمين ، واليمن هو الخير والبركة والقوة .. والشمال فى القاموس هو الشؤم .. وليس للكلمتين مصدر واحد كما فى اليمن واليمين .. أو قل ربما دل وجود حرفى الشين والميم فى الكلمتين على وجود مصدر قديم ضاع ، هو الأصل فى اشتقاقهما .

وواضح أن التفاؤل باليمين ترتب عليه التشاؤم بالضد وهو الشمال وهذا من سوء حظ كلمة الشمال وكل ماتمثلة .. وأعتقد - وإن لم تكن تحت يدى مراجع - أن هذا التفريق بدأ حين أدرك الإنسان لأول مرة معنى الطهارة والنجاسة ، حكم بأن هناك أشياء طاهرة - كالماء - وأشياء نجسة كجثة الميت ، فخصص يده اليمنى لتناول الأشياء الطاهرة ويده اليسرى للمس الأشياء النجسة ، وبدأ يتبارك بيده اليمنى وأخذ يعمل بها أكثر من عمله بيده اليسرى ،

هذا تعليل لايشفى الغليل لأن السؤال لا يزال قائماً : لماذا أختار اليمين مثلاً - دون اليسار - للطهارة والعمل ؟ . هذا الإنسان البدائي العبقري الذى عرف كيف يأتى بالمعجزات : الزراعة - استئناس الحيوان - اشعال النار - التعبير عن نفسه - الرسم على جدران الكهوف - لاتزال حياته محاطة بالغموض .

ومما ساعد على هذه التفرقة بين العضو اليمين والعضو الشمال أن ظاهر جسد الإنسان مقام على قانون الثنائية وتطابق الجزئين مع تعاكسهما ، كأنه باب من ضلفتين متماثلتين متعاكستين ينشق من منطقة على خط يخرج من وسط الجبهة إلى سن عظمة الأنف ، ويمتد إلى الصرة حتى العصعوصة فى نهاية العمود الفقرى ، وبقيت الساقان متدليتين ولكنهما خاضعتان للقانون ذاته .. فكل ما تجده على يمين هذا الخط تجده معكوسا على يساره ، كأنه صورته فى المرآة . وأحب أن أذكرك هنا بما فعله الفنان الفرعونى حينما رسم جسد الإنسان على الجدران .. رسم الرأس منظورة إليها من جانب (بروفيل) ونظر إلى الجسد منظورا اليه من أمام ، فلما جاء لرسم القدمين جعلهما فى صورة واحدة .. كلاهما قدم شمال .. أى الابهام هو آخر أصبع فى يمين القدم اليمنى واليسرى .. ولكنه فى النحت التزم - بطبيعة الحال - النقل بصدق عن الواقع .

هذا هو قانون ظاهر جسد الانسان (التماثل وتعاكس

الجزئين) ولكن إذا فتحنا بطنه ونظرنا إلى جوفه وجدنا هذا القانون ساريا فى بعض الأعضاء دون بعض .. قلنا جزءان للرئة متقابلان تتعاكسان ، وكليتان ولكن لنا قلب واحد ومعدة واحدة وكبد واحد وطحال واحد .. ما هو سر اختلاف القانون فى الظاهر عن الجوف ؟ .. لا أحد يدري ان كان هناك منطق جاز لنا أن نقول ان تطور الإنسان لابد أن يسير به إلى أعمال هذا القانون فى جوفه كما فى ظاهره فيكون له فى يوم قلبان وكبدان وطحالان ، لأن النقلة الكبيرة فى التطور كانت فى انتقال كائن حى من التطابق على الجنبين - كما فى السمك ورأس الطير إلى التطابق والتعاكس من أمام - كالحيوانات الثديية والإنسان - أى اجتماع العينين على سطح الوجه بدلا من أن تكون واحدة عن يمين أو فوق وواحدة عن يسار أو تحت .. اعذرني اذا سرح الذهن فى عجائب صنع الله فلن يسلم من التخريف .. ان عمرا كاملا ينصرف فى تأمل عجائب خلقة الإنسان ، ينقضى ويبقى العجب على حاله .

أقول - عودا على بدء - اننى كنت فى طفولتى ألتقى الضرب على يدي الشمال اذا هممت أن أكل أو أكتب بها ، كأننى ارتكبت جريمة فظيعة ، وظللت بقية عمرى لا أشهد

انسانا يستخدم يده اليسرى دون اليمنى الا انتابنى شيء من القلق والنفور ، وأحسست أن هذا الأشول مخلوق شاذ ، وخرق فى

قانون مستتب ونظام سائد ، واعتبرته من جنس يختلف عن جنسى .. ولكن النفور يتراخى ويحل محله شعور بالعطف ، أو قل بالثناء ، وهذا تفسير ما قلته لك مرة سابقة ، لما كبرت وقرأت ان بعض علماء الفلك يقولون أن عالمنا هذا هو صورة معكوسة (وكأنما فى مرآة) لعالم آخر بدت على فمى ابتسامة رضا وعاد لى جو طفولتى بكل براعته وحيرته وتعجبه .

(« التعاون » ، العدد ٢٨٩ ، ١ / ٩ / ١٩٦٨ ، ص ١٠)

هذا العالم الخفى المجهول ..

انتنا نفقد بتجاوز مرحلة الطفولة احساسا غريبا - هو لذيذ ومخيف فى آن واحد - بأن وراء عالم الواقع الذى نعيشه عالما خفيا مبهما ، يحيط بنا ، ويتدخل فى حياتنا ، ويخاطبنا صراحة أحيانا ورمزا أحيانا ، انها خسارة جسيمة ، لأننا نهبط من الروعة والدهشة والاهتزاز النفسى إلى وجود رتيب وطمأنينة تافهة مقامة على مسلمات اصطلاحنا عليها ، وقلما تناقشها ، وان بقى صوت ضئيل جدا يهمس لنا بخفوت أن لا ضمان بأنها غير زائفة .. ولكنه صوت غير مزعج ، إذ انتنا درجنا على الاستراحة فى حضنه بتأجيل الاجابة على الأسئلة إلى الغد ، ونحن نعلم أن هذا الغد لن يأتى أبدا . حتى إذا وصلنا إلى مرحلة الرجولة نتبعنا بشغف تحسس العلماء لهذا الواقع الخفى المجهول ، ولكن هيهات لهذا التتبع أن يثير فى قلوبنا ما كانت تحس به أيام الطفولة من الروعة والدهشة ، الخبز الطازج أصبح بائتا وشتان بين الطعمين .

وقد نشأت فى بيت لا أزعم أنه كان بدعة بين البيوت ، غاية ما أستطيع أن أشعر به هو أن جوه كان يحملنى وأنا فى سن صغيرة جدا على بدء الاحساس بهذا العالم الخفى المبهم .

أُتلقاه أحيانا بفزع ، حين أسمع الرعد ، كان أهل البيت
يضطربون عند سماع الرعد ، ويرونه علامة على غضب الله وربما
تمت أمى ببعض الآيات ، واستغفرت الله كثيرا وأنايت إليه

فكان هذا الرعد من أوائل النوافذ التى أطل منها إلى ما وراء ،
وقلبي خائف .. أول صورة ارتسمت فى ذهنى لربنا تمثلت لنا فى
الرعد ، قابله أول مرة مع الأسف وهو غضوب . أما أنه رحيم فقد
تعلمته فيما بعد بالتلقين . وعشت أحاول أن تطمس صورته الرحيمة
صورته الغاضبة فى قلبى ، محاولة لم تمض بغير جهد .

أُتلقى هذا العالم الخفى المبهم بفزع أيضا حين أخاف من
العفريت وأنا طالع السلم فى الظلام ، أو وأنا مار بالليل تحت
البوابة فى الحارة ، حيث تنتظرني الست المزيرة ، لم يكن الفزع أن
العفريت أو الست المزيرة سيصيباني بشر ، بل لا حساس بأن
عالمنا مسكون بأقوام لا نراهم ، جنسهم ليس مثل جنسنا ، مهما
أحكمنا غلق الأبواب والنوافذ فلن نسلم أن يكون معنا مخلوقات لا
ندرى من أمرها شيئا .

وأُتلقى هذا العالم الخفى المجهول بشيء من التلذذ والانبساط
حين بصرنى أهل البيت ببعض الرموز ، تدل على أن هناك قوى لا
نعرفها تحدثنا بهذه اللغة الحلوة الظريفة الذكية ، إذا جاء أمى
صوت السقساقاة قالت أننا ننتظر ضيفا ، إذا ركبت فرجة شبشب

على الأخرى قالت : أننا على سفر ، إذا طرفت عينها أو شرقت
وهي تشرب قالت : ان انسانا بعيدا يذكرها فى تلك اللحظة ، إذا
انكسرت المرآة أو الكوب قالت : إنها أخذت الشر وراحت . إذا
سمعت صرخة البومة انزعجت وقالت : ربنا يستر ، وفهمت منها أن
هذا هو نذير الموت ، هنا يعود الفرع فيختلط بالذة .

وتفتح لى نافذة أخرى على هذا العالم الخفى المجهول وأنا
أستمع إلى أهل البيت بشغف ودهشة وهم يتحدثون فى الصباح
عن أحلامهم بالليل كأن لهم ولما شديدا برواية هذه الأحلام بعضهم
لبعض . أما عمتى الأرملة التى تقيم معنا فقد تخصصت فيما
يبدو - فى أحلام تشبه الروايات الطويلة المفككة ، بلا روابط بين
المشاهد ، فهى تقول لنا : أنها رأت نفسها قد دخلت حديقة يانعة ،
ليس كمثلها حديقة فى الأرض ، فيها أناس يلبسون أخضر فى
أخضر ، ثم إذا بها فجأة فى محكمة مزدهمة فشذتها امرأة من
يدها ، تطلعت إلى وجهها فإذا بها هى/أمها التى ماتت منذ زمن
طويل ، وأنها سارت فوجدت فى يدها طائرا ، انقلب من فوره إلى
صورة أبيها مقبل عليها بوجه ضاحك الخ الخ .. كانت عمتى
لا تحاول تفسير أحلامها ، ليس فيها شىء يستحق التفسير ولكنها
كانت سعيدة بهذه الأحلام التافهة ، كأنما تضاعف بها عمرها ،
العجب من ذاكرتها التى استطاعت أن تروى هذا التفكك مرتبا . أما

أمى فكانت متخصصة - فيما يبدو - فى القصص القصيرة ،
تروى لنا حادثة واحدة هى كل حلمها ، وكانت تصر على أن هذا
الحلم رسالة موجهة إليها ، فتحاول تفسيره ، ربما رجعت إلى كتاب
كنا نعتز به كثيرا هو كتاب « تفسير الأحلام » لابن سيرين .

من هذه التفسيرات تبينت بشىء من اللذة والانبساط وأحيانا
بشىء من الخوف أيضا - أن هذا العالم الخفى المجهول له لغة غير
لغتنا ، فهو يتكلم معنا أحيانا بالضد ، يقول شيئا ويريد عكسه ،
لماذا ؟ الله أعلم . فالمرض يشير بالعافية والافلاس هو الغنى ،
والموت طول فى العمر ، ولكنه يلجأ أحيانا إلى الصراحة القاسية
فلا يتكلم بالرمز بل يعنى ما يقوله ، لا أنسى انزعاج أمى ذات
صباح لأنها رأت نفسها فى الحلم عارية . قالت : ربنا لا يحكم
علينا بفضيحة .

جزى الله « فرويد » - لا أدري هل أقول - خير الجزاء أو شر
الجزاء ، فحين قرأته وجدت تفسيرات معقولة لأحلام لى كثيرة فى
صباى وشبابى ، إنها كما قضت على الغموض قضت أيضا على
جانب كبير من سحر هذا العالم الخفى المجهول الذى عرفته فى
طفولتى .

(« التعاون » ، العدد ١٨٨ ، ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٦ ، ص ٨)

الدودة والإنسان ..

هل رأيت مرة لقاء دودة القز بورقة شجرة التوت ؟ الدودة قلامة ظفر ، والورقة تقارب الكف ، ومع ذلك فقبل أن يرتد اليك بصرك تكون الورقة قد اختفت عن الوجود ، غارقة في جوف الدودة ، ولكن كيف حدث هذا ؟ اننا لا نرى لعاب الدودة وهو يسيل باحتدام شهيتها ، ولا فكها وهما يطبقان كالكماشة على طرف الورقة ، ولا ما في فمها من مصنع هائل ذاخر بالسكاكين والتروس وآلات الفرغ والطحن ، لا نعرف هل عيناها تبرقان من شدة اللفحة أم مغمضتان من فرط التلذذ ، ولكننا نشهد بمتعة كبيرة مثلاً فذا رائعا لمعنى الالتهام الذي لا يشبع ، للدأب الذي لا يكل ولا يعمل ، لاعتماد حياة قوم على قتل أقوام .

هاهو الخروف قد تم ذبحه ونفخه وخبطه وسلخه ، إذا استثنينا الدم - فهو حرام - فلن يبقى فيه خير الا كان ماله إلى الالتهام ، من أول العين إلى الحافر ، ومن الرقبة إلى الأمعاء ، الكبد والطحال والقلب والكليتان من الأطايب ، فهي شواء لوجبة الفطور يوم العيد ، الفأر أسعد حظا منه . لأن ذيله تعافه القطعة ، سيبقى كأنه شاهد قبره ، محطما على الأرض ، والقبر يجري حيث تجرى القطعة . أما

ذيل الخروف فسيغيب أيضا في البطون . الأسنان لن تكف إلا إذا
أذلها برهان أكيد على عجزها ، حين تصطدم بخصم أصلب من
صلابتها العاتية ستقضي القراقيش حتى تنفقت ، وتمضغ ..
ستمص النخاع ، ستعالج الغضروف - وهو في قوة الصدف -
حتى تفصله بالكحت ثم تطحنه وتبلعه . لا تقف هذه الأسنان إلا
حيث يبدأ وابلور الزلط . إن بقايا عظام الخروف لم تنج من هذه
الأسنان إلا بقدره قادر .

ولكن في ركن المطبخ أو الحمام أو السطوح أو الحوش تخلف
شيء لا يمكن أكله مع الأسف . شيء فارغ . كأنه المظروف الذي بقي
في مكان الجريمة بعد اطلاق الخرطوشة ، هو فروة الخروف .
مكومة كأنها معطف القتل . سقط عنه ملوثا بالدم . المعطف مات
هو الآخر بموت حشوه . فبدأ كأنه رث . قديم . كهنة . روباكية .
أصبح شاهدا لا على عز صاحبه المرحوم .. بل على بؤسه وفاخته .
هو لحافه ووسادته بالليل . ودرعه بالنهار . يلبسه على اللحم . بلا
قميص أو جلابية .

ماذا نفعل بفروة الخروف ؟ إنها لزجة . وكل شيء لزج تصيب
نفوسنا بالقرف . توحى بقدرة هائلة على أن تنفث النتن عما قريب .
أن يعف عليها الذباب . لا نستطيع أن نجسها إلا بطرف عصا
تقليب الغسيل في الصفيحة . تذكرنا برائحة العطن الكريهة التي
تكرينا كلما مررنا بالمدايح .

ماذا نفعل بها ؟ وقفت البالوعة والمرحاض يتفرجان نتشف على حيرتنا . (ورونا شطارتكم) يكفيهما الدم والروث . أكبر الأمل اذن أن يرضى بها الجزار .. أجرا له . كله - ليت .. - أو بعضه . لا بأس . وإلا فسنظل نترقب بفارغ صبر صوتا يجوب الطرقات . ينادى « جلد للبيع . فروة للبيع » سنجرى لاستدعائه . ونقبل - بعد فصال قصير غير جاد من ناحيتنا الثمن الذى يحرن عنده .. إنه يمت بصلة نسب إلى (الترابية) .. نزلاء القرافة . مهنة مرنولة ، ولكن ما أشد لزومها لأهل الفقيد . ورحمتها به وبهم . تقول أمى : « لنتنظر رجال الاسعاف فنتبرع بها لهم . ونكسب ثوابها » . ولكن لا أحد يضمن حضورهم ، يظهرون عيدا ويختفون أعياداً . غلبت عليهم طباع الموظفين .

وحين تنزاح رمة الفروة من بيتنا .. انزياح الهم عن القلب .. تختفى آخر ذكرى لنا عن الخروف الحى . ومأماته الحزينة بالليل . ينادى أو يرد بها على تفجعات تتجاوب فى الحى كله . أصبح حصصا من اللحم . مشغولون نحن بفرد ما نوزعه منها ، وما نستبقيه للشئ . للقلئ . للسلق . للتشويح . للتخزين .. لا يزال على هذا اللحم أثر من نضارة الحياة .. يتوهج كأنه انتفاضة الذبالة قبل أن تنطفئ .. أطياف روائه ولونه الوردى .. تتذبذب كأنها آخر الأنفاس . الخلايا تتلكأ فى الموت بعد طلوع الروح .

ورغم هذا كله لا أدري كيف نشأت فوجدت فى بيتنا نموذجين
لفروة الخروف . واحدة بيتى . شغل يد . من عمل بواب لأحد
جيراننا . له خبرة فى الدباغة . بطنها كورق الكرتون المجعد .
وظهرها صوف ملبد . والأخرى ذهبت إلى مصنع وعادت . بطنها
مصقول لامع . وظهرها صوف منفوش . مسرح . ملون بتفتة
حمراء . ولكن « ما ألعن من ستنى إلا سيدي » .. كلتاهما لا أطيقه .
فرغم شيخوختهما لا تزال تعلق بهما رائحة الخروف وزخمتها .
خزين حرارة بدنه فى صوفه لم يتبخر . حتى فى عز الشتاء ينفث
صهدا خانقا . وفى بيوت كثيرة كانت فروة الخروف . البيتى .
شغل اليد . هى فراش الخادمة الصغيرة . على عتبة المطبخ أو من
وراء بابه .

اختفت الآن فروة الخروف من بيوتنا . وحلت محلها فراء
أخرى . تجدها على أبدان أنساتى سيداتى فى رحاب الأوبرا ،
أو فى حفلات الاستقبال الهايلاييف .. عقبال عندنا وعندك .

(« التعاون » ، العدد ٣١٥ ، ٢/٢/١٩٦٩ ، ص ١٠)

صورة مخيفة للناس والدنيا ..

صب على رأسى فى صغرى صهرىج هائل من الحكم والمواعظ.
بالفصحى والعامية ، نثرا وشعرا ، على لسان بنى آدم ولسان
الحيوان ، رصيد ضخيم من الأمثال البلدية أسمعه ممن حولى ،
ورصيد أشد ضخامة منحدر من التراث أقرؤه فى الكتب التى
وضعت فى يدي ، نحن فى الشرق مصابون بهوس تصيد الحكمة
وتقنياتها والتفنن فى صياغتها ، نقولها ونحن نهز الرؤوس - دراية
وخيلاء ، ونسمعها بمصمصة الشفاه - اقرارا واستحسانا
واعذارا .

ولا أظن أن صيبا فى مثل سننى فى الغرب تلقى على أم
ناصيته هذا الشلال الذى تلقيته ، انهم يتركونه يعمل ويلعب ، ثم
يرقبونه ، فإذا رأوه أخطأ أرشده إلى الصواب بكلام كل يوم ،
فتكون النصيحة عملية . مستمدة من الواقع ، والتدريب خطوة
خطوة . أما أهلى ومدرستى فكأنما أرادوا لى أن أكون فيلسوفا من
قبل أن تنبت أسناني البيض محل أسناني الخضر .

ترنحت تحت هذا الشلال لا لقدرته على سحقى فحسب ، بل
لأن بعضه كان ينقض بعضا ، بدل أن يعلمونى الفلسفة أورثونى

الحيرة ، حكم وأمثال تحض على الجد والسعى ولو إلى حد اهدار الكرامة «المحتاجة غناجه» ، وحكم وأمثال تحض على التواكل «أجرى يا بنى آدم جرى الوحوش ، غير رزقك ما تحوش» .. حكم وأمثال تدعو إلى الاقتصاد «والقرش الأبيض يتفجع فى اليوم الأسود» .. وحكم وأمثال تزين لك «صرف ما فى الجيب يأتيك ما فى الغيب» .. الضد وال ضد جنبا إلى جنب . ولا من يقول لى : خذا هذا ودع ذاك ، أو متى تأخذا هذا وتدع ذاك . بل قالوا «كل شاة برجلها معلقة» تركونى فى حيص بيص .

لا عجب أن وقعت هذه الحكم والمواعظ على أذن من طين وأذن من عجين ، على لوح من المرمر لم تعلق به منها قطرة واحدة . ولعلى أكذب ، فربما كان هذا التناقض قد لبد فى ضميرى منذ صباى وهو تعليل خوفى القديم الدائم من عدم الاستقرار ومن الحيرة ، من بلبلة الفكر والعواطف ، غير أنى أستطيع التأكيد بأن نوعا من هذه الحكم والمواعظ قد رفضته منذ مبدأ الأمر رفضا قاطعا ، لفظته نفسى كما يلفظ الجسد عضوا دخيلا ، لأنه كان يخالف طبيعى ومزاجى ويرسم للناس والدنيا صورة مخيفة .

وهذا النوع من شعبتين متلازمتين كالتوأمين اللصيقين :

الأولى - تحض بشدة على سوء الظن بالناس ، بجميع الناس بل الحذر منهم ، بل (ولا بد لى أن أستخدم هنا كلمة «بل» مرارا لأن

الداهية ثقيلة ولأن التصاعد كان هو القائد) بل تذهب إلى حد التحذير من الأصدقاء بل من الأقارب ، بل إلى التأكيد بأن الأصدقاء هم أشد خطرا من الأعداء . ما أكثر ما نسيت ولكن ذاكرتى تأبى أن ينمحي منها قولهم - وهذا بالنثر - «الأقارب كالعقارب» وقولهم - وهذا بالشعر - :

« احذر عـدوك مرة

واحذر صديقك ألف مرة

فربما انقلب الصديق

فكان أعلم بالمضرة »

لفظت نفسى هذه الشعبة من الحكم والمواعظ لأنها تهيم بعالم تلقى فيه الناس بقلب مفتوح ، وتأخذهم بعبئهم ، التسامح لا النفاق سلاحها ، تعلو من رابطة القرابة ، وتعشق الصداقة . سستسأل : أو لم تمر بك تجربة أثبتت لك إن هذه الحكم والمواعظ على حق ؟ أقول : ربما ، ولكن هذا هو النادر ، إن رفضى لهذه الحكم والمواعظ ربما أذاقنى المر قليلا ، ولكنه أذاقنى الشهد كثيرا . ولو أنى أخذت بها لبقى لى المر على قلته وضاع على هذا الشهد على كثرتة . نعمت بصداقات عديدة كل واحدة منها تكفى لتكذيب هذا الحشد من الحكم والمواعظ ، إن أجمل ساعات عمرى هى التى تجمعنى إلى أصدقائى : بالمكاتب أو المجالسة أو أخذ الذراع فى

الذراع والسير كأنما على غير هدى ، إننى مدين لأصدقائى بأكبر قسط من السعادة نلتها فى حياتى ، ما أحلى ترك النفس على سجيتها مع إنسان يحمل لك الود ويترك هو أيضا نفسه على سجيتها .

أما الشعبة الثانية فهى حين رتبت الفضائل حارت ثم استقر رأيها أخيرا على ألا تضع على رأس القائمة إلا فضيلة الكتمان والصمت ، الأدب العربى أغنى آداب العالم فى الإشادة بفضيلة عقد اللسان ، فأنت ترى أن هذه الشعبة لصيقة بالشعبة الأولى لأن شروط الحذر كتمان السر واطباق الفم ، وحتى لو كان الصمت ضارا فهو أفضل من البوح .

مت بداء الصمت خير لك من داء الكلام .

رفضت هذه الشعبة كلها لأنى أهتم بحياة لا أجد فيها عيبا أو دنسا أو دسيسة ينبغى سترها ، فإذا عقدت لسانى شعرت بأننى أكتم اثما اقترفته أو خطة سوء أدبرها ، ما أفضح جدران الصمت التى نقيمها من حولنا بدل التواصل فواصل وعوازل ، ما أحق الذى يتكلم عن نفسه خيرا يعلمه الجميع .. فنحن نعيش فى عالم كل سر فيه ينفصح إما عاجلا أو آجلا ، ويأتيك بالأخبار من لم تزود . هذه الشعبة من الأمثال والحكم والمواعظ هى السبب فى أن كثيرا من الناس يعيشون داخل قواقع ، بل أن بعضهم ليقتل الكتاب

الذى يقرأ فيه إذا دخلت عليه ، بحركة تلقائية ، كأن مجرد قراءته لهذا الكتاب سر ينبغي كتمانته . إنتى أرثى لهؤلاء الناس من كل قلوبى .

(« التعاون » ، العدد ٢٥٩ ، ١٩٦٨/٢/٤ ، ص ٨)

إنما الدروس من حوش المدرسة ..

لا من الفصل

والكلام عن المدرسة الابتدائية التي تلقفتني من السابعة إلى الحادية عشر من عمري . عجنت طفولتي الخام بيدين متخشبتين في ماجورها المتحجر ، بفك عناصرها وتذويبها في ماء أسن أولا ، واللاحاح عليها بعد ذلك بالضغط والهد واللطم ، حتى إذا تم اندماج الكل في قوام واحد اقتطعتني بالتقريص ، بالزج في نار حامية رغيفا ماسخا (فليس في عجين هذه المدرسة ملح) يشبه جميع أرغفتها الأخرى التي تأخذ طريقها إلى المدرسة الثانوية ويبيدها شهادة . هذا هو هم هذه المدرسة . لها الظاهر أما الباطن فيظل مستعصيا كالنباة الصلبة ، العظام باقية تحت الجلد المصنوع لها .

في الفصل : الدروس حبر على ورق للصب في الذاكرة غصبا ، بلا فهم ، منبئة الصلة بالحياة والطبيعة من حولنا . لا نعلم لماذا لا بد لنا أن نعلمها ، وما فائدتها . الجلسة بالأمر ترييع الزراعين . لا عجب أن أصيبت يدي بالشلل من فرط الأدب .

فى الفصل : عىن تراقب حركاتنا وسكناتنا ، وتهوى بالعصا على الكتف بسن المسطرة على أصابع اليد فى عز الشتاء والقشف ، وأحياناً على باطن القدم أيضاً . الكتكوت الذى يفك صاغرا رباط الحذاء ثم يخلعه ، فوق ألمه خجله من جوربه الممزق . أما الصفح على الوجوه فهو علاوله . كان من المستحيل ألا يكون بين طقم المدرسة من هو غير مصاب بالسادية أو ببذاءة سكرية عجزية أو بدمامة الروح والذوق .

فى الفصل : يجلس التلاميذ صفوفًا حسب طول القامة أو البصر . شريكى فى التخته مفروض علىّ ، إن لم أكرهه فهو ليس أعز أصدقائى .

فإذا دق الجرس إيدانا بفسحة طويلة اندفعنا كطلقات الرصاص كأنما من بؤس السجن إلى نعيم الحرية . ما أعلى الزئيط والزعيق . شاع الجرى والقفز . استرد كل تلميذ ذاته ، أصبح فردا لا بد أن يجد مكانه فى المجتمع الطليق فى الحوش أن يواجه البشرية أخذا وعطاء . هنا - لا فى الفصل - محك قدرته على الالتحام والمشاركة فى اللعب ، وفى معجم الألفاظ المتداولة ، والرموز المتفق عليها ونوع الدعاية الرائجة . سيتبين فى الحوش لا فى الفصل : هل هو قادر على هذا الالتحام فيندمج أم هو عاجز عنه فينفصل . هل هو إشعاعى أم انطوائى . كيف يكون

تلقية للنصر وتلقية للهزيمة . سيعتبر ما هو طول هذا الخيط من المطاط الذى يشيد عليه عزمه وإرادته ، وأين ومتى ينقطع .

ستندلق أمامه فى الحوض مختلف الطبائع ، ولأنها لا تزال بكرا وخاما فهي مجردة من الأغشية والأقنعة ، لا تخجل من عريها ، مأخوذة كلها مأخذ القضية المسلم بها . لكل منا حقه فى الوجود ، فلم ينضج البصر والفهم بعد للانتباه إلى القضاء ، والعجب له . ليس فى اليد بعد قانون متكامل تبنى عليه أحكام . أشبه حوض المدرسة بباطن الغابة .

فى حوش المدرسة استعراض للوداعة ، أحيانا للمسكنة ، لشهوة الاعتداء ، للسماحة والمكر ، للقناعة والجشع ، للكرم والبخل ، للخطف والشحاذة ، للقدرة على القيادة والرضا بالانقياد . صراع خفى لا ينتبه إليه أحد بين نوازع الخير ونوازع الشر ، ولكن حوش المدرسة يشبه الفصل فى خصلة واحدة ، هى خلو الاثنين من الرحمة ، بل نجد فى الحوش أن قسوة الطفولة - التى يقال عنها انها بريئة ، ملائكية - أعتى من قسوة المعلم فى الفصل . بعض التلاميذ لقوا فى الحوش عذابا لا يتصوره عقل . لا رحمة للأضعف أو للأذل أو للأخيب ، أو حتى للمصاب بعامة هو غير مسئول عنها .

فى حوش المدرسة الابتدائية تلقيت أول دروس فى الجنس . فى الفصل كنا لا نلم به إلا حدسا ، فى درس الدين حين يكون الكلام

عن النجاسة الكبرى والنجاسة الصغرى ، ومتى يجب الغسل ، ومتى يجوز الاكتفاء بالوضوء . نتقلقل فى جلستنا ونهر بضحك ما سخ فى سرنا . وفينا من يحمى وجهه خجلا ولا يدرى لماذا . ترى ما هذا السر الذى يحجبونه عنا ؟ لا شكل أنه مهيب جدا ، وإن كنا لا ندرك أهو جميل أم قبيح ، رغم الإيحاء لنا بأنه «عيب» من أشنع العيوب .

أما فى الحوش فجو يتيح للفرائز أن تتنفس . من أجسادنا الغريرة بدأ يتصاعد هبو لا يزال كأنه تاتأة من يتعلم الكلام . لو كانت لنا أذان بعض الحيوان لسمعنا أزيز هذه التاتأة التى تملأ الحوش خفية منا . الفرد فى الواحد مشرب لأن يكون فرد فى اثنين ، النوازع إلى التكامل بعاطفة الحب تبدأ أولا باسم الصداقة ، يبحث كل تلميذ عن رفيقه . قد يجده وقد لا يجده . (هذا هو الحال بقية العمر) فإذا وجده أحس بالسعادة الكبرى فى صحبته ، هو الأثير عنده تمتد اليد لتلمس اليد ، ليسرى التيار فيهما معا . ما أطيب وضع الذراع على الكتف ، أو أخذه للذراع الآخر فى تشبيكة حميمة . تموج هذه العلاقة عادة بالاقبال والصد ، بالعتاب والاسترضاء ، بل بالغيرة الممزقة المدمرة . ما أحلى الصلح بعد الخصام . ما أتعس الذى خانه صديقه فطار من يده إلى عش غير عشه . هذه هى التجارب الأولى التى تنفض من القلب كل قدراته على التموج فوق بحر العواطف . على تذوقه لما بين أقصى اللذة وأقصى الألم من درجات متفاوتة .

هذه هي البداية البريئة ، ثم لا يلبث أن تفترق إلى طبقة تعلوها
في الافصاح عن الغرائز . يحوم فوقها شبح هذا السر الذي يخفيه
المعلم والأهل عنا . فهذا التلميذ الصبوح الوجه ، أو المظلّظ
الجسد ، أو أبو العيون الخضر التي يسيل منها العسل ، أو هذا
المفرط في أناقته ، أو صاحب هذه اللثغة العجيبة - الحلو - إذا
تكلم نجد بيننا تميزه عن الجمع . يخيل إلى أنوفنا أنها تشم فيه
رائحة تجذبنا إليه . نأخذ نرقب علاقاته برفقائه وأساتذته . أصبح
كل واحد منا بوليسا سرّيا ، يدور الهمس عنه ، يتكاثر حوله
كالذباب وقطعة السكر ، أشدنا جرأة وقدرة على الاعتداء ، ونقف
نحن نراقب سرا تتابع حيل الصائد لاقتناص فريسته ، وحيل
الفريسة للهروب ، هل تقع أم لا تقع .

أتدرى ماذا فعل العجزة ؟ ألف بعضهم من فورهم جميعة
أطلقوا عليها اسم «جمعية حماية الآداب» ، غرضها الأوحـد انقاذ
الفريسة من الصائد .

في حوش المدرسة - لا في الفصل - تلقيت أول درس هام في
حياتي . فقد خامرني وأنا لا أزال في هذه السن الصغير شك بأن
أعضاء «جمعية الآداب» ليسوا حريصين على عفة الذي يدور حوله
الهمس ، بل غاضبون لأنها قد تقع في يد غير أيديهم . بدلا من أن
يذهبوا للصيد صراحة وبشجاعة تسللوا إليه بالمكر والحيلة تحت

قناع حماية الفضيلة . وكان أول فوز للجمعية مدعاة لأن يتحول الشك إلى يقين ، ف رئيس الجمعية استولى على التلميذ الذى يدور حوله الهمس . أصبحنا لا نراها إلا معا ، كأنهما فى خلوة رغم الزحام ، بين الابتسامات وقطع الشكالات ، وسمعنا أنهما يتفقان على مواعيد بعد الخروج ، وإنهما يستنكران فى بيت الصائد .

والله عال . والله عال . نسى الخائن أن هناك جمعية اسمها « جمعية حماية الآداب » ، وأنه هو رئيسها . ونسى أنه مكلف بدعوتها للانعقاد ، فلما انحل الرئيس انحلت الجمعية . ماتت بفضل فوزها الأول .

لم يكن غضبنا أنه وصل دوننا ، بل أنه استعبطنا واتخذنا مطية وسلاحا يرهب به ضحيته .

منذ ذلك الدرس الأول فى طفولتى لم أنقطع بقية حياتى عن الشك فى كل واعظ إذا علا غليانه إلى درجة التشنج والنحيب تفجعا للفضيلة المذبوحة .

(« المساء » ، ١٨٠ / ٣ / ١٩٦٨ ، ص ٤)

من كناسة الذكريات ..

كان احتفال البيت كله - الأب والأم والأولاد والصغار - بزجل جديد ليبرم - بالعامية - لا يقل - وهم من عشاق الفصحى - عن احتفالهم بقصيدة جديدة لشوقي . وصول الصحيفة اليومية التي نشرت القصيدة - بالتشكيل - في صفحتها الأولى (فلشعر شوقي دون بقية الشعراء مكان الصدارة مهما كانت الحوادث والأخبار) ، أو المجلة الأسبوعية التي نشرت الزجل - بدون تشكيل طبعا - في صفحة داخلية (لم تكن الصحف اليومية تنشر بعد شيئا بالعامية . تركتها لبعض المجلات ، فعصر صلاح جاهين كان لا يزال في عالم الغيب) يالها من لحظة مضيئة في حياتهم ، أنهم تربوا على حب الكلمة ، سواء مكتوبة سواء منطوقة ، والأعجاب بقدرتها حين تنزل منزلها الحق والمبتكر معا على امتاع الذهن والروح معا .

الأيدي تتخاطف الصحيفة أو المجلة والحجة إما مقام كبير أو دلال الصغير ، خطف يعرض الورق للتمزق . ولكنه خطف في نطاق الود لا العداء ، فهو مصحوب بالضحك والعبث . إن كان هناك غضب عند الهزيمة ، فهو مصطنع ، سريع الزوال ، ينتهى بالمهادنة ، لا يكفيهم أن يقرأها كل منهم بعينه ، وأنفسه بنفسه .

لابد لهم بعد ذلك أن يتحلقوا حول من هو بينهم أكثرهم تمكنا من اللغة وإجادة للإلقاء وهياما بالشعر إلى حد أن تأخذه الجلالة ، ليتلو النص عليهم ملتزما نغمة الإنشاد وحركة الخطيب ، لتشارك الأذن أيضا فى المتعة . والعجيب إن لسان السامع منهم حين كان ينطق سرا فى فمه بالكلمات وهو يقرأ النص بعينه ، ولنفسه بنفسه لم يكن يحس له بهجة التلاوة التى يحس بها الآن وهو ساكت داخل الفم حين يسمعها تتلى عليه إنشادا ، كانوا على غير علم منهم شهداء بأن الشعر فن يزكو بالانشاد المنغم جهرا ، ثم لا يجد تمامه ، ولا كمال رسالته إلا إذا كان إنشاده على جماعة من المستمعين المحبين له ، فهو فى الأصل فن خطابى غنائى جماعى . إنه يتطلب أن ينشأ تيار عاطفى متجاوب بين فرد وجماعة ، كما يحركهم ويطربهم هو بأنغامه المبتكرة ومعانيه الفذة ويرفعهم من هموم الأرض إلى صفاء السماء ذرى الفن والجمال يحركونه هم بعناقمهم له ، الاستجابة له ، فيثبتون إيمانه بموهبته ورسالته ، شرفها ونفعها وبهائها ، الوحي للشاعر حمى لا يتبرد منها إلا إذا استحم فى تيار عاطفى جماعى يتجاوب له ، وهو الذى فجره .

ومع أن اللغة العامية كانت هى خبزهم اليومي فإنهم كانوا أقدر على قراءة القصيدة بالفصحى وإجادة إنشادها منهم على قراءة الزجل بالعامية ، دع عنك إنشاده ، فحركات التشكيل والتنوين مساعدة على التنغيم . والحرف فى الفصحى ثابت لا يتبدل .

كالهمزة بدل القاف ، والتاء بدل الثاء ، والكلمات - رغم صحة الوزن في البيت - تبدو متثورة فرادى ، كأنها غير مترابطة ، لذلك كان يرسخ في أذهانهم من القصيدة أبيات ، على الأقل بيت واحد يكون هو بيت القصيد . أما عن الزجل فلا يبقى منه شيء . فكان بحثهم ومتعتهم وظفرهم في قصيدة شوقي هو النغم والمعنى المبتكر ، أما في زجل بيرم فهو النكتة ، خفة الدم واستجلاء سر عبقرية اللغة العامية ، ظرفها ولطفها وبراعة كنايتها ، وكانت بضاعتهم من النصوص العامية قليلة ، وقديمة ، كتاب يضم مجموعة أزجال الشيخ القوصي ، وزجل قرأوه مرة وبقي شبحه ماثلا في أذهانهم ، للأستاذ عبد الله النديم ألقاه ارتجالا في سباق مع الأدبائية في طنطا ، أيام الصعلكة ، ولكن كل هذا كان له طعم الأكل البائت . ذوق العامية في عصرهم إلا في أزجال بيرم ، لا يدانيه شاعر آخر ، اللهم إلا إذا استثنوا حسين شفيق المصري ، فقد كان هو أيضا محبوبا عندهم ، ولكنهم لا يدرون لماذا قدموا بيرم عليه ، لعل السبب أن حسين كان يطلع عليهم مرة بزجل بالعامية ، ومرة بقصيدة بالفصحى - فهو موزع الاخلاص ، لا يثبت على حب ، أما بيرم فقد كرس نفسه ، كل نفسه ، لحب واحد ، هو حب العامية ، كان عندهم هو اللغة العامية في عصرهم . وكانت هذه اللغة هي بيرم . كانوا شهداء على غير علم منهم بأن الفن هو شديد الغيرة ، لا يقبل غريما .

ولا ينسى ابنهم الثالث إلى اليوم خيبة الأمل التي ضعضعت
مرة ، كانوا قد فرغوا من قراءة زجل لبيرم جماعة ، وانتشوا
جميعا بما فيه من ظرف وخفة دم . فأخذه وطار به إلى صديق له
وقال له جئت بك بشئ عجب ينشرح له صدرك ، استمع ، وفرد
الصحيفة وبدأت السمكة التي خرجت من بحرها تقرأ ، وإذا لسانها
يتلعثم ، وإذا النغمة متأبئة عليه ، هوى الرجل من شاهر ووصل إلى
أذن صاحبه مهزوما مهشما ، فلم يتجاوب له ونظر إلى السمكة
مندهشا حائرا من تفسير لهفتها وفرط العجب ، وأخذ صاحبا
يقلب الورق ليجث عن الظرف والطف ، وخيل إليه أنهما سقطا منه
فى الطريق ، فكان شاهدا على غير علم منه بأن أزجال بيرم
لا تزكو إلا إذا جاشت لغته من قبل عواطف التلقين ، إنها ضرب
من الفن يحتاج إلى ألفة ودربة قبل أن يتم تذوقه ، وعاد إلى بيته
مدلل الأذنين . وقد باخ تحفزه وتلجت لهفته وإن زاد حبه لأهل
بيته وحمده لربه أنه نشأ بينهم .

وظل البيت وفيا لبيرم ، باقيا على حبه والاخلاص له ، يحزنهم
أشد الحزن أن يفلت منهم زجل له ، وظلوا يتتبعون أخباره ، ويرثون
له وهو يتلطم فى غربته فى فرنسا ، ويضحكون معه وهو يروى لهم
حكايات «سيد ومراته فى باريس» . ما أشد اعتزازهم باحتفاظهم
بأعداد مجلة «المسلة» التى كان يصدرها ويعجبون بفضلها بجرأته
ووطنيته ، وإن ضاق صدرهم قليلا ببعض « التلميحات العامة »

الفجة فى قولة «البامية الملوكى والقرع السلطانى» تحية لمولد ولى العهد ، حقا أن الخط الفاصل بين رقة الذوق وفجافته فى العامية وثيق كالصراط يوم الحشر ، وكانت أعز أمنية لهم أن تكتحل عيونهم برؤية بيرم ، حبذا الجلوس إليه ولو مرة ، أما الاختلاط به ومصادقته فأمل بعيد المنال ، لأن فيهم بطبعهم عزوفا من الهجوم على الناس . ورمى الجئت عليهم ، أما إذا جاءهم إنسان فأهلا وسهلا ، يعرضون بالاغراق فى الحفاوة به والإسراع إلى مصادقته ما فاتهم من الروابط التى عجزوا هم عن توثيقها بجهدهم ، ولما جاءهم ذات يوم خبر عودة بيرم لمصر ونجاته من البوليس كان هذا اليوم عندهم يوم عيد ، (وبيرم كلمة تركية معناها : العيد وتنطق بفتح الباء وتسكين الياء) .

يرجع مرجوعنا ، كبر الابن الثالث ، وبدأ يكتب كلاما فى الصحف والمجلات ، لم يعجب وإن كان من العجيب أنها قبلت نشره ، فتمطع ذات يوم وكتب مقالا يشيد فيه ببيرم وأزجاله ، وعده أيضا إماما فى فن القصة القصيرة ، اغاظة لمن يكتبونها بالفصحى ، وظهر المقال فى مجلة ، فتمطع وحزمها وأرسها بالبريد المسجل إلى بيرم وهو مقيم فى باريس ، بعد أن حصل على عنوانه من الصحيفة التى ينشر فيها مذكرات «سيد ومراته فى باريس» . كأنه يريد أن يقول له : فى مصر إنسان يحبك ويعجب بك ويشيد بفنك

ويهمه أن يبلغك هذا الحب وأنت فى غربتك ، الحقيقة أنه كان يريد أن يقول له قبل كل شئ : انظر ! أنتى بدأت أكتب ! أصبحت أسير فى ركابك .

لم يحدث أن قطع نداء من ناشئ لأستاذ ما قطعتة هذه المجلة من مسافات عبر البر والبحر ، ومع أنه كتب عنوانه تحت إمضاءه فإنه لم يتلق ردا . يقول وهو يغالط نفسه إنه لا يطمع أن تصله كلمة شكر ، كل الذى يرجوه سطر واحد يحمل من «بيرم» تحية ، ليتمد بين الاثنين جسر ولو فى الهواء .

ومع ذلك فمن فرط حبه لبيرم لم يحزنه أنه أغضى عنه وأهمله ، دون أن يدري أن نفقة ارسال المجلة بالبريد المسجل كلفت المحب نصف مصروفه الشهرى .

ومرت شهور ، وربما أعوام ، ونسى حكاية المقال والمجلة . وذات يوم ابتسم له الحظ ، والتقى ببيرم ، فذكره بحكاية المقال والمجلة ، أول كلام . اعذره فقد كان لا يزال فى ميعة الصبا ، متلهفا على شهادة بأدبه تخرجه من الظلام إلى النور .

سأل بيرم : هل وصلتة المجلة ؟ هل قرأ المقال ؟ فإذا به لشدة دهشته لا يجد من بيرم شكرا ولا حنانا ، بل وجده قد أربد وجهه واغبر وفاجأه بقوله :

- هو أنت ؟ الله يخرب بيتك ؟

ثم روى له أنه كان فى باريس يشكو من الجوع . ليس فى جيبه من الفرنكات ما يكفى لأكله فى يومه . إنه ينتظر على أحر من الجمر أن يصله بالبريد أجر بعض مقالاته . فلما وصله إخطار من البريد أن له عنده طردا مسجلا مرع إليه كالمجتون . إذن جاء الفرج ، وأيقن أن الأمر اختلط على البريد ، فالذى وصله ليس طردا مسجلا ، بل مظروفا مسجلا داخله شيك على بنك ، وإلا فإن صديقا فى مصر قد حن عليه فأرسل له بعض الملابس أو بعض المأكولات . ومنى نفسه بدفع أو شبع ، فإذا به يفاجأ بالبريد يطالبه بدفع أرضية لأنه كان قد غير عنوانه أكثر من مرة فلم يصله الاخطار إلا بعد تأخير .

وسأل عن المبلغ المطلوب فإذا به يستنفد كل ما فى جيبه . لو دفعه لا يبقى فيه فلس واحد ، والجوع باق يحدق فيه ، فنسى نفسه وخصافته من شدة اللفة ، ودفع المبلغ فإذا به يستلم طردا ما كان يفكه حتى وجد فيه مجلة ، قديمة فوق البيعة ! رماها على الأرض من فوره وهو يلعن ويسب من أرسلها له وتسبب فى دفعه للغرامة ، وهى كل ما يملك !

ثم أنهى روايته وهو يقول : تعلم الآن أننى لم أقرأ مقال حضرتك يا سيدى ..

وكانت قد ارتسمت فى ذهنه ليرم - غيبا - صورة رجل ظريف ، بحبوح ، ابن نكتة ، سريع الاقبال على جلسه ويهش له .

رجل يكره الغم والتكد ، ناج من الأحقاد ، لا يحب الشكوى ، سعيد
بالمكانة التي بلغها .. فاذا به لشدة دهشته يجد بيرم حين التقاه
على نقيض هذا كله . وجده انسانا يحب العزلة ، من الصنف الذي
يكره أن تلمس يد غير يده ذراعه أو كتفه . يطيب له أن يجلس وحده
فى مقهى بلدى فى حى شعبى ، منقبضا ، مكورا على نفسه .
والتكور أيضا صفة جسده ورسم وجهه . ملامحه تكاد تنطبق بأنه
يتكتم زمجرة ترتكض فى أحشائه ، خيل إليه أنه يجز على أسنانه .
ولما جلس إليه أحس أنه لا ينتظر منه إلا الحديث المقتضب ، كلمة
ورد غطاها ، ليس له صبر ولا مرارة على اللت والعجن . فاذا تحدث
هو لم يكن حديثه إلا عن شكوى من مطربة أكلت حقه ، وعن الاذاعة
التي أهملت أوبريت له . فى صوته نغمة الشكوى من ظلم واقع
عليه ، وأن حقه مهضوم .

لا يستطيع أن يجزم أن هذا هو طبع بيرم الغالب عليه فى
جميع حالاته ، مع جميع الناس ، ولكنه يستطيع أن يشهد أنه هكذا
وجده فى المرات القليلة التي جلس فيها إليه . ثم صار بعد ذلك
يتحاشى اقتحام خلوته ، لأنه لم يفلح - كما كان يتمنى - فى أن
يمد جسرا بينه وبينه ، هذه المرة على الأرض لاعبر البر والبحر ،
ليجد فى نهايته بيرم الذى تغنى بأزجاله مرارا ، قارئاً وسامعا ،
فكان يسكر طربا للطفه وخفة دمه .

وظل يتتبعه من بعد ، ثم بدأ يضع يده على قلبه خشية أن يغتال
تحول ذوق العامية السريع أمام العامية في عصره ، فيسبقه الزمن
ومصطلحات جديدة توافق عصرا جديدا يقدم بخيله ورجاله
وسلطانه وهيلمانه .

(مجلة « المجلة » ، العدد ١٢٧ ، مايو ١٩٦٨ ، ص ٢ - ٤)

وجها .. لوجه .. ا

أول مرة شهدت فيها انسانا يحتضر أمامي . يكاد فمي يلمس فمه من فرط انحنائي فوقه . أطل على تلك اللحظة المذهلة التي تقلب الحياة فجأة إلى موت ، وال (أنا) فيمن يلفظ آخر أنفاسه إلى (هو) أبدية . تنتقل بقية الوجود إلى عدم ، الحركة إلى جمود . تعدد تعبير متجدد إلى شلل قناع على وجه . هل يريد أن يقول لنا شيئاً ؟ .. هيهات له ولنا . لغته ليست لغتنا . انتهت الصلة بيننا بلا عودة .. تنتقل بته واحدة منطق جميع الفلاسفة في عقد صلح بيننا وبين الكون إلى لغز مستبد لا يعرف مخلوق سره .

انه السر الالهي لا نملك ازاءه الا السكوت . ليس في يدنا علاج ، ولا طاقة لنا على الفهم . سكوت يجمع بين بلسم الرضا والتسليم بحكمة الله ، وجرح حسرة بلهاء مشوبة بشيء من حنق مكتوم نخجل من الجهر به . فالذي يجهر به نراه جن أو كفر .

وقد أريد لي أن يكون أول موت أشهده هو موت مصفى من كل عارض عاطفى قد يزيغ بصري عنه أو يفسد على الرؤية

المباشرة المحايدة . لادخل فى نظرتى للذاتية أو المصلحة أو الهوى . لن أكسب شيئاً ولن أخسر شيئاً ، فالذى حضرت موته لم يكن من أقربائى أو أحيائى أو أصدقائى ، بل كنت لا أعرف أسمه ولا آماله وهمومه ، ولا أين يسكن والى من يؤوب حين ينقضى سعيه فى يومه ، فكأننى فى معمل كيمائى نجح فى عزل ميكروب الموت ووضعه منفصلاً تحت المجهر أمامى ، بلا طفيليات .

وقد يظن من كلامى - كما يقضى منطقة - أنتى حمدت لقدر رحيم أن قسم لى فى التجربة الأولى هذه المواجهة المحايدة فبصرنى دون أن يفجعنى ، ولكن العكس هو الذى أقصده من كلامى ، فان هذه المواجهة كانت لها عندى بسبب هذا الحياء بعينه أثر العنف المزلزل ، لأننى رأيتى لا أحضر موت انسان ، بل موت الانسان .

فأريد لى كذلك أن يكون أول موت أشهده هو موت يعد أبدع مثال على أن الذى يربط الانسان بالحياة إنما هى شعره أوهى من خيط العنكبوت ، ها هى ذى تنقطع صدفة ، ومن حيث لا تنتظر وضد كل منطق وحسبان وتقدير ، كأن السخف صفة لا تعرفها الحياة وحدها أحياناً بل يعرفها الموت أيضاً أحياناً ، والسخف يليق بالحياة اللعوب ولكنه لا يليق بالموت الجليل . من أجل هذا زاد ذهولى ضعفين .

لم يكن من تلامذة فصلى ، بل كنت أراه وقت الفسحة فى حوش المدرسة السعيدية « ١٩٢٠ ») أو وهو راكب فى ناحية أخرى من عربة الترام وأحيانا مشعبطا على السلم ، أصادفه فى الاياب عصرا أكثر من الذهاب صباحا ، لم يدر بيننا كلام ، ولم نتبادل التحية ، ولكنه كان مع ذلك مفروزا عندى عن بقية زملائى المجهولين غير منضم إلى شلة تكفيه نفسه ، يعتز بكرامته يستوقف نظرتى انفراده بكبسة طربوشه فوق رأسه ، كأنما يلبسه لبس عمامة ، رأس ضخيم يبدو داخل الكبسة كأنه غير مستدير بل مربع كحلقة العمامة .

ما فتئت منذ صفرى أفتن بضخامة الرأس واتساع الجبهة وارتفاعها ، وحبذا لو كانت مضيئة غير كابية ، هى عندى « دينامو » جبار أحس احساسا أكيدا بأن تيارات كهربائية خفية تنبعث منه ، ومازلت مفتونا رغم الأبحاث التى تفصل بين الذكاء وحجم الرأس . وقررت أن له عقلا كبيرا وذاكرة قوية ، يهضم ما يقرأ أول مرة ولا ينساه ، وغبطته على حسن حظه ، عيان صافيتان يترقرق فيهما الحياء ، تريدان أن تضحكا ومنك أن تشاركهما الضحك .. فى صمت ، وحتى من بعيد لبعيد . نظرة ثابتة غير تائهة ولا مبعثرة ، كأن النظر عنده لا يعنى الا التأمل . النظرة هى التى جعلتنى أقرر أن رأسه

الضخم يحوى عقلا هو أيضا ثابت غير مضطرب ولا مرتبك ،
له قدرة فائقة على الترتيب والتصنيف وتقديم الأهم على المهم.
يتناول كل شىء فى أوانه . اذا عكف على عمل لا يقوم عنه الا
إذا أتمه ، حتى ولو دق الطبل البلدى الذى لا ينجح شىء سواه
فى هش الوطاويط اللاصقة بوجه ضحيتها ، وأنه إذا قرأ
كتابا للمتعة لم يعد عنه بعد صفحات قليلة لغيره ، ثم لغير
غيره .

الملل عنده نوع من الدلع والصبر رأس الفضائل .
اذن هى رأس كالزلطة إذا خبطتها فى الجدار انكسر
الجدار ولم تنكسر هى .

كتفان عريضان وان كان الجسم قصيرا - أشبه ما يكون
بمثلث مقلوب القاعدة - لا شىء يحمل مثل هذا الرأس الضخم
الا مثل هذين الكتفين العريضين . ربطة عنقه مشتراة ولا ريب
من على عربة يد أو علاقة فى درفة سوق البواكى بالعتبة
الخضراء . بريق على فشوش ، ولون لا تضمه (باليت) أى
فنان حتى ولو كان من أنصار السير يالية ، ومع ذلك كان من
الواضح أنه معتز بأناقتها ، لأنى لم ألمحها قط مزحزحة من
تحت ترقوته إلى يمين أو يسار ، أو الطية القصيرة التحتانية
منفلتة هاربة من تحت الطية الطويلة الفوقانية . عند أغلب
زملائى حينئذ ربطة العنق مقص مفتوح .

كل شيء فيه ينتهى إلى أنه من أصل ريفى متقشف ،
مستور رغم الفقر ، ولعل صلابه رأسه المضحك حملنى على
الاعتقاد بأنه من الصعيد . ولوزاره « دارون » لقال أن الضرب
بالشوم فوق النافوخ هو الذى أنتج صلابه هذه الرءوس ،
وخيل إلى أن جسبه قد ترعرع على طعام عماده البصل
والعسل الأسود ، وأنه لكثرة أصابته بالأمراض أصبحت له
مناعة تغالب أفتك الميكروبات .

جسم خليق بأن يعيش مائة سنة ، لون أن يعتم بصره أو
يتهم فكه ، وكنت وأثقا أنه سينجح سنة بعد سنة ، وأنه فى
المهنة التى سيختارها سيصبح أستاذا يلمع اسمه لارضاء
لنفسه فحسب ، بل لأسرة تحتضنه وترقبه وتعلق عليه أكبر
الآمال ، ستطول به رقبته فى القرية ويعم خيره ويفيضى على
أهله وعشيرته كلها .

وقبل أن أتم حديثى عن المدرسة دعنى أقدم لك كامل
أفندى الأزوت ، لأنه سيلعب دورا كبيرا فيما بعد . شاب نحيل
ضعيف دائم الارتباك واللهوكة ، لا تراه إلا مندفعاً من باب
يصدمه فى الدخول والخروج . يلبس نظارة بلا إطار تحتقر
الأذنين وتنشيك بقيضة الأنف بكماشة من ذبابتين ، لا يربطها
بقيطان إلى عروة سترته ، وكان يدهشنى أنها رغم اندفاعه لم

تسقط قط أو ترتفع فيها كفة عن كفة . هو محضر معمل الكيمياء فى المدرسة ، وكنا ننظر إليه باستعلاء واستخفاف ، فلا هو أستاذ ولا هو تلميذ أو فراش ، بل هو شىء بين بين . وكنا نؤمن أنه بلغ ورضى أن يقف فى المؤخرة لأنه عاجز عن شق الصفوف . لن تراه فى الحلقة الملتفة حول الحاوى الا واقفا على الهامش وراء رجل أطول منه .

وكان أستاذ الكيمياء قد طلب من كامل أفندى ذات يوم أن يعدله الأزوت قبل بدء الحصّة . فلما دخل المعمل ونحن معه لم يجده فصرخ مستفهما : « يا كامل أفندى . الأزوت ؟ .. » منذ تلك اللحظة أصبح اسمه عندنا كامل أفندى الأزوت ، وزاد استخفافنا به .

فى عز حر صيف وعز المذاكرة .. لم يكن قد بقى على الامتحان الا أيام معدودات . أجساد التلاميذ وعيونهم ذابلة ، مجهدة . الغيطان التى مررنا بها فى الصباح ممتدة من كوبرى الزمالك إلى الكوبرى الأعمى (هكذا كان اسمه) تعلوها شبورة من رطوبة ثقيلة ، ومع ذلك لم تخنق بهجتها ، بل زادت سحرا بغموضها . لا يملك القلب اذاء جمال الطبيعة الا أن يسبح بحمد ربه ، ثم يبحث عن شعر يحفظه ليرتله سرا . ليس هناك الا فيلا واحدة صغيرة ، هى لشقيق حافظ رمضان ، ثم قرية العجوزة كأنها دمل فى وجه القاهرة .

فى العودة ظهر (اذ كان اليوم يوم خميس) الغيطان تكاد تسقط من شدة القيظ . كل ماتلمسه ساخن حتى خشب مقاعد الترام ، بما فى ذلك أسفلت كوبرى الزمالك ، تستطيع أن تقلى فوقه بيضة . كنت راكبا همدانا فى آخر مقعد فى العربى القاطرة محشورا بين معارف وأغراب ، ظهرى إلى ظهر السائق فى مقدمتها . وأمامى العربى المقطورة تتأرجح من فوق لتحت ومن يمين إلى يسار وبالعكس .

رأيتة واقفا مزحوما مشعبطا على حافة طرف السلم الكنز فى مقدمة هذه العربى ، قد ثبتت له قدم وبقيت الأخرى طليقة كأنها ملتدة بحريتها فى الهواء فى كل مطب يضرب الكعب الحر الكعب الثابت ثم يفترق عنه . فى ذراعه الأيمن رزمة من الكتب مختلفة الأحجام لابد من ضغطها على ضلوعه ونحو ابطه لئلا تنفطر وتسقط ، وذراعه الأيسر ملتف كالحلقة الناقصة حول العمود الحديدى الواصل بين سقف العربى وأرضها ، يمسكه به عضة من ثنية كوعه عليه . هذا وضع أشد اراحة له مما لو قبض عليه بيده اليسرى فتلسعها حرارتها ويدب فيها الخور بعد قليل (أسألنى فقد تشعبطت مثله وفى موقفه مرارا) .

فى بعض المنعطفات المأخوذة خطفا كانت رزمة الكتب تدور

مع جسمه وتصدم وجه جدار العربة الأمامى القصى فيميل
ويزيد - وهو يبتسم من ضغطهما على هذا الجدار حتى يملك
توازنه إلى أن ينقضى المنعطف ويستقيم الشريط . بينى وبينه
أقل من نصف متر . العينان هما هما رغم الذبول صافيتان
يترقرق فيهما الحياء تريدان الضحك ، ومثك أن تشاركهما
الضحك ، التأمل ، الفم المطبق على لسان غير ثرثار (أنتى
لا أذكر شيئاً عن صوته) . العزم على المضى رغم الصعاب ،
على النجاح بأى ثمن . لا دلع ولا مدرس خصوصى .

وجئنا إلى كوبرى الزمالك . هان المشوار ، وزمر
الكومسارى (ولا يدرى أحد أين هو ، ولا يدرى هو حال
النازلى والصاعدين) ، وانثنى الترام إلى اليمين ليعبر الكوبرى
منعطفاً ، إذ أخذه خطفاً . تمايلنا ضد حركته وصدم بعضنا
بعضاً بالأكثاف ونحن نسخط ونبتسم معا .

فى لحظة مرت كالبرق رأيت رزمة الكتب تدور يساراً مع
قدمه الطليقة لتصدم وجه جدار المقطورة . أصبح جسمه كله
معلقاً فى الفراغ بين العربتين . دار حول كعبه الثابت . تراخت
عضة كوعه على العمود من عضة الجذب إلى اليسار . انقلب
العمود من الجزء الناقص من حلقة ذراعه الأيسر . شده نقله
كعبه الثابت وأزاحه عن موضعه . لا أنسى منظر أصبعه

البنصر فى يده اليسرى ، يحاول أن يستدير ليقبض على
العمود . العمود أضخم من حلقتة . كدت أسمع حكة هذا
الاصبع ! بالحديد . لا شك أن جلده قد تسليخ .

وهوى وغاب عن عيني . تناثرت الكتب كرش الملح ، ثم
طب ، طب . قفزت المقطورة مرتين كأنها هرست زلطة وضعها
صبي معابث على الشريط ، مرة بالعجلة الأمامية ، ومرة
بالعجلة الخلفية .

قرزان من المقاعد . صراخ . حاسب ، حاسب . فرمل ،
فرمل . كل من شاهد مصرعه تكهرب جسده وامتقع لونه .
أحسست أن شعر رأسى كاد يقف ، فالقروة سخنت فجأة
وألتنى . ونزلنا وجرينا إلى الورااء ربما عشرة أمتار ، فإذا هو
ملقى على ظهره فوق أسفلت يكاد يغلى . بترت ساقه (لا أذكر
أهى اليمنى أم اليسرى) بترتا تاما من فوق الفخذ وانفصلت ،
مطروحة بعيدة عنه ، لا يزال حذاؤها فى القدم ، رباط الحذاء
غير منحل .

لم يخرج من يد أحد منا أن يفعل له شيئا . شلنا الارتباك
والذهول ، أو قل الخوف ، بل الذعر أيضا . وفجأة برز كامل
أفندى الأزوت من وسط الزحام . زايلاه انمحاؤه وريكته . اتخذ
هيئة قائد فى معركة . كان أكثرنا ثباتا وأقلنا اضطرابا . خلع

جاككتته وألقاها على كتف أحد الواقفين (لعله خشى عليها من التلوث) وأخرج مناديله يحاول بها كتم العروق المتهرئة ، يتفجر منها الدم الأحمر فى نبضات ، ثم طلب منا بلهجة أمرة صارمة ، لهجة السيد إلى أتباعه ، أن نسعفه بقميص ليعصب به الساق فوق القطع . لازلت أذكر صوت تمزيقه للقماش رغم الضجة ، وكنت قد اندفعت فوقه ، ربما بتدافع الواقفين ورائى . فمى يكاد يلمس فمه . العينان هما هما صافيتان . الفم مطبق . لم يصدر منه أنين ولا توجع ولا آهة أو تنهيدة . لم يجز على أسنانه . شمل الوجه استسلام لا حد له . لم يغب عن وعيه ولكنه لم ينطق بكلمة . أتراه من شدة الهول لم يكن يشعر بأقل ألم . نحن نصرخ من جرة صغير ..

لم أنس إلى اليوم نظرته وهى تدور علينا ، تنطق بالود وكأنها تقول لنا تعجبوا معى لما حدث . ومع أن نظرتى بقيت مسمرة على وجهه إلا أنها زاغت بعد قليل لاهتمامات حقيرة أخرى . منظر الدم المتجمد فوق الأسفلت الساخن وقد أغمق لونه . ماسورة العظمة المغروزة وسط الجزء الباقي من الفخذ وحافتها المشرشرة . منظر لحم الإنسان من الداخل ولم أكن رأيته من قبل ، الحذاء المبتور ورباطه غير المنحل .. منظر كامل أفندى الأزوت ، متألم وسعيد معا .

وقبل أن تأتي عربة الاسعاف تدق جرسها كان قد لفظ آخر
أنفاسه واكتسى وجهه بالقناع .

وسرت كعابي لنهاية كوبرى بولاق لأخذ ترام الإمام
الشافعى إذ كنت أسكن حينئذ فى شارع محمد على .

(« المساء » ، ٣١/٨/١٩٦٤ ، ص ٨)

الموت

حين يتقدم الليل ، تتصنعين الرقاد ، هادئة كالعصفور ، يأوى
متعبا إلى عشه ، يضم رأسه إلى جناحيه ، ويغمض عينيه ،
مستسلما لمشيئة الرحمن ، توهمين أهلك وأعزاءك أنك قد أغفيت -
وإن كان رقادك على مضض - ليناموا هم بسلام . أهب من سباتي
مذعورا ، فى بهمة الليل ، والسكون شامل ، وكل ما فى الغرفة
أشباح غامضة ، فأتبين جسدك الرقيق كالطيف الشفاف ، وأجدك
قائمة ، قد انحنى رأسك يكاد يلمس الفراش ، إنك تسجدين لله
عسى أن يرحمك ويخفف عنك العذاب ، تمدين فى حذر إلى كوب
الماء يدا يكاد خاتم العرس القريب يسقط من اصبعها النحيلة ..
فإذا ما تلاقت نظرتنا ، تبسمت وعدت إلى رقادك ، تظنين أننى لم
أسمع أنك المكتومة .

كنت - لأنك فى بيعة الصبا ، ورفاهية من العيش توجعين من
لسع بعوضة ، فتحملت مبضع الجراح يمزق لحمك بغير مخدر ،
وكنت تتأذين من أهون الدواء ، فجرعت أشكالا وألوانا من سموم
تهد الجبال ، وأنت صابرة ، وكنت تجفلين من منظر (الحقنة)
وتحسبين لها حسابا ، فعشت شهورا طويلة وهذه الأبرة الكريهة

تلاحقك وتنغرز فى عضلك كل ثلاث ساعات مرة ، ليلا ونهارا .. بل
لقد رأيتها ذات يوم تغوص فى مقلتك ، وأنت لم تقنطى من رحمة
الله . وجاء اليوم الذى اضطرب فيه صدرك ، واختنق حلقك ،
وتلاحق زحيرك ، وتجلجج لسانك ، فأخذت تسأليننى بيدك عن
الطبيب متى يأتى ؟ فلما همدت اليد أيضا تشبثت بى عينك تقول :
هذه نهاية حياتى ! وكان آخر ما انبعث من حلقك بعد ذلك من
أصوات هو أول كلامك وأنت فى عالم الأرواح .

دب إليك الداء ، لا كالحية الرقطاء تغرز أنيابها فى حى لتسلها
عن ميت ، بل كأفعوان هائل قد انعقد فى حلقات متشابكة ،
بعضها فوق بعض ، لمسك أول الأمر بذيله فأشلتك اللمسة ونحن
لا ندرى ، فلما اطمأن لعجز فريسته أخذ يتلوى ويتماوج ليخلص
رأسه متمهلا يسيل لعابه ، متذوقا من قبل للذته . إذا رأى منك
بادرة هروب لمسك من جديد بذيله لمسة رفيقة ، ونحن لا ندرى .
واقترضته أيام وأسابيع وشهور طويلة لينفث رأسه فيقيميه ويصوب
إليك عينين كالجمرتين . ما كان أطول عذابك ! أتلوميننا إذا
صرخت أنا نيتنا اليوم وقلنا : ليتها بقيت مريضة مقعدة ، وظلت
بيننا أبدا .

وطرق الباب طارق لم يسمعه أحد إلا طفلتها الرضيعة فها هو
ضحكها ينقلب نحيبا لا ينقطع أربعة أيام . من القادم ؟ أيها

الادراك المكنون فى جسم الرضيع : انطق ولو أهلكك البوح ! ماذا رأيت ؟ والطارق صابر بالباب ، فلما جاءه الاذن دخل علينا ، فانبعثت منها رائحة صلصال مبتل . لم تره عيوننا ، ولكن أرواحنا شعرت بقدوم ضيف غريب : عليه بشاعة العدم ، وجمال الخلقة الكاملة ، فيه اشراق الحكمة فى ذاتها ، واطلام عبث جدواها ، نحن أيها القادم لا نعرفك إلا باسم واحد ! هو الرعب ! أحنينا أمامه الرعوس ، ووقفنا بين يديه جهلة حائرين .. ودار بينهما كلام أشرق له وجهها وطاب حديثها ، ورضيت نفسها .

وخرجنا من حيرة الموت إلى حيرة أشد قسوة . حيرة الحياة . كانت قد أرخت لنا قبضتها قليلا ، فسارعت وشدتها بقوة وجبروت على أولاد لها ضعاف حائرين .. أكلنا .. ونمنا .. وبعد أيام تسربت أولى الابتسامات إلى بعض الشفاه الحزينة ! .

(مجلة « الثقافة » ، العدد ٢٢٣ ، ١٥/٥/١٩٤٥ ، ص ١٥)

يا جعنا .. ودنك منين ؟

الآزمة التى تمر بها الآن علاقتنا بالسعودية تعيد إلى ذهنى ذكرى أول منصب لى فى السلك الدبلوماسى والقنصرلى .
فى سنة ١٩٢٩ كان الدكتور حافظ عفىفى وزيرا للخارجية فى وزارة محمد محمود التى عطلت الدستور . رشحه لهذا المنصب عمله السياسى المتصل وخبرته بالقضية المصرية منذ تطوعه وهو شاب حديث التخرج من مدرسة الطب بالالتحاق ببعثة الهلال الأحمر إلى ليبيا لتكون بجانب المدافعين عنها فى وجه الغزو الإيطلالى سنة ١٩١٢ ، ومروره بعد ذلك بالأحزاب السياسية . إلى أن انتهى إلى حزب الأحرار ، وأشرف على تحرير صحيفة «السياسة» ، ثم شغله بعد ذلك لمنصب سفيرنا فى انجلترا ، حيث ألف كتابا عن تجاربه بها اسماء «الانجليز فى بلادهم» . يتهمه بعض خصومه بأنه استعان فيه بأبحاث مرؤوسيه فى السفارة دون أن يذكر أسماءهم .. (الله أعلم) .

لعل اعجابه بنظام وزارة الخارجية الانجليزية التى عرفت ، وهى لا تفتح أبوابها إلا لأولاد الأعيان ، كيف لا تقبلهم إلا بعد امتحان عسير يشيب لهوله الولدان .. هو الذى أوحى إليه أن يحدث خرقا

عظيما فى أنظمة وزارة الخارجية المصرية وتقاليدها .. فقد كانت هذه الوزارة مشهورة بأنها معقل المحسوبية والوسايط ، وأن وظائفها قاصرة على أولاد الأعيان المتمسحين بالأعتاب الملكية - ولو كانوا من الهلافيت - يدخلونها بغير امتحان .

هذا ما حدث عند انشائها بعد «تصريح ١٨ فبراير» ، وقسط كبير من المسئولية يقع على عاتق حسن نشأت . فلما جاء عبد الخالق ثروت للحكم فصل بجرة قلم أكثر من نصف موظفى السلك الدبلوماسى والقنصرى . لعلها أول حركة تطهير شاملة عرفتھا الدواوين عندنا فى تاريخنا الحديث .

بدل «ثروت» طبقا طنه صالحا بطقم حكم عليه بالفساد . وقف عند هذا الحد وعجز عن أن يضع نظاما يكفل تحقيق المصلحة العامة . لعله فطن فى نهاية الأمر إلى أن لا عمل لهذه الوزارة ما دام الاحتلال باقيا ، فهى اذن جهاز للزينة ، فلا خطر من جعلها دمية براقه يلهو بها الملك الجالس على العرش . هو الذى يرسم لها مقدار القصب المذهب الذى يتحلى به الزى الرسمى للسفير ، وتراجعا بالفائض إلى أن نبليغ زى الملحق الدبلوماسى الذى لا يزيد فى القصب المذهب على زيق صغير على طرفى الكمين ، ومن حول الوسط والرقبة .

وكانت وزارة الخارجية تشترط أيضا أن يقدم طالب ودها اقرارا بأن له إيرادا خاصا لا يقل عن عشرة جنيهات .

لم يستطع حافظ عفيفى أن يكسر شرط الإيراد الخاص ، لعله كان مقتنعا بحكاية «المظهر اللائق» المطلوب لموظفى السلك الدبلوماسى والقنصرلى ، ولكنه تحايل على الهرب من ضغط الوسائط بأن قرر عقد مسابقة تحاط بقدر من الضمانات - فى حدود الإمكان - ولا يكون التعيين إلا من نصيب الفائزين ، حتى ولو لم يكونوا من أولاد الأعيان .

كانت أول مسابقة تقيمها وزارة الخارجية ، فجرى فى عروقتها دم جديد ، البذور الصالحة أينعت ، وتآلفت أزهارها . يكفى أن أضرب المثل بالأستاذ محمد عوض القونى ممثلنا الدائم فى الأمم المتحدة الآن ، فقد كان من هذه البذور الصالحة التى كسبتها وزارة الخارجية بفضل هذه المسابقة .

أما أنا فقد جننت فى ذيل الناجحين ، فلا عجب أن اختارت لى الوزارة بلدا يعد فى نظرها فى ذيل بلاد العالم كله . أعنى به جدة المثثة الحركات - بفتح وكسر وضم - والله أعلم بالنطق الصحيح .

وكما كان بعض العمد والمشايخ يضحك على ذقن الحكومة بتقديم اقرارات بأنهم يملكون من الفدادين ما يتحقق به النصاب المطلوب لوظائفهم ، وتكون الأرض فى حقيقة الأمر ملكا للأسرة

كلها - حتى أقارب الأقارب .. كذلك ضحكت أنا على ذقن وزارة الخارجية وقدمت لها اقرارا مماثلا بأن لى إيرادا خاصا قدره عشرة جنيهات شهريا .

ولم يتأخر عنى جزاء هذا التحايل ، إذ اننى أدركت ، حين وصلت جدة فى مارس سنة ١٩٢٩ ، أن الحكومة هى التى ضحكت علىّ ، فقد زعمت لى أنها عينتنى أمينا للمحفوظات فى القنصلية المصرية بجدة ، فإذا بى أتبين منذ أول يوم أن ليس فى معلوم الحكومة السعودية شئ اسمه القنصلية المصرية بجدة ، إذ كانت العلاقات مقطوعة بين البلدين .

ليس لنا قنصل فى جدة ، بل نائب قنصل ، لا تعترف به السلطات الرسمية . وكانت مصر قد سحبت القنصل منذ زمن ، أما الشيخ فوزان سابق - قنصل السعودية فى القاهرة - فقد بقى بها ، ربما لأن له خيولا تجرى فى السبق ، بدون أن تعترف به الحكومة المصرية أيضا .

كان نائب القنصل لا يدعى للحفلات الرسمية ، وشأنى شأنه طبعاً . وظن ذات يوم أن الجو بدأ يصفوا حين تلقى دعوة لحضور إحدى هذه الحفلات ، وكان مكتوباً على الظرف «فلان الفلانى - بجدة» ، دون أن يضاف وراء اسمه لقب وظيفته الرسمية ، قلنا لعله من باب السهو والنسيان ، وذهب فإذا به - لشدة خجله - يجد

مقعده لا بين زملائه رجال السلك القنصلى ، بل بين أعيان البلد
المحترمين ، جلس وشرب الحساء ، ثم قام وانصرف .

سمعنا أنهم قالوا : «لعل الأكل لم يعجبه ، أو لعله أصيب بمغص
مفاجئ» .

كنا إذا كتبنا لوزارة الخارجية السعودية مذكرة نتلقى ردها من
وزارة الخارجية المصرية ، تقول لنا : بالإشارة إلى مذكرتكم لوزارة
الخارجية السعودية قد وصلنا ردها عليكم عن طريق الشيخ فوزان
سابق (لاحظ الحرمان من اللقب الرسمى) وهو يفيد بكيت وكيت ..
يعنى ، يا جحا ودتك منين !

وكذلك كان الحال مع الشيخ فوزان سابق بالقاهرة .
إذا كتب لوزارة الخارجية المصرية مذكرة تسلم ردها من وزارة
الخارجية السعودية !

ولم تكتف الحكومة السعودية بتجاهل ممثل مصر لديها ، بل
ألغت أيضا الامتيازات الجمركية التى كانت ممنوحة للتكية المصرية
فى مكة والمدينة .. أذكر أننى ضربت كفا بكف يوم دفعت مائة جنية
للسماح بدخول دمجانة من الكحول النقى مطلوب لطبيب التكية الذى
يعالج فقراء مكة بالمجان .

ولم يأت المحمل من مصر بالكسوة الشريفة خلال إقامتى بجدة ،
لا فى سنة ١٩٢٩ ، ولا فى سنة ١٩٣٠ ولكن «الصرة» وحدها هى

التي جاءت ، لأنها من أوقاف المسلمين الذين يتلون في كتابهم
الكريم «ربنا أنى أسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك
المحرم» فوزعنا الصرة بالتعاون مع السلطات التي لم تتجاهلنا
هذه المرة .

ولكن ينبغي لى أن أشهد أن هذه القطيعة كانت قاصرة على
العلاقات الرسمية ، وبقيت علاقات الناس فيما بيننا مشبعة بالود
والاعزاز - لا فرق بين رجال الحكومة وأفراد الشعب .

(« المساء » ، ١٢/٩/١٩٦٦ ، ص ٦)

حفلة موسيقية « كتيبي »

وصفت لك أول مقامى سنة ١٩٢٩ بجدة ثغر الحجاز ، وبها قبر
أمناء حواء طوله عشرون مترا على الأقل .. لو كانت تلبس لحربت
بيت آدم ! كان العرى نعمة .. تعال الآن لتشهد معى أول حفلة
موسيقية حضرتها بجدة . ولكن ينبغى أن أخبرك أولا أن الحكم
الوهابى الجديد حينئذ (وكل غربال جديد وله تعليقة) كان يحرم
الموسيقى تحريما صارما . لا يسمح للفونوغراف أو اسطوانة
بدخول البلاد ، حتى (مزيكة الفم) التى يلهو بها الأطفال تصادر
فى الجمارك ، فما بالك بآلات الطبل والزمر . مرت على سنتان لم
يقع فيهما بصرى قط على آلة موسيقية ولو معطلة فى سوق
الكانتو، ولم أسمع عزفا من أى نوع كان . أما الغناء فقد نجا من
التحريم إذا كان غير مصحوب بعزف ، وغير مستورد ، أى لابد من
إلتزام الغناء الحجازى ، وهو أشبه شئ بالحداء .

حضرت حفلة عرس ذات يوم . جلسنا فى العراء أمام بيت
العريس (الدنيا حر ، درجة الحرارة ٤٥ ، ونسبة الرطوبة ٩٠ %
على الأقل) . على دكة قعد رجل معمم بشال أصفر مبرقش ، ليس

معه تخت ولا سنيد حتى ولو بالزن كما كان العهد بسنيده أم كلثوم
فى أول طلوعها بالقاهرة .. باله من زن عائلى محض !

انطلقت الدودة الوحيدة فى الغناء ، أو قل الحداء ، والجميع
جالسون فى صمت عميق ، كأنما حط على رؤسهم الطير (لأبد من
هذه الاستعارة فنحن فى بلاد العرب) وحين يحس المنشد أنه أشبع
سامعيه ، وأن صدورهم متلهفة على وقفة تتيح لهم التعبير عن
طربهم (لعله يحس هو أيضا أنه فى حاجة إلى محطة يستريح
عندها ويسترد أنفاسه ويجفف عرقه) تخير مقطعا يقف عنده ينهيه
بنغمة أعلى مقاما وأطول مدا . حينئذ يدرك الجميع أن الاذن قد
جاء منه إليهم بأن يعبروا عن طربهم ، لا قبل ولا بعد ، وقبل أن
تنتهى نغمة المنشد تلتحم بها الطبقة العليا ذاتها نفثة مدوية كالهدير
من مستمعيه تقول (الله) فى مد طويل ، ثم يعودون إلى الصمت
المطبق إلى أن يأتى المحطة التالية .

صدقنى ، تمنيت أن نقتبس هذا التقليد ليغفينا من الصرخات
الفجة التى تقاطع بها غناء أم كلثوم .

لم يرتفع صوت يقول (أعد) . حتى التصفيق بعد نهاية
الوصلة غير مألوف . قام إليه بعض المخبوطين وريثوا على
كتفه ، وبعضهم لثم يده ، هذا كل ما فى الأمر . لم يطربنى
غناؤه بقدر ما أطربتنى لهفة المستمعين حتى أننى شاركت

فيها على خلاف عادتي . كانت تنطلق بأن حجرا ثقيلا أزيح
عن الصدور . إن الشعوب تتلهف للجمال .

صديقي حسين شاب حجازي ابن أصل ضخيم الجسم ،
لا عجب أن كان كبير القلب ، ولعل افراط جسده في النمو جاء على
حساب نمو روحه فلا تزال به مسحة من سذاجة الأطفال . أقبل
على متهللا يبشرني أنه أفلح هذا الصباح في تهريب اسطوانة
مهمة جدا لعبد الوهاب ، هي قصيدة شوقي (ياجارة الوادي) . لم
تمتلئ الجزيرة العربية كلها في ذلك الوقت كامتلئها) بـ (ياجارة
الوادي) . سارت بها النار في الهشيم (عدنا للاستعارة) ودعاني
بالحاح أن أسمعها عنده مع رفقة من أصدقائه .

كانت الوسيلة المفضلة في تهريب الاسطوانات هي وضعها بين
(ثوبين) في طرد «المانيفاتورة» ، والنتيجة أن جميع اسطوانات
الحجاز كانت في ذلك الوقت مقرطمة ، طارت منها شطفة . لم
يتمتع أحد قط بالاستماع إلى أغنية من مطلعها .

الغرفة داخلية لا تطل على الشارع . هذا شرط مهم ، مزدحمة
بشبان متساندين بعضهم إلى بعض ، كلهم بلحية قصيرة مدببة .
الجو حار ، مختنق بالدخان ، ومع ذلك فالنوافذ محكمة الغلق .

وفي الغرفة كنية عريقة (وهذا شرط مهم ثان) . وضع حسين
الفونوغراف اليدوي تحت الكنية ، وجاء بفوطة كبيرة سد بها الفجوة

التي يخرج منها الصوت ثم رقد على الأرض ، وجاء بالاسطوانة المشطوفة ، ثم غرز في يد الفونوغراف ابرة رفيعة جدا - صنف يختص به الحجاز وحده دون سائر البلاد !

وظهرت على وجه حسن علامات هم شديد وهم يحكم وضع الابرة على الاسطوانة المشطوفة الدائرة .. لقد قصفت منها كلمات «ياجارة الوادي طربت» .. فيتوقف على حسن احكامه أن تبدأ الاسطوانة بـ «نى ما يشبه الأحلام» أو «.. دنى ما يشبه الأحلام» . هذا ما يمكن استخلاصه من كلمة «ومادنى» . حسين لا يريد أن يفلت منه حرف الدال بأى حال من الأحوال ، فهو يجرب مرة وأخرى حتى يصل إليه دون أن تصادف الابرة الطرف المشطوف .

هكذا استمعنا إلى «ياجارة الوادي» . صوت عبد الوهاب كانه صوت الشيخ على الذى تزعم إحدى نساء القاهرة إنه يكلم زبائننا من تحت الأرض .. وهى التى تكلمهم من بطنها .

انتهت الاسطوانة ، وصمم جارى أن يديرها بنفسه مرة أخرى . هو شاب سوري يستوطن الحجاز ، يلبس جلابية سكروته ، فوقها صديرى سكروته ، فوقه جاكته سكروته ، ورأسه معمم بشال أصفر مبرقش كشال عبد الوهاب الحجاز . هو يجيد عزف العود ، وعوده مكسور وأصبح ترابا ، ويجيد العزف على البيانو ، وهو مفكك موضوع فى مخزن البضائع فى متجر أبيه ، يود أن يشرب ، ولو

ضبط شاربيا لحبس ستة أشهر ، وكل شهر ستين جلدة على قارعة الطريق وعلى مرأى من الناس جميعا ، وهو فوق ذلك يجيد الغناء ، ولكن لا يستطيع أن يغنى فى غرفة مقفولة ، بدون عود ، بدون ويسكى ، بدون حرية ..

أصر على أن يدير الفونوغراف بنفسه طوال الحفلة الكتيمة ، يكاد يلتهمه ويأكله أكلا . وبين كل اسطوانة وأخرى تنهيدة عميقة ، يتمم بعدها بصوت حلو (ياليل) أو (آه أنا عشقت) أو مطلع دور عراقى ، ثم يسكت كأنما غاب عن الوجود ، ثم يستفيق ويعود إلى الفونوغراف .

لم يكن مدعوا لهذا الاجتماع ، ولكنه سمع أصواتنا فدخل على حياء إلى البيت ، وهمس لى دون أن يسمعه بقية جيرانه إنه تردد على السلم ، هل يطلع أم ينزل ، نزاع بين أدبه وطربه ، انتصر الطرب على الأدب ، فدخل علينا . ولكن الجميع يعرفونه ، فقابلوه بفرح شديد .

هو ابن تاجر «مانيفاتورة» . أصبحت بعد ذلك لا أمر على دكانه إلا وقفت عنده ، وسلمت عليه . أراقبه جالسا القرفصاء يبيع لهذه وذاك ، فى سوق قذر مقرف ، هواؤه ملئ بالذباب يضيق به أوسع الصدور وأشدّها حلما ويحبحة . ومع ذلك فهو مبتسم ، ثم يميل على ويغنى لى همسا 'مطلع لحن ، أو يفتح دولابا صغيرة ويخرج منه ورقة بها نص دور جديد يحفظه على مهل .

أين أنت الآن أيها الفتى .. أتحت الثرى أم فوقه ؟ .. أتمنى أن يكون عمرك قد طال كعمري ، وأن أعود فأقابلك يوما لأرى هل الشيخ لا يزال يتمايل من الطرب ويتمتم بمطالع الأغاني كما عهدته فتى يجلس بجوارى فى الحجرة الحبيسة فى الحفلة الكئيمى .
أتمنى أن تقع عينك على ما أكتبه الآن لتعلم أن صورتك بقيت فى ذهني رغم مرور أربعين سنة .

وختام هذا المقال أن أصف لك الحفلة الغنائية الثانية والأخيرة الباقية عندي من سجل الحجاز ، لتعرف كيف يتحايل الطرب على كسر القيود وهدم السدود .

نحن فى المدينة المنورة ، فى بيت رجل ثرى . فى البهو الفسيح فسقية مرمرية تلطف الجو هى فى قاع منور عال يستدرج تيارا من الهواء من أعلى العلالى (أتمنى أن أعيش فى بيت مثله فى القاهرة) . وحول الفسقية اصطفنا مع الغروب على الشلت حول براد الشاي ، للشرب منه مراسيم طويلة ، تغطية الابريق بفوطة ، صب مقدار ضئيل فى كوب صغير لنذوقه فنعلم هل نضج أم لم ينضج . الصبر عليه قليلا ، صبه من علو حتى تشتبك الأذن مع الأنف واللسان فى لذة . كيف تمسك بالكوب الصغيرة بين أصبعين ، كيف تأخذ منه أول شفقة .. كلها محددة فى كتاب شفوى مقدس .

وسبب اللمة هو الاستماع إلى مطرب ، هو هذه المرة رجل بدين
يرخى ضفائر له طويلة ، لولا العقال الذهبى لحسبته زوجته لا هو .
أغناء فى مدينة أظهر القبور ؟ ! ولكن مهلا مهلا ، إننا لن
نستمع إلا لتواشيح دينية ، وقصائد فى مدح الرسول ، فلا أثم
علينا . ولكنى لاحظت بدهشة شيئا لم أعرف سببه فى مبدأ الأمر .
المستمعون يزحلقون المنشد بسرعة لينتقل من دور إلى آخر ، ليضى
الوقت الذى يستطيعون فيه بلا خجل أن يرجوه غناء قصيدة «أنا
على دينك» .

زالت دهشتى حين تبينت أن أغنية «أنا على دينك» هى نسخة
طبق الأصل لحنا ونصا ولهجة عامية مصرية لأغنية أم كلثوم التى
كانت شائعة فى ذلك الوقت ومطلعه «أنا على كيفك» .. حينئذ اهتز
جميع الحاضرين من شدة الطرب ، وطفح البشر على الوجوه .
انظر كم كانت بارعة وسانجة معا حيلتهم فى كسر القيود وهدم
السدود لينفذ الطرب إلى قلوبهم ولو من أضيق ثغرة .

(«المساء» ، ١٩٦٦/٩/١٩ ، ص ٦)

من جرایز الموسيقى

بعد أن وصفت لك فى المقال السابق الحفلة الموسيقي الكتيمة
فعلمت مبلغ كراهية المذهب الوهابى للموسيقى ، أتابع ذكرياتى عن
الفترة التى عشتها فى جدة (سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٠) أمينا
لمحفوظات قنصلية غير معترف بها (نقبى طلع على شونة) لأن
العلاقات الدبلوماسية بين مصر ومملكة نجد والحجاز (لم تكن مودة
الغاء اسم البلد التاريخى وتسميته باسم الملك - كأنها عزبته - قد
ظهرت بعد ، من قولة السعودية ، الهاشمية - المتوكلية - ماركة
عربية مسجلة مع الأسف) قد قطعت قبل وصولى بأربع سنوات
تقريبا .

لم يكن هذا القطع لخلاف فى السياسة ، أو لتضارب فى
المصالح ، وكلاهما فى منطقة النفوذ البريطانى - بل لسبب لا
يخطر بالبال . أتعرف ما هو ؟ انه هذه الفرقة العسكرية الموسيقية
(نحاسية ونواقيير) التى كانت تطلع من مصر مع المحمل ، لتزفه
فى الطريق ، ذهابا وإيابا .

أنت لا تدري كم كانت فرحتنا أيام الطفولة بهذه الفرقة
الخيالى ، يوم أن نصطف (واليوم عطلة رسمية) على السلم

الرخامى لسبيل أم عباس فى الصليبة لنشاهد نزول المحمل من
القلعة ، حيث كانت تنسج على تودة خلال العام كسوة الكعبة
الشريفة ومقام سيدنا ابراهيم الخليل ، مطرزة بخيوط الذهب ،
موشاة بأجمل خط . لا يبدأ العمال نسيجها الا بعد الوضوء وقراءة
الفاتحة . الكسوة القديمة تباع فى مكة بالسنتيمتر ، بأعلى
الأثمان . وكان فى حيننا أسرة عندها قطعة منها ، تتوارثها جيلا
بعد جيل ، يشحذها أهل الميت من الجيران لوضعها على الخشبة
من قبيل التبرك .

قلوبنا متعلقة بأربع متع ، عيوننا متفتحة لثلاثهما ، تكاد تبظ .
لوضاعت منها فتفوتة لم تتم الفرحة . الأولى هى جمل المحمل .
انه جمل أبيض مهول ، يشف ويرف من شدة النظافة ، وبره
منفوش ، ضخم ولكنه رشيق . انه فى نظرنا لا يمشى بل يتبختر
كالغزال ، وندرك أنه هو مدرك لهذا العز كله ، وأنه به فخور . يقال
لنا لا يأكل الا اللوز ولا يشرب الا ماء الورد ، وأنه اذا وصل الكعبة
ومقام الرسول عليه الصلاة والسلام ركع وتمرغ على الأرض من
شدة الوجد ، وترقرقت الدموع فى عينيه . فاذا عاد بالسلامة أعفى
من العمل مهما كان تافها ، وعاش مرفها فى التبات والنبات .

والمتعة الثانية هى تكحيل العين برؤية بهاء هذه الكوكبة من
الحياد العربية الضامرة ، أغلبها أبيض كاللبن الحليب ، فما أجمل

اذن على هذا البياض لمعان عيونها السود الواسعة ، ان الحلاوة
تقطر منها ، والكبرياء والطيبة معا . انها مثال مجسم للنبل . فاذا
كانت شقراء - أى ضاربة للحمرة - فما أجمل غرتها البيضاء ،
هى كالهلال ، وبقية من نوره قد لمست كعب أحد الساقين من خلف .
ليست هذه الزينة عن عفو ، بل عن عمد .

لا حيوان يبهج القلب مثل الجواد الجميل الأصيل ، عشقه
العرب عشقا مدلها ، وكانت اللغة العربية وهى تتغلغل إلى قلبى
تحمل إليه أيضا حب الخيل . ولا أعرف لغة مثل الفصحى انتبعت
لأوصاف الخيل ، وصاغت لكل وصف لفظا .

تمر أمامنا وهى تتوثب ، وتلوى رقابها ، وتهتمهم بخياشيمها
كأنها لها احتجاج . وكنت مع ذلك ، لا أخفى عليك - فالصراحة
محمودة - أستريدى وراء ظهري خشية أن تقع ندعة من رذاذها ،
فقد قيل لى بكلام أكيد ان (القوية) ، وهى جنس من بثور جلدية
صلبة تنبت من بذرة رذاذ الحمير . وكنت أقول لنفسى سرا : وربما
من الخيل أيضا .

مازلت أذكر - صدقنى - كيف يلحظ قلبى وسط الفرع هذا
الفارق الواضح بين الجياد والفرسان . الجياد جميلة كالعرائس
المجلوة ، آثار العناية بها واضحة ، شبع ورى وتطهيم والشبع من
أكل محترم . أما الفرسان فكالعوسج النابت من الأمية وطنين

الفلاحة وكروانة العدس وذل الفقر والامتهان وضياح الواقعين من
قعر القفة . يصدر منهم صهده خشن وبواخ بعيد . تتلمظ على أكلة
حلوة أو لقمة هنية .. فلا نحس أننا نتجنى عليهم أو نهينهم ، ونحن
نترونم سرا اذا رأيناهم ، بأغنية كانت شائعة أيام طفولتى ،
مطلعها : « وابسوك الزعطلون يا محمد » .

والمتعة الثالثة أن نرى - من بين سائر الفرقة العسكرية
الموسيقية الخيالى - ضارب الطبلتين الصغيرتين الموضوعتين أمامه
على صهوة الجواد ، لأنه هو وحده الذى لا يمسك بلجام . فنعجب
كيف يتاح له أن يركب ويقود ويداه طالعتان نازلتان بالدق على
الطبلتين . تؤكد لى ذاكرتى أن لجواده كسوة من جلد النمر .

والمتعة الرابعة وهى تمام المتع أن نشنف آذاننا بسمع مارش
المحمل ، وكنا نحفظ أيضا مطلع نصه ، وهو يقول : « يا محملنا
روح وتعال بالسلامة » .

وبعد كوكبة الفرسان تأتى فرقة من المشاة . الجنود يسرون فى
انتظام والبنادق على الأكتاف ، يتصنعون الجد وفقا للأوامر ، الا
أن العيون تنطق بالفرح . لا يحدث تبادل نظرات ود فى موكب
عسكرى بين الجنود والجمهور كما كان يحدث فى موكب المحمل .
ومع ذلك لم يكن جو المرح بفالح فى منع قلبى من الاهتزاز وعينى
من رقرقة الدمع ، وأنا أحس أن هذا الجيش هو منعة الوطن . لم

يتمثل لى الوطن فى صورة واضحة ملموسة الا عند رؤيتى
لاستعراض عسكرى ، ولا يتغير هذا الاحساس اذا كان
الاستعراض العسكرى لجيش وطنى أو غير وطنى ، لأن فكرة فى
ذهنى أسمى من الفوارق بين الأمم .

وأصبح هذا الاحساس يغلبنى فيما بعد حين بدأنا نعرف
استعراض مواكب الشباب (من فتيان وفتيات) فى الحفلات
الرياضية ، هنا يضاف إلى الوطن تطلع الأمل والمستقبل ،
الأساس واحد ، انه الاهتزاز للشعور بمنعه الوطن . والغريب أن
الدموع كانت تطفر من عيني اذا شهدت استعراضا عسكريا من
حماة بلدى حتى أيام كنت أهفو من قلبى أن يسود السلام بين
جميع الأمم .. وقد حرمت من لذة هذا الهفوان منذ أن قامت
اسرائيل ، وتلك هى نكبتى .

هذه الفرقة العسكرية الموسيقية تصاحب المحمل لتزفه طول
الطريق إلى أن يبلغ غايته فى مكة والمدينة المنورة ثم يعود ، ولست
أريد أن أكثر عليك فى تاريخ المحمل المصرى منذ شجرة الدر ،
ستجده مشروحا أو فى شرح كتب كثيرة ، ولكنى لابد لى أن أذكر
لك أن طلوع المحمل كان دائما بمثابة حملة عسكرية لحماية الحجاج
من خطر الاغتيال والنهب والسلب على طول الطريق . كانت تروى
لنا ونحن أطفال حكايات عن مخاطر الطريق يشيب لها الشعر .

لا عجب أن كان أمير الحج يختار دائما بين كبار الضباط ، ليتم على السلاح والذخيرة قبل التحرك . تجد في « الجبرتي » وصفا منفصلا للاستعدادات العسكرية لخروج المحمل ، وكلمة « عرضي » التي تصادفك في هذا الوصف وكنت لا أفهم معناها قبل سفرى لاستانبول وتعلمى لغة أهلها هي كلمة تركية معناها الجيش .

وبعد أن وصفت لك الحفلة الموسيقية الكتيمي ، وكيف أن (مزيكة الفم) التي يلهو بها الأطفال كانت تصدر في الجمر ك بعد أن استولى الوهابيون على الحجاز .. تصور كيف يكون الحال حين تشق جموع الحجاج من غلاة الوهابيين فرقة موسيقية بأكملها ، تلعلع وتنفخ في الأبواق وتدق على الطبول .

وكاد أن يقع صدام مسلح بينهم وبين حملة المحمل المصرى ، وخيف أن تنطلق النيران من الجانبين . ومرة لحظات رهيبية لا يعلم أحد ماذا كان سيحدث لو أن اصبعا هائجا ضغط على زناد . وأرسل الملك ابنه سعود ففصل بين الجمعين .

فكانت هذه الحادثة هي السبب فى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، أو قل بين الملكين .. وإن كانت هناك أسباب أخرى أتركها إلى حين .. وكل هذا كما رأيت من جراير الطبل والزمر .

(« المساء » ٢٦/٩/١٩٦٦ ، ص ٦)

هذا الشبل من ذاك الأسد ..

الصحفى الانجليزى فيلبى - هذه هى مهنته فى الظاهر والله أعلم بالباطن) . غطس فى بيروت وقب فى موسكو .. اصبحت معروفا فى العالم أجمع بأنه « الرجل الثالث » ، لا لأن الصدفة شاءت أن يكون السابقون إلى الهرب لموسكو بوحى منه هما اثنان (الدبلوماسى الانجليزى ماكلين وزميله) فصدق وصف فيلبى بأنه « الرجل الثالث » ثالث ثلاثة ، بل لأنه هذا التعبير أصبح يدل لا فى اللغة الانجليزية وحدها ، بل عند الناس جميعا على الرجل الداهية ، المحاط بالغموض (ولا أقول بالضباب كالتقادم المحدثين عندنا موديل سنة ١٩٦٣) الذى يحب العمل فى خفاء ، ومن وراء ستار . والفضل فى شيوع هذا التعبير يرجع إلى القصصى الانجليزى البارع جراهام جرين (كلهم انجليز فى انجليز !) لأنه هو الذى أطلق على بطل السيناريو الذى كتبه منذ سنين لفيلم « الرجل الثالث » ، وهو رجل أفاق كان يتجر سرا بالمخدرات فى أنقاض برلين بعد الحرب ، ولا يبالى من تكون ضحيته .

بالقسوة السينما ، ويا لفرحة جراهام جرين وهو يرى تعبيره يجرى على كل الألسن . ان المكاتب - لا عالم اللغة - هو الذى يثرى

كلام الناس ويلونه ، ويهبه نوق العصر ودلالته . حقا ان مثل هذا التعبير قد يبلى سريعا ، ويلقى فى سلة النسيان ، ويحل غيره محله ، ولكن قصر عمره لا ينفى طلاوته وقوة نفوذه ولو إلى حين ، شأنه فى ذلك شأن الموضة ، أو شأن أغنية خفيفة نسمعها فنؤخذ بها ونحبها ونراها جديدة كل الجدة ، ثم نفتح العين ونغمضها فاذا هى قديمة قدم القبور المهجورة ، مبتوتة الصلة بقلوبنا وأذواقنا . ونعجب كيف سحرتنا ذات يوم ، ما هو الا الأمس القريب .

ولما علمت أن فيليبى الصحفى هو ابن سان جون فيلبى أو الحاج عبد الله فيلبى قلت فى سرى : هذا الشبل من ذاك الأسد . (والعجب أن الابن هرب من بيروت ، وأن الأب مات فى أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ فى بيروت) . هل تكون بيروت هى المدينة الثالثة ؟

وقد عرفت الأب (نجم الأسرة ولا ريب) فى ثغر جدة سنة ١٩٢٩ حين نزلتها أعمل سكرتيرا لقنصليتنا هناك وأنا فى مقتبل الشباب . انه هو بعينه « الرجل الثالث » الذى رآه جراهام فى أحلامه . هو الغموض والعمل من وراء ستار ، هو حب المغامرة ، والترحيب بالمناكفة . صفات أورثها لابنه ولا ريب . كلا الرجلين أحب الشرق ووهبه قلبه ، وحاك له دسائسه .

كان الأب يتقن من لغات الشرق اللغات الهندستانية والأردية والعربية ، لا العربية الفصحى فحسب ، بل لهجات قبائلها .

فباللهجة النجدية كان يتحدث إلى المرحوم الملك عبد العزيز آل سعود ، وقت أن كان نديمه وأمين سره ، مع أنني حضرت يوم الحج سنة ١٩٢٩ مجلس الملك فلم أفهم عنه - أنا العربي المسلم - من قوله الا ثلثه ، وان قلت الثلث فقد أكثر ، مع أن أذنى كانت متعلقة بكل كلمة ينطق بها .

الأب والابن كلاهما خدم وزارة الخارجية جهرا ، ثم فضل أن يخدمها سرا تحت قناع آخر . الظاهر أن حب الجاسوسية يجرى فى دم الاثنين كليهما ، والطينة واحدة .. رضى فى سبيل تحقيق مأربه أن يهجر زوجته .

كان لفيلبى الأب رأس كالزلطة لو خبطته فى جدار لما أصيب بخدش وانهدم الجدار . لا عجب أن كان داخل هذا الرأس ذاكرة كالحديد وعقل جبار لا يكل ولا يمل . وكان له وجه محمر مقشور ما أظنه عرف الكسوف فى يوم ، ونظرة تنفذ من الحديد، ما أظنها انكسرت فى حياء مرة . وكانت له لحية كثة بلون الحناء - لا تنس أنه من محاسيب المذهب الوهابى - وما كان بحاجة إلى أن يصبغها بلون أزرق ، اذ كنت لا أراه - ولا أدري لماذا - الا فى صورة الرجل ذى اللحية الزرقاء . ولما زرتة فى بيته تأكد احساسى كما سترى فيما بعد .

من الانجليز من هو غاية البرود دون أن يتصف بثقل الدم ،

ومنهم الأنيس اللطيف المعشر . أما فيلبى الأب فكان متجهماً
الوجه ، وعرج الجانب ، لو مسحت يد السماحة على وجهه لعلقت بها
جهامته . لم أراه يبتسم الا قليلاً . ولا أدري لماذا أيضاً أحسست أنه
يعيش فى عزلة دائمة ، وأنه ليس له صديق . ولعل من شروط نجاح
الجاسوس ألا يكون له صديق بحق وحقيق .

جدة فى الصيف جهنم وذباب ، ورطوبة وبعوض . هى حمام
تركى ، والهواء هو فوطة الحلاق الساخنة المبتلة التى يضعها حول
وجهك اذا كنت من زبائن صالون لكس . طفح حمى النيل على
جلدى ، كل بثرة كراس الدبوس ، تتلذذ وتعذبني بالهرش . غام
بصرى ، العرق لزج كالغراء ، يتصبب منك وأنت ساكن فى الظل
لا تأتى بأقل حركة .

كنت لا أعرف أكتب الا اذا وضعت تحت يدي ورقة نشاف .
خليج البحر الذى يمر أمام القنصلية مدقوق من زقاق داخل درب فى
البحار ، ماء عكر راقد لزج ، ليس هناك حد فاصل بينه وبين
الهواء الذى يعلوه . الود ودى أن لا أنضو ثيابي وحدها ، بل جلدى
أيضاً . الملبس النظيف لا يفترق عن الملبس القذر ، ولم يكن فى
مسكني « دش » ، بل كنت أستحم بالكوز من صفيحة فى طشت
غسيل .

كنا ننفر اذا حل المساء من باب الكوشان فى سور جدة لننفذ

إلى الصحراء علنا نصطاد نسمة تائهة من الهواء ، ونمر بقبر أمنا حواء ، وهو قبر طوله ٦٠ مترا على الأقل ، لا أدري ماذا كان سيفعل سيدنا آدم اذا طلبت منه بدل ورق الشجر أن يشتري لها قماشاً .. لماذا كان لها دون سيدنا آدم قبر ؟ لم أجد عند أحد جواباً . الحقيقة أن المعرفى حجم القبر صدنى كلما مررت به أن أقرأ الفاتحة سائلاً المولى أن يغفر لها ما فعلته بنا .

فى البحث عن نسمة هواء كنا لا نتطلب من الحديث الا أتفه وأخفه ، ومن الحركة الا أقلها . لو أعطى لى حينئذ كتاب صغير مكتوب بخط كبير وقيل لى لو قرأته فستشرب علم الدنيا والآخرة فى جرعة واحدة لما وجدت فى نفسى همة لأفتح غلافه أو أرمى بنظرة إلى عنوانه . الله الغنى ، التنفس - لا الأدب وحده - مطلوب قبل العلم .

ثم نعود فى الساعة الواحدة أو الثانية صباحاً - بالضيعة الوقت فى فاشوش - فأمر ، والفجر يقترب ، تحت بيت فيلبى الأب فنتسمر قدماى ، النور مضاء ، تكتكة التايپريتر فى سرعة القطار ، انه يشتغل إلى هذه الساعة المتأخرة من الليل لم يخرج مثلنا لقتل الوقت ، لأن معدنه ليس معدتنا ، وهمته ليست كهمتنا . ان له هدفا يتلبسه ويلح عليه فينسى من أجله الحر الجهنمى والعرق اللزج وكل شكوى أخرى من شكاوانا السخيفة . هذا الهدف هو بناء صرح

الامبراطورية ، ولا بأس من أن يقيم إلى جانب هذا الصرح قصرا يسكنه فيلبى ذو الحية الزرقاء ، وقصرا يسكنه فيلبى المستشرق ، وقصرا يسكنه فيلبى الرحالة جواب الصحراء الذى خبر فيها بنفسه كل كتيب وبئر ، وكل ذرة رمل وحجر ، كل حيوان يدب أو يمشى ، كل طيف من أطياف ألوانها البديعة ، الشروق والغروب ، كل دممة للجن فيها ، وكل دوى وصفير للريح . ولما زرتة فى بيته وجدت فى حديقته داخل أقفاص أنواعا من حيوان الصحراء ، كالظبى والقنفذ والسحلية .. وهو داخل المدينة لا يستغنى عن الصحراء .

أعترف لك أمام جاسوس ! - أتطلع إلى الضوء وصوت التايريترو وأنا معجب بهمة أشد الإعجاب ، متحسر ، لا على نفسى وحدها بل على كل أبناء المدارس أمثالى الفارقين فى الجهل والكسل والتراخى والتواكل .. وخليها على الله .. وكنت أتخيل بدافع من اشتياقى أنه يؤلف كتابا عن الصحراء ولا يكتب تقريرا للمخابرات .

وقد اشتريت كتابه الذى ألفه من اجتيازه لصحراء الربع الخالى ، وأعترف لك أنى عجزت عن قراءته لأنه محشو بالفاظ من علم طبقات الأرض ، فيه وصف لتركيب كل حجر وكل صخر مر به ، فيه وصف مستفيض للألوان وذوق أطيافها الدقيقة . وأنا - مع الأسف - خريج القسم الأدبى ومدرسة الحقوق ، لم ألقن طوال

السنين التى بقيتها فى المدارس كلمة واحدة تفتح عينى على أسرار الأرض التى نعيش فوقها ، أو يبصرتنى بالألوان وفروقتها . جميع الألفاظ التى استخدمها فيلبى لا أستطيع أن أترجمها الا بكلمة واحدة هى حجر أو صخر . وقفلت الكتاب وأنا أتحسر مرة أخرى على نفسى وعلى جميع أبناء المدارس أمثالى .

نحن العرب المسلمين لا نعلم شيئاً عن الجزيرة العربية ، والذي نقرأه فى الشعر الجاهلى نقرأه وعيوننا عمى ، ويجئ رجل من بلاد الضباب ، لا لغتنا لغته ، ولا ديننا دينه ، فيجوب هذه الجزيرة شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً ، لا يبالى بالأحوال والأخطار ، ثم يسجل كل ما يراه ، وينشره للناس ، وهو عالم أن الذين سيقراءون كتابه من المتكلمين بالعربية قلة تعد على أصابع اليدين ، والذين سيفهمون منهم ما يقرأون قلة تعد على أصابع اليد الواحدة .

بسبب فيلبى كانت جدة عندى حراً جهنماً وذباباً ورطوبة ويعوضاً ، وتحسراً لا ينقطع .

(« المساء » ، ١٢ / ٨ / ١٩٦٣ ، ص ٨)

مناكفات .. وصغائر

أتابع ذكرياتي عن سانت جون فيلبي أو الحاج عبد الله فيلبي الذي جدد ابنه الصحفي - الرجل الثالث - بهروبه أخيرا من بيروت إلى موسكو تقاليد الأسيرة في الارتباط بالشرق العربي وحب المغامرة والمناكفة والعمل من وراء ستار .

وقد حدثتك من قبل عن لقائي بالأب في جدة سنة ١٩٢٩ ، ووصفت لك هباته ولحيته الوهابية وبلعه بسهولة - وهو الغريب القادم من بلاد الزمهرير - لجو جدة الحار الرطب الذي يقف في حلقنا - نحن أبناء زمته النيل - فيكاد يخنقنا . وكيف كان يحتمل وحدته بعيدا عن الزوج والولد كأنها خف الريشة وهي عندنا أطنان من حديد ، من أجل أن يفرغ دوننا ، وهو فرح منطلق ، إلى غرض كالسهم ، لدراسة بلادنا التي نجهلها في الجزيرة العربية ، والامام الإمام خبير بأحوال أهلها ، خدمة للامبراطورية البريطانية ، واعلاء من شأن الاستشراق في أمته .

كانت شهرته أنه مستشار أو صديق للملك المرحوم عبد العزيز آل سعود ، ولو أنني لم أسمع خلال اقامتي سنتين بالحجاز عن

لقاء معلن بينه وبين الملك . ولا أظن أنه كان يقابله سرا . والغالب أن شهر العسل بين الاثنين كان قد انقضى . كان لفيلبي دوره ونفعه وقت أن كان عبد العزيز آل سعود في غياهب نجد ، يحتاج أن يكون بجانبه رجل انجليزى ، فيدرك الأمير بقطنته من أين تهب الريح ، وإلى أى مدى يجوز له أن يمد قدمه ، وإن لم يفصح له فيلبي عن الحقيقة كلها .

ثم أصبح الأمير ملكا على نجد والحجاز ، وأطل عرشه على البحر ، واستتب سلطانه ، فأصبح الاتصال بينه وبين انجلترا عن طريق ممثل معتمد لانجلترا يقيم في جدة ، وعن طريق الشيخ حافظ وهبة مندوب الملك في لندن . والشيخ حافظ وهبة من أبناء مصر ، وقد نشر ترجمة حياته قريبا - ولا أنسى إلى اليوم لقاءنا أول مرة على ظهر الباخرة تالورى التى حملتنا نحن الاثنين إلى جدة فى مطلع سنة ١٩٢٩ .

فأصبح يصدق على فيلبي وصفه بأنه « محارب » من المرتزقة ، وهذا الصنف من المحاربين ينظر اليه الجندى المحترف بنوع من الاستخفاف والازدراء ، فكانت القنصلية الانجليزية في جدة تتجاهل فيلبي ، وكان فيلبي يتجاهلها ، بل يعمل أحيانا على مناكفتها - كما سترى - كل هذا فى الظاهر ، فلم يكن ينطلى على أحد زعم الجانبين أنهما فى مباراة لشد الحبل ، كل منهما يجذبه لناعيته ، بل كنا نحس أن الجانبين رغم اختلافهما الظاهر يشدان

الحبل معا إلى ناحية واحدة هي لندن ، بل كنا نحس أن التجاهل المتبادل بينهما خطوة ، ان لم تكن موضوعة عن عمد ، فهي وضع براجماتيقى نافع لا بأس من تدعيمه والابقاء عليه . ففيه تبييض لوجه فيلبي عند أهل البلاد ورفع لسوء الظن به ، فلعلهم يأمنون له ويفتحون له قلوبهم ويعتبرونه واحدا منهم لا واحدا عليهم .
انظر كيف كان فيلبي يناكف القنصلية الانجليزية .

تسلمنا في قنصليتنا ذات يوم نسخة من كتاب دورى موزع على جميع القنصليات تقترح فيه القنصلية الانجليزية علينا انشاء ناد يضمنا جميعا ويكون وقفا علينا . لعل قنصل انجلترا كان يفتقد ناديه في لندن ، يدخل فيجد منضدة عليها كوم من الصحف ، ومقعدا في ركن يدخن فوقه بيته . ان شاء جلس صامتا لا يضايقه أحدا ، وان شاء قام إلى من أحب ليبادل حديثا خفيفا ، أو ربما استهوته فكرة ربط موظفى القنصليات برياط الأسرة الواحدة ، تخفيفا من وحدتهم في جدة .

وأعترف لك بلا خجل أننا تلقينا هذا الكتاب الدورى بفرح شديد وتمنينا أن تتحقق الفكرة ، وحمدنا في سرنا للقنصل الانجليزى أنه لم يشأ أن يجعل هذا النادى وقفا على القنصليات الأوربية (فرنسا . ايطاليا . هولندا) وأنه تكرم وتنازل وشمل بعطفه قنصليتى تركيا ومصر . (لم يكن لبلد اسلامى آخر ممثل

فى جدة ، اللهم الا ايران ، فقد كان لها قنصل فخرى من أهل البلاد . من أنكى أهل البلاد . بفضلہ عرفت لأول مرة شيئاً عن البهائية وتاريخها ومدى انتشارها) .

وكنا نحس فى ورود هذا المنشور أن السلك القنصلى ينقسم إلى معسكرين : معسكر أوربى ومعسكر شرقى . الأول يستعلى على الثانى وينظر إليه بشئ من الاستخفاف . وقد غضبنا فى سرنا ذات يوم حين دعانا قنصل هولندا لتناول الغداء على مائدته ، فوجدناه لم يدع معنا الا قنصل ايران الفخرى ، كأنه لم يجدنا أهلاً لأن نجلس على مائدته مع ضيوف من الأوربيين .

فرحنا بالكتاب الدورى ، ولم يبق لنا من هم الا أن نسأل : ترى كم تبلغ قيمة الاشتراك فى هذا النادى .

وبعد يوم واحد زارنا فيلبى وهو محقق هائج ، وقدم لنا صورة من كتاب دورى وزعه هو الآخر على جميع القنصليات ، يحذرنا فيه من جعل هذا النادى وقفاً على السلك القنصلى وحده ، ويطالب بشدة أن يفتح أبوابه أيضاً لأهل البلاد ، لأهل الحجاز ونجد ، لأننا نقيم فى بلادهم ولا معنى لأن نغلق باب هذا النادى فى وجوههم . انه يكره هذا الاستعلاء البغيض .

سبحان الله ! لم يجرى الدفاع عن أهل البلاد من ممثل مصر أو تركيا أو ايران ، بل من سانت جو فيلبى ، أو الحاج عبد الله

فيلبى ، هل غاظ فيلبى أنه لن يدخل هذا النادى لأنه ليس موظفا
باحدى القنصليات فقال : فيها لاخفيها ؟

لا أدرى .. على كل حال أعترف مرة بلا خجل أنتى شعرت
بشئ من الحقارة والامتهان لنفسى لأننى خلبتتى الصغائر ،
فسارعت إلى الفرح بفكرة هذه النادى دون أن أنتبه - كما انتبه
فيلبى - إلى المعنى الذى قذف به فى وجوهنا .

وهكذا حين أراد قنصل انجلترا أن يفتح علبه النادى قفز له من
داخلها عفريت اسمه فيلبى .. فأغلقها ورماها ، وقال : توبة من دى
النوبة .

ولم تقتصر مناقفة فيلبى على الحجاز ، بل امتدت إلى مصر
حين عبر لأوريا ذات مرة ، طلب إليه فى السويس أن يدفع رسما
مستحقا لإدارة الكورنتينات ، فرفض الدفع ، وقال ان هذا الرسم
ضريبة تجبى فى مصر ، فأرونى أولا القانون المصرى الذى
يفرضها .

والواقع لم يكن هناك قانون مصرى يفرض هذه الضريبة - إذ
كانت إدارة الكورنتينات منظمة دولية ، هى فى مصر - كقناة
السويس - حكومة داخل حكومة ، وكان الغرض منها فرض حصار
على جماعة الحجاج إلى مكة ، لا يقل عن حصار المرضى
بالتاعون والكوليرا .

وقد دفعتنى مناقفة فيلبى للكونتينات على أن أدرس أنظمتها وأضع عنها بحثا طويلا نشرته فى مجلة « الرابطة الشرقية » حملت فيه على نظام يسمح بمرور الأوربي المقيم فى جدة دون حجزه فى الحجر الصحى ، أما اذا كان المسافر مسلما ، فسواء أحج أم لم يحج ، وربما كان جارا ملاصقا لهذا الأوربي ، فلا يسمح له بالعبور من قناة السويس الا بعد قضاء فترة من الحجر الصحى فى الطور .. كانت القاعدة عند الكورنتينات أن كل أوربي نظيف وكل مسلم قذر موبوء .

وكنت أرى بعينى وأنا صبى جماعة الحجاج القادمين من الغرب المنكسرين والغلابة ، وهم يساقون كالأنعام ، وقد أحاط بهم حرس من البوليس والكونتينات ، كأنهم مباءة أمراض فظيعة .. يحدث لهم وهم فى طريقهم إلى الحجاز ، فتصور حالهم عند العودة منه .

ونعود إلى فيلبى فنقول : ومع هذا فقد كان هناك فى الحقيقة خلاف شديد بينه وبين القنصلية الانجليزية يتمثل فيه خلاف عجيب متوارث فى الدبلوماسية الانجليزية فى الشرق بين طاقم الحكومة الهندية ، وطاقم المكتب العربى فى المخابرات البريطانية - كما سأرويه لك فى المقال التالى .

(« المساء » ، ٢٦ / ٨ / ١٩٦٣ ، ص ٨)

بين الروبية وريال تيريزة !

قابلت الروبية أول مرة وأنا صبي بالمدرسة الابتدائية وقت أن وفد على بلدنا فى مطالع الحرب العالمية الأولى حشد من الجنود بين ملتج وحليق ، فوقر فى نفسى أن عقلية الهنود من العقد الشائكة ، فلم أفهم حينئذ لماذا أرادوا للروبية أن لا تساوى الا ستة قروش ونصف قرش مصرى . ودعوت الله ألا يخطر على بال هذا الطاغية الذى يعلمنا الحساب - بالضرب ! - حتى لا يدخلها فى مسائل « رجل باع واشترى » .

وقابلت ريال مارى تيريزة أول مرة وأنا فتى أعمل فى قنصليتنا بجدة سنة ١٩٢٩ . حقا انه ريال متميز على وزن مبعجر ، ضخم كأنه الرحي . هو النقد المفضل حينئذ لدى جميع سكان الجزيرة العربية ، وهو ليس عملة رسمية تنفرد الحكومة بسكها وتعاقب على تقليدها ، بل هو عملة حرة . قيمتها هى قيمة الفضة التى تحتويها ، فيستطيع كل صيرفى أن يسكها أينما شاء ثم يحملها للحجاز ونجد للتعامل بها . لا مثيل لها فى أى بلد آخر . فلا يعرف ريال مارى تيريزة الفرق بين جوانى وبرانتى . (يعيد استسماح الدكتور عثمان أمين !) .

وكما لخفنتنى الروبية فى الحساب لخفى هذا الريال ، اذ كان ثمنه حينئذ ٢٣ قرشا مصريا .. سمي بذلك لأن على أحد وجهيه صورة مارى تيريزة النمساوية امبراطورة ألمانيا وملكة المجر وبوهيميا (١٧١٧ - ١٧٨٠) . ولم أعرف حتى اليوم سر تداول هذه العملة فى الجزيرة العربية وحدها بعد أن بطل تداولها فى النمسا ذاتها منذ أجيال بعيدة . وكان هذا الريال العجيب كافيا للدلالة بنفرده على هبوط مستوى المعيشة عند متداوليه ، فلو ملك واحد منهم ألف ريال لاحتاج إلى جملين لحملها .

هذه المقدمة النقدية لا بد منها لأنها خير ما يعكس أنقسام السياسة البريطانية فى الشرق حينئذ إلى منطقتين : منطقة الروبية (الهند والبلاد العربية الواقعة على الخليج . وقد يدخل فيها العراق أيضا) ، ومنطقة ريال مارى تيريزة (بقية بلاد الصحارى فى الجزيرة العربية) ، فكان لكل منطقة رجالها المتخصصون ، لكل من الفريقين عقلية ومزاجه . فريق الروبية أوثق صلة بالجيش . يهيم بالاستعراضات العسكرية . يتجمع حول نائب ملك يحكم الهند كامبراطور منفوخ . يصف الراجات أمامه وتحتة ، وقد زينوا بالحلى أيديهم وأرجلهم وأذانهم ، كأنهم مسوخ فى سيرك . رجال هذا الفريق عمليون ، حلولهم جذرية ، منتصفة بالاستعلاء . لا أحلام لهم . همهم الأوحاد الاغتناء وجمع المال للعودة إلى بلادهم بعد التقاعد ليعيشوا مع أمراضهم معيشة الأثرياء . الفروق بين

الأجناس عندهم محددة بالحرير الأحمر ، لون العلم البريطاني ،
والإنجليزى سيد السمر والسود علنا ، والبيض أيضا فى قرارة
نفسه ، الخبرة السياسية المطلوبة منهم هى التلاعب بالفروق بين
المذاهب والأديان .

أما فريق ريال مارى تيريزة فأمره عجيب . شبان أنكباء
يتخرجون فى أرقى الجامعات ، اللغة اللاتينية والإغريقية حشو
جعبتهم الثقافية ، ولسبب خفى يهتمون بالشرق فيداعب أحلامهم .
هو عندهم بلاد السحر ، فيترجمون كلمة السحر بكلمة السياسة
ويتطوعون لخدمة الامبراطورية البريطانية فى البلاد العربية . فى
أذهانهم أحلام عن دسائس ومؤامرات ومغامرات كأنها قصة
بوليسية . رحلات سرية عبر الصحراء على ظهور الجمال . أخطار
بالليل . فيهم من يأقل نجمه أو تنتهى حياته بعد الخطوات الأولى ،
فلا يبقى له ذكر . ومنهم من يبنى له فى نظر قومه مجدا لا يقل عن
أمجاد أبطال الأساطير ، كما حدث للورانس .

ليس بين فريق الروبية من يلبس زى الهنود . أم رجال فريق
ريال مارى تيريزة فيهمون بلبس العقال . ربما أيضا اعتنق
بعضهم الإسلام ولو فى الظاهر كما حدث لسانت جون فيلبى أو
الحاج عبدالله فيلبى ، ولو أنه فى حقيقة الأمر من فريق الروبية رغم
نشاطه فى نجد والحجاز .

هذا الفريق لا يتظاهر بالاستعلاء ، بل يتصنع الوقوف وقفة رجال الحاشية من الأمير العربى الذى يدخل فى مصيدته ، رسائلهم المتبادلة بينهم مملوغة بمقتبسات من الأدب الاغريقى واللاتينى ، مكتوبة برشاقة وأجمل أسلوب .

وأحب أن تعرف أن اللورد كرومر كان له أسلوب أدبى ممتاز ، يمثل العصر الفيكتورى . تقرأه اليوم مثلاً فى كتابه عن عباس الثانى فتعجب بشدة أناقته ولكنك تحس أنه أسلوب أكل عليه الدهر وشرب .

هذا هو فريق مخابرات المكتب العربى الذى بسط نفوذه على البلاد العربية ، وبلغ ذروته ابان الحرب العالمية الاولى وأعقابها . فريق لورنس ، وروناالدسفورز ، وكلايتون ، وشكسبير (هكذا كان اسمه) . كان كل واحد منهم فى حقيقة الأمر ملكاً متوجاً ، ولكنهم بنوا عن عمد شهرة لورنس ، ليكون نجمهم المتألق ، الذى يجدر ذكرى زعيمة هذا الفريق - اللادى ستانهوب - التى كانت تعيش معيشة الملكات فى جنوب ولاية سوريا فى أواخر الامبراطورية العثمانية .

وقد بلغ من مجد هذا الفريق فى نظر الانجليز أن مستر تشرشل نفسه كان يحب دائماً أن يزج بنفسه بينهم .. ولم لا ؟ انه أيضاً صاحب أسلوب زخرفى ، يعشق الأناقة .

ولم تكن الخبرة المطلوبة من هذا الفريق هي التلاعب بالفروق بين الأديان والمذاهب كما هو الحال في فريق الروبية ، بل كانت تتمثل في القدرة على إثارة الأطماع والحزازات بين أمراء الجزيرة العربية . لذلك كان المطلوب منهم أن يدرسوا طبائع الإنسان ومكان ضعفه ، ومن هنا كانت صلتهم الوثيقة بالأدب والتعبير الفني .

ويخيل إلى أحيانا أن النزعة المسيحية تكمن وراء هيامهم بالشرق ، ففي الكتب التي قرأوها وهم صبية عن حياة السيد المسيح والقديسين صور لرجال في زى البدو . وفي الجزيرة العربية ولد المسيح ، وهاجر وجاهد ، ولقى ربه .. أسماء مثل الناصرة وبيت لحم والجلجثة متغلغلة في قلوبهم ، توحى لهم بشعور مختلط بالحب والرغبة والتعجب . فليس من الغريب قولهم ان سر جاذبية الملك فيصل الأول ، كانت ترجع إلى أنه شديد الشبه بالسيد المسيح ، كما يبدو في لوحات المصورين .

ولكن اياك أن تنسى أن المجد الذي بناه هذا الفريق في نظر شعبه لم يكن راجعا إلى كفاءة فردية ممتازة فحسب ، بل لأن وراءه هيئة الامبراطورية البريطانية وثراعا وقوتها وأسطولها . وكتبت صحيفة « المقطم » - صحيفة الاحتلال - توهم قراعا أن وصف بريطانيا بالعظمى هو دلالة على عظمتها ، وأنها لا تقهر ، مع أن هذا الوصف هو في الحقيقة وصف جغرافي يراد به تمييز الجزر

البريطانية من مقاطعة بريطانيا الفرنسية ، فالجزر البريطانية أكبر
ولذلك سميت بريطانيا الأكبر ، لا العظمى ، فهذه هي الترجمة
الصادقة لكلمة « جراند بريتاني » أو « جريت بريتان » .

فلم يكن يخلو متاع واحد من فريق المكتب العربى الانجليزى من
صفائح بنزين مملوءة بالذهب أو بريال مارى تيريزة ، ليوزعها يمينا
وشمالا . حقا أن بعض الذهب كان فى بعض الأحيان مغشوشا ،
فالسياسة البريطانية لا تتورع عن التزييف ، بل عن القتل أحيانا .
فالمستر بالمر الذى رشا بدو صحراء سيناء ، تمهيدا لحرب عرابى
لم يوزع عليهم إلا جنيهات زائفة ، وإن كان لونها لون الذهب .

إن أردت أن تعرف مثلا للدور الذى لعبته الجنيهات الانجليزية
فى بناء مجد هذا الفريق فاقرا خطابات المرحوم الملك حسين إلى
المستر ماكماهون .. ثلاث أو أربع صفحات مكتوبة بأسلوب عرقوبى
لا تفهم أوله من آخره ، لكن كل رسالة تنتهى بسطر واضح كل
الوضوح ، التعبير فيه مباشر بلا لف ولا دوران .. اسعفونا
بالفلوس .. فالذى وصله لا يكفى .

وإن قرأت وصف خروج الملك حسين من بلاده أمام الغزو
الوهابى رأيت بقية هذه الفلوس لا تزال موضوعة فى صفائح بنزين
أخذت طريقها إلى قبرص . دبر الانجليز خلعهم بالغزو الوهابى ،
لطفى صفحة وعودهم الكاذبة له باستقلال الجزيرة العربية تحت

إمارته . ولكن هل تظن أنهم أعطوا الحجاز لقمة سائغة للملك ابن سعود . كلا ، إن الملك على وقع على ظهر السفينة التي أقلته هو أيضا خارج بلاده على معاهدة يتنازل فيها الحجاز لشرق الأردن عن ميناء العقبة . مثل هذه الخطبات السياسية هي دعائم مجد فريق المكتب العربى الانجليزى .

لم يكن المال وراء هذا الفريق فحسب ، بل كان هناك أيضا الأسطول البريطانى (قبل اختراع الطائرات وإلقاء القنابل الحارقة على القبائل الثائرة) ، وكان يحق لانجلترا حينئذ أن تسمى البحر الأبيض « بحرنا » ، وكثرت فيه بعض بوارجها الكبيرة . أنه أصبح بحيرة انجليزية بعد احتلالها لجبل طارق ومالطة وقبرص وقناة السويس . أما البحر الأحمر الغلبان فهو فى نظرها طست نحاس ، هو بحر عربى ، بدليل أن شكله شكل جلابية بكمين منشورين على حبل بعد غسلها « فمين » فى هذا الطست النحاس . لذلك لم ترسل له إلا بارجة صغيرة زعراء ، كأنها لعبة طفل تجر بحبل فى هذا الطست . كان يكفى أن تظهر هذه البارجة أمام أى ثغر عربى حتى يتحقق لرجال المكتب العربى تنفيذ سياستهم بلا حاجة إلى فرط ذكاء أو إحكام الدسائس . وأعتقد أن مدافع هذه البارجة لم تطلق مرة واحدة . ولولا تعليمات البحرية البريطانية وإشغال البحارة أوقات فراغهم فى تلميع الأحذية والمدافع لكان الصدا قد علا سلاحها الآخرس .

من حسن حظى أن مشهد هذه البارجة لم يفتنى ، فقد رأيتها
راسية أمام جدة ذات يوم أثناء إقامتى بها .. ويحزننى أننى نسيت
اليوم اسمها .

وكان الانجليز يزعمون أن سياستهم فى الشرق هى سياسة
يد من حديد داخل قفاز من حرير ، والواقع أن القفاز كان من
الحديد أيضا . هو أحيانا حديد خردة تصنع منه مثل هذه البارجة
الهزيلة .

كل هذا المجد طواه الزمن إلى غير رجعة . انتهت الهالة التى
كانت تحيط برأس لورنس وأتباعه . ولكنها كانت لا تزال تتألق وقت
إقامتى بجدة سنة ١٩٢٩ . كان طاقم القنصلية الانجليزية فى جدة
يأتهم بمدرسة لورنس ، منطقة ريال مارى تيريزة . لذلك لم يكن من
العجب أن ينظروا نظرة متعالية إلى سانت جون فيلبى ، أو الحاج
عبد الله فيلبى ، لأنه فى الأصل من منطقة الروبية . كما سأحدث
فيما يلى .

(« المساء » ، ١٩٦٣/٩/٢ ، ص ٨)

دروس وذكريات

من حسن حظى أنتى تلقيت وأنا لا أزال غشيمًا فى الكار من رجال القنصلية الانجليزية فى جدة - وكلهم من خريجى كامبردج أو اكسفورد - حين نزلتها سنة ١٩٢٩ . درسنا نفعى طوال مدة خدمتى المديدة بوزارة الخارجية . أنه درس لا تجده فى الكتب . ولم ينبهنى إليه أحد من رؤسائى قبل سفرى من مصر . ولكنه على ضالته شديد النفع لأنه كفكف من نفختى وغلوائى واعتزازى بالحصانة الدبلوماسية التى تمنح لرجال السلك الدبلوماسى . المسافرون من بقية خلق الله تبعثر حقائبهم فى الجمارك ونحن نمرق مروق السهم بين التحيات والابتسامات . أشياء كثيرة ممنوع استيرادها ، أو إذا سمح باستيرادها بيعت بأثمان مرتفعة للأهالى (مثل السجائر والخمر والأقمشة الفاخرة) أما نحن فنشتريها رغم كل القيود بأبخس الأثمان ، بل من عجب أن شركات السيارات تمنح رجال السلك الدبلوماسى تخفيضا لا يفوز به أحد غيرهم ، بل يبلغ الأمر أنه إذا دهست هذه السيارة إنسانا فإن صاحبها لا يقدم للمحاكمة ، بل غاية ما يحدث له أن يعاد لبلده . بأمر من دولته ، وقد

شهدت فيما بعد حكومات كثيرة تغمض عينيها على تعامل رجال السلك الدبلوماسي في السوق السوداء وهو جريمة يعاقب عليها قانونا . حقا أنه إغراء شديد لضعفاء النفوس ، المنفوخين نفخة كذابة من رجال السلك الدبلوماسي ليروا أنفسهم فوق القانون وأن يباح لهم الاستخفاف به .. وكان من قوانين الحكومة السعودية حينئذ تحريم تدخين السجائر في الطريق العام ، وحق رجال « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » سوق السائرين غصبا إلى المساجد إذا نودي للصلاة فكان أول أثر لهذين القانونين على نفسي أنني ثرت عليهما . وتمسكت بحق التمتع بحصافتي الدبلوماسية ، ولكني رأيت رجال القنصلية الانجليزية يحرصون على إلقاء سجائرهم إلى الأرض قبل خروجهم من باب القنصلية ، ولو خرجوا بها ونفخوا الدخان في وجوه الناس لما تعرض لهم أحد ، ولكنهم لا يرضون المجاهرة بخرق القانون ، ورأيت أغلبهم يطلقون اللحن اتباعا منهم لسنة أهل البلاد . ولكن خضوعهم لهذه السنة هو من قبيل الدلع أيضا لا الاحترام وحده . يحبون أن يضحكوا وهم يرون أنفسهم في المراة ، وأن تثير صورهم الفوتوغرافية ابتسامات أقاربهم البعيدين .. وكان من مزاجهم إذا سأل أحدهم سائل - كم لك في جدة ؟ أجاب - ثلاث لحن .. بدلا من قوله ثلاث سنين مثلا .

تعلمت أن الحصانة الدبلوماسية لا تعني الاستخفاف بالقانون .

المحلى . بل تعنى أن يكون الممثل الدبلوماسى أشد الناس حرصا على احترامه . فبقدر الحقوق تكون الواجبات .

أما مع سانت جون فيلبى أو الحاج عبد الله فيلبى فكنت إذا قارنته برجال القنصلية الانجليزية - مع أنه مثلهم من خريجى كمبردج - أجده مثالا غريبا للجرأة التى تبلغ حد البجاجة ، إن نظرتة لا تنكسر .. ولسانه حاد قاطع . أقمنا حفلة لتوديع رئيسنا وهومن خريجى أكسفورد . فإذا بفيلبى يقول له أمام الجميع . ليس فيك علامة واحدة تدل على أنك درست فى جامعة انجليزية ، كذلك كان شأنه فى بيته .. مخلوع العذار لا يخشى النقد ، مجاهرا بما يخفيه غيره ، وكانت مهنته الظاهرة حينئذ اشتغاله بالاستيراد . وقد زرت معه شركته وأطلعنى على الآلات الميكانيكية التى تتركب على الآبار العميقة لجر مياهها ، وكانت عبارة عن سلسلة متصلة إذا تحركت من أسفل إلى أعلى نزحت معها الماء من عمق البئر إلى سطحه . وكنا نعلم أن الملك عبد العزيز آل سعود يفكر فى تنفيذ مشروع يقضى بإسكان البدو فى مناطق قابلة للزراعة لينشئ فى الحجاز مجتمعا زراعيا مستقرا يتحرر من الغزوات والهجمات المتبادلة بين قبائل البدو . ولاشك أن الحاج عبد الله فيلبى كان من أكبر المروجين لهذا المشروع .. كانت المشكلة فى الحجاز هى مشكلة الماء . نحن فى جدة نشرب إما ماء لا طعم له . تقطره لنا الكنداسة ، وتباع

الصفحة الواحدة بقرشين وثلاثة ، وإما ماء عكرا مستخرجا من الصهاريج الأرضية التى تحفر فى طريق السيل المنحدر من الجبل إلى البحر . وكانت ثروة بعض الأغنياء تقاس بعدد ما يملكون من هذه الصهاريج .

لم يكن عصر البترول قد أشرق بعد ، ومع ذلك فمن عجائب الحوادث فى حياتى أننى شهدت مبادئ أول محاولة سرية للكشف عن البترول فى المملكة السعودية ، ففى الباخرة تالورى التى أقلتنى إلى جدة فى مطلع سنة ١٩٢٩ لقيت رجلا هولنديا ليس من اليسير على من يراه أول مرة أن ينساه بعد ذلك ، له وجه شديد الاحمرار ، مستدير كأنه مرسوم بالبراجل وعلى عينيه نظارة غامقة هيهات أن تخفى خبث نظرتة ، أنه فاحش الثراء ، وقيم فى جدة . وقد أشهر إسلامه ، وتزوج من سيدة فاضلة من أهل جدة ، فإذا به يأخذنى على جنب ونحن لم نتعارف بعد معرفة وثيقة ويطلب منى سرا أن أضع جهازا له بين أمتعتى ليخرج من الجمرک السعودى بدون رقابة . وقال لى أنه جهاز معد للكشف عن البترول . وأن إدخاله للبلاد غير محرم ولكنه يخشى أن يعيث به رجال الجمرک فيفسدوه . وقد وقعت فجأة فى حيص بيص ، وحررت ماذا أفعل ، وكان خليقا بشاب غر مثلى أن يستجيب لهذا الرحالة ، ولكنى لحسن الحظ أنفت أن يستغلنى هذا الرجل مثل هذا الاستغلال السخيف ، فرفضت طلبه .

وهكذا أستطيع أن أشهد أن الكشف عن البترول فى السعودية بدأ سرا فى سنة ١٩٢٩ أو قبلها بقليل .
ونعود الآن إلى الحاج عبد الله فيلبى لأختتم بسرد سيرته حديثى عنه الذى طال أكثر مما ينبغى .
ولد فيلبى فى جزيرة سيلان سنة ١٨٨٥ أى بعد أن وصلها عرابى باشا بثلاث سنوات . وهكذا شاء له القدر أن يولد فى مستعمرة يحكمها التاج البريطانى ، وينفى إليها كل من ثار ضد الامبراطورية . فوضع مع لبن مرضعته حبه وهيامه بهذه الامبراطورية وشاء له القدر أيضا أنه يكون دائما غريبا غير متألف مع الانجليز المولودين فى انجلترا .. ولما بلغ الثامنة من عمره سافر لانجلترا للالتحاق بالمدارس ثم تخرج فى جامعة كمبردج . وبعد أن نجح فى امتحان دخول وظائف الحكومة عين فى إحدى الوظائف الإدارية بمقاطعة كشمير بالهند فأتقن تعلم اللغة الهندستانية والعربية . ولما اندلعت الحرب العالمية الأولى ظل بالهند إلى سنة ١٩١٧ حين أوفدته حكومته إلى الكويت ليكون حلقة الوصل بينها وبين الأمير عبد العزيز آل سعود وهو يرقى سلم المجد خطوة خطوة . وهكذا نشأت بينهما تلك الصداقة والعلاقة المتينة التى استمرت إلى وفاة الأمير وهو ملك على نجد والحجاز والعسير أيضا .. الجواد الذى راهن عليه فيلبى هو الذى فاز أما الجواد الذى راهن عليه لورنس فقد خسر وخرج من الميدان .. ولكن نجم فيلبى مع ذلك لم يسطع سطوع نجم لورنس .

وورثه الملك سعود ضمن تركة أبيه الراحل ، فأبقاه فى الحجاز ولكن أغراض السعوديين من فيلبى كانت قد انقضت بعد توطد العلاقة الرسمية بينهم وبين الحكومة الانجليزية .

ولسبب ما لم ينكشف سره بعد . صدر يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٥٥ بلاغ من الديوان الملكى بمكة يعلن أن الحكومة السعودية طلبت من المستر فيلبى - لا من الحاج عبد الله فيلبى - من كبار رجال الأعمال مغادرة البلاد وأن جلالة الملك سعود تفضل بمنحه الأملاك التى كانت له فى البلاد . وقال البيان : أن المستر فيلبى أقام مدة طويلة فى المملكة السعودية كان خلالها موضع الرعاية والإعزاز ولكن الحكومة لاحظت فى السنوات الأخيرة أنه أخذ يتجه اتجاهات غير لائقة بالرغم من تحذيره عدة مرات ، فاضطر جلالة الملك أن يتخذ معه أسهل ما يمكن من الاجراءات ، لصداقته السابقة مع جلالاته ، واكتفى بأن يطلب منه الخروج من البلاد دون أن يغمطه أى حق .

لم يذهب فيلبى إلى انجلترا . أنه سيعيش غريبا بين أهله ، لذلك بقى فى لبنان إلى أن مات فى أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ بمدينة بيروت .. بيروت التى غطس فيها ابنه الصحفى فيلبى سنة ١٩٦٣ ثم قب فى موسكو .. وهكذا كانت بيروت حلقة الوصل بين سيرة الأب والابن .

(« المساء » ، ١٩٦٣/٩/٩ ، ص ٨)

يوم الحشر على الأرض

أكتب مذكراتي عن الحجاز (١٩٢٩ - ١٩٣٠) وأظن ألف وأدور على الأطراف النائية ، كأتنى أهرب وأنا خائف من الوصول إلى قلب المعمة فى هذا اليوم المهول ، ولكنى أعلم وفى دى مس من القشعريرة التى تسبق الحمى العائدة أن وصفه لآبد آت ، فلا معنى ولا طعام لبقية الأيام دونه ، بل لا وجود للحجاز حينئذ لولاه ، يوم تختصر ساعة من ساعاته عمر ١٥ قرنا وأكثر وتأرجح وجدان أمة عريقة عالمية ، بأشواقها وأشجانها .

إنه وعاء صغير فى حساب الزمن ولكن سيل العواطف التى صبت فيه وحده طوفان يفرق الدنيا ويفيض : الدعاء والابتهالات ، الندم والتوبة ، بالتمتة والجهر ، الدموع التى غسلت القلوب ، الوجد الذى قلقل أصحابه من كل فج عميق ، من أقصى الشمال والشرق إلى أقصى الجنوب والغرب .. لافح لأنه يوم الوقوف بين يدى الخالق ، ندى لأنه يوم الأخوة بين البشر .

إننى فى حاجة لكى أصفه إلى أن تتحفز أعصابى فى انتقاد لا يقف إلا على قيد شعرة من حد التمزق والهلاك .. أن تنفك من أغلالها لتقوى على التحليق .. أن تتلبسنى كل شياطين عبقر .. أن

تفضى إلى اللغة بمكنونها الضنين .. أن تهبط على مجنحة خفى
الألفاظ والمعانى ، يسوقها الحب .. أن ترفرف حولى وتوشوش لى
بالسر فى أبهى صورة ، لا تترفق بى هذه العاديات ، بل تفترسنى
وتنهش قلبى ، ولكن هيهات ! إذن فكل الذى يخرج من أحسن
طوقى لن يكون إلا كاللون الباهت ، أو الصوت المحشرج الذى يكاد
لا يبين .

إنه يوم ٩ من ذى الحجة ، وقفة عرفات : ملايين من الخلق
تكفوا وهم أحياء ، أرواحهم مشعشة ، وأبدانهم مشدودة
كالقوس ، وجوههم وأذرعتهم مرفوعة إلى السماء ، ترجهم فرحة
اللقاء والعشم فى وجه الله ، فى صدق الوعد ، لا يمتلئ الجو -
لا قط ولا أبدا امتلاءه هذا اليوم بزئير آدمى بطلب الرحمة .

إنه يوم الحج ، بروفة من هذه الدنيا ليوم الحشر فى الآخرة .
فإذا انفض الجمع مع غروب الشمس بقيت على الوادى أكداس
هائلة من أدران الإنسان وهلاهيل ضعفه ، ظنوا أنهم قد تحلوا
منها ، فإذا هى لا تزال عالقة بأكفانهم البيض ، يعودون بها إلى
معتك الحياة ، تسبقهم فى الدخول إذا رجعوا إلى بيوتهم .. وكيف
ينال الرحمة من لا يذنب .

الحمل خفيف على جدة أغلب العام . تتنفس براحة رغم
الرطوبة الشديدة لأن الهواء كله لسكانها وحدهم ، كل وجه يعرف

الآخر ، والسحنات متقاربة ، الذباب يملك سوق البلد ، بعينى رأيت
الجزار يكشط بجهد أسرابه اللازقة باللحم بسكينه ليستطيع أن
يقطعه للزبون . القنصلية مضغضة ناعسة ، لا تستيقظ إلا يوم
أن يطوف المنادى معلنا عن قرب قيام الباخرة « تالودى » أو
« الطائف » ، فمن كان عنده نية سفر ، أو لديه جواب ، أو طرد
فأهلا وسهلا به فى مكتب بواخر البوستة الخديوية ، لابد أن تثبت
وجودنا فنسهر تلك الليلة فى حشو مظروفين كبيرين ، كل محتوياتها
مع الأسف حسابات وجرد مخازن وطلب أجازات .

ليس فى القنصلية من يركع أو يسجد ولو مرة بالنهار أو
بالليل .. إنتى لا أنام رغم الحر الشديد إلا داخل ناموسية وأبلع
ثلاثة أقراص من الكينين كل يوم ، اتقاء للملاريا ، البعوض يبرقش
حجرتى ، إننى أعلم أن من بينه بعوضة الحمى الصفراء ، ولكن
ميكروبها لم يدخل الحجاز لحسن الحظ وإلا لكانت الطامة التى لا
سبيل لمقاومتها .

الطباخ الصومالى ، هذا الشاب الوسيم أبو رقبة طويلة ،
المفتون بالثياب الزاهية الألوان ، أكل من صنع يده ثلاثة أيام ، ثم
أنتظره ثلاثة أيام ، هكذا بالتوالى طوال عامين دون أن يحدث أقل
خلل فى الانتظام ، لأنه يرقد كومة من اللحم ترتجف وترتج فى ركن
الحجرة من حمى الملاريا ، لو مسه تيار كهربائى لما كانت هزته
أخف ، من لقائى به وأنا أحب الصومال وأهله حبا شديدا ، كان

مثالا بديعا للآباء والنخوة والاعتزاز بالنفس - داخل غلاف من البساطة والبقاء على الفطرة .

استمعت إليه بلذة كبيرة وهو يروى خروجه مع الجمال للمرعى فتغيب عن أهله موسم العشب كله ، وجهه وهو يحدثنى يتلأأ بلمسة الهواء الطلق واحتضان الخلاء ، ولا غذاء إلا اللبن والتمر الجاف . كان فى جدة متوحشا ، ولكنه مع ذلك مزهو كالديك حين يخرج مع المساء يتبختر فى سوقها . يخب فى ثياب زاهية الألوان ، وعلى رأسه لفة عمامة ملونة أيضا ، وقد وضع عصاه وراءه على كتفه ودلى من على طرفيها ذراعيه . هذه هى بهجته .

وكان لابد أن يكون أول شئ أراه فى الصباح حين أطل من النافذة . أنه استيقظ مع الفجر قبلى وخرج ليكسب رزقه . الصباح رياح . إنه رجل أصلع بدين يلبس مايوه بيكىنى ، لم أراه إلا من بعيد . إنه فى قارب من حجم جذع شجرة محفور يدفعه بمدراة يغرز طرفها فى قاع المياه الضحلة فى لسان البحر الذى تطل عليه نافذتى ، ويغرز طرفها الآخر فى الطين ، وكنت أعجب كيف لا تخترقه وتبرز من فوق كتفه ، حتى إذا وصل إلى حيث يريد ترك القارب وغاص فى الماء وخرج يحمل بين ذراعيه وفوق صدره كتلة كبيرة من الطين الأغبر اللزج ، يلقي بها فى القارب فيهتز ، ثم يعود ويغوص ، فإذا امتلأ القارب عاد به إلى الشاطئ وكوم فوقه

هرما صغيرا من الطين ثم تعود المدراة فتنفرز فى إبطه ليستأنف
جنى محصوله .

ياربَ يا مقسم الأرزاق . تمنح بعضها من خرم إبرة . هذا
الطين أفضل من الأسمنت عند أهل جدة .. ولم أدر كيف كان
يباع ، أبالوزن أم بالكيل .

اعتدت الطست لأستحم ، ليس فى الدار مياه جارية ، والبانيو
ترف لا نحلم به . ولكن لابد من انتظار السقا ، امرأة من التكارنة ،
يأتون من غرب أفريقيا ، فيقطعون القارة سيرا على الأقدام
ويعبرون البحر إلى بر الحجاز ، فتخطفهم القبائل وتسترقهم ، فإذا
بالحر القادم لبيت الله يصبح عبدا بظلم أهل الأرض التى بها بيت
الله .. فإذا وصل الناجون إلى جدة سكنوا فى أطرافها فى بيوت
من الصفيح ، ويستعينون على الحياة بتشغيل النساء فى حمل الماء
إلى البيوت دون أن يقبل الرجل - فما بالك بالمرأة - امتهان كرامته
بالخدمة فى البيوت .

هاهى قد دخلت ، اندلقت ضحكة عريضة على وجهها ، فوق
ظهرها طفل مربوط له رأس كالشمامة هاوية إلى ظهره ، وفوق
رأسها صفيحة الماء ، قد غاضت فيها أظافرها الخمس . لودققت
لما عشت . هذا الماء يأتينا من الكثافة التى تقطر الماء الحلو من ماء
البحر . إنه ماء خال من الأملاح ، لا يتملق فمك ، وكانت زجاجة من
مياه فيشى أوافيان تعد فى نظرنا من الفاكة النادرة .

أما أهل البلد فيشربون من مياه الآبار التي يحفرونها في طريق
السيول ويقيمون على حوافيها سدودا متدرجة في الارتفاع حتى لا
يقع في البحر إلا زيد الماء دون قاعه المملوء بالحصى والشوائب ،
إنه ماء مبيض اللون ، تحاشيت أن أشربه وأنا في ضيافة بعض
أهل البلد رغم إلحاحهم على .
أنت ترى أنني لا أزال ألف وأدور على الأطراف النائية .

ورق • ورق • ورق

كل غريال جديد وله تعليقة . حين بدأت عملى لأول مرة فى القنصلية « أمينا لمحفوظاتها » - هكذا كان اسم وظيفتى حينئذ - لحظت فى الفترة الطويلة التى فيها « التسليم والتسلم » بينى وبين الزميل الذى جللت محله أن وجهه كان يصاب بغم وضيق وهستيريا اذا جاء البريد فوجد معه زكية كبيرة حبلى فى شهرها التاسع ، حشوها ورق له خشخشة كالأنين اذا لمستها يد .

كان ينادى « الحاجب » ويأمره بأن يلقبها فوراً فى صندوق الزبالة ، فليس عندنا سلة مهملات تتسع لها ، ولا يليق بكرامة القنصلية أن تبيع محتوياتها روباييكيا علنا أمام الجيران .

ولما سافر وتربعت فى مقعده وتسلمت أول زكية قررت - لأننى غريال جديد - أن أفتحها ، فاذا بها مجموعة كاملة من كافة مطبوعات الحكومة . لم تبق وزارة الا لها فيها نصيب يا له من كنز ثمين .

هذه أولا ثلاثة أعداد من « الوقائع المصرية » .. وكل عدد لا يقل عن ٢٠٠ صفحة . انه لا يسجل فحسب كل أعمال الحكومة - فى العاصمة والأقاليم - بل يكاد يعد لها أنفاسها . ففى صدره نص كل ما صدر من قانون أو مرسوم أو ديكرينو أو أمر ملكى ، ثم نص

كل قرار أصدره محافظ أو مدير بإنشاء قرافة أو ابطال قرافة ،
بتحديد مواقف جديدة لعربات الحنطور وحمير الأجرة ، ثم نص
جميع الاعلانات القضائية التى يحار المحضر فى تسليمها
لأصحابها لأنهم غائبون أو لأن عناوينهم مجهولة . ولى ذلك بيان
كامل لكل عقار سيباع جبرا وكل منقول محجوز عليه . من بعدها
اعلانات عن قسائم التحصيل (مع ذكر أرقامها) التى ضاعت من
الصرافين أو أمناء الخزانة . وإذا كان الموسم موسم امتحانات
فسنجد بالوقائع المصرية « نمر التلاميذ » فى جميع المواد مع
ترتيبهم فى امتحانات الابتدائية والكفاءة والبيكالوريا وجميع
الشهادات العليا . اذا كان الموسم موسم برلمان فملحق العدد نص
كامل لحاضر جلساته وتقارير لجانه .

بذمتك ، هل يجوز التفريط فى هذا الكنز الثمين ؟ قررت
الاحتفاظ به . ومددت يدى وأخرجت « المجلة الزراعية » التى
تصدرها وزارة الزراعة . هالنى وأنا أتصفحها ثراء المعلومات
المبذولة بالمجان وأحسست أننى كنت أجهل كل شىء عن الطين
والزراع . كان هذا شعورى أيضا كلما مددت يدى وأخرجت مجلة أو
نشرة . المجلة البيطرية . كأتنى كنت أجهل كل شىء عن الجاموس
والبقر والكلاب . كيف لا أقرأ هذا البحث القيم عن « الحيوان عند
الفراغة » . لنتركه الى فرصة أخرى .

نشرة الأمراض المعدية فى عموم القطر ، لابد لى من قراءتها

لأطمئن على صحة أهل بلدى . نشرة مصلحة الجمارك عن الصادرات والواردات ، وهى شهرية وموسمية ونصف موسمية وسنوية ، كيف لا أقرأها لأطمئن على ازدهار تجارتنا . نشرة المواليد والوفيات فى الوجهين البحرى والقبلى ، بيانات لذينة لم تكن تحمل حينئذ وجه بيع .. ألا أريد أن أعرف أى بلد ضربت الرقم القياسى فى الوأوة وفى النواح . نشرة ببيان عدد السفن المارة بقناة السويس وجنسية أعلامها ، شىء جميل ، شىء جميل .

رفضت باباء وشمم أن ألقى هذا الكنز - أى هذه الزكبية - فى صندوق الزبالة . قررت الاحتفاظ بها ، لأقرأها على مهل ، بل كنت أتوقع أن يطلبها منى بعض أعضاء « الجالية المصرية » ليبحث عن شىء يهمه .

وساقنى هذا الحرص الى القاء نظرة الى سلة المهملات ، وجدت بها الأعداد القديمة من « الأهرام » و« الاستراسيون » الفرنسية - وكانت القنصلية مشتركة فيها . وقررت أيضا أن استنقذها من الضياع وأحتفظ بها ، فقد نحتاج الى الرجوع اليها . وكان لابد أن أقيد كل شىء فى « سجل المكتبة » برقم مسلسل ، يتم بمقتضاه جرد هذه المكتبة كل سنة مرة مع ارسال محضر الجرد للوزارة .

بعد شهر واحد امتلأ الدولاب المخصص للمكتبة فى غرفتى . صرفت مبلغا كبيرا لاعداد رفوف داير ما يدور ، امتلأت فى بحر

ثلاثة أشهر . زحفت على بقية القنصلية والدهاليز . وكدت أبلغ بير السلم . كعنت القنصلية مبالغ طائلة . ضاق بي الموظفون ذرعا . ثقل دمي عليهم . انشغلت بالتستيف والترتيب ، فلم تبق لى دقيقة واحدة لأقرأ ولو سطرا واحدا فى هذا الكنز الثمين .

لم يأتنى أحد ليطلب « الوقائع المصرية » أو « المجلة الزراعية » . كنت أول الأمر أحس بزهو شديد وأنا أتأمل المكتبة فى حالة النشوء والارتقاء ، ثم بدأ شىء من الوجل يدب فى قلبى . غلبنى شعور قوى حاد بأتنى لست أنا وحدى ، بل العالم كله مهدد بجيش يطاردنا ، أو بحر عظيم يزحف ليفرقنا ، بحر من الورق ، هذا هو طوفان العصر الحديث . دمدمة هذا الحر هى من دقدقة ملايين الملايين من كتابى « التبيريتز » ، وهممة ألوف مؤلفة من مطابع ضخمة ، تتكاثر كالفطر أمام العين ، لها أشكال الحيوانات البدائية المتوحشة . فى ذهنى صوت نهش وتمزيق بالأنياب لعقول البشر وأرواحهم .

ومنذ حماقتى فى أول قنصلية لم يفارقنى الاحساس بضغط هذا الطوفان على صدرى ، زاد وطأة ، على حين اشتكرت فى بعض المؤتمرات ، وحين حضرت مرة دورة الأمم المتحدة ، لا أستطيع أن أصف أكداس الورق التى كانت تنهال على ، ولعل الدافع لى على كتابة هذا المقال أننى سافرت أخيرا الى بيروت

لأحضر مؤتمر كُتَّاب آسيا وأفريقيا بحقيبة تزن ١٠ كيلو ،
وعدت ووزنها ٣٥ كيلو . والفرق ثق أنه ليس هدايا وأدوية ، بل
ورق .. ورق .. ورق .

لا أمل في « نوح » جديد ينتقنا . اذن لابد من الاسراع بايجاد
توازن بين قدرة الورق على الهجوم وقدرتنا على الدفاع . هل هو
العقل الإلكتروني ؟ هل لابد من اختراع لغة جديدة رمزية تحل فيها
الكلمة الواحدة محل سفر كامل ؟ أم الحل أن تؤلف جمعيات فدائية
تتولى تخليع أشجار العالم كله لتهدأ صدورنا من اللهاث وينزاح
عنها هذا الطوفان المخيف ؟

علمت بعد عودتي من بيروت أن حريقا قد التهم محتويات مخزن
احدى شركات توزيع المطبوعات ، وكنت أمر به فأشيع بوجهي
عنه ، فلا شيء أثقل وزنا ودما من الكتاب المرجوع ، الراقد
كالميت ، انه كالقطار لا شيء أخف منه في جريه ، ولا أثقل منه اذا
تعطل ووقف . أؤكد لك أنني خشيت أن يقبض علىّ بتهمة اضرار
نية احداث الحريق في هذا المخزن . فالحق هذا هو ما كنت أتمناه
كلما مررت بهذا المخزن المخيف .

(« المساء » ، ١٠ / ٤ / ١٩٦٧ ، ص ٤)

مذكرات فنان غشيم فى الكار ١٠٠

أتابع الآن ذكرياتى عن أول لقاء لى بفن الأوبرا ، لا يدفعنى على أن أرويها هنا فأتعرض لتهمة التحدث عن النفس الا أملى فى أن تكون ذات نفع لك ، والنفع عندى يشمل الابتسام ، فلا شك أن الجيل الحاضر من حقه أن يلم بتجارب الجيل الماضى وما لقيه فى طريقه من عثرات وأوهام حتى لا تتكرر هذه العثرات وهذه الأوهام ، فلعل العظة ان خابت ألف مرة أن تصيب مرة ، ولاشك أن من واجب الجيل السابق ألا يكتم الشهادة ، فلا نجاة لكل جيل من ألم شعوره بأنه باق متصل الأثر ، لأنه يورث الجيل اللاحق أفضل ما عنده ، عصارة تجاربه ، عسى أن يحقق ما عجز هو عن تحقيقه .

ولا يهم الجيل الحاضر أن يعرف عن الجيل السابق كيف كان يأكل ويشرب وماذا كان يلبس ، بل لا يهمه أن يعرف ماذا كان يقرأ أو حتى ماذا ألف وماذا كتب ، بقدر ما يهمه أن يعرف النمو الروحى لهذا الجيل السابق أن تتكشف له الستار ليرى من وراءه صراع النفوس مع المبادئ والمعتقدات ، التحول من الشك الى اليقين أو من اليقين الى الشك ، تلمس الطريق فى الظلام عسى أن تؤدى سراديبه الملتوية الى مخرج يدل عليه من بعيد بصيص من

نور ، يومض وينطفئ ، تخطيط البحث عن مرفأ يعصم من الفرق .
راكب النورق الذى تتقاذفه الأمواج ، يقذف بحبل يربطه على وتد
يمثل الثبات فى عالم مقلقل .

ومن أسف أن هذا النوع من المكاشفة غير معروف عندنا ، ان
أردنا أن نعرف أحدث مثل له ينبغى أن نقفز الى الوراء قفزة طويلة
لنصل الى كتاب « المنقذ من الضلال » ، فانه ترجمة ذاتية روحية
للامام الغزالى . لم يخجل من الاعتراف لنا فيه بتخطيط ضلاله قبل
أن يهتدى الى مذهب يؤمن به .

أما نحن فنتخرج اليوم من التحدث عن زيغ لنا سابق ، حتى
بعد أن نثوب إلى الرشيد فنندم وتصديق توبتنا ، نخشى الاعتراف
بالضلال الذى خضناه من قبل الوصول الى نور الهداية .

لم يخجل الكاتب اليونانى كازانزاكس - وأغلب الظن أن جائزة
نوبل كانت سستمح له لو امتد به العمر - أن يروى فى كتابه الفذ
« رسالة الى الجريكو » قصة تخطيط روحه فى البحث عن عقيدة .

واذا كانت ذكرياتى التى أروىها هنا لا ترتفع الى هذه القمة
الأوليمبية ، فانها - رغم تواضعها وقلة خطرها - تنبع من نفس
الرغبة فى أن يكشف الجيل السابق عن تجاربه لينتفع بها الجيل
الحاضر .

رويت لك فى مقال سابق خط سيرى من القاهرة الى جدة ، وقد
تفضلت وزارة الخارجية فنقلتنى بعد جده تركيا ثم إلى ايطاليا ،

فكان هذا أول لقاء لى بالحضارة الغربية . ومن حسن حظى ، أن هذا اللقاء الأول لم يتأخر فلا يلحقنى الا وأنا شيخ متبلد الذهن ، عاجز عن التأثر والاستيعاب ، ففى سنة ١٩٣٤ وصلت الى روما - عاصمة الرينسانس ، ديار ميخائيل أنجيلو ورفائيل . موطن دانتى وجاليليو ، بلد فراى وروسينى وبوتشىنى ، حتى ماسكانى كان لا يزال على قيد الحياة .

وكنت قبل وصولى الى روما قد قرأت عن الحضارة الغربية وفنونها وأدائها حتى كدت أئلف مقلتى . دراسة كبار الرسامين فى صور لهم فى الكتب لا فى المتاحف ، وكذلك ان فاتنى طول الاستماع الى الكونسير الى الكونسيرتات والأوبرات - حتى عن طريق الاسطوانات فانى كنت أوشك أن أعرف كل شىء عن حياة كبار الملحنين فى تاريخ الموسيقى . أعرف أسماء أعمالهم وظروف تأليفها . كنت خبيراً فى الرسم وأنا أعمى ، وخبيراً فى الموسيقى وأنا أصم .

كنت « ريدزدايجست » لمكتبة كبيرة . لا أزيد أنا الآخر عن أن أكون كتاباً - فى حجم كتاب الجيب - مدفوناً فى مخزن مظلم لا يرى النور ، وفى بطنه علم كثير ، وكان خيراً لى - وهذا شىء لم أدركه الا فيما بعد - أن أقرأ نصف أو حتى ربع ما قرأت ثم أذهب الى المتاحف وأستمع الى الموسيقى ضعف ذهابى واستماعى .

وكان قد بقى فى نفسى من هذه القراءة أثر الرحلة الى روما على الشعراء الرومانسيين الانجليز ، بيرون وكيتس وشيلى ، وكيف أن الهة الشمس جادت لهم بخير ما عندها على شاطئ خليج نابولى ، بين اشراق النور وزرقة البحر وصفاء السماء . ما أبعد بهجة هذه الألوان عن كآبة ألوان بلدهم انجلترا ، تراب الفحم يهبط على مدن ضائعة فى الضباب ، يجرى فيها الناس كالأشباح الضالة ، وأجسادهم ترتجف من شدة البرد .

وعرفت كذلك أثر الرحلة الى روما على جوته . فقد كان اجتيازه لجبال الألب من الشمال الى الجنوب حدا فاصلا فى حياته بين الضباب والنور ، الغموض والوضوح ، بين الهمجية والحضارة . فكان يخیل لى قبل وصولى أننى اذا حلت بـروما سأسجد على الأرض لألثمها ، واتمسخ بأعمدة كنيسة بطرس وأرقد على سلم الأوبرا .

ولكن عبثا بحثت عن هزة قلبى ، عن أثر لانبهارى .. وجدت أن النور فى جو روما ان لم يساو فهو لا يزيد عن النور فى جو بلدى الذى لا يعرف الضباب .

شتان فى الرحلة الى روما بين رجل يجيئها من الشمال ومعه تركة ثقيلة من مخلفات همجية ، قبائل الفانдал والفيونيون والفايكنج ، وأحزابهم ، وبين رجل يجيئها من الجنوب ، هو من أبناء

الشرق ، فى جعبته كنز ثمين من حضارة كانت لا تقل عن حضارة أوروبا ، ومن ثقافة ان اختلفت عن ثقافتها فهى لا تقل عنها شمو لا ولا قدرة على التملك وعلى اثاره الاعجاب والولاء .

ومع ذلك لم أجهل أنى قادم من بلد متخلف ، سبقه الزمن شوطا طويلا ، فكان من الواجب على أن أجرى لألحقه ، حتى اذا ساووته استطعت أن أنفصل وأشق طريقى مستقلا عنه ، واذا أخذت منه فسأعلم أننى سأعطيه المقابل .

وبدأت أتعلم لأول مرة - بالاستماع والنظر - لا بالقراءة ، فأدخل المتاحف وأغشى الأوبرا وحفلات الكونسير ، مواظبا كأئنى تلميذ يطمع فى جائزة « حسن السير والسلوك » .

ولا أكتمك أيضا أننى اندفعت فى هذا التلمذ لأننى أنفت أن أجلس فى المآدب الرسمية بجوار سيدة جميلة مثقفة فتجدنى لا أحسن الكلام الا فى الأكل والطبخ وآخر الأفلام ، فاذا أدارت وجهها عنى والتفتت أغلب الوقت الى جارها فى الجانب الآخر ، وكان انجليزيا أو فرنسيا أو ألمانيا ، دار الحديث عن المعارض والكونسيرات .. انى أقترح على وزارة الخارجية أن تجعل النجاح فى الامتحان عن تاريخ الفنون الجميلة شرطا أساسيا لدخول السلك الدبلوماسى والقنصرى .. سينتقل مبعوثوها - بفضل هذا النجاح من مرتبة « موظف » الى مرتبة « بنى آدم » .

رأيت كيف وصلت الى روما وأنا مثقف وغشيم فى الكار معا ،
وقد بدا اعتدادى بأتنى موظف قد الدنيا فى غشوميتى فى بحثى
عن سكن . أبى لى السلك الدبلوماسى والقنصلى الا أن أبحث عن
شقة مفروشة فى عمارة حديثة مبنية بالأسمنت المسلح على طراز
« نوفى شنتو » (١٩٠٠) فى أحدث أحياء روما ، كان من قبل
أرضا خلوية فى أطراف المدينة ، مثل أرض مدينة نصر فى
القاهرة مثلا . وقيل لى فى وصف هذه الشقة انها لوكس لا لشيء
الا لأن بها حماما وتدفئة مركزية بآنابيب المياه ، ولأن الأثاث من
طراز « نوفى شنتو » أيضا ، خطوط وزوايا قائمة وأرجل كل
منضدة مفرشة مودرن جدا .

وتحملت فى سبيل الأبهة ما لهذه العمارة الحديثة من مقدرة
فائقة على توصيل الصوت ، كنت أسكن فى الدور الثالث فاذا لعب
طفل بالبلى على سطح العمارة - وهى من عشرة أدوار - سمعت
خبطة البلية فى البلية ترن فى أذنى . وكنت أعجب كيف يمكن أن
تقال فى هذه العمارة كلمة وتبقى سرا .

ولم أدرك فقر ثقافتى واحساسى الفنى الا بعد أن خالطت
قرنائى الانجليز والألمان والأمريكان ، وجدتهم جميعا يصدون عن
الأحياء الحديثة ولا يبحثون لهم عن سكن الا فى الأحياء التاريخية
القديمة ، وسط الأزقة الضيقة ، والدخول الى الدار من تحت بوابات

عتيقة ، ليس فى البيت مصعد لأنه من دورين وعلو درجة السلم نصف متر ، وبير السلم ظلام كالكحل ، وإذا دخلت الردهة لم تجد الا مدفئة مفتوحة ليشعل بها حطب فروع الشجر الغليظة . وأمام المدفئة - عن يمين ويسار - كرسيان عتيقان . هذا كل الاثاث . على رف المدفئة بعض خزف الأوترسك . وعلى الجدار لوحة من القرن الخامس عشر (هكذا يقال) . هذه هى روما التى يحبونها . روما مصدر ثقافتهم ، فليس الا فى مثل هذه الدور ترتاح¹ نفوسهم . أما الأحياء الحديثة فيتركونها للغشم أمثالى .

صاحب هذه الشقة بارون أو مركيز ايطالى مفلس ، فى اصبع يده خاتم ثمين موروث عن كاردينال ، والشقة والخاتم واللقب حجارة ودع تفرش على الأرض بأمل اصطياذ عروس غنية من بلاد الدولار .

(« المساء » ، ٢٤ / ٢ / ١٩٦٤ ، ص ٨)

الزهرة والاصيص ..

كنت لا أعود الى الوطن أثناء عملي بالسلك الدبلوماسي الا في جازة قصيرة مرة كل سنتين أو ثلاث ، فكان أول شيء أفعله بعد أن أنفض غبار السفر ، وقبل أن أنور اخوتي ، أن أذهب الى بيتها في الحلمية الجديدة ، أن أخج اليها ، لأجلس بين يديها في صالون المريح المكنون الذي لم يتبدل فيه شيء مدى أربعين عاما . لقاعد هي هي في أماكنها هي هي . فترات الصمت بيننا أطول من فترات الكلام ، وبارك لنا في الصمت أن زوجها لا يشارك في حديث الا بابتسامة تجمع بين أذنيه ، تشق وجهه الوردى المستدير برأسه المكور الفاحم الشعر .

لست بالغريب عن الدار حتى تفسد عليه زيارتي بحبخته في ليابه السكروة المهفف . هو ابن نوات من حي سيدنا الحسين بن كان يتقن الفرنسية كأحد أبنائها .. ثم أقدم لها زجاجة العطر هي تحبه فلا تشكرني بكلمة ، فلا يزال من حق الست الستوة أن يمل هدايا عيالها كأنها قريان ، ولكن نظريتنا - وهما تبتسمان يا - تتقابلان خطفا ، فاذا المخطوف هو عمرى كله منذ ولتى . من نظرتها يقطر الحنو والاعتزاز ، وأعلم أن نظرتي

تتمتع بالود والاعزاز . هي المعطية وأنا المتلقى . وتصمت على حين
أن زوجها يقلب الزجاجاة كأنها من العجائب التى لم يرها من قبل
ولا تفوته مع ذلك كلمة أو اشارة رمزية فى حديثنا المتقطع .

وعدت آخر مرة بعد غيبة طالت ست سنوات ، وذهبت اليها ثم
خرجت - وزوجها يصحبني عبر الحديقة الصغيرة حتى الباب -
وأنا حزين منكسر القلب .

هذه الطفلة الشقراء - أم الضفيرتين ، النظيفة الملبس .. جوب
الركبة أبيض ناصع ، وحذاء قصير لامع ، تجلها « الستوتسة » من
قمة رأسها الى أخمص قدميها . ان تكن واحدة منا نحن أطفال
الحى الذين يلعبون فى الشارع أمام البيوت فانها أصبحت منذ أول
يوم لها معنا - دون أن ترشح نفسها أو يجرى انتخاب - ست
الستات عند الشلة . ربما كانت أصغر منا سنا ، لكنها كانت لنا
جميعا أختنا الكبرى ، بل اعزازنا لها يفوق اعزازنا لأخواتنا
الشقيقات .. أكبر سعادة لنا أن تقنع بالجلوس على دكة البواب
وتراقب هى لعبنا . لا طعم للذة والغلبة الا على مرأى منها . وهى
« الأم » فى « الاستغماية » . عندها نودع ما كسبناه من البلى
الملون والرصاص اذا ضاقت به جيوبنا . هى التى تقرر اذا كان
الجون « محسوبا أو غير محسوب » .

لا بأس عندنا أن تقوم أحيانا لتشارك فى نط الحبل ، بمفردها

أو بين اثنتين تتوليان ترقيصها ، لتسحرنا برشاقتها الهوانمى ، أو لعبة « الرشته » فلا يكون بين الأخريات من هى أبرع منها وأخف قفزا على قدم واحدة أو احكاما فى زحزحة الطوية من خانة الى خانة ، فاذا استراحت فى « الخانة الرابعة » وضعت يديها فى وسطها « وشنت » دون أن تستعين بمنديلها ، وهذا هو عيبها الوحيد ، فارتعشت أرنية أنفها ، اذ كان لها أنف دقيقة شماء مجذوبة المنخرين الى أعلا قليلا .

تشارك فى اللعب تنازلا منها ، كأنما لكى ترى بقية البنات كيف يكون نط الحبل وأصول الرشته . قد نتعارك نحن الأطفال فيما بيننا ، ونشد بعض البنات من الشعر أو نوقعهن أرضا أو نرغدهن ونزقق فى وجوههن ، لكن هيهات لأحد منا أن يلمس ست البنات باصبعه أو يرفع فى مخاطبتها صوته . كانت تمثل كل ما فى قلوبنا الصغيرة من حماسة غامضة وتلف مبهم للدفاع عن حرم مقدس جميل لا ندرى ما هو .

ثم قبيل الغروب يطلع علينا بائع الجيلاتى التركى القزم ، عم سوسو ، ينفخ فى بوق صغير ، فنتحلق حوله ، ويشترى كل منا قمعا ، ثم نتفرق ندخل بيوتنا .. نفخ هذا البوق لا يزال يرن فى أذنى الى اليوم بعد أن جاوزت الستين .

ودخلنا المدارس الثانوية ، هنا وهناك ، وليسنا البنطلون

الطويل ، وانقطع اللعب أمام البيوت ، واحتجبت ست البنات عنا . ولكن جميع الأسر فى هذا الشارع تتعارف وتتزاور ومعها الأولاد وان كبروا ، فكنا نحس أن الشلة لم تنفض ، وأن ست الستات ، واسطة العقد ، هناك وراء هذه النافذة فى هذا البيت . فاق طولها طولنا . فتاة حلوة فى ميعة الصبا ، من حقها اللهو والعفرتة ولكن الستوتية ظلت تجلها من قمة رأسها الى أخمص قدميها .

وكبرنا ، وأصبح فينا المحامى والطبيب والملحق الدبلوماسى ، وتزوج بعض أولاد الحى من بعض بنات الحى ، ولكن أحدا منا لم يتقدم لخطبة ست الستات . قد تقول : هذا منطق غير معقول ولا مبرر ونتيجة غير متوقعة ، ولكن ثق أن هذا هو الذى حدث . أنا لا أعرف السبب فتفلسف أنت كما تريد . قل أنها كانت لا تزال فى نظرنا هى أبدا شيئا مقدسا أبعد من منالنا . قل اننا كنا تخط فى ذلك الوقت بين الجنس والتلوث ، أو على الأقل بين الجنس والامتهان ، وكان لها فى قلوبنا اعزاز وتوقير لا حد لهما .

وعلمنا ذات يوم أنها تزوجت من شاب ابن ذوات من حى الحسين . لقد أحسسنا حينئذ وحسب بمقدار خسارتنا وحماعتنا . قلوبنا توجعت بأنين خافت ، ثم محونا ذلك كله بافتعال اشتياق لرؤية الزوج ، فوجدناه شابا بدينا ، له رأس مكور ، ووجه مستدير

وردى ، شعره كث قصير أسود كالفحم ، لا يحب الكلام ، بل يشارك
فى الحديث بابتسامة تجمع أذنيه وتشق وجهه . أحسنا أنه
انسان ابن أصل ، طيب القلب جدا . وأنه سيكون لست الستات نعم
التابع المطيع فاسترحنا ، لأن شخصيته لن تطفى على شخصيتها

وكان زواجها بمثابة عودة بعد انقطاع طويل لنفخ بوق بائع
الجيلاتى التركى القزم . فكما كانت عربته تجمعنا حولها ، أصبح
بيتها يجمع الشلة بعد تفرقها . بحثت عنا واحدا واحدا ودعنا الى
بيتها ، وفتحت لنا صالونها . عندها تنفض المنازعات وتصفو
القلوب . التأمت الشلة فى هذا الصالون الذى لم يتبدل فيه شىء
مدى خمسين عاما . لم يتغير أيضا دارها ، ولكن زياراتى المتقطعة
- ربما - هى التى جعلتنى أقدر الجميع على ملاحظة هبوطها سلم
الحياة درجة درجة .

بعد زمن هو فى الحساب طويل ، وهو عندى كغمضة عين ،
كيف يارب أصبحت ست الستات الحلوة الفتية هذه المرأة المحطمة .
لا أظن أن السبب هو سلسلة الأمراض التى مرت بها ، فى قلبى
شك أن زوجها ابن الذوات لم يفلح الا فى تبديد ما كانت تملكه ،
بكسله لا بعدوانه .

فى آخر زيارة لى دخلت على فى ثوب ذى كمين طويلين وصف
أززار من أمام ، تتوكأ على ذراع زوجها وهى ترمقه بحنان وتشكره

بريق حلو . أحيانا تتوكأ الدادة العجوز على الطفل ، هكذا رأيته .
جلست على المقعد بصعوبة ، وتناولت الزجاجاة منى بيد مرتعشة .
تتكلم قليلا ثم تلهث . الشعر الكستنائي أصبح نحىلا ، خالطه
المشيبي . سألتني عن بقية الشلة واحدا واحدا ، فأدركت أن زيارتهم
لها قد قلت ، الدنيا تلهي . وانسرفت نظرة منى الى زوجها ، فإذا
هو لا يزال شابا بدينا ، وجه مستدير وردى ، ورأس مكور ،
وابتسامة تجمع أذنية وتشق وجهه . لم تبيض في رأسه
شعرة واحدة .

ولما خرجت للشارع أدركت أيضا - وربما لأول مرة - أن حى
الحمية الجديدة قد تبدل وجهها بوجه وأقواما بأقوام . أحسست
أننى انتهيت من تقليب ألبوم حتى وصلت الى ورقته الأخيرة ،
فقفلت غلافه السميكة .. مشيت وأنا أصبح السمع أنتظر أن
يأتينى ولو من بعيد صوت نفخ بوق صغير ان كانت الشمس قد
أذنت بمغيب .

(«التعاون» ، العدد ١٨٥ ، ٤ / ٩ / ١٩٦٦ ، ص ٨)

اعترافات .. ومضائقات ..

لا أجهل أن كل افضاء بأسرار النفس لا يبرأ من ضعف
وسخف واشتهاء ذليل لصب الهموم على رأس المستمع ، ولا يسلم
من رغبة مريضة فى لفت الأنظار ولو بالتعري ، وطلب تبرير
النقيصة الى استجداء الثناء عليها ، باعتبارها مظهرا لارادة
مستقلة تأبى التقيد بسلاسل قافلة الأسرى الطائعين . ومع ذلك
ألحت على نفسى اليوم - وهى كعهدى أمارة بالسوء - أن أحدثك
عن بعض أسرارى ، فلم أقو على مقاومتها - شأنى معها دائما -
ولعلك لا تعلم إنى نشأت فى عصر كان يحب الاعترافات ، ومن
أوائل الكتب التى قرأتها فى صباى بالانجليزية « إعترافات أكل
أفيون » ، وبالعربية « إعترافات عرجى حنطور » و « اعترافات
مومس » .. الخ .. الخ .. ولا أدري تعليلا لاختفاء هذا اللون من
الكتب فى الوقت الحاضر . ربما كانت القصة هى التى قتلتها ، أو
لعله لقى مصرعه على يد باب « اسألونى » فى المصحف والمجلات ،
وأنى أتمنى أن أبعث هذا اللون من قبره وأضع كتابا
بعنوان « اعترافات قصص » ، يكون هذا المقال أول فصوله .

لا أزعج قدرة على التنبؤ ، ولو تخيلت ثم خلت لكأنت قراءة نشرة الأرصاد الجوية شافية لى وحدها من حماقتى ، فلم يكن اذن التنبؤ فى مطلع حياتى بما يحدث لى الآن فى شيخوختى هو سبب احجامى حينئذ عن نشر أوائل قصصى إلا بأسماء مستعارة ، وعمدت زيادة فى التضييل الى سرعة التنقل بين رموز مختلفة لا رابطة بينها ، فكتبت مرة باسم « لبيب » وهو اسم لصديق أحبه ، وتلميح من بعيد بأتنى - يا للغرور - أفهم بالاشارة ، ومرة بامضاء « قصير » مبالغة فى السخرية بنفسى وان أضمرت أملا فى أن يفسرها بعض القراء بأنها تجديد لذكرى « قصير » داهية العرب الذى قال فى قصة الزباء : « لو كان يطاع لقصير أمر » فذهبت مثلا ، ومرة بامضاء « عبد الرحمن بن حسن » حين كنت أهيم بالجبرتى ، ومرة بامضاء « عابر سبيل » ، فقد كانت هذه صفتى فى الحياة حينئذ ، وربما الآن أيضا ، واكتفيت مرارا بالحرف الأول من اسمى ، ثم كنت أشتط فى ارهاق أصفار المطبعة فأتبع حرف الياء بسطر يكاد يكون كاملا من نقط متتالية ، كأتى أعوض ما فاتنى فى الطول ، ومرة باسم « أبونهى » وهو كنىتى بعد أن رزقت بالولد ، وآخر هذا العبث كان امضاء « شاكر فضل الله » وهى الحكمة التى تكتب وغيرها من أمثالها على المقاعد العربية المطعمة بالصدف ، والتى تقول بخط جميل « القناعة كنز لا يفنى » ، وكان هذا مقعدى المفضل فى بيت صديق بدأت أخالطه ، وان لم أنعم

فوقه براحة وبقيت ساقاي مدلدتين أمامه ، ولكنى كنت أجد شيئاً من البركة حين تتمسح كفاى حتى تتضمخا بعطر هذه الحكمة .

فعلت هذا لأننى كنت أؤمن فى تلك العهود كلها أن الكاتب يكفيه أن يقتحم رأيه على قرائه ، فينبغى أن يتورع بعدئذ من أن يقحم عليهم نفسه فوق البيعة ، أو قل لعلى توهمت أن وراء التستر حرية تتيج لى أن أخوض كما أشاء فى سيرة أصدقائى ، أو أنبش عش زنابير دون أن يسيح دمي . سمها ان شئت - كما أزعم - تواضعا وحكمة ، وسمها - ان شئت - جبنا وقلة وثوق بالنفس ، ولكن الحقيقة أيضا أننى كنت أتشهى تذوق لذة عجيبة ، أن أكون فى مجتمع من الناس ، أمل أن يكون بينهم واحد - واحد وحيد على الأقل - قد قرأ ما كتبت ، فيثير الحديث حوله ومن لا يعلمون أننى أنا المجرم أو البطل فيفتحون باب قلوبهم على مصراعيه ، وأستمع الى رأى صريح بلا مجاملة ، فان كان مدحا أرضانى مرتين ، وان كان ذما جعلت أذنا من طين وأذنا من عجين وكفى الله المؤمنين شر القتال .

والغريب أننى رغم طول تلهفى على نوال هذه اللذة لم أظفر بها مرة واحدة . الظاهر أننى كنت أخالط أناسا لا يقرأون ، أو يقرأون كل شيء الا ما أكتب ، أو أننى كنت أكتب فى صحف ومجلات بلغ من عار بوارها أن أصبحت سرية .

وقد ضيقت مرة بطول خيبتى واخفاقى فزل لسانى فى مجتمع ذات يوم وسألت الحاضرين وسط الحديث عرضا ، وأنا أتصنع التعابط : « هل قرأتم مقالا بامضاء كذا فى صحيفة كذا ؟ » ، وكان هو آخر مقال لى . وكنت أظن أننى أحسنت المكر ، فاذا بى أجدهم - لشدة دهشتى - قد أدركوا على الفور أننى كاتب هذا المقال .

الظاهر أننى لا أحسن الكذب ، أو لعل المثل القائل « من كانت على رأسه بطحة يحسس عليها » هو الذى هداهم الى السر . وكان من سوء حظى أن ذاك المقال هو أسخف ما كتبت ، فانهالوا على توبيخا وتقريعا ، فتبت من ذلك اليوم عن العودة لمثل هذه الحماقة وألجمت لسانى وضاعت على الى الأبد هذه اللذة التى جريت وراءها طويلا .

والغالب أنى تعبت من هذا التستر ، أو قل مللته لطول صحبته ، وربما اشتقت للشعور حين تقدم بى العمر أن تمضى سيرتى كلها ملخصة فى ثلاث كلمات « صرخة فى واد » ، فكشفت عن نفسى فاذا بى على غير ما أنتظر أقع فى متاعب عجيبة لا قبل لى بها ، بحيث أصبحت أترحم على أيام أسمائى المستعارة ، فقد كنت بها أكثر سعادة .

أول المتاعب هذه الحيرة الشديدة إزاء ملاحقة الناس لى
- أصدقاء وغرباء - بأراء شديدة التناقض . يقول لى واحد عن
قصة أنشرها : « إياك أن تعدل عن هذا اللون ، شىء بديع وحاجة
عظيمة » .. فأشك فى ذكائه قليلا . وهذا آخر يقول لى عنها : « لم
أفهم كلمة واحدة . ماذا تريد أن تقول ؟ ينبغى أن تعدل عن هذا
اللون الى غيره ، وتكتب كبقية زملائك الناجحين عن الحب
والمراهقات ، هذه هى بضاعة اليوم » .

وأظل بعد ذلك أياما تسمع أذننى اليمنى وسوسة من اليسار
تقول : « أعدل عن هذا اللون » ، وتسمع أذننى اليسرى وشوشة من
اليمن تقول : « اياك أن تعدل عن هذا اللون » ، فاذا أمسكت بالقلم
تلججت طويلا ولا أفلح فى خط كلمة واحدة الا اذا نسيت الاثنتين
معا ، مع ذلك يظل نقد ثانى الفارسيين ينخر فى قلبى ، فأتعمد
السهولة والبساطة على خلاف طبعى ، فاذا به هو الذى يكلمنى
بالتليفون على الريق ويقول لى : « برضه مش فاهم » . أكاد أراه
يطلع لى لسانه .

أما الفارس الأول فيكتمها فى قلبه حتى يلقانى ليقول ولو بعد
مضى ستة شهور انها قصة تؤذن بتدهورى وخيابتى .

ان ارضاء الناس جميعا من رابع المستحيلان ، يأتى قبل الغول
والعنقاء والخل الوفى .

وأصبحت كذلك اذا كتبت قصة أجعلها وليدة الخيال وحده الا
وخرج لى انسان (لأجمع بين الرجل والمرأة) يقول لى :

- ألا تستحى أن تصفنى بهذا الوصف القبيح ، وتشنع بى
علنا ؟ خلق الله كلهم بين يديك فلماذا جاعت قرعتك على ؟ هل أنت
قصصى أم جاسوس أم بطل عالمى فى الغيبة ؟

ثم يقاطعنى ويدير دعايته بتقبيح سيرتى والازراء بأدبى محذرا
بقية الناس منى . حتى فكرت أن أعدل الى كتابة قصص تدور على
السنة الحيوان تقليدا لكليلة ودمنة . وحتى لو فعلت هذا لما سلمت -
فيما أظن - من انسان يعلن أنى قصده حين وصفت الثور
« شترية » . سأكتب عن الأسود والفيلة والطواويس وحدها .

لكن الأدهى من ذلك كله أننى وجدت أغلب الناس الذين
أعاشرهم عن مودة قديمة أو حديثة قد انقلبوا فجأة الى « متعهدي
توريد مواضيع قصص بالمجان ولوجه الله » . هم كل واحد منهم
اذا قابلنى أن يروى لى من الباب للطاق حكاية سخيفة ثم يضيف :

- ألا تصلح بذهمتك موضوع قصة هائلة ؟ لماذا لا تكتبها ؟

طبعا هذا الصديق المتطوع يخفى العزم على التنديد بى إذا
كتبت هذه القصة قائلا اننى سرقتها خلصة من حضرته .

هذا التطوع شائع بين كثير من الناس ، يظنون فى أنفسهم
خفة الدم وهم ثقلاء جدا ، بل هم من الغرور بحيث يؤمنون أن كتابة

القصة عبث لا يليق بكرامتهم فيخلعونه على الحمقى أمثالي مدا لهم
فى غيهم السخيف .

تصور أننى أضطرت أخيرا أن أهرب من الحلاق الذى أتزين
عنده منذ صغرى ، ومنذ أسمائى المستعارة ، رغم أننى أستريح
لرقة لمسته وهو يلكز رأسى ليجعلنى أطأطى البصلة لينكشف له
قفائى عن آخره . أو لا يعلم أن ثورة أعصابى حينئذ تبلغ ذروتها ؟
أندرى لماذا هربت ؟ لأنه بدأ أيضا يقترح على موضوعات
لقصصى .

وجاء على زمن أصبحت فيه لا أقوى على دخول دارى إذا
رجعت آخر الليل بعد أن أحك على بلاط السلم كل ما علق بجعبتى
من هذه الحكايات كما يحك العائد من ليلة مطيرة حذاءه على
المسحة الليف أمام الباب . (على فكرة : لماذا اختفت هذه
المسحة فى أيامنا هذه ؟) .

والألعن من هذا كله .. رجل لا أعرفه ، أقابله فى مكتب حكومى
فى شغلة ، ويكون قد سمع باسمى ولا أندرى أين . فأراه يترك
المسألة التى جئته من أجلها ويقبل على متعظفا ودودا وهو يقول :
« أنا مبسوط يا أستاذ من قصتك المسلسلة » . ولم أكتب عمري
قصة مسلسلة ، أو يقول أنه معجب بكتابى الأخير ، فاذا نكشته
تبين لى أنه لم يقرأه .

وأخر الدواهي رجل قال لي أخيرا وهو يمدحني بلا سبب
ولا غنم :

- انك رجل تقدمي ، ولكن هل كتبت شيئا بعد « لمبة الست
نفيسة » ؟

يشير إلى قصة كتبها منذ أكثر من عشرين عاما باسم « قنديل
أم هاشم » .

خرجت من عنده وأنا أكاد ألطم الخدين .

(« المساء » ، ١٩٦١/١١/٦ ، ص ٨)

من ٥٣٧ إلى ٥٤٠ ١٠٠

بارك الله فيمن انتفع ونفع ، فأنا أحب لك أن تنتفع بتجربتي ،
ولست أضمن لك مفعولها مائة في المائة ، فالناس تختلف ، إذا كنت
مثلى من المصابين بهوس القراءة ، لا تستطيع أن ترفع بصرك عن
كتاب - أى كتاب - إلا إذا كنت - على سبيل الحصر - نائما
أو سائرا أو منشغلا بتناول الطعام. أقول على سبيل « الحصر »
لكى يسرى الحكم على أماكن قد تخجل من الاعتراف بأنك تقرأ
فيها ، وعلى أوقات يتهمك فيها الأصدقاء بالجليطة وقلة الحياء ،
لأنك تحدثهم وتقرأ فى آن واحد .

وإذا كنت مثلى لا تفسر المرض إلا بأنه فرصة بديعة تتيح لك أن
تدلع نفسك وتتدلع على أهلك . تقول كل خمس دقائق اغلقوا
النافذة إذا كانت مفتوحة ، أو افتحوا النافذة إذا كانت مغلقة .
وتقول كل ساعة : اعملوا لى كوبا من الليمون . وتقول كل ساعتين :
أين البودرة ؟ غيروا لى الفانلة وملاية السرير ووش المخدة . أين
الكولونيا ؟ وتقول ساعة الغداء : أين الدجاجة المسلوقة ؟ وإذا حل
العشاء هل اشترىتم التفاح ؟

وجع الدماغ . فرصة بديعة للهرب من كل شيء يدعو إلى وجع
الدماغ . فما تطل مشكلة برأسها إلا قلت : عن اذنكم أنا تعبت
قليلا وأريد أن أستريح . قلت ما تريد دون لوم أو تقريع . جميع
المطالب المالية مؤجلة ، همها وقع على أكتاف غيرك .
إذا ضمنت مثلى هوس القراءة ودلع المرض وسألتنى : ماذا
أقرأ وأنا مريض ، أجبتك من واقع تجربتى هكذا :

من ٥٣٧٥ إلى ٥٣٨

ثق أن الصحف اليومية لن تسليك ، بل ستصيبك بارهاق
شديد ، والبركة أيضا فى الحروف الجديدة المكعبة المنمنمة . كل
مشاكل العالم ستبدون لك تافهة تتضاءل بجانب مرضك الضئيل الذى
تحب أن يتضخم فيتضخم . يخيل اليك أنك قرأت الكلام ذاته أكثر
من مرة ، وستشعر ، لأنك تتنفس بضعف - هكذا تزعم - أن كتاب
اليوميات يحرقون حزقا شديدا ، وأن عملهم عكس للمنطق . انهم
يصبون فى المطبعة كستيانا من العصير فتخرج لك من الطرف
الآخر مصاحبة لبشة قصب تعرش حولك وتلم عليك ذباب الأرض
كله . ستجد الكلام مجرد شقشقة ، وأن الخوف من الحرب حكاية

قديمة قد باخت وشاخت وحقت أحوالها على المعاش ، وأن لا ضير عليك من اغفال الاطلاع على آخر أخبار مؤتمر جنيف .. ثم وقم ، وقم ونم كما تشاء ويشاء المرض حتى ولو امتد السنين الطوال ، فانك ستجده منعقدا عند شفائك . كم أتمنى أن أشتغل مندوبا في مؤتمر جنيف ! أما البواب الذي قتل سيدته الفردانية فأنت منذ كنت صبيا صغيرا .

ثم أنت يا أخى لست قارئ كتاب - أى كتاب - لذلك أنصحك أن تنتهز الفرصة وتقرأ الروايات النهرية الطويلة التى لم تجد من قبل وسط مشاغلك وقتا لتجرعها . خذ ثلاثية نجيب محفوظ أو « الأرض » للشرقاوى ، أو « الساقية » للصاوى وكيل الوزارة ، أو « الرجل الذى فقد ظله » لغانم .

لست أريد أن أفاضل بينهم ، أو أن أدبج مقالا فى النقد ، ولكنى لو كتبت لك الروشتة لما ضمننتها إلا الدواء الذى جربته أنا ونفعنى وقلت فيها : جرعة كبيرة من ثلاثية نجيب محفوظ على الريق وبين كل أكلة وأكلة - أحتفظ بزجاجة الدواء تحت المخذة ، فهى التى احتملتها وهى التى أسعدتنى ، بل انى أشكر المرض الذى أتاح لى قراءتها . أنه كان من بين جميع أمراضى أخفها دما ، لأنه أقلها عداء للفن .

وجدت أكبر راحة لأعصابى وبدنى وزهنى فى هذا الأسلوب

التقريرى البديع الذى يدنى جميع السماوات الى مستوى يدك حتى
تستطيع أن تلمسها دون أى مجهود منك ودون أن تصاب روحك
برجة عنيفة مزلزة . حتى الدموع التى ذرفت وأنا أصحب « الست
أمينة » إلى بيت أمها بعد طلاقها ، وأنا أسير مع « كمال » وراء
نعش لا يعلم أنه يضم حبيبة عمره .. هى دموع رقراقة تزول بمجرد
أن أمسحها بطرف أصبعى من تحت جفنى ، حزن مهذب جنتلمان
يشجيك بكل أمان ولا يضر المعدة ولا القلب . الكلام كالماء الزلال
سهل بلا تعقيد ، لك أن تمزمز به ، أو تحتسيه على مهل ، أو تشربه
وفمك يعب منه عبا .

سيزداد حمدك لسهولة إذا كنت قد قرأت قبل مرضك شيئا
لبشر فارس .. والتفاصيل التى يعرضها « نجيب » هى الوسط
المثالى بين « اللت والعجن » وبين « اللبيب بالاشارة يفهم » . أسلوب
له قدرة هائلة على أن يمشى مع كل إنسان حسب خطوه . وعلى
ذلك فلم يترك نجيب فى نفسه حاجة لم يقلها ، بل جعل قصته كلها
خطا متصلا ليس فيه عقد ولا مطبات ولا محطات لا يمكن الوقوف
قبل بلوغها .

لذلك كنت أقرأ الثلاثية وقت مرضى وأنا مستريح كل الراحة .
أقرأ قدر طاقتى فإذا تعبت وقفت دون أن أحس بلهفة على ما
فتنى . والعجيب أننى مع ذلك كنت أحس إذا عدت لها أننى كنت

فى شوق شديد إليها ، لأنها تأخذنى من جديد بين أحضانها بكل
حنان ، هذه هى براعة نجيب ومهارة فنه المذهب . أنه لا يهجم عليك
بمخالب وأنياب ، بل ينفذ إلى روحك نفاذ أبخرة الخمر ، لطيفا
مترفقا مهذبا . أنه يملك دون أن تحس أنه يأسرك أيضا .

من أجل هذا لم أنصحك أن تقرأ فى هذا النوع من المرض
« اللص والكلاب » ، فأتك لن تستطيع أن تلقىها من يدك إلا إذا
فرغت وشعرت أنك تجرى وتلهث كالكلاب .

من ٥٣٨ إلى ٥٣٨

لا صبر لك على الأسلوب التقريرى والمطولات ، أنت تريد كلاما
كالملبس يحلى فمك دون أن يزحمه ، وتستطيع أن تمصه وتقرقشه
لأنه صلب هش معا ، فأصلح شئ أنصحك به عن تجربة هو أن
تقرأ ديوانا من الشعر الحديث ، فهو سهل القراءة خفيف الدم ،
لا تشغلك القصيدة - وهى من عدة صفحات - إلا دقائق معدودة لأن
كل سطر كلمة أو كلمة ونصف ، شكلها شكل الاستمارة !

وستعينك خلخلة صواميل عقلك قليلا من أثر الحمى أن ينفذ من
خلالها إليك بعض معانيه العميقة التى يشق فهمها على الأصحاء ،

وتكون مسارعتك إلى الانبساط أضمن إذا كنت من أحباب صديقي
الأستاذ إسماعيل التقيب - بدار « أخبار اليوم » - وأهداك نسخة
من ديوانه غير المطبوع الذي جعله تريقة بريئة خفيفة الدم على
الأنواع الرديئة من هذا الشعر الحديث . من روائع ديوانه القصيدة
التالية .

المعزة الحمراء

في المزارع الخضراء

معزة حمراء

تمامىء في الفضاء

في الوحدة الخرساء

ماء .. ماء

ونسيم يأتى من بعيد

حلوكا لنشيد

مئذنة

وريح هب من المنزلة

وسمكة القرموط

في بحر غويط

وطاويط

فى المحيط
تقاطع الطريق - يا حبيبى

من ٥٣٩٥ إلى ٥٤٠٥

دمك يغلى ، ألفاظك ذابت فوق النار فى عجينة واحدة ، وليس
فى العجين روابط ولا تسلسل . كلامك أصبح خطرقة بليغة بدون
معنى عند الأصحاء ، ولكنها عندك أفصح تعبير عن موضوعيتك .
كأن المحرومين من الكلام كلهم - أحياء وأمواتا - قد وجدوا فى فمك
مخرجاً لكبتهم ، فالتقى كل واحد ما عنده القاء حجارة من كيس .

ومن وراء هذا السيل المنهمر غير المفهوم نطق أخرس لرصيد
من الآلام والأوجاع والأشواق والصبابة لم تصب قط من قبل فى
ألفاظ ، فأنت فى هذه الحالة أصلح قارئ للأدب السيريالى ،
أحدثك عن تجربة ، ظلت معى مسرحية « فى انتظار عودة ربو »
لصامويل بيكيت شهوراً طويلة وأنا مصمم على قراءتها وحاشد كل
جهدى لفهمها . وكما يفعلون بالجواد قبل السباق كنت أريح نفسى
فى التنزه والترفيه إستعداداً للجلسة التى أتناول فيها المسرحية ،
حتى لا أتهمها بأننى لا أفهمها لأننى متعب أو كسول أو سارح
الذهن . ومع ذلك قرأت صفحة أو صفحتين فلم أفهم شيئاً .
وعدت من جديد إلى « الريجيم » القديم وتناولت المسرحية من

جديد ، فإذا بها تزداد غموضا . المسألة لا تخرج عن واحد من اثنين : أما أن يكون المؤلف مخبولا أو أكون أنا المخبول .

فلما قرأتها وقد بلغت درجة الحمى بمستوى ٣٩٥ هالنى أننى فهمتها بسهولة ، بل وجدتها آية فى البلاغة والذكاء . هزنتى مأساتها إلى درجة القهقهة التى تسيل الدموع ، وأنحيت على نفسى باللائمة وأزريت بها لأنى لم أفهمها وأنا صحيح . كيف حدث ذلك . وأصبحت المسألة لا تخرج عن واحد من اثنين : اما أن يكون المؤلف وأنا من المخبولين أو يكون المؤلف وأنا من أحكم الحكماء وأعظم الفلاسفة . وطبعاً فضلت الفرض الثانى .. لأنه واضحاً كالشمس .

هذه هى مشكلة المدرسة السيريالية . ان عملها يعتمد على التمزيق ، وأدوتها هى الأشياء ومنطقها هو الخطرفة ، لأنها نابعة رأساً من النفس الانسانية فى عز اتقادها وبغير زيف أو خداع . انها تبصق على كل القواميس وكتب النحو لأنها تعتقد أن ضمير الانسان قادر على الكلام بصوت أخرس ، لا لغة له ولا نحو ، ينفذ إلى النفوس فيرجها رجاً شديداً .

وكان من دلائل شفائى من مرضى الذى أقعدنى فى الفراش هذه الأيام الأخيرة وحرارتى ٣٩.٥ أننى استطعت أن أترجم لك منولوجاً فى هذه المسرحية ينطق به رجل هو رمز للانسان الأسير فى يد الظلم الاجتماعى ، الضائع فى الكون ، لا يفهم شيئاً ، ولا

ينقطع تشوفه للفهم. أترجمه لك لأننى حين قرأته فى درجة ٥٣٩هـ كنت أقهقه من تريقته على كلام الفلاسفة والفقهاء ، وباطن التريقة حزن شديد وألم ممض ، ومأساة الانسانية كلها :

قال « لأكى » - وهو خادم فى عنقه حبل وله اسم من أسماء الكلاب : بفرض ما تنطق به المؤلفات العامة لكانى ومانى من وجود اله شخصى - احم احم احم - بلحية بيضاء - احم احم احم - خارج عن نطاق زمن بلا مليانه ، وقداسة سليانه يحبنا حبا شديدا مع وجود استثناءات لأسباب مجهولة ، ولكن الزمن سيكشف عنها ، وهو مثل أمونه المؤلهة يتآلم مع كل الذين أطيح بهم فى النار ، من نارها وسعيرها إذا طال بهما العمر . وهل فى ذلك شك سيحترق الكون بمعنى اندلاق الجحيم على السماء ، ما تزال زرقاء ساكنة كل السكون بسكون وان يكن منقطعا إلا أنه أفضل من لا شيء الكون بمعنى اندلاق الجحيم على السماء ، ما تزال زرقاء ساكنة كل السكون وان يكن منقطعا إلا أنه أفضل من لا شيء . مهلا مهلا ، ونظرا لما هو أكثر من ذلك تشهد المؤلفات التى لم تتم والتى خلفها شرم ويرم للأنتروبولوجيا ، بأنه نبت بدون وتوجها المجلجلجل الأعمى كل شك إلا الشك العالق بأعمال الانسان نتيجة للمؤلفات التى خلفها كانى ومانى دون اتمامها ولأسباب مجهولة من ينكره الكثير من أن الانسان عند شرم ويرم أن الانسان باختصار أن

الانسان فى كلمة وجيزة بالرغم من تحسن الأكل والهضم يذوب
شوقا وضياعا ثم يذوب شوقا وضياعا .

للمونولوج بقية طويلة أؤكد لك أننى ترجمتها أيضا ولكنى أعفك
منها الآن . على كل حال أقترح على « مسرح الجيب » أن يقدم
هذه المسرحية فى الموسم القادم ، وينص فى الاعلان : « ممنوع
الدخول إلا لمن كانت درجة حررته ٤٠ ° » !

(« المساء » ، ٢٧/٨/١٩٦٢ ، ص ٨)

حماقة ..

كان يوما لا أدري بوجه من تصبحته ، فلم يخرج من يدي الا أن أقوم من ارتكاب حماقة سخيفة لأرتكب حماقة أشد سخفا ، أول محاولة للبحث عن تفسير معقول - والبحث في الحقيقة هو عن تبرير واه جدا يمسح خجلي وينسيني جراحى - ان قلت لنفسى : لا أشك أنك كنت فى ذلك اليوم الأغبر فريسة اعياء شديد . ركبك منذ أن استيقظت . والاعياء على الصبح ألعن من الاعياء آخر النهار . الاعياء يخرس صوت العقل والحكمة ويفسد الاتزان .. وأكثر جرائم العصر ليس مرجعها الانفعال أو العنف ، بل الاعياء ، « فالغريب » فى قصة ألبير كامى لم يقتل لأنه كان منفعا ثائرا ، بل لأنه كان مصابا باعياء ووحى أورثه زهقا شديدا .. من الناس كلهم . من الحياة كلها .. لا وصف لجريمته الا بأنها كانت حماقة كبيرة . ولحسن الحظ كانت حماقاتى صغيرة ، لأننى لست بطلا ، لا فى الحياة ولا فى قصة ، والا لكنت قد قتلت أنا أيضا - ربما - فى ذلك اليوم الأغبر .

ورغم الاعياء بقيت لى والحمد لله مسكة من العقل . فلم ينطل على هذا التفسير ، هذا التبرير ، وقبلت أن أواجه الحقيقة ، ولو كرهية .. أدركت أن مرد حماقاتى الصغيرة هو طبع أغالبه منذ أن

وعيت لنفسى فلا أغلبه بضربة قاضية ، ان صرعته أحيانا صرعنى أحيانا .. وحين أدركت ذلك لم يكن ندمى على ما اقترفت بأقا من حسرتى بأن العمر الطويل الذى قطعته والتجارب العديدة التى حصلتها له تقتلع هذا الطبع من جذوره ، وكانت جداتنا تقول : طبع الانسان لا يفارقه الا على ليفة المغسل .. أى عند باب القبر .

حاشا أن أزعم لنفسى فضيلة أتجمل بها وأزهو ، فادعى أن مرد هذا الطبع هو وثوق متأصل بلا برهان ورغم الدروس التى تدحضه بأن الناس كلهم مجبولون - مثلى ! - على سماحة النفس .. على افتراض مبدأى لحسن النية لا لسوء النية فى كلام الغير وتصرفاته . فلو كان هذا هو الحال لما عد ما ارتكبته حماقة .. الحقيقة الكريهة التى واجهتها أن مرد هذا الطبع هو تضعف سخيف مستخذ وانهازام سريع أمام الميل الى فتنة الاعجاب بالنفس .. أى توهم قدرتها على الانفراد - فى زعمها - بالتعلى تلقائيا بميزة لا يبلغها الغير - ان بلغها - الا بمشقة ، بابتكار ما يعجز عنه الغير ، ولكن - صدقنى - أننى أتحامل على نفسى ، كعادتى ، فلم أكن فى ذلك اليوم الأغبر الا ضحية قلمى ، وهو منساق كالأعمى مع تصارييف اللغة ونزواتها ، فالذى ارتكب الحماسة هو لا أنا ، وكل كاتب يعلم ، كما هناك زلة لسان ، هناك زلة قلم .

دعنى أروى لك ما حدث :

كنت أكتب مقالا أريده أن يتصف بالظرف لكى لا أثقل على

القراء . وأعجبني هذا الظرف فغفلت عن قلمي وهو منساق مع تدفق اللغة وإيحاءاتها فاذا بالظرف ينقلب الى تطرف مفتعل . أقرع .. فجاء قمياً بارداً سمجاً ، دمه كالبق ، وانساق قلمي بسبب هذا التطرف الممجوج فخرجت منه نكتة سخيفة جداً ، لا أدري كيف رضى أن يكتبها أو أن يسكت عليها بعد أن كتبها فلا يشطبها ولم أنتبه فوق ذلك الى قدرة هذه النكتة السخيفة على اصابة الأبرياء .

ودهشت أبلغ الدهشة حين حدثني صديق أعزه وقال لي ان عشرة أشخاص على الأقل حملوا اليه هذا المقال وقالوا له وهم يضعون الأصابع السبابة على النكتة المكتوبة : أنظر ، انه يقصدك ، هذه هي حقيقته .. خذ حذرک منه وان زعم أنه صديقك .

وصديقي لحسن الحظ رجل كريم ابن ناس . فزجرهم وقال لهم : لا شأن لكم بما بيني وبينه ، أنا أدري به منكم .. كم كنت أتمنى أن أرى وجوههم حينئذ ، أظنها علتها حمرة الكسوف والخجل ؟ . هيهات ! . يا رب .. لماذا يتطوع أناس بالوقية بين الناس .. يظنون أن هذه الوقية سلم يرقون به الى الفوز بصداقة من ورائها منفعة ، ولو كان كل الناس كصديقي .. هيهات .. لهوا من هذا السلم حقراء أدنياء فتندق على الأرض رؤوسهم الماوية كالبطيخ الفاسد . ولكن رؤوسهم لاتزال سليمة كالزلاط لأنهم وان كثروا ، فأمثال صديقي قليل .

الحماسة الأخرى التي ارتكبتها مردها أننى أفرطت فى الحماس - كما أفرطت من سابق فى التطرف - ف وقعت هذه المرة فى التهور .. كان ذلك فى حديث عن رجل أجنبى رأيتَه يتولى عنا خدمة الخط العربى والعناية به ، أعترف بآننى مطبوع على التعصب والغيرة الشديدة فى كل ما يمس أمتى ، لا أَرْضَى إلا أن نقوم نحن بما هو واجب علينا ، لا نقعد فننتظر أن يتولاه الغير عنا ، استسلمت للانفعال والحماس ، وبالغت فى صب قوائم اللوم على هذا القعود منا ، من فرط التحمس وقعت فى التهور .. فأنكرت جهودا كثيرة بذلت عندنا ، غمطت حق أصحابها ، ظلما منى ، وكان ينبغى أن أثوب للرشد فأشيد بفضلهم وأشكرهم .. وأظننا من الشعوب التى تهيم بتعذيب أنفسها بالنقد المرير والاستخفاف بكل ما تفعل .

أنصحك أذن - وإن وثقت أن نصحى سيضيع هباء عندك - لا تفرط فى التطرف السمج ، وأن لا تفرط فى الحماس لئلا تقع فى التهور الأحمق .

(« التعاون » ، العدد ٣٨٥ ، ٥/٧/١٩٧٠ ، ص ١٠)

لقاء الحياة ♦♦

فى التحول من الصبا الى الشباب حين بدأت أستفيق للقاء الحياة ، وأتأمل فى وجوه الناس ، وأقول أين طبعك من طبائعهم ، هذه المحاولة للاندماج فى المجتمع تستحق أن توصف بأنها عصيبة ، لأنها تجرى فى سراديب النفس وسط أسرار ووراثات مجهولة ، وغالبا بلا وعى بها ، وبدون ارشاد من أحد وبلا سند من التجربة ، ومع ذلك فسيطفى أثر هذه الفترة القصيرة العابرة على بقية العمر كله . من ذلك اللقاء تخلف فى ذاكرتى احساس أمض قلبى حينئذ بأن الناس ينقسمون الى ثلاثة أنماط .

نمط تتمثل له الحياة فى صورة قنيصة ممتعة مأكرة ، لا تؤخذ مواجهة دون رضى منها واستسلام ولا تؤخذ غالبا ، وفى وضوح النهار ، بعد قياس قوة القانص بقوتها فى معركة شريفة تستنكر الفدر . وانما تؤخذ بالالتفاف من ورائها ، بالحيلة والمؤامرة . ليس هذا فحسب ، بل يحس هذا النمط أيضا أنه يسلب هذه القنيصة لنفسه من يد الغير ، لو فتشت صدره لوجدت فيه ضمير اللص . ليست المعركة بقياس القوى - ثنائية بين القانص ، ومكر القنيصة ومكر بقية الناس .

يوصف هذا النمط بأنه حويط ، ماء من تحت تين ، أزرق
الناب ، ورأس الفضائل عنده في الصمت والتكتم والمداواة ، والشك
والريبة والحذر . كلامك اليه مهما كان بريئاً وجاء عفواً من غير
سابق تدبر ، حتى في أتفه الأمور ، تتلقاه أذن له تبدى الذكاء -
بمعناه اللغوي ، وتتلقاه الأذن الأخرى - وهي تبدى البلاهة -
بالفحص والامتحان والتقليب على الجنبين لتعرف ما تحته وما
وراءه ، لأنه مؤمن أن كل الناس مثله .

تستطيع أن تقول ان هذا النمط مصاب بحول لا في عينيه بل
في أذنيه ، باب بيته لا يفتح مباشرة على الحوش المكشوف ، بل
على ممر مسقوف طويل يتعرج ذات اليمين أو ذات اليسار قبل
الوصول . وغلق النافذة ألد على يده من فتحها .

ليس هذا حاله مع الدنيا فحسب ، بل مع الآخرة أيضاً ، فقد
أحسست أن الجنة عنده هي أيضاً قنيصة تؤخذ بالكر والحيلة ،
الشرعية نصوص للظواهر لا نبراس للقلوب ، والتدين مغامرة
مضمونة : ان صدق الوعد فقد كسب وخسر غيره ، وإذا لم يصدق
فلن يخسر شيئاً ، سيكون مثل بقية الناس .. لن يكسب أحد
شيئاً دونه .

والنمط الثاني عنده أن الحياة هي عملية نصب كبيرة . انها
مسرحية عالمية : وراء الستار تيه بلا حدود أو معالم ، ليس به ساعة
تدق ، وفيه حشد من المخاليق الغلابة ، كلهم سواء في المنشأ

والمصير ، وأمام الستار حيز محدود مكانا وزمانا .. هذا يقوم بدور الملك ، وهذا بدور الخادم . هذا هو الضاحك وهذا هو الباكي ، أبطال وكومبارس . ولكن كل هذا لعب فى لعب ونصب فى نصب ، وعما قليل سيسدل الستار ويبتلع القيه كل الممثلين ، فاذا هم من جديد جملة من المخاليق الغلابة ، كلهم سواء فى المنشأ والمصير ، ولا يكفى هذا اللعب كله ، بل المسرحية ذاتها غير مفهومة لا معنى ولا فرضا ، ومع ذلك لا ينقطع تمثيلها ليلة بعد أخرى ، وتقابل بالتصفيق والصفير معا .

وهذا النمط لا يعيش الحياة ، بل « يمثل » أنه يعيش الحياة . انه نمط مأساوى . فى القلب ضياع ، وعلى الشفاه ابتسامة الاستخفاف . هذا النمط هو عادة ظريف ، خفيف الدم ، بحبوح ، مستهتر ، فضفاض ، متلاف سكير ، يكرهه عنف الدهاء ، بل فرط الذكاء . المحنة عنده هى الفصل الأخير فى المسرحية ، مؤجل تمثيله لما بعد ، لا داعى لأن يشغل به نفسه الآن ، ولكنك اذا فاجأته بسؤالك : من أنت وماذا تفعل ؟ لحار ولم يستطع أن يجيبك .

والنمط الثالث عنده أن الحياة حيوان ضخم ، وأنه هو وليدها ، حيوان مثلها ، هى أكل وشرب وتناسل ، كل متعة أخرى اذا لم ترتد الى لذة حسية فهى هراء . قد يكون من خريجى أكبر المعاهد ولكن لغته ستظل دائما هى لغة الحواس ، والجنة عنده دوام نسيانه بين لذائذ الدنيا الحسية .

تبينت هذه الأنماط فانقبض قلبي . أحسست أنها تخدعني عن الحياة . كنت واثقا أن الحياة في حد ذاتها متعة ليس كمثلها متعة . ولكن يهدرها ويفسدها ويثلم شرفها أن تؤخذ بالحيلة والمكر والمؤامرة - كالنمط الأول - أو بالنصب وتمثيل دور من الأدوار دون أن أعيشه كالنمط الثاني ، أو أن أعيشها معيشة الحيوان - كالنمط الثالث .

ان أردت تعلم هذه المتعة فينبغي لي أن أتبين أنها أكبر نعم الله سبحانه عليّ ، وأن ألقاها رافع الرأس وجها لوجه ، لقاء حبيب بحبيب ، وتمنيت أن لو أصبح شاعرا يتغنى بالحياة . وما ألد أحلام الشباب .

(« التعاون » ، العدد ١٧٤ ، ١٩٦٦/٦/١٩ ، ص ٨)

مجرد ظهور ..

كم عمر التليفزيون ؟ لم ينفع مر الزمن الطويل ولا الألف والعادة
فى تهدئة عنف هذه الهجمة ، انها لاتزال تتكرر معى بنفس الشدة
وصدق الوفاء لم أظهر فى التليفزيون مرة الا كان حتما أن أقع من
غد - وربما على الريق - فى هذه التجربة القاسية ، يلمحنى فى
الطريق أحد معارفى القريبين أو المتطوحين فيهجم على ، وقد ينتقل
جريا من رصيف الى رصيف معرضا نفسه للدهس ويوقظنى من
سرحانى ويشد على يدى وجهه متهلل بالبشر والفرح كأنه يحمل
الى أجمل تهنئة على فوز عظيم :

- رأيك أمس فى التليفزيون ..

يتملكنى حينئذ شعور غريب ، كما تتملك الأرض فى تلك اللحظة
قدمى المسمرتين ، نصفه تبليم ، لا شك أن فمى أصبح نصف
مفتوح إنفك رباط شفتى السفلى ، إندلق دلو من البلاهة على
وجهى ، لسانى يحاول أن يعثر على كلمة غير بائخة فلا يفلح ،
لا أدري ماذا أقول له ؟ هل أقول متشكر ! أشكره على ماذا ؟ من
الغرور أن أشكره لأن عينه تكحلت برؤية طلعتى البهية ، ثم - يا

أخى - لكن من الذى ينبغى عليه أن يشكر الآخر ، أنا أم هو ؟ ها
أنذا أهرب من الغرور فأقع فيه بلا وخز من الضمير ، وكل مغرور
يزعم أن ليس فى العالم رجل حقانى مثله ، أم أقول له : طيب
يا سيدى ، وماذا جرى فى الدنيا أو للدنيا ؟ فأجابه بتقريع مهما
تستر بالأدب أو المزاح فانى أكرهه لنفسى ، لست قواما على
الناس حتى أوزع عليهم التقريع بالعدل والقسطاس ، وأشد الناس
ارهاقا للأعصاب هم الحنابلة القوامون على الناس ، إنى أحب
المثل البلدى القائل « واحد شايل دقنه ، وانت تعبان ليه ؟ » وان
كنت لا أدري معنى كلمة شايل هنا ؟ أهى مخلوقة هذه الدقن ، أم
مرفوعة فى الهواء من الكبر والخيلاء ؟

ونصفه احساس بالحسرة ، أظل أتطلع الى وجهه وأحلق فى
عينيه مستجديا عبارة تتلج صدرى يضيفها على هذا الخبر
العظيم ، خبر رؤيته لى فى التليفزيون ، أستجدى منه أن يقول لى :
وكان كلامك حلوا وأفكارك رائقة ، أو حتى أن يقول : وافقتك على
رأى وخالفتك فى رأى ، أو حتى - والله العظيم - أن يقول : كان
كلامك زفتا وأراؤك قطرانا ، فانا لم أذهب للتليفزيون وأنا مصاب
بالخرس ، لا لشيء الا لأن تظهر للناس طلعتى البهية ولا أنبس
بحرف ، بل ذهبت لأتكلم ، لأقول شيئا نافعا فى ظنى ، أملا أن
يكون كذلك فى حكم الناس ، الناس العقلاء طبعاً ! الذين يفهمونها
وهى طائفة .

نظرتى المستجدية منه ولو قرشا لا تظفر منه حتى ولا بمليم ،
أتنازل عن آمالى الكبار وأستجدى منه ما هو دونها بكثير ، مادام
أن فرحته برؤية طلعتى البهية قد جبت عنده كل مقدرة على
السمع ، ولا أقول على الفهم ، فلا أقل من أن يقول لى : وكان
وجهك مشرقا كالبدر ، أو حتى : لاحظت انك كنت متجهما بمقطب
الأسارير فلماذا ؟ أو حتى - والله العظيم - كنت كالأعمش فى
غمرة الضوء ! لازلت أحفظ له انسانيته فلا أتوقع منه أن يهبط الى
الدرك الأسفل من الحماسة فيكلمنى عن أناقة بذلتى وشياكة رباط
عنقى ، أو اختلاف العصا التى أحملها معى كل مرة من جلسة الى
جلسة ، ثم يخامرنى الشك فى هذه الانسانية حين أتهرب من
نظراته وأنا أهرب منه ، انها تكاد تنطق بلمحات من جوع مرير أو
مرارة جائعة ، هذا هو سر لمعانها ، كآته يغبطنى على فوز نلته ولم
ينله هو بعد .. هذا الفوز العظيم هو الظهور فى التليفزيون ..
مجرد الظهور .

هل ظلمته ؟ ربما انتقل اليه الهوس بالعدوى البصرية .. فهو
معذور ، فلعل أغلب الذين يظهرون فى التليفزيون تترنح أعطافهم
بفرحة الظهور فى التليفزيون ، مجرد الظهور ، بذلة التليفزيون هى
بذلة الأعياد ، السوداء المخططة أو الكحلى المنغمشة ، ورباط الرقبة
تم شراؤه فى اليوم ذاته ، والحذاء لميع ، والجلسة بحساب واللفتة
بتقدير ، والتخشب على أتمه ، حتى الأطفال فى برنامج « ماما

سميحة « يتزاحمون بالمناكب ليتحقق لهم الفوز العظيم .. الظهور
فى التليفزيون مجرد الظهور .

بل قد قبل بعض من أكبرهم وأجلهم أن تستذلهم خيلاؤهم قبل
الجلوس أمام العدسة فى برنامج أدبى فى العلالى يعنى عن سارتر
أو بيكيت مثلا ، فالى اليوم لا أزال أذكر شهقتى حينما قابلت
صديقى هذا ذات مساء فى دهايز التليفزيون ، فقد خيل الى أنه
أصيب فجأة بارتفاع مخيف فى ضغط الدم ، أو أن مرضا جلديا
عجيبا قد طفح على وجهه فأصبح لونه لا هو أصفر ولا هو أحمر
ولا هو أبيض بل بين بين ، لعل أصدق تشخيص أنه أصيب لتوه
بفقر شديد فى الدم ، فحول عينيه هالات سود ، وأنا لا أعرفه
يكحل جفنيه .. هجمت عليه أقول له : مالك سلامتك ، دعنى
أصحبك الى البيت .. فاذا به يبتسم لى ويقول :

- قيل لى أن المياح ضرورى لأجل أن تكون صورتى طبيعية .

فقلت له وأنا أكتم خيبة أملى : طبعاً ، طبعاً !!

(« التعاون » ، العدد ١٣٩ ، ١٧ / ١٠ / ١٩٦٥ ، ص ٨)

المهنة ..

حكم كثيرة موروثة ، عملة متداولة ، ولكنها عند تجربتها تتبين أنها من قبيل (الماركة) التى يصطنعها صاحب القهوة لمحاسبة الجارسون دفعة واحدة - لا بالقطاعى - بعد التشطيب ، (ماركة) مستديرة تنوب مناب قيمة كوب من الشاي و (ماركة) مضلعة تنوب مناب قيمة شيشة حمى لا يريد صاحب القهوة أن يخوت دماغه ويجد الفكة كلما مر الجارسون أمامه حاملا طلب الزبون ، من السياسة والراحة تأجيل ساعة الحساب ، ساعة يتبين المكسب من الخسارة ، ما أحلى التعامل بالوهم !.. ولكنك اذا ذهبت بهذه (الماركة) الى السوق ونزلت الى معتركه الفعلى الرهيب لما وجدت بائعا يقبلها منك ، أو حتى صرافا يفكها لك ، ليفك زنتك .. حكم كثيرة هذه حالها ، صالحة طالما بقيت خارج السوق ، باطلة ، فالصو .. داخله - رغم بريقها - ربما بسبب بريقها .. دلالة على أن تداولها كان بغير دعك وامتحان ، كل ما أريد لها من صنعها هو فض مجالس ، أو اغلاق فم ثرثار ، أو نفخ اليدين من عناء الحساب ، والتهرب من المواجهة .

وقد تعلمت الاحتراس من هذه الحكم التي تشبه (ماركة) صاحب القهوة .. كالحكمة القائلة : « من فكر فى بلوى غيره هانت عليه بلواه » ، فهذه الحكمة تقفز الى ذهنى ويردها لسانى على الفور كلما أخذ انسان يشكو لى هما له ، بدلا من أن يهز رأسه اقتناعا بها ويطيب خاطره ويشكرنى عليها أحس انه امتلا بمرارة يأس تضاف الى همه ، جلله بواخ هيهات أن يغفر لى أننى سببه ، نطقت نظرتة بالغیظ ، وربما بالكراهية ، هذا - أولا - وقع النصيحة على النفوس .

وكل الحكم مصوغة فى قالب نصائح ، يد الناصح هى العليا ، كأنها تملك الكون ، أين كل عقل وحنكة من عقلها وحنكتها .. ويد المستنصح هى الدنيا .. فارغة ، مفلسة ، سقيمة ، ذليلة بكونها غناجة ، لأنها محتاجة .. فكيف لا تكره اليد الدنيا اليد العليا التي تتعاضم عليها .. شاطرة لأنها على البر ، ثم - وثانيا - يقول لى الشاكى فى سره : جئتک بسرطان فوصفت لى قرص اسبرين .. وما شأنى أنا بهموم الآخرين ، هى ظن والثابت هو همى ، همى أنا ، طمعت أن أجد عندك الفرج لا نکدا فوق نکد .. بتحمیلی أيضا هموم الآخرين .. المخرج عنده من مأزقه أن يلجأ الى التحدى .. تقول لى نظرتة بجرأة مفتعلة انه مستعد لأن يبادل همه بأى هم للآخرين ، ان هم خيابة ، أما هو سيعرف كيف يختله ويكسر شوكتة .

ما نلت من استخدام حكمة « من فكر فى بلوى غيره » الا أننى خسرت صاحبى بدلا من أن أكسبه ، فأعتزم الاحتراس من قادم مع غيره ، ولكنى أقع دائما فى عين المطب .

جميع المقدمات مجعولة للفضفضة بمخزون من فلسفة فارغة ، شبيهها صوت يصك الأذان ويزكم الأنوف ، وفى أغلب الأمر لا علاقة لها بصلب الموضوع ، لهذا أقرأ كتباً كثيرة بعد عدة صفحات من الفصل الأول .. لأن المقدمة لابد ساحت عليه أيضا ، فاغفر لى ما تقدم من ذنبى وسخافتى وتعال الآن بكلام خفيف لجعل الحكمة اياها مثار ابتسام لا مثار فلسفة ، فهى تثب لذهنى فابتسم كما كان الطلب منى أن أملاً استثمارة لاستخراج بطاقة أو لتسجيل نزولى فى فندق ، أجيب على سؤالها عن اسمى وتاريخ ميلادى بسهولة ، لا عن يقين بل عن اصطلاح بينى وبين الناس لا ينقصنى تشكى فيه وعجبنى منه ، فاذا جئت لسؤالها عن « المهنة » تردد القلم فى يدى ونظرت فى وجه من يناولنى الاستثمارة فى بلاهة وخجل .. يالها من بلوى ، حينئذ أعمد لتهوينها على نفسى الى التفكير فى بلوى الآخرين ، بلوى الصديق صلاح طاهر مثلا لو كان مكانى .. ماذا يكتب ؟ هل يقول « فنان » فيحسبه مناول الاستثمارة ممثلا أو مخرجا للمسرح أو السينما ، وربما أيضا من طقم الراقصين فى فرقة للفنون الشعبية ، وفيهم من لا يقل كرشه عن كرش صلاح الآن .

ليس فى لغتنا اليوم كلمة مبهمـة مختلطة سايحه مثل كلمة « فنان » .. اذن هى لا تصلح .. هل يقول « رسام » ؟ .. هذه الكلمة خرجت من التداول ، اختص بها رسام المساحة الذى يقيس حدود الأطيـان ، واذا توكل على الله وقال : مصور .. فهل يضمن ألا يجيبه سؤال : مصور فوتوغرافى حضرتك ؟ .. هل يمكن أن يجيبه : لا بالزيت .. أو بالفحم ؟ .

حالى مهما شق أخف من حالة ، أفكر فى بلواة فتهون بلوتى ، الحكمة اياها نفعت هنا .. فأتنا أتردد رغم الإبتسامة ماذا أقول .. هل أقول « كاتب » فلا أضمن أن يجيئنى سؤال : كاتب حسابات ؟ . كاتب طبونة ؟ . كاتب عمومى أمام محكمة ؟ . أم أقول : أديب .. الأدب صفة .. فهل يصلح أن يكون صنعة أو مهنة .. هل الأدب ألبسه عند الشغل ثم أخلعه عند الفراغ .. وماذا يبقى على جسدى ؟ . قلة أدب .. أم أقول : « مؤلف » فأتعرض لخيبة الأمل اذا نفيت لمناول الاستثمار بعد سؤاله أننى مؤلف أغانى ، ورأيت أن احترامه لى قد قل .. فأنت ترى أن لا مهنة لى تصلح للكتابة فى استثمار .. وأخيرا اهتدى الى الحل وأكتب « بالمعاش » لا أقصد أننى كنت موظفا ثم بلغت الستين ، بل اننى لا أزال أعيش .. وهى مهنة حلوة ولا ريب ! ..

(« التعاون » ، العدد ٣٧٥ ، ٢ / ٤ / ١٩٧٠ ، ص ٨)

كوكو

نشأت فى أسرة محافظة لم يطرق التجديد بابها ، جدتى
وأمى وأنا نصطف على سجادة الصلاة جنباً لجنب ، طرحة جدتى
يختلط بياضها الثلجى بشعرها الأشيب وكأنها هالة القداسة ،
وطرحة أمى اطار بديع لصورة بديعة ، وكانت عينى تغافلنى
وتختلس النظر الى المرأة لترى كيف أبدو فى الطرحة وأنا أعقد
أنشوطتها تحت ذقنى .

ولا أبالغ اذا قلت أننى لم أر زوجى قبل كتب الكتاب الا مرة
واحدة يوم جاء يخطبنى ، ولم أرفع نظرى اليه حياء ، وتمت مراسم
الخطوبة وأيام الاستعداد للفرح وأنا فى شبه حلم ، ولما جاء الوقت
الذى أغادر فيه دارنا ربت جدتى على كتفى وهى تقول : « هذه
سنة الله ورسوله يا بنتى ! » بكيت ، روى صعبت على ، خيل الى
أن أسرتى باعتنى بيع السماح .

واستيقظت فوجدت زوجى قصير القامة ، أبطن ، ضيق
الصدر ، حقيقة ومجازا ، اذا خلع نظارته مع الليل بدت له عينان
ذابلتان وجفنان منكسران . يحضننى كطفل خائف يحتوى فى
صدر أمه ، ولكنى لا أنكر أننى أحببت يده الصغيرة الرخصة

وأناملها السريحة ، وكنت أرق لها كلما لمست كتفى أو أخذت يدي ،
أخذها بين يدي إذا أردت مصالحته بعد خصام ، (وما كان أكثره
بيننا) وأقبلها ، وأقول له ، كأن كلامي موجه اليها :

— صافى يا لبن ؟

ولكن كيف يصفو اللبن فى اناء تهب عليه أعاصير السموم ، لم
أطق صبرا ، وانفجرت يوما ، ثم لازمت فراشى ، وهجرت الأكل
والشرب ، وجفانى النوم ، تؤرقنى ذكرى الكلمات الجارحة التى
نطق بها لسانى ، وأعجب كيف صدرت منى ، وأنا التى تكره
الاساءة وتمقت الأذى ..

ولما رأتنى أمى فريسة للضنى أخذتنى الى دارنا ، وعدت الى
فراش صباى ، وشد ما كنت مشتاقة اليه ، وأخذت من جديد أستمع
لتمتمة جدتى وأمى فى صلاتهما ، أما مكاني فى السجادة
فشاعر ، فقد أصبح بينى وبين الصلاة هوة كبيرة .

ولكنهم أعادونى لزوجى وأنا لا أزال مريضة ، فصبرت وابتسمت
وجعلت تسليتى مراقبة الطريق من بعيد وأنا جالسة فى مقعد تحت
شجرة فى حديقتنا الصغيرة ، الى هذه الأيام يرجع بدء معرفتى
بجارنا الجديد الذى سكن قبالتنا وأنا غائبة فى دار أمى ، وبفضل
ثروة الخدم علمت طرفا من حياته ، يعيش وحده مع دادة سودانية
تؤاكله فى بعض الأحيان على مائدته ، يطالعنى وجهه اذا ما

استيقظت حين أراه يفتح النافذة فيستبشر به الصباح ، وأرقبه وهو داخل خارج بالنهار ، أو تتصيد نظرتى شبحه بالليل وهو يظهر ويختفى وراء أشجار حديقته ، طاهر متوسط القامة ، ضخم الرأس ، وضاء الجبهة ، كأنه يسير فى الحياة على هدى نورها ، له عينان صافيتان ، ليس فى نظرتهما تساؤل ولا حيرة ولا فحص ولا استجداء ، يمشى بعض الأحيان كمشية التجارة ، أهو مقوس الساقين ؟ أم تراه كان فى شبابه من هواة الخيل ؟

ترى كيف كانت قبضته على عنان جواده الجامح ، وضمه ركبتيه على بطنه ، يقال أن الجواد الأصيل تسره من صاحبه هذه الضمة القوية وإن ألتة قليلا .

ماله لا يزوره أحد ؟ لم يروا امرأة تجتاز عتبة بابه ، ومع ذلك لم يكن يعيش وحيدا منفردا ، بل أحاطت به أسرة كبيرة : فهذا « تيدى » كلبه الضخم و « مرجانة » نسناسته المربوطة فى سلسلة فى ركن من الحديقة و « كوكو » ببغاؤه الذى اتخذ من النافذة مرصده ، وفى الشرفة قفص كبير ضخم مملوء بعصافير « البيروش » لا تنقطع زقزقتها ، ما بين صفراء وزرقاء وبيضاء وخضراء .. تعيش زوجين زوجين ، بينها من الاناث من هى شريرة مشاكسة ، تحب الجدل وتستثير العراك ، ومن هى وديعة مخلصة لعشها ، ومن تغازل ذكر جارتها وتخطفه منها .. لم التعالى

والتعامى اذن وغرائزنا وطبائعنا هى صورة مطابقة لغرائز الحيوان وطبائعه ، أهذا جميل أم فظيع ؟

إذا عاد طاهر لداره بعد الظهر تلقفه « تيدى » من على الباب ، يقفز أمامه فى الهواء حتى يكاد يوازى رأسه ، ثم ينكص ويثب إليه ويضع يديه على كتفيه ، ويمد لسانه يريد أن يلحق وجهه أو كفيه (هذه هى قبلته) ، ثم يتركه ويجرى أمامه للدار ، ثم يعود ويدور حواليه وهو يبصّب بذنبه .. ثم ينفض جسمه كأنما يريد أن يزيل عنه وخم كآبة انتظار الحبيب .. لقد بدأت حياته بعودة صاحبه ، كل هذا و « مرجانة » تكاد تقطع سلسلتها ، تقفز على قوائمها الأربع قفزات عالية لا تسمع لوقعها صوتا ، ثم تذرع المساحة المباحة لها ذهابا وإيابا ، قلبى يفهم ما فى قلب « مرجانة » من الغيرة ، يسير إليها طاهر فتقفز إلى كتفه ، وتحيط رقبتة بذراعيها كأنها طفل يخشى الوقوع ، وكل ما يعرفه من حروف الهجاء الهمزة .. تتسع حدقتاها وتضيقان وهى تحملق فى وجه « تيدى » ثم تنتصب هالة من الشعر حول رأسها كلما كشر « لها تيدى » عن أنيابه .. نظراتها انتقالات خاطفة من الرعب إلى الجشع إلى العفرفة وحب الأذى ، إلى الشعور بالجرم إلى خوف العقاب ، أما « تيدى » فلا يأبه « لمرجانة » هو عاشق كامل لا يفهم الغيرة ويحتقرها ، فالغيرة تشغل من القلب مكانا تركه الحب خاليا ، ثم إذا صعد طاهر إلى حجرته أطلق العصافير من قفصها فتحوم حوله ..

وكان « كوكو » مسرة صبيان الحى كلهم .. يحب الصبيان
معاكسة الببغاء إذ يتمثل فيه لهم - فى صورة مضحكة - كل
ماعانوه هم أنفسهم من تعثر النطق عند أول عهدهم بالابانه عن
النفس .. لا يرد « كوكو » على سبابهم الخالد ، والذي لم اهتمد إلى
بعض معرفة سببه وأصل منشأة - أبوك السقا مات - إلا بقوله
« ياولد ! ياولد ! » ثم ينادى بين الحين والآخر « دادة .. دادة »
صرخاته تذكرنى بسيدة عجوز شعناء الشعر ترملت فى شبابها ..
ولكن لا تبخس « كوكو » حقه ، فهو يقلد أيضا مواء القط ونباح
الكلب ، وكل هذا وهو فى ريشه الملون كالممثل القدير يقوم بدور
فارس فى ثياب زاهية ، متعال متكبر ، لا تصل أمواج الحياة ،
مهما علت ، إلى ركبتيه .. وما مر شحاذ إلا كان له نصيب من مطبخ
طاهر .. لم أره قط يعطى سائلا رغيفا مكسورا ..

واستيقظت صباح يوم على خبجة فى منزل طاهر ، حتى
دادة ، بحر النيل ، خرجت إلى الشارع ، الجنائنى بعمامته
الصفراء التقليدية يجرى من هنا وهناك ، وطاهر فى بيجامته ينادى
(كوكو ! كوكو) ويشير إلى رأس شجرة عالية ، وبقيت بالنافذة
حتى فهمت من فتات الحديث ان طاهر فتح للببغاء قفصه فى
الصباح ليهبط - كعادته - إلى الحجرة ، فإذا به يقفز إلى حافة
النافذة - وكانت مفتوحة . فلم يسرع طاهر يغلّقها ، وأراد أن يجرب
إلى أى مدى سيتمتع « كوكو » بحريته ، كم تكون فرحته ،

أتصورها وأنا بعيدة - لو طار « كوكو » إلى شجرة قريبة حتى إذا ناداه صاحبه هرع إليه .

ولكن حلمه لم يتحقق ، والحرية تؤخذ ولا تعطى ، فقد طار « كوكو » إلى الشجرة ، ثم بدا عليه حين نعم بالحرية فى أحضان فروغها أنه نسى كل عهد وميثاق ، رآه خادم أحد الجيران فتطوع لاستنقاذه ، وأتى « برأس العبد » وحاول أن يلمس بها « كوكو » فإذا بالبيغاء يطير إلى شجرة أبعد ، ثم إلى شجرة أخرى .. ثم اختفى ..

لم تكن العاطفة التى بدت فى صوت طاهر هى الحسرة والحزن على ضياع « كوكو » بل الخشية على الطائر المسكين من غوائل الليل إذا أطبق على الكون ، ترى أين يكون منامه ، وهل يجد أكله وشربه ؟ هذا الذى ظل طول عمره يأكل ويشرب من يد سيده ..

وأويت إلى فراشى بعد العشاء فإذا بشبح ضيف طارق يقدم إلى نافذتى ويحط عليها بوجل ورهبة .. ثم سكن لا ينبض فيه عرق ، لم أتحرك من مكانى ، بل حولت عنه نظرتى ، حتى لا أزعجه ، وإذا به بعد قليل يدير رأسه وينظر إلى من جنب ، هذا المتكبر فى الأسر ذليل فى الحرية ، وظل مخه الضئيل يستوعب شيئاً فشيئاً ما تراه عينه المداراة إلى . هل يأمن لى ؟ هل أغدر به ؟ أخذت أحدثه من قلبى وأقول له :

- كوكو ! لا تخف ، أنت فى دار أمان ، لن نختص بك ، ونحملك على كره صداقة جديدة قد لا ترتاح لها . تريد أن تعود لصاحبك ؟ لوجهه ؟ لصوته ؟ سأخذك إليه الليلة إذا شئت ستبيت معه من جديد تحت سقف واحد ، يخشى أن يطلع نهار لا تلقى فيه على صاحبك تحية الصباح ؟ لا تخف ! تعال قع فى يدى فلن يطول بعد الليلة عذابك ! »

قفز كوكو إلى مائدة التواليت ، ولا أدرى عن عمد أم جاءت قفزته عفوا ، لماذا اخترتني أنا وحدى يا كوكو دون بقية الجيران ؟ ما الذى تحسه ؟ هل قدومك فال ؟ أم تراك فهمت ما لم يفهم غيرك .. وتحرك كوكو حتى وصل إلى حافة المائدة ثم تريت كأنه يقيس مدى ارتفاعه عن الأرض ، ويعدده منى ، قد تجمعت روحه كلها فى منقاره ومخالبه ، وانطفأت ألوانه ، وتركته صابرة لا آبه لمروء الزمن ، وإذا به يفلئ صدره وما تحت جناحيه ، ففهمت أن قد جاعنى الاذن ، وقفزت إلى النافذة وأغلقتها .. تضاعل « كوكو » من الرعب وأدرك أنه خدع ، ورأيت نظرتة تنطق باليأس ، ثم أحنى رأسه واستسلم ، لم يستطع معى جدالا ، وكان فى يدى بعد قليل ، وبعد قليل كنت أنا بنفسى فى منزل طاهر .

احمر وجهه قليلا حين دخلت عليه ، ولكن سرعان ما تحدثنا كأنه

يعرفنى منذ زمن طويل وأنا أعرفه ، وتهاوت الينا من الليل أستار
ليس لورقتها مثيل ، ستار وراء ستار ، ونحن لا نزال منكشفين لأعين
النجوم .

ولما جلست بجواره سألت نفسى : أين شممت من قبل هذا
العطر ؟ أتعرف شذى حقول الفول ابان أزهاره ؟ رائحة
الخشب الغض حين يشقه المنشار ؟ رائحة صدور المرضعات ؟
وجاء « تيدى » واقعى تحت أقدامنا وأغمض عيني ، لحظة ، لحظة
واحدة ، امتلأت أذنى بوسوسة الشيطان ، ولكنى نظرت إلى عيني
طاهر الصافيتين وامتلا قلبى طهرا .. وأحسست انى أملك ثروة
لا يحلم بها إنسان ، فيها الأمان من الفقر مادمت على قيد الحياة ..

زارتنى فى دار أمى صاحبة من ذلك الصنف الذى يطوف
بالمنازل وينقل الأحاديث :

- هل سمعت ما يقوله عنك زوجك ؟ يقول أنه طردك لأنك غير
شريفة .

وكانت تنتظر منى أن أنطق فى السباب وذكر الفضائح ، ولكنى
ابتسمت لها وقلت بهدوء ..

- معه الحق ، كنت غير شريفة طول اقامتى معه .. أما الآن
فقد تبت .. صدقينى !

رقم الايداع ٩٩٠٥ / ١٩٩١

I . S . B . N

977 - 07 - 0134 - 3

الفهرس

ص

٥ مقدمة
١١ أشجان عضو منتسب
٥٥ كناسة الدكان
٥٦ - شفشقة الفجر
٦٣ - جانب الرهبة
٦٧ - طائر الرهبة
٧١ - رسائل من عالم مجهول
٧٥ - يمين وشمال
٧٩ - هذا العالم الخفى المجهول
٨٣ - الدودة والإنسان
٨٧ - صورة مخيفة للناس والدنيا
٩٣ - انما الدروس من حوش المدرسة .. لا من الفصل
٩٩ - من كناسة الذكريات
١٠٩ - وجها لوجه !
١٢١ - الموت
١٣١ - حفلة موسيقية « كتيمة »
١٣٩ - من جراير الموسيقى
١٤٥ - هذا الشبل من ذاك الأسد

١٥٢	- مناكفات .. وصغائر
١٥٩	- بين الروبية .. وريال تيريزة !
١٦٧	- دروس وذكريات
١٧٣	- يوم الحشر على الأرض
١٧٩	- ورق .. ورق .. ورق
١٨٥	- مذكرات فنان غشيم فى الكار .. !
١٩٢	- الزهرة والأصيص
١٩٩	- اعترافات .. ومضايقات
٢١٧	- حماقة
٢٢١	- لقاء الحياة
٢٢٥	- مجرد ظهور
٢٢٩	- المهنة
٢٣٣	- كوكو

روايات الهلال تقدم

الرواية الحائزة على جائزة نوبل ١٩٩١

تأليف

نادين جورديمر

ترجمة

محمود مسعود

تصدر ١٥ يناير ١٩٩٢

كتاب الهلال القادم

محاكمة جلياميش

(هو الذي طغى)

في عشر لوحات درامية

بقلم

عبد الغفار مكاوي

يصدر 5 فبراير

هذا الكتاب

يوافق الخامس من يناير ، عيد ميلاد أستاذنا الجليل يحيى حقى وإيماننا بدوره الرائد والحي والمؤثر ، فى القصة والرواية والنقد الأدبى والمقال الأدبى ، ورعايته لأجيال من الكتاب ، ووضعه بذرة الاكتشاف والاهتمام بالفنون الشعبية .

فإن « كتاب الهلال » يشارك جمهرة المثقفين والقراء عامة فى تقدير وتحية هذا الفنان العظيم ، فى مناسبة جميلة .. تلك هى عيد ميلاده فيقدم كتاب « كناسة الدكان » .

وفى هذا الكتاب اطراف من السيرة الذاتية للكاتب فنعيش معه وجدانات الطفولة واليفوعة ، بمخاوفها وتهويماتها ، وافكارها متأملين كيف تتكون أفكار الطفولة واحكامها على ما يطرق سمعها ويقع تحت بصرها ويتراءى فى أحلامها .

وكيف تتشكل - فى هذه السن البعيدة - العبرة والدرس ، والحكمة الذاتية ، وكيف تحفظ الذاكرة معالم ورسوم الفجر الباكر لحياة إنسانية يقظة ، لا يחדش ذلك كله ، أن يسطرها الكاتب ، وقد استوى عوده ، فنحن نعيش - مع الكاتب - فى هذه الفترة عالمين : عالم طفولة الكاتب ، وعالم نضجه ، وكيف تتجادل معالم الطفولة وحواشيها مع صخب النضج وعاصف تياراته ، وكيف يقف الكاتب حانيا على طفولته مشفقا عليها من قسوة العقل ناضجا

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) فى جمهورية مصر العربية واحد وعشرون جنيها وفى بلاد اتحادى البريد العربى والافريقى والباكستان سبعة عشر دولارا او ما يعادلها بالبريد الجوى وفى سائر أنحاء العالم خمسة وعشرون دولارا بالبريد الجوى .

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج . م . ع نقدا أو بحوالة بريدية غير حكومية ، وفى الخارج بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال ، وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة عالية عند الطلب

وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد / عبدالعال بسيونى زغلول ، الصفاة - ص . ب رقم ٢١٨٣٣
للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلكس : 92703 Hilal.V.N

نيون

ذو الرغوة الوفيرة
والرائحة الذكية



إنتاج شركة كندة الشرق

